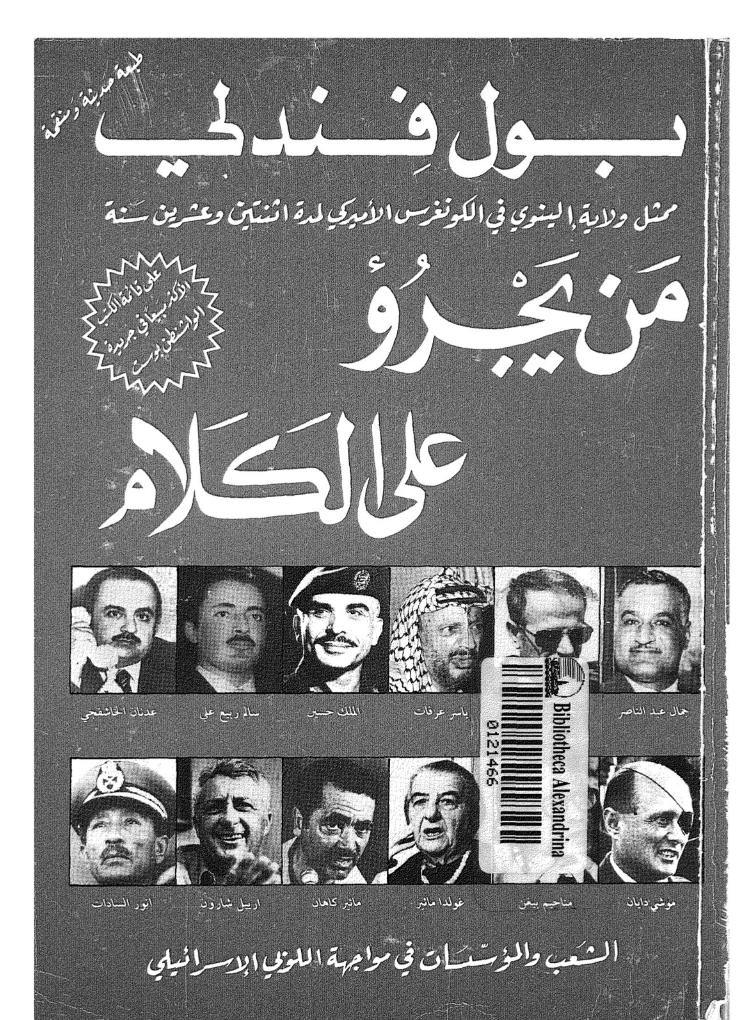

طبعة حديثة ومنقحة
بول فندلي
ممثل ولاية إلينوي في الكونغرس الأميركي لمدة اثنتين وعشرين سنة
من يجرؤ على الكلام
على قائمة الكتب الأكثر مبيعاً في جريدة الواشنطن بوست
جمال عبد الناصر
ياسر عرفات
الملك حسين
سالم ربيع علي
عدنان الخاشقجي
موشي دايان
مناحيم بيغن
غولدا مائير
مائير كاهان
اريل شارون
انور السادات
الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي
Bibliotheca Alexandrina
0121466

مَن يجرُؤ على الكلام



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت - لبنان

ص . ب. ٨٣٧٥

هاتف: ٣٥٣٠٠٠ - ٣٥٠٧٢١ - ٣٥٠٧٢٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ٣٤٥٤٦٠

تلكس - ٢٢٦٦١

فاكس - ٠٠٣٥٧٩٥٢٢١٠٧

بناية الوهاد . شارع جان دارك . بيروت

الطبعة التاسعة

١٩٩٢م - ١٤١٣هـ

مَن يجرُؤ على الكلام

الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي

بول فِندلي

تقديم وشكر

ذات يوم من شهر ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨٢ طلب مني أحدهم الرد على مكالمة تلفونية في غرفة استراحة الجمهوريين خارج قاعات مجلس النواب حيث يمكن للنواب إجراء المكالمات التلفونية أو تناول وجبة غداء خفيفة أو مشاهدة التلفزيون. وكان المجلس في ذلك اليوم يعقد جلسة ما بعد الانتخابات لمناقشة القضايا التي جرى تأجليها تحت ضغط الحملات الانتخابية، ووجدت إلى جانب التلفون في غرفة الاستراحة أحد الأصدقاء، وكنت عرفته وأعجبت به منذ سنوات، فبادرني بالتعبير عن أسفه لهزيمتي في الانتخابات في الشهر السابق. على أنه فاجأني باقتراحه عليّ تأليف كتاب عن اللوبي الإسرائيلي، واقترح عنواناً له.

كانت تلك المكالمة التلفونية بداية مشوار طويل مثير استغرق غالبية وقتي واستهلك معظم جهدي طيلة سنتين، لكنه انتهى بتأليف هذا الكتاب. وفي تلك الأثناء ساعدني الكثيرون وخيب أملي الكثيرون. وفي حين أنني فوجئت بالتعاون الكبير المتنوع الذي حصلت عليه، فأنني لم أفاجأ بخيبات الأمل. وبالرغم من أنني في بعض اللحظات القاتمة أضمرت السوء لصاحب الاقتراح الذي أغراني بتأليف الكتاب فإن ثمرات العمل جاءت مجزية، وأتمنى لو أستطيع التنويه باسمه في هذا المقام، فهذا ما لا أقدر عليه لأنني وعدته بعدم ذكر اسمه.

وكذلك لا أستطيع أن أنوه إلا باسم واحد من أسماء الأشخاص الخمسة الذين اضطلعوا بأكبر العبء في إعداد مخطوطة كتابي، وهو روبرت وتشسر

صديقي الحميم الذي ظل يشرف على موظفي مكتبي بواشنطن طيلة أربعة عشر عاماً قبل أن يغرق في مياه الفيضان عام ١٩٨٥. وفي حين أن الأربعة الأخر هم من المتحمسين للكتاب ومقتنعون بأنه يسد حاجة طال أمدها فإنهم جميعاً طلبوا عدم ذكر اسمائهم في كلمة الشكر. إذ لمّا كانوا يدركون مدى قدرة اللوبي الإسرائيلي على الإيذاء، اتفقوا على أن ذكر اسمائهم قد يضر بأعمالهم. وقال أحدهم بصراحة «ان مساعدتي لك تنطوي على مجازفة كبيرة. فإذا انتشر خبرها فأنني سوف أطرد من وظيفتي». وعبر آخرون ممن ساعدوني عن مخاوف مشابهة.

إن الذين تبرعوا بامدادي بأكثر المعلومات هم موظفون رسميون يريدون تبصير الجمهور بأساليب اللوبي الصهيوني، لكنهم بدورهم أصروا على إخفاء أسمائهم، وفي هذا ما يكفي للدلالة على حساسية الموضوع.

ومما يسعدني أنني استطيع الاعتراف بفضل عدد ممن قدموا لي المساعدة وأن أذكر أسماءهم. وأخص بالذكر الصحفي دونالد نف المراسل السابق لمجلة «تايم» ومؤلف «محاربون في السويس» و «محاربون من أجل القدس»، وكذلك الصحفي جورج وولر، المراسل الأجنبي السابق لصحيفة «دبلي شيكاغو نيوز» الذي يقيم الآن في روما. فكلاهما أسهم بكرم في تقديم الاقتراحات بصدد التنظيم والأسلوب. ولهما يرجع الفضل فيما يلمسه المرء من مهارة فنية في الكتابة. كما أتقدم بالشكر إلى عدد من زملائي السابقين في الكونجرس وإلى كثرة من المواطنين في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأميركية وغيرها الذي تكرموا بالتشجيع والتعاون وعلى رأسهم السناتور السابق جيمس أبو رزق.

ولا يسعني كذلك إلا أن أشيد بفضل الكمبيوتر الذي ارتبطت به طيلة ثمانية عشر شهراً، وكانت رفقتي له متواصلة إلى حد أن زوجتي ـ لوسيل ـ كانت أحياناً تصف نفسها ـ ولكن بدون تذمر ـ بأرملة «وانج» (أي أرملة كمبيوتر وانج). والواقع هو أنها عندما بلغها خبر اعتزامي تأليف هذا الكتاب أبدت استعدادها لأن تعيش على الفاصوليا والماء إذا كان ذلك ضرورياً للاشتغال فيه إلى أن يتم تأليفه.

على أن الغذاء الاسبراطي (التقشفي) لم يكن ضرورياً وذلك بفضل منحة من جامعة سانجامون الرسمية في مدينة سبرنجفيلد بولاية الينوي. وقام بتمويل المنحة معهد الشرق الأوسط للبحث عن السلام. وهذا المعهد منظمة تتخذ من مدينة بوسطن بولاية ماسوشيستس مركزاً لها. وجاءت المنحة سخية بحيث مكنتني من مواجهة أكثر النفقات التي تطلبها تحضير مادة الكتاب. وخلال الفترة ذاتها حصلت على دخل لا بأس به من محاضراتي في اجتماعات اللجنة الأميركية العربية المناهضة للتمييز.

أما بحثي عن ناشر للكتاب فقد بدأ في آذار ١٩٨٣، وجاء كما توقعت طويلاً ومخيباً للأمل، وكان الوكيل الأدبي بنيويورك الكسندر ويلي قد تنبأ وصدق تنبؤه بأنه لن يقبل الكتاب أحد من كبار الناشرين، وعلق على ذلك بقوله: «إنه وضع محزن»، ووصف بروس لي الذي يعمل في شركة وليم مورو مخطوطة الكتاب بأنها رائعة، ولكن شركته رأت أن نشرها سوف يسبب المتاعب في الداخل والخارج، وقررت ألا تكتوي بنارها. ووصف روبرت لومس الذي يعمل في دار «راندوم هاوس» مخطوطة الكتاب بأنها مهمة، ولكنه كتب يقول بأن القائمين على الدار قرروا أن موضوعه «في غاية الحساسية». كما رفض نشره عشرون ناشراً آخر.

وفي يوليو (تموز) عام ١٩٨٤ وافق الناشر المتمرس لورنس هل على أن يقامر بنشره. وعندما توفي في شهر مارس (آذار) ١٩٨٨ فقدت بفقده صديقاً، كما أن حقوق الانسان فقد بفقده محامياً قديراً. ومن المؤكد أنه مما كان سيسره هو ظهور الكتاب بطبعته الجديدة.

ومنذ أن ظهر الكتاب أول مرة وذلك في يونيو (حزيران) ١٩٨٥ لقي قبولاً عظيماً. فبالرغم من قيام محاولات غير رسمية وفعالة في الأشهر الأولى لتضييق نطاق انتشاره، فأنه أخذ مكانه بين الكتب الأكثر مبيعاً. إذ بقي مثلاً طوال تسعة أسابيع في قائمة الكتب الأكثر مبيعاً التي تصدرها جريدة «واشنطن بوست». وبفضل حماس القراء أنفسهم بيع سبعون ألف نسخة من النص الانجليزي للكتاب وعشرات الآلاف من ترجمته العربية. وقام عشرات القراء بشراء عدد من

النسخ لاهدائها لأصدقائهم، وزملائهم في العمل وإلى المكتبات العامة. كما ظفر الكتاب بمراجعات في ٥٢ دورية، وتلقى كاتبه دعوات للمشاركة في أكثر من ثمانين برنامجاً تلفزيونياً واذاعياً، بما في ذلك «برنامج اليوم» لشركة «أن بي سي» وبرنامج «أميركا في أواخر الليل» لمحطة «بي بي سي»، كما تلقى دعوات لإلقاء محاضرات في خمس وعشرين جامعة ومعهد علمي.

ومن ردود الفعل المشجعة هو أن أكثر من ثمانمائة قارىء تفضلوا بالاتصال بي بالتلفون أو البريد. وإذ كان القلق يساور غالبيتهم حول الضرر الذي يحدثه اللوبي الإسرائيلي، فقد تساءلوا عما يمكن عمله في المستقبل.

أما في الشرق الأوسط فيسعدني القول أن مسألة وضع الكتاب في متناول القارىء كانت مختلفة تماماً، ذلك أن الناشر اللبناني تحسين صلاح الخياط وافق رأساً وبلا تردد على إخراج طبعة عربية له ونشره مسلسلاً في عدد من الصحف العربية ابتداء من ١٩٨٥، وغمرني بكرمه فتنازل لي عن عائداته المالية من تلك الصحف، كما تنازل لي عن كامل العائدات من نشر الكتاب، وهو الذي لم أقابله إلى الآن، لكن مكالماته التلفونية انهالت عليّ في أوقات غير عادية في الليل والنهار من الكويت وبيروت وأبو ظبي ولندن وفرنكفروت، وهذا الاهتمام الكبير ودعمه للكتاب يجعله فرداً من الأسرة.

وكذلك فقد تبرع الدكتور محمود يوسف زايد استاذ التاريخ بالجامعة الأميركية ببيروت بمراجعة الترجمة العربية على الأصل الانجليزي وتنقيحها واعداد مسلسل الكتاب الذي اشتمل على ست وعشرين حلقة، فاستحق شكري وامتناني.

١ يونيو (حزيران) ١٩٨٩.

بول فندلي

عضو في الكونجرس من أواسط الغرب يتعرف على الشرق الأوسط

يتساءلون هنا « كيف يتورّط نائب من بلاد الفلاحين في قلب أميركا في السياسات الشرق أوسطية ؟ » الواقع أنه ليس عندي ، كسائر أعضاء الكونغرس الريفيين ، دوائر انتخابية عرقية تستميلني إلى جانب مصالحها الخارجية ، فركّزت بطبيعة الحال على أمور كالزراعة والميزانية العامة والاصلاحات المعيشية .

وقد عيّنت حديثاً في اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط . وكنت لاثنتي عشرة سنة خلت أمثل منطقة سبرنغفيلد (ايلنوي) من غير أن أجتذب انتباهاً كبيراً لا في الداخل ولا في الخارج . ولم يهتم أحد بزيارتي الأولى لاسرائيل ومصر عام ١٩٧٢ ، حتى ان صحيفة الجيروزالم بوست ، صحيفة اسرائيل الرئيسية باللغة الانكليزية ، لم تأت على ذكرها .

ولكن بعد ثماني سنوات عاد علي انغماسي في شؤون الشرق الأوسط السياسية بالعار والشنار لدى الكثيرين من يهود أميركا ، وبالسمعة السيئة في اسرائيل،وبالاطراء والمديح في كل أرجاء العالم العربي . وبحلول العام ١٩٨٠ وجدت نفسي هدفاً لأبهظ حملة برلمانية في تاريخ الولاية ، شنتها المدن التي يتمركز فيها النشاط الموالي لاسرائيل ، ولكن بعيداً عن اليهود المحليين في أواسط ايلنوي الذين عرفوني فوثقوا بي . وبفضل سيل

الدولارات العدائية المتدفق من المناطق الساحلية ومن شيكاغو المجاورة أصبحت « عدو اسرائيل رقم واحد » كما أصبحت الحملة ضد اعادة انتخابي الشغل الشاغل للوبي الاسرائيلي .

وكنت قد بدأت عند انضمامي إلى اللجنة الفرعية للمرة الأولى أشك ، بناء على تحليل أستاذ بكلية ايلنوي ، في حكمة السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الأوسط. على أنني كتمت هذا الشك في نفسي معظم الوقت لكن ليس خوفاً من العواقب السياسية . ففي الواقع ظننت بكل سذاجة أن في وسعي مناقشة سياستنا أينما كنت دون أن أواجه أية متاعب . ولم أكن أعرف تماماً مدى عمق تغلغل جذور المصالح الاسرائيلية في المؤسسات الاميركية .

ولا يسمع أعضاء الكونغرس في العادة غير وجهة النظر الاسرائيلية ، فلم تكن هناك لوبيات عربية أميركية ـ وما وجد منها لا يزال حتى اليوم قليل الخبرة ، ولم تبد السفارات العربية اهتماماً كبيراً بأن يكون لها تأثير على أعضاء الهيئة التشريعية ، بل أنها تتردد حتى الآن في استخدام خبراء في العلاقات العامة . وإذا ما أراد عضو في الكونغرس الاستماع إلى وجهة النظر العربية ، وجد صعوبة في العثور على متحدث عربي يشرحها له .

أما انخراطي الشخصي في شؤون الشرق الأوسط السياسية ، فقط بدأ بمشكلة انتخابية في دائرتي لا علاقة مباشرة لها بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي .

كان ذلك في ربيع ١٩٧٣ عندما تلقيت رسالة من السيدة ايفانز فرنكلين المقيمة في دائرتي الانتخابية ، وكانت مراسلة محلية لصحيفة ريفية كنت في يوم من الأيام رئيس تحريرها . وفي تلك الرسالة تناشدني السيدة فرنكلين مساعدتها في الافراج عن ابنها (اد) المحتجز في سجن بعيد .



فندلي مع السادات في أسوان

فقد أدين بالتجسس وحكم عليه بالسجن الانفرادي مدة خمس سنوات في عدن ، عاصمة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الماركسية . وبعد ان اطلعت على الرسالة أخذت أراجع الخارطة ، فكل ما كنت أعلمه هو أن عدن كانت في يوم من الأيام قاعدة بريطانية رئيسية .

وعلمت من الأم المتظلمة أنه لولا الغاء عدد من الرحلات الجوية لما اضطر ولدها الى دخول عدن اطلاقاً . فقد كان عائداً من أثيوبيا إلى مركز عمله كمدرّس في الكويت عندما أمرت الطائرة بتغيير طريقها والهبوط في عدن حيث تأخر إد مرة أخرى بسبب إلغاء رحلة الخروج . وشاء سوء طالعه أن يتلهى بهوايته فيلتقط صوراً في منطقة محظورة من غير علم بالتحذيرات المحلية . وكان العدنيون حينذاك ما زالوا ينفعلون عند رؤيتهم زواراً شقر الشعر ، إذ ما برحوا يذكرون الغارة التي شنها الكوماندوس البريطانيون بعيد جلائهم عن عدن قبل ست سنوات .

وبعد ان احتجز أد مدة شهر لاستجوابه جرت له محاكمة أدين فيها وحكم عليه بالسجن . وقد بذلت معظم المساعي لتأمين الافراج عنه دون أية مساعدة من وزارة خارجيتنا . فلم يكن لحكومتنا أية علاقات دبلوماسية أو غير دبلوماسية مع عدن منذ انقلاب ١٩٦٩ الذي جنح بنظام الحكم فجأة نحو اليسار . وهذا يعني أنه لم يكن باستطاعة وزارة الخارجية أن تقوم بأي تحرك مباشر .فطلبت المساعدة من صديق في السفارة المصرية بواشنطن . وبعث والدا اد ، وهما من متوسطي الحال ، برسالة إلى الرئيس العدني سالم ربيع علي ، ملتمسين منه الرأفة . وبعثت أنا بالتماس مماثل وطلبت حكومتنا المساعدة من بريطانيا عن طريق سفارتها في عدن ، إلا أن جميع هذه المبادرات ذهبت أدراج الرياح .

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ قمت بزيارة عبد الله الأشطل ، سفير عدن لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، وسألته عما إذا كان بوسعي أن

أتوجه شخصياً إلى عدن لتقديم التماس بالافراج عنه . والأشطل دبلوماسي شاب قصير القامة ، وسيم الطلعة ، كان يحضر دروساً مسائية عالية في جامعة نيويورك ، وقد وعدني برد سريع وجاء الرد بعد اسبوعين بالترحيب بزيارتي .

إذا قررت الذهاب ، كان عليّ أن أسافر وحدي لأكون أول عضو من مجلس النواب أو مجلس الشيوخ في الكونغرس الاميركي يزور عدن منذ أن أصبحت جمهورية عام ١٩٦٧ ، وأول رسمي يزورها منذ ان قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد الانقلاب بسنتين . ومع أن مشروع الزيارة كان مثيراً ، فانني قد توجّست فيه شراً ، خصوصاً وانني لست مبعوثاً مفوضاً . ووزارة خارجيتنا تعتبر اليمن الجنوبية التي يقال عنها أحياناً كوبا العالم العربي ، أكثر الدول العربية رديكالية . ولم يخفف صديق لي في الوزارة من روعي بعد أن أبلغني أن وزير خارجية عدن لم يصبح وزيراً إلا لأنه « قتل من الخصوم أكثر من أي مرشح آخر لهذا المنصب » .

وعند ذاك تواردت على ذهني الخواطر المقلقة ، وأخذت أفكر كيف سيكون استقبالهم لي . وتداولت في أمر هذه الرحلة مع ألفرد ل. اثرتون ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا . فسألته « لو حدث واحتجزوني ، فما عساكم فاعلين أولاً ؟ » فابتسم وأجاب « أبحث عن عضو آخر في الكونغرس ليتقدم ويخرجك » .

ومع ذلك فربما كنت الشخص الوحيد الذي باستطاعته مساعدة أسرة فرنكلين . وقالت لي الوالدة « أشك في أن أد سيبقى حياً خمس سنوات في سجون اليمن » . وأفصحت لي زوجتي لوسيل عن مخاوفها من هذه الرحلة ، ولكنها وافقت على أنه لم يكن أمامي من خيار غير السفر .

وخطر ببالي أن هذه الرحلة قد تكون فرصة لفتح الباب أمام علاقات أفضل مع هذا الجزء الحيوي من العالم على الرغم من قلة المعلومات

عنه . ونظراً لاحتمال إعادة فتح قناة السويس في وقت قريب حينذاك ، فان اقامة علاقات أفضل مع عدن قد تكون مهمة للمصالح الاميركية في المحيط الهندي . ثم أن عدن ، إضافة إلى جيبوتي الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، تهيمن على مضيق عالمي الشهرة ومهم جداً ويعتبر بوابة قناة السويس . وإذا نجح السوفيات الحاضرون فعلاً بواسطة بعثات المساعدة والمستشارين العسكريين ، في السيطرة على حكومة عدن ، تحكّموا عملياً بالقناة من الجنوب . فكان من الواضح ، عدا الافراج عن أد فرنكلين ، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى علاقات طيبة .

وأخيراً عقدت العزم على السفر ، وتقرر البدء بالرحلة في أواخر آذار (مارس) ١٩٧٤ .

وعلمت من المطلعين على شؤون الشرق الأوسط أن وزير الخارجية هنري كيسنجر الذي كان على وشك البدء بمفاوضات مكوكية بين اسرائيل ومصر ، يحظى بقدر كبير من الاحترام في عدن . ومع انني كنت أشك في أن باستطاعته تخصيص لحظة واحدة للبحث في أمر رحلتي ، فقد طلبت من وزارة الخارجية تزويدي بكتاب أحمله معي ويكون واضحاً إلى أقصى حد مستطاع بخصوص العلاقات الأميركية ـ العدنية .

ولكم كانت دهشتي عندما تسلمت كتاباً شخصياً من كيسنجر قبل سفري بثلاثة أيام يعرب فيه عن ترحيبه « بمهمتي الإنسانية » إلى عدن ، وأضاف « وإذا سنحت لك الفرصة فقد يكون بودك اطلاع المسؤولين الذين تلتقي بهم على التزامنا المستمر بالعمل في سبيل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وعلى رغبتنا في تدعيم علاقاتنا مع العالم العربي » .

وكان هذا الكتاب الموجّه إليّ وليس إلى حكومة عدن بمثابة وسيلة دبلوماسية لجس النبض ، فخامرني الأمل بأن يقنع من التقى به من المسؤولين بأن الولايات المتحدة راغبة في انشاء علاقات طبيعية

والمسافر الطيب يحمل دائماً الهدايا . وبناء على نصيحة صديق مصري ، حصلت على منح دراسية من ثلاث كليات في ايلنوي لأقدمها لطلاب في اليمن الجنوبية . وعثرت على نسختين لترجمة عربية لسيرة حياة لنكولن كما كتبها كارل ساندبرغ وجلّدتهما تجليداً أنيقاً خاصاً ، وحملت أيضاً تمثالين صغيرين لرأس لنكولن ، أعظم من أنجبت دائرتي الانتخابية ، لعله يكون معروفاً كذلك في عدن .

غادرت واشنطن في وقت مبكر لتتاح لي زيارة سوريا قبل أن أتوجه جنوباً إلى عدن . ولم تكن لسوريا علاقات دبلوماسية طبيعية مع الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل . وعلى الرغم من أهمية هذا البلد المتزايدة ، فلم يدر بخلد أحد من مجلس النواب الأميركي مدة خمس سنوات أن يقوم بزيارته . ولكم كانت دهشتي عندما وافق الرئيس السوري حافظ الأسد على استقبالي دون موعد سابق ، ربما لأنه أعجب بحضور عضو من الكونغرس الأميركي قيل له أنه منفتح الذهن على قضايا الشرق الأوسط .

استقبلني الأسد في قاعة الاستقبال الرحبة في الطبقة الثانية من مبنى مكتبه ، فوجدته فارع الطول ، قوي البنية ، عريض الجبهة ، ودودا ، هادئاً . وقد عرض وجهات نظره بقوة من غير أية بادرة عدائية . وبينما كنا نحتسي القهوة العربية اللذيذة أعرب الرئيس السوري عن امتعاضه من الدعم الأميركي لتصرفات اسرائيل . وقال « اننا نشعر بالمرارة إزاء المدافع والذخائر التي تمدون بها اسرائيل . كيف لا ؟ ولكن المرارة هي غير العداوة . والواقع اننا نكن مشاعر ودية للشعب الأميركي . وعلى الرغم من الحرب فان الشعب السوري يحب الأميركيين منذ سنين » .

وفيما أنا أظهر تعاطفي معه أخذت زمام المبادرة وطالبته بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وانتزاع ورقة من دفتر الاسرائيليين للعلاقات

العامة . واقترحت عليه السفر إلى الولايات المتحدة لطرح قضيته مباشرة على الشعب الأميركي بالتلفزيون .

فأجاب الرئيس الأسد « ربما أننا ارتكبنا بعض الأخطاء ، وينبغي أن تكون لنا علاقات عامة أفضل . وأنا موافق على ما تقوله وتشير به ، إلا أنني لا أدري متى سيكون بوسعي زيارة الولايات المتحدة » .

وإذ نهضت لأنصرف قال لي الرئيس الأسد « أفوّضك بأن تدعو باسمي أعضاء الكونغرس لزيارة سوريا بأسرع ما يمكن ، فعلى الرحب والسعة . ونريد أن نستقبل المنتقدين والأصدقاء منهم على السواء » . ولكن عندما وجهت دعوة الرئيس الأسد شخصياً إلى كثرة من زملائي ، وفي تقرير رسمي وزعته على الجميع ، لم يقبلها سوى القليل . ولم يقم أول فريق من الكونغرس بزيارة سوريا إلا في العام ١٩٧٨ ، أي بعد أربع سنوات من توجيه الدعوة .

وبعد اللقاء مع الرئيس السوري ، نقلتني السيارة في ساعة متأخرة من الليل من دمشق إلى بيروت لأستقل منها الطائرة إلى عدن . وفيما كانت السيارة تقترب من الحدود السورية ـ اللبنانية سمعت أصوات القصف الاسرائيلي لجبل الشيخ ، فكان ذلك تذكرة محزنة بأن القتال لم يتوقف على الرغم من مرور سبع سنوات على انتهاء حرب ١٩٦٧ .

في العام ١٩٧٤ كانت بيروت لا تزال « باريس الشرق الأوسط » مدينة غربية المظهر ذات حياة ليلية صاخبة وتجارة ناشطة . وكان فندق هوليداي إن الجديد قد افتتح لتوّه بمواجهة البحر . وكان كل شارع في المدينة تقريباً يتباهى بوجود مصرفين دوليين فيه وثلاث مكتبات على الأقل واثني عشر مطعماً . وفي العام التالي بات الهوليداي إن ساحة قتال بين ميليشيا الكتائب التي تساندها إسرائيل والتحالف اللبناني اليساري الذي يضم بعض الفلسطينيين وتؤيده بعض الحكومات العربية وموسكو .

لقد مزقت جدرانه القذائف وامتلأ قسمه العلوي بجثث القناصين . وقد حوّلت الحرب الأهلية البغيضة التي اندلعت عام ١٩٧٥ ، بيروت إلى مدينة ركام .

وحتى عام ١٩٧٤ لم يكن للاجئين الفلسطينيين في المخيمات نصيب مما أصابته بيروت من ازدهار ورخاء . وقد مررت بالأكواخ البائسة في مخيمي صبرا وشاتيلا حيث وقعت بعد تسع سنوات مذبحة هزت العالم أجمع إذ ذهب ضحيتها مئات من الفلسطينيين المدنيين . وقال لي مرافقي من السفارة الأميركية « هذه المخيمات البائسة لم تتحسن منذ ٢٠ سنة » .

ومررت أيضاً بمخيم تل الزعتر الذي واجه سكانه بعد ذلك بقليل مصيراً أشد ضراوة ووحشية . فبعد سنة حاصرت الميليشيا « المسيحية » اليمينية المخيم ، وقد تولت حكومة اسرائيل العمالية تسليحها وارشادها مدة ٤٥ يوماً . وقضى ١٥ ألف فلسطيني نحبه ، كثيرون منهم بعد استسلام المخيم . وأعدمت الميليشيات كل شاب بقي على قيد الحياة . ولم تأبه الصحافة العالمية كثيراً بتلك المذبحة التي يكاد لا يذكرها أحد سوى الفلسطينيين أنفسهم .

وفي ذلك الحين ، وكنا في ربيع ١٩٧٤ ، لم يكن لدي أي حدس بسلسلة المآسي اللاحقة . وفي بيروت صعدت إلى الطائرة المتجهة إلى عدن وفي ذهني مأساة شخص واحد هو إد فرنكلين .

مهمتي في عدن :

لشد ما كانت دهشتي وسرني عندما وجدت في استقبالي في عدن وفداً من خمسة رسميين شباب ، ثلاثة منهم وزراء ، وكان رأسي هو الأشيب الوحيد الذي يلمع بين رؤوسهم تلك الليلة . وقد بقي أعضاء الوفد يقظين حتى الساعة الثانية صباحاً بانتظار وصول الطائرة ، وبادرني رئيس التشريفات

بقوله « أهلاً وسهلاً ، لقد أعددنا لك شقة لاقامتك » بشرى خير . فتبادر إلى ذهني أنني سأحشر في حجرة بأحد الفنادق ، ولكن تبين أن الشقة هي بناء عتيق كان لعدة سنوات في عهد الاستعمار منزلاً لقائد سلاح الجو البريطاني .

وللمبنى شرفة عريضة تظللها الأشجار ـ وهذا شيء نادر في عدن ـ وتطل على المرفأ العظيم الذي يعد نقطة استراتيجية مهمة منذ أن دار الانسان الأبيض حول رأس الرجاء الصالح للمرة الأولى في القرن السادس عشر ، تؤانسنا الشحارير بتغريدها فوق الأفنان .

وقد سمح لي بزيارة فرنكلين في السابعة والربع من مساء اليوم الأول ، فوجدته تحت الحراسة في شقة في الطبقة الثانية من مبنى حديث ولكنه صغير . وعندما دخلت عليه كان واقفاً بجانب أريكة في غرفة الجلوس . ولم يسبق لنا ان التقينا اطلاقاً . بادرني إد بالقول « أعتقد أنك عضو الكونغرس فندلي » .

وعلى الرغم من الانفعال الذي خلقته تلك المناسبة فقد ابتسمت إذ انتابني إحساس بما استولى على ليفنغستون من شعور في أفريقيا الوسطى في منتصف القرن التاسع عشر .

ورأيت فرنكلين ضامراً بل هزيلاً بعد أن أمضى ١٦ شهراً في الاعتقال ، بدليل اتساع سراويله كثيراً عليه ، ولكن شعره الأشقر كان مصففاً بأناقة ، ولحيته حليقة ناعمة ، وبشرته مائلة إلى السمرة ، وبدا لي أكبر من عمره ـ وهو ٣٤ سنة ـ بكثير .

كان بوسعنا التحدث معاً على انفراد قلت « أراك نحيلاً ولكنك تبدو في صحة جيدة » فرد قائلاً « يسرني جداً قدومك ، وأنا أشعر بأن حالي أحسن ، وأصبح أحسن بكثير لوجودك هنا . وقبل بضعة أيام عندما نظرت

في المرآة للمرة الأولى منذ أشهر هالني مظهري » ، وقال أن سمرة بشرته هي نتيجة الترّيض اليومي في باحة السجن وأضاف أنه لم ينقل إلى هذه الشقة إلا قبل يومين فقط ، مما يدل على أن السلطات لم تشأ أن أراه في السجن .

وناولته صندوقاً وقلت له « هاك صندوقاً فيه مأكولات مختلفة طلبت أسرتك مني نقله إليك » ، هنا تغيّر لون وجهه الذي لم يبد عليه حتى الآن أي أثر للانفعال وقال معقباً « أظن أن هذا معناه أنني لن أعود معك إلى الوطن » . قلت « لا أدري » .

عندئذٍ عمد فرنكلين إلى تغيير موضوع الحديث فقال « تركت الكتاب المقدس في السجن ، وهذا يؤلمني لأنني أحبّ أن أقرأ فيه كل يوم » ، قلت له « ان الكثيرين يصلّون لأجلك » ، فقال « أجل ، أحسست هذا من البداية وقبل أن أعلم بذلك من الرسائل الواردة من الوطن ، فقد حدثني به قلبي » .

وأكد لي فرنكلين أنه لم يتعرض جسدياً لسوء إلا أن نفسه تعاف الطعام الذي يقدم إليه ، كما أن بعض الأنظمة المفروضة تضايقه ، « ولم يسمح لي بقلم وورق وأنا أحب الكتابة . وذات مرة كتبت شعراً على كيس ولكنهم اكتشفوا قلمي الرصاص فصادروه مني ، ولا أدري لماذا » ، ومع ذلك فلم يكن ناقماً على آسريه . وقال « أحب العالم العربي ، وربما شغلت وظيفة في السفارة الأميركية إذا عادت وفتحت أبوابها في يوم من الأيام » .

فطمأنته إلى أنني « سأبذل قصارى جهدي لتأمين الافراج عنك أو على الأقل تخفيض مدة حبسك . فلهذه الغاية جئت إلى هنا ، وسأحاول رؤيتك ثانية قبل عودتي وسأحاول كذلك تأمين السماح لك بقلم رصاص وورق » .

وفي طريق عودتي إلى الشقة أبلغت مرافقي برغبة فرنكلين في الحصول على مواد الكتابة ، فاكتفى بالرد « سأرفع تقريراً بذلك » .

أمضيت يوم الجمعة ، وهو يوم العطلة الاسبوعية عند المسلمين ، متجولاً في المناطق الريفية المجاورة المقفرة . والشيء الوحيد الذي قد يلفت نظر السائح هو بئر حجرية ضخمة أثرية لاختزان مياه المطر النادر . وفي المساء شاركني العشاء القنصل البريطاني ، وهو رجل رقيق القلب كان من وقت لآخر يقدم لفرنكلين بعض الكتب للمطالعة .

ومما يذكر هنا أن البريطانيين أدركوا منذ زمن طويل أهمية الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية حتى مع أنظمة الحكم المعادية ، وقد أنشأوا لهم سفارة في عدن بعد مغادرتهم العاصمة لها بقليل .

وصباح السبت حضر إلى شقتي وزير الخارجية السيد م.ج مطيع حيث تباحثنا مطولاً في العلاقات الأميركية ـ العدنية . وكان موضوعه الرئيسي محنة الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وموضوعي الرئيسي فرنكلين . ولكنه اتهم الولايات المتحدة بمساعدة المملكة العربية السعودية على إثارة الشغب على طول حدود عدن . فأعربت له عن انزعاجي من هذه التهمة وقلت له أن لا علم لي بمثل هذه الأعمال وتمنيت أن أساعد على تحسين العلاقات . فرد السيد مطيع بقوله : « الماضي لم يكن حسناً ، غير أن الحاضر يبدو أفضل ، ونحن بحاجة إلى دليل جوهري على الصداقة . فنحن مثلاً بحاجة إلى مساعدة لشراء القمح » .

وبعد المداولة أمضيت وقتاً طويلاً دون طائل في محاولة الحصول على لائحة المشتريات التي حملتني إياها أسرتي . فلم يكن في السوق سوى عدد قليل من أجهزة الراديو اليابانية الرخيصة وبعض الحلى الصغيرة . وكان السوق خالياً تقريباً من المشترين . وعندما عدت إلى قصر الضيافة تملكتني الدهشة حين رأيت مجموعة من الهدايا لفت كل واحدة منها باتقان ، بينهما

جنبية ـ أي الخنجر اليمني المعقوف التقليدي ، وغليون كبير احتفالي . ومع تلك الهدايا رقعة كتب عليها « مع تحيات رئيس الجمهورية » .

ترى ، هل هذه الهدايا مجرد مغريات لتحل محل فرنكلين في رحلة العودة إلى وطني ؟ أما أنها بشير النجاح ؟ في الواقع أنني لم أجرؤ على تصديق الفكرة الأخيرة . فلم يصدر أي تلميح إلى أن الحكومة تنوي تخفيض مدة سجن فرنكلين ، ولكنها وافقت على الأقل على تزويده بقلم وورق .

في زيارتي الثانية لفرنكلين بدا لي أكثر ارتياحاً ، وقد قبل الأقلام والورق التي أحضرتها له معي ، وعلق قائلاً « آمل أن لا أحتاجها بعد هذه الليلة » ، فقلت إنه ليس ثمة ما يدعوني إلى الأمل بأنه سيرافقني في طريق العودة ، ولكن كان حدسي أن السلطات العدنية ستفرج عنه قريباً .

ومساء اليوم الذي سبق رحيلي ، استقبلني الرئيس سالم ربيع علي داخل مقره المحاط بحراسة شديدة ، وهو يضم منزله ومكاتبه . وقد أدخلوني في قاعة استقبال مستطيلة تزينها طنافس زرقاء مشجرة وستائر ذهبية تغطي جدرانها الثلاثة ، أما الجدار الرابع فينفتح على فناء فسيح وراء المقر . وعلقت بالسقف المراوح في صفين متقابلين . وفي وسط القاعة مجموعة وحيدة من الأرائك والمقاعد المذهبة التنجيد .

وما أن بلغت دائرة المفروشات حتى دخل الرئيس علي بصحبة وزير خارجيته ومترجم من الباب الذي دخلت منه . ولم أكن بحاجة إلى من يعرفني بالرئيس العدني إذ رأيته في الصور المعلقة في أماكن عديدة من عدن ، إلا أن تلك الصور ـ والحق يقال ـ لم تكن منصفة له ـ فهو رجل مديد القامة ، قوي البنية وهو في الأربعين من عمره ، وقد خالط شعره الأسود بعض البياض ، أسمر البشرة ، جليل في مشيته ومجلسه . وكان يتكلم بصوت ناعم ، ويلمع سنّاه الذهبيتان كلما انشق فمه عن ابتسامة رقيقة .



فندلى مع سالم ربيع علي

وبعد تبادل التحيات ، شكرته على حسن ضيافته وهداياه . ثم بدأت بتقديم هداياي ، أولاً كتاب لنكولن وتمثاله ثم المنح الدراسية .

وكان بالطبع ينتظر كتاب كيسنجر الذي يدل على الوزن الذي تعلقه الولايات المتحدة على مهمتي . وعندما سلمته إياه حاولت أن أتوسع في شرح أهميته . قلت « لعل فخامتكم تسمحون لي بالادلاء ببعض الشروح . ان هذا الكتاب يعرض بصفة رسمية رغبة الولايات المتحدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية . وهذا شيء مهم . وحكومتنا بحاجة إلى هذه العلاقات لتفهّم سياسات عدن ومشكلاتها . غير أن رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية لا يستطيعان تجاوز حدودهما في السياسة الخارجية ، ولا يفعلان إلا ما يؤيده الكونغرس ، ولذلك فمن المهم أيضاً أن يتفهم أعضاء الكونغرس على نحو أفضل أوضاع عدن والعالم العربي عموماً » .

فرد عليّ الرئيس « ان عدن هي مثل متألق للجمهورية . أما المناطق الأخرى من بلادنا فوضعها مختلف جداً ، وسكانها أكثر فقراً » . وهنا كدت أغص بريقي إذ لم أشاهد غير عدن ، وقد هالني الفقر المدقع الذي يعيشه هذا « المثل المتألق » الذي ضربه الرئيس علي ، فكيف تكون الحال إذن في الأماكن الأخرى ؟

وفيما كنت أدوّن بعض الملاحظات أخبرني الرئيس علي أن مساعي حكومته لمكافحة الفقر تعرقلها أعمال « تخريبية » من الدول المجاورة . وقال بصراحة « ان شعب بلادنا يعتقد أن كل المآسي وكل الأضرار الناجمة عن أعمال المخربين هي في الحقيقة من فعل الحكومة الأميركية . فجميع العتاد الذي صادرناه هو من صنع أميركي » . وقال ان في وسعي تفحص بعضه خارج المقر .

قلت ان هذه المعلومات غير معروفة في الولايات المتحدة ، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى العلاقات الدبلوماسية لوضع حد لمثل هذا الأذى .

فأجاب موافقاً : « إنني أحبذ إقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، ولكن يجب أن تكون ذات علاقة بالأمور التي يشكو منها شعبي الآن » ، وأضاف « ان عدن لا ترغب في الانعزال عن الولايات المتحدة » .

وشكرني الرئيس علي على الهدايا معلناً انتهاء المقابلة ، فأحسست ان الفرصة التي طال انتظاري لها قد حانت ويجب أن أقتنصها وأتقدم بالتماس بشأن فرنكلين .

غير ان الرئيس سالم ربيع علي وفّر عليّ مؤونة ذلك إذ بادرني بالقول « أما بخصوص السجين فسرعان ما علمت باهتمامك به ، عملت على التأكد من أنه يلقى معاملة تفضيلية . ودرست تلبية طلبك ، وبوسعك الآن أن تأخذه وقت تشاء » .

كدت لا أصدق ما سمعت . . . « وبوسعك الآن أن تأخذه وقت تشاء » . فقد غمرتني الفرحة حتى أنني عثرت أثناء خروجي من القاعة . . . فرنكلين حر طليق . وبالفعل وجدته بانتظاري في شقتي ، وفي الساعة السادسة من صباح اليوم التالي كنا معاً على متن الطائرة المتجهة إلى بيروت فنيويورك فسانت لويس ، حيث رحبت أسرة فرنكلين بعودة إد إلى بيته .

ويبدو أن حضوري الشخصي إلى عدن كان العامل الوحيد لتأمين الافراج عنه . لماذا ؟ لأن معنى ذلك أن عضواً في الكونغرس من اواسط الغرب لا يتمتع بشهرة محلية ولا دولية يرغب في تخصيص وقته لمساعدة أحد أبناء دائرته الانتخابية وللاستماع إلى القضية العربية .

وأنا على يقين من أن السبب الرئيسي في الافراج عن فرنكلين كان اتجاه حكومة عدن نحو البحث بكل حذر عن علاقات أفضل مع الولايات المتحدة . والحذر ضروري إذ أن في البلدين أناساً لا يرغبون في تحسّن العلاقات . والرئيس علي كان أقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوحاً نحو الماركسية . وحتى في وزارة الخارجية الأميركية كان بعض « الخبراء في

الشؤون العربية » ، ما زالوا غاضبين لإبعاد اليمنيين الوجود الأميركي قبل سنوات ، واعتبروا عدن « مجرد مكان لتدريب الارهابيين من منظمة التحرير الفلسطينية » ، بينما يرى آخرون مثل كيسنجر خلاف ذلك ، فجاءت قضية إد فرنكلين تتيح الفرصة للبدء في البحث .

غير ان الحكومة الأميركية تلكأت وتهربت من الجواب وتأخرت ثلاث سنوات . وحل جيمي كارتر محل جيرالد فورد في البيت الأبيض وأصبح سايروس فانس وزيراً للخارجية . وقد رفضت حكومتنا طلب عدن شراء القمح بالدين ، ثم رفضت عرضها لشراء ثلاث طائرات أميركية مستعملة ، ومضت تؤجل حتى المحادثات التمهيدية .

وعند اجتماعي الثاني بالرئيس العدني سالم ربيع علي في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ في نيويورك حيث ألقى خطاباً في الأمم المتحدة ، أعرب من جديد عن رغبته في تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة واقترح أن أرفع تقريراً عن محادثاتنا إلى وزير الخارجية سايروس فانس ،ففعلت. وكانت النتيجة اتفاق فانس ووزير خارجية اليمن السيد مطيع على عقد محادثات استطلاعية . فبدا ذلك لي خطوة تقدمية رائعة . وكان المفروض أن تبدأ المحادثات في عدن خلال أسابيع قليلة ، ولكن للأسف حصل تسويف في الموضوع .

ولم يكن قد تحدد موعد لهذه المحادثات عندما عدت إلى الشرق الأوسط مع عدد من أعضاء الكونغرس الآخرين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ . وأجريت تعديلاً في برنامجي ليتسنى لي القيام بزيارة جانبية لعدن . وقبل أن أترك الفريق اجتمعنا الى وزير الخارجية فانس الذي حدث أن تقاطعت رحلاته مع رحلاتنا ، واجتمعنا إلى ولي العهد السعودي الأمير فهد ، وهو شخص ضخم البنية ، مثير للاعجاب ، يتكلم الانكليزية بفصاحة ، وأصبح فيما بعد عاهل المملكة العربية السعودية .

وأبدى الأمير فهد (يومذاك) تحبيذاً لجهودي في عدن وطلب مني أن

أبلّغ المسؤولين فيها أن المملكة العربية السعودية مستعدة لاستئناف مدهم بالمساعدات الاقتصادية .

بشـرى خيـر :

عندما وصلت إلى عدن كان الوضع فيها قد تحسن ، إذ تبادلت اليمن الجنوبية السفراء مع عدوتها اللدود السابقة العربية السعودية ـ على الرغم من استمرار المنازعات الاقليمية بينهما . وكانت عدن قد وافقت حينئذٍ على إقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن . وتوقفت الإذاعة المحلية عن بث التعليقات المعادية « للاستعماريين » الأميركيين والسعوديين . وقد رافقتني هذه المرة زوجتي لوسيل ، فخصص لنا قصر الضيافة الذي حللت به في المرة السابقة ، إلا أن التغيير المهم الوحيد الذي طرأ هو وجود برّاد ملىء بشتى أصناف المأكولات والمشروبات .

واستقبلنا الرئيس علي في القاعة الرحبة إياها مع شلة من حرس الشرف . ومع أنه تجنب التعليق على عرض المساعدة السعودية ، فقد تحدث بحماسة عن ولي العهد فهد .

ومضى يقول : « اننا بانتظار وصول الوفد الأميركي من الولايات المتحدة قبل نهاية الشهر الحالي » . عندها ذبت خجلاً ، إذ كنت أعلم أن الوفد لن يأتي في ذلك الشهر ، بل أن سفره قد أرجىء إلى أجل غير محدد . وقبل أيام قلائل أبلغني فانس هذا الخبر السيّىء ولكنه لم يوضح السبب ، فقلت عسى أن يكون الرئيس العدني قد أشعر بهذا التأخير. فأجاب فانس « سأتأكد من ذلك » ولكن للأسف لم يتحقق شيء من هذا القبيل .

وهكذا ظل ربيع علي ينتظر الوفد يوماً بعد يوم ، إلا أن الوفد لم يحضر . ولم أجرؤ على مصارحته بالتغيير ، فرحت استمع وأحاول التظاهر بالتفاؤل . وكنت أدرك أنني لو أبلغته النبأ السيّىء لتعزز جانب منتقديه الذين كانوا يعارضون المصالحة مع أميركا .

وهنا غيّرت الموضوع فقلت « يقول بعض خبرائنا الاستراتيجيين انكم سمحتم للسوفيات بإقامة قاعدة بحرية هنا ، فما هو تعليقكم على هذا الكلام؟». فاعترض بشدة قائلاً « هـذا غير صحيـح . فنحن لا نسمح للسوفيات أو أية دولة أجنبية أخرى بإقامة قاعدة عسكرية في أراضينا . إلا أننا نتعاون مع السوفيات لأنهم يساعدوننا » . وختم الرئيس علي بأن حملني رسالة إلى واشنطن يقول فيها :

« أرجوك أن تبلّغ تحياتي الحارة للرئيس كارتر ، وتعلمه أننا تواقون للاحتفاظ بعلاقات ودية بين اليمن الديمقراطية والولايات المتحدة . ونحن نعلم أن الرئيس كارتر مهتم بالاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع البلدان ، وندرك أن هذه سياسة إيجابية . ونعتقد أنه ينبغي زيادة تدعيم علاقاتنا » .

وعند الوداع قدمت إلى الرئيس العدني زهرية من فخار صنعتها ابنتي ديانا خصيصاً له . فتقبلها قائلاً « إنها جميلة جداً . أرجوك أن تشكر ابنتك . وأنا معجب بهذه الزهرية » ثم مشى معنا نحو الباب ليبدي إعجابه بشيء آخر هو هطول الأمطار، وذلك شيء نادر في عدن «بشرى خير» قال الرئيس علي.

غادرت عدن وأنا أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن من شأن العلاقات الدبلوماسية مساعدة الولايات المتحدة وأصدقائنا في المنطقة . ومن مصلحة أميركا والسعودية المشتركة الحد من الوجود السوفياتي في اليمن الجنوبية . فنحن بحاجة إلى بعثة دبلوماسية هناك . ولما عدت إلى واشنطن لم أدع فرصة تفوتني دون الالحاح على الوزير فانس وموظفي البيت الأبيض بهذه التوصية .

وبعد شهر تمكنت من عرض هذا الطلب على الرئيس جيمي كارتر شخصياً في البيت الأبيض ، وقال لي أنه « دهش ومسرور » برسالة الرئيس العدني .

وشكرني كارتر وقال ، مثل ما سبق أن قاله فانس : « سأهتم بهذا الموضوع » .

وقد صدق كارتر في وعده ، فبعد خمسة أشهر من آخر لقاء لي مع الرئيس علي ، رتب فريق من موظفي وزارة الخارجية زيارة إلى عدن في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ لاجراء « محادثات استطلاعية » والبحث « بطريقة لا التزامية » في استئناف المفاوضات الدبلوماسية . وكان المفروض أن يستقبل الرئيس علي الفريق يوم وصوله .

ولكن فات الأوان . فقد قرر الصقور الماركسيون في عدن التحرك ، إذ أقلقهم سعي الرئيس علي لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. فاستولى الرديكاليون على طائرات مقاتلة ، وأطلقوا منها النار على مقر الرئاسة ثم استولوا على الحكم ، كل ذلك في اليوم المقرر لوصول الوفد الأميركي . واعتقل الرئيس علي ثم أعدم رمياً بالرصاص . واتصل بي السفير الأشطل بالهاتف من نيويورك ليخبرني أن الوفد سيكون موضع ترحيب على الرغم من كل ما حدث ، إلا أن الرحلة كانت قد ألغيت . وبعد أن وصل الوفد إلى صنعاء ، عاصمة اليمن الشمالية ، في طريقه إلى عدن ، عاد أدراجه إلى واشنطن . وقد غمّني جداً إعدام سالم ربيع علي ، فطلبت من الأشطل تفسيراً لذلك ، فأجابني بأنها « مسألة داخلية لا دخل للعالم الخارجي بها » .

ومع ذلك فإن مصير سالم ربيع علي كان يهمني ، ولا يزال . وكثيراً ما تساءلت عما إذا كانت نيتي الحسنة من جهة ورأفته بإد فرنكلين من جهة أخرى بين الأسباب التي أدت إلى سقوطه .

ولقد كان لسلسلة رحلاتي إلى عدن أهمية شخصية تتجاوز جهودي التي لم تثمر في سبيل إعادة العلاقات الدبلوماسية . وبعد سنوات من وجودي في الكونغرس استمعت للمرة الأولى إلى وجهة النظر العربية ، ولا

سيما بشأن نكبة الفلسطينيين . فأخذت أقرأ عن شؤون الشرق الأوسط وشجونه وأتحدث عنها مع الخبراء لأتفهّم المنطقة . وتدريجاً برز العرب أمامي كبشر .

وما أن تناقلت الألسن خبراتي في هذا الصدد حتى أصبح مكتبي محجة للمسافرين إلى الشرق الأوسط والقادمين منه من باحثين ورجال أعمال ورجال دين ورسميين . ولم يكن من المألوف لأي من أعضاء الكونغرس أن يزور البلاد العربية وأن يبدي اهتماماً بمشكلاتها . فقد رفعت صوتي في الكونغرس مجادلاً حول ما اعتبرته وجهة نظر أميركية غير منحازة لاسرائيل أو العرب . قلت ان تقاعسنا عن التحدث مباشرة مع قيادة الفلسطينيين السياسية هو مثل ترددنا في التحدث مع سالم ربيع علي في اليمن الجنوبية ، يعرقل بحثنا عن السلام . فالاتصال الدبلوماسي مع الأطراف الأخرى مهما كانت غريبة عنا ومهما كانت صغيرة ، مفيد لحكومتنا ، وليس من الضروري أن يكون بمثابة مجاراة لها . من هنا كان تساؤلي عن سبب الامتناع عن اجراء محادثات مباشرة مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي يعتبر الناطق السياسي باسم الفلسطينيين . فاكتشفت أن من بين الأسباب إذعان هنري كيسنجر الذي ساعدني في طريقي الطويل إلى عدن ، لمطالب اسرائيل ، ومن ثم موافقته على عدم الاتصال رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود . وهذا مطلب قاس ولا سيما بالنظر إلى إصرار إسرائيل على رفض قيام دولة فلسطينية بجوارها .

وكسراً لهذا الجمود قررت الاتصال بعرفات على أفضل نحو أستطيعه شخصياً . فقابلت الزعيم الفلسطيني للمرة الأولى في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ خلال بعثة من الكونغرس إلى الشرق الأوسط التقيت فيها بسالم ربيع علي للمرة الأخيرة . وانضم إليّ في تلك المقابلة عدد من زملائي بينهم ليو ريان (كاليفورنيا) الذي قتل في أحداث العنف في جونستاون بغيانا ، وهيلين ماينر (نيوجرسي) وكلاهما ديمقراطي ، ومعنا أيضاً عضو جمهوري

إلا أنه خشي أن يخلق ذكر اسمه في الأخبار متاعب له مع الفعاليات الإسرائيلية في منطقته ، لذلك طلب مني عدم ذكر حضوره . وقبل المقابلة ساورتني الظنون ذاتها التي طرأت على ذهني قبل سفري إلى عدن للمرة الأولى منذ أربع سنوات ، فتوخيت الحذر لأن الاجتماع مع عرفات يتجاوز الخط الأحمر الذي رسمه كيسنجر بناء على طلب إسرائيل .

« ألتزم بهذا الكلام » :

عندما تجاوزت هذا الخط اكتشفت مذهولاً أن عرفات الذي استقبلنا في شقة تقع في الطبقة الثانية من أحد المباني المحاطة بحراسة مشددة ، ليس ذاك المتطرف الذي يتطاير الشرر من عينيه والذي يلوح بالبندقية . فقد تحدث إلينا بلطف وأصغى إلينا بانتباه .

قابلنا عرفات حاسر الرأس وقد دبّ فيه الصلع . وكانت تلك مفاجأة لنا ، إذ أنه يظهر دائماً أمام الناس معتمراً الكوفية الفلسطينية أو القبعة العسكرية . ورد على الأسئلة المتعلقة بأعمال المنظمة الإرهابية بترديد عباراته المعهودة ، ولكن بما أنها صادرة من أعماق خبرته فقد كانت أقوى من ذي قبل ، وقال « أنا مناضل في سبيل الحرية ، ونحن نكافح من أجل العدالة لشعبنا ، أي الأربعة ملايين فلسطيني المشردين والمشتتين منذ ثلاثين عاماً من الحروب » .

وفي وقت لاحق من العام نفسه التقيت عرفات مرة أخرى ، وكان اجتماعنا الثاني مثمراً أكثر من الأول . وقابلته هذه المرة وحدي ، وجرت المقابلة في شقته إياها ، وكان معه أبو حسن ، مسؤوله للأمن الذي قتل بعد ذلك بفترة قصيرة في حادث تفجير سيارته في بيروت ، ومحمود اللبدي ، مسؤوله للشؤون العامة الذي تخلى عنه فيما بعد وانضم إلى المتشددين الذين تؤيدهم سوريا . ومثل هذه الصراعات هي التي تنهك المنظمة .

وفي هذه المقابلة أردت أن يوضح لي عرفات الشروط التي يمكن للمنظمة في ظلها أن تعيش بسلام مع اسرائيل.فهل هو مستعد للاعتراف باسرائيل ؟ قدّم لي الجواب أثناء مناقشة استمرت أربع ساعات حتى وقت متأخر من الليل . وقد صاغ بياناً فيه عناية بالغة باختيار كلماته وعباراته ، وفوضني بنشره .

دوّنت كلماته وأعدت قراءتها عليه عدة مرات فيما كان يتأمل معانيها كاملة . وفي النهاية طلبت منه أن يوقّع الورقة التي دوّنت فيها كلماته فأجاب « لا ، أفضّل أن لا أوقّع ، ولكنني التزم بهذا الكلام ، ويمكنك أن تنقل ذلك عني » .

ويقول عرفات في البيان الذي أملاه عليّ : « إن منظمة التحرير الفلسطينية ستقبل بدولة فلسطينية مستقلة مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممر يصل بينهما ، وفي تلك الحال ستتخلى المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة . واحتفظ طبعاً بحق استعمال وسائل غير عنيفة ، أي وسائل دبلوماسية وديموقراطية لتحقيق توحيد كل فلسطين فيما بعد . وسنعترف اعترافاً واقعياً بدولة اسرائيل . وسنعيش بسلام مع جميع جيراننا » .

دمشق ـ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

لقد ابتهجت بهذا التصريح ، وربما أكثر من اللازم ، فتعهد عرفات يناقض تماماً اللهجة الخشنة للبيانات الفلسطينية العلنية السابقة والتي كانت كلها تدعو بالفعل إلى القضاء على دولة إسرائيل . ولم يكن هذا التعهد بطبيعة الحال هو كل ما ترغب فيه اسرائيل أو الولايات المتحدة ، إلا أنه بداية مشجعة . وإذا صح ، فإنه يدحض تلك الصورة التي رسموها لعرفات وتظهره بمظهر المتطرف الذي لا يؤمن بغير العنف . وخلال المقابلة تناولنا بالبحث نقاطاً كثيرة . ورغبة مني في صيانة مصداقيتي سألت عرفات أن يحدد لي التصريحات التي يتمنى لو انها لم تنشر . فلم يكن التعهد الذي صاغ كلماته

بكل عناية ودقة ، بين هاتيك التصريحات . وأراد عرفات أن يعلم العالم وبوضوح أنه يتوقع رد فعل إيجابي من الرئيس كارتر . وردد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية العبارة المحببة إليه « لقد لعبت ورقتي » ، يعني تفويضي بنقل تصريحه . وبالفعل كانت خطوة تجاوزت كل ما صدر رسمياً حتى الآن عن منظمته .

ومما يؤسف له حقاً أنه لم يصدر رد فعل عن الحكومة الأميركية . وقد علمت فيما بعد أن وزير الخارجية فانس أشار سراً بأن تأخذ الإدارة علماً بهذه الخطوة ، ومع ذلك لم يصدر أي تصريح رسمي . وفي مقابلات علنية لاحقة تجنب عرفات دائماً كالممثل البارع ـ الأسئلة عن هذا التعهد .

غير أن روبرت شتراوس ، الذي عينه كارتر مؤخراً سفيراً خاصاً إلى الشرق الأوسط ، وهو ديمقراطي بارز سبق له أن ترأس اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي ، أبدى اهتماماً شديداً باتصالي مع عرفات وكرر زياراته لي في مكتبي . ففكرت أنه قد يكون من المهم لمسيرة السلام الجمع بين عرفات وشتراوس .

وبما أن شتراوس يهودي فمن المتوقع أن يساعد ألوف اليهود في اسرائيل على أن يخرجوا عن الخط المتعنت الذي تسلكه حكومتهم ، إلا أن شتراوس ، على الرغم من علاقته الحميمة الفريدة مع كارتر وعلى الرغم من قدرته التي أثبتها في التفاوض حول المشكلات المعقدة الوطنية منها والمحلية ، فلم يحظ بدعم كامل من الرئيس بشأن الشرق الأوسط . وفي أواخر مهمته الدبلوماسية ، قبيل نقله إلى رئاسة لجنة كارتر الفاشلة لإعادة انتخابه ، قال لي « لو كانت يدي طليقة لأجريت محادثات مباشرة مع عرفات منذ أشهر » .

وبمرور الزمن وجدت نفسي أتغمس أكثر فأكثر في السياسات الشرق أوسطية حتى وان باتت احتمالات السلام الحقيقي أبعد من ذي قبل ، الأمر

الذي ان دلّ على شيء فهو ضيق القاعدة التي بلغتها سياستنا الشرق أوسطية . فقد توترت علاقات أميركا مع المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ، وبدت عملية كامب ديفيد ميتة . وفي البدء شعرت بالتشجيع . ففي الصباح الباكر في يوم أحد من شهر آب (أغسطس) ١٩٧٩ اتصل بي هاتفياً في ايلنوي مساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز طالباً مساعدتي . إذ كانت الكويت تطالب الأمم المتحدة ، بإيعاز من عرفات ، بدراسة قرار يتعاطف مع الفلسطينيين . ولم يكن بود الولايات المتحدة تأييد هذا القرار بسبب اعتراض اسرائيل عليه ، ولم يكن بودها أيضاً أن يسجل عليها الرفض . وقد تقرر التصويت على القرار يوم الثلاثاء التالي ، وهكذا أصبح لدى سوندرز الوقت الكافي لمحاولة إيجاد صيغة ترضي الدول العربية والولايات المتحدة معاً . وعلماً منه بالحظر الذي فرضه الرئيس كارتر على اجراء محادثات ولو غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، تجنب سوندرز مطالبتي مباشرة بالاتصال بعرفات . ولكن معرفتي الوثيقة بسوندرز مكنتني من فهم الغرض من اتصاله بي ، كان يأمل أن يكون بوسعي اقناع عرفات بالغاء جلسة التصويت .

تم اتصالي بمكتب عرفات بسرعة غير متوقعة على الرغم من الفوضى التي يعانيها مكتب بريد بيروت . وطلبت من عرفات أن يؤجل المجابهة في الأمم المتحدة مؤكداً له ان ذلك لن يكلفه شيئاً ، ويكسبه في الوقت ذاته امتنان الولايات المتحدة ، وبعد ساعتين طلب عرفات من الكويت تأجيل التصويت . وهكذا أنقذت الولايات المتحدة من مشاحنات علنية محرجة مع أصدقائها العرب .

وفي نهاية الأسبوع ذاته تصرّف أندرو يونغ ، سفير كارتر لدى الأمم المتحدة ، بحذر أقل من سوندرز فقابل زهدي الطرزي ، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، حول هذا الموضوع . بيد أن قرار كارتر ضد التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية كان من الشدة بحيث أدى إلى استقالة يونغ .

وسرعان ما اتصلت بي وزارة الخارجية بالهاتف مجدداً طالبة هذه المرة مساعدتي بواسطة عرفات للافراج عن الرهائن الأميركيين في سفارتنا في طهران . وحدثني زعيم منظمة التحرير في لقائنا الأول عن علاقاته الوثيقة بالثوريين في ايران ، ورأيت في هذه الأزمة فرصة لعرفات كي يساعد في قضية إنسانية ربما تفتح الباب أمام مفاوضات سلمية على نطاق أوسع . إلا أن عرفات كان هذه المرة غائباً عن مقره ، فأجريت حديثاً مطولاً مع نائبه محمود اللبدي الذي قابلته في لقائي الثاني مع عرفات .

فذكرني اللبدي بأن عرفات عمل بمشورتي بشأن المجابهة في الأمم المتحدة « ولكنه لم يحصل على شيء بالمقابل » ، فلم يتخذ قرار وسط ، ولم ينل عرفات سوى القليل من الشكر . وقال اللبدي أنه لا يتفق معي بشأن الوضع في ايران ، ولكنه وعد بأن ينقل وجهة نظري ومشورتي بأمانة إلى رئيسه . ومرة أخرى لم يتوان عرفات عن التعاون إذ أرسل موفداً خاصاً إلى الخميني . ويقول سوندرز ، إن الوفد نجح في تأمين الافراج عن أول ١١ رهينة .

وقد شكرت إدارة كارتر عرفات على هذا العمل بصورة مكتومة جداً . أما علانية فإن المتحدثين بلسان كارتر لم يقولوا شيئاً لدرء التكهن الذي لا أساس له بأن منظمة التحرير تآمرت مع إيران على احتجاز الرهائن . وادعى مراسل شبكة الإذاعة الأميركية سي . بي . اس . مارفن كالب أنه قد سمع « أحدهم » يتكلم العربية داخل دار السفارة (والإيرانيون يتكلمون الفارسية المختلفة عن العربية) ، وذلك على ما يبدو بقصد اعتبار منظمة التحرير مسؤولة ، بيد أن العكس هو الصحيح . وقد قال لي وزير الخارجية فانس قبل أن يترك منصبه بقليل انه كان على اتصال « يومي تقريباً » بعرفات وان أركانه كانوا يعتمدون على مساعدة عرفات ابان محنة الرهائن الطويلة ، ولكنه لم يصرح بذلك علناً اطلاقاً .

وفي مناسبات عديدة ابان الاجتماعات غير الرسمية في البيت الأبيض ،

رجوت الرئيس الاعتراف علانية بالنهج التعاوني المعتدل الذي يسلكه عرفات ، وحذرت من أن التقصير في ذلك يعزز جانب القوى الأكثر راديكالية . إلا أن كارتر كان يستمع ولكنه لم يعمل بنصيحتي . وعلمت فيما بعد أن نائب الرئيس ولتر مونديل ، كان يعارض أكثر من أية شخصية أخرى في الإدارة ، وبصورة مقنعة أي تصريح علني يعترف بتعاون منظمة التحرير .

لم يغفر محمود اللبدي اطلاقاً لعرفات هذا التعاون ، وبعد ثلاث سنوات تخلى عن زعيم منظمة التحرير وانضم إلى المتمردين الذين حاصروا عرفات في مدينة طرابلس اللبنانية . وفي تبريره هذا الانفصال شجب اللبدي عرفات عن طريق شجبه المساعدة التي تجاهلها كارتر . وقال « انه (أي عرفات) ذهب بعيداً في اعطاء تنازلات أكثر من اللازم للولايات المتحدة والاسرائيليين من غير أن يحصل على شيء بالمقابل . ونعتقد ان علينا تصعيد المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلي » . وحوّل اللبدي ورفاقه الانفصاليون أسلحتهم ضد عرفات ظناً منهم - خطأ - ان الاجراءات العسكرية يمكن أن تحقق للشعب الفلسطيني ما يبدو ان دبلوماسية زعيم منظمة التحرير قد عجزت عنه .

وفيما كنت أندد بالعنف الفلسطيني طوال ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كنت أبذل قصارى جهدي لحمل إدارة كارتر على الضغط على إسرائيل لوقف هجماتها الحربية المتكررة على لبنان ، وكانت اسرائيل حينذاك قد بدأت بقصف القرى وحتى مناطق من بيروت بين حين وآخر مزهقة أرواح مدنيين أبرياء ، علماً بأن الولايات المتحدة هي التي زودت اسرائيل بالطائرات والقنابل . وأخيراً أقدم وزير الخارجية فانس على خطوة غير عادية ، فقد أصدر تقريراً رسمياً إلى الكونغرس يقول فيه ان اسرائيل « ربما تكون قد خرقت » قوانين الولايات المتحدة التي تنص صراحة على أن ما تقدمه الولايات المتحدة من أسلحة يجب أن لا يستخدم إلا في الدفاع عن النفس . ومع ان الادارة الاميركية لم تقدم على اتخاذ الخطوة المنطقية التالية وهي تعليق المساعدات العسكرية لاسرائيل بسبب خرق القوانين الأميركية فان لعبارة « ربما تكون قد خرقت »

أهميتها لأنها من المناسبات النادرة التي شجبت فيها الإدارة الأميركية إسرائيل علناً .

أما وراء الكواليس فكان كارتر أشد وأقسى ـ ولكن ليس لفترة طويلة ، إذ بعث بدبلوماسي إلى مكتب مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في صيف ١٩٨٠ وهو يحمل انذاراً يقول فيه ان المساعدات الأميركية لاسرائيل ستتعرض للخطر إذا ما استمرت الغارات الجوية الاسرائيلية على لبنان . وكان لذلك الإنذار نتائجه . فتراجع بيغن فوراً وتناول الهاتف وأمر قائد سلاحه الجوي بأن يوقف الغارات .

وفي وقت لاحق من ذلك الصيف ضعف عزم كارتر لاقتراب انتخابات الرئاسة ، عندئذٍ استأنفت اسرائيل استخدام الأسلحة التي تزودها بها أميركا ضد لبنان ، ولزم كارتر الصمت . وتجاهل مخططو السياسة في الإدارة احتجاجاتي التي لم يسمع غيرها في الكونغرس .

ولكن جهودي لم تمر دون أن يلاحظها أحد في مكان آخر . فقد أصبحت موضوع تساؤل ، ان لم أقل شخصاً مشهوراً ، يظهر على التلفزيون الوطني وتقابلني الإذاعات وتنقل أقوالي الصحف والمجلات على نطاق دولي ، بل كنت أحياناً أحتل العناوين . ولا بد أن تكون والدة إد فرنكلين قد ذهلت للتغيير الذي أحدثته رسالتها في حياتي .

متاعب في الغرب الأوسط :

فيما كنت أعد مبادرة سلام فردية ، كان نقادي يسعون إلى إخراجي من الكونغرس ، فنقادي الحزبيون الذين راقبوا انتصاري الكاسح عند تجديد انتخابي إذ نلت ٧٠ في المئة من الأصوات عام ١٩٧٨ ، افترضوا ـ وكان افتراضهم في موضعه ـ بأن انغماسي غير العادي في السياسة الخارجية سيؤمن لهم المال اللازم لمهاجمتي في الانتخابات المقبلة .

وابتداء من ربيع ۱۹۷۹ أخذ ديفيد روبنسن ، المغامر والعضو السابق في الهيئة التشريعية ، وبتشجيع قوي من الفعاليات الموالية لاسرائيل يقوم بحملة متواصلة لانتخاب المرشح الديمقراطي للمقعد الذي أشغله منذ ١٩ سنة . وحدث قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الحزبية الأولية في آذار (مارس) ۱۹۸۰ ، ان دخل ديفيد كوسن ، رئيس بلدية كونيسي الجمهوري المعروف الانتخابات الأولية متحدياً إعادة انتخابي بحملة أدارها بمهارة واتقان ساندتها بقوة لجان العمل السياسي والأفراد الموالون لاسرائيل. وقد مولت التبرعات سلسلة من ضربات لا هوادة فيها أضرت بي أكثر مما تصوّرت ، إلا أنني فزت بشق النفس في انتخابات الحزب الجمهوري الأولية بأغلبية ٥٥ في المئة من الأصوات .

حفل ذلك العام بالمفاجآت ، ولعل أعظمها رد فعل الدكتور آرثر بيرنز ، على ترشيحي . والدكتور بيرنز هو الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي وحالياً السفير الأميركي لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية . فعقب الانتخابات الأولية شرحت له على الهاتف الصعوبات التي أواجهها خلال حديث بشأن الأمور التشريعية ، فرد عليّ بجواب مشجع إذ قال « إننا في الواقع لا نحتمل فقدانك . وانتخابك مجدداً ضروري جداً للأمة بكاملها » . فاستحق امتناني ، وسألته « أتمنى أن تسجل هذه العواطف في رسالة أستطيع استخدامها في الحملة فتكون مساعدة كبيرة لي » .

إن هذه الرسالة لم تكن غاية ملحة ، والواقع انني لم أفكر في طلبها إلا بعد أن أطرى جهودي . وكنت أتوقع أن يوافق بيرنز على طلبي بلا تردد . لم لا ؟ فمثل هذه المجاملة يجب أن تأتي عفوياً لجمهوري عريق مثلي . أضف إلى هذا أن بيرنز ليس جمهورياً صريحاً طيلة حياته فحسب ، بل هو صديق مقرب طيلة مدة وجودي في الكونغرس . وقبل ذلك بعدة سنوات ألقى كلمة عني في حفل التخرج الذي أقيم في كلية ايلنوي التي تخرجت منها .

إلا أن رده على طلبي الآنف الذكر كان أعمق طعنة في سنة مثخنة بالجراح ، فقد قال « أوه ! لا أستطيع ذلك . السبب هو آراؤك في منظمة التحرير الفلسطينية . آسف » .

صعقت لهذا الجواب . ومع أنني اعتدت المفاجآت والصدمات ، فان رفضه هذا أخرسني تماماً .

ما هو الدرس الذي تعلمته ؟ ما من حادثة قبل هذه أو بعدها كشفت لي بمثل هذا الجلاء التأثير الخفي للوبي الاسرائيلي على مسرح السياسة الأميركية . ولم يدر بخلدي ان هذا السياسي اليهودي المسن والعظيم واللطيف والشهم والصديق الشخصي لعشرين سنة ، لا يستطيع اغفال اللوبي الاسرائيلي فيقول على الملأ كلمة خير بحق ترشيحي . وانني أسجل هذه القصة المؤسفة لأنه إذا كان رجل عظيم مثل آرثر بيرنز يشعر بأنه عليه أن يحتفظ بآرائه لنفسه ، فان على الذين هم أدنى منه مرتبة سواء من الرجال أو النساء أن يواجهوا تحديات هائلة إذا هم تجرأوا على الكلام .

وفي الوقت ذاته راح روبنسون الديموقراطي يستدرج التبرعات للحملة عن طريق الاعلان في الصحف اليهودية في طول البلاد وعرضها مثيراً اهتمام الناس بنعتي « عدو السامية النشط الذي يعتبر أحد أسوأ الأعداء الذين واجههم اليهود وواجهتهم اسرائيل في تاريخ الكونغرس الأميركي » . وقد جمع أموالاً من كل من الولايات الخمسين . وكلفت الحملة ما مجموعه ١,١٢٠٠,٠٠٠ دولار ، فكانت أبهظ حملة في تاريخ ايلنوي . وقد أنفق كل مرشح منا حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دولار . وقدم إلى ايلنوي الوسطى طلاب جامعيون من نيويورك وكاليفورنيا وولايات أخرى لتشغيل الهواتف التي استغلها روبنسن في الحملة والقيام بمهمات يومية أخرى .

لقد واجهت مشكلات خارج منطقتي . ففيما كنت في منتصف محاضرتي عن السياسة الخارجية ذات مساء في شيكاغو إذا برجل يقف في

باب القاعة ويصيح « تلقينا مكالمة هاتفية تقول ان في القاعة قنبلة » . عندئذٍ غادر الحضور ، وعددهم حوالي ٥٠٠ شخص ، القاعة بسرعة.وأخيراً عثر رجال الشرطة على غليون محشو باللبان في البيانو الكبير على المسرح . وفي وقت لاحق قطع أتباع روبنسن بالسيارات المسافة الطويلة إلى ديترويت في مشيغان حيث كنت موفداً إلى المؤتمر الجمهوري ، ليقطعوا الطريق على الحضور ويلفتوا أنظار المارة صائحين « بول ، بول ، عليه أن يعود . انه يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية » .

احتباس مع بيرسي في الأوتوبيس :

كل ما أصابني لم يرض منظمي حملة رونالد ريغان للانتخابات الرئاسية . فعندما تقرر أن يزور ايلنوي حذر منظمو الحملة في مدينة نيويورك مديري حملة ريغان بقولهم : « إذا أظهرتم مودة لفندلي خسرتم نيويورك » . فأقدم المديرون على اتخاذ اجراءات استثنائية للابقاء على مرشحهم على مسافة آمنة مني .

والمشكلة هي سبرنغفيلد الواقعة في قلب منطقتي لأنها موطن ابراهام لنكولن أول رئيس جمهوري ، وهي لذلك محجة الجمهوريين . وخلال يوم يقضيه المرشح الجمهوري للرئاسة في ايلنوي لا يستطيع إلا أن يزور سبرنغفيلد . فاهتم معسكر ريغان في إيجاد طريقة لزيارة سبرنغفيلد والابتعاد عني في الوقت ذاته .

فقرر غريغ نيويل ، المسؤول عن جدولة زيارات ريغان ، تخطي المشكلة بأن يلقي ريغان خطاباً رئيسياً من دار لنكولن في الساعة التي عرف نيويل أنني أحضر فيها حملة مهمة سنوية لجمع التبرعات في النصف الآخر من المدينة . وللتأكد من ابتعادي ، احتال نيويل بتحويل ظهور ريغان في سبرنغفيلد في الطريق عبر المدينة إلى ضريح لنكولن بدلاً من داره ، وألغي خطاب ريغان لتقليل اهتمام الصحافة بزيارة سبرنغفيلد .

إلا أن فريق حملتي كان أكثر دهاء بتقديم موعد مؤتمر جمع التبرعات بحيث يتسنى للحضور وأنا بينهم ، مشاهدة ريغان عند الضريح .

فأصدر مديرو ريغان أمراً سرياً ـ أو خيل لهم أنه سري ، يقول « يجب أن لا يسمح لفندلي مهما كانت الظروف بالاقتراب من ريغان » ، مع أنه كان يسمح في أماكن أخرى من ايلنوي لمرشحي الكونغرس بالظهور على المنصة إلى جانب ريغان . وحينما علم مدير حملتي دون نورتن بهذا الأمر أفصح عن غضبه لمكتب ريغان الرئيسي . وهنا غيّر فريق ريغان خطتهم ، فأعلنوا ان أعضاء الكونغرس من غير استثناء لن يسمح لهم يوم زيارة ايلنوي بالظهور إلى جانب ريغان على المنصة . وقد استشاط النائب اد ماديغان غضباً عندما قيل له ان عليه ان يلقي خطابه قبل وصول ريغان إلى بلومنغتون في ذلك اليوم أو أن يؤجله إلى أن يغادر ريغان منبر الخطابة ، فألغى ماديغان خطابه .

وعهد إلى بول روسو ، المسؤول عن الموظفين في حملة ريغان ، في سبرنغفيلد بمهمة خطيرة واحدة هي إبعادي عن مجال الكاميرات إذا أصبح ريغان قريباً مني . وبالفعل وجدت نفسي وراء حاجز من الحبل يبعد ٥٠ قدماً فيما كان المصورون يلتقطون صوراً لريغان أمام تمثال لنكولن عند مدخل الضريح .

وفي المحطة التالية وهي منجم فحم قريب من سبرنغفيلد ، حاول فريق روسو ابقائي في أوتوبيس . ولكن حدث في هذه الأثناء ان احتبس معي في الأوتوبيس صديقي السناتور تشارلز هـ. بيرسي . وكان القصد ابعادي أنا وحديَ عن ريغان أثناء تصريحاته للجمهور ، إلا أن سوء طالع بيرسي ساقه إليّ في الأوتوبيس فاحتجز هو الآخر . واستطعنا معاً فتح باب الأوتوبيس بقوة ولكن بعد أن كان ريغان قد أنهى تصريحاته وغادر المكان .

بوب هوب يحنث بوعده :

امتد « الفزع » إلى هوليود . فبوب هوب الذي لم يتقهقر أمام نيران العدو في جبهات القتال ابان الحرب العالمية الثانية وحرب كوريا ، وصمد في وجه الانتقادات القاسية لتأييده سياسة الرئيس نيكسون في فيتنام ، واجه خطأً جديداً مدمراً من النار لم يشهد له مثيلاً من قبل عندما وافق على المشاركة في حفلة أقمتها في سبرنغفيلد لجمع التبرعات .

وقبل ذلك بسنتين كنت قد أقمت حفلة لمناسبة بلوغ بوب هوب الخامسة والسبعين في مجلس النواب . وكانت من أمتع المناسبات في تاريخ المجلس . وقد جلس هو وزوجته في الشرفة فيما كان أعضاء الكونغرس الواحد تلو الآخر يرفع صوته بالثناء على الممثل الهزلي العظيم . وقد ملأت كلمات المديح ١٤ صفحة من سجل الكونغرس .

ووافق هوب ، وهو لا يزال يذكر تلك الحفلة الفريدة ، على مساعدتي في حملة ١٩٨٠ الانتخابية . وكان مدير أعماله وورد غرانت يعلم منذ البدء ان الفعاليات الموالية لاسرائيل تعارضني بسبب انشغالي بسياسات الشرق الأوسط ، فأعلن قائلاً « اننا بحاجة إلى رجال في الكونغرس يفصحون عما يدور في أذهانهم » .

وسرعان ما أسفر الضغط من الساحل إلى الساحل عن تغيير في الوضع . ولا يزال دون نورتن مدير حملتي الانتخابية ، يذكر انه تلقى من مدير أعمال هوب رسالة هاتفية دوّنها على النحو التالي :

« أبلغني غرانت ان هوب يتعرض لضغط شديد من اليهود وغير اليهود في كل أنحاء البلاد ، وقال ان هذا الضغط بلغ حداً حمل محامي هوب منذ ٣٥ سنة وهو يهودي ، على أن يهدد بالاستقالة . فالضغط يتجاوز المعقول ، ولم يشهدوا له مثيلاً من قبل ، ولذلك فان هوب لا يستطيع الحضور » .

واحتج نورتن الذي أسقط في يده بان الاعلان عن الحفلة قد بلغ شوطاً بعيداً ، وان التذاكر قد بيعت ، وان الحماسة لها على أشدها . لكن كل مساعيه لتصحيح الوضع لم تُجد فتيلاً . ولما اطلعني على هذه الورطة حاولت مرات عدة الاتصال هاتفياً بهوب نفسه ، أملاً باقناعه باعادة النظر في موقفه .

ولما فشلت في الاتصال به هاتفياً ، كتبت له رسالة شخصية ضمنتها تفاصيل جهودي غير المعلنة في العام السابق لتشجيع التفاهم بين زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وروبرت شتراوس مبعوث الرئيس كارتر الخاص إلى الشرق الأوسط . وأرفقت بالرسالة نسخاً من الرسائل التي نقلتها بناء على طلب الزعيمين . وطلبت من هوب الابقاء على هذه المعلومات طي الكتمان لأن حكومتنا كانت حينذاك ، ولا تزال تتظاهر برفض الاتصال مع منظمة التحرير . الا انني لم أتلق جواباً على هذه الرسالة ولا على اتصالاتي الهاتفية .

ثم حدثت مفاجأة سارة ، فقد وافق شتراوس وهو يهودي وديموقراطي بارز ، على مد يد المساعدة . فحين التقيته صدفة بعد ظهر أحد الأيام عند مدخل مجلس النواب شرحت له مشكلتي وسألته عما إذا كان مستعداً للتحدث مع هوب وابلاغه ان بعض اليهود غاضبون عليّ لمجرد انني أحاول العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط .

وكان شتراوس قد ترك لتوّه منصبه الدبلوماسي وأصبح رئيساً للجنة إعادة انتخاب كارتر الفاشلة . ولكنه على الرغم من احتدام معركة الانتخابات أبدى شهامة رائعة ووافق على طلبي ، وأضاف « ربما استطعت مساعدته على تفهم الضغط « المجنون » الذي يتعرض له » . وأعطاني أرقام الهواتف التي يمكن لهوب أن يتصل به عليها .

وبعثت إلى هوب ببرقية قلت له فيها « يسرّ (شتراوس) أن يحدثك أو

أي شخص آخر عن قيمة العمل الذي أقوم به وعما وصفه هـو بنفسه « الضغط المجنون » الذي تتعرض له » .

إلا ان الضغط « المجنون » كان قد فعل فعله . ولم يكلف هوب نفسه مشقة الاتصال بالهاتف . وما زلت أحتفظ بتذكار لحديثي مع شتراوس وهو أرقام الهواتف التي أعطاني إياها والملاحظة التي دونتها في مذكراتي حين ودعني قائلاً « أطيب تمنياتي لك ، آمل ان ننجح سوية في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) لأننا بحاجة الى العمل معاً بشأن المشكلات المعلّقة » .

وبعد بضعة أيام تمكنت أخيراً من الاتصال هاتفياً بهوب ، ولكنه لم يكن الشخصية الفائرة المعهودة . وأكدت له انه لم يخطر لي اطلاقاً انه سيتلقى مثل هذا الفيض من مكالمات الاحتجاج ، ولكن الآن بما أن الحفلة قد تقررت فان تخلفه عن الحضور ستكون له آثاره الضارة .

فقاطعني هوب قائلاً « قرأت الرسائل التي بعثت بها إليّ . ولا بد من نشرها . فعليك ان تدافع عن نفسك بالحقائق » . فقلت له « لا أستطيع ذلك . فهذه المعلومات سرية جداً ، وافشاؤها قد يضر بمسيرة السلام التي يحاول كارتر دفعها الى الأمام » . فصمت قليلاً ثم قال « انني في غنى عن هذه المشكلة ، وأنا أتلقى سيلاً من هذه المكالمات ، انها تمثل ضغطاً شديداً ، ولا أريد التورط » .

ولم يحضر هوب الحفلة ، ولكن مما يسر له أن واحداً فقط من أصحاب التذاكر طالب باسترداد ثمنها . واستمع أصحاب التذاكر المحتشدون إلى خطاب مثير ألقاه عضو الكونغرس غاي فاندر جات الذي ظهر في اللحظة الأخيرة .

وبرزت ضغوط اللوبي الاسرائيلي أيضاً عندما وافق الرئيس السابق جيرالد فورد على الحضور إلى ألتون في ايلنوي لتأييدي .

ظهرت أول علامة على تعكر الجو في مكالمة هاتفية من بالم سبرينغز يقول فيها سكرتير فورد ان الرئيس السابق مضطر إلى الغاء موعده لأن أركانه ارتكبوا خطأ ووافقوا على أن يلقي خطاباً في اجتماع لنقابة المحامين بمشيغان في اليوم نفسه . وقال المتكلم إنه ليس من فرصة أخرى يستطيع فورد مساعدتي فيها قبل موعد الانتخابات . وفي محاولة للعثور على حل وسط ، اتصل مساعدي بوب ويشسر بنقابة المحامين ليرى ما إذا كان في الامكان تفادي هذا التضارب . ولكنه علم ان النقابة لم تقرر الدعوة إلى أي خطاب .

هنا حرت في أمري . فلقد عملت متعاوناً مع فورد مدة الست عشرة سنة التي كان خلالها الزعيم الجمهوري لمجلس النواب ، وأنا من المعجبين بقدرته على عدم السماح لأي خلاف سياسي بأن يثنيه عن مناصرة أعضاء الكونغرس الذين يرشحون أنفسهم للانتخاب من جديد . وعندما تمكنت أخيراً من الاتصال هاتفياً بفورد قال لي « اسمع يا بول ، لا بد لي من مجابهتك بالواقع ، كما يجب أن أكون صريحاً معك . مشكلتي هي علاقتك ونشاطاتك مع منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات » .

وفي اليوم السابق كان ريغان قد لام كارتر على رفضه وصف منظمة التحرير بأنها منظمة إرهابية . وقال فورد « ان هذا يضعني في موقف حرج . انني أحاول مساعدة ريغان فإذا أيدتك ، أحرجت في كل مؤتمر صحفي بالسؤال كيف انتصر لريغان وفي الوقت ذاته أؤيد فندلي المعروف بآرائه بشأن منظمة التحرير الفلسطينية » .

على الرغم من هذه النكسات كلها وعلى الرغم من الحملة الشاملة ضدي ، فقد فزت في انتخابات ١٩٨٠ بأغلبية ٥٦ في المئة . وشعرت ان الأسوأ قد حدث وزال ـ فما عسى الفعاليات الموالية لاسرائيل ان تفعل أكثر من ذلك ؟ فتابعت جهودي السلمية ولم أكن أتوقع التحديات الجديدة

الفادحة التي لا علاقة لها بالنزاع العربي - الاسرائيلي والتي يخبئها لي المستقبل . فقد استجابت محكمة شيكاغو الفدرالية للتحوّلات السكانية وقررت تعديل حدود منطقتي بحيث فصلت عنها جاكسونفيل ، وهي مقر اقامتي ، وأضيفت اليها ديكاتور التي تعاني أعلى نسبة من البطالة . ومنطقتي التي كانت فيها نسبة ضئيلة من الديموقراطيين أصبحت الآن ديموقراطية تقريباً . هذا بالاضافة إلى اشتداد وطأة الركود الاقتصادي وتململ المزارعين .

عندما حان وقت الانتخابات مرة أخرى بعد سنتين فزت بالتزكية في الانتخابات الحزبية الأولية ، غير أنه ظهر لي في الانتخابات العامة خصم ديموقراطي قوي هو ريتشارد دربن الأكثر خبرة وشعبية مني ، وسرعان ما التقط الموارد التي كومها روبنسون ، بما في ذلك اللائحة التي أعدها روبنسون بأسماء المتبرعين في طول البلاد وعرضها . وقد ذكرت وكالة أنباء الأسوشيتيد برس « ان أنصار اسرائيل الاميركيين عادوا إلى صب الأموال في حملة عاطفية لإزاحة النائب بول فندلي عن مقعد ايلنوي الوسطى . والجدير بالذكر هنا ان أركان ريغان تقدموا للمساعدة هذه المرة ، فجورج بوش ، نائب الرئيس ، وزميلي السابق في مجلس النواب ، تجاوز الشكاوى المؤيدة لإسرائيل من تكساس وتكلم في أحد الاجتماعات في سبرنغفيلد مؤيداً لي .

أما هذه المرة فلم يجدد انتخابي ، وخسرت بفارق ١,٤٠٧ أصوات ، أي بأقل من واحد في المئة من مجموع الأصوات . وفي تصويت متقارب إلى هذا الحد ، فإن أي تطور سلبي من شأنه أن يقلب الميزان . ولم تكن هجمة الفعاليات الموالية لاسرائيل سوى أحد عوامل عدة . ومع ذلك راحت اللجنة الأميركية الاسرائيلية للشؤون العامة (A I P A C) وهي اللوبي الرئيسي الموالي لاسرائيل في واشنطن ، تدعي الفضل في الحاق الهزيمة بي . وأعلن توماس أ. داين ، المدير التنفيذي لهذه اللجنة في تقرير أدلى به

أمام اجتماع يهودي في أوستن بتكساس بعد أيام قلائل من الانتخابات أن رجاله أحضروا ١٥٠ طالباً من جامعة ايلنوي « ليدقوا الأرصفة ويقرعوا الأبواب » ، وختم قائلاً « هذه حالة تثبت ما للوبي اليهودي من تأثير في تغيير الموازين . وقد تغلبنا على العقبات ودحرنا فندلي » . وذكر أخيراً أن ٦٨٥,٠٠٠ دولار من أصل المبلغ الذي جمعه دربن وهو ٧٥٠,٠٠٠ دولار ، جاءت من اليهود . واذا ما عرفنا ان أنصاري جمعوا تقريباً مثل هذا المبلغ ، وجدنا ان هذه المعركة قد ضربت مرة أخرى رقماً قياسياً في مجموع النفقات .

أسئلة بلا أجوبة جاهزة :

بدأت الحملة لاقصائي عن الكونغرس في أوائل ١٩٧٩ واستمرت معظم السنوات الأربع التالية . وقد اجتذبت انتباه وأفكار الناس في كل ولاية . ومما يدل على نطاقها الوطني الشامل تلك التقارير التي تلقيتها من الأصدقاء . وقال السناتور بوب دول من كنساس ، وكان زميلاً لي مدة ست سنوات في لجنة الزراعة النيابية ، أنه سمع قبل الانتخابات وبعدها بعض الزعماء المؤيدين لاسرائيل في كنساس يتحدثون بحدة شديدة عن ترشيحي . وعلم كلارنس بالمبي ،وكيل وزارة الزراعة السابق ، ان هزيمتي كانت عام ١٩٨٢ الهدف السياسي الرئيسي للشركاء في شركة محامين كبيرة في نيويورك .

لا شك ان الهزيمة بعد ٢٢ سنة في الكونغرس مخيبة للآمال ، إلا ان ردة فعلي الرئيسية كانت الدهشة والتأمل . فقد حيرني سلوك الفعاليات الموالية لاسرائيل . لماذا تتجشم هذه المتاعب لاقصائي عن الكونغرس ؟ لماذا تجد في كل أنحاء البلاد أناساً لا يعرفونني شخصياً ، والأرجح أنهم لا يعرفون عن ماضيّ سوى القليل ، يدسون أيديهم عميقاً في جيوبهم

للمساهمة في الحملة ضدي ، وكثيرون منهم تبرعوا بألف دولار لخصومي ؟ وكيف صمد الالتزام بالحملة المضادة مدة أربع سنوات ؟

ولم تجد الفعاليات الاسرائيلية سوى النزر اليسير من العيوب في تاريخ تصويتي لتنفذ منها . فكنت لسنوات أصوّت باستمرار إلى جانب مساعدة اسرائيل . وكنت أحياناً أوجه انتقادات شديدة إلى مصر وغيرها من الدول العربية ، بل وحين حاولت حمل الرئيس كارتر على تعليق المساعدات كاجراء مؤقت لإرغام اسرائيل على وقف هجماتها على لبنان ، صوّت إلى جانب كل الاجراءات في الكونغرس التي تجيز تزويد اسرائيل في المستقبل بالمساعدات العسكرية والاقتصادية .

والجدير بالملاحظة ان عدة اسرائيليين يشاركونني آرائي ، وكذلك يهود أميركيون كثيرون ، كما جاء في أحد الاستفتاءات ، وعدا قضايا الشرق الأوسط فقد أيدت معظم القضايا التي يرحب بها اليهود مثل الحقوق المدنية ، وبرامج العمل المجتمعي ، وحقوق المساواة للمرأة ، وتجميد الأسلحة النووية وتطبيع العلاقات مع الصين .

ثم انني لست أكثر من واحد من أعضاء مجلس النواب البالغ مجموعهم ٤٣٥ عضواً . وعندما كنت مسؤولاً جمهورياً كبيراً ، كنت واحداً من تسعة أعضاء في اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمعالجة شؤون الشرق الأوسط . وغالباً ما كنت أقف وحدي لانتقاد اسرائيل ، سواء أكان ذلك في اللجنة أم في مجلس النواب ، ومن المؤكد انني لا أشكل ذلك الخطر المستطير على اسرائيل ، ألا يحتمل أنصار اسرائيل صوتاً منشقاً واحداً ؟

أم ان غرض اللوبي الاسرائيلي ان يجعل مني عبرة للآخرين على الطريقة الاليزابيثية ؟ (تقول الحكايات ان الملكة اليزابيث الأولى كانت تشنق اميرالاً من حين لآخر ليتعظ به الآخرون) فهل وقع عليّ الاختيار

لأساق إلى المشنقة السياسية من أجل ثني النواب الآخرين عن التصريح بآرائهم ؟

لا أستطيع التوفيق بين الأساليب القاسية التي تعرضت لها والدفاع اليهودي التقليدي عن الحريات المدنية ، وهو الدفاع الذي أعجبت به وأنا في المدرسة وفي الأسطول وأثناء اشتغالي بالأعمال التجارية ثم في المجال العام . وكنت أتعاون في الكونغرس تعاوناً وثيقاً مع نواب يهود أمثال ألارد لوينستاين وستيفن سولارز وبن غيلام في سبيل نصرة قضية حقوق الانسان . وفي غمرة حيرتي طلبت توضيحاً للأمور من دوغ بلومفيلد ، صديقي في اللجنة الأميركية الاسرائيلية للشؤون العامة ، فهز كتفيه وقال « لقد كنت أكثر منتقدي السياسة الاسرائيلية ظهوراً للعيان ، وهذا هو أفضل جواب عندي » . إلا أنه لم يكن كافياً .

وقد أفضى هذا السؤال الذي لم يجد له جواباً إلى أسئلة غيره .

ترى ، هل تعرض نواب آخرون في الكونغرس لمثل ما تعرضت له ؟ الواقع ان الذين يتكلمون بصراحة قليلون جداً ، ولكن يبدو من غير المعقول أن يستهدفني اللوبي الاسرائيلي وحدي . انني أريد الحقائق .

وراء الكونغرس يقف الرئيس ورهط من « الزبانية » في القسم التنفيذي . فما هي الضغوط التي يمكن أن يتعرضوا لها ؟ إذاً كان في وسع اللوبي المريع أن يلقي الرعب في قلب بوب هوب ، وفريق يعمل لحساب حملة ريغان الانتخابية . وفي قلب رئيس سابق للولايات المتحدة هو فورد في انتخاباتي للعام ١٩٨٠ ، فلا بد أن يكون نفوذه عظيماً على أعلى المستويات الحكومية .

وماذا عن المهن الأخرى ؟ فاذا كان اللوبي قد أخاف بوب هوب ، فما عسى يكون أمر الآخرين في مختلف المهن ؟ ففي الجامعات مثلاً هل ان

الحرية الأكاديمية التقليدية تعصم الأساتذة والإداريين من التعرض لضغوط كالتي تعرضت لها من قبل الفعاليات الموالية لاسرائيل ؟ هل ينجو منها رجال الدين ؟ وما هي حال رجال الأعمال ، الكبار منهم والصغار ؟ ومما هو ذو أهمية حيوية في مجتمعنا الحر ، هل يجوز إخافة المراسلين والمعلقين والمحررين الصحفيين والناشرين وأركان التلفزيون والإذاعة ؟

انها اسئلة عميقة ، وهي بالنسبة لي اسئلة حاسمة .

وبما أنه ليس لها أجوبة جاهزة آليت على نفسي البحث عن الأجوبة . وبدأت بزيارة مكاتب اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون الخارجية في الكابتول هيل (اي مبنى الكونغرس) .

□

الفصل الأول

ملك الكابتول هيـل

اشهر ما في الكونغرس الأميركي اللجنة الأميركية الأسرائيلية للشؤون العامة (التي تعرف اختصاراً « ايباك » بـالانكليزية) .

فما ان يذكر هذا الأسم أمام أي شخص في الكابتول هيل (أي مبنى الكونغرس في واشنطن) ممن يتعاطون بسياسات الشرق الأوسط ، حتى يتجهم وجهه ، ان لم نقل يمتقع ، فايباك هي صاحبة السلطة الغالبة بين المجموعات الضاغطة (اللوبيات) في واشنطن .

وحتى ولايتي الرابعة في مجلس النواب عام ١٩٦٧ ويوم تعييني في لجنة المجلس للشؤون الخارجية لم اكن قد سمعت بايباك . وفي يوم من الأيام صدر عني أثناء حديث خاص في غرفة مداولات اللجـنة انتقاد وجيز لهجوم إسرائيلي عسكري على سوريا .

فرد عليّ جمهوري كبير هو وليام س . برومفيلد (نائب مشيغان) مبتسماً « انتظر حتى يسمع « سي » كينن من ايباك ما قلت » . وكان يعني ا . ل . كينن ، مدير ايباك التنفيذي وكان اسمه مجهولاً لدي مثل المنظمة التي يرئسها . وعلمت فيما بعد ان برومفيلد لم يكن مازحاً في كلامه . فايباك تعرف احياناً ما يقوله اعضاء الكونغرس عن سياسات الشرق الأوسط حتى في

الأحاديث الخاصة ، ومن ينتقد اسرائيل انما يعرض مكانته السياسية للخطر .

وليست إيباك سوى جزء من اللوبي الإسرائيلي ، بيد أنها من ناحية التأثير المباشر على السياسة العامة هي الأهم بكل وضوح . وفي السنوات الأخيرة عمقت ووسعت نفوذها ، ولا أبالغ اذا قلت ان إيباك تتحكم فعلاً بكل تصرفات الكابتول هيل بشأن السياسة الشرق اوسطية . ويكاد جميع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب يطيعون بلا استثناء أوامر هذه اللجنة لأن معظمهم يعتبر إيباك الممثلة المباشرة للكابتول هيل وذات القدرة السياسية التي تتيح أمامهم فرص النجاح في الأنتخابات او تقضي عليها .

والمهم بالفعل هو الصورة المطبوعة في الأذهان عن إيباك سواء بناء على الواقع أو الخيال . فإيباك أصبحت مرادفاً للسلطة ـ السلطة الباغية المرعبة . وتردد منشوراتها الدعائية كلمة المديح التي نشرتها عنها النيويورك تايمز حين قالت « انها أقوى التجمعات ذات المصلحة المشتركة في السياسة الخارجية وأحسنها ادارة وأكثرها نفوذاً في واشنطن » . وقال النائب السابق بول ن . « بيت » ماكلوسكي بصراحة أكثر ان إيباك «ترهب»الكونغرس.[1]. ولا اعرف احداً غيره من النواب كان في مثل صراحته ولكن الكثيرين في مجلسي النواب والشيوخ يتفقون معه سراً على هذا الرأي .

ان احتلال ايباك مكان الصدارة شيء جديد نسبياً . فقبل بضع سنوات كان مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية يعتبر أقوى صوت مؤيد لاسرائيل في واشنطن لانه كان يتحدث باسم قيادات ٣٨ منظمة يهودية رئيسية . هذا في حين كانت رابطة مكافحة الافتراء واللجنة الأميركية اليهودية وايباك في الظل . وتضم كل من المنظمتين الأخيرتين ٥٠,٠٠٠ عضو ، وتعتبر رابطة مكافحة الافتراء بالحقيقة تابعة لبنّاي بئرث التي تضم في عضويتها ٥٠٠,٠٠٠ شخص . ولكن للرابطة صندوقها الخاص وقد نالت

قدراً كبيراً من الاستقلال . ثم ان كلا من هايمان بوكبايندر من اللجنة الأميركية اليهودية وداف برودي من رابطة مكافحة الافتراء ، كان في شبابه من نواب واشنطن البارزين ، اما الآن فقد طغت عليهما ايباك .

وما تواجد ايباك في واشنطن سوى ابرز جزء يظهر للعيان من اللوبي الذي يعتمد نفوذه الى حد بعيد على المؤسسة التي بناها يهود أميركا على مستوى الوطن كله وتعمل بواسطة اكثر من ٢٠٠ تجمع وطني . ويقول احد موظفي ايباك الاحترافيين (٢) :

استطيع القول ان مليوني يهودي على الأكثر يهتمون باللوبي اما سياسياً أو من ناحية فعل الخير . اما الملايين الأربعة الآخرون فلا يبدون أي اهتمام . ومعظم المليونين المذكورين لا تتجاوز مشاركتهم التبرع ببعض المال (٣) .

والواقع ان الذين يؤمنون النشاط السياسي لجميع منظمات يهود أميركا لا يزيد عددهم على ٢٥٠,٠٠٠ شخص . وأشهر نشرة يصدرها اللوبي هي نشرة ايباك وأسمها (أخبار الشرق الأدنى) وتوزع على حوالي ٦٠,٠٠٠ شخص ، وتعتقد المنظمة ان هذا التوزيع يضمن قراءة النشرة من قبل معظم المواطنين الأميركيين المسؤولين عن التصرفات السياسية الموالية لاسرائيل سواء اكان أهتمامهم الاول بايباك ، او بئناي بئرث . أو اللجنة الأميركية اليهودية ، او رابطة مكافحة الافتراء ، أو الصندوق الوطني اليهودي ، او النداء اليهودي الموحد ، أو أي تجمع وطني رئيسي آخر . وتوزع النشرة أيضا مجاناً على الصحف وأعضاء الكونغرس وكبار الموظفين الحكوميين وغيرهم من الشخصيات البارزة في حقل السياسة الخارجية . اما اعضاء ايباك فيحصلون على النشرة كجزء من الأشتراك السنوي البالغ ٣٥ دولاراً .

ومن الناحية الفعلية فإن تجمعات اللوبي هي امتداد للحكومة الاسرائيلية . وقد اتضح ذلك عام ١٩٨١ ، عندما وزعت ايباك على أعضاء

الكونغرس بياناً رسمياً تدافع فيه عن قيام اسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي قبل ساعة من أصدار رئيس وزراء اسرائيل البيان نفسه [٤] .

ولا تجادل أية منظمة يهودية رئيسية في الالتزام علانية بالمواقف والسياسات التي تعتمدها اسرائيل[٥]. فحدث مثلا ان تكلم توماس ا . داين ، مدير ايباك التنفيذي بحماسة عن خطة الرئيس ريغان للسلام عندما اعلنت في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، ولكن حالما رفضتها اسرائيل لزم داين الصمت .

أن هذا التنسيق الوثيق يدعو احياناً الى التندر في الأوساط الحكومية . فهذا دون بيرغوس ، السفير الأميركي السابق في السودان والدبلوماسي المتقاعد ، يذكر « أننا كنا في وزارة الخارجية نتندّر بانه اذا اعلن يوماً رئيس وزراء اسرائيل ان الأرض مسطحة ، اصدر الكونغرس خلال ٢٤ ساعة قراراً يهنئه فيه على هذا الاكتشاف » [٦] .

ونشاط اللوبي في واشنطن مجهود خطير الشأن بالنسبة الى المنظمات اليهودية التي تتطلع بازدياد لقيادة ايباك . ويرى ستيفن س . روزنفيلد ، نائب محرر صفحة الافتتاحيات في الواشنطن بوست ، ان ايباك هي « القوة السياسية اليهودية الرئيسية في أميركا اليوم »[٧] .

يحدد ميثاق ايباك غايتها بالعمل التشريعي ، الا أنها تمثل الآن أيضاً مصالح اسرائيل حيث يتبين ان ثمة تحدياً لهذه المصالح في وسائل الأعلام والفئات الدينية والكليات الأميركية ، أو في أي مكان . وبما ان موظفي ايباك يقبضون رواتبهم من تبرعات مواطنين أميركيين فإنهم يعفون من التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب ، مع انهم في الواقع يقومون بوظيفة العملاء الأجانب .

وبمرور السنين تغلغل اللوبي الموالي لإسرائيل تماماً في نظام الحكم بكامله ، وايباك هي التي تركت أعمق انطباع ، وحتى رئيس الولايات

المتحدة يلجأ إليها كلما واجهته مشكلة سياسية معقدة لها علاقة بالنزاع العربي الاسرائيلي .

هيمنة توماس أ . داين :

عنـدما واجه الرئيس رونالد ريغان معارضة علنية متزايدة لوجود مشاة البحرية الأميركيين في لبنان سعى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ إلى الاستعانة باللجنة الأميركية الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) . ولم يكن حادث التفجير الإرهابي الذي ذهب ضحيته أكثر من ٢٠٠ جندي من مشاة البحرية وهم نيام في ثكنتهم القريبة من مطار بيروت ، قد وقع بعد . ولكنه كان قد قتل حتى ذلك الحين أربعة جنود ، ثلاثة منهم برصاص القناصة ، الأمر الذي زاد قلق الكونغرس .

ووصف نائب نيويورك الديمقراطي المحنك سام ستراتون المعروف بآرائه « التعنتية » مشاة البحرية الأميركيين بأنهم أهداف سهلة ، وتنبأ بوقوع أصابات جسيمة بينهم . وطالب بسحبهم من لبنان .

واستنجد آخرون بتشريع « السلطات الحربية » وشكوا في أن تكون لدى رئيس الولايات المتحدة صلاحية لابقاء قوات في بيئة عدوانية كبيروت لأكثر من تسعين يوماً من غير موافقة الكونغرس الصريحة . وراح بعض أعضاء الكونغرس يشبهون وجود مشاة البحرية في لبنان ببدايـة العملية الأميركية المنكوبة في فيتنام .

أما الرئيس ريغان فقد اعترض ، كما فعل اسلافه ، على القيود التي يفرضها تشريع « السلطات الحربية » . فإذا سلّم بشروط هذا التشريع كان عليه أن يسحب قواته خلال ٩٠ يوماً أو ان يحمل الكونغرس على قبول التمديد . واذا أصر على أن هذا القانون لا ينطبق على هذا الوضع لأنه ليس وضعاً عدوانياً ، فقد تثبت الأحداث بسرعة خطأ تقديره ، وعلى أي حال فإنـه كان سيواجه كونغرساً ثائراً .

عندئذ قرر التحايل على المشكلة فطلب من الكونغرس تشريعاً يسمح له بالاحتفاظ بقوة مشاة البحرية في لبنان مدة ١٨ شهراً ، وهكذا يكون قد أرضى المتمسكين بحرفية القانون الذين يشعرون بأن على رئيس البلاد التنفيذي أن يراعي قانون سلطات الحرب . وهذا ايضا يلائم حاجاته لأنه كان واثقاً من أن سحب مشاة البحرية بإنتظام سيتم خلال ١٨ شهراً .

وبفضل مساعدة طارئة من جهة لم تكن متوقعة ، مرت خطة ريغان بسلام في مجلس النواب . فقد أعرب رئيس المجلس توماس ب . « تيب » اونيل ، وهو أبرز ديمقراطي منتخب في البلاد ، تأييده القوي للتشريع المطلوب . وقد اعتبر اونيل القضية قضية شعور وطني ، فإستجاب لدعوته عدد كاف من الديمقراطيين فضمن مرور التشريع في المجلس الذي يهيمن عليه الديمقراطيون .

أما مجلس الشيوخ ، فمع انه خاضع لسيطرة أمثاله الديمقراطيين ، فقد جابه رئيس الدولة بمشكلة أصعب . وكان التصويت على التشريع متقارباً جداً حتى كاد يشكل هزيمة عندئذ طلب الرئيس ريغان المساعدة والتعاون من توماس ا . داين ، موظف الكابتول هيل الشاب المحنك المندفع ذو الشعر الأسود والجسم النحيل والذي يترأس اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) منذ ١٩٨١ .

وكان طلب ريغان التأييد من داين بشأن قضية مشاة البحرية سابقة لا مثيل لها . ومشروع القانون المطروح لا يتضمن مالاً لإسرائيل ، وقد ابتعدت ايباك وغيرها من تجمعات اللوبي الاسرائيلي عن الدخول في جدل حول لبنان . ثم ان القوى المؤيدة لإسرائيل لم تشأ أن يلوم أميركيون آخرون اسرائيل إذا ما واجه مشاة البحرية متاعب أخرى .

ومن المؤكد أن إسرائيل[٨] تتحمل فعلاً مسؤولية كبيرة عن مشكلات أميركا في لبنان . فقد ساهمت في الخفاء ، ولكن على نحو فعّال ، في

تدبير وجود مشاة البحرية أصلاً في بيروت ، وذلك بموافقتها على سحب قواتها من بيروت شرط أن تحل محلها قوة متعددة الجنسيات ، بينها الولايات المتحدة . (ولم تكن ثمة ضرورة للقوة المتعددة الجنسيات لو لم تغز اسرائيل لبنان) . ومع أن ايباك كانت تود سراً بقاء مشاة البحرية في لبنان ، فان زعماءها إزاء الظروف السائدة فضلوا البقاء وراء الكواليس .

لقد كانت دعوة البيت الأبيض[9] لداين سابقة لسبب آخر . فريغان شعر بالحاجة الى مساعدة الشيوخ الذين يعتبرون عادة من أقوى مؤيديه . ولم يكن الرئيس واثقاً من أصوات ١٢ جمهورياً بينهم جون وارنر من فيرجينيا ، ودان كويل من أنديانا ، ووليام كون من ماين ، وجيمس ا . ماكلور من ايداهو . فجميعهم يعتبرون عادة « صقورا » فيما يتعلق بالقضايا العسكرية. وباستثناء ماكلور كانوا جميعاً يؤيدون اسرائيل بقوة . وعلق أحد أركان إيباك حين علم بطلب ريغان « لئن كان البيت الأبيض قلقاً بشأن هذه الأصوات ، فليطمئن الى أن مشروع القانون سينجح » .

وعلى الرغم من تردد ايباك في التورط علانية في هذه القضية الحساسة ، فقد قامت بالاتصالات اللازمة ، واذا بتسعة شيوخ من أصل ١٢ ، بينهم الأربعة الذين سبق ذكرهم ، يصوتون الى جانب الرئيس ويساعدونه على تسجيل نصر بأغلبية ضئيلة هي ٥٤ صوتاً ضد ٤٦ [10] .

لم تأت التقارير الإعلامية عن هذا الحدث المثير على ذكر دور ايباك في تحقيقه ، غير ان ريغان الذي غمرته الفرحة اتصل بداين شخصياً ليشكره . وقد قدم مايكل غايل ، الذي كان يشرف حينذاك على العلاقات بين البيت الأبيض والجالية اليهودية ، تسجيلاً لهذا الحديث الهاتفي الى ايباك مقترحاً عليها نشره ، الا انها رفضت مفضلة الابقاء على دورها في القضية مكتوماً ، وهكذا سلم غايل نص الحديث الى وولف بليتزر من جريدة الجيروزالم بوست ، وكان في السابق يكتب في « نشرة الشرق

الادنى » التي تصدرها ايباك . وجاء في مقالة الجيروزالم بوست[١١] ان ريغان قال لداين « أردت أن اشكرك وأشكر جميع موظفيك على المساعدة العظيمة التي أسديتموها لنا بشأن تشريع سلطات الحرب . . . وأنني أعرف أنكم حشدتم المنظمات الأساسية لتأمين التأييد » .

فرد عليه داين قائلاً « إننا في الواقع نحاول استعمال الهاتف . وهذا جزء من واجبنا ونود القيام به وسنواصل القيام به . . . والواضح إننا نريد أن نعمل معاً » .

وبالفعل عملوا معاً . وأنشأ مكتب ريغان التنفيذي علاقة وثيقة لم يسبق لها مثيل مع ايباك . ولم تكن تلك المرة الأولى التي يتوجه فيها البيت الأبيض أو وزارة الخارجية الى مجموعة ضاغطة طلباً للمساعدة . ومع أن هذه الاتصالات على الصعيد العالي ليست معروفة كثيراً حتى في الكابتول هيل ، فانها تجري كل مرة يطرح فيها تشريع خاص بالمساعدات الخارجية . وبغض النظر عمن يرئس البيت الأبيض فانه يجد أن تأمين موافقة الكونغرس على المساعدات الخارجية يشكل تحدياً، وخصوصاً اذا كان التشريع يتضمن مساعدات إقتصادية وعسكرية لاسرائيل ، ويتطلع الى ايباك بطبيعة الحال للمساعدة . وبإستثناء منظمات إنسانية وكنسية قليلة ، فإن عبء المساندة الداخلية للمساعدات الخارجية يقع على ايباك .

ولولا ايباك لما تمت الموافقة على تشريع المساعدات الخارجية بمستوى ٧ بليون دولار لعام ١٩٨٣ ولصادف صعوبة في البقاء . وصدر مديح خالص للوبي من جون ك ولهيلم[١٢]، المدير التنفيذي للجنة الرئاسية التي وضعت التوصيات في أواخر ١٩٨٣ بشأن اتجاه المساعدات الخارجية في المستقبل . وولهيلم هذا هو موظف متمّرس في وكالة التنمية الدولية ، وقد خاطب إجتماعاً لمكافحة الجوع في العالم انعقد في وزارة الخارجية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ فقال ان مساندة اللوبي المؤيد لاسرائيل « حيوية » لموافقة الكونغرس على المساعدات الخارجية .

وفي أوائل الستينات عندما كانت المساعدات لاسرائيل متواضعة ـ أقل من ١٠٠ مليون دولار في السنة ـ فاز مشروع قانون للمساعدات الخارجية بصعوبة في مجلس النواب بأغلبية خمسة أصوات فقط . وكانت ايباك آنذاك في عهد طفولتها .

وايباك هي التي رسمت الاستراتيجية التي أدت الى زيادة قدرها ٥١٠ مليون دولار في مساعدات ١٩٨٣ لاسرائيل ـ وكانت هذه الزيادة مستغربة لأنها جاءت عقب القصف العشوائي لبيروت وفشل القوات الاسرائيلية في وقف مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وهي المذبحة التي اثارت استنكاراً عاماً لا سابقة له لسياسة اسرائيل .

لقد عارضت الحكومة هذه الزيـادة ولكنها غلبت على أمـرها في النهاية . فأرسل القاضي وليام كلارك ، مستشار الرئيس ريغان للأمن القومي حينذاك ، نداء الى السناتور الجمهوري مارك هتفيلد يرجوه وقف الزيادة ، وانتهى الأمر . ولكن سبق ان التزمت ايباك بتأييد الحكومة عن طريق أقناع الأغلبية في لجنة المخصصات بأن الزيادة هي مجرد مسألة وقوف مـع إسرائيل أو ضدها. ولم يكن بود أحد ان يتزعم الجانب السلبي .

وسبق لايباك أن اربكت الحكومة في مجلس النواب حيث أعترض البيت الأبيض على الزيادة لأسباب تتعلق بالميزانية العامة ، مشيراً الى انها ستكون على حساب بلدان أخرى محتاجة. غير ان هذا الاعتراض قد زال عندما تقدم مفاتيح ايباك بمعـطيات محكمـة تظهـر كيف يمكن تحقيق المساعدة الاضافية لاسرائيل من غير تقليص الدعم للبلدان الأخـرى . ولخص احد مفاتيح ايباك ما حدث بقوله « الواقع أن مفاتيح الحكومة لم يقوموا بما هو مفروض عليهم . ولم يعملوا متكافلين متضامنين » . وبحلول ١٩٨٤ كان مستوى المساعدات قد تجاوز ٢ بليون دولار في السنة ، كلها هبة لا تحتاج الى سداد ، وكانت المصادقة بأغلبية ١١٢ صوتاً .

وكان جورج شولتز ، وزير الخارجية ، قد ألّف في شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، لجنة لتوصي بإجراء تغييرات في برنامج المساعدات الخارجية قوامها ٤٢ شخصية بارزة ، بينهم ٢٧ من أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب يتولون أساساً مسؤولية التشريع بشأن المساعدات الخارجية . أما الآخرون فممن برز في السنوات السابقة في ادارة المساعدات الخارجية .

ولم يكن في اللجنة عضو متفرغ غير توماس أ . داين ، المدير التنفيذي لايباك . وحسبما اعلم فإن هذه هي المرة الأولى التي يختار فيها عضو ضاغط لمثل هذه المهمة الحكومية الجليلة . واختيار داين بالذات مستغرب ، اذ يؤمن له علاقة عملية وثيقة مع المجموعة الصغيرة التي ترسم وتنفذ السياسة الخاصة بموضوع انشئت ايباك أصلاً للتأثير فيه ، إلا وهو المساعدات لإسرائيل .

ولا يمكن لعنصر ضاغط من اللوبي أن يتصّور الحصول على مكانة أفضل من هذه . وقد علق السناتور السابق جيمس ابو رزق ، رئيس اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز بقوله :

كما لو أننا عينّا رئيس شركة لوكهيد في مجلس لوزارة الدفاع التي تقرر نوع الطائرات التي على سلاحنا الجوي شراؤها .

في تشرين الثاني (نوفمبر)[١٣] إرتفع داين درجة أخرى في سلم المقامات والنفوذ في واشنطن . فقد دعاه البيت الأبيض لحضور إجتماع سري مع مستشار الأمن القومي روبرت مكفرلين ، أقرب مستشار للرئيس ريغان في الشؤون السياسية اليومية المتعلقة بالشرق الأوسط . وكان على جدول الأعمال موضوعان شديدا الحساسية في السياسة الخارجية وهما الوضع اللبناني واقتراح مساعدة الأردن على إنشاء قوة للتدخل السريع . وهاتان قضيتان تهمان إسرائيل كثيراً بطبيعة الحال . وجاء استدعاء داين بعد أسبوع فقط من تلقيه مكالمة الرئيس الهاتفية المعبرة عن الابتهاج .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ صنفت مجلة « واشنطونيان »داين بين اعظم المتنفذين في عاصمة الدولة .

وأثار اشتهار داين حتى العواصم العربية . ففي أواسط شهر آذار (مارس ١٩٨٤ أعتبر العاهل الأردني الملك حسين أيباك علانية مسؤولة جزئياً عن تراجع أميركا عن استخدام نفوذها وتزعمها لمسيرة السلام في الشرق الأوسط . وانتقد كذلك تأثير اللوبي الإسرائيلي الجامح على مرشحي الرئاسة الأميركية . وقال أن على المرشحين « ان ينشدوا رضا ايباك والصهيونية وإسرائيل » .

وثمة تطور[١٤] واحد استفز الملك حسين بنوع خاص . فلمدة ١٠ أيام بدءاً من منتصف آذار (مارس) ١٩٨٤[١٥] شارك داين شخصياً في مفاوضات مباشرة تتعلق بالسياسة الخارجية مع وكيل وزارة الدولة لورانس س . ايغلبرغر ومستشار الأمن القومي مكفرلين . وفي إحدى الجلسات[١٦] عرض ايغلبرغر أن يسحب الاقتراح الذي شاع الحديث عنه لبيع صواريخ ستينغر المضادة للطائرات للأردن إذا تخلت ايباك عن تأييدها لتشريع ينص على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس .

وظهرت في الصحف الأميركية انتقادات الملك حسين القاسية للولايات المتحدة وايباك ، فادرك داين انها تعزز المعارضة البرلمانية لصفقة الصواريخ . وعندما تقدم ايغلبرغر بإقتراحه ، كانت ايباك قد أمنت معارضة ٤٨ عضواً في مجلس الشيوخ . وفي اليوم التالي حصلت على تعهد بالمعارضة من ستة آخرين . وهكذا استطاعت ايباك القضاء على مشروع البيع دون ان تدخل في صفقة حول أية قضية أخرى .

وبعد رفض عرض ايغلبرغر[١٧] ، وعد داين بأن تكف ايباك عن معارضتها الفاعلة لاقتراح مساعدة الأردن على تشكيل قوة للتدخل السريع ، وبأن تبذل ما وسعها للتوصل إلى حل وسط بشأن مشروع قانون نقل السفارة الأميركية

من تل أبيب الى القدس ، شرط أن تقدم الإدارة على إتخاذ خطوتين هامتين : أولاً - رفض بيع صواريخ ستينغر المضادة للطائرات للمملكة العربية السعودية .

وثانياً - إصدار بيان علني تعلن فيه انها لن تجري مزيداً من الاتصالات غير المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية . ومع أن البيان المطلوب لم يظهر ، فإن الإدارة تراجعت عن بيع صواريخ ستينغر للسعودية والأردن .

وخرج داين من هذه المفاوضات أعظم هيبة وأعلى مقاماً . ولم يدع الى مفاوضات (ايغلبرغر - مكفرلين - داين) ريتشارد مورفي ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والمسؤول عن تطوير وتصريف سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط . ولم يبلغ مورفي بقرار الإدارة بشأن الغاء صفقة ستينغر المقترحة إلا بعد أن بلغ لايباك بإثنتي عشرة ساعة .

وقد علقت الواشنطن بوست على هذه الحادثة بأنها « اثارت التساؤل بشأن لياقة عقد الادارة صفقات حول قضايا متعلقة بالسياسة الخارجية مع منظمات خاصة لها مصالح معينة » . وكان رد داين الجاهز « نحن نفضل أن نكون أقوياء وعرضة للانتقاد ، من أن نكون ضعفاء مغمورين وغير محترمين » .

ان الاعتبارات الرئاسية التي لم يسبق لها مثيل كانت بمثابة إطراء لشخصية داين الذي يجمع بين المداهنة والعنفوان والصراحة والديناميكية . وفي عهد داين أرتفع عدد أعضاء ايباك من ١١,٠٠٠ الى ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ ، وتضخمت ميزانيتها من ٧٥٠,٠٠٠ دولار الى اكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار .

وتشعر مراكز القوة فيما وراء المكتب الرئاسي بنفوذ داين . فهو يتلقى

مكالمات من المرشحين للرئاسة ومن الرؤوساء ويقول ان نائب الرئيس السابق والتر موندبل « يتلقف الافكار منا » قبل ان يصدر بياناته عن السياسة الشرق أوسطية .

ومعظم اجراءات الكونغرس المتصلة بالسياسة الشرق أوسطية هي أما من وضع ايباك أو بموافقتها .

توسيع الشبكة :

يستخدم توماس ا . داين ، مدير اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) فريقاً من المحترفين الاكفاء المندفعين ويحافظ على تعاملهم معاً بوئام ، وذلك تحقيقاً لهذه المآثر من اجل إسرائيل ، بالتعاون أحياناً مع رئيس الولايات المتحدة واحيانا أخرى بدونه .

ويحتفظ داين لايباك بخطوط سياسية واضحة وبمجندين منضبطين . ويقتصر دور أيباك على دعم سياسات اسرائيل دون صياغتها ، لذلك فإن ايباك على اتصال هاتفي يومي مع السفارة الإسرائيلية كما ان داين يجتمع شخصياً بمسؤولي السفارة مرة على الأقل في الأسبوع .

ولا يزيد عدد موظفي ايباك على ٦٠ شخصاً ، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع المنظمات اليهودية الأميركية الكبيرة الأخرى ، ولكنها مع ذلك تستدر موارد شبكة عريضة تشمل البلاد من الفعاليات التي لا تتقاضى أجراً . والاجتماعات التي يعقدها الأعضاء سنوياً في واشنطن هي الوسيلة الاولى لحشد المجندين . ويستمع الحضور الى كلمات من شخصيات أميركية إسرائيلية بارزة ، ويشاركون في ندوات وحلقات دراسية وعملية ويتبرعون بالمال للقضية .

وتجتذب هذه المؤتمرات أرفع المواهب السياسية مثل السفير الإسرائيلي، وكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، وأعضاء

بارزين في مجلس الشيوخ والنواب . وقد ظهر في المؤتمرات الأخيرة الشيوخ بول لاكسولت من نيفادا ، وجوزف بيرن من دلاواير ، وروبرت باكوود من واشنطن ، وروبرت دول من كنساس ، ودانيال اينوي من هاواي .

ويتمثل البيت الأبيض أيضاً تمثيلاً جيداً في هذه المؤتمرات . وقد اكد جورج بوش ، نائب الرئيس لمندوبي ايباك مؤخراً أن إدارة ريغان ستستمر في محاربة اللاسامية في الأمم المتحدة، وانتقد مرشحي الرئاسة الديموقراطيين الثلاثة والتر مونديل وغاري هارت وجسي جاكسون « لتساهلهم ازاء اللاسامية » .

حضر اكثر من ١,٢٠٠ مندوب من ٤١ ولاية إجتماع ايباك السنوي للعام ١٩٨٣ ، واستمعوا الى نائب نيويورك جاك كمب، وهو رئيس مؤتمر الجمهوريين لإختيار مرشحيه ، يصف نفسه بأنه « عضو بحكم الواقع في ايباك » . وحضر ٤٣ نائباً و ١٦ سناتوراً وليمة المؤتمر .

وذكر آرت تشوتن ، نائب مدير ايباك التنفيذي ، أمام الجماعة انه عقدت في السنة الماضية عشر حلقات دراسية عملية في مختلف انحاء البلاد حول المشاركة السياسية زوّدت « الفئة الموالية لإسرائيل بما يلزمها من مهارات ليكون لها تأثير فعّال» . وتقرر عقد عشر حلقات أخرى عام ١٩٨٤ . وأوضح تشوتن تأثير هذه الحلقات المحلية على مستوى الوطن فاشار الى أن حلقة ١٩٨٢ في نيومكسيكو ساعدت على انتخاب جفري بنغامان الديمقراطي لمجلس الشيوخ . وقال عن تشوتن انه « صوت قوي مناصر لإسرائيل في واشنطن » . وكان بنغامان بين ١٠٠ « ضيف موال لإسرائيل » حضروا إجتماع ١٩٨٣ .

وتقام سنوياً حلقات دراسية عملية موقتة توقيتاً دقيقاً وشبيهة بالمؤتمرات الوطنية العامة في كل من الحواضر الاقليمية الخمس التالية : اتلنتا وفورت

وورث وهوليوود ودي موان وشيكاغو ، ويتولى رئيس في كل منها تنسيق كل النشاطات الاقليمية لايباك . ولمساعدة هذه البرامج الواسعة النطاق تحتفظ ايباك بموظفين متفرغين لهذا الغرض في نيويورك ونيوجرسي وكاليفورنيا .

وابلغ تشوتن المؤتمر أنه خلال الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٨٢ ، « زار ايباك ٨٠٠ مرشح » لطرح موقفهم من « المساعدات الخارجية ومبيعات الأسلحة للدول العربية والطبيعة العامة للعلاقات الأميركية العربية » .

وتراعي ايباك الروابط مع الجماعات ذات المصالح الخاصة بعناية ودقة . فقد أعلنت عن الامتداد المسيحي كـأحدث برنامج وطني لها . وقدمت ميري وايت « الذي ولد من جديد مسيحياً » على انه مدير العلاقات مع الطائفة المسيحية . وقال تشوتن ان الهدف ليس أكثر من « إدخال هذه الطائفة في ايباك » . وأشار الى وجود ٥٠ مسيحياً يمثلون ٣٥ ولاية كدليل على التقدم نحو تحقيق هذا الهدف . وساهم وايت في تنظيم المائدة الدينية السنوية المستديرة لصلاة الفطور لأجل إسرائيل في شهر شباط (فبراير) التالي (راجع الفصل التاسع) وشغل كريس جرستن ، منصب المـدير السياسي لايباك بعد أن خدم سبع سنوات كمساعد خاص لرئيس الاتحاد الدولي للمهندسين العاملين .

وتعزز ايباك نشاطاتها من الساحل الى الساحل ببرنامج خطابي . فقد القى أركانها وموظفوها ومندوبوها أكثر من ٩٠٠ خطاب عام ١٩٨٢ وحده . وتقام حفلات الاستقبال بالعشرات في المدن الصغيرة . وتسهم الندوات الإعلامية التي تعقد في منازل الوجهاء اليهود في طول البلاد وعرضها في جمع التبرعات لزيادة الدخل من اشتراكات الأعضاء السنـوية . وتعمـل المناسبات الإجتماعية التي تقام في الكابتول هيل على نشر الرسالة المطلوبة بين الوف طلاب المدارس الثانوية والكليات الذين يتدربون في مكاتـب الشيوخ والنواب او في مكاتب اللجنة .

وتنظم الهيئات اليهودية الأخرى رحلات الى إسرائيل تساعد على إنشاء قاعدة شعبية لبرنامج ايباك . ففي نيسان (ابريل) ١٩٨٢ مثلاً ، نظمت بعثة قيادة الشباب ، المنبثقة من النداء اليهودي الموحد ، رحلة لمدة أسبوع واحد لالف و ٥٠٠ يهودي أميركي . وقال أحد موظفي ايباك « ان الزوار أخذوا فكرة عن أروع ما يمكن أن تتصوروه في أي بلد » .

وقال ان هذه الرحلة تركت أثراً عميقاً « فقد خلقت روحاً للقضية وعادت بتبرعات » وكان جمع التبرعات مسك الختام ، فقد تم فور خروج الزوار من النصب التذكاري إلى مذبحة اليهود الجماعية (التاريخية) » .

ملأت هذه الزيارة النفوس بالرهبة ، وقال الموظف « ان مديري الرحلة درسوها على أساس علمي . فهم يعرفون كيف يضغطون على كل الأزرار » . وتقاسم الريع النداء اليهودي الموحد وإسرائيل . ويقول لاري كرافتوفيتز ، وهو صحفي من واشنطن ذهب في رحلة مماثلة ، انه تأثر تأثراً عميقاً بمشاهدته . واضاف « ارى نفسي وقد اصبحت متعاطفاً مع أهداف جدول الأعمال اليهودي الجديد (أكثر مما أنا مع السياسة الراهنة للحكومة الإسرائيلية) ، ولا بد من القول إنني معجب » .

ولا تقتصر هذه الرحلات على اليهود ، بل إنها تشمل حكاماً وأعضاء من المجالس التشريعية في الولايات وزعماء الطوائف والمشتغلين في الأعلام . فهؤلاء تتاح لهم فرصة المشاركة في رحلات مجانية الى إسرائيل .

وتنظم أيضاً رحلات للزعماء من جميع أنحاء البلاد ، وخاصة لاولئك الذين في الكابتول هيل . ومع أن ايباك لا تتولى بنفسها هذه الرحلات ، فإنها تسهّل أمرها . ولقد زار إسرائيل أكثر من نصف أعضاء الكونغرس ، وحوالي النصف توجه إليها في ما أعتبر رحلة عمل على حساب الحكومة

الأميركية . وتتحمل المنظمات اليهودية أو أفراد اليهود نفقات الآخرين ، إلا في حالات إستثنائية قليلة .

وهناك فئة أخرى محتملة النفوذ لا يفطن اليها أحد في الغالب وهي فئة موظفي الكونغرس الذين تحاول ايباك التأثير عليهم . وتعمل ايباك متعاونة مع الجامعات الإسرائيلية التي تدبر رحلات مجانية للموظفين الذين يشغلون مناصب عالية .

وتسمى هذه الرحلات السنوية برنامج هال روزنتال تخليداً لذكرى مساعد السناتور الجمهوري السابق جاكوب جافتس الذي اغتاله فلسطيني في أول رحلة من هذا النوع . وحتى العام ١٩٨٤ شارك في هذه الرحلات زهاء ٥٠ موظفاً من الكونغرس .

ونجحت ايباك في إبعاد المشرعين الأميركيين عن زيارة البلدان العربية بقدر نجاحها في عرض وجهات نظر إسرائيل دون سواها . وعندما دعت الجمعية الوطنية للاميركيين المتحدرين من أصل عربي التي تعمل عن طريق مجلس الشؤون العالمية في عمان جميع النواب الأميركيين وأزواجهم للقيام برحلة مجانية الى الأردن مع زيارة فرعية للضفة الغربية عام ١٩٨٣ ، سارعت ايباك الى القاء الشك حول الرحلة في نشرتها الأخبارية اذ تساءلت كيف يستطيع الأردن من غير تعاون اسرائيل أن ينقل السياح عبر نهر الأردن للقيام بزيارات مبرمجة في الضفة الغربية . ونقلت النشرة عن نائب تنسي الجمهوري دون سندكويست « توجّسه » من ان « يستغل » الدعاة المعادون لإسرائيل زملاءه في حال قبولهم الدعوة . فلم يقم بتلك الرحلة سوى ثلاثة نواب . وفي عام ١٩٨٤ الغيت رحلة مماثلة لعدم توفر المشاركين .

وتدعم ايباك برنامجها التوسعي بسيل مستمر من المطبوعات . وبالإضافة الى نشرة « اكشن اليرتس » (انذارات للعمل) والنشرة الأسبوعية « نير ايست ربورت » (نشرة الشرق الأدنى) تنشر ايباك مقالات عن المواقف

ودراسات ترد على المنتقدين ، وغالباً ما تذمهم ، وتدافع عن أهداف إسرائيل .

وأكثر مطبوعاتها إثارة للجدل « لائحة الاعداء » التي صدرت منها الطبعة الأولى في ربيع ١٩٨٣ ، وهي عبارة عن كتاب ورقي الغلاف أنيق الطباعة من ١٥٤ صفحة بعنوان (الحملة لتشويه إسرائيل) ، أو بالأحرى دليل اسماء الفعاليات : ٢١ منظمة و ٣٩ شخصاً تعتبرهم ايباك أعداء للمصالح الإسرائيلية .

وتضع ايباك في خانة الأشرار شخصيات بارزة مثل وكيل وزارة الخارجية السابق جورج و . بول والسفراء المتقاعدين تاكلوت سيلي واندرو كيلغور وجون سي . وست وجيمس اكنز والسناتور السابق جيمس أبو رزق . هذا بالإضافة الى خمسة يهود منشقين وعدد من العلماء .

ويبدو ان رابطة مكافحة الافتراء « بئناي بئرث » كانت تجهل مشروع ايباك هذا ، فاصدرت في الوقت ذاته تقريباً لائحتها الخاصة باسماء الاعداء بعنوان (الدعاية الموالية للعرب في اميركا : ادوات وأصوات) . ووصفت ايضا بأنها الطبعة الأولى وتضم أسماء ٣١ منظمة و٣٤ شخصاً . وهذان الكتابان هما في الواقع لائحة سوداء تعيد الى الأذهان ذكرى اسوأ الاساليب التي شهدها عهد ماك آرثي . وثمة لائحة اعداء « مشابهة تستعمل في برنامج ايباك التوسعي في الكليات والجامعات (راجع الفصل السابع) .

« ينشرون الخبر بسرعة » :

عن طريق توزيعات « اكشن اليرتس » (إنذارات للعمل) تبقي ايباك على أكثر من ١,٠٠٠ زعيم يهودي في جميع انحاء الولايات المتحدة على اطلاع على قضايا الساعة . و« الانذار » يستدعي عادة العمل لمواجهة تحد

تشريعي في الكابتول هيل ويتطلب مكالمة هاتفية أو برقية أو زيارة شخصية ، عند الضرورة ، لنائب متردد .

ويمكن أن يكون للشبكة تأثير فوري تقريباً . فحدث مرة أن قلت لزميل في لجنة الشؤون الخارجية همساً أنني أفكر في اقتراح تعديل لمشروع قانون مطروح للدرس يخفّض قيمة المساعدات لإسرائيل . وبعد نصف ساعة فقط جاءني نائبان آخران وعلى وجهيهما امارات التبرم ، وغلمت منهما انهما تلقيا لتوهما مكالمات هاتفية من مواطنين في منطقتيهما يعربون عن قلقهم إزاء التعديل الذي أفكر فيه .

ويشرح بول وايريش(١٨) الذي عمل معاون سناتور قبل أن يصبح محللاً سياسياً ، نفوذ ايباك فيقول : « لديهم نظام مدهش » . اذا صوّت الى جانبهم أو ادليت بتصريح أعجبهم فانهم ينشرون الخبر بسرعة عن طريق مطبوعاتهم والمحررين الذين يتعاطفون مع قضيتهم في جميع ارجاء البلاد .

وقد تكون الآية معكوسة . فإذا نطقت بما لا يستسيغونه ، عرّضت نفسك للشجب والتشهير عبر هذه الشبكة ذاتها . وهذا النوع من الضغط كفيل بأن يؤثر على تفكير الشيوخ خصوصاً اذا كانوا مترددين أو بحاجة الى تأييد » .

ويتولى تنفيذ هذه النشاطات جهاز متقن من الموظفين واللجان والمجالس يجعل من ايباك مؤسسة متلاحمة جاهزة للعمل السياسي من الساحل الى الساحل . ويجتمع مسؤولوها الكبار مرة في الشهر للتباحث مع داين في أمور التنظيم والإدارة . ويأمل كل من نواب الرئيس الخمسة أن يصبح رئيساً في يوم من الأيام . وتدعى اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٣٢ عضواً الى الإجتماع في واشنطن كل ثلاثة أشهر للاطلاع على سير العمل . وثمة مجلس وطني لايباك يزيد عدد أعضائه على ٢٠٠ شخص . وهذه

التقسيمات تضم قيادات معظم المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة .

إن موظفي ايباك ليسوا محترفين من طراز أول فحسب بل متحمسون جداً وواسعو الخبرة . وقد تقلب مديرها داين في مناصب مختلفة في الكابتول هيل ، أولاً مع السناتور الديموقراطي ادوارد كندي ثم في لجنة العلاقات الخارجية برئاسة السناتور الديموقراطي فرانك تشرش من ايداهو وأخيراً كمدير لموظفي السياسة الخارجية في لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ .

والرباعي الأساسي للوبي ايباك الضاغط يتألف من دغلاس بلومفيلد ورالف نورنبرغر واستر كورتز وليسلي ل . ليفي ، وكلهم ، بإستثناء ليفي ، اشتغل بالسياسة الخارجية لسناتور او نائب قبل الانضمام الى ايباك . والتحق ليفي بايباك كمتدرج ثم ما لبث أن ترقى فيها .

وكان بلومفيلد في يوم من الأيام متدرجاً عند السناتور الديموقراطي هوبرت همفري من مينسوتا وعمل مدة عشر سنوات مع نائب نيويورك الديموقراطي بن روزنتال . وخدم نورنبرغر عدة سنوات في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ثم مع السناتور الجمهوري جيمس بيرسون من كنساس . وعمل كورتز على التوالي مع نائب تكساس الديمقراطي تشارلز ولسون والسناتور الجمهوري جاكوب جافتس من نيويورك والسناتور ارلين سبكتر من بنسلفاينا .

ويتقاسم هؤلاء الأربعة فيما بينهم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ . والواقع أن الأمر بيد حفنة من المشرعين ، لذلك على كـل من اولئك المفاتيح الأربعة أن يراقب بعناية حوالي ٣٠ مشرعـاً . ويركـزون على المشرعين الذين يأتون من الولايات الأثنتي عشرة التي يشكل اليهود ٣ في المئة من سكانها وهي نيويورك ، نيوجرسي ، كاليفورنيا ، مساشوستس ،

اوهايو ، ايلنوي مشيغان ، بنسلفانيا ، مـريلانـد ، ديلاويـر ، فلوريدا ، كونكتكت .

وكما أنه يمكن الانتقال من وظيفة برلمانية الى ايباك يجوز العكس ، إلا ان قليلين من المتمرسين انتقلوا من ايباك الى وظائف حكومية بينهم جوناثان سليد الذي اصبح الآن مع نائب فلوريـدا الديمـوقراطي لاري سميث ، ومارفين فوروزغر الذي كان مع نائب نيويورك الديموقراطي ستيفن سولارز قبل أن ينضم الى هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية . وكل من سميث وسولارز عضو في لجنة الشؤون الخارجية ، وهما من أنصار إسرائيل المتحمسين .

ولدى أركان لوبي ايباك أسباب الأتصال الفوري بأعضاء مجلسي النواب والشيوخ ولا يتحرجون من الإتصال بهم في منازلهم حتى في الليل ، بإستثناء نائب نبراسكا الجمهوري دغلاس بيروتر الذي لا يستقبل أحداً من أركان ايباك أو غيرها . لكن أبواب مكاتب جميع النواب الآخرين مفتوحة على مصاريعها أمام أركان ايباك . وقد أوضح هذا الوضع معاون أحد النواب بقوله :

« إن أحد الأسباب هو البراعـة الاحترافيـة ، فهم يعرفـون ما يفعلون ، ويقـول الواحـد منهم كلمته في صلب المـوضـوع ويمشي . وهم دائماً مصدر موثوق للمعلومات. وبالإضافة الى كونهم وديين يمكن الركون اليهم . ولكن الأهم من ذلك كله ان النواب يرون أن لـديهم صلات مبـاشرة وقـوية مـع الناخبين المهمين » .

وهكذا تكون النتيجة تعاوناً والفة على نحو ملفت للنظر بين البرلماني والركن الضاغط . وصرح أحد أركان ايباك في لقاء عفوي في أروقة الكابتول هيل بقوله « سأحاول غداً مقابلة خمسة نواب . وقد أجريت الاتصالات

اللازمة هذا الصباح لتأكيد المواعيد ، ولا شك في أنهم سيستقبلونني فور وصولي » . وبعد يومين قال هذا الركن ، وقد تولاه العجب من نفوذ ايباك . « لقد قمت بالمقابلات الخمس جميعاً وكنت ادخل على كل نائب رأساً . فلم اكن لانتظر لحظة واحدة . أن اتصالاتنا مدهشة بالفعل . . » وما أبعد الفرق بين هذا وبين تجارب أفراد الهيئات الضاغطة الأخرى على كابيتول هيل . فهذا خبير بأعمال الضغط يحسد ايباك على ما يتمتعون به من سهولة الاتصال ويقول « لو استطعت ان أقابل نائبين أو شيخين في يوم واحد لكان ذلك انجازاً باهراً لي » .

وعلى الرغم من إنكار ايباك فإنها تحتفظ بسجلات وثيقة عن كل عضو في مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وخلافاً للمفاتيح الآخرين الذين يلاحقون عدداً قليلاً فقط من القضايا « الرئيسية » ، فإن مفاتيح ايباك يراقبون نشاطات أخرى مثل التصويت في اللجان ، والمشاركة في رعاية مشاريع القوانين ، وتوقيع الرسائل وحتى القاء الخطب . ويبدي أحد موظفي الكابتول هيل إعجابه فيقول « هكذا يكون العمل في العمق » .

ومن الأمثلة على سطوة اللوبي ما حدث في ٣ اكتوبر ١٩٨٤ عندما برهن مجلس النواب كما رآه الصهاينة على أنه يعادل في نقائه نقاء الصابون العاجي . فعندما طرح مشروع قانون يقضي بالغاء جميع القيود على التجارة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية فاز بـ ٩٨,٥٪ (٤١٦) من الأصوات بالرغم من المعارضة القوية التي لقيها من التحالف الأميركي للعمل ومؤتمر التنظيمات الصناعية . ولم يصوّت إلا ستة ضد هذا التشريع الذي يثير في العادة رد فعل قوي معاكس بسبب تأثيره على فرص العمل وأسواق السلع الأميركية .

وعندما قاموا بالتصويت كان قلة منهم فقط على علم بدراسة قامت بها

دائرة التجارة ووجدت فيها ان اعفاء الواردات من الضرائب الذي اقترحه مشروع القانون سوف تعود « بنتائج سلبية خطيرة » على زارعي الخضار. ولما كان البيت الأبيض يريد اقرار مشروع القانون بالرغم من تأثيره في فرص العمل والأسواق فانه اعتبره « سرياً » وأقفل عليه. وأخيراً تمكن أحد أعضاء الكونغرس من انتزاع نسخة عنه بعد أن شكا بمرارة وحق للبيت الأبيض واحتج بأن إيباك قد حصلت على نسخة منه لاستخدامها الخاص.

« تفاهمت مع ايباك »

يمكن اتخاذ نائب مريلاند الديموقراطي كلارنس د. « دوك » لونغ البالغ ٧٤ سنة، مثلاً على الصلات القوية بين ايباك والكابتول هيل. وهو يساعد اسرائيل بصفته رئيساً للجنة مجلس النواب الفرعية للمخصصات التي يأتي ضمن مهماتها العديدة مناقشة المساعدات لاسرائيل وغيرها من البلدان.

ويتباهى هذا النائب الطويل الأشيب الذي سبق ان كان استاذ علم الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز بنجاحه فيقول « ان ايباك جعلت من منطقتي محط اهتمامها الأول ». وثمة أسباب وجيهة تقدّر ايباك من أجلها لونغ، فبيده تكون المطرقة عندما تعرض مسألة تمويل المساعدات لاسرائيل على لجنته. واللوبي الاسرائيلي يريد أن تبقى المطرقة في يده. وجرت العادة على اختيار رؤساء اللجان حسب الأقدمية. ويأتي بعده في الترتيب نائب وسكنسون ديفيد أوبي، الذي جر على نفسه غضب اللوبي عندما تقدم قبل سنوات بتعديل في مجلس النواب من شأنه تخفيض المساعدة لإسرائيل بمقدار ٢٠٠ مليون دولار. أما « دوك » لونغ فلم يساوره الشك اطلاقاً في المساعدات الممنوحةلإسرائيل، وساعد زملاءه في رفض تعديل أوبي بـ ٤٣٢ صوتاً ضد ٣٢.

وفيما كان لونغ يجلس إلى المائدة في مطعم مجلس النواب بعد جلسة طويلة عام ١٩٨٢ قال :

« قررت منذ زمن بعيد أن أصوّت لصالح ما تريده ايباك ، لأنني أكره ان يلازموني كظلي . ومنطقتي صعبة جداً ، وأنا في غنى عن المتاعب (التي يمكن أن تسببها « المفاتيح » الموالية لاسرائيل) . فقد صممت على كسب تأييدهم والاحتفاظ به » .

ثم تحوّل الحديث إلى أسئلة أوبي عن المستويات العالية لمساعدة إسرائيل . فعلق لونغ بقوله : « لا أدري لماذا ينطق ديف بمثل هذا الكلام » . فأجابه أحد الزملاء مستنكراً : « ربما لأنه يفكر في مصالحنا القومية » .

وفي أيلول « سبتمبر » ١٩٨٣ تزعم لونغ حملة لتأمين سحب مشاة البحرية الأميركيين في لبنان ، واقترح تعديلاً من شأنه قطع المخصصات للعملية في غضون ٦٠ يوماً . وسأله الصحافي جون هول الذي يعرف ارتباطات لونغ الوثيقة باللوبي الاسرائيلي « هل أنت متأكد من أن تعديلك هذا لن يجر عليك المتاعب » ؟ فأجاب بلا تردد « لا عليك ، لقد تفاهمت بشأنه مع ايباك » . ولم يكن لونغ مازحاً . ومع انها لم تكن المرة الأولى التي يبت فيها مقدّماً بأمر اقتراح برلماني مع اللوبي الاسرائيلي ، فانها المرة الأولى التي يفصح فيها عن البت المسبق علانية . ولقد أثار اقتراح خفض المساعدة للبنان مناقشة حادة ، وقد اعترض عليه شخصيات بارزة مثل رئيس المجلس « تيب » أونيل ولي هاملتون من أنديانا ، رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط . وأخيراً هزم الاقتراح : ٢٧٤ ـ ١٥٣ .

وينكر لونغ صلاته الشخصية بالمصالح الموالية لاسرائيل مع انها أيدته بكل قوة ، وساهمت ١٨ لجنة من لجان العمل السياسي موالية لاسرائيل بمبلغ ٣١,٢٥٠ دولاراً في حملة إعادة انتخابه عام ١٩٨٢ . ولكنه يقول :

«لا حاجة لأن يعطيني أحد مالاً كي أصوّت لصالح المساعدات لاسرائيل فأنا أفعل ذلك منذ ٢٠ سنة ومعظم الوقت من غير تبرعات».

كانت الأصوات والأموال التي قدمت عام ١٩٨٤ لحملة لونج الانتخابية من مؤيدي إسرائيل غير كافية - فبالرغم من أن لجان العمل السياسية المناصرة لاسرائيل أمدته بـ ٩٧٥٠٠ دولار قبل أول يوليو - وهو أربعة أضعاف المبلغ الذي تلقاه أي مرشح آخر - وبالرغم من أن المبلغ ربما تضاعف يوم الانتخاب فان لونج خسر بمقدار ٥٧٢٧ صوتاً وهو أقل من المقدار الذي كان متوقعاً بـ ٣٪ . ومن أسباب هزيمته الدعاية التي قام بها أناس بارزون من الجمعية الوطنية للأميركيين العرب وهاجموا فيها لونج بسبب تأييده الأعمى لمطالب إسرائيل . وكان أوبي الخليفة المحتمل للونج في الرئاسة ، الديموقراطي الوحيد الذي لم يقبل مالاً من لجان العمل السياسية المناصرة لإسرائيل .

توسع على نطاق دولي :

لا تنتصر ايباك لقضايا اسرائيل في الولايات المتحدة فحسب بل ولمطامعها الدولية أيضاً . وفي الآونة الأخيرة اطلق اللوبي الاسرائيلي برنامجاً توسعياً دولياً لخدمة مصالح اسرائيل بتوفير مساعدات اميركية لبلدان أخرى . ففي ١٩٨٣ حاول اللوبي مساعدة زائير ، صديقة اسرائيل الأفريقية الجديدة . وكانت اسرائيل تريد أن تنال زائير ٢٠ مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية كما طلب الرئيس ريغان ، ولكن ايباك رفضت أن تعهد إلى موظفيها بمهمة الضغط لتأمين الموافقة .

وعوضاً عن ذلك اعتمدت موقتاً على خدمات مستشار عرف كيف يلجم أعضاء اللجنة النيابية للشؤون الخارجية . فهزم التعديل ، غير ان

العملية ساعدت اسرائيل على رد الجميل بعد ان اعترفت بها زائير اعترافاً دبلوماسياً كاملاً في السنة السابقة .

ورأى المعلقان الصحفيان رولاند ايفانس وبروبرت نوفاك في هذه البادرة خطوة أولى في برنامج اسرائيلي « للتوسط وتأمين المساعدات لمنبوذين آخرين مدرجين في لائحة الكونغرس للمستهدفين ، بغية توسيع نطاق النفوذ الإسرائيلي » ووصفا هذا المسعى الجديد من جانب اسرائيل بأنه « ممارسة دولة أجنبية للسلطة السياسية المحلية ، الأمر الذي سيثير تساؤلات مزعجة » .

اللعب على الجانبين :

وفيما تتمدد ايباك دولياً ، فإنها تحتفظ بنفوذ قوي لها في الحملات الحزبية المحلية . وقد اضطلعت بدور رئيسي في المنافسة الشديدة التي جرت عام ١٩٨٤ على مقعد نورث كارولينا في مجلس الشيوخ . وأدت تلك المنافسة الى صدام باهظ التكاليف بين جيسي هيلمز المسؤول الجمهوري الذي يعتز بأن يكون رائد المحافظين ـ كما ينعته بعضهم ـ وبين الحاكم الديموقراطي جيم هنت الذي يعتبر نفسه زعيماً للسياسات التقدمية في « الجنوب الجديد » . إلا ان هذين الخصمين هما صاحبا رأي واحد حول ضرورة الحصول على الأصوات الموالية لاسرائيل ، وحمل السعي في هذا الاتجاه هيلمز على بذل نشاط مذهل . واتخذت المنافسة طابعاً خاصاً من الأهمية الوطنية لأن هيلمز بصفته جمهورياً من الصف الثاني في لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، كان مرشحاً لرئاستها إذا احتفظ الجمهوريون بالسيطرة على مجلس الشيوخ واذا نجح هجوم اللوبي الاسرائيلي في دحر محاولة رئيس اللجنة تشارلز هـ. بيرسي لتجديد انتخابه في ايلنوي .

وكان على هيلمز في برنامجه لكسب تأييد أنصار اسرائيل ، ان يذلل

عقبات كبيرة . ففي ١٩٧٩ كان هيلمز قد ألقى خطاباً حذر فيه من أن سياسات اسرائيل في الضفة الغربية « تسد الطريق على تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي » . وأثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، تكهن هيلمز في خطاب له بأن الولايات المتحدة قد تضطر في النهاية إلى « إغلاق » باب علاقاتها مع اسرائيل .

وفي رأس أهداف هيلمز المساعدات الخارجية التي يعتبرها « أكبر ابتزاز في التاريخ » . ويرفع الصوت عالياً « لم أصوّت إلى جانب إرسال فلس واحد إلى الخارج لهذه البرامج » . وبما ان المساعدات لاسرائيل داخلة في مواقف هيلمز ضد المساعدات الخارجية ، فقد اتهمه هنت بأنه صوّت ضد اسرائيل ٢٥ مرة على الأقل . وانتقد هيلمز انتقاداً لاذعاً أيضاً لأنه صوّت إلى جانب المبيعات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية التي أثارت جدلاً عظيماً .

وحاول فريق حملة هنت استغلال هذه « الأخطاء » في رسالة موجهة إلى الفعاليات المالية الموالية لاسرائيل ، وقد وضعت في مغلف كتب عليه بحروف بارزة « تحذير ـ المعلومات في داخله مؤذية جداً لدولة اسرائيل » . « والأذى » الذي أشارت اليه الرسالة هو احتمال أن يصبح هيلمز رئيساً معادياً لاسرائيل في لجنة الشؤون الخارجية .

وهذه الطريقة في جمع الأموال أسفرت عن نتائج حسنة . ويقول أحد موظفي هيلمز « نعتقد ان ٦٠ في المئة من مالية هنت جاءت من مصادر يهودية » . وحتى أواسط شهر آب (أغسطس) تلقى هنت مبلغ ١٣٠,٣٥٠ دولاراً من لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل ، فيما لم ينل هيلمز شيئاً .

وهنا شن هيلمز هجوماً معاكساً بقصد اصلاح علاقاته مع مساندي اسرائيل . فقدّم في شهر أيار (مايو) شخصياً الى مجلس الشيوخ زائراً من

الكنيست الاسرائيلي كان عضواً في حزب ليكود . ونشر نص بيان الضيف عن سياسته الخارجية في نشرة الكونغرس ، وبدا انه يناقض بياناً سابقاً له انتقد فيه سياسات اسرائيل في الأراضي المحتلة . وخاطب مجلس الشيوخ هذه المرة قائلاً ان على الولايات المتحدة « أن لا تتبع أبداً خطة تتوخى فصل الضفة الغربية عن اسرائيل » .

وتجلت مهارة هيلمز في اللعب على الجانبين في موقفه من مشروع قرار نقل السفارة الاميركية من تل أبيب إلى القدس . فمع انـه رفض المشاركة في رعاية المشروع بسبب « نقاط قانونية خطيرة » وبسبب دستورية المشروع « المشكوك فيها » فقد حث الرئيس ريغان على أن يأمر بنقل السفارة من غير استصدار تشريع خاص بذلك .

وبحركة مضادة بارعة طلبت حملة هيلمز المال من المواطنين اليهود الذين عبروا عن استيائهم من قيام أي يهودي بالتفكير في معارضة هيلمز وذلك بالنظر إلى « صداقته » لإسرائيل .

من ايباك إلى لجان العمل السياسي :

تختلف ايباك كمنظمة عن معظم المجموعات الضاغطة، في انها تحاذر مناصرة المرشحين جهاراً ، ولا تجمع الأموال وتنفقها في سبيل الحملات الحزبية . وهي من الناحية الرسمية تترك الاشتراك في الحملات للجان العمل السياسية (باك) وأكثر من ثلاثة آلاف لجنة منها مسجلة بموجب القانون الاتحادي ، وهي جميعاً تقريباً مرتبطة بمجموعات ضاغطة ذات مصالح خاصة . وبينها أربع وخمسون لجنة تركز على تأييد اسرائيل ، ولكن أياً منها لا تعلن أنها مرتبطة بأيباك أو أي منظمة يهودية أخرى .

وفي المعركة التي استنزفت من المال ما لم تستنزفه أية حملة انتخابية

لغير منصب الرئاسة في التاريخ أنفق هيلمز ما يفوق ١٣ مليون دولار ، وأنفق هنت ما يزيد على ثمانية ملايين . وأسفرت الانتخابات عن فوز هيلمز بأصوات قليلة . ولكن هذا النصر أمده بكسب لم يكن في صالح اللوبي الإسرائيلي ، وهو انه صار له الخيار أن يكون رئيساً للجنة العلاقات الخارجية . وفي حين أن القوى المناصرة لإسرائيل فشلت في اسقاط هيلمز فانها لعبت دوراً بارزاً في هزيمة رئيس اللجنة وهو سيناتور الالينوي تشارلز هـ. برسي (انظر الفصل الثالث) .

قبل ١٩٧٩ كان الدعم المالي لمن يوالي اسرائيل من المرشحين والمنظمات الحزبية يأتي كله من أشخاص فرديين . وركّز بعض أولئك الأشخاص كثيراً على معركة أوهايو الانتخابية عام ١٩٧٦ ، أي معركة ترشيح ماري روز عوكر التي كانت أول شخص من أصل سوري تنتخب للكونغرس . ومع انها كانت عضواً محبوباً في مجلس بلدية كليفلاند ، فقد واجهت جبهة من ١٢ رجلاً ديموقراطياً ودفقاً من الأموال اليهودية في انتخابات الحزب الأولية . واختارت المصالح الموالية لاسرائيل سناتور الولاية توني سيليبريز ، الذي اعتبر « طارئاً » على سياسات أوهايو ، كمرشح منافس له الحظ الأوفر في ابعاد ماري روز عن الترشيح .

وأثناء الحملة طلب أحد زملاء دنيس هيفرنان ، المسؤول عن جمع الأموال لحساب سيليبريز ، ان يفسر له لماذا سجل أكثر من ٣٠ اسماً « يبدو انهم يهود » وذكر ان كل واحد منهم تبرع بمبلغ ألف دولار .

وسأل متعجباً قلقاً « ماذا يجري هنا ؟ » ، فهل انهار سيليبريز أمام احدى المصالح الخاصة ؟ وسأل أيضاً « هل يبيع توني نفسه ، أم ان هذه الأموال تقدم لقضية تستحقها ؟ » فأجابه هيفرنان « هل تعتبر اسرائيل قضية تستحق التبرع ؟ » .

وجدت عوكر تركيز القوى الموالية لاسرائيل عليها « مزعجاً » ، وعلقت قائلة « انني لم أنطق بكلمة عن الشرق الأوسط ، وربما ان موقفهم هو بسبب أصلي العرقي . ولكن والدي شارك في الحرب العالمية الثانية وخدم أخي من بعده في الجيش ومع ذلك تظنون اننا أقل أميركية » .

أجل ، ان الأموال ساعدت سيليبريز على دحر الرجال الأحد عشر الآخرين ، الا ان عوكر فازت بالترشيح . ولاحظت المجموعة الموالية لاسرائيل ان المنطقة بأغلبيتها ديموقراطية ، فأدركت أن لا أمل لها في هذه الحالة ،فلم تحارب عوكر في الخريف أو في أية انتخابات لاحقة .

وربما كان ظهور أسماء « يبدو انها يهودية » في معركة أوهايو ، عاملاً من العوامل التي شجعت اليهود في البلاد بأسرها على انشاء أول لجان عمل سياسي موالية لاسرائيل عام ١٩٧٩ . وبحلول العام ١٩٨٢ بلغ مجموعها ٣١ لجنة . وتقول لجنة الانتخابات الفدرالية في تقريرها ان لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل تبرعت بما يزيد على ١,٨ مليون دولار لـ ٢٦٨ حملة انتخابية مختلفة خلال ١٩٨١ ـ ٨٢ فهي بذلك تسجل أعلى رقم في مجال الانفاق السياسي . وفي أواسط آب (أغسطس) ١٩٨٤ ، قفز عدد هذه اللجان إلى ٥٤ ، وجمعت مبلغ ٤,٢٥ مليون دولار لانتخابات ١٩٨٤ الفدرالية .

ولا تحمل أي من هذه اللجان اسماً ولا تنشر ما يكشف عن موالاتها لاسرائيل ، ولا تصرح بانتسابها إلى ايباك أو أية منظمة أخرى يهودية أو موالية لاسرائيل . وقد اختارت كل واحدة إسماً يخفي طبيعتها الموالية لاسرائيل مثل « لجنة الثمانية عشر » ، « مواطنو أريزونا المهتمون بالسياسة » ، « لجنة العمل المشترك للشؤون السياسية » « لجنة العمل الحكومي » . ولكنها جميعاً ملتزمة بشيء واحد هو اسرائيل .

واعترض مارك سيغل مرة بقوله « لا أحد يحاول اخفاء أي شيء » ، ومارك هذا هو مدير لجنة الحزبيين الوطنية للعمل السياسي وضابط الاتصال السابق مع الطائفة اليهودية في البيت الأبيض . ويصر على ان اختيار أسماء لطيفة للجان العمل السياسي هو بسبب « وجود أشخاص في العمل السياسي قد يستخدمون النسبة البسيطة من الأموال اليهودية (في معركة معينة) بطريقة سلبية » . وقد تألفت لجنة العمل السياسي التي يرئسها سيغل أصلاً لمساعدة السناتور الراحل هنري جاكسون عام ١٩٧٨ في ترشيحه للرئاسة .

وكان نورمان سيلفرمان الذي شارك في تأسيس لجنة الثمانية عشر في دنفر ، أكثر وضوحاً بقوله ان اختيار اسم اللجنة كان « قضية عاطفية » ، فبعض المؤسسين ومعظمهم شباب ، أرادوا أن تظهر الهوية اليهودية صراحة في الاسم « بينما أظهر آخرون عدم قبولهم بالعضوية اذا نحن فعلنا ذلك » .

ومهما تكن الأسماء ، فإن لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل تزيد في فرص دعم المرشحين أمام المؤيدين الفرديين لاسرائيل . فقد يتبرع الفرد بمبلغ يصل الى ٥,٠٠٠ دولار للجنة عمل سياسي ، ولكنه لا يستطيع أن يتبرع بأكثر من ألف دولار للمرشح مباشرة في كل انتخاب . أما لجنة العمل السياسي فتستطيع أن تتبرع بخمسة آلاف دولار لكل مرشح في كل انتخاب . وغالباً ما يتبرع الأفراد بالحد الأقصى وهو ألف دولار إلى المرشح رأساً ويتبرع في الوقت ذاته بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار ، وهو الحد الأقصى للجنة العمل السياسي ، لدعم المرشح ذاته . واستعرضت صحيفة « وول ستريت » نمو لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل في آب (أغسطس) ١٩٨٣ فقالت أن لورانس وباربرة واينبرغ من بيفرلي هيلز بكاليفورنيا تبرعا بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار للجنة المواطنين للعمل السياسي المنظم ، ومقرها لوس انجيليس لفترة شملت الانتخابات الحزبية الأولية والانتخابات العامة

في ١٩٨٢ ، ودفعا مبلغ ٢,٠٠٠ دولار للديموقراطي ريتشارد ج. دربن الذي هزمني عام ١٩٨٢ . وتبرعت اللجنة أيضاً بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار لدربن . والسياسي العادي لا يستطيع تجاهل هذا النوع من السخاء .

ولعل أكبر هذه اللجان هي لجنة العمل السياسي الوطنية ، ومقرها الرئيسي في نيويورك ورئيسها هو مارفن جوزفسون ، رئيس وكالة للمواهب المسرحية والأدبية . ومديرها التنفيذي ، ومقره واشنطن ، هو ريتشارد ألتمان ، الذي شغل سابقاً منصب مدير إيباك السياسي . وتجمع هذه اللجنة معظم أموالها من صناعة الملاهي . وقد بدأت بداية سريعة عندما وقّع وودي ألن أول نداء لها لجمع التبرعات على مستوى الوطن بكامله . وتعتبرها صحيفة « ناشونال جورنال » أكبر لجنة غير عمالية وغير تجارية للعمل السياسي في البلاد .

وفي العام ١٩٨٢ جمعت ١,٠٤ مليون دولار وأنفقت ٥٤٧,٥٠٠٠ دولار على ١٠٩ مرشحين للكونغرس ، وأعطت المبلغ الأقصى المسموح به قانونياً وهو ٥,٠٠٠ دولار لكل من ٣١ مرشحاً لمجلس الشيوخ ، فاز منهم ٢٨ . أما من ناحية مجلس النواب فقد فاز ٥٧ مرشحاً من أصل ٧٣ ساندتهم اللجنة . وبعد هذه الانتصارات ، نشرت اللجنة اعلاناً غطّى صفحة كاملة في النيويورك تايمس تدعو فيه الى مزيد من الدعم مدّعية أنها « تعمل على مساعدة انتخاب مسؤولين في الولايات الخمسين كلها يدركون ان بقاء اسرائيل ضروري لبقائنا » .

وفي رسالة أخيرة لجمع التبرعات قال السناتور روبرت باكوود من أوريغون ، والسناتور الديموقراطي باتريك موينيهان من نيويورك ، وكلاهما من المتشبثين بتأييد اسرائيل « إذا كنت تعتقد مثلنا بأن اسرائيل ذات قيمة استراتيجية عظيمة للولايات المتحدة ، والحليف الذي يمكننا الاعتماد عليه

أكثر من غيره في ذلك الجزء من العالم ، فتفضل واقرأ هذه الرسالة » .
وتدعو الرسالة إلى دعم لجنة العمل السياسي الوطنية « لتتولى مصالح البترو دولار » .

ويساعد جوزفسون خمسة زملاء في اختيار المرشحين لمدهم بالمال . وهؤلاء المساعدون هم باري ديلر ، رئيس شركة أفلام براماونت السينمائية ، وجورج كلين، أحد المشتغلين في تطوير مدينة نيويورك ، وجيمس وولفسون ، صاحب مصرف للاستثمار في نيويورك ، ومارتن بيريز ، رئيس تحرير « نيو ريبابليك » ، وريتا هوزر ، محامية في نيويورك برزت بفضل خدماتها في اللجنة اليهودية الأميركية .

ويقول عنها ريتشارد ألتمان[(١٩)]، مديرها التنفيذي أنها « حركة شعبية » .
وفي أواخر ١٩٨٣ زاد عدد الأعضاء على ٢٠,٠٠٠ ، وقال ألتمان أن هدفه هو رفع هذا المجموع إلى ١٠٠,٠٠٠ في العام ١٩٨٤ . وقال ان لجنته تسعى « لجمع تبرعات مسكونية » ، وأشار إلى وجود بوب هوب الميثودي بين ١٠٠ أميركي بارز من الأعضاء التأسيسيين .

وهو صادق في كلامه حين يقول « المال هو الذي يدير المحرك السياسي . فاذا أردت لأحد الأصدقاء أن ينتخب فعليك أن تدفع لقاء ذلك ، ولسنا الوحيدين الذين نعلم هذه الحقيقة » .

ويعلن ألتمان أن المشاركة في لجان العمل السياسي « هي من حيث الجوهر ، أميركياً ويهودياً ، إفصاح عن انخراطنا في الحياة السياسية » .

وتركز لجان العمل السياسي الصغيرة أحياناً على مرشحين بعيدين عن مواقعها . فقد نظم روبرت ب. غولدر ، وهو رجل أعمال في فيلادفيا ، لجنة وادي ديلاوير للعمل السياسي في العام ١٩٨١ ، وجمع ١٦٠ عضواً ، وصرف ٥٨,٠٠٠ دولاراً على ٣٢ مرشحاً متباعدين جداً فاز منهم ٢٨ .

ويقول غولدر ان غايته هي تأمين انتخاب نواب موالين لاسرائيل « في الأماكن البعيدة التي لا يوجد فيها ناخبون يهود » . فقد أرسلت لجنته مثلاً ١,٥٠٠ دولار إلى جيفري بنغمان الديموقراطي الذي انتخب لمجلس الشيوخ عام ١٩٨٢ من نيومكسيكو . وفي أواخر ١٩٨٣ أرسلت ٥,٠٠٠ دولار إلى طوم كوركوران ، المنافس الفاشل للسناتور تشارلز بيرسي في ايلنوي . وللجنة هيئة تنفيذية من ١٢ شخصاً تقرر كيف تصرف الأموال .

تهتم لجنة للعمل السياسي مقرها في سان فرنسيسكو ، بالمعارك الانتخابية خارج كاليفورنيا . ويقول مالفين سويغ ، رئيس هذه اللجنة واسمها « لجنة مواطني باي ايريا للعمل السياسي » : « الموجودون محلياً يستطيعون القيام بما فيه الكفاية لدائرتهم الانتخابية ، ونحن نتطلع إلى المناطق البعيدة حيث اليهود أقل من سواهم ، والأماكن التي فيها عدد قليل من اليهود » .

ويوضح غولدر أهداف مثل هذه المجموعات فيقول :[٢٠]

« نشعر اننا نحمل المزيد من اليهود على المشاركة . . . انظروا كم نحصل من حكومة الولايات المتحدة بسبب نشاطنا السياسي . هذا هو سر لجان العمل السياسي . اننا نحاول انتخاب المرشحين الذين سيصوتون لصالح المساعدات الخارجية » .

ان غولدر وسويغ وغيرهما من زعماء هذه اللجان يتلقون التوجيهات من مرشحي ايباك التي تبقيهم على اطلاع دائم بتفاصيل عمليات التصويت وبتصريحات أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، كما تزودهم بمعلومات عن آراء المرشحين للمرة الأولى للكونغرس عن الشرق الأوسط .

وتتخلى إيباك أحياناً عن كل تظاهر بالابتعاد عن جمع التبرعات .

وعلى سبيل المثال تألفت لجنة للعمل السياسي موالية لإسرائيل عام ١٩٨٣ في فيرجينيا أثناء حلقة دراسية عملية برعاية إيباك .

ولا تتوقف المساعدة المالية عند حدود الولايات المتحدة . فالأميركيون اليهود الذين يعيشون في اسرائيل يجندون أيضاً للعمل السياسي في الولايات المتحدة . فهذا نيوتن فروليخ ، المحامي السابق في واشنطن والذي انتقل منذ ثماني سنوات إلى اسرائيل ، يرئس الآن لجنة عمل سياسي مركزها القدس . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٤ ، وزعت لجنته نداء الى حوالي ١١,٠٠٠ عائلة أميركية تعيش في اسرائيل ، وتتوخى اللجنة الاتصال في النهاية بحوالي ٥٠,٠٠٠ مواطن أميركي يعيشون هناك وكثيرون منهم يحملون الجنسية الاسرائيلية . وتدعى هذه اللجنة « لجنة العمل السياسي للاميركيين في اسرائيل » . ويقول رئيسها فروليخ ان الاميركيين في اسرائيل يستطيعون « الاستمرار في المساهمة » باللعبة السياسية في أميركا . وتعود تبرعاتهم إلى اسرائيل طبعاً على شكل هبات أميركية ضخمة ، بل أضخم من الهبات الممنوحة للبلدان الأخرى .

ولا يكتم « مفتاح » محنك يعمل الآن متفرغاً في جمع التبرعات ، تبرمه من الظهور العلني . ويعتقد موريس ج. اميتاي ، المدير التنفيذي السابق لايباك ان لجان العمل السياسي المحلية الصغيرة هي الأفضل، ويخشى أن تترك اللجان الكبيرة والمعروفة انطباعاً بأن اليهود يفرطون في ممارسة قدرتهم السياسية .

ويدير اميتاي لجنة واشنطن الصغيرة نسبياً والتي أنفقت ٨٩,٠٧٥ دولاراً في ١٥٨ معركة انتخابية عام ١٩٨٢ .

وسواء أكان هناك افراط أم لم يكن ، فالنفوذ اليهودي في جمع الأموال معروف . وقد كتبت صحيفة وول ستريت في آب (أغسطس) ١٩٨٣ تقول :

« يعرب نواب من ذوي المقامات الرفيعة ، وان كان معظمهم يرفض التعليق على هذه الرواية ، عن اعتقادهم بأن لأموال لجان العمل السياسية اليهودية تأثيراً سياسياً أعظم من اللوبيات الأخرى لأنها تركّز بمهارة على قضية واحدة في السياسة الخارجية » .

وهذا صحيح ، لأن لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل تركز فقط على الانتخابات الفدرالية وخصوصاً على معـارك مجلس الشيوخ وعلى النواب الذين يقومون بمهمات في السياسة الخارجية . وصدق مارك سيغل ، رئيس احدى هذه اللجان ، حين قال ان اللجان تركز على مجلس الشيوخ باعتباره « ساحة المعركة الحقيقية » في قضايا السياسة الخارجية . وفي العام ١٩٨٢ صـرفت اللجان ٩٦٦,٦٩٥ دولاراً على معـارك مجلس الشيوخ و ٣٥٥,٥٥٠ على معارك مجلس النواب الرئيسية .

وتختار لجان العمل السياسي أهدافها بدقة وبتوجيه من ايباك . وعندما شكل لين أدلمان ، السناتور اليهودي في ولاية وسكنسون ، في الانتخابات الحزبية الأولى عام ١٩٨٢ أول تحد واجهـه الديمـوقراطي كلمنت ج. زابلوكي الذي يتمتع بخبرة ٣٠ سنة في هذا الميدان ، نصحت ايباك بعدم القيام بحملة شاملة . فمع أنها لم تكن راضية عن سجل زابلوكي ، فإنها لم تر أنه يشكل عقبة خطيرة ، كما انها تكهنت بفشل ادلمان . وتلقى ادلمان ٩,٣٥٠ دولاراً فقط من ١٣ لجنة عمل سياسي موالية لاسرائيل .

غير ان المعركة كانت مدار الأنباء في كل مكان ، لأن زابلوكي كان رئيس اللجنة النيابية للشؤون الخارجية التي يجب ان تمر من خلالها جميع الاجراءات الخاصة بالمساعدات الاسرائيلية (راجع الفصل الثاني) . وعلى الرغم من توصية ايباك الضعيفة بانتخاب ادلمان فقد أشارت الرسالة التي تطلب التبرع لصالحه إلى « مكسبين » يمكن الحصول عليهما إذا فشل

زابلوكي : « فانتخاب ادلمان لا يعني فقط وجود صديق لاسرائيل في الكونغرس بل يعني كذلك انه سيكون في اللجنة النيابية للشؤون الخارجية صديق آخر لاسرائيل كرئيس جديد لها » ، إشارة إلى الديموقراطي دانتي فاسل من فلوريدا الذي يأتي في المرتبة الأولى لخلافة زابلوكي . غير أن زابلوكي أعيد انتخابه بأغلبية ٢ إلى ١ .

وفي هذه الأثناء كان فاسيل « الصديق الآخر » الذي ورد ذكره في نداء التبرع ، يتلقى دعماً قوياً من لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل في حملته الناجحة لإعادة انتخابه في منطقة فلوريدا التي تضم جزءاً من ميامي . إذ قدمت اثنتان وعشرون من هذه اللجان لفاسيل ما مجموعه ٤٣,٢٥٠ دولاراً وهو المبلغ الضخم الثاني الذي يناله مرشح للنيابة في تلك السنة . وقد ساعدته هذه الأموال على التغلب على منافسه وهو محرر سابق للأخبار في التلفزيون .

وقد تقدم الذي خلفني وهو ريتشارد دربن على جميع المرشحين للنيابة، إذ تلقى مبلغ ١٠٣,٣٢٥ دولاراً من لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل . والنواب الآخرون الذين تجاوز ما تلقوه مبلغ عشرة آلاف دولار هم سام جدنسون من كونيكتيكوت (٣٠,١٧٥ دولار) ، وكلارنس من مريلاند (٢٩,٢٥٠) ، وايك سكلتون من ميسوري (٢٠,٢٠٠) ، ومارتن فروست من تكساس (١٨,٣٠٠) ، وتوماس لانتوس من كاليفورنيا (١٥,٥٥٠) . غير ان معظم المبالغ الضخمة تنفق في حملات الشيوخ . فقد تلقى ١٨ سناتوراً انتخبوا عام ١٩٨٢ أكثر من عشرة آلاف دولار من لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل . وتلقى خمسة منهم أكثر مما تلقاه النائب فاسيل . والاثنا عشر الأوائل هم الديموقراطي جورج ميتشل من ماين (٧٧,٤٠٠ دولاراً) ، والديموقراطي جيمس ساسر من تنسي (٥٨,٢٥٠) ، والجمهوري ديفيد دورنبرغر من مينسوتا (٥٦,٠٠٠) ، والديموقراطي روبرت بايرد من فرجينيا الغربية (٥٥,٥٠٠) ، والديموقراطي

بول ساربينز من مريلاند (٤٨,٥٠٠) ، والجمهوري تشيك هيشت من نيفادا (٤٦,٥٠٠) ، والديموقراطي كونتين بورديك من داكوتا الشمالية (٤٤,٧٧٥) ، والجمهوري لويل ويكر (٤٢,٠٧٥) ، والديموقراطي جفري بنغامان من نيومكسيكو (٣٦,٥٧٥) ، والديموقراطي هوارد متزنبوم من أوهايو (٣٥,٧٥) ، والديموقراطي دنيس دكونسيني من أريزونا (٣٢,٠٠٠) ، والديموقراطي دونالد ريغل من مشيغان (٢٩,٠٠٠) ، بالاضافة إلى ٨ آخرين نال كل منهم أكثر من عشرة آلاف دولار .

وفي انتخابات ١٩٨٤ ، وقبل أول تموز ، كانت لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل قد وزعت ١,٤٩ مليون دولار على المرشحين لمجلس الشيوخ ومبلغ ٦٨٤,٤٦٥ دولار على المرشحين لمجلس النواب .

وفي ذلك العام ظفر بول سيمون الديموقراطي الذي نافس السناتور تشارلز برس الجمهوري بأكبر مبلغ وهو ١٤٧,٨٧٠ دولار . وجاء بعده كارل ليفن من متشيغان فحصل على ١٤٠,٠٦٣ ونال جيمس ب . هنت من نورث كارولينا ١٣٠,٣٥٠ ، ورودلف ي. بوشفتز من مينيسوتا ٩٥,١٠٠ ، وجورج ج. ميتشل من مين ٧٧,٤٠٠ ، وجيمس ساسر من تينسي ٥٧,٢٥٠ ، وديفيد دورنبرجر من مينيسوتا ٥٦,٧٥٠ ، وروبرت س. بيرد عن وست فرجينيا ٥٥,٥٠٠ ، ولن يعاد انتخاب ميتشل وساسر ودورنبرجر وبيرد حتى عام ١٩٨٨ . وفيما عدا بوشفتز ودورنبرجر فانهم جميعاً من الديموقراطيين . وتلقى ستة عشر سناتوراً آخرون ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ دولار .

ومن النواب السبعة عشرة الذين تلقى كل منهم ١٠,٠٠٠ دولاراً أو أكثر فان أحد عشر نائباً كانوا من المستشارين حول المساعدة الخارجية . ونال أحدهم وهو لي هاملتون من أنديانا ورئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط ٥٠٠ دولار فقط من الأموال التي قدمتها لجنة العمل السياسي الموالية لنواب أنديانا وقدرها ١٤,٥٠٠ دولار . وكان نصيب كل من العشرة

الذين نالوا أكثر من غيرهم كما يلي : لونج من ماريلاند ٩٧,٥٠٠ ، تشارلز ولسون من تكساس ٢١,٧٥٠ ، بن اردريشن من ألاباما ٢١,٢٥٠ ، رولاند ل. وايدن من أوريغون ١٨,٠٠٠ ، مارك سلجاندر من ميتشيغان ١٦,٨٠٠ ، دانتي فاسكل من فلوريدا ١٦,٧٥٠ ، روبرت ج. توريشلي من نيوجرسي ١٦,٤٠٠ ، هاري م. ريد من نيفادا ١٥,٥٠٠ ، كاردس كولنز من اللينوي ١٤,٢٥٠ ، ولي هاملتون من أنديانا ١٤٠٠ دولار . وجميعهم باستثناء سلجاندر من الديموقراطيين .

وعلى الرغم من النمو المذهل الذي أصابته هذه اللجان منذ ١٩٧٩ ، فان معظم التبرعات ما زالت ترد على المرشحين من فعاليات فردية موالية لاسرائيل .

والمرشحون الديموقراطيون يعتمدون بصورة خاصة على تبرعات المصادر اليهودية . وقال استراتيجي غير يهودي[٢١] لستيفن د. ايزاكس ، مؤلف كتاب (اليهود والسياسات الأميركية) : « إذا كنت ديموقراطياً فلا يمكنك أن تأمل بالوصول إلى شيء في مضمار السياسة على مستوى الوطن بدون دعم من الأموال اليهودية » . وتبين في العام ١٩٦٨ ان ١٥ من الواحد والعشرين شخصاً الذين أقرضوا مرشح الرئاسة هيوبرت همفري مبلغاً زاد على ١٠٠,٠٠٠ دولار كانوا يهوداً . ويقول ايزاكس ان اللجنة الوطنية الديموقراطية التي تسعى قبل كل شيء إلى اختيار مرشحي الحزب الديموقراطي للرئاسة ، تتلقى منذ سنوات حوالي نصف أموالها من مصادر يهودية .

ومما يروى في هذا المقام أنه عقب انتخابات ١٩٨٢ ، أي بعد سنة من انتخاب فاسيل رئيساً للجنة الشؤون الخارجية عقب وفاة زابلوكي المفاجئة ، قال فاسيل :

« ان المشكلة كل المشكلة ، فيما يتعلق بتمويل الحملة الانتخابية هي

التطبيل والتزمير بأنك بعت نفسك . فاذا كنت بحاجة إلى المال فهل تأخذه من عدوك ؟ طبعاً لا ، فأنت تحصل عليه من صديقك » .

« جدول أعمال سياستنا الخارجية » :.

تركز معظم نشاط اللجنة الأميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) عام ١٩٨٢ على توسيع نطاق الدعم الشعبي ، فراحت تدخل في دائرة برامجها التوسعية الكليات والطوائف المسيحية وتساعد لجان العمل السياسية الموالية لاسرائيل على شحذ مهاراتها . وهي ترمي من وراء هذه الجهود بنوع خاص إلى مضاعفة نفوذ اللوبي في مجلس الشيوخ .

فايباك تأبى تكرار الفشل الذي منيت به عام ١٩٨١ عندما أخفقت في منع بيع طائرات أواكس للمملكة العربية السعودية .

ومما يوضح أحد أساليب ايباك لزيادة عدد أصدقائها في مجلس الشيوخ، تصرفها في معركة ميسوري الانتخابية الحرجة . فقد وقفت ايباك فيها الى جانب صديق ففاز . وخاض تلك المعركة السناتور الجمهوري جون سي . دانفورث وهو أسقف من ميسوري ، لاعادة انتخابه في وجه منافسه الديموقراطي اليهودي هاربيت وودز . وفي هذه المعركة الحامية ، ظفر دانفورث المسيحي بسبب ماضيه النظيف بتأييد ايباك ضد خصمه اليهودي . وحسم هذا التأييد المعركة بفارق بسيط جداً لصالح دنفورث .

ووضعت ايباك ثقلها في معركة (ولاية) ماين لتؤمن فوز السناتور الديموقراطي جورج ميتشل على النائب الجمهوري ديفيد ايمري . وتصف (الحولية السياسية الأميركية) ميتشل بانه « السناتور الديموقراطي الذي يعتبر بوجه عام الأقل حظاً في تجديد انتخابه » . ولم يسبق له أن فاز في أية انتخابات . فقد هزمه عام ١٩٧٤ مرشح مستقل للوصول إلى منصب حاكم

الولاية ، ولكنه عيّن لمقعد في مجلس الشيوخ شغر باستقالة السناتور ادموند مسكي عام ١٩٨٠ ليصبح وزير خارجية الرئيس كارتر .

وتبرعت ٢٧ لجنة عمل سياسي موالية لاسرائيل ، ولكنها من خارج ماين ، وبتشجيع من ايباك بمبلغ ٧٧,٤٠٠ دولار لحملة ميتشل الذي يتحدر من أصل لبناني . واستطاع ميتشل بهذه المساعدة أن يفوز على المحترفين بأغلبية صريحة ، وبعد ظهور النتائج اتصل ميتشل هاتفياً بتوماس أ. داين ، مدير ايباك ليشكره ويقول « سأذكركم دائماً » .

وفي مثل آخر ، تلقى السناتور الجمهوري ديفيد دورنبرغر من منسوتا في معركة إعادة انتخابه عام ١٩٨٢ مبلغ ٥٧,٠٠٠ دولار من ٢٠ لجنة عمل سياسي موالية لاسرائيل ، منها عشرة آلاف دولار من لجنة كاليفورنيا . وقد تبرعت له اللجنة بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار في حفلة إفطار بعد أربعة أشهر من تصويته ضد بيع طائرات أواكس للعربية السعودية ، وأضافت ٥,٠٠٠ دولار أخرى يوم الانتخاب . وتضم اللجنة بين مديريها ألن روذنبرغ ، شريك المحامي الديموقراطي تشارلز مانات وهو رئيس اللجنة .

في المنافسات المتقاربة تحاول المجموعات الضاغطة أن تقف موقفاً وسطاً فتدعم الخصمين المتنافسين في آن . فحدث مثلاً في معركة مجلس الشيوخ عام ١٩٨٠ في ايداهو أن تبرعت الفعاليات الموالية لاسرائيل لصديقها المخلص الديموقراطي فرانك تشيرش رئيس مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، وتبرعت في الوقت ذاته لمنافسه النائب الجمهوري ستيفن د. سيمز .

ومن أسباب هذا الدعم المزدوج كان التصويت المتوقع في مجلس الشيوخ في العام التالي على صفقة أواكس للعربية السعودية ، وكان سيمز وتشيرش في نظر اللوبي اليهودي من معارضي الصفقة ، ولكن بما أن

المنافسة متقاربة فان الفائز منهما سيكون صديقاً على كل حال ، لذلك تقرر مساعدة الطرفين .

وتغلب سيمز على تشيرش بـأغلبية هـزيلة جداً غيـر أن تبرعـات المجموعات الموالية لاسرائيل لسيمز لم تجد نفعاً ، فما أن حان موعد التصويت على صفقة الأواكس حتى كان السناتور الجديد قد غيّر رأيه ووافق على الصفقة ، وهكذا يكون قد سدد إلى ايباك إحدى الصفعات التشريعية التي قلما أصيبت بها .

وخلصت نشرة ايباك وهي « تقرير عن الشرق الأوسط » في عددها بعد الانتخابات إلى القول ان مجلس الشيوخ الجديد في الكونغرس الثامن والتسعين سيكون « موالياً لاسرائيل هامشياً » . واستدلت على ذلك بأن اثنين من الشيوخ الخمسة الجدد يهوديان وهما الديموقراطي فرانك لوتنبرغ من نيوجرسي ، والجمهوري تشيك هيشت من نيفادا « ولكل منهما سجل طويل في تأييد اسرائيل » . واعتبرت أيضاً انتخاب الديموقراطي جفري بنغامان من نيومكسيكو الذي هزم السناتور الجمهوري هاريسون شميت ، بمثابة كسب للوبي الاسرائيلي . فشميت كان قد سوّد صفحته بالتصويت إلى جانب صفقة الأواكس للمملكة العربية السعودية ومعارضته السياسة الخارجية ، لذلك ساندت ايباك منافسه بنغامان .

وبما أن المرشحين المفضلين يحتاجون من المال أكثر مما تستطيع تأمينه لجان العمل السياسي فإن إيباك تزودها بأسماء وعناوين لاستدرار التبرعات منها بالمراسلة . وقد يكون النداء صفيقاً ، مثال ذلك النداء الذي وزع في أوائل ١٩٨٤ دعماً للسناتور الجمهوري رودي بوشفيتز من منسوتا . وقد كتب المقدمة زميله الجمهوري لويل ويكر واصفاً إياه بأنه « صديق لاسرائيل المهددة » ، ونبّه إلى أن بوشفيتز يشغل منصباً حساساً بوصفه رئيساً للجنة الفرعية التي « تقرر مستوى المساعدة التي تقدمها بـلادنا لاسـرائيل » ،

وامتدح جهوده لمنع مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية . وتضمن النداء كذلك مديحاً من السناتور بوب باكوود ، وولف بليتزر مراسل الجيروزالم بوست في واشنطن .

واستطاعت ايباك اقناع الكونغرس بأنها تمثل بالفعل جميع اليهود الذين يدلون بأصواتهم . وتحدث عن هذا الموضوع المعلق الصحافي نات هنتوف في جريدة « فيلدج فويس » (صوت القرية) النيويوركية في حزيران (يونيو) ١٩٨٣[٢٢] بعد أن اندفع ١٨ حاخاماً منشقاً نحو الكابتول هيل في محاولة لاقناع النواب بأن بعض اليهود يعارضون سياسات اسرائيل . ونقل هنتوف عن لسان الحاخاميين قولهم إن عدة نواب قالوا أنهم يشاركونهم هذا الرأي ، غير أنهم يخشون العمل على أساسه . وختم هنتوف بقوله « ان الناخب اليهودي الحقيقي (بالنسبة إلى النواب) هو الذي تدلهم عليه ايباك أو غيرها من المتحدثين بلسان المؤسسة اليهودية » .

وتحدث نائب من أوهايو عن ايباك بشيء من الرهبة والقلق فقال :

« إن ايباك هي أكثر المجموعات الضاغطة نفوذاً في الكابتول هيل وأقلها رحمة . وهي تعرف ماذا تفعل . ولديها المال والرجال والكثير من الأنصار . والقضية الأساسية التي تعتمد عليها هي قضية يتعاطف معها معظم الأميركيين . ومما يؤسفني عجز مخططي السياسة الأميركية بسبب نفوذ ايباك ، عن التمييز بين مصلحتنا القومية ومصلحة اسرائيل القومية . أما إذا التقت هاتان المصلحتان فانك ترى ما يدهشك . ولكن هيهات أن تلتقيا » .

وبعد انتخابات ١٩٨٢ ، لخص توم داين أهمية انجازات ايباك بقوله « ... ولهذا السبب يستطيع اليهود الأميركيون أن يضعوا جدول أعمال سياستنا الخارجية »[٢٣] .

□

الفصل الثاني

كبت صوت العقل

ماكلوسكي والمساعدات لإسرائيل

كان النائب الشاب من كاليفورنيا يصغي إلى زملائه في المجلس يفصحون عن آرائهم . وذكّر مظهره الجاد وشعره الأشعث الملفت للنظر ، الحاضرين بنائب سابق هو جون ف. كندي . ولمدة أكثر من ساعة ، وبين تعليقاته الخاصة ، كان النائب بول ن. « بيت » ماكلوسكي يتخلى عن منبر الكلام ليتعاقب عليه غيره من النواب الذين بلغ مجموعهم ٢٣ نائباً ومع أنهم طلبوا جميعاً من رئيس المجلس « تيب » أونيل تخصيص وقت لكل منهم للكلام أثناء المناقشة ، فإن معظمهم فعل ذلك لتفادي قضية شائكة . فقد أرادوا الهروب من معركة تشريعية لا خوضها .

إن النقاش الحقيقي شيء غير معروف تقريباً بالنسبة إلى الموضوع الذي اختاره ماكلوسكي ، وهو المساعدات لاسرائيل . وحاذر معظم النواب ، خوفاً من ضغط اللوبي ، الإدلاء بتصريحات أو أصوات قد تفسر على أنها انتقادية لاسرائيل . أما مكلوسكي فيختلف عنهم . وكان موضع اعجاب بشجاعته واستقلاليته . وقد بدأ بمعارضة الحرب الفيتنامية قبل غيره من الأميركيين بكثير ، وصمد في وجه لوبي الأميركيين اليونانيين بتأييده المساعدات العسكرية لتركيا ، وأيد باستمرار اجراءات الحقوق المدنية التي أثارت جدلاً عظيماً ، وها هو الآن يتحدى الحكمة في سياسة أميركا الشرق

أوسطية . وكنت وإياه في زمرة صغيرة من النواب مستعدين لانتقاد اسرائيل علانية ، وكنت وإياه نعلم بأننا سنخرج من الكابتول هيل كارهين .

وفي مساء ذلك اليوم من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ ، أتاح معظم النواب لمكلوسكي كل وقت المناقشة ـ وشاركوه في النقاش ـ فقد رأوا أن هذه هي الطريقة الوحيدة لمنعه من إرغامهم على التصويت على تعديل يخفض المساعدات لاسرائيل . ووافق بعضهم في السر على موقف مكلوسكي ولكنهم لم يريدوا طرح التعديل على التصويت . فلو حدث وطرح لوجدوا أنفسهم في مأزق الاستجابة لضغط اللوبي الاسرائيلي بالتصويت ضد تعديل مكلوسكي وضد وجدانهم .

وطالب مكلوسكي لدى عرضه التعديل[١] بوقف بناء المستوطنات الاسرائيلية على الضفة الغربية من الأردن التي تحتلها اسرائيل بقوة السلاح . وأراد من الولايات المتحدة ان تقتطع من مساعداتها لاسرائيل مبلغ ١٥٠ مليون دولار وذلك كوسيلة للضغط عليها كي تتوقف عن بناء المستوطنات ـ وقدّر مكلوسكي ان هذا هو المبلغ الذي تنفقه اسرائيل في هذه الأثناء .

وفي نهاية الأمر أدت به وقائع قاسية إلى التخلي عن خطته لطرح التعديل على التصويت : « طلب مني الأصدقاء والأعداء أن لا ألح على التعديل . وقال بعض الأصدقاء أنه إذا حصل تصويت فسيهزم التعديل شر هزيمة ، عندئذٍ تتجرّأ اسرائيل فتقول (من المؤكد ان أحداً قد تكلم ، ولكن انظروا كيف حطمناه) . ولكن كل نائب يهودي في المجلس قال لي في السر انني على حق »[٢].

وكان النائب جيمس جونسون ، وهو جمهوري من كولورادو وأحد القلة المؤيدين لمكلوسكي ، على علم بالضغط الذي كان نواب آخرون يمارسونه على صاحبه[٣]. وصرح بأن الكثيرين من الزملاء يعارضون في السر توسع اسرائيل في المستوطنات ، ولكنه قال ان الكونغرس « عاجز » عن



مكلوسكي

اتخاذ أي إجراء مخالف للسياسة الاسرائيلية . وأضاف : « أود الإشارة إلى السبب الحقيقي الذي من أجله لن يتناول الكونغرس التعديل الذي عرضه النائب المحترم ، وهو أن هذا التعديل يتعلق بدولة اسرائيل » .

ولم تكن هذه أول مرة أدى فيها الضغط إلى إيقاف تعديلات تعتبر ضد اسرائيل . ولم يكن مكلوسكي الأول الذي يتراجع إرضاء لزملائه . فمثل هذا الضغط ينشأ تلقائياً عند البحث في تعديلات تحدّ من المساعدات لاسرائيل . ويستغرب نواب عدة ارتفاع مستوى هذه المساعدات ـ فاسرائيل تنال ربع مجموع المساعدات الأميركية الخارجية ، ويشعرون بالحرج إذا سجل التاريخ انهم صوتوا إلى جانبها . ويزدادون حرجاً إذا هم عارضوها لأنهم يخشون أصدقاء اسرائيل . أما كم من قدرة اللوبي حقيقة وكم منها وهم ، فذلك ليس موضع بحث ، لأنهم يعتبرونها حقيقة ، ونواب قليلون يودون المغامرة بمخالفة الأكثرية في ما ذهبت إليه . فهم دائمو القلق على بقائهم السياسي ويقول أحدهم « إن مواجهة اللوبي الاسرائيلي شيء أستطيع الاستغناء عنه . فمن يسعى إليه ؟ » وفي مناسبات عدة شعرت وكأنني على وشك فرض تصويت مزعج بشأن المساعدات لإسرائيل ، فيهمس زميل في أذني « ان موقفك بهذا الخصوص معروف جيداً . فلماذا تضعنا نحن معك في مأزق ؟ » .

ان معظم اجراءات اللجنة ، شأنها شأن أعمال المجلس بكامله ، مفتوحة للعموم ، ولا يحدث شيء بصدد المساعدات الإسرائيلية إلا بحضور مندوب واحد على الأقل من ايباك . ويضمن حضوره ابلاغ أي انتقاد لاسرائيل فوراً للناخبين الرئيسيين . وقد يتلقى النائب المنتقد فيضاً من المكالمات الهاتفية الغاضبة لدى عودته إلى مكتبه من المجلس .

ومفاتيح ايباك خبراء في شخصيات المجلس واجراءاته . فاذا ما ذكرت اسرائيل ، حتى في الجلسات السرية ، يوضع تقرير كامل فوراً بما رشح من

أخبار . ويعرف هؤلاء المفاتيح ان المساعدة لاسرائيل إذا طرحت على التصويت ستحظى بتأييد ساحق . وتعوّل مفاتيح الإدارة على هذا التأييد للفوز في مسألة المساعدات الخارجية العالمية النطاق . وتتعاون هاتان المجموعتان من المفاتيح الضاغطة معاً لتحقيق مصلحة مشتركة بالإبقاء على صفاء الجو وبإفساد الأمور على « مثيري المتاعب » أمثال مكلوسكي .

« مهاجمة المعاقل »

الحلول الوسط كانت أمراً غريباً على مكلوسكي . ومن عادته طيلة حياته العامة أن يقاوم الضغوط ، حتى ولو قسا عليه منتقدوه . وهكذا كان شأنه أيضاً عندما اشتهر بانتقاده حرب فيتنام ـ ودفعه ذلك في عام ١٩٧٢ الى القيام بحملة مثيرة ، وان كانت قصيرة الأمد ، للترشيح للرئاسة.[٤] وكان هدفه خلق نقاش واسع حر للقضايا العامة وخاصة الحرب . واعتقد أن القرارات المغلوطة تتخذ بوجه عام « لان رأي الاقلية يبقى غير مسموع أو لأن رأي المفكرين يبقى صامتاً » . وفي رأيه ان ادارة نيكسون كانت تخفي المعلومات الحيوية بشأن عدة قضايا . واتهمها بانها « تستغل خوف الشعب وكرهه وغضبه ».[٥]

وعندما أعلن مكلوسكي عن ترشيحه للرئاسة تحسّر مؤيدوه قائلين انه « انتحار سياسي » . وهتف خصومه ، وخاصة في الجناح اليميني من الحزب ، بهذه العبارة ذاتها . ومع أن نائب كاليفورنيا[٦] هذا أدرك ان تحديه قد يعرض مقعده في الكونغرس للخطر ، فإنه ندد باستمرار الحرب . وقال مرة « انني أصدق كغيري من الأميركيين الرئيس نيكسون عندما يقول ان لديه مخططاً لانهاء الحرب » . وكان مكلوسكي يتألم[٧] لحقيقة ان الألوف من الجنود الأميركيين ما زالوا يموتون وان سلاح الجو الاميركي الذي يستعمل القنابل العنقودية المرعبة يصب غضبه بغزارة على المدنيين في فيتنام ولاوس وكمبوديا .

وخبر مكلوسكي بنفسه أهوال الحرب[8]. فقد كان في مشاة البحرية في كوريا ، وجرح بينما كان يقود سريته في عدة هجمات بالسلاح الأبيض على مواقع العدو الحصينة . وخرج من حرب فيتنام بصليب البحرية والنجم الفضي وقلبين أرجوانيين (القلب الأرجواني هو الوسام الأميركي لجرحى الحرب) . وصرح فيما بعد[9] بأن خبرته في الحرب اثارت فيه « إحساساً قوياً بانه محظوظ في بقائه على قيد الحياة » . وشددت ايضا من عزيمته للقيام بهجمات لاحقة على أعداء متحصنين من نوع آخر ، إلا انه هجوم لا يعود بأوسمة الشجاعة .

وبسبب معارضته للحرب نعت بانه « عدو المسيرة السياسية » ، بل اتهم بأن له ميولاً شيوعية[10]. وكتب عنه أحد الصحافيين يقول « ان ٥٠ من أعضاء المجلس اليمينيين على الأقل يعتقدون أن مكلوسكي هو الخطر الأحمر الجديد »[11].

وهذا اتهام مضحك طبعاً ، الا ان أركان الحزب في كاليفورنيا تشبثوا بهذا الرأي حتى أن جريدة كاليفورنيا جورنال قالت أن مكلوسكي كان بحاجة « الى تدخل شخصي من جانب نائب الرئيس في ذلك الحين جيرالد ر . فورد لانقاذه في انتخابات الحزب الأولية » .

وكان لتصرفه المستقل عن الحزب ثمنه . فقد حرم مرتين من عضوية لجنة الوسائل الإجرائية[12]. كما أن المحافظين في وفد كليفورنيا رفضوا محاولة هذا النائب الجمهوري الليبرالي ، الحصول على عضوية الوفد مع أنه كان يستحقها بالأقدمية .

وعندما تقدم بتعديله المنكود الحظ عام ١٩٨٠ بشأن المساعدات الإسرائيلية وضع نفسه في دوامة الشرق الأوسط . فبعد رحلة قام بها الى الشرق الأوسط عام ١٩٧٩ استنتج ان سياسات إسرائيل الجديدة لا تخدم مصالح أميركا . وراعه اخفاق واشنطن في إيقاف إسرائيل عن بناء

المستوطنات في الضفة الغربية ، مع أن الادارة نفسها وصفت ذلك بانه غير شرعي ـ واخفاقها كذلك في إيقاف إسرائيل عن إساءة استعمال الأسلحة التي تمدها بها الولايات المتحدة . وتساءل النائب مكلوسكي « لماذا كل هذا ؟ » .

ولم يكن من الصعب العثور على الجواب . فالقضية ، ككل شيء يتعلق بالشرق الأوسط ، أخطر من أن يتداولها الكونغرس أو الادارة . وقد اثارت الدعوة الى المناقشة حملات صحفية قاسية ، وحمل البريد سيلاً من رسائل الناخبين الحانقين . وكانت هذه الحملات في نظر مكلوسكي مهزلة . وعندما كان طالبا في جامعة ستانفورد عام ١٩٤٨ ساعد في إنجاح حملة لفتح اخوة « في دلتا ثيتا » للمرة الأولى أمام الطلاب اليهود.[١٣] وذكر منتقده إيرل راب من نشرة سان فرنسيسكو الاخبارية اليهودية بانه « صوت الى جانب جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي منحناها لاسرائيل في الماضي ».[١٤] ودافع مكلوسكي أيضاً بقوة عن حق إسرائيل في اقامة مجموعة ضاغطة « فجموعات الضغط هي جزء مشرف ومهم من حياة أميركا السياسية » .[١٥]

ووصف اللجنة الأميركية الاسرائيلية للعلاقات العامة (ايباك) بانها « اقوى (لوبي) في واشنطن » مؤكداً ان ليس في قوله هـذا « شر أو خداع » .

وقد طرح مكلوسكي سؤالاً استفزازياً حين قـال « هل أن اللوبي الاسرائيلي في أميركا يستحوذ على نفوذ أكثر من اللازم ؟ »[١٦] ورد على هذا السؤال في مقال نشرته له صحيفة لوس انجيليس تايمز قائلاً « أجل ، إنه يشكل عقبة في سبيل سلام حقيقي في الشرق الأوسط » . وذكر مكلوسكي خطر وقوع مجابهة نووية في الشرق الأوسط والاختلاف الأساسي بين مصالح إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة . ولاحـظ أن أبناء الجالية اليهودية

يطالبون الكونغرس بدعم إسرائيل على الرغم من هذا الاختلاف . وقال ان من شأن هذا الطلب « اضافة الى ضعف الكونغرس في وجه هذه القوة ، أن يحرم رئيس الولايات المتحدة في ساعة الأزمات والفرص هذه ، من المرونة اللازمة لتحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني دائم » .

وطالب بمناقشة وافية : قال :

« اذا كان للولايات المتحدة أن تعمل بفاعلية من أجل السلام في الشرق الأوسط فلا بد من ادراك قوة هذا اللوبي والتصدي لها في مناقشة مفتوحة وعادلة . وكنت أتوقع أن تكون الجالية اليهودية الأميركية ، قد نضجت الى الحد الذي يسمح بشرح جهودها الضاغطة ومناقشتها من غير أن ترفع الراية الحمراء للاسامية . . . . وادراك قوة اللوبي هو غير انتقاد اللوبي بالذات » .

ظهر هذا المقال قبيل محاولة مكلوسكي ترشيح نفسه عن حزبه في انتخابات مجلس الشيوخ للعام ١٩٨٢ عن كاليفورنيا . وأقل ما يقال عن هذا المقال انه لم يكن فاتحة صحيحة . وجاءت ردة الفعل بمعظمها إنتقادية ، باستثناء تحليل نشرته « ردلاندز دايلي فاكتس » وصف حملته الانتخابية « بالعمل الجريء ولكنه مخاطرة »[١٧] . وقالت الصحيفة عنه انه « مرشح أولئك الذين يريدون رجلاً يختلفون معه حول بعض القضايا ، ولكن لديه جرأة قناعاته الذكية » .

ومن جهة أخرى نشر بول غرينبرغ مقالاً في صحيفة « سان فرنسيسكو اكزامنر » قال فيه ان مكلوسكي اتهم اللوبي الاسرائيلي بانه « عاكف على تخريب المصلحة القومية » وشبهه بعدو السامية المعروف جيرالد د . ك . سميث[١٨] . ولم يكن مكلوسكي هذه المرة بحاجة الى الرد . فبعد أيام قلائل نشرت الصحيفة ذاتها رأياً معاكساً[١٩] . فقد لاحظ المعلق غاي رايت أن

غرينبرغ اتهم مكلوسكي باتباع أساليب من عهد ماكارثي من غير أن يستشهد بسطر واحد من « الخطاب العدواني » . ولاحظ رايت ان هذه الطريقة بالذات هي من أساليب الماكارثية المعروفة . وأورد عدداً من توصيات مكلوسكي التي يوافقه عليها بشأن السياسة الخارجية . وختم المقال « والآن أسألكم هل هذه التوصيات هي من هذيان شخص معاد للسامية ؟ أم إنها تعليق على أمور أبقي عليها محرمة زمناً طويلاً ؟ » .

ومثل هذه الأصوات المؤيدة قليلة . وظهر مقال في « بنّاي بثرث مسنجر » ، يتهم مكلوسكي بانه اقترح الطلب من جميع الحاخامين أن يتسجلوا كوكلاء أجانب ، وادعى بان مكلوسكي طرح هذا الاقتراح في اجتماع مع محرري صحيفة لوس انجيليس[٢٠]. وأكد الكاتب لقرائه أن هذا النبأ السار جاء من « مصدر موثوق به جداً » . وان التهمة قد نشرت على نطاق قومي . ولكن التهمة كانت تزويراً بكاملها[٢١]، وقد ساند توني داي ، رئيس تحرير التايمز ، النفي الذي أصدره مكلوسكي .

وبعد شهر نشرت المسنجر تراجعاً عن مقالها إلا أن التهمة بقيت على الألسن[٢٢]، بل أن مكتب اللوبي الاسرائيلي في واشنطن لم يتلق التراجع . وفي مقابلة مع مكلوسكي بعد سنتين كرر دغلاس بلومفيلد ، مدير ايباك التشريعي ، التهمة كما لو كانت حقيقة واقعة[٢٣]، ويبدو أنه لم يطلع على التراجع . ويرجح أن هذه المعلومات الكاذبة هي التي شكلت رأيه في مكلوسكي عندما قال عنه : إنه « لاذع » وعنده « شعور عدائي شديد » تجاه اليهود :

« إنني أتردد في استعمال عبارة « لاسامي » . أما عبارة « معاد لإسرائيل » فقرار سياسي . واللاسامي مختلف تماماً . واظن انه (مكلوسكي) لم يتخط الحدود » .

وعلى الرغم من تراجع المسنجر فلم يفتر انتقاد مكلوسكي . واتهمته

الصحيفة بالتشهير « بالطريقة الدستورية لتقديم الالتماسات الى الكونغرس » بحركات « جموحة » وبالسير فوق « منبر جدلي دون أن يعي الخطر الكامن تحت منبره من التشويه والمغالطة وربما الشر الخبيث » .

ونشرت مطبوعة يهودية أخرى[24] صورة له وكتبت تحتها « خليفة غوبلز » واستخدمت صحيفة « هريتج سوثوست جويش برس » اليهودية مثالاً طعنت فيه بعبارات مثل « ابن العاهرة رقم ١ » ، « موقف مرذول ضد يهود أميركا » ، « قذر » ، « وحقير »[25].

ومع أن مكلوسكي قد اعتاد المقالب الحزبية الخشنة فقد صدم بقسوة هذه الحملات . ولم يهب أي حاخام أو صحيفة يهودية للدفاع عنه . غير أن واحداً من بين قلة من اليهود الذين دافعوا عنه هو مروين موريس ، رجل الأعمال البارز في أثرتون بكاليفورنيا ، قال « إن مكلوسكي ليس معادياً للسامية أكثر مني »[26]. ومع ذلك فقد أيد موريس خصم مكلوسكي في انتخابات الشيوخ .

وهذا جوش تيتلبوم الذي خدم مدة قصيرة في مكتب مكلوسكي وهو ابن حاخام في بالوالتو ، قد استقال من مكتب مكلوسكي لانه لم يوافق على موقف النائب تجاه إسرائيل[27]. ولكنه دافع عن مستخدمه السابق بقوله « مكلوسكي ليس معادياً للسامية » . لكن كلماته قد تشجع اللاساميين .

ويمكن القول بكلام لطيف إن آراء مكلوسكي حول اسرائيل عقّدت حملاته لجمع المال[28]. فقد انقطع الدعم المالي اليهودي . وكتب له مؤيد سابق هو المليونير اليهودي لويس ي . وولفسون : « أرى الآن ان عليَّ أن أنضم الى الأميركيين الآخرين العديدين لبذل كل ما في الامكان لدحر محاولتك دخول مجلس الشيوخ الأميركي ، وسأتأكد من انك لن تشغل أي منصب في المستقبل »[29].

في أول المعركة الانتخابية وعندما كان مكلوسكي يتنافس أساساً مع

السناتور س . ا . هياكاوا على الترشيح ، شعر بأن أمامه فرصة للنجاح . فالاثنان من القسم الشمالي من الولاية حيث تكمن قوة مكلوسكي العظمى . ولكن بعد أن انسحب هياكاوا ، ودخل السباق بيت ولسون ، محافظ سان دييغو المعروف ، تضاءل حظ مكلوسكي في النجاح .

وعند العد الأولي للأصوات اتضح أن مكلوسنكي ظفر بالشمال وفقد الجنوب الكثيف السكان ، وانتهى بتفوق ولسون عليه بعشر نقاط . ومع ذلك فإن ما حصل عليه أدهش الخبراء . وصنفته الاستفتاءات والتكهنات ثالثاً أو رابعاً بين المتنافسين الأربعة حتى آخر أيام المعركة . غير أن النائب باري غولدوتر الذي وضعته التقديرات أولاً جاء ثالثاً ، وانتهى روبرت دورنان ، وهو زميل آخر في الكونغرس ، رابعاً .

وكانت النتيجة النهائية يوم الانتخابات متقاربة جداً حتى ان بعضهم قال لولا الجدل الغاضب الذي أثاره اليهود لفاز مكلوسكي . وقد نال منافسو مكلوسكي الثلاثة دعماً مالياً يهودياً . واستنتج ستيفن س . روزنفيلد ، نائب محرر صفحة الافتتاحيات في الواشنطن بوست « أن مشاركة اليهود السياسية» هزمت مكلوسكي .

الا أن حملة اللوبي الإسرائيلي لم تنته بانتهاء عملية الاقتراع ، كما أن مكلوسكي لم يتخل عن الجدل . ففي ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ [٣٠] ، أي بعد أيام قليلة من مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت التي ذهب ضحيتها مئات من الفلسطينيين ، وقف مكلوسكي يخطب في مجلس النواب منددا باقتراح منح إسرائيل هبة جديدة بخمسين مليون دولار، وحذر من أن عملاً كهذا « قد يفسر على انه دليل على تأييدنا لما فعلته إسرائيل يوم الخميس الماضي بدخول بيروت الغربية وخلق الظروف التي أدت مباشرة الى المذبحة » . ولكن على الرغم من احتجاجه فقد تمت الموافقة على المساعدة .

وفي الساعات الأخيرة من الكونغرس السابع والتسعين وبعد ١٥ سنة من العضوية في « هذه المؤسسة العزيزة » اورد مكلوسكي في خطبته الوداعية تحذير أول رئيس للولايات المتحدة حين قال « ان تعلق أحد البلدان تعلقاً عاطفياً شديداً ببلد آخر يورث شروراً مختلفة ».[٣١]

وقد وجد مكلوسكي هذه النصيحة صحيحة تماماً وقال أن الكونغرس في الاجراء الذي أكمله بالأمس قد أظهر « تعلقاً عاطفياً شديداً » بإسرائيل إذ صوّت الى جانب مساعدة لها تفوق بالنسبة الى الفرد « ما نسمح به للكثيرين من الفقراء والعاطلين عن العمل في بلادنا ». وذلك على الرغم من « ان إسرائيل لم تعد تتصرف كصديقة للولايات المتحدة » .

حرية مكلوسكي الأكاديمية :

والآن وقد توقف نشاط مكلوسكي السياسي إذا لم نقل انتهى ، قرر أن يعود الى شركة المحامين في بالو آلتو التي كان قد تعاون مع جون ولسون ، الذي تخرج معه في مدرسة يال للحقوق ، على انشائها قبل سنوات ، وقال « ان كثرة من زبائني القدامى ما زالوا زبائني وأريد العودة اليهم . ولم أفكر في الذهاب إلى أي مكان آخر ».[٣٢]

غير أنه كان للآخرين رأي مختلف بشأن مستقبل مكلوسكي . فقد هدد كين اوشمان ، رئيس شركة رولم أكبر زبائن شركة بالو التو للمحامين ، من ان شركته « قد تنقل معاملاتها الحقوقية الى جهة أخرى » اذا ما عاد مكلوسكي وأنضم الى الشركة.[٣٣] وكان كبار شركاء مكلوسكي قد دعوه الى مأدبة غداء ، فقالوا له أن التهديد لن يحملهم على الغاء الدعوة، ولكنهم ارادوا منه أن « يتفهم المشكلة » . فكان جوابه : «لا أريد أن أعود وأضعكم تحت ذلك العبء » . وبعث مكلوسكي برسالة الى اوشمان يعرب له فيها عن استغرابه لهذا الموقف . فرد عليه الصناعي اوشمان بأنه ما كان لشركته

أن تنقل توكيلها إلى أحد آخر ، ولكنه كرر عدم موافقته على آراء مكلوسكي تجاه إسرائيل .

وقبل مكلوسكي[٣٤] الانضمام الى شـركة المحـامين بروبـك ، فليجر وهاريسون في سان فرنسيسكو ، إلا أن الضغوط لاحقته إلى هناك . فقد تلقت الشركة مكالمة هاتفية من رجل في بيركلي بكاليفورنيا قال عن نفسه إنه مساهم رئيسي في مصرف ويلز فارغو ، احد اكبر زبائن شركة المحامين ، واضاف انه سيطلب في اجتماع المساهمين التالي أن يحّول المصرف توكيله القانوني الى شركة أخرى ، والسبب كمـا أوضحه هـو أن شركـة سان فرنسيسكو تنوي ضم شريك « معروف بعدائه للسامية » ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات . غير أن شركاء مكلوسكي تجاهلوا هذا الانذار ، ولم يسحب المصرف توكيله .

وأكد جهاز للملاحقة انشأته رابطة مكافحة الإفتراء في « بئناي بئرث » ان مكلوسكي لن يعرف الراحة حتى كمواطن عادي . ووزعت هذه الجماعة مذكرة تتضمن تفاصيل عن أعماله وخطبه على فروعها في أنحاء البلاد[٣٥] . وجاء في المذكرة أن الغرض منها إرشاد فروع الرابطة إلى العمل المعاكس فيما لو عاد مكلوسكي الى الظهور في الحياة العامة .

وما برحت المشاكل تتعقبه حتى الجامعة . فقد قبل مكلوسكي دعوة من مجلس الطلاب في جامعة ستانفورد لاعـداد ندوة عن الكونغرس[٣٦] . إلا أن هوارد غولدبرغ[٣٧] ، عضو المجلس ومدير « مركز هيليل » أي النـادي اليهودي في الجامعة ، أعلن في المجلس أن استدعـاء مكلوسكي يعد « صفعة موجهة للجالية اليهودية » . وأوقف الزعيم الطلابي سيث لينفيلد إعداد مواد التدريس ثم طالب بأن يكون له حق اختيار المحاضرين الضيوف في الندوة[٣٨] ، ولكن مكلوسكي رفض مؤكداً أنه سبق للمدير الشاب ان ضمن له حق اختيار المحاضرين .

بيد أن الصعوبات كانت تزداد بتقدم الندوة . فلم يدفع للمحاضرين الضيوف في الوقت المناسب ، وشعر مكلوسكي بانه مجبر على دفع مثل هذه النفقات من جيبه وأن يطالب باستردادها . ثم خفضت المكافأة التي تدفع له فيما تطور الجدل حوله[٣٩] . فبدلاً من مبلغ ٣,٥٠٠ دولار الذي وعده به لينفيلد في شهر كانون الثاني (يناير) كمكافأة ، تحدث هذا الأخير في نيسان (ابريل) وبعد ان كانت الدورة قد قطعت شوطاً بعيداً ، عن مبلغ ٢,٠٠٠ دولار فقط ، وفي أيـار (مـايـو) كـان هـذا المبلغ المخفض موضع شك . وجاء في خبر نشرته « سان خوسيه مركوري نيوز » أن مبلغ الألفي دولار لن يدفع إلا اذا كان لينفيلد راضياً عن عمل مكلوسكي[٤٠] . واشتكى الطالب جيفري آو ، الى سلطات الجامعة من ان الجدل يسيء الى النوعية الأكاديمية[٤١] . فرد عليه البروفسور هيوبرت مارشال خطياً بقوله أنه يرى في تصرفات الطلاب « سابقة لا مثيل لها وخرقا لحرية السيد مكلوسكي الأكاديمية »[٤٢] .

وكانت ردة فعل مكلوسكي على منتقديه في ستانفورد قاسية ، وقال :

« ما هذا الا لاسامية معكوسة ، فالجـالية اليهودية هي التي تقول إننا لا نريد هذا الرجل مدرّسا في ستانفورد ، وإذا درّس فلا نريده أن يستعمل هذه المادة »[٤٣] .

ولاحظت صحيفة سان فرنسيسكو كرونيكل أن تعيين مكلوسكي أثار اهتماماً تجاوز حرم الجامعة وقالت « ان الزعماء اليهود في منطقة « بي ارن » أعربوا عن القلق عندما صوت مجلس الطلاب في جامعة ستانفورد بأغلبية ضئيلة الى جانب توظيف مكلوسكي »[٤٤] .

ولم يؤيد لينفيلد في المكتب جميع الطلاب اليهود . فهذا ديفيد ماركس ، أول من شجع مكلوسكي على تدريس الندوة ، استقال احتجاجاً[٤٥] . واعترض بقوة على مراجعة المكتب لمواد القراءة في الندوة . ووقع حوالي

١٥٠ طالب بزعامة تراسي فيلد وديف ستكي ، عريضة تنتقد دور مكتب الطلاب « الاستبدادي والذي لا مبرر له » ومحاولته مراقبة المواد الاكاديمية .

وفي منتصف أيار (مايو) حرك الجدل عميد الجامعة البرت هـ . هاستورف الذي أبدى اعتذاره في رسالة كان لها صداها من الساحل الى الساحل ، وأعرب عن أمله في أن يجد مكلوسكي « بعض العزاء » حين يعلم أن قضيته « ستحملنا على تنقيح اجراءاتنا بحيث يتمتع الاساتذة الضيوف وغيرهم من المحاضرين في ستانفورد بالحماية الخاصة التي تخولها مكانتهم » . وارفقت الرسالة بالمكافأة التي أتفق عليها أصلاً وهي ٣,٥٠٠ دولار .[٤٦]

وصرح مكلوسكي لصحيفة بنسولا تايمز ـ تريبون « ان جامعة ستانفورد ليست ملزمة بالاعتذار لي »[٤٧] . وقال ان مبعث ارتياحه ورضاه ان جميع طلابه الخمسين باستثناء واحد وصفوا صفه باسمى صفات الامتياز ، ولكنه نبه الى أن مدارس أخرى قد تواجه المتاعب . ولاحظ أن اللجنة الأميركية الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) قد أبلغت الطلاب الجامعيين في كل أنحاء البلاد بأن يقدموا على أعمال مماثلة » . (راجع الفصلين السادس والسابع) .

إلا أن نهاية الندوة الدراسية لم تعن نهاية نشاط مكلوسكي في السياسة الخارجية . فطوال ١٩٨٣ وفي ١٩٨٤ وفيما كان مكلوسكي يزاول المحاماة لبى عدة دعوات لإلقاء احاديث عن الشرق الأوسط في الولايات المتحدة ، وسافر عدة مرات إلى أوروبا والشرق الأوسط ، وحرر العديد من المقالات للصحف والمجلات .

وبينما كان يهاجم السياسات الإسرائيلية ، ناشد ايضا الفلسطينيين وغيرهم من العرب الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، وفي إحدى المناسبات سافر الى أوروبا ليوجه هذا النداء . وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣

تكلم في مؤتمر خاص بالقضية الفلسطينية عقد في جنيف ، وطالب المؤتمر بالتشديد على جميع مقررات الأمم المتحدة الخاصة بنزاع الشرق الأوسط[٤٨] . وقال ان المؤتمر يكون بذلك قد سجل تأييده لحقوق الفلسطينيين وحق إسرائيل بالوجود في الأرض التي احتلتها قبل حرب ١٩٦٧ بينها وبين العرب . وعرض تعديلات من شأنها أن تخرج بالبيان المرتقب من المستوى « التخريبي » الى مدار « الانصاف والحقيقة » ، وليكون للمؤتمر تأثير يتجاوز اعضاءه ويرد على « المشككين وضعاف القلوب » الذين قاطعوه .

وطالب مكلوسكي بنداء يدعو لأمن اسرائيل والعدل للفلسطينيين وقال أن مثل هذا الإجراء « يغير الرأي العام الأميركي ويغير في النهاية تصرفات الكونغرس الأميركي » . الا ان المؤتمر رفض هذه النصيحة .

ولكن مكلوسكي الذي لم تفل من عزمه هذه الأمور واصل مناشدته الأصدقاء والأعداء مناقشة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط علانية . وكان في كلمته التي القاها في جنيف قد أكد ما يلي :

> « أسّر لي ما لا يقل عن ٣٠ عضواً في الكونغرس أنهم متفقون على أن سياسات رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بيغن تعتبر كارثة ليس على الولايات المتحدة فحسب بل وعلى إسرائيل في الواقع . ومع ذلك فقد قال جميعهم أيضاً انهم لا يجرأون على هذا الكلام علانية إذا كانوا يتطلعون إلى تجديد انتخابهم » .

« لم يشلّنا . . . ولكـن » :

وفيما كان مكلوسكي بوصفه زعيماً في مؤسسة الجمهوريين البيض ، يكافح من أجل حقوق الإنسان كافة ويعارض امعان الولايات المتحدة في تورطها في حرب فيتنام ، كان واعظ معمداني أسود من منطقة كولومبيا معروف بين الناس بانه « مناضل شعبي » ، يعلن هذه الأهداف ذاتها بين صفوف الديموقراطيين .

وكان كلاهما عضواً في مجلس النواب كما كانا صديقين حميمين ، وقام كل منهما برحلات إلى لبنان في سبيل السلام أثارت حولها جدلاً ، ودفع كل منهما ثمن هذه النشاطات . غير أن الواعظ وهو القس ولتر فونتروي ، سلم سياسياً ، فيما لم يسلم جندي مشاة البحرية السابق . وكانت جهودهما في سبيل العدالة في الشرق الأوسط ـ وليس نشاطهما في سبيل الحقوق المدنية في الوطن أو معارضتهما لحرب فيتنام ـ هي التي جرت عليهما المتاعب .

بدأت مشاكل فونتروي بمعظمها بسبب جهود زعيم أسود آخر في سبيل العدالة في الشرق الأوسط . فقد أستقال اندرو يونغ بعد أن صار هدفاً للهجوم بوصفه سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في آب (أغسطس) ١٩٧٩ وبعد أن تبين أنه التقى زهدي لبيب الطرزي ، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة.[٤٩] وأثارت الاستقالة غضب العديد من السود الذين عزوها الى الضغط الإسرائيلي ، واتضح لهم ، كما اتضح ليونغ ، أن السياسة التي تمنع مسؤولينا من التحدث ولو بصورة غير رسمية مع مسؤولي منظمة التحرير ، سياسة غير معقولة .

وكانت العلاقات بين السود الأميركيين واليهود الأميركيين ـ الحلفاء مدة طويلة في حركة الحقوق المدنية ـ متوترة منذ زمن بسبب الخلاف على برامج العمل الإيجابية والتي يقصد بها تخصيص حصص لاستخدام السود، وبسبب علاقات إسرائيل الوثيقة بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا . غير أن استقالة يونغ ، أبرز السود في إدارة كارتر ، زادت هذا التوتر . وقال القس جسي جاكسون بعد الإستقالة بقليل « هذه أحرج لحظة على ما أعلم في علاقات السود باليهود » .

وخلال حركة الحقوق المدنية في الستينات عمل فونتروي ـ الذي كان أكثر السود انزعاجاً من الاستقالة ـ مع يونغ في مؤتمر القيادة المسيحية

الجنوبية برئاسة القس مارتن لوثر كينغ . ولقبا يومها بـ « بروكس أخوان » لانهما كانا يشتركان في مسيرات الحقوق المدنية وهما باللباس الرسمي فيما كان سائر المتظاهرين بالبستهم اليومية العادية .

وقد سافر فونتروي ورئيس القيادة المسيحية الجنوبية جوزف لوري ، الى نيويورك في خريف ١٩٧٩ لمقابلة زهدي الطرزي ، وذلك إظهاراً لتأييدهما ليونغ وعدم موافقتهما على سياسة الولايات المتحدة .[٥٠] وصرح فونتروي بانه يأمل أن يساعد على إقامة اتصالات بين العرب والاسرائيليين تشجيعاً لحل غير عنيف لمشاكل الشرق الأوسط ، واضاف « لا أنا ولا اندي يونغ ولا الأعضاء الآخرون في مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية ، نعتذر عن البحث عن علاقة سياسات مارتن لوثر كينغ الوثيقة بـالمعترك السيـاسي الدولي » .[٥١]

وفيما أعرب الطرزي عن « سروره ورضاه » من اللقاء مع الزعيمين الأسودين وعن أمله « بأن يتعرف الشعب الأميركي على أكثر مما يعرفه بكثير » ،[٥٢] خيم الحزن على وجهاء الجالية اليهودية في واشنطن .

وشكا الحاخام ستانلي روبينوفتس قائلاً « لا اعتقد أنه يجوز أن يكون لعضو في الكونغرس أي تعامل مع الإرهابيين » .[٥٣] ومع أن معظم اليهود رددوا مثل هذا القول ، فان بعضهم وقف الى جانب فونتروي . وصرح رجل الأعمال اليهودي البارز جوزف ب . دانزنسكي أن لفونتروي « الحق في أن يفعل ما يعتقد أن مركزه يخوله فعله » . وأضاف دانزنسكي ، وهو صديق وحليف سياسي لفونتروي « سأصدم صدمة شديدة اذا كان ثمة من أثر فيه لشعور معاد لليهود . فأنا أثق به كإنسان » .[٥٤]

وفي محاولة لتهدئة المنتقدين إجتمع فونتروي ولوري وغيرهما من أركان مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية ، اظهاراً لحيادهم ، بالزعماء اليهود الأميركيين وبسفير إسرائيل في الأمم المتحدة يهودا بلوم .[٥٥] وبعد الإجتماع

صرح فونتروي للصحافيين بقوله أن الزعماء السود « يطلبون من الفريقين (في النزاع الشرق أوسطي) أن يعترف كل منهما بحقوق الآخر الإنسانية وبحقه في تقرير مصيره » . غير أن المصالح الموالية لإسرائيل نظرت الى نتائج الإجتماع نظرة مختلفة . فقد خرج هوارد سكوادرون ، رئيس اللجنة اليهودية الأميركية ، من الإجتماع ليعلن أن اتصال مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية بالطرزي كان خطأ فادحاً إذ يضفي الصفة الشرعية على منظمة ملتزمة بالإرهاب والعنف » .[٥٦]

ووصفت البوست رواية بلوم عن الإجتماع بأنها تبدو « أحياناً رعائية » .[٥٧] واحتج القس وايت ت . ووكر بان تعليقات بلوم « تظهر موقفاً تسلطياً متأصلاً في المجتمع الأبيض » .[٥٨]

وفي ظل هذا الجو المتوتر ، اجتمع زعماء سود من مختلف أنحاء الولايات المتحدة في نيويورك إعراباً عن قلقهم إزاء إستقالة يونغ وتأكيداً لحقهم في التكلم عن أمور تتعلق بالسياسة الخارجية .

وقال بعضهم انهم بصدد « بيان استقلالي » في شؤون السياسة الخارجية .[٥٩] وأعلن فونتروي[٦٠] :

« في كل حرب منذ إنشاء هذه الدولة يحمل السود السلاح ويضحون بأنفسهم من أجل بلادهم . وقد سالت دماؤهم من بنكر هيل الى فيتنام . ومن المتوقع اذا انجرّت الولايات المتحدة الى حرب في الشرق الأوسط أن يدعى الأميركيون السود مجدداً للتضحية بأرواحهم . (وكأنه كان يتنبأ بتضحيات السود بعد ذلك بقليل في لبنان . ومع أن السود يمثلون ١٠ في المئة فقط من مجموع سكان الولايات المتحدة ، فان ٢٠ في المئة من مشاة البحرية الذين قتلوا في حادث تفجير الشاحنة في بيروت كانوا سوداً ـ أي ٤٧ من ٢٤٦ قتيلاً) » .

وعلى الرغم من استياء الزعماء السود من انتقاد مشاركتهم في القضية الفلسطينية فانهم كانوا يخشون أن يؤثر ذلك على جهودهم لدعم الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . فمنذ مدة طويلة واليهود الأميركيون ينشطون في الدفاع عن الحقوق المدنية ،وغالباً ما كانوا المصدر الرئيسي لتمويل دعم هذه الجهود .

وكان ثلاثة من الأربعة الذين أسسوا الجمعية الأميركية الوطنية لتقدم الملونين ، يهوداً . وقالت الواشنطن بوست ان عدة زعماء سود شددوا خلال اجتماعاتهم على ضرورة الوقوف جبهة واحدة من قضية تقرير المصير « مع الاعتراف في الوقت ذاته بان اعتماد بعض منظمات السود الى حد بعيد على الصدقات اليهودية قد يؤثر في وجهات نظرها »[٦١] . وقد أثبتت صحة هذا القلق أنباء مفادها ان المتبرعين اليهود ابلغوا جمعية تقدم الملونين والرابطة المدنية أنهم لن يقدموا بعد الآن دعماً مالياً .[٦٢]

لكن فونتروي الذي كان أيضاً رئيس هيئة إدارة مجلس القيادة المسيحية الجنوبية قال : ان هذا لم يشلنا بل زادنا دهاء واحساسا بضرورة تقديم المبدأ على السياسة في المسائل البعيدة عن العنف والتي تبحث عن العدالة . »[٦٣] . وقال عن ضرر هذا الاتجاه بجمع الأموال لحملته الشخصية : « لا شك في ذلك ، فبعض أقرب المؤيدين لي في السابق قالوا لي بكل وضوح إنهم لن يتبرعوا لترشيحي لأنني اتخذت الموقف الذي اتخذت » .

ودلل على اصراره بعد ثلاثة أسابيع اذ انضم الى لوري في رحلة أثارت الجدل الى الشرق الأوسط . وعندما أفترقا أعلن لوري عن تصميمهما على « التبشير بمبادىء أخلاقية للسلام والمسالمة وحقوق الإنسان »[٦٤] .

وعند اجتماعهما بياسر عرفات ، ناشداه إنهاء العنف ،وطلبا منه الموافقة على تجميد أعمال العنف لمدة ستة أشهر . فوعد بأن يعرض الاقتراح على المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ويذكر فونتروي حادثة مؤثرة قال « طلبنا من الدكتور هاري غيبسون من الكنيسة الميثودية المتحدة أن يتلو بعض الصلوات ، فتلاها كاهن كاثوليكي باللغة العربية . استدر دموعنا . وفي نهاية الصلاة سمعت أحدهم ، لا أعلم من هو ، بدأ ينشد « سننتصر » وفي الحال طوقنا عرفات بذراعيه وصافحنا ».[٦٥]

أما اليهود الأميركيون الذي انضموا الى السود في إنشاد هذه الترنيمة ذاتها ابان أشد أيام حركة الحقوق المدنية توتراً في أميركا ، فقد وجدوا هذه القصة منفرة،وهالتهم صور فونتروي يطوقه عرفات.[٦٦] وخشي بعضهم أن يكون الإجتماع العاطفي مقدمة لتحالف جديد بين السود ومنظمة التحرير ، وجحوداً لتأييدهم السود . ولم يصدقوا تأكيدات الزعماء السود بأنهم دعاة سلام غير متحيزين .

هذا وقد تعمق الجدل عندما أعلن فونتروي لدى عودته من الشرق الأوسط ، انه دعا عرفات للكلام في « ندوة ثقافية » برعاية مجلس القيادة المسيحية الجنوبية.[٦٧] وقال ان كلمة عرفات ستكون الأولى في سلسلة كلمات يمكن الوقوف منها على وجهات نظر متعارضة .

وقال شارحا المشروع « انه سيتيح فرصة أمام الشعب الأميركي للإستماع الى فريقي النزاع وتفهمه ومن ثم التأثير على حكومتنا » . وكما هو متوقع اطلق هذا التصريح شرارة الانتقاد . وأعلن الحاخام يشوع هبرمان من المجمع العبري الديني أن زيارة عرفات « ستذكي النار الملتهبة ».[٦٨]

وتحدث فونتروي في مؤتمر صحفي عقده في كنيسته ـ كنيسة نيوبيثل المعمدانية ـ عن مهمته السلمية وقال انه سيثابر عليها واضاف « أنا قبل كل شيء سفير للإنجيل دعيت لان أبشر كل يوم بأن الرب هو أبونا وبأن جميع البشر اخواننا ، من هنا ومن فوق هذا المنبر . ولن أكون صادقاً مع واجبي السامي اذا لم انتهز الفرصة السانحة لذلك ».[٦٩]

وتحدى منتقديه قائلاً « فليتقدم من يشاء الوقوف ضدي . وليسحب من يشاء تأييده . فذلك لن يهمني » .

ولم يتزحزح فونتروي عن موقفه عندما باتت القضية المحببة الى نفسه عرضة للخطر ، الا وهي التعديل الدستوري المقترح الذي يعطي لسكان منطقة كولومبيا تمثيلاً كاملاً في الكونغرس . وفيما كان التعديل مطروحاً أمام عدة هيئات تشريعية ، قال منتقدو فونتروي أن جهوده من أجل السلام تعرقل الموافقة على التعديل . ورد فونتروي بأنه لن يستطيع زحزحته « اناس ضيقو التفكير ويريدون حماية حقوقنا في تقرير المصير في منطقة كولومبيا، إلا أنهم يرفضون في الوقت ذاته إعطاء هذا الحق لشعوب أخرى هم أيضاً عيال الله» .

وتعرضت صلابة فونتروي للإمتحان عندما راح مجلس مريلاند التشريعي يدرس هذه القضية . وقبل التصويت وجه مندوبان يهوديان هما ستيفن سكلر وديفيد شابيرو ، وكانا في العام السابق قد أيدا التعديل ، تحذيراً الى فونتروي بأنه اذا لم يندد بمنظمة التحرير ، مع ان ذلك خارج عن موضوع التصويت تماماً ، فإنهما سيهزمان التعديل بالتصويت ضده وإقناع الآخرين بالحذو حذوهم[٧٠] . اما فونتروي فقد رفض الطلب ، ولكن الأخبار نقلت معكوسة . فقد نشرت الواشنطن بوست مقالا افتتاحياً تحت عنوان « التذلل من أجل تعديل منطقة كولومبيا »[٧١] . ذكرت فيه ان فونتروي وعد بإصدار البيان المطلوب وسخرت منه بقولها « أن حفنة من مندوبي مريلاند جعلت فونتروي يرقص بالطوق » . ووصف فونتروي قصة البوست بإنها « محض اختلاق »[٧٢] . وفي وقت لاحق تمت الموافقة على التعديل بفارق صوت واحد وبدون تأييد سكلر وشابيرو[٧٣] .

هذا واتخذت مشاكل فونتروي الشرق أوسطية بعداً جديداً في منتصف شهر تشرين الأول (اكتوبر) عندما ألقى فرنون جوردان ، رئيس رابطة المدن الوطنية ، خطاباً ندد فيه بالاتصالات بين الزعماء السود ومنظمة التحرير الفلسطينية وقال عنها إنها « حركات هامشية » القصد منها صرف الأنظار عن

« قضايا البقاء الحيوية التي تواجه السود في الوطن »[٧٤]. وانضم الى جوردان بعض زعماء السود وبينهم بيارد روستن من أنصار الحقوق المدنية في معهد أ . فيليب رندولف ، وعدد من ممثلي الجمعية الأميركية الوطنية لتقدم الملونين[٧٥]. وقبل أن يغادر روستن الى إسرائيل ليعرب عن تضامنه معها ، قال انه يريد أن يعلم الإسرائيليون أن « ثمة أعداداً غفيرة من السود يودون أن يروا الولايات المتحدة تعطي إسرائيل كل ما تحتاجه من دعم »[٧٦].

غير أن سوداً آخرين ناصروا فونتروي ونددوا بجوردان غاضبين واتهموه « ببيع نفسه للوبي اليهودي الإسرائيلي »[٧٧]. وصرح القس جورج لورنس من المؤتمر المعمداني الوطني التقدمي بقوله « أن أية منظمة للحقوق المدنية لا تستطيع ان تتخذ موقفاً من غير أن تهتم لقطع أموال البيض عنها ، لا تستحق أن تكون منظمة للحقوق المدنية . . . ونحن نعرف من اين جاء فرنون . . . . وهو لا يريد أن ينقطع رزقه . ونحن أيضاً نؤيد حق إسرائيل في الوجود . ولكننا في الوقت ذاته نؤيد العدل للشعب الفلسطيني »[٧٨].

وحتى قبل هذا التراشق بين الزعماء السود ، أعلن فونتروي أنه سحب دعوته الى عرفات لزيارة الولايات المتحدة بحجة أن منظمة التحرير لم تأمر بتجميد أعمال العنف[٧٩]. وقال إنه مع ذلك سيثابر على جهوده السلمية « اننا نرى من السخف اعتبار مناشدة منظمة التحرير وضع حد لأعمال العنف ضد رجال إسرائيل ونسائها وأطفالها والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، بمثابة تأييد للإرهاب ولتدمير إسرائيل » . وأضاف فونتروي انه يحبذ خفض المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل مقدار ١٠ في المئة ، لأنه يعتقد ان ذلك هو بمثابة « ايعاز الى اسرائيل » كيلا تستعمل الاسلحة التي تمدها بها الولايات المتحدة ضد « أهداف غير عسكرية »[٨٠].

وامتد النزاع ايضا الى مقعد فونتروي في المجلس . وعلى الرغم من الاعتقاد بأنه لا يهزم في منطقة كولومبيا ، فان موقفه من قضية الشرق الأوسط أثارت منافسة بسيطة له في محاولته تجديد إنتخابه عام ١٩٨٢ . فقد أعلنت

ماري بمبري عن نيتها في احراز مقعد فونتروي في الكونغرس،وأكدت إنها تريد « الاحتجاج على ولتر فونتروي لانه طوق زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بذراعيه وهتف « سننتصر »[٨١]. وقالت انها لن تتخذ موقفاً من النزاع في الشرق الأوسط ، وأضافت أن على مندوب منطقة كولومبيا « ان يهتم اولاً بالمشاكل هنا » .

وبعد ذلك بشهر[٨٢] وابان الغزو الإسرائيلي للبنان ، أثارت بمبري الموضوع من جديد في اجتماع للمرشحين عقد في المجمع العبري بواشنطن ، وتعمدت إهانة فونتروي بقولها « في الواقع أنني صعقت بأن يكون فونتروي من التهور والوقاحة بحيث يحضر هذا الإجتماع ، وماضيه معروف بعدم الشعور مع الجالية اليهودية وبأضاليله المفضوحة عنها » . وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه قالت بمبري لو كان مندوب واشنطن يهودياً وعانق « التنين العظيم » لجماعة كوكلوكس كلان « فلا يمكنه بحال من الأحوال أن يعود الى منطقة كولومبيا ليقول لي انه يمثلني كمواطنة سوداء وناخبة في المنطقة » .

وخاطب فونتروي بعد ذلك الحاضرين المتوترين أنفسهم وقال « انا من مؤيدي إسرائيل ، ومؤيدي حق إسرائيل في الوجود ، ولدي نفس الإحساس تجاه شعب مشتت هو الشعب الفلسطيني . وسأستمر في دعمي لحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن اليوم » .

وأجاب المرشحان بمنتهى الإيجاز عن سؤال اذا كانا يؤيدان غزو إسرائيل للبنان[٨٣]. وأجاب فونتروي بقوله : لا . ولكن عندما أجابت بمبري بنعم وقف لها الحضور وصفقوا . ومنيت منافسة فونتروي بالفشل يوم الإنتخابات الحزبية الأولية ، فقد نال هو ٨٥ في المئة من مجموع الأصوات[٨٤]. وفي هذه المنطقة التي تغلب عليها الصفة الديموقراطية ، فاز فونتروي بالتزكية في الإنتخابات العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) .

وفي صيف ١٩٨٣ وجد فونتروي نفسه من جديد متورطاً في جدل بين السود واليهود . فبصفته رئيساً للمسيرة الى واشنطن لمناسبة الذكرى السنوية العشرين للقس مارتن لوثر كينغ ، حاول عبثاً كسب دعم يهودي عريض لذلك الاحتفال . ووافق مع غيره من الزعماء على تنقيح بيان عن « الموقف من السياسة الخارجية » اعد للمسيرة وحذف عبارات قيل انها تمس بشعور زعماء اليهود[٨٥] . وحذفت من النص الأخير جملة تقول ان هناك معارضة عامة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، كما حذفت عبارات تشير الى « حقوق الفلسطينيين » وتدعو إسرائيل والولايات المتحدة الى التحدث مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية . وعلى الرغم من هذه التنازلات ، رفضت معظم التجمعات اليهودية المشاركة في المسيرة .

وتأمل فونتروي في المشاكل التي جرها عليه سعيه وراء حق تقرير المصير لاناس في الشرق الأوسط وآخرين في منطقة كولومبيا ، ثم قال أن في ذلك « خبرة متزايدة » . وأعلن عن عزمه على مواصلة العمل على الجبهتين[٨٦] .

« ثلاث مكالمات خلال ١٣ دقيقة » :

وباستثناء مكلوسكي وفونتروي ، لم يجرؤ سوى عدد قليل من النواب في الكونغرس على انتقاد السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة ، والسبب في ذلك هو الى حد بعيد يقظة ومهارة لوبي الحكومة الإسرائيلية في الكابتول هيل ، اذ انه يرد بسرعة على أية بادرة تبرم بإسرائيل ، وخاصة إذا ظهرت من جانب أعضاء اللجنة النيابية للشؤون الخارجية .

وكان شاب يعمل عام ١٩٨١ في مكتب نائب نيويورك الديموقراطي الراحل بنجامين س . روزنتال الذي كان في الوقت ذاته زعيماً للتكتل اليهودي في مجلس النواب ، قد شهد بنفسه فاعلية هذا اللوبي . هذا الشاب هو مايكل نديتش الذي كان يعمل مستشاراً لشئون الموظفين[٨٧] .

كان مايكل نديتش مع روزنتال في مكتبه صباح أحد الأيام، وكانت عقارب الساعة تقترب من التاسعة عندما رن الهاتف . وكان موريس اميتاي ، المدير التنفيذي لإيباك يومذاك ، قد انتهى لتوه من قراءة افتتاحية ايفانس ونوفاك صباح ذلك اليوم في الواشنطن بوست ، ولم يعجبه ما قرأ . فقد نقل الكاتبان عن روزنتال أنه صرح مؤخراً أمام فريق من الزوار الإسرائيليين « ان الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية شبيه بمن يحمل رزمة ثقيلة على ظهره، فكلما طال حمله زاد تقوسه تحته ، ولكنه يقل إحساساً بعبئه . » وكان روزنتال قد روى الحادثة لروبرت نوفاك . ومع أنه استعمل التشبيه « بكل لطف » ـ باعتراف نديتش ـ فقد أثار العواطف .

عاتب اميتاي روزنتال لأنه تكلم « في غير وقته » . وبعد حوالي خمس دقائق اتصل افرايم « ايبي » أيفرن ، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ، بالهاتف ليبلغ روزنتال الرسالة ذاتها .

وبعد ذلك ببضع دقائق اتصل يهودا هيلمان من مؤتمر رؤوساء المنظمات اليهودية الرئيسية ليقول هذا الكلام نفسه . ويذكر نديتش ان روزنتال نظر اليه وقال « ياأيها الشاب، لقد رأيت بنفسك الآن كيف يعرض اللوبي اليهودي عضلاته ». ويذكر نديتش أيضاً « انها كانت ثلاث مكالمات خلال ١٣ دقيقة » .

وعضو كبير آخر في اللجنة ، هو نائب أوهايو الأكثر استقلالاً عن مصالح إسرائيل من روزنتال ، وجد نشاطاته موضع مراقبة شديدة . وقد تعرض هذا النائب الجمهوري وهو تشارلز والن لملاحقات اللوبي عندما قبل دعوة متأخرة جداً لحضور مؤتمر عن الشرق الأوسط عقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٧٣ برعاية مؤسسة فورد[٨٨]، ولم يحضر المؤتمر أي ممثل إسرائيلي . وكم كانت دهشة والن لدى عودته حين اتصل به أحد المسؤولين في اللوبي الإسرائيلي طالباً منه موافاته بكل تفاصيل المؤتمر ـ من جدول أعمال وأسماء الحاضرين وأسباب ذهابه لحضوره وأسباب رعاية مؤسسة فورد

له، ألخ. ويعلق والن بقوله « شيء عجيب ، انهم لن يكفوا ». ويعتقد والن ان ذلك كان آخر مؤتمر ترعاه مؤسسة فورد، وأن رجال اللوبي « توصلوا الى المؤسسة ». وقال ان هذه التجربة كانت نقطة تحول في موقعه تجاه اللوبي « فاذا لم يكن بوسعي الذهاب الى مؤتمر لتوسيع أفقي ، فينبغي أن افكر لماذا يفعلون ذلك ؟ » .

وسأل ديموقراطي من منيسوتا السؤال ذاته بعد أن ترك الكونغرس . فقد اكتشف ريتشارد نولان ، وهو الآن رجل أعمال في مينيابولس، تردد زملاء سابقين له في الاعتراف بمقال قيّم عن الشرق الأوسط[٨٩].

كان قد اتصل شخصياً بخمسة عشر عضـواً في الكونغرس طالباً من كل واحد منهم العمل لنشر مقال في مجلة الكونغرس يبحث في امكانات انشاء تجارة أميركية مربحة مع الدول العربية . والمقال من تأليف غانم المزروعي ، وهو مسؤول في دولة الإمارات العربية المتحدة . ويقترح الكاتب حواراً موسعاً ونبذ الشعارات الخبيثة . وتقضي أنظمة المجلس أن مثل هذا المقال لا ينشر في مجلة الكونغرس إلا إذا ظهر أسم عضو المجلس الذي يتبناه .

ويقول نولان « إن كل واحد من الخمسة عشر عضواً وصف المقال بأنه رائع ويستحق النشر ، ولكن كل واحد منهم كان يتبع اعجابه بالقول (أرجوك أن تفهمني ، إن نشر هذا المقال باسمي يجر عليّ متاعب هائلة) . ولم أصادف واحداً ذم المقال . والمؤسف حقاً انني اخترت الخمسة عشر من الذين توسمت فيهم التعاون » . وكان النائب السادس عشر الذي اتصل به نولان هو نائب مشيغان الديموقراطي ديفيد ي. بونيور الذي وافق على طلبه ، فظهر المقال على الصفحة ٤٧٩١ من عدد المجلة المؤرخ في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ . فكان ذلك من المناسبات النادرة التي تنشر فيها مجلة الكونغرس مقالاً ربما اعتبر انتقاداً لسياسات أو مواقف تتخذها اسرائيل ، أو كما في هذه الحالة ، يشجع على الحوار مع العرب .

كانت تلك خطوة من خطوات بونيور الشجاعة التي قد تجعله في المستقبل مستهدفاً من قبل اللوبي الإسرائيلي . ففي خطاب لبونيور ألقاه في رابطة الخريجين الأميركيين العرب في فلنت قبل انتخابات ١٩٨٤ بشهرين دعا إلى أن تكون المساعدات لإسرائيل مشروطة . وصرح بأن الولايات المتحدة جرت « على مكافأة حكومة إسرائيل الحالية على اتخاذها سياسات مناقضة لسياساتنا » بما في ذلك تخريب « علاقات الولايات المتحدة مع حلفاء قدماء مثل الأردن والمملكة العربية السعودية» (المصدر هو خطابه).

« انفجار للصراحة لا يصدق »

حتى الذين هم في المراتب العليا من زعامات مجلس النواب الذين يمثلون مناطق آمنة سياسياً ليسوا بمنجى من ارهاب اللوبي . فهم يتصورون ضغط اللوبي عندما يعودون إلى ديارهم ، فيصوتون ضد وجدانهم .

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ كان اقتراح الرئيس ريغان المثير للجدل والخاص ببيع طائرات أواكس للإنذار المبكر وأجهزة تعديل لمقاتلات ف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية ، قيد الدرس في مجلس النواب . وقد وقع النائب دانيال روستنكوفسكي ، رئيس لجنة الوسائل الاجرائية وأحد أكثر النواب نفوذاً في الكابتول هيل ، هدفاً لهجوم اللوبي الإسرائيلي المعاكس . فجاءت القضية بمثابة أول اختبار للقوة بين اللوبي والرئيس المنصب حديثاً . وبموجب القانون ، يمكن انجاز صفقة البيع ما لم يرفضها المجلسان كلاهما . وكانت استراتيجية اللوبي تهدف إلى إجراء التصويت الاختباري الأول في مجلس النواب ، حيث قوة اللوبي أشد وأفعل ، فإذا رفضها المجلس على نحو غير متوازن فقد يحذو حذوه مجلس الشيوخ .

وتحت ضغط اللوبي تعاون روستنكوفسكي معه وصوّت ضد الصفقة . ولكنه صرح لمندوب محطة إذاعة شيكاغو فيما بعد بأنه كان فعلاً إلى جانب إجراء الصفقة إلا أنه صوّت ضدها خوفاً من « اللوبي اليهودي ».[٩٠]

واحتج بأن أغلبية المجلس الساحقة كانت ضد الصفقة وان صوته المحبذ « لن يقدم أو يؤخر » . وبالفعل كانت الأغلبية ساحقة ـ ٣٠١ ضد ١١١ . ومع ذلك فان هدف اللوبي الإسرائيلي هو إحراز أكبر عدد ممكن من الأصوات المعاكسة للصفقة للتأثير على مجلس الشيوخ ، ولذلك فإن صوت روستنكوفسكي كان يهم اللوبي كثيراً .

ووصف المعلق الصحافي كارل روان[٩١] اعتراف روستنكوفسكي بأنه « انفجار للصراحة لا يصدق ».ومضى يقول انه ليس من الغرابة في شيء أن تستغل المصالح الثرية أموالها في التأثير على القرارات التي تتخذ في واشنطن . وأضاف « هناك يهود أميركيون كثيرون معهم أموال طائلة تعلموا منذ زمن أنهم يستطيعون تحقيق نفوذ أكثر بكثير من عددهم وذلك بتقديم تبرعات استراتيجية للمرشحين . . . وليس من عرب هنا يلعبون دوراً قوياً كهذا » . غير ان روستنكوفسكي لم يتلق أموالاً كثيرة من لجان العمل السياسي الموالية لاسرائيل . ونالت حملته في السنة التالية ١,٠٠٠ دولار فقط من هذه اللجان[٩٢].

وفيما تظل عين اللوبي مفتوحة على كل أعضاء المجلس ، وخاصة البارزين منهم أمثال روستنكوفسكي ، فإنه يشدد تشديداً خاصاً على أعضاء لجنة الشؤون الخارجية حيث تتخذ القرارات الأولية بشأن المساعدات العسكرية والاقتصادية .

يخلق الولاء للمصالح الاسرائيلية أحياناً عادات محيرة في التصويت . فالأعضاء الذين يعتبرون « حمائم » بشأن السياسات في أماكن أخرى، يصبحون « صقوراً » وقحين فيما يتعلق بإسرائيل .

وفي أيار (مايو) ١٩٨٣ كتب ستيفن س. روزنفيلد ، نائب محرر صفحة الافتتاحيات في الواشنطن بوست يقول :

« لو نظر واحد من سكان المريخ إلى الطريقة التي يعالج بها الكونغرس طلبات الإدارة للمساعدات لإسرائيل والسلفادور لاستنتج أن نظامنا السياسي يتخذ قرارات حياة أو موت بالنسبة إلى البلدان المعتمدة علينا ، وبطرق مبهمة تماماً » .[٩٣]

وقد حار روزنفيلد بالانجاز الاستثنائي للجنة الشؤون الخارجية في يوم واحد ـ ١١ أيار (مايو) ١٩٨٣ . فلم تكد تلتقط أنفاسها حتى طالبت هيئتها من حكومة السلفادور المعرضة للخطر « أن تقفز فوق حواجز سياسية عالية جداً » من أجل الحصول على مبلغ يكاد يحفظ لها رمقها الأخير . وبعد لحظات منحت إسرائيل ، وهي أقوى دولة عسكرية في الشرق الأوسط « مبلغاً ثالثاً قيمته بليون دولار زيادة على البلايين التي طلبتها الادارة لها » . وتكلم النائب ستيفن ج. سولارز ، أحد أكبر المتحيزين لاسرائيل ، بحماسة مؤيداً « حواجز » السلفادور والزيادة الضخمة لاسرائيل .

« لا أحد في الزعامة يقول لا » :

يهتم اللوبي الإسرائيلي اهتماماً خاصاً بالشخص الذي يحتل رئاسة لجنة العلاقات الخارجية ، ونظراً لقدرة الرئيس على التحكم بجدول الأعمال في الاجتماعات التشريعية ، فإن اللوبي يهتم اهتماماً عظيماً عندما يصبح هذا المنصب شاغراً .

في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ وجد مفاتيح اللوبي سبباً للقلق وذلك عندما أصبح كليمنت ج. زبلوكي من وسكنسون ، بعد انتظار ١٨ سنة كديموقراطي من الصف الثاني في لجنة الشؤون الخارجية ، على وشك أن يحل محل رئيس اللجنة المتقاعد توماس ي. مورغان . وحاولت جماعة من الديموقراطيين الشباب ، بزعامة بنجامين س. روزنتال من نيويورك ، أن تبعد زبلوكي عن مقعد رئاسة اللجنة واستندوا في تحديهم إلى اتهامات

سردوها في تقرير يقع في ٣٨ صفحة أعده أركان روزنتال ، ويدّعون فيه بأن زبلوكي صوّت ضد بادرات ديموقراطية عديدة تمس السياسة الخارجية ، وبأن له اتصالات كورية مشبوهة [٩٤].

ورد زبلوكي بأن الاتهامات الكورية « كذب صريح »[٩٥] وأوردت مجلة الكونغرس الربعية تقريراً عن التصويت جاء فيه أن زبلوكي صوّت مع حزبه ٧٩ في المئة من الوقت في الكونغرس السابق . وأعلن زبلوكي أن شكوى روزنتال وأعوانه الحقيقية هي « الشعور بأنني لا أكن صداقة كافية لإسرائيل » [٩٦]. ولكنه كان دائماً يؤيد مساعدة اسرائيل ، باستثناء مرة واحدة . وصرح للصحافي جاك أندرسون الذي نشر تقرير روزنتال « أنا لست عدواً للسامية ، ولكنني لست موال لإسرائيل مثل بن روزنتال ، وحتى رابين (رئيس وزراء اسرائيل حينذاك) لا يرضي روزنتال » [٩٧].

على الرغم من معارضة اللوبي انتخب زبلوكي رئيساً للجنة بـ ١٨٢ صوتاً مقابل ٧٢ [٩٨]. وربما ان المحنة التي مر بها قد حدّت من تحمسه للجدل حول الشرق الأوسط ، إذ لم يصدر أي بيان جديد أو يصوّت مرة أخرى معارضاً طلبات اللوبي . وقال أحد المساعدين انه لا يجوز لوم زبلوكي لأن زعامة المجلس ، وخاصة رئيسه « تيب » أونيل ، لا تشجع على معارضة إسرائيل « فلا أحد في زعامة المجلس يقول لا للوبي الاسرائيلي . لا أحد » [٩٩].

« مزايدة على النداء اليهودي الموحد » :

ستيفن ج. سولارز ، نائب مجتهد يمثل منطقة بروكلين اليهودية بأغلبيتها ، ويفخر بالأشياء الكثيرة التي أنجزها لإسرائيل . فمنذ انتخابه للمرة الأولى عام ١٩٧٤ أنشأ لنفسه شهرة بأنه « قندس متحفز » ذكي ، كثير الأسفار ، مندفع ، وملتزم كلياً بمصالح إسرائيل . ويطلق دائماً في اللجنة سؤاله التالي قبل أن يكون الشاهد قد انتهى من الإجابة عن سؤاله الأول .

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ وزع على ناخبيه نشرة ضمنها نظرة فريدة من نوعها توضح كيف ان اسرائيل تستطيع الحصول على مساعدات متزايدة دائماً على الرغم من التغييرات التي تعاني منها الحكومة الأميركية في ميزانيتها . وكان سولارز في مطلع تلك السنة قد بدأ سعيه لزيادة المساعدات . ويذكر انه أقنع وزير الخارجية سايروس فانس بأن يأتي إلى مكتبه في الكابتول هيل ليتحدث معه حول هذا الموضوع . وهناك هدد فانس بالنضال من أجل الزيادة في المجلس إذا عارضتها الإدارة في اللجنة . وبعد ذلك بقليل قال سولارز ان فانس أبلغه ان الإدارة ستوصي بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار في المساعدات العسكرية ، علماً بأن هذه الزيادة كانت أقل مما أراده سولارز .

وكان هدفه التالي هو اقناع لجنة الشؤون الخارجية بزيادة المستويات التي تقترحها الإدارة . وكان في اعتقاد سولارز ان الزيادة التي توافق عليها اللجنة تبقى كما هي في المجلس . وكخطوة أولى تحادث مع لي هـ. هاملتون ، رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط وهي اللجنة التي تنظر أولاً في الطلب . وكان منطقياً في توجهه إلى هاملتون ، ذلك الرجل الطويل ، المفكر ، العالم ، الحذر . ويفخر هاملتون بأنه يسير دائماً مع الأكثرية سواء في اللجنة أو في المجلس . وهو لا يؤذي أحداً ، بل انه يحل الخلافات بسرعة ويتفادى المشاحنات العلنية . وهو يمثل منطقة ريفية في أنديانا يعيش فيها عدد يكاد لا يذكر من اليهود ، ومع انه منزعج من مغامرات اسرائيل العسكرية ، فقلّما يصرح بانتقاده لها علانية ، ويحافظ على دوره كمصلح بين المتخاصمين .

وجد سولارز ان هاملتون سهل الانقياد « فقد وافق على دعم اقتراحنا لزيادة مبلغ (المساعدة العسكرية) ٢٠٠ مليون دولار أخرى » ، وهكذا يصبح مجموع الزيادة ٤٠٠ مليون دولار . وما هو أهم من هذا ان هاملتون

وافق على دعم خطة لإعفاء إسرائيل من التزامها بسداد أي جزء من المعونة الاقتصادية البالغة ٧٨٥ مليون دولار . وكانت الإدارة تريد من اسرائيل أن تسدد ثلث هذا المبلغ .

وأوضح سولارز قائلاً « مرّ اقتراحنا كما توقعنا وبتأييد هاملتون عبر لجنته الفرعية ، ولم تصادف اللجنة الأصلية أية معارضة في المجلس عند طرح مشروع قانون المساعدة للدرس » . وتولى نائب ايداهو الديموقراطي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الجمهوري جاكوب جافتس ، توجيه المقترحات نحو النجاح على نفس المستوى في مجلس الشيوخ .

وقال سولارز « ونتيجة لذلك ستحصل إسرائيل عما قريب على زيادة مجموعها ٦٦٠ مليون دولار في المساعدات العسكرية والاقتصادية بالمقارنة مع ما تلقته من الحكومة الأميركية في العام الماضي » . وشرح أهمية هذا الإنجاز فقال :

« وعن طريق المثابرة والاقناع معاً ، استطعنا تزويد إسرائيل بزيادة في المساعدات العسكرية والاقتصادية في سنة واحدة تعادل تقريباً تبرعات النداء اليهودي الموحّد الوطني لثلاث سنوات » .

ذكر سولارز في نشرته الاخبارية انه سعى وراء عضوية لجنة الشؤون الخارجية « لأنني أردت أن أكون في موقع أساعد منه اسرائيل » . ثم قال انه على الرغم من وجود مئات من أعضاء الكونغرس من جمهوريين وديموقراطيين يؤيدون اسرائيل « فإن أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ هم في الحقيقة في موقع يحدث فارقاً عند الحاجة إليه في مجال المساعدات الخارجية التي تعتمد عليها إسرائيل حالياً » .

وعندما حل سبتمبر (أيلول) ١٩٨٤ لم يكن حماس سولارز قد فتر . إذ طالب بوصفه عضواً في مؤتمر تعديلات قانون إدارة المواصلات، وهو مؤتمر يشترك فيه المجلسان التشريعيان، بمعرفة مقاصد التشريع وسأل الرئيس هوارد وولب من متشيغان :

« هل هناك شيء يريده الاسرائيليون منا أو قد يريدونه ولم يستطيعوا الحصول عليه ؟ » وحتى عندما أجاب وولب « بالنفي الصريح » أضاف سولارز : « هل تحدثت مع السفارة الاسرائيلية ؟ » فأجاب وولب : « لم أفعل ذلك شخصياً » ولكنه اعترف بقوله : « لقد فعل مكتبي ذلك » وضرب سولارز على النغم ذاته وقال : « لقد أكدت لي أنه لا تحفظات لهم (الاسرائيليين) على هذا » ولما اقتنع سولارز بأن اسرائيل راضية عن التشريع تنفس الصعداء وقال : « إذا كان ليس لديهم ما يأخذونه عليه فليس لنا أيضاً ما نأخذه » . (المصدر : الاجتماع في غرفة ٢٢٠٠ ، بناية ريبورن للمكاتب ، واشنطن ، ٢٦ أيلول (سبتمبر) ، ١٩٨٤) .

ولاحظ نائب متمرّس :[١٠٠]

« عندما يلح سولارز وغيره على مزيد من المال لإسرائيل لا يريد أحد أن يقول « لا » . ولستم بحاجة إلى أمثلة عديدة على ارهاب السياسيين لتدركوا ماهية القوة الكامنة . فاللوبي اليهودي رهيب . ويحصل على أي شيء يريده . هذا بالاضافة إلى أن اليهود متعلمون وعندهم أموال طائلة ويصوّتون على موضوع واحد هو إسرائيل . وليس لهم نظير من هذه الناحية . فمثلاً ان معارضي الاجهاض كثيرون إلا انهم ليسوا على مستوى راق من العلم وليس لديهم الكثير من المال . أما المفاتيح اليهودية الضاغطة فلديها كل ذلك ، وهي قبل كل شيء تضم فعاليات سياسية » .

ويصنف هذا النائب زملاءه في المجلس إلى أربع فئات ويقول :

«الفئـة الأولى تعطي اسرائيل كل ما تريد . وتضم الفئة الثانية أشخاصاً تساورهم بعض الشكوك غير أنهم لا يجرأون على الخروج عن الخط ، فلا يقولون شيئاً . وفي الفئة الثالثة نـواب لديهم شكـوك عميقة ولكنهم لا يستطيعون أكثر من أن يحاولوا سراً كبح المساعدات لإسرائيل . والمثل على هؤلاء هو لي هاملتون . أما الفئة الرابعة فقوامها نواب يجادلون علانية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ويتحدون ما تفعله إسرئيل . وبما انك وبيت مكلوسكي تركتما المجلس ، فلم يعد وجود لهذه الفئة » .

ويضع صاحبنا هذا نفسه ضمن الفئة الثالثة ويقول « استطعت من غير أن يكون ورائي حشد يهودي كبير ، تقديم بعض المساعدة لهاملتون » . وعلى الرغم من استيائه من السياسة الشرق أوسطية ومن نفوذ اللوبي ، فإنه لن ينتقل إلى الفئة الرابعة ويضيف « قد أصوّت ضد مشروع القانون الذي يجيز المساعدات الخارجية لهذا العام ، وذلك للمرة الأولى . وإذا فعلت فلن أذكر السبب » .

أما سولارز فلم يتراجع اطلاقاً عن التزامه بإسرائيل . ولكن نائباً آخر تغيّر ، مع انه كان على نفس المستوى من الالتزام حينما انضم إلى اللجنة للمرة الأولى .

القـلـب يتـفـطّر :

قدم النائب الديموقراطي مرفين م. دايملي ، المساعد السابق لحاكم كاليفورنيا ، إلى واشنطن عام ١٩٨٠ مع مستندات كاملة بأنه من أنصار اسرائيل . ويقول « إذا التفتم إلى أميركا السوداء ، فانني أضع نفسي في المرتبة الثانية فقط بعد بايارد رستن في دعم اسرائيل خلال السنوات العشرين

الماضية » . [١٠١] ودايملي رجل قصير القامة ومتأنق وفصيح اللسان ، وكان أول أميركي أسود يزور إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ .

وفي حملته الناجحة لمنصب مساعد الحاكم ، تكلم عن اسرائيل في كل حفل ديموقراطي في الولاية . وشارك في إنشاء لجنة الأميركيين السود لنصرة إسرائيل ، ونظم حملة إعلانية موالية لإسرائيل في صحف كاليفورنيا وساعد في حشد الرسميين السود لهذا الغرض . وأصبح في الكونغرس صوتاً يعتمد عليه لجانب المصالح الإسرائيلية بصفته عضواً في لجنة الشؤون الخارجية .

ومع هذا كله فقد قطعت الجماعة الموالية لإسرائيل العون المالي عنه عام ١٩٨٢ . وفي العام التالي قررت منظمة إيباك في كاليفورنيا دحره وبدأت تبحث عن منافس معقول يقف ضده عام ١٩٨٤ . ويقول دايملي موضحاً هذا التحوّل المفاجىء ضده ان ثمة « نقطتين سوداوين » في سجل موالاته لإسرائيل في الكونغرس ، الأولى انه كان يطرح « أحياناً أسئلة اعتراضية في اللجنة بشأن المساعدات لإسرائيل » مع ان أسئلته كانت لطيفة اللهجة وقليلة جداً ، ولم يقف ليسأل إلا لأن غيره لم يجرؤ على ذلك . والنقطة السوداء الثانية ـ والأسوأ في نظر إيباك ـ انه قابل ياسر عرفات مرتين .

وكان هذان اللقاءان مصادفة . جرى اللقاء الأول عام ١٩٨١ خلال زيارة لأبو ظبي حيث توقف دايملي لمقابلة وزير التخطيط فيما كان هو في طريق عودته من مؤتمر للسياسة الخارجية في الهند الجنوبية . [١٠٢] فأخبره الوزير انه استقبل عرفات لتوه وسأله عما إذا كان يود رؤيته . ويقول دايملي « كنت أجبن من أن أقول له لا ، وظننت أنه لا ضرر في ذلك . وتصورت أن عرفات لن يكترث للقاء نائب أميركي غامض وحديث العهد في النيابة ، وخاصة بمثل هذه السرعة » .

واستغرب دايملي إذ ضرب له عرفات على الفور موعداً لمقابلته .

فجن جنون مرافق دايملي وهو موظف في السفارة الأميركية كلّف بمرافقة النائب في تنقلاته بسيارة السفير التي يرفرف فوق مقدمتها العلم الأميركي .

وبما ان المرافق كان حريصا على مراعـاة الحظر الأميـركي على اجراء أي اتصال بين موظفي الإدارة الأميركية وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينيـة ، نـزع العلم بحنق وانسحب وأمـر السـائق بـأن يـأخـذ دايملي إلى لقـائـه مـع عرفات ، ويذكر دايملي « انه حقاً كان في مأزق » .

وبعد جلسة قصيرة مع عرفات وجد مراسلاً من وكالة الأنباء العربية بانتظاره في الخارج . فأبلغه ان عرفات أعرب له عن رغبته في حوار مع الولايات المتحدة . وفي تلك الليلة أذاع بيترجيننغز من لندن في نشرة أخبار شبكة أ.بي.سي الأميركية ان دايملي هو أول نائب أميركي يقابل عرفات منذ أن تسلم ريغان كرسي الرئاسة .

فأثار النبأ هياجاً في الأوساط اليهودية ، وشك يهود كثيرون في صحة قول دايملي بأن اللقاء لم يكن مخططاً له . ثم أن ستيلا ابشتاين ، الموظفة اليهودية عند دايملي في الكونغرس ، استقالت احتجاجاً على هذا اللقاء .

وقابل دايملي عرفات مرة ثانية عام ١٩٨٢ وكذلك بطريق المصادفة.[١٠٣] فقد سافر إلى لبنان مع زملاء له هم الديموقراطيون ماري روز عوكر من أوهايو، ونيك رهال من وست فيرجينيا، وديفيد ي. بونيور من مشيغان، والجمهوري بول ن. « بيت » مكلوسكي لمقابلة عدد من الزعماء اللبنانيين وزيارة مخيمات للاجئين ومشاهدة آثار الغزو الإسرائيلي .

وقد صدم دايملي بما شاهد وقال « لا تستطيع أن ترى مخيمات اللاجئين (الفلسطينيين) هذه من غير أن يتفطر قلبك » .

وعقب وصول الوفد قبل أعضاؤه دعوة لمقابلة عرفات الذي كان محاصراً في بيروت .

وهنا ازدادت متاعب دايملي مع اليهود سوءاً . فقد اتهم زوراً بأنه صوّت عام ١٩٨١ إلى جانب صفقة طائرات أواكس إلى المملكة العربية السعودية . والواقع أنه صوّت حسب ما طلب منه اللوبي أن يصوّت ، فوقف ضد الصفقة . وفوق ذلك أوضح موقفه خلال مناقشة المجلس للموضوع في خطابين منفصلين أعلن فيهما معارضته .[١٠٤] وقد صاغ له خطابه الثاني أحد أنصاره وهو ماكس مونت من لجنة العمل اليهودية « وذلك » كما يقول دايملي « لأن مونت اشتكى من ان الخطاب الأول لم يكن قوياً بما فيه الكفاية » .

ولكن كل ذلك لم يجد أو ان الموضوع أسقط نهائياً . وحدث في مأدبة عشاء ان دنت من دايملي كارمن ورشو ، البارزة منذ زمن طويل في الشؤون اليهودية وفي سياسات الحزب الديموقراطي في كاليفورنيا ومن مؤيدي حملات دايملي الماليين ، وقالت له « أريد أن أسترد مالي » . فرد عليها « وما هو ذنبي يا كارمن ؟ » أجابته « لقد صوّت إلى جانب الأواكس » .[١٠٥]

ووجد دايملي ان العضوية في اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية والخاصة بالشرق الأوسط مركز « لا طائل تحته » . فقد نفّر منه أناساً من كلا الجانبين . وبعد ان استقالت موظفة عنده احتجاجاً على مقابلته عرفات ، استقالت أخرى هي بيغ ماكورميك احتجاجاً على تصويته ضد مجموعة مساعدات كبيرة بينها مخصصات لبناء طائرات حربية في إسرائيل .[١٠٦]

وتوقف دايملي ردحاً من الزمن عن الشكوى وطرح الأسئلة بصدد اسرائيل ، ولما سألته صحيفة « وول ستريت جورنال » عن السبب ، استشهد بالدور الذي لعبه اللوبي في فقدانه مقعده عام ١٩٨٢ للنائب الديموقراطي ريتشارد ج . دربن . وقال دايملي لمراسل الصحيفة « لا شك ان صراع فندلي - دربن كان رهيباً » .[١٠٧]

ووجد دايملي الترهيب في مكان آخر أيضاً . فكلما شكا ، زاره على

الفور مفتاح من إيباك مصطحباً معه عادة أحد الناخبين في دائرة دايملي[١٠٨]. وقد واجه دايملي جماعة من النـاخبين اليهود « وجميعهم من أصدقائي القدامى » ، وقال لهم انه على الرغم من تذمره كان في النهاية يصوّت إلى جانب المساعدات الإسرائيلية ، وأضاف « قلت لهم انني لم أخرج مرة واحدة عن النهج » . فبادره أحد الحاضرين بقوله « هذا ليس صحيحاً ، فمرة امتنعت عن التصويت » ، وقال دايملي معجباً « انهم بمثل هذه البراعة ، فالرجل على حق فيما قال » .

« أنـا استمع لـك » :

عقب دخوله الكونغرس انتظر دايملي سنتين قبل أن يشكو علانية من المساعدات لإسرائيل . وقد أعرب عن قلقه للمرة الأولى في يوم من أيام الشتاء ١٩٨٣ في إحدى قاعات الكابتول هيل التي ضاقت بمن فيها حتى لم يعد بوسع أحد اجتياز الباب إلا إذا كان من ذوي المناكب القوية . وكانت اللجنة الفرعيـة النيابيـة الجديـدة الخاصـة بأوروبـا والشرق الأوسط في الكونغرس الثامن والتسعين منعقدة للاستماع إلى شهادة حول قدر المساعدة الاقتصادية التي يجب أن تصرف لإسرائيل ويعرف الحضور كيف تمر هذه المساعدة بسهولة عبر الكونغرس ، وكيف تزاد عادة أثناء مرورها .

وعلى مقعد الشهادة جلس نيكولاس فليوتس ، الذي كان حينذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا . وسبق لهذا الدبلوماسي المحترف الطويل القامة ، الأسود الشعر والمتحدر من أصل يوناني ، أن خدم في إسرائيل والأردن . وحضر إلى الكابتول هيل في ذلك اليوم ليشرح لماذا تريد إدارة ريغان من الكونغرس أن يوافق على دعم اقتصادي لإسرائيل قيمته ٧٨٥ مليون دولار كجزء من جملة مساعدات تبلغ ٢,٥ بليون دولار للسنة المالية المقبلة . وكان المجموع تماماً كالذي طلب

في العام السابق ، ولكن الإدارة قررت ، كاقتراح يساعد ميزانية الولايات المتحدة ، ان تطلب من اسرائيل أن تسدد ثلث المبلغ الذي تلقته لأغراض اقتصادية .

وشارك في المناقشة سبعة ديموقراطيين وواحد جمهوري ونائب مبتدىء هو إد تشاو من كاليفورنيا.[109]

وقد غطت وسائل الإعلام هذه المناسبة تغطية كاملة ، وزادت الأضواء الساطعة حرارة الجو في القاعة المزدحمة . ولم تكن الأضواء وحدها مبعث الحرارة . واكتوى فليوتس مدة ساعتين بنار خمسة نواب كانوا يوجهون إليه الأسئلة والبيانات التي تهاجم في الأساس الإدارة لأنها تحاول خفض المساعدات لإسرائيل قليلاً عن القدر الذي خصص في العام السابق . ولم يقف إلى جانب الإدارة غير دايملي .

ولو رأى أحد من الخارج هذا الاستجواب العسير بطبيعته وقسوته وعدم توازنه لظن ان فليوتس يتعرض لاستجواب ليس من قبل نواب أميركيين بل من قبل لجنة في الكنيست .

وقال نائب كاليفورنيا الديموقراطي توم لانتوس ، وهو أصلاً لاجيء من هنغاريا ، عن فليوتس مرتين أثناء المناقشة أنه لا يأبه للخطر الجديد الذي يتهدد إسرائيل بنصب صواريخ سوفياتية جديدة في سوريا وبالتوسع في مبيعات الأسلحة السوفياتية لليبيا . واستخف لانتوس باصرار الإدارة على سحب جميع القوات الإسرائيلية من الجنوب وقال « هذه سياسة خيالية » .

ولم يستغرب الذين تتبعوا حملة لانتوس لتجديد انتخابه عام ١٩٨٢ الخط الذي انتهجه في استجوابه فليوتس . وفي أثناء جمع التبرعات ضرب لانتوس على وتر حساس « إسرائيل بحاجة إلى صوت في الكونغرس » ، وعرض أن يكون هو ذلك الصوت.[110] وفي تلك الجلسة للجنة الفرعية كان « الصوت » المطلوب يعدّل نغماته .

وسلك عدد من النواب الديموقراطيين المبتدئين هذا المسلك . فقد رأىَ نائب فلوريدا لورنس ج. سميث ان عمليات إسرائيل الحربية في لبنان « كسب عظيم » نحو « سلام شامل » ، وطالب بمزيد من المال لإسرائيل بحجة ان دولارات المساعدة ابتلعها التضخم .

وأدلى ميل ليفين ، وهو الآخر من كاليفورنيا بدلوه فادعى بأن إسرائيل منيت بخسارة في إيراداتها عندما تنازلت عن سيطرتها على حقول النفط في سيناء لمصر بناء على اتفاقات كمب ديفيد . وتحدث نائب نيوجرسي روبرت توريسللي عن احتمال اللجوء إلى « الإكراه » لأن الإدارة لم تزد المساعدة التي طلبتها إسرائيل .

وعزز هذا الموقف في اللجنة سولارز معيداً إلى الأذهان ان الكونغرس في السنوات القليلة الماضية كان يعدّل سنوياً مستوى المساعدات « صعوداً » أو « ينقح شروطها » لتكون أكثر فائدة لإسرائيل .

وكان دايملي هو الوحيد الذي اشتكى من أن المساعدات لإسرائيل هي أكثر من اللازم . وتساءل « كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعرض تقديم هذا القدر الكبير من المال في ظل أزمتنا الاقتصادية . . . لبلد رفض مبادرات الرئيس السلمية وضاعف مستوطناته في الأراضي المحتلة ؟ » .

وأظهر نائب كاليفورنيا الجمهوري المبتدىء إد تشاو خروجاً آخر عن النهج الموالي لإسرائيل فقال « هل تعتقدون بوجوب وضع شروط (على المساعدة لإسرائيل) قد تعجل في تحقيق أهداف مسيرة السلام ؟ » ولما لم يحصل على جواب مضى يقول « هب اننا نعطي المساعدة لنحرز تقدماً في السلام في المنطقة ، أفلا يكون من المعقول أن نربط المساعدة ببعض الشروط المتواضعة مثل لجم سياسة المستوطنات ؟ » .

ولم يدل فليوتس إلا بأجوبة متحفظة عن هذه التحديات . وعندما شدد

تشاو على إعطائه جواباً مباشراً اكتفى فليوتس بقوله « أنا استمع لك » . فمهما كانت مشاعره الداخلية فهو لم يكن مخولاً تشجيع الشروط التي اقترحها تشاو .

وبعد شهر أظهر دايملي جرأته من جديد وذلك عندما تأكد الأوصياء على مصالح إسرائيل من أن المساعدات للبلدان الأخرى بقيت ضمن الحدود المرسومة لها . (١١١) ففي ذلك الحين كانت لجنة هاملتون تستعد للبت بأمر تشريع يخوّل مساعدة إسرائيل وغيرها من بلدان الشرق الأوسط . فتقدم دايملي بتعديل لزيادة المساعدة العسكرية لمصر ، يكون نصفها قرضاً والنصف الثاني هبة . وكان دافعه منطقياً فذلك يؤمن المساواة في الطريقة التي تعامل بها الولايات المتحدة إسرائيل ومصر ، فكلتاهما طرف في اتفاقات كمب ديفيد وتعتبران صديقتين للولايات المتحدة . ومضى دايملي يقول ان مشاكل مصر الاقتصادية أفدح من مشاكل إسرائيل ، فيجب أن تكون الولايات المتحدة سخية مع مصر ، أو على الأقل على نفس مستوى سخائها مع اسرائيل .

ولكن هذا التعديل هزم . وتكلم النائب لانتوس ضده لأسباب قال انها تتعلق بالميزانية العامة . ولم يصوّت إلى جانب التعديل سوى دايملي . وجاء رفض التعديل بعد لحظات من موافقة اللجنة الفرعية بلا معارضة على تعديل يزيد « القروض العسكرية المباشرة المغفورة » ـ وهذه عبارة تورية حتى لا يقال هبات صريحة ـ بمقدار ٢٠٠ مليون دولار بالاضافة إلى زيادة المساعدة الاقتصادية ٦٥ مليون دولار . ولم تحرك اللجنة الفرعية ساعتئذٍ ساكناً لأسباب تتعلق بالميزانية العامة، على الرغم من تأثير هذا التعديل في تفاقم عجز الميزانية . ودايملي وحده كان له فضل الثبات يومذاك ، إذ صوّت إلى جانب التعديلين .

وخلال الجلسة ذاتها صوتت اللجنة الفرعية إلى جانب فرض قيود

تشريعية على بيع مقاتلات نفاثة للأردن ، منها ان على الملك حسين قبل تسلمه الطائرات أن يبدأ التفاوض مع إسرائيل .[112] وعكس هذا الشرط المشاعر التي أعرب عنها مجلس النواب ، إذ وقّع ١٧٠ من أعضائه رسالة مفتوحة بهذا المعنى . ومع ان من شأن هذه الإهانة العلنية عرقلة مساعي الرئيس ريغان السرية لكسب تعاون الملك حسين ، فقد لزم روبرت بلتيرو ، نائب مساعد وزير الخارجية الذي حضر الجلسة ليتكلم باسم الإدارة ، الصمت في القاعة المزدحمة بينما تبنت اللجنة الفرعية هذا الشرط . ودل صمت بليترو على عدم استعداد الإدارة لمجابهة اللوبي .

« الإدارة لا تستطيع التحكم بالسياسة الخارجية » :

كثيراً ما ينحي رجال الإدارة باللائمة على الكونغرس في زيادة المساعدات لإسرائيل ، ولكن عليهم أن يوجهوا بعض اللوم لأنفسهم . فبعد هزيمة تعديل دايملي في اللجنة الفرعية بشهر وبعد صمت بليترو المستغرب ، تناولت لجنة الشؤون الخارجية الكاملة مشروع القانون ذاته . وكان شاهد الإدارة هذه المرة ألفين دريشلر ، وهو الآخر مساعد لوزير الخارجية ، وقد تمكن من التملص من الجانبين فلم يترك لوجوده في الجلسة أي أثر . وكان أمام اللجنة تعديل تقدم به نائب واشنطن جويل بريتشارد لإسقاط الزيادة وهي ٢٦٥ مليون دولار التي أقرتها لإسرائيل اللجنة الفرعية، وتخفيض المجموع إلى المستوى الذي طالبت به الإدارة أصلاً . ولما دعي دريشلر إلى التعليق قال « إننا نؤيد طلب الإدارة » ، أي انه ساند تعديل بريتشارد ولم يكن موقفه هذا داعياً للاستغراب إلا انه استدرك حالاً وقال « ولكننا لا نعارض الزيادة » .[113]

وضجت القاعة بالضحك عندما عقب كلمنت ج. زبلوكي رئيس اللجنة بقوله « لقد حيّرتنا » . ومن الواضح أن تصميم الإدارة قد تلاشى ، هذا إذا كان لها تصميم في يوم من الأيام . وهكذا ترك بريتشارد يكافح من

أجل تعديل الإدارة من غير مساندة في الإدارة . وحذر من أن الإدارة ستفقد كل نفوذ في تعاملها مع إسرائيل إذا وافق الكونغرس على الزيادة وأضاف مخلصاً « هناك إحساس دائم بأن لإسرائيل دعماً في الكونغرس يكفي لصد أية مبادرة من الإدارة »[١١٤].

وحذر نائب مشيغان الديموقراطي جورج كروكيت من أن الـزيادة ستكون « رأسمال إضافياً مجانياً » لبيغن (رئيس وزراء إسرائيل) كي يستمر في بناء المستوطنات »[١١٥].

فرد عليه نائب كنساس الجمهوري لاري وين بقوله إن زيادة قيمة الهبة « تساعد » إسرائيل على وفاء ديونها للولايات المتحدة التي بلغت عام ١٩٨٣ بليون دولار[١١٦]. وأراد وين القول ان الولايات المتحدة يجب أن تعطي المال لإسرائيل لتتمكن من وفاء ديونهـا للولايات المتحـدة . وقد تغلب هـذا « المنطق » وهزم تعديل بريتشارد بثمانية عشر صوتاً مقابل ٥ . وقال مفتاح في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في وقت لاحق انه لم تقع معركة من أجل تعديل بريتشارد « لأنه لم يبق مصوتون في القاعة »[١١٧].

ولكن بريتشارد الذي شاهد نفوذ إسرائيل في الكونغرس ، يرى رأياً آخر وهو ان « الإدارة لا تستطيع التحكم بالسياسة الخارجية الأميركية »[١١٨].

« لا أشـعر بأنني حـر » :

الاستقلالية التي يظهرها دايملي من حين لآخر في كلامه وتصويته تجر عليه كما هو متوقع شكوى الفعاليات الإسرائيلية في منطقته . ومع ان هذه الفعاليات لم تنجح في إيجاد مرشح معقـول يقف ضده في انتخـابات ١٩٨٤ ، فهو لا يرى احتمالاً لرأب الصدع بينه وبين هذه الفعاليات . ويقول ان عضوية لجنة الشؤون الخارجية ليست بالمنصب الذي يحسد عليه .

ويعلن أيضاً « يجب ان أعترف بأنني لست حراً في انتقاد إسرائيل كما

أنا حر في انتقاد ترينداد وهي مسقط رأسي »[119] . وأشار إلى أن ترينداد كانت من الجزر التي أيدت غزو الولايات المتحدة لغرينادا عام ١٩٨٣ ، غير ان معارضته القوية لذلك الغزو لم تؤلب عليه سكان جزيرته » . ويضيف « من المؤكد ان بعض زعماء ترينداد استاءوا مني ، ولكنهم لا يقاطعون حملتي لتجديد انتخابي ، بل ان بعضهم يجمعون التبرعات لي في نيويورك . فهم لا ينظرون إليّ كعدو للسود أو لغرينادا أو لجزر الهند الغربية ، إنهم يختلفون معي فقط بشأن الغزو ، ولكنهم لا يتخلون عني » .

ويقارن بين ردة الفعل هذه وبين منتقديه اليهود في كاليفورنيا « من المفجع حقاً ان كثيراً من اليهود يخطئون في تأويلهم انتقاد إسرائيل على أنه معاداة لليهودية أو السامية »[120] .

ويتحدث عادة بإعجاب عن الانتقاد المفتوح للسياسة الإسرائيلية داخل إسرائيل نفسها « ان انتقاد إسرائيل في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) أسهل من انتقادها في الكونغرس الأميركي ، هنا في بلاد حرية الكلام » .

ويلاحظ دايملي ان ١٠ من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية السبعة والثلاثين يهود ، وان « اللجنة مفككة جداً فلا مجال فيها للحوار البنّاء »[121] . ويشير إلى نائب كاليفورنيا الجمهوري إد تشاو ويقول إنه العضو الوحيد في اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط الذي « يسدد لكمات وهمية » . وليس في اللجنة الفرعية من ملاكم .

يعتقد دايملي ان الجو السياسي في الولايات المتحدة يمكن ان يتحسن « إذا أصبح المواطنون المتحدرون من أصل عربي مفاتيح ضغط أكثر فاعلية واقتنعوا بضرورة بذل الأموال في سبيل قضيتهم »[122] . ويقول ان من مشاكلهم انهم لا يعرفون كيف يطرحون مصالحهم على الكابتول هيل . « فالجاليات العرقية الأجنبية لا تفهم أهمية اللوبي ، ولا يبدو انهم يعرفون

الإحسان السياسي » . ويذكر دايملي ان بيتر سبيلر ، المتدرج السابق في مكتبه في الكونغرس ، قال له « يشاع (في الأوساط اليهودية) انك بعت نفسك بمال عربي » . فضحك دايملي وقال « أجبته بأنني أتمنى لو يعطيني الأميركيون العرب بعض المال » . فالأميركيون العرب لم يساعدوه على الرغم من حاجته لسد بعض ديون حملته للعام ١٩٨٠ . وقبل ذلك العام كان دايملي يعوّل على بضعة ألوف من الدولارات من مصادر يهودية كتبرع لحملته في كل مرة . ولكن بعد أن التقى عرفات وبدأ يطرح تساؤلات حول السياسات الإسرائيلية نضب معين هذه الأموال . ويروي انه في حملة ١٩٨٢ اشترى صديق يهودي بطاقتين لمأدبة عشاء مؤيدة له بمئة دولار . وقال « هكذا كان مدى الدعم المالي اليهودي في تلك السنة » .

ويسيطر اللوبي الإسرائيلي بسهولة على لجنة دايملي للشؤون الخارجية ، ومن أسباب ذلك ان معظم النواب يعتبرون التعيين فيها عبئاً سياسياً . وبما ان معظم الأميركيين يريدون خفض المساعدات الأجنبية ، إذا لم يكن في الامكان الغاؤها كلياً ، فإن النواب الذين يمثلون مناطق هامشية سياسياً يغامرون عندما يؤيدون المساعدات الأجنبية ، ويغامرون أكثر إذا عيّنوا في اللجنة التي تدير هذه المساعدات .

ويوضح رونالد ج. بيز [١٢٣]، وهو ديموقراطي كبير من أوهايو ، وعضو سابق في لجنة الشؤون الخارجية ، لماذا لا يجد النواب الذين يهتمون اهتماماً خاصاً بإسرائيل أية صعوبة في الانضمام إلى هذه اللجنة فيقول « انها أقل اللجان اشتهاء عند النواب ، فإذا أردتها ، حصلت عليها بكل تأكيد . وفي سنة من السنين كان الديموقراطيون يفتشون عمن يملأ مقاعدهم في هذه اللجنة . فمعظم الديموقراطيين ينظرون إليها بوصفها عبئاً . وهي ليست بشيء نافع إلا للنواب الذين يقف وراءهم حشد كبير من الناخبين اليهود » . ويرى الجمهوريون هذا الرأي .

« ١٤ نائبا مبتدئا ينقذون الموقف »

يـذهب النواب إلى أقصى الحـدود تحت عين اللوبي الإسرائيلي الساهرة من أجـل اقرار التشريعـات التي تنص على تزويـد إسرائيـل بالمعونات . وقبل ان يرفع الكونغرس جلساته في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ بقليل ساعدت مجموعة من الديموقراطيين المبتدئين القضية باتخاذ خطوة استثنائية بتغيير أصواتهم في سجل الوقائع المطبوع ، وهي خطوة يشمئز النواب عادة من الإقدام عليها لأنها تفضح تذبذبهم . وفي ذلك اليوم وتحت وطأة ضغط شديد من الناخبين الموالين لإسرائيل اجتمع ١٤ نائباً مبتدئاً معاً ووافقوا على تغيير موقفهم لتمرير تشريع يعرف باسم القـرار الاستمراري ، وهو ينص على تخصيص أموال لبرامج فشل الكونغرس في تخصيصها بالطريقة المألوفة ، وبينها معونة لإسرائيل . وتمرير التشريع يمنع أي توقيف لهذه المعونة[١٢٤].

كان قد حدث ولأول مرة أن أخذت زعامة مجلس النواب الديموقراطية وإيباك على حين غرة . ومع أن إيباك تتحكم تحكماً كاملاً بكل النشاطات التشريعية المتعلقة بإسرائيل ، فقد فاتها تحري التمرد الذي كان يختمر . فبدافع القلق من العجز في الميزانية والبنود الجدلية في مشروع القانون بشأن أميركا الوسطى ، رأى الديموقراطيون المبتدئون معارضة زعامتهم الحزبية . ونظراً لعجزهم عن تقديم تعديل ، اتفقوا فيما بينهم من غير ضجة على معارضة المشروع بكامله .

وعندما نودي على أسماء المقترعين أظهرت اللوحة الكبيرة الضوئية فوق كرسي رئيس المجلس رفضاً لمشروع القرار ـ ٢٠٦ أصوات مقابل ٢٠٣[١٢٥] . فقد خرج النواب الديموقراطيـون المبتدئـون الأربعة عشـر على زعامتهم وصوتوا ضد المشروع .

غير أن تصويتهم السلبي لا يعني معارضة المعونة لاسرائيل . فبعض

هؤلاء النواب الذين أقلقهم العجز في الميزانية ، اعتبروا رفضهم بمثابة مطالبة زعامة الحزب بوضع مشروع قانون يرفع الضرائب ، واعتبره آخرون مجرد احتجاج ، أما بالنسبة إلى اسرائيل فكان تحولاً خطيراً .

ويذكر أحد المسؤولين القدامى في الكابتول هيل ان « الجالية اليهودية جن جنونها »[١٢٦] . فاندفع اخصائيو إيباك إلى العمل . ومن مكاتبهم القريبة اتصلوا بأشخاص من ذوي المراكز المهمة في دوائر نخبة من النواب المذنبين، وحركوهم . ورتبوا إجراء اتصالات بهؤلاء النواب من قبل الأشخاص الذين كان لهم الفضل في انتخابهم . وحثت مفاتيح إيباك كلا من هؤلاء الأشخاص على طلب نائبه بالهاتف فوراً والإصرار على مكالمته شخصياً وابلاغه هذه الرسالة :

« المصادقة على قرار الاستمرارية مهمة جداً ، وبدونها ستعاني إسرائيل . وأنا لا أنتقد تصويتك ضده في المرة الأولى . فأنا واثق من أنه كانت لديك أسباب لهذا التصرف . وقد علمت أن الموضوع نفسه سيطرح للتصويت ثانية . وربما غداً . وأنا أتكلم معك نيابة عن كثيرين من أصدقائك وأنصارك وأطلب منك أن تغير تصويتك عندما يثار الموضوع من جديد » .

وطلب من الجميع أن يعودوا فيبلغوا إيباك بما جرى بعد المكالمة . وهكذا كان .

وتناول مجلس النواب الموضوع عند الظهيرة ، وكان المشروع بالصيغة ذاتها والكلمات إياها التي رفضه بها المجلس قبل يومين . وتحدى سيلفيو كونت ، وهو جمهوري قديم في لجنة المخصصات ، ويعرف الضغط الذي مورس في هذا الشأن ، النواب الديموقراطيين الشباب « أن لا يلقوا سلاحهم ، وان يثبتوا جرأتهم كرجال »[١٢٧] .

ووبخ الزعيم الجمهوري بوب مايكل أولئك « الذين لا يتحملون حرارة المراجع العليا »[١٢٨] .

وجاء بعض الحرارة من زعامة الحزب الديموقراطي المرتبكة ، غير أن إيباك كانت قد أحدثت التغيير في التصويت . وفي القضايا الحساسة يذعن النواب للضغط الذي يأتيهم من دوائرهم الانتخابية ، وفي حالة كهذه لا يكون لزعماء مجلس النواب كبير تأثير . وكانت القضية الرئيسية بالنسبة إلى الجمهوريين كونت ومايكل ضرورة ضبط الميزانية .[١٢٩] وطالبا برفض مشروع القرار على هذا الأساس . وخلال المناقشة لم يأت أحد في ذلك اليوم ـ أو حتى في أي يوم آخر ـ على ذكر نفوذ اللوبي الإسرائيلي .

والواقع ان الرسائل الهاتفية المستعجلة فعلت فعلها ، فعندما نودي على الأسماء في المجلس أقدم النواب المبتدئون الأربعة عشر كالنعاج وغيّروا أصواتهم .[١٣٠] وهم نائب نورث كارولينا س. روبن بريت ، ونائب تنسي جيم كوبر ، ونائب ايلنوي ريتشارد ج. دربنت ، ونائب أوهايو ادوارد ف. فيغان ، ونائب مشيغان ساندر م. ليفن ، ونائب انديانا فرانك مكلوسكي ، ونائب كونيكتيكت بروس أ. موريسون ، ونائبا فرجينيا جيمس ر. « جيم » أولين ونورمان سيسكي ، ونائب منيسوتا تيموثي ج. بني ، ونائب نيفادا هاري م. ريد ، ونائب نيومكسيكو بيل ريتشارد ، ونائب ساوث كارولينا جون م. سبرات ، ونائب وست فيرجينيا هارلي و. ستاغرز .

ووعدت زعامة الحزب هؤلاء النواب بتقديم مشروع قانون خاص بالضرائب وذلك ليستعملوا هذه الحجة في تبرير تحوّلهم المحرج . ويعرف الجميع أنها خدعة، فلم يكن لمشروع الضرائب حظ من النجاح . غير ان الحجة كانت مفيدة وصودق على القرار بأغلبية ٢٢٤ صوتاً مقابل ١٨٩ .[١٣١] وهكذا تدفقت المعونة على إسرائيل من غير توقف .

إعانة المنافسة الخارجية :

أضفى التصويت النهائي على القرار الاستمراري شكلاً رائعاً جديداً على المساعدة لإسرائيل . وقد تضمن تعديلاً صاغته إيباك وتبناه نائب

مريلاند كلارنس لونغ ونائب نيويورك جاك كمب ، وهما من المؤيدين الغيورين لإسرائيل ، يسمح بانفاق ٢٥٠ مليون دولار من المنحة العسكرية في اسرائيل على صنع طائرة « لافي » المقاتلة الإسرائيلية الجديدة . وكانت هذه الطائرة ستنافس في السوق الدولية طائرة نورثروب ف ـ ٢٠ وطائرة جنرال داينمكس ف ـ ١٦ ، وكلتاهما مصممة خصيصاً للتصدير . وينص التعديل على معاملة مميزة لم يسبق للعم سام أن تكرّم بها على منافس أجنبي . وكان هذا التعديل مستغرباً لسبب آخر هو أنه يضرب صفحاً عن القانون الأميركي الذي ينص على انفاق جميع الأموال المخصصة كمساعدات أجنبية في الولايات المتحدة .

وخلال مناقشة مشروع القانون ، كان نائب وست فيرجينيا نيك ج. رهال الوحيد الذي اعترض عليه.[١٣٢] إذ رأى فيه خطراً على الأشغال في الولايات المتحدة في وقت ارتفعت فيه البطالة . قال :

« ستضيع حوالي ٦,٠٠٠ وظيفة كنتيجة مباشرة لأخذ ٢٥٠ مليون دولار من الاقتصاد الأميركي والسماح لإسرائيل بانفاقها على مواد وخدمات دفاعية يمكن شراؤها بسهولة هنا في الولايات المتحدة .

«ان الأميركيين يسلبون دولارات الضرائب لبناء صناعة أجنبية . وعليهم أن لا يضحوا اضافة إلى ذلك بوظائفهم » .

ولم يكن في ذلك اليوم بوسع رهال أن يقدم تعديلاً يقضي على هذا النص أو يغيره ، والسبب هو القيود التي وضعها المجلس قبل بدء المناقشة . وكل ما كان باستطاعته ، واستطاعة أي نائب غيره أن يفعله ، هو أن يصوّت إلى جانب أو ضد تعديل لونغ ـ كمب بكامله وقد تضمن بنوداً مثيرة للجدل للسلفادور والبنوك الدولية وكذلك لإسرائيل . وتمت المصادقة على التعديل بأغلبية ٢٦٢ صوتاً مقابل ١٥٠ . وخلافاً لصوت رهال ، فان

معظم الأصوات السلبية المئة والخمسين عكست معارضة لنواح أخرى من التعديل غير معونة المئتين والخمسين مليون دولار لصناعة الطائرات في إسرائيل .

وفي شهر أيار (مايو) التالي ، وخلال النظر في مشروع قانون يخصص الأموال للمساعدات الخارجية ، تقدم رهال بتعديل يحسم مبلغ المئتين والخمسين مليون دولار ، إلا انه هزم بأكثرية ٣٧٩ صوتاً ضد ٤٠ . وعلى الرغم من مناشدة التعديل الصريحة للناخبين المتصلين بصناعة الطائرات في الولايات المتحدة ، فلم يصوّت إلى جانبه سوى ١٠ في المئة من النواب . وكان أول تصويت خلال أربع سنوات على تعديل يتعلق فقط بالمساعدات لإسرائيل ، وكان الفارق في الأصوات دليلاً على قوة إيباك .

وبعد التصويت نظمت إيباك احتجاجات ضد النواب الأربعين الذين أيدوا التعديل . ويذكر رهال أن إيباك شنت حملة « توبيخ على النواب الأربعين الشجعان »[١٣٣] . ويضيف « ان جميع الذين صوتوا إلى جانبي تقريباً قالوا لي أنهم ما زالوا عرضة لنيران ناخبيهم اليهود . فهم ما برحوا يئنون تحت الضربات التي يتلقونها » .

وتلقى النواب « الشجعان » قليلاً من الشكر[١٣٤] . فقد هنأت جماعتان عرقيتان هما اللجنة الأميركية ـ العربية ضد التمييز والجمعية الوطنية للأميركيين العرب ، رهال على مبادرته وطلبتا من أعضائهما إرسال كتاب شكر إلى كل من النواب التسعة والثلاثين الذين أيدوا تعديل رهال . غير ان النتائج كانت ضعيفة . فكان صاحب التعديل رهال يتوقع تلقي رسائل شكر أكثر من الآخرين ، إلا أنه تلقى « أقل من عشر رسائل »[١٣٥] ويعتقد ان التسعة والثلاثين الآخرين تلقوا أقل منه .

« لا تنتظر من الكونغرس أن يتحرك » :

تجلى تردد النواب في التكلم بلهجة انتقادية عن إسرائيل عام ١٩٨٣

وذلك عندما سمح مجلس النواب للرئيس ريغان بموجب قانون صلاحيات الحرب بالإبقاء على مشاة البحرية الأميركية (المارينز) في لبنان مدة ١٨ شهراً . وجرى التصويت قبل بضعة أيام من الانفجار المروع الذي ذهب ضحيته أكثر من ٢٤٠ جندي مارينز في بيروت . وقبل الوقت الذي تحرك فيه المجلس كان قد قتل عدة جنود من المارينز . وحذر عدد من النواب من ازدياد المتاعب في المستقبل وعارضوا طلب ريغان وشددوا مطالبتهم بسحب القوة الأميركية العسكرية . وأخذ خمسة نواب موقفاً معاكساً ذاكرين أهمية وجود المارينز لأمن حدود إسرائيل الشمالية .

وتكلم ٩١ نائباً ، [١٣٦] إلا انهم لزموا الصمت حول عمليات إسرائيل العسكرية في لبنان خلال السنة السابقة ـ وقصفها بيروت بلا وازع،وإرغام مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على الجلاء،وفشلها في توفير الأمن للمخيمات الفلسطينية حيث جرت المذابح . وقد غيّرت هذه الأحداث الوضع في لبنان إلى حد شعر معه الرئيس ريغان بأنه مرغم على إعادة المارينز إلى بيروت . وبعبارة أخرى ان عمليات اسرائيل هي التي جعلت وجود المارينز ضرورياً ، ومع ذلك فلم يرد ذكر لهذه الأحداث الحاسمة في ألوف الكلمات التي قيلت أثناء المناقشة الطويلة .

وثمة نائب متمرس معروف بنظراته الثاقبة وضع النقاط على الحروف ، فعقب الهجوم الارهابي الذي أودى بحياة المارينز النائمين في ثكنتهم في بيروت ، [١٣٧] سئل النائب لي هاملتون عما إذا كان الكونغرس سيبدأ قريباً بالتحرك من تلقائه لسحب المارينز من لبنان . وصاحب هذا السؤال هو وليام كوانت ، الإخصائي في شؤون الشرق الأوسط والذي سبق له أن خدم مع كارتر في البيت الأبيض ، وقد وجهه عند ختام مناقشة غير رسمية في الكابتول هيل بين مجموعة صغيرة من النواب القدامى . فأجاب هاملتون المتعمق بدراسة الكونغرس والشرق الأوسط « لا تنتظر من الكونغرس أن يتحرك . فكل ما نعرفه هو كيف نزيد المساعدات لإسرائيل » .

وفي العام التالي لم تكن المناقشات التي أدت إلى قرارات لجنة هاملتون الفرعية ملفتة للنظر كالسابق،كما ان هاملتون نفسه أصبح أقل تورطاً مباشراً فيها . وفي أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٤ لم يؤخذ رأيه بشأن مستوى المساعدة ، ولو على انفراد ، إلى أن وضع « التكتل اليهودي » بزعامة النائب الديموقراطي المبتدىء لاري سميث التفاصيل[١٣٨]. وضم التكتل أيضاً الديموقراطيين ميل ليفين وتوم لانتوس من كاليفورنيا وروبرت توريسيلي من نيوجرسي .ويتحدر توريسيلي من أصل إيطالي وهو يمثل أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان اليهود . وغالباً ما ينعته زملاؤه « باليهودي غير اليهودي » .

وأصوات هذا التكتل الأربعة هي الغالبة دائماً في اللجنة الفرعية المؤلفة من ١٠ أعضاء وذلك لأن الأعضاء الستة الآخرين لم يصوّتوا اطلاقاً ضد أي اقتراح موال لإسرائيل ، باستثناء الديموقراطي مرفين م. دايملي والجمهوري إد تشاو اللذين اكتفيا بطرح بَعض التساؤلات أحياناً . والأعضاء الديموقراطيون اليهود في اللجنة الكاملة هم هوارد ل. بيرمان (كاليفورنيا) ، تد فايس وغاري ل. اكرمان (نيويورك) ، وسام جدنسون (كونيكتيكوت) ، وهوارد ولب (مشيغان) ، وستيفن ج. سولارز (نيويورك) ، وقد قبلوا مقررات « التكتل اليهودي » ، وهكذا أصبح سميث بحكم الواقع زعيم اليهود التسعة والعشرين في المجلس النيابي ، وهذا انجاز مدهش لنائب مبتدىء . وأوضح نائب قديم كيف يمكن لهذا المبتدىء أن يحصل على كل هذا النفوذ فقال « انه دائماً هناك ، لا يدع جلسة تفوته ولا فرصة تفلت من يديه »[١٣٩].

عندما جابه التكتل هاملتون بشأن حجم المساعدة الاقتصادية لإسرائيل ، وافق على تأييد توصيات التكتل مع تعديل واحد[١٤٠]. فقد أصر على أن لا تزاد الهبة لإسرائيل بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار . وكانت الإدارة قد طلبت أن تكون هذه الهبة ٨٥٠ مليون دولار ، وطلب التكتل زيادتها بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار . وسويت جميع الأمور قبل موعد التصويت ،

فوافقت اللجنة الفرعية من غير نقاش على المخصصات التي لم يسبق لها مثيل لإسرائيل ، ثم التفتت إلى بحث المسائل المتعلقة بالمساعدات لبلدان الشرق الأوسط الأخرى . ووافقت اللجنة على تعديل تقدم به النائب تشاو يقول ان الأموال خصصت «على أمل أن تتبع البلدان المستفيدة سياسات تدفع مسيرة السلام إلى الأمام بما في ذلك دراسة كل مبادرات السلام لرئيس الولايات المتحدة وغيره»[١٤١]. وفي الوقت الذي وصل فيه التعديل إلى اللجنة الكاملة كانت إيباك ، بدون علم تشاو ، وقد أثبتت سيطرتها على مثل هذه الأمور، بترتيب صيغة تربط التعديل باتفاقات كمب ديفيد بدلاً من مقترحات ريغان . وفاز التعديل بالصيغة البديلة التي كتبها دغلاس بلومفيلد من لوبي إيباك ، بفارق صوت واحد[١٤٢].

ولم يكن هذا التعديل مؤذياً في أي من الصيغتين[١٤٣]. إلا أن التعديلين اللذين صاغهما اللوبي وصادقت عليهما اللجنة الفرعية بأغلبية ساحقة ، لم يكونا كذلك . فالتعديل الأول الذي قبل بلا معارضة يحرّم كل اتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الولايات المتحدة حتى ولو عن طريق فريق ثالث ، إلا إذا اعترفت المنظمة بإسرائيل . والقصد هو حظر الاتصالات غير الرسمية التي كانت تقوم بها مع القيادة الفلسطينية إدارة كارتر ثم إدارة ريغان . والتعديل الثاني الذي قبل بسبعة أصوات مقابل صوتين ، فيحظر بيع أية طائرات أو أسلحة متقدمة للأردن ما لم يلتزم الملك حسين علناً بالاعتراف بإسرائيل . وعندما انتقد الملك حسين فيما بعد نفوذ اللوبي الإسرائيلي في واشنطن في أوائل ١٩٨٤ ، استشهد بهذين التعديلين[١٤٤].

وفي هذه الأثناء ضمن نائب كاليفورنيا الديموقراطي هوارد بيرمان عقد جلسات للنظر في مشروع قانون يضيف بعداً لا مثيل له إلى مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل[١٤٥]. ويقترح هذا المشروع الذي طرح في حزيران (يونيو) ١٩٨٤ منح ٢٠ مليون دولار لتمويل مساعدات إسرائيل الخارجية

في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ، وهذا يعني بصراحة تفويضاً للقيام بنشاطات شبيهة بالنشاطات التي تمولها سراً وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية على مدى ٢٠ سنة (راجع الفصل الخامس) .

وامتدح نائب فلوريدا الديموقراطي لاري سميث مشروع بيرمان وقال « أعتقد انه سيعزز سمعة الولايات المتحدة في العالم الثالث »[١٤٦] . ومنحه نائب كنساس الجمهوري لاري وين تأييد الحزبيين ملاحظاً في الوقت ذاته أن مبلغ العشرين مليون دولار المبدئي « ليس سوى نقطة في بحر وعلينا أن نتطلع إلى مزيد من الأموال في طريقنا »[١٤٧] . ومع ان المشروع بقي في اللجنة طوال دورة ١٩٨٤ ، فإن مؤيديه يعتقدون ان هذا النوع من المعونة لإسرائيل سيحظى بالمصادقة في خاتمة المطاف .

من الواضح ان الطريق التي أشار إليها وين تمضي صعداً ، فالمساعدات لإسرائيل ما زالت ترتفع دون أن تبدو للعيان قمة تقف عندها. وذلك على الرغم من المشاكل التي تعانيها الولايات المتحدة في ميزانيتها وعلى الرغم من سلوك إسرائيل المتحدي للولايات المتحدة في استعمالها الأسلحة التي تزودها بها أميركا وبنائها المستوطنات في الأراضي المحتلة .

□

الفصل الثالث

هيـئة التشـاور لا تتشـاور

على مقربة من رواق الطبقة الثانية الذي يصل ما بين الجزء الأوسط من مبنى الكابتول وجناح مجلس الشيوخ تقع قاعة مجلس الشيوخ القديمة المرممة حيث يستطيع الزوار التجول في أرجائها وتخيل القاعة وهي تردد أصداء المناقشات العظيمة التي كانت تدور فيها فيما مضى . والجلسات الأولى التي دارت هناك هي التي أعطت مجلس الشيوخ شهرته « كأعظم هيئة تشاور العالم » حيث يطرح أي موضوع مهما كان مثيراً للجدل للمناقشة المفتوحة .

والواقع ان هذه الشهرة كانت عن استحقاق من معظم النواحي كما انها جديرة بالتبجيل . ويمكن القول ان الشيوخ الخمسة السابقين الذين تزين الآن صورهم غرفة الاستقبال القريبة من القاعة الكبرى التي يستعملها حالياً مجلس الشيوخ وهم جون س. كالهون ودانيال وبستر وهنري كلاي وروبرت لافوليت وروبرت تافت ، قد امتازوا باستقلاليتهم وجرأتهم ، ولم يكونوا من المسايرين .

أما اليوم وعلى الأقل فيما يخص قضايا الشرق الأوسط فالاستقلالية والجرأة لا أثر لهما تقريباً ومجلس الشيوخ لا يتداول على الإطلاق . وكانت هذه الظاهرة موضوع بحث خلال اجتماع فطور عام ١٩٨٢ بين ولي عهد الأردن الأمير حسن والسناتور كلايبورن بيل من جزيرة رود ، وهو ديموقراطي

قديم في لجنة العلاقات الخارجية.[1] وقد شرح بيل بصراحة تاريخ تأييده المتواصل لإسرائيل وفشله في الاقرار بالمصالح العربية وقال للأمير الأردني « يمكن أن أكون صادقاً معك ، ولكن ليس منصفاً » . وسجل بيل نموذج لسجلات زملائه .

ومنذ نشوء إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، لم يعارض سياسة حكومتها قولاً أو فعلاً سوى حنفة من الشيوخ . أما الذي يخرج عن الصف فيجد نفسه في مأزق . وقد تنشأ المتاعب نتيجة خطاب أو تعديل أو تصويت أو بيان منشور أو نتيجة هذه العوامل مجتمعة . وقد تتخذ المتاعب شكل التحدي في الانتخابات الأولية أو الانتخابات العامة التالية ، وربما لا تظهر على السطح إلا لاحقاً بعد انتهاء ولاية مجلس الشيوخ ، كما كان مصير سناتور ايلنوي .

« ادلاي ، انت على حق ولكن . . . » :

ظهر على غلاف عدد تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ من مجلة جويش شيكاغو الشهرية رسم لادلاي ي. ستيفنسون الثالث ، المرشح الديموقراطي لحاكمية ايلنوي. وظهر خلف ستيفنسون المبتسم فوق كتفه اليمنى عربي يمتشق بندقية ويحملق بغضب من خلال كوفية تغطي رأسه ومعظم وجهه . وكتبت تحت الرسم الذي يشير إلى التحقيق المنشور في الداخل ، عبارة « ادلاي كما يبدو في الأعين اليهودية » .

وكان هذا الرسم والتحقيق جزءاً من حملة معاكسة لستيفن دبرها بعض يهود شيكاغو البالغ عددهم ربع مليون نسمة ، لتحقيق فشل ستيفنسون في وجه خصمه الحاكم جيمس ر. طومسون .

وأراد طومسون الجمهوري أن يحقق انجازاً باهراً ، حاوله كثيرون من قبله في تاريخ ايلنوي ولم يفلحوا ، إلا وهو الفوز بالحاكمية للمرة الثالثة.[2] والجمهوري لا يتوقع عادة إلا دعماً يهوديا ضئيلاً عند الاقتراع .

وكانت ذروة الحملة المضادة رسماً كاريكاتوريا يمثل سجل ستيفنسون بخصوص الشرق الأوسط يوم كان عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي[٣]. ويصوره الرسم عدواً لإسرائيل وحليفاً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وكان ستيفنسون يحاول العودة إلى الحياة السياسية بعد أن قضى عشر سنوات في مجلس الشيوخ حيث رسخ قدميه بسرعة كسناتور مستقل[٤]. وخلال أزمة النفط في منتصف السبعينات أفزع الشركات باقتراحه إنشاء هيئة حكومية تتولى تسويق جميع النفط الخام . وحذر من « بذور الدمار » الكامنة في الانتشار النووي ودعا إلى ضمانات دولية لكبح الدول الأخرى من استعمال التكنولوجيا النووية في صنع الأسلحة . وبدافع من القلق على وضع البلاد الضعيف في السوق الدولية دعا إلى استراتيجية لاقتصاد وطني توجهه الحكومة لصد تحدي المنافسة الخارجية .

وستيفنسون تنقصه خلّة الانشراح المتوهج التي يتصف بها الكثير من السياسيين . وقد وصفته مجلة « تايم » مرة فقالت « انه رجل تأمل ويبدو وكأنه غريب على الحلبة السياسية »[٥]. وبالرغم من نشاطه الكبير في اللجنة حيث تناقش معظم التشريعات فانه لا يرتاح إلى حشد الأصوات ويقول انه ليس ممن يحسن سوق غيره أو « دفشه » ، « ولا أجد في نفسي الكفاءة (لتطبيق) الشيوخ »[٦].

وكتب مايك رويكو المعلق في صحيفة « شيكاغو دايلي نيوز » عن ستيفنسون يقول[٧]:

> « ان أخطر ما في السياسة « هالة الزعامة » ، فهي تجعل من الناس آلات صماء تثب وتصرخ وتصفق من غير تفكير . أما أدلاي ستيفنسون فلا يفعل ذلك إطلاقاً . انه يحمل الناس على النوم . لقد أخذ يفقد شعر رأسه ، وله حماسة معلم الجبر

الخطابية . ويبدو في ملابسه وكأنه اشتراها من مكتب المحقق الجنائي . وإذا شعر بالارتياح بدا وكأن عنده فيروس . اننا بحاجة إلى مزيد من السياسيين الذين يبردون الدم الغالي في عـروقنا» .

وكان في وسع روكيو أن يضيف ان ستيفنسون يفتقر إلى الإحساس الذاتي بأهميته ، وهو الإحساس المعروف في الكابتول هيل . وعلى الرغم من دمه الأزرق ، وقربه من الارستقراطية قدر ما يقترب منها أي أميركي ، فإنه لم يبد اهتماماً كبيراً بحفلات الكوكتيل والمسرحيات السياسية.[٨] وفي زيارة وفد الكونغرس إلى الصين عام ١٩٧٥ لم يكترث لتخصيص سيارات فخمة مزركشة للشيوخ الثلاثة الآخرين وتخصيص سيارة بسيطة له ولزوجته نانسي .

كان ستيفنسون يعتقد بأنه من حيث المزاج والكفاءة أنسب للمنصب التنفيذي منه للمنصب التشريعي . يقول «يتركز اهتمامي هنا على الأفكار»[٩] ويشكو من أن الشيوخ «يعكفون كثيراً على صغائر الأمور . ولا اعتقد أنه في إمكان أي منصب ، غير الرئاسة ، أن يجتاز كل الصغائر» .

وخلال ولايته الثانية في مجلس الشيوخ خاب أمله في إدارة كارتر ، إذ رآها «ضعيفة بشكل محير» وانها تهتم بالاحتفاظ بسلطتها أكثر من اهتمامها بممارسة هذه السلطة بفاعلية.[١٠] وفي ١٩٧٩ أعلن أنه عدل عن تجديد انتخابه ولكنه ذكر انه يتطلع إلى شيء آخر هو الرئاسة . وقال انه قد يرشح نفسه للبيت الأبيض في السنة التالية «انني سأتحدث عن الأفكار لأرى ما إذا كان لا يزال في وسع الفكرة أن تنتصر أو أن تترك أثراً».[١١] لم يحدث شيء من ذلك وقرر ستيفنسون في النهاية عدم ترشيح نفسه.[١٢] فبدخول السناتور إدوارد كندي المعركة شعر بأن وسائل الاعلام لن تهتم به كثيراً . ولكن عندما سحب كندي ترشيحه رأى ستيفنسون ان الأوان قد فات لتنظيم حملته .

وبعد سنة من الراحة أعلن عام ١٩٨١ عن رغبته في ترشيح نفسه لحاكمية ايلنوي ، وتابع ذلك هذه المرة .

غير ان قوام حملته الانتخابية وطبيعة هذه الحملة والتأييد الذي تلقاه في الماضي من المجاورين اليهود لم توح كثيراً بالمتـاعب المقبلة من الجهات الموالية لإسرائيل .

وكان عدد من أبرز أعضاء فريق حملته من اليهود [١٣] ، نذكر منهم فيليب كلوتزنيك ، الرئيس الفخري لبنّاي بثرث ومنظم مؤتمر رؤوس المنظمات اليهودية الذي وافق على ترتيب مأدبة العشاء الرئيسية في حملة ستيفنسون ، وميلتون فيشر ، وهو محام بارز ورئيس لجنته المالية ، وريك جسكولكا المدير التنفيذي للعلاقات العامة الذي أصبح سكرتير ستيفنسون الصحافي المتفرغ . واختار ستيفنسون غريس ماري شتيرن كمرشحة لمنصب مساعدة حاكم ، وزوجها له مكانته في شؤون يهود شيكاغو .

وكان ستيفنسون في السنوات السابقة موضع تكريم التجمعات اليهودية في عدد من المناسبات [١٤] . فقد اختارته الجالية اليهودية في شيكاغو عام ١٩٧٤ « رجل السنة » ، وأثنت اللجنة اليهوديـة الأميركيـة على نشاطـه التشريعي المناوىء للمقاطعة العربية لإسرائيل عام ١٩٧٧ ، وكرمته حكومة إسرائيل بأن أنشأت كرسياً يحمل اسم ادلاي ي. ستيفنسون الثالث في معهد وايزمان للعلوم في رخبوت . وهكذا كان لدى ستيفنسون كل سبب ليتوقع من يهود إيلنوي المنظمين أن يغضوا الطرف عن انتقاداته الرقيقة لسياسة إسرائيل من حين لآخر .

لكن المتاعب لم تلبث أن نشأت [١٥] . فقد شن قسم صغير من يهود ايلنوي خفية هجوماً على ستيفنسون كلفه ثمناً باهظاً . فمنتقصو قدره صمموا على دحره في سعيه وراء الحاكمية لتثبيط عزيمته عن محاولة الحصول على رئاسة الدولة . وكانت أداتهم الرئيسية وثيقة من إيباك في واشنطن توجز

تصرفاته في مجلس الشيوخ إزاء قضايا الشرق الأوسط ، ولكنها لا تذكر شيئاً تقريباً عن سجله الناصع في تأييد إسرائيل وتكريم الجالية اليهودية له كشهادة على هذا التأييد . وجاءت هذه الوثيقة كسائر وثائق إيباك خلواً من التوازن والموضوعية .

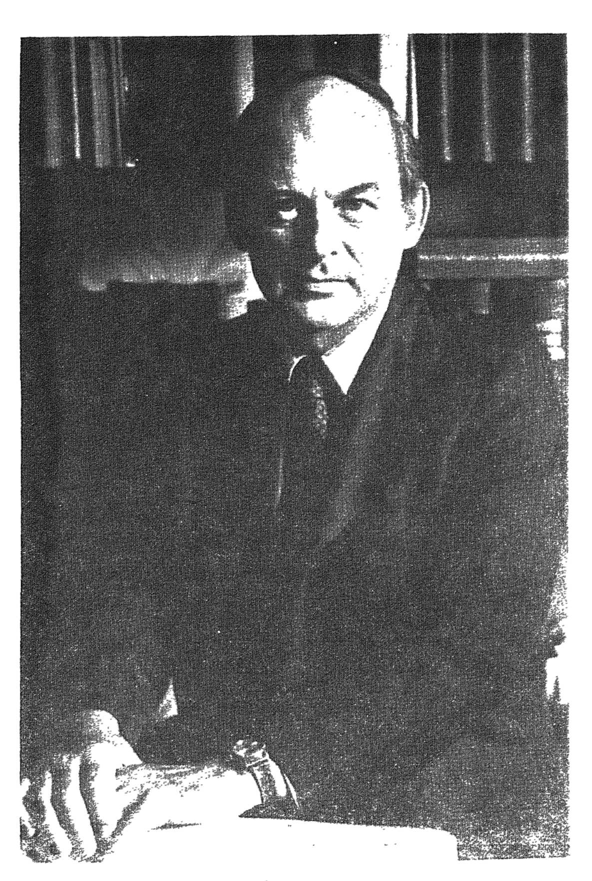
فمثلاً اقتبست إيباك من تقرير يقع في ٢١ صفحة أعده ستيفنسون عن رحلته عام ١٩٧٨ في الشرق الأوسط الجملة الوحيدة التالية : « ليس ثمة من منظمة غير منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بذلك الاعتراف الواسع النطاق بأنها تمثل الفلسطينيين » . والعبارة تقرر حقيقة واقعة ، غير ان كاتب المقال في الجويش كرونيكل الذي استشهد بملخص إيباك راح يؤكد ان هذه الكلمات كانت من أسباب « اشتهار ستيفنسون بأنه واحد من أعنف منتقدي سياسة إسرائيل ودعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية » .

أما الفقرة الكاملة في تقرير ستيفنسون والتي انتزعت إيباك هذه الجملة منها فهي مدروسة ومعقولة إذ تقول[١٦] :

« من المتفق عليه بوجه عام ان الفلسطينيين هم لب المشكلة . وعلى الرغم من انقسامهم السيّىء فهم يزدادون باستمرار من حيث العدد والقوة الاقتصادية والعسكرية وجدية الهدف . ولا يمكن استبعادهم عن أية تسوية للشرق الأوسط . وينعكس افتقارهم للوحدة في افتقار قادة منظمة التحرير إلى الوحدة ، ولكن ليس ثمة من منظمة غير منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بذلك الاعتراف الواسع النطاق بأنها تمثل الفلسطينيين » .

وينتقد تقرير ستيفنسون بعض نواحي السياسات الإسرائيلية ولكن لا يمكن القول انه معاد لإسرائيل .

وكتب ستيفنسون يقول « قد لا يوثق بمنظمة التحرير الفلسطينية وقد يسحب الاعتراف بها وقد تحقّر ، ولكنها حقيقة واقعة على الأقل لأنه لا توجد لدى الفلسطينيين أية منظمة منافسة أخرى .



ستيفنسون

ومضى ستيفنسون فتحدى زعماء أميركا السياسيين :

« المطلوب قيادات سياسية جديدة من الفرعين التنفيذي والتشريعي . فمنذ وقت طويل والكونغرس يتخبط في السياسات الشرق أوسطية أو يمضي في طريقه من غير أن يفهم هذه السياسات فهماً صحيحاً . فلا فائدة للولايات المتحدة ولا إسرائيل ولا أي من الدول العربية من الإغفال المستمر أو من مقتضيات سياسات سنة الانتخابات » .

إلا ان شيئاً من هذا التعليق الإيجابي لم يرد في ملخص إيباك ولا في مقال « الجويش كرونيكل » أو في أي من المطبوعات الأخرى المناوئة لستيفنسون والتي وزعتها الجالية اليهودية خلال حملة ١٩٨٢ .

وأشار المناهضون لستيفنسون بهلع إلى أن هذا الرجل تبنى عام ١٩٨٠ تعديلاً يخفض المعونة لإسرائيل وانه في العام السابق أيد تعديلاً مماثلاً طرحه سناتور أوريغون الجمهوري مارك و. هتفيلد مقترحاً تخفيض المبلغ المخصص لقروض إسرائيل العسكرية بنسبة ١٠ في المئة.[١٧]

ركز تعديل ستيفنسون على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وهي التي قالت عنها إدارة الرئيس كارتر والإدارات السابقة انها غير شرعية وتشكل عقبة في سبيل السلام ، غير انها لم تفعل شيئاً سوى الإعراب عن أسفها . واقترح ستيفنسون احتجاز مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المعونة إلى أن تتوقف إسرائيل عن بناء وتخطيط المزيد من المستعمرات . فالتعديل لم يقتطع شيئاً من المعونة إنما أراد احتباس جزء بسيط من مجموع المعونة التي خصصت لإسرائيل في تلك السنة وقدرها ٢,١٨ بليون دولار . وحين تحدث ستيفنسون مدافعاً عن تعديله قال ان إجمالي المساعدات لإسرائيل يبلغ ١٣ في المئة من مجموع الأموال التي تخصصها الولايات المتحدة لهذه الأغراض على نطاق عالمي :[١٨]

« ان هذا التفضيل لإسرائيل يحول الأموال عن دعم الحياة الإنسانية وعن المصالح الأميركية الحيوية في أماكن أخرى من

عالم متكامل غير مستقر . . . فإذا كان من شأنها احداث استقرار في الشرق الأوسط أو تعزيز أمن إسرائيل فله ما يبرره . ولكنه يعكس رضوخاً أميركياً مستمراً للسياسة الإسرائيلية التي تنذر بمزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ومن الخطر على أمن اسرائيل،وتنذر باضمحلال النفوذ الأميركي باستمرار في العالم . والقضية هنا ليست قضية تأييدنا لاسرائيل . انها تأييد اسرائيل لمثل السلام والعدالة التي أدت الى ولادتها . وأقول ان على الحكومة الاسرائيلية ان تدرك من جديد ان مصالح إسرائيل تتناغم مع مصالحنا ، وتحقيقاً لذلك من المهم أن لا نشجب الأصوات المنادية بالسلام في اسرائيل وأن لا نبرر حججاً مثل حجج بيغن تدعي بأن المساعدات الأميركية من الكونغرس يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به » .

إلا ان مصير هذا التعديل كان كمصير تعديل هتفيلد، الفشل الذريع.

ويذكر ستيفنسون انه بعد عملية التصويت تلقى كلمات اعتذار[١٩] .

« فقد جاءني عدد من الشيوخ ليقول كل منهم : يا ادلاي انت على حق ولكنك تفهم لماذا أنا صوّت ضدك . اتركها للمرة القادمة » . لكن ستيفنسون لم يفهم لماذا أسفر تهويل اللوبي عن أصوات سلبية . ولاحظ التهويل والترهيب في جبهة أخرى أيضاً هي الوسائل الأخبارية . فقد عرض التعديل « لأنني أعتقد ان من حق الشعب المناقشة حول هذه القضية الدقيقة » ، غير ان وسائل الأخبار لم تعره أي اهتمام :

« هذه ناحية أخرى من المشكلة ، فهي ليست فقط ارهاب الساسة الأميركيين بل ارهاب بعض الصحافيين الأميركيين ، وإذا لم يكن إرهاب الصحافيين فهو إرهاب المحررين الذي لا يفوقه إلا إرهاب الناشرين » .

واحس ستيفنسون بأن التخويف امتد حتى بلغ أعلى مستويات

المؤسسة العسكرية . وأعلن بصفته رئيساً للجنة كلفت بالتحقيق في نوعية الاستخبارات الأميركية عن عزمه على إجراء تحقيق في حادثة الهجوم الإسرائيلي على السفينة الحربية الأميركية ليبرتي عام ١٩٦٧ الذي ذهب ضحيته ٣٧ بحاراً أميركياً .[٢٠] وقد اتخذ ستيفنسون هذا القرار بعد ان اطلع على تقرير بعنوان « الاعتداء على ليبرتي » وضعه الكوماندور جيمس م. انيس (راجع الفصل الرابع) .

يقول ستيفنسون « إذا سكتم حتى على هجوم على احدى سفنكم وعلى مقتل عدد من أبناء وطنكم ، فقدتم كل مصداقية في العالم وكذلك في إسرائيل ، وفقدتم احترام ذاتكم في النهاية ، وقد تفقدون سلام العالم » . ولاحظ أيضاً ازدواجية المقاييس مشيراً إلى حادث أسر السفينة الحربية الأميركية بويبلو « فلم تزهق في هذا الحادث أرواح ولم تلحق بالسفينة أضرار ، ومع ذلك فقد أثار الحادث ضجة في الولايات المتحدة . أما في هذا الحادث (حادث ليبرتي) فقد دمرت السفينة وزهقت أرواح ومع ذلك لم يرتفع نقيق في الولايات المتحدة » . وعلى الرغم من القرائن القوية على ان إسرائيل تعمدت الهجوم على السفينة الأميركية ، فقد عجز ستيفنسون عن إيجاد تأييد له بين زملائه . وبما ان ولايته أوشكت على نهايتها فقد عدل عن التحقيق .[٢١]

ووجد مناهضو ستيفنسون أيضاً من المناسب تصويره للناس كمؤيد للابتزاز العربي الاقتصادي ، على الرغم من سجله التشريعي المعاكس الذي لقي في حينه ترحيباً واسع النطاق . فستيفنسون كان المؤلف الرئيسي لتشريع ١٩٧٧ الذي يحظر على الشركات الأميركية التعاون مع المقاطعة العربية لإسرائيل .[٢٢] ولكن ماضيه التشريعي أعيدت كتابته في حملة التشهير التي شنت ضده يوم حاول الوصول إلى الحاكمية ، فاتهم بمحاولة نسف الجهود ضد المقاطعة العربية .

والحقيقة هي ان ستيفنسون عمل وحده جاهداً فأنقذ التشريع من

الكارثة . ونال على هذه المأثرة لوحة تذكارية واطراء من اللجنة اليهودية الأميركية .[٢٣] وكتب تيودور ر. مان . رئيس المجلس الوطني لعلاقات الجالية اليهودية ، إلى ستيفنسون يعرب له « عن تقدير المنظمة العميق لجهودكم القيّمة في سبيل إقرار ذلك التشريع المميز ».[٢٤]

وأضاف ان هذا التشريع « لا يطمئن الجالية اليهودية الأميركية إلى التزام أميركا بالعدالة وعدم التمييز في التجارة الدولية فحسب ، بل انه ، وهذا الأهم في الأساس ، يقوم كتأكيد لاحترام دولتنا العميق للمبادىء والاخلاقيات » .

أما صحيفة الجويش شيكاغو التي لم تذكر شيئاً عن نجاح ستيفنسون في جهوده ضد المقاطعة أو عن الاطراء المفرط الذي تلقاه من زعماء اليهود ، فقد ذكرت انه واجه « صدامات كبرى » مع « الزعامة اليهودية الأميركية » بصدد تشريع المقاطعة .[٢٥]

ووردت التهمة ذاتها في منشور وزعه مجهول وصف نفسه بأنه « مواطن مطلع يقف ضد لجنة ستيفنسون » ، وجعل عنوانه « الحقيقة عن ادلاي ستيفنسون » ،[٢٦] ولكنه لجأ إلى أنصاف الحقائق لينعت ستيفنسون بأنه كان ضد إسرائيل خلال سنوات عضويته في مجلس الشيوخ وختم قائلاً « منَ المهم جداً أن يطلع الناخبون اليهود تماماً على ماضي ستيفنسون . ان يهوداً عديدين ما زالوا منبهرين باسم ستيفنسون ولكنهم لا يعرفون تماماً عداءه للمصالح اليهودية » . ولم تذكر (اللجنة) أسماء أو عناوين أشخاص يقومون عليها . ولكن شيرلي فريدمان ، وهي صحافية غير مرتبطة بصحيفة معينة في شيكاغو ، ادعت في وقت لاحق بأنها صاحبة المنشور . وجاء في ختامه : « لا تنسوا : المعروف عن ستيفنسون انه يعتبر منصب الحاكمية نقطة انطلاق نحو الرئاسة . أذيعوا هذه الكلمة ـ وليظهر الحق » .

وقد أذيعت هذه الكلمة بين أبناء الجالية اليهودية في شيكاغو طوال

صيف وخريف ١٩٨٢ .[٢٧] وكتب المحرر السياسي في صحيفة صن تايمز بشيكاغو في حزيران (يونيو) ان بعض الفعاليات الموالية لطومسون « تعمل خفية منذ أشهر لتأليف فريق يحشد الناخبين اليهود » ضد ستيفنسون .[٢٨]

وأسفرت جهودهم عن « ائتلاف لتجديد انتخاب جيم طومسون » ، ضم يهوداً ديموقراطيين لم يسبق لهم أن أيدوا طومسون من قبل . وعندما حضر سناتور منيسوتا الجمهوري رودي بوشفيتز ، المؤيد العنيد لاسرائيل ، إلى شيكاغو في تشرين الأول (اكتوبر) ليلقي خطاباً في مأدبة الفطور التي أقامها الائتلاف ، قال ان ستيفنسون كسناتور كان « عدواً لدوداً للمساعدات لإسرائيل » .[٢٩]

« تشـهير وتعـريـض » :

المشكلة الكبرى التي واجهها ستيفنسون في حملته هي التهمة غير المدونة التي شاعت على نطاق واسع بأنه عدو للسامية ـ مع ان هذا الرجل كوالده ، أمضى حياته منادياً بالحقوق المدنية لكافة الأميركيين . ويذكر ستيفنسون « علمت بعد يوم الانتخاب بأن هذا التلميح رافق الحملة من أولها إلى آخرها » .[٣٠]

وتذكر ابنة فيل كلوتزنيك ، السيدة بيتيلو سولتزمان التي كانت موظفة في حملة ستفنسون « كانت هناك أقوال كثيرة تتردد حول معاداته للسامية . وكانت تزداد سوءاً شيئاً فشيئاً . ولقد كانت المشكلة أصعب مما يتصوره أي انسان » .[٣١]

وتقول زميلته في الترشيح غريس ماري شتيرن « كانت هناك حملة تلفونية قوية جداً (ضد ستيفنسون) في الأوساط اليهودية » .[٣٢] وتضيف ان المنشورات التي تتهم ستيفنسون بأنه عدو للسامية كانت توزع بكثرة في المعابد اليهودية المحلية ، ولغطت الألسن بتهمة العداء للسامية . « لقد كانت حملة قوية من رجل إلى رجل ، ومن صديق إلى صديق ، ومن حجرة مقفلة إلى حجرة مقفلة . ولكننا لم نتصد لصلب المشكلة » .

ونتيجة لذلك تأثرت حملة جمع التبرعات ، مع انه سبق للجالية اليهودية أن أيدته بقوة في حملتيه لمجلس الشيوخ . ولكن بعد ملاحظاته في السنوات الأخيرة من وجوده في المجلس نضب بعض الدعم اليهودي . ويقول ستيفنسون « ان الكثيرين من أسخى اليهود المتبرعين لي بقوا معي ، أما المنتمون منهم إلى منظمات ، أي المحترفون ، فانصرفوا عني »[٣٣] . ويعتقد ان انسحاب دعم اليهود المنضوين تحت منظمات أثّر في الأموال التي كان ينتظر ورودها له من خارج الولاية . وفي النهاية تمكن طومسون من أن يتفوق على ستيفنسون في الانفاق بمعدل ٢ إلى ١[٣٤] .

وما أن حل شهر أيلول (سبتمبر) حتى ضاق ستيفنسون ذرعاً بتهم اللاسامية التي لا أساس لها من الصحة فانفجر متهماً أنصار طومسون « بشن حملة خفية من التشهير والتعريض »[٣٥] .

وشكا سكرتيره الصحفي ريك جسكولكا من أن المواد التي يوزعها الإئتلاف لإعادة انتخاب جيم طومسون « تحاول أن توحي إلى الناس بأن ادلاي هو من غير شك ضد إسرائيل » . بيد ان فيليب أوكونر ، المدير السياسي لطومسون ، نفى وجود حملة تشهير وتبرأ من منشور فريدمان .

وقال طومسون نفسه عن ستيفنسون « لا أعتقد انه ضد السامية ولكنه ليس صديقاً بالمعنى الصحيح لإسرائيل » . فنشرت صحيفة صن تايمز بشيكاغو مقالاً افتتاحياً تقريعياً عن هذه الملاحظة « فكأنه يقول : لا ، لا أعتقد ان ستيفنسون يضرب زوجته ولكن عينها كانت مرضوضة في الأسبوع الماضي » . ومضت الافتتاحية تقول :[٣٦]

« الأهم هو أن هذا التصريح غير صحيح ، وربما ان ستيفنسون لما كان سناتوراً خرج أحياناً عن المواقف التي تريدها الحكومة الإسرائيلية ، ولكن بناء على دوافع معقولة ورغبة أصيلة في تأمين سلام دائم في المنطقة .

« أما ملاحظة طومسون التي تنضح حياء فهي بمثابة نداء يستحق الشجب موجه إلى الناخب الذي يقيس قيمة المرشح بمقياس مطاطي وحيد » .

واليهود الوحيدون الذين حاولوا مجابهة الهجوم هم المقربون من ستيفنسون . فهذا فيليب كلوتزنيك ، المبرز في مضمار الشؤون اليهودية ، ورئيس لجنة عشاء ستيفنسون ، يقول : « ان إدخال قضايا من هذا النوع في حملة انتخابات الحاكم شيء تأباه الكرامة اليهودية »[٣٧] . وقال خازن حملة ستيفنسون وهو ميلتون فيشر « يرجح ان آراء ادلاي تنسجم مع ٤٠ في المئة من الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) » .

وأخيراً هزم ستيفنسون في أكثر المنافسات على الحاكمية تقارباً في تاريخ الولاية . فقد كان الفارق ٥٠٧٤ صوتاً ، أي جزءاً من سبعة من ١ في المئة من مجموع المقترعين وهو ٣,٥ مليون مقترع .

وشوهت الانتخابات سلسلة من الحوادث الشاذة وصفتها مجلة تايم بأنها « غير متوقعة وعرضية ومشبوهة إلى درجة أنه لا يمكن تصور وقوعها إلا في بلاد العجائب أو مدينة الريح المسحورة »[٣٨] . فليلة الانتخاب اختفت بصورة غامضة صناديق الاقتراع في ١٥ مركزاً من مراكز الاقتراع في شيكاغو وعثر عليها فيما بعد في منازل أو سيارات بعض العاملين في المراكز . فطلب ستيفنسون إعادة عدّ الأصوات ففي مرات سابقة أظهرت إعادة العد فارقاً يتراوح بين ٥,٠٠٠ و ٧,٠٠٠ صوت[٣٩] . إلا أن محكمة ايلنوي العليا رفضت هذا الطلب بأربعة أصوات مقابل ٣ . وقد انضم القاضي الديموقراطي سيمور سايمون إلى الجمهوريين الثلاثة الآخرين في المحكمة في التصويت ضد طلب ستيفنسون .

وظهرت بعد الانتخابات مقالة افتتاحية في صحيفة تصدر في ضواحي شيكاغو تعترف بتأثير حملة التشهير على النتائج :

« نجحت جهود اللحظة الأخيرة المكثفة ليهود منظمة شيكاغو في إحباط محاولة ادلاي ستيفنسون لإزاحة حاكم ايلنوي جيمس طومسون عن منصبه في انتخابات يوم الثلاثاء الماضي . وفي عطلة الأسبوع قبل الانتخابات تكلم عدة حاخامين في شيكاغو وضواحيها ضد ستيفنسون ووزعت ألوف الكتيبات والمنشورات في مناطق اليهود . . . وكلها يهاجم ستيفنسون »[٤٠] .

وبعد أن وصفت المقالة الافتتاحية الهجوم مضت تقول :

« لا شك ان الحملة المركزة ضد ستيفنسون وخصوصاً عدم الرد عليها تقريباً ، قد كلفته ألوف الأصوات من يهود منطقة شيكاغو البالغ عددهم ٢٤٨,٠٠٠ نسمة ـ (فيما يبلغ مجموعهم في الولاية كلها ٢٦٦,٠٠٠ نسمة) ـ والذين كانوا فيما مضى يؤيدون سياسته » .

ويوافق جوزف نوفاك مدير حملة ستيفنسون « لولا ذلك المجهود لكان ستيفنسون هو الحاكم اليوم » . ففي مركزي هايلاند بارك ولايك كاونتي في ضاحية شيكاغو اللذين تسكنهما غالبية يهودية « قتلونا فعلاً ، وحطمونا كلياً »[٤١] .

وأضاف ريك جسكولكا ، سكرتيره الصحفي « إن ما يغيظني أن لا أحد من الحاخامين أو من زعماء اليهود ، غير فيل (كلوتزنيك) كان مستعداً لأن ينطق ويقول ان من الهراء وصف ادلاي بأنه ضد إسرائيل »[٤٢] .

وعلق توماس أ. داين ، المدير التنفيذي لإيباك ، شامتاً « ان ذكريات عداء ادلاي ستيفنسون لإسرائيل خلال ولايته في مجلس الشيوخ أضاعت عليه الأصوات اليهودية في ايلنوي وكلفته خسارة انتخابات الحاكمية »[٤٣] .

ويعتقد ستيفنسون نفسه ان جهود النيل منه التي بذلها اليهود قد لعبت

دوراً رئيسياً في هزيمته « ففي تنافس متقارب كهذا تكون هذه الجهود أكثر من كافية لإحداث الفرق »[٤٤].

ورد على سؤال عن تأثير اللوبي الإسرائيلي في المسرح السياسي الأميركي فقال من غير تردد :

« هنالك أقلية فعالة إرهابية من اليهود الأميركيين الذين يؤيدون مقررات الحكومة الإسرائيلية ، خطأ كانت أم صواباً . وهم إنما يفعلون ذلك بصوت عال وبشكل اندفاعي يخيف الآخرين فلا يسمع إلا صوتهم في السياسات الأميركية مع أنه صوت أقلية ، ويسمع في الولايات المتحدة أكثر مما يسمع في إسرائيل ، وبعبارة أخرى قد تجد الانشقاق أعلى صوتاً وأقوى في إسرائيل منه في الجالية اليهودية بالولايات المتحدة . ولرئيس وزراء إسرائيل تأثير على السياسة الأميركية الخارجية في الشرق الأوسط أكثر منه على سياسات حكومته بوجه عام » .

ويلاحظ السناتور السابق تغيراً عميقاً داخل الجالية اليهودية في السنوات الأخيرة :

« تلاشى الآن كثيراً تعلق الزعماء اليهود القديم بالحقوق المدنية والرفاهية الاجتماعية ، أو باختصار بالليبرالية . والشغل الشاغل الآن هو اسرائيل نفسها . ولو خيروا بين الالتزام التقليدي الليبرالي وبين الالتزام الإسرائيلي المتصوّر ، لاختاروا الآن الالتزام الإسرائيلي » .

وبعد تفكير في ماضيه السياسي والثمن الذي دفعه لقاء تحديه السياسات الإسرائيلية ، كتب ستيفنسون يقول :

« لا يساورني أي تردد بشأن الاستمرار . وأتمنى لو بدأت قبل ذلك وكنت أكثر فاعلية . ولا أرى في الواقع أية قيمة للمنصب العام إذا لم يكن في وسع شاغله أن يخدم الجمهور . فالأفضل

أن يفقده . ومن الأفضل أن لا يخدم على أن يكون مرتهناً أو معرضاً للشبهة » .

وحذا ستيفنسون حذو زميل له هو سناتور مشهور من اركنساس انتقد ببلاغة السياسة الإسرائيلية وسياسة أميركا الخارجية على مدى عدة سنوات . ذلك هو ج. وليام فولبرايت ، أحد الأسماء اللامعة في تاريخ مجلس الشيوخ الأميركي .

« المنشـق »

« إذا متنا جميعاً فالوحيد الذي سيذكرونه هو بيل فولبرايت »[٤٥]. هكذا رثاه زميله سناتور ايداهو الديموقراطي فرانك تشرش ، وكان على حق في ما قاله . عمل ج . وليام فولبرايت ، كما عمل عظماء زمانه ، على تكوين مواقف بلاده من ممارسة قوتها على النحو الصحيح في عالم يعيش في خطر شديد بسبب الأسلحة النووية . وكانت المخالفة هي الطابع المميز لحياته السياسية ، ولكنها كانت مخالفة ذات لون خاص . والحقيقة ان فولبرايت كان دائما على صواب .

ولفت فولبرايت اليه أنظار المواطنين للمرة الأولى بشجبه « آفة المكارثية القذرة »[٤٦]. وفي عام ١٩٥٤ بينما كان أميركيون عديدون يهللون للحملة العنيفة التي شنتها لجنة سناتور وسكنسون الفرعية الدائمة للتحقيق ، صوّت فولبرايت وحده ضد اجراء لاستمرار تمويل اللجنة الفرعية . وبسبب هذا التصويت أتهم بأنه « شيوعي ، تابع ، ملحد ، أدنى من أن يحقر »[٤٧].

عارض فولبرايت تدخل الولايات المتحدة في كوبا عام ١٩٦١ وفي جمهورية الدومينيك بعد ذلك بأربع سنوات ، وسبق زمانه بالدعوة الى التفاهم مع الإتحاد السوفياتي والإنفتاح الدبلوماسي على الصين . وعندما

اقترح نظاماً مختلفاً لاختيار رؤساء الدولة ، استاء منه هاري ترومان وقال عنه « ابن العاهرة خريج اكسفورد المتحذلق » . وبعد ٢٥ سنة ، أي في ١٩٧٤ ، اعترفت صحيفة النيويورك تايمز بأنه « اكثر منتقدي السياسة الأميركية الخارجية صراحة في هذا الجيل » .[٤٨]

ان أعمق اهتماماته وأثبتها دفع التفاهم الدولي الى الامام عن طريق الثقافة .[٤٩] وقد وسع الوف الشباب مداركهم بفضل المنح الدراسية التي تحمل اسمه . غير ان فولبرايت أشتهر ايضاً بمعارضته الصريحة لحرب فيتنام « تلك الحرب التي لا نهاية لها ، الحرب العقيمة .. الحرب الموهنة والقذرة » ،[٥٠] فوضعه هذا الموقف على خلاف مع زميله وصديقه المقرب سابقاً الرئيس لندون ب . جونسون . واعتقد الرئيس جونسون ان أميركا اقدمت على خوض هذه الحرب كمهمة نبيلة في جنوب شرقي آسيا ضد مؤامرة شيوعية دولية . فلم يأبه فولبرايت بنظرية المؤامرة ، وخشي ان تتطور الحرب الى صدام مع الصين ، ورأى فيها نوعاً من « التباهي بالقوة » .[٥١]

ولعل أقوى الذكريات السياسية من الستينات ترؤس فولبرايت جلسة لمجلس الشيوخ نقلت بالتلفزيون أراد فيها أن يرد أميركا عن « أخلاقيتها الجامحة » في فيتنام . وراح يستجوب بطريقته المهذبة المعهودة المسؤولين في الادارة ومنتقدي الحرب وهو ينظر اليهم نظرات فاحصة من تحت نظارتيه الملونتين لتخفيف وهج الأضواء الساطعة . وقال « جل ما نسعى اليه هو بعض المعلومات والتنوير ليأتي حكم بلادنا ، حكم شعبنا ، حكم هذه اللجنة أقرب ما يكون الى الحكمة » .[٥٢]

وصف أحد المَراقبين تلك الجلسة بأنها « طريقة لا مثيل لها في التثقيف الجماهيري » وهي مهمة في تقييم الأمة للسياسة في جنوب شرقي آسيا .

وكان فولبرايت قد أيد انشاء اسرائيل.[٥٣] ولكنه بمرور الزمن ازداد انتقاداً

لاساليب الضغط التي اتبعتها بعض التجمعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة ، فوصم بأنه « المنشق البارز ، وان يكن صامتا معظم الوقت ، عن الأغلبية الموالية لإسرائيل في مجلس الشيوخ ، والساعي الى تحقيق إجماع محلي يبحث عن تسوية سياسية في الشرق الأوسط » .

ترأس فولبرايت عام ١٩٦٣ تحقيقاً لفت انظار الجمهور الى المعاملة الضرائبية الاستثنائية التي تعامل بها التبرعات لإسرائيل ، مما أثار حنق الجالية اليهودية.[٥٤] وأدار ذلك التحقيق ولتر بنكس ، وهو صحافي أستخدمه فولبرايت بعد أن اطلع على دراسته بخصوص نشاطات اللوبي . ويقول بنكس[٥٥] أن فولبرايت أطلق يده في اختيار العشرة الأوائل من نشاطات اللوبي للتحقيق فيها ، ووعد بالوقوف وراءه طوال هذا التحقيق المثير للجدل . ومن المنظمات التي اختارها بنكس ـ وهو يهودي ـ وكالة التلغراف اليهودية ، وكانت حينذاك الأداة الرئيسية في يد اللوبي الإسرائيلي . فاتهم فولبرايت وبنكس معاً بمحاولة تدمير وكالة التلغراف اليهودية وبأنهما عدوان للسامية.[٥٦]

ويـذكر بنكس « طلب بعض الشيـوخ الغـاء التحقيق في العمليـة اليهودية ، وبينهم السنـاتور هـوبرت همفـري والسناتـور بورك هيكنلوبـر (الجمهوري القديم في لجنة العلاقات الخارجية) . الا أن فولبرايت رفض الطلب » .

وفضحـت تحقيقات فولبرايت الأموال الطائلة التي تغدقها إسرائيل بصورة غير شرعية على المجلس الصهيوني الأميركي.[٥٧] فقد تدفق سراً على المجلس أكثر من خمسة ملايين دولار لانفاقها على شركات العلاقات العامة والدعاية الموالية لإسرائيل ، وذلك قبل أن تختم لجنة فولبرايت تحقيقها .

وعلى الرغم من قلق فولبرايت ازاء اللوبي الموالي لإسرائيل ، فقد أقدم على خطوة استثنائية إذ اقترح أن تضمن الولايات المتحدة حدود إسرائيل.[٥٨] ففي خطاب رئيسي القاه عام ١٩٧٠ أقترح عقد معاهدة أميركية ـ

إسرائيلية تلتزم الولايات المتحدة بموجبها بالتدخل عسكرياً عند الضرورة « لضمان حدود اسرائيل واستقلالها » ضمن الأراضي التي كانت تحت سيطرتها قبل حرب ١٩٦٧ ، على أن تكون هذه المعاهدة تكملة لتسوية سلمية تضعها الأمم المتحدة . وقصد بهذا الاقتراح دحض ادعاءات الذين يعتقدون بأن اسرائيل تحتاج الى الأراضي المحتلة من أجل أمنها .

ورأى فولبرايت أن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ هو مفتاح السلام ، فاسرائيل لا تستطيع احتلال الأراضي العربية وتحظى بالسلام معاً . وقال أن سياسة اسرائيل بصدد انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة « تفتقر الى المرونة والتبصر في العواقب » . ولاحظ فولبرايت الذي لم يصدق تهديدات بعض زعماء العرب بتدمير دولة إسرائيل ، ان كلا من الرئيس عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة والعاهل الأردني الملك حسين « قد استنكر بالفعل هذه التهديدات الدراكونية ، ولكن يظهر ان الاسرائيليين لم يلاحظوا هذا التبروء » .

وخلال السبعينات شذ فولبرايت عن الآخرين فردد اعتقاده بأن أزمة الشرق الأوسط هي اختبار لثبات أميركا في وجه التدخل السوفياتي . وفي ١٩٧١ اتهم إسرائيل « بالتحايل الذي يغري بالشيوعية » وكرر قوله أن التوتر المستمر في الشرق الأوسط لا يخدم الا المصالح السوفياتية [٥٩] .

وظهر فولبرايت في برنامج « واجه الأمة » التلفزيوني فاعلن أن مجلس الشيوخ « خاضع » للسياسات الإسرائيلية المؤذية للمصالح الأميركية [٦٠] . وقال أن الولايات المتحدة تتحمل « قسطاً كبيراً جداً من المسؤولية » عن استمرار العنف في الشرق الأوسط . واضاف « من الواضح تماماً انه لولا دعم الولايات المتحدة بالمال والسلاح وغيرها بلا حساب ، لما فعل الاسرائيليون ما يفعلونه اليوم » .

وذهب فولبرايت إلى أن الولايات المتحدة أخفقت في الضغط على إسرائيل للتفاوض على تسوية . قال :

« ان اكثرية عظمى في مجلس شيوخ الولايات المتحدة ـ حوالي ٨٠ في المئة ـ تؤيد اسرائيل واي شيء تريده اسرائيل تأييداً تاماً . وهذا ما ثبت المرة تلو المرة ، ولهذا تعسرت الأمور على حكومتنا » .

وادعى السناتور ان « اسرائيل تتحكم بمجلس الشيوخ » وحذر قائلا « علينا ان نهتم أكثر بمصالح الولايات المتحدة » . وبعد ستة أسابيع من ظهوره في برنامج « واجه الأمة » التلفزيوني أعرب عن فزعه من احتلال اسرائيل للاراضي العربية . واتهم الولايات المتحدة بأنها منحت اسرائيل « دعما غير محدود لتوسعها غير المحدود » .[٦١]

اثار انتقاده السياسة الاسرائيلية ضجة في منطقته ، فتضايق اليهود الذين أيدوه في الماضي.[٦٢] وبعد سنوات من الانتصارات السهلة في الانتخابات ذرت المتاعب قرنها لفولبرايت عام ١٩٧٤ . واستمد الحاكم دايل بمبرز بعض الجرأة من تحوّل اليهود المتزايد عن فولبرايت ففاجأ العالم السياسي عشية آخر موعد لتقديم طلبات الترشيح لانتخابات الحزب الديموقراطي الأولية اذ رشح نفسه لمزاحمة فولبرايت على مقعده في مجلس الشيوخ. ولم يكن يخطر ببال فولبرايت أن يترشح بمبرز ، ولكنه أدرك في الحال خطورة تحدي الحاكم الشاب المحبوب له « شعره ما زال يكسو رأسه (بالمقارنة مع فولبرايت) ويبدو جميل الطلعة على التلفزيون ، ولم يصدر عنه اطلاقاً ما يسيء الى أحد ».[٦٣]

وهناك عوامل أخرى . ويعتقد ولتربنكس الذي أصبح فيما بعد مراسلاً للواشنطن بوست أن قرار فولبرايت بقضاء اجازة غولف في برمودا قبيل موعد الانتخابات الحزبية الأولية ، ربما يكون قد ساهم في اقناع بمبرز بان

فولبرايت لن يبذل مجهوداً كبيراً في الترشيح[٦٤]. وصادف ذلك أيضاً سنة وترغيت ـ المشؤومة في نظر المسؤلين

واشار بمبرز في حملته بفزع الى « الفوضى في واشنطن » ودعا الى احداث تغيير . وكتبت النيويورك تايمز تقول انه « استغل بمهارة شعوراً قديماً بأن فولبرايت . . . كان ينفق معظم وقته على الطعام مع هنري كيسنجر ويتناقش معه حول الشرق الأوسط »[٦٥].

وكان موقف المقترعين اليهود داخل اركنساس وما وراءها عاملاً له أهميته أيضاً . وقال فولبرايت « اعتقد أن بمبرز ما كان ليرشح نفسه لولا هذا التشجيع »[٦٦]. وبعد الانتخابات ادعت منظمة يهودية وطنية فعلاً الفضل لنفسها في فوز الحاكم الشاب المذهل . وحصل فولبرايت على مذكرة مؤرخة في أيار (مايو) ١٩٧٤ وموزعة على اعضاء مجلس ادارة بئناي بئرث . وتقول المذكرة المصنفة « سرية »[٦٧] وتحمل توقيع الأمين العام هيرمان ادلزبرغ « . . . تشير كل الدلائل الى أن تحركاتنا دعماً للحاكم بمبرز ستسفر عن إخراج السيد فولبرايت من منصبه الحساس في مجلس الشيوخ » . وفيما بعد رفض ايدلزبرج المذكرة واصفاً إياها بأنها « مضحكة » . (المصدر : رسالة من نورمان ف. ديسي الى ج. وليام فولبرايت في أول ابريل (نيسان) ١٩٧٧) .

ولم يتوقف فولبرايت بعد هزيمته عن الادلاء بالتصريحات منددا بتعنت اسرائيل ومحذراً من اللوبي الاسرائيلي . وحذر في كلمة القاها قبل انتهاء مدته في مجلس الشيوخ من أن اسرائيل « بضغطها الذي لا نهاية له على الولايات المتحدة من أجل المال والسلاح ، وحصولها دائماً على كل ما تريد وأكثر ، تسيء استعمال صديقة طيبة »[٦٨]. وركز اهتمامه في امكان تحول الصراع في الشرق الأوسط الى حرب نووية[٦٩]. ونبّه الى أن « مؤيدي اسرائيل

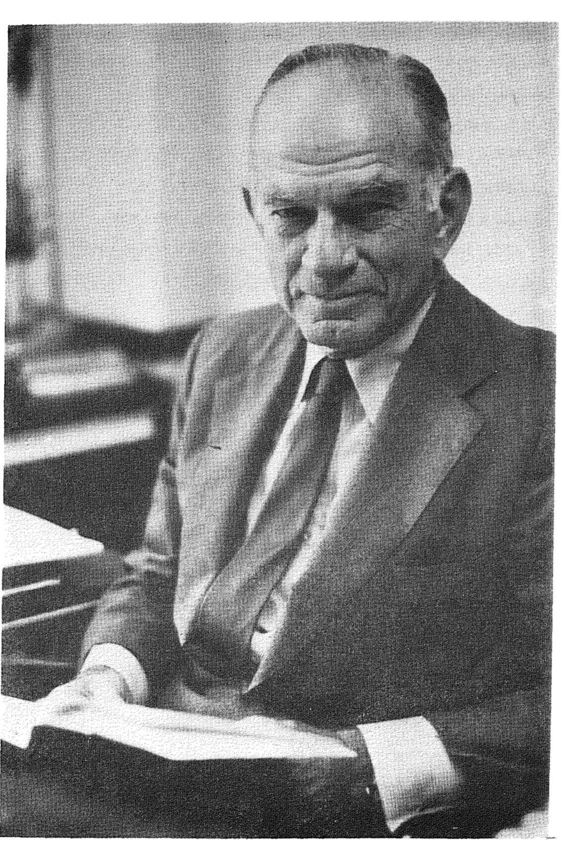
في الولايات المتحدة . . . . بدعمهم التعنت انما يشجعون نهجاً يؤدي حتماً الى تدميرها (اسرائيل) وربما تدميرنا ايضاً » .

واشار الى المنافسة الانتخابية حينذاك بين جاكوب جافتس ورامزي كلارك على مقعد نيويورك في مجلس الشيوخ فقال :

« تخضع أغلبية أصحاب المناصب عندنا خضوعاً كاملاً للهيمنة الإسرائيلية . ولم يقف الأمر عند حد انكار شرعية الشعور القومي الفلسطيني ، فإن بعض من عُرفوا بالاتزان مثل المرشحين المتنافسين على مقعد نيويورك في مجلس الشيوخ يخوضون الآن جدلاً حامياً ليثبت كل منهم أنه أشد معارضة من الآخر لقيام دولة فلسطينية » .

إن جهود فولبرايت المتواصلة لاحلال السلام في الشرق الأوسط عادت عليه بالتقريع في كتابين نشرا فيما بعد[٧٠] . فإرنست فولكمان يتهم فولبرايت في كتابه « تراث الكراهية : اللاسامية في اميركا » (١٩٨٢) باللاسامية وقبول الرشوة « بأموال عربية » . ويذكر المؤلف اسم فولبرايت ضمن لائحة من رجال الحكومة السابقين الذين « تورطوا في عمليات استثمار عربية كبيرة في هذه البلاد » . ثم يقول فولكمان « لم تكن مصادفة ان تصدر معاداة للصهيونية والسامية عن هذه الفئة المتنامية باستمرار من المصالح الأميركية المتجمعة حول الإستثمارات العربية » . ويضيف مباشرة « ان فولبرايت الذي أسرف خلال وجوده في مجلس الشيوخ في دعمه المضطهدين ، لم يعد يرى الحق في مظالم الإسرائيليين ، الذين يشكلون أقلية في الشرق الأوسط . » .

ولا شيء يبعث على الدهشة في أن فولكمان لم يأت بأي مستند يثبت علاقة فولبرايت « بعمليات الاستثمار العربية » لأنه لا وجود لمثل ذلك المستند . والروابط الممكنة الوحيدة كانت خلال فترة قصيرة قام خلالها مكتب المحاماة الكبير[٧١] الذي انضم اليه فولبرايت في واشنطن عام ١٩٧٥



فولبرایت

توكل من السفارة السعودية لمدة سنتين مقابل أتعاب سنوية قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار ، وتوكل عن سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة سنة واحدة مقابل ٢٥,٠٠٠ دولار . وهذه المبالغ المدفوعة للشركة هي مجمل علاقة السناتور السابق بالاستثمارات العربية .

وشهرت رابطة مكافحة الافتراء المنبثقة من بئناي بئرث بفولبرايت عام ١٩٧٤ في كتابها « اللاسامية الجديدة » ويذكر مؤلفا الكتاب آرنولد فورستر وبنجامين ر . ابشتاين اسم فولبرايت في فصل عنوانه « العرب والموالون للعرب » قالا في مستهله انهما يقصدان « العديد من التصريحات المعادية لإسرائيل والصادرة عن مراجع غير يهودية غالباً ما تكون محترمة وتحمل في طياتها رسالة معادية بلا ريب لليهود » .

وينظر فولبرايت من مكتبه الذي يبعد ثلاث عمارات عن البيت الأبيض الى المستقبل فلا يرى أملاً كبيراً في أن يتصدى الكابتول هيل تصدياً فعالاً للوبي الإسرائيلي :

« إن معارضة (هذا اللوبي) هي بمثابة انتحار للسياسيين باستثناء رجل مثل ايزنهاور كان يشعر بالاطمئنان . ذلك أنه كان قد ارسى دعائم شهرته وأصبح عظيماً في نظر البلاد كلها فلم يعد يخشى أحداً . فجاهر بما يعتقد به »[٧٢].

ومضى فولبرايت يقول « اعتقد بأنه سيأتي رئيس يفعل كذلك ولكن لن يكون اسمه ايزنهاور » . ويذكر فولبرايت فرصة ضاعت :

« ذهبت الى جيري فورد بعد أن تولى الرئاسة عام ١٩٧٥ ، وكنت حينئذ قد تركت منصبي . وزرت الشرق الأوسط ، وقابلت بعض الشخصيات البارزة . لأقول للرئيس اسمع ، اعتقد بأن هؤلاء الزعماء (العرب) مستعدون لقبول إسرائيل ، شرط ان

يتراجع الإسرائيليون الى حدود ما قبل ١٩٦٧ . وستحل المشكلة اذا كنت مستعداً لاتخاذ موقف بشأنها » .

وتكهن فولبرايت بأن الشعب الأميركي سيساند فورد ان هو طلب تعاون إسرائيل . وذكره بأن ايزنهاور أعيد انتخابه بأغلبية كبيرة عقب إرغامه إسرائيل على الإنسحاب بعد غزوها مصر :

« فاتخاذ موقف ضد اسرائيل لم يؤذ إيزنهاور فقد اجتذب نيويورك وجاليتها اليهودية الكبيرة .

« وقلت لفورد انني لا اعتقد بأنه سيهزم اذا وضع الأمور في نصابها . فعليه ان يقول ان على اسرائيل أن تعود الى حدودها في العام ١٩٦٧ ، فإن لم تفعل ، فلن تحصل على مزيد من الأسلحة والمال . فهذه هي الطريق التي سلكها أيزنهاور . وما على اسرائيل الا أن تتعاون . ومن ناحية سياسية قلت له أن عليه في حملته المقبلة أن يعلن أنه مع اسرائيل ، ولكنه مع أميركا أولاً » .

ويذكر فولبرايت أن فورد أصغى اليه بكل اهتمام ولكنه لم يلتزم بشيء . « طبعاً انه لم يأخذ بنصيحتي » .

ويتردد صدى هذا التصميم في وجه خيبات الأمل في أحد تصريحاته في آخر عهده كسناتور :[٧٣]

« التاريخ لا يلقي ظلال الشك على قدرة البشر على معالجة مشاكلهم بالعقل ، ولكنه يشكك كثيراً في ارادتهم فعل ذلك . وهكذا أجد دلائل الماضي ضبابية وغامضة ، توحي بالأمل وليس بالثقة في انتصار العقل . وبما أن لا شيء نخسره على أية حال ، فلا بأس من التجربة » .

تحذير من « الموقف المطلق » :

دخل جيمس ج . أبو رزق من ساوث داكوتا مجلس الشيوخ عام ١٩٧٣ بعد أن خدم سنتين في مجلس النواب .

وهو نجل مغتربين لبنانيين ، كما انه أول شخص من أصل عربي ينتخب لمجلس الشيوخ . ودافع عن مصالح العرب ، فإذا به يصبح بسرعة موضوعاً للجدل .

وبعد أن احتل مقعده في مجلس الشيوخ بقليل قبل دعوة لالقاء محاضرة في جامعة يشيفا في نيويورك ، غير ان المسؤولين الغيورين في الجامعة اتصلوا به على الفور ليبلغوه احتجاجات الطلاب المتزايدة على حضوره .[٧٤] وبعد بضعة أيام اتصل به رئيس لجنة العشاء وطلب منه الادلاء بتصريح علني يدعو فيه الى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب ، مؤكداً للسناتور أبو رزق بأن من شأن التصريح المقترح الذي يطابق تصريحاً صدر عن رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مئير ، أن يخفف من اعتراضات الطلاب ويضع حدا لاحتجاجهم . ومع أن أبو رزق كان يحبذ قيام مفاوضات كهذه ، فقد رفض الادلاء بالتصريح المطلوب . وأوضح قائلاً « لا أود أن اكون في موقف استرضاء للمحرضين » » وقدم حاخام اسرائيل ميلر ، نائب رئيس الجامعة ، الى واشنطن ، ليطلب من أبو رزق إعادة النظر في موقفه . ولما كرر أبو رزق رفضه عاد رئيس لجنة العشاء الى الاتصال به هاتفياً ليقول له هذه المرة ان الطلاب بدأوا بالتظاهر أمام قاعة المحاضرات . وحين أدرك السناتور أن مسؤولي الجامعة يرغبون في الغاء الدعوة ، عرض الانسحاب من هذه المهمة ، فقبل طلبه في الحال .

وبعد هذه الحادثة بقليل اعلن أن ابو رزق سيكون المتكلم الرئيسي في مهرجان خطابي عقد في روشستر بنيويورك لجمع التبرعات لمنكوبي الحرب الأهلية في لبنان . واذا بالمكالمات الهاتفية تنهال على اللجنة

المنظمة للمهرجان تحذر من وجود قنابل في القاعة . وتلقت اللجنة ٢٣ مكالمة تنذر بنسف المبنى اذا أدرج اسم أبو رزق في البرنامج . وبمساعدة الشرطة الجنائية الاتحادية قامت الشرطة المحلية بتفتيش دقيق في المبنى. ولما لم تعثر فيه على شيء فتحته للمهرجان ، وقد غصت القاعة بالحضور الذين لم يكن لديهم علم بالتهديدات. فاستمعوا الى جميع الخطباء من غير أي حادث مكدّر .

وبعد أن قام أبو رزق بجولة في البلاد العربية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، أعرب عن تعاطفه مع اللاجئين العرب في خطاب القاه في نادي الصحافة الوطنية في واشنطن . ووافى ولف بليتزر نشرة إيباك بنبأ هذا الخطاب وقال معلقاً « اذا ساد هذا الموقف (موقف أبو رزق) فان حياة اسرائيل تصبح في خطر »[٧٥] . وأرسل تقرير بليتزر الى اليهود الذي تبرعوا لحملة أبو رزق ، مرفقاً برسالة من ا . ل . كينين ، مدير إيباك ، الذي نبّه الى ان أبو رزق « قد تمادى في تحطيم المودة الأميركية تجاه اسرائيل » .

ويقول أبو رزق أن هذه الخطوة « قد قلبت العلاقة مع إيباك رأساً على عقب »[٧٦] . واضاف « ربما انني ما كنت أصرف هذا القدر من الوقت على الشرق الأوسط لولا هذه الحملة الشخصية الظالمة علي » . (وفي ١٩٨٠ بعد أن تقاعد أبو رزق من مجلس الشيوخ أسس اللجنة العربية الأميركية ضد التمييز التي ينتمي اليها الآن ٢٠,٠٠٠ عضو والتي غايتها ، على حد قوله « تأمين قوة موازية للوبي الاسرائيلي » .)

وفي احدى المناسبات في مجلس الشيوخ ، استطاع أبو رزق أن يحوّل ضغط اللوبي لصالحه . ففي ١٩٧٤ أراد أبو رزق أن يشغل مقعداً شاغراً في لجنة المجلس القضائية . فهدد ديفيد برودي ، مفتاح رابطة مكافحة الافتراء المنبثقة من بنتاي برث بأنه اذا لم يفلح في الحصول على هذا المقعد ، فسيسعى للحصول على مقعد في لجنة المجلس للعلاقات



جايمس ابو رزق

الخارجية ، ويمضي أبو رزق فيقول ضاحكاً « لقد كانت لهذا التهديد نتيجته المرجوة . فان آخر ما يريده برودي هو أن يراني في لجنة العلاقات الخارجية التي تقرر المساعدات لإسرائيل . وبفضل مساعدة اللوبي حصلت على التعيين في اللجنة القضائية مع أن جيمس الن ، وهو سناتور أقدم مني ، كان يطمع بهذا المنصب » . وساعد هذا التعيين أبو رزق على ترؤس مناقشات في ١٩٧٧ حول شرعية احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة . ويقول أبو رزق « لقد كانت الجلسة الأولى والأخيرة حول هذا الموضوع . فلم يحضرها أحد من زملائي . فكنت وحدي هناك » .

وفي ١٩٧٥ دعا أبو رزق شفيق الحوت ، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ، الى مأدبة غداء في مجلس الشيوخ ، وهو يعرف انه من الصعب المحافظة على سرية ما يتعلق بمنظمة التحرير . وعلى الرغم من تأكيدات أبو رزق بأن الموضوع سيبقى سراً مكتوماً ، فقد حضر ١١ سناتوراً آخر بينهم ابراهام ريبيكوف من كونيكتيكوت ، وهو يهودي ، واستمعوا الى الحوت يتحدث عن قضايا الشرق الأوسط من وجهة نظر المنظمة . وبعد ساعة من انتهاء الاجتماع ، اتصل سبنسر ريتش من الواشنطن بوست بابو رزق طالباً منه التعليق ، وكان قد عرف أسماء جميع الشيوخ الذين حضروا . وفي اليوم التالي ذكرت صحيفة الجيروزالم بوست اليومية التي تصدر باللغة الانكليزية في إسرائيل أن ريبيكوف وغيره تناولوا طعام الغداء مع الحوت « السفاح » .[٧٦]

وثارت عام ١٩٧٧ عاصفة هوجاء عندما وافق أبو رزق في اللحظة الأخيرة على أن يكون الخطيب الرئيسي لتأييد نائب الرئيس ولتر مونديل في مأدبة العشاء السنوية لعيد جفرسون ـ جاكسون برعاية حزب كولورادو الديموقراطي في دنفر.[٧٧] إذ أحتج زعماء يهود على ظهوره ، كما أن جون مروزك ، وهو زعيم عمالي في دنفر ، حمل على أبو رزق لانه « موال للعرب

ومعاد لاسرائيل » . واقترحت بتي كريست ، عضوة لجنة العشاء، سحب الدعوة لأبو رزق.غير أن اقتراحها هزم بفارق بسيط من الأصوات . وحاولت اللجنة ان تجد خطيباً موالياً لاسرائيل يناظر أبو رزق ، مع وجود نية لديها بالغاء الحفلة ان لم تكن المناظرة ممكنة . الا أن الأمور اتخذت منحى هزلياً إذ لم تكن لدى أبو رزق نية في التطرق في كلمته الى الشرق الأوسط . ولـما لم تجد اللجنة من يناظر ضيفها ، اعادت النظر في الموقف وتركت دعوة أبو رزق على حالها الأصلي .

ولدى وصول أبو رزق الى مطار دنفر صرح للصحافيين بقوله « اقسمت كسناتور أميركي أن أدعم حكومة الولايات المتحدة ، ولم يخطر ببالي اطلاقاً انه سيطلب مني في يوم من الأيام أن ادين بالولاء لاية حكومة أخرى». وفي ملاحظاته للذين حضروا المأدبة ، وعددهم ٧٠٠ شخص ، حذر من « نفوذ اللوبي الصهيوني المفرط » . وقال « ليس من المستبعد أن تصبح الولايات المتحدة ، ان لم تكن قد أصبحت فعلاً ، اسيرة دولتها التابعة » .

ومضى يقول « نقطة الجدل حول مأدبة العشاء هذه هي رفضي اتخاذ موقف مطلق الى جانب اسرائيل ، فثمة خطر شديد علينا جميعاً في مثل هذا النوع من الاطلاق ، لانها تعني اتخاذ موقف واحد لا غير ، وهذا الموقف الوحيد المطلق هو بلا جدال الموالاة لإسرائيل » .

وكتبت صحيفة روكي ماونتن نيوز أن الحضور صفقوا للخطاب وقوفاً « مع أن قلة منهم هنا وهناك بقوا جالسين في مقاعدهم » . وكتبت صحيفة دنفر هذه في إفتتاحيتها تقول « جيمس أبو رزق ليس ذاك المتعصب الذي يصيح مطالباً بدم اسرائيل ، ويجب أن يفخر زعماء كولورادو الديموقراطيون بان يكون أبو رزق خطيبهم . فهو أفضل مما يستحقون » .

« خطايا السهو » :

انقطع حبل انتصارات اللوبي الاسرائيلي الطويل في الكابتول هيل مرتين خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية .[٧٨] وحصلت النكستان في مجلس الشيوخ وكلتاهما حول المبيعات العسكرية للمملكة العربية السعودية . ففي ١٩٧٨ صادق المجلس على بيع طائرات مقاتلة من نوع ف ـ ١٥ بأكثرية ٥٤ صوتاً مقابل ٤٤ ، وفي ١٩٨١ صادق على بيعها طائرات أواكس للانذار المبكر ومعدات خاصة لطائرات ف ـ ١٥ باكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ . ومن الغريب أن هاتين القضيتين المثيرتين للجدل ورطتا اللجنة الأميركية الاسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) في سياسات ولاية ماين .

بدأ التورط في دار مجلس الشيوخ عندما تبلغ السناتور أدوارد « تد » كندي بعد ظهر أحد أيام ربيع ١٩٧٨ رسالة شفوية احمر لها وجهه غضباً ، وتقول ان إيباك تخلت عن سناتور ديموقراطي معروف بموالاته الدائمة لاسرائيل[٧٩] والحادث هو أن اللوبي اسقط من حسابه سناتور ماين وليام هثاواي الذي كان يدلي بصوته من غير استثناء الى جانب المصالح الاسرائيلية ، وتمسك بمنافسه الجمهوري وليام س . كوهين . وهنا سارع كندي الى أقرب هاتف وطلب من موريس ج . اميتاي ، مدير إيباك التنفيذي حينذاك ، تفسيراً لهذا الموقف . إلا ان اميتاي أنكر أن تكون إيباك قد اتخذت موقفاً ضد هثاواي ، وأصر على أن منظمته تقدم معلومات عن المرشحين ولكنها لا تصادق عليها . وازاء الحاح كندي وعد اميتاي بأن يبعث الى هثاواي برسالة شكر على تأييده لإسرائيل .

وصدرت الرسالة ،[٨٠] ولكن بعد أن وقع الضرر ، فمع أن اميتاي كان مصيباً من الناحية الفنية من حيث ان إيباك لا تصادق رسمياً على المرشحين لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، فإن للوبي طرقاً فعالة لاظهار اتجاهاته

ولجمع الأموال والتأثير في التصويت . ففي معركة ماين كان يجري اتصالات هاتفية لصالح كوهين ضد هثاواي . ولشد ما كان قلق كندي ودهشته حين علم أن هذا التحوّل نجح بسبب تقصير واحد من جانب هثاواي ، وكان خطيئة سهو ، ولكنها من الكبائر .

كان هيثاوي في السنوات الفائتة قد رفض توقيع رسائل ومقررات تبنتها إيباك .[٨١] والمقررات هي في العادة بيانات عن رأي مجلس الشيوخ ـ توصف بأنها « مشاعر مجلس الشيوخ » ولا أثر تشريعياً لها . وتوجه هذه البيانات إلى رئيس الدولة أو أحد وزرائه تطلب منه تأييد إسرائيل . وهيثاواي في رفضه التوقيع لم يقتصر على مشاريع إيباك ، إذ غالباً ما رفض مثل هذا الطلب من فئات مهتمة أخرى ، مفضلاً أن يكتب رسائله هو ويقدم مقرراته هو . ولم يرد إيباك خائبة دائماً ـ فكان أحياناً يصنع هذا الجميل معها فيستبعد تحفظاته المعتادة ويوقع .

وفي عام ١٩٧٥ تعاون هثاواي عندما تبنت إيباك رسالتها المشهورة « روح ٧٦ » .[٨٢] فقد ورد فيها أسم هثاواي واسماء ٧٥ من زملائه. وكان القصد منها إبلاغ الرئيس جيرالد ر . فورد ما يلي « اننا نطالب بأن تكرروا التزام دولتنا القديم بأمن اسرائيل وذلك عبر سياسة الامدادات العسكرية المتواصلة وعبر الدعم الدبلوماسي والاقتصادي » . ولو جاء هذا التعبير في مناسبة أخرى لما أحدث ردة فعل . فمنذ ادارة جون ف . كندي ، وحكومة الولايات المتحدة تتبع سياسة « الامدادات العسكرية المستمرة » . لكن عندما نشرت هذه الرسالة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ هزت السلطة التنفيذية كما لم تهزها رسالة أخرى.

ولما كان فورد غير راض عن تصرفات إسرائيل ، قد أصدر لتوّه بياناً يدعو فيه الى « اعادة تقييم »لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[٨٣] ولم يذكر في بيانه اسرائيل بالاسم على انها الفريق المسيء ، ولكن قصده

كان واضحاً ، فقد أراد تعاونا افضل للوصول الى تسوية وسط مع المصالح العربية . و« اعادة التقييم » تعني وقف المعونة الأميركية الى ان تحسّن إسرائيل سلوكها . ولقد كان هذا الاقتراح تاريخياً ، فللمرة الأولى منذ إيزنهاور يلمح رئيس الولايات المتحدة علانية الى انه قد يوقف المعونة لإسرائيل .

أما رد اسرائيل فلم يأت من عاصمتها ، بل من مجلس شيوخ الولايات المتحدة . وبدلاً من أن تعتمد احتجاجاً مباشراً الى البيت الأبيض ، حركت القدس اللوبي الخاص بها في الولايات المتحدة ، فجمع تواقيع ثلاثة أرباع اعضاء مجلس الشيوخ على أنهم مؤيدون لموقف إسرائيل .

ولا يمكن تصور رد مهلك ومخيف أكثر من هذا . فقد قال الموقعون الستة والسبعون لفورد انه لا يستطيع تحقيق « اعادة التقييم » التي يهدد بها . وكان عدد الموالين لإسرائيل في مجلس الشيوخ من ديموقراطيين وجمهوريين ، كافياً لرفض أي اقتراح تشريعي معاد لإسرائيل قد يتقدم به فورد ، بل وكافياً لسن تشريع موال لاسرائيل مع تخطي فيتو الرئيس .

وكانت الرسالة ضربة مؤثرة ، صاغتها ووزعتها إيباك ، وفي ليلة واحدة صادقت عليها اغلبية مجلس الشيوخ . وكان عدد من النواب قد رفضوا بادىء الأمر ، ثم غيروا موقفهم بسرعة . وأقر السناتور جون كلفر بصراحة « لقد كان الضغط شديداً جداً ، فأذعنت . » وهكذا فعل الرئيس فورد اذ تراجع ولم يعد الى تحدي اللوبي إطلاقاً .

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يلبي فيها هثاواي دعوة إيباك الى معارضة البيت الأبيض بشأن قضية رئيسية . فبعد ثلاث سنوات خاض جيمي كارتر خليفة فورد معركة مماثلة مع اللوبي الإسرائيلي[٨٤]. وكانت القضية هذه المرة قراراً يعاكس إقتراح كارتر بيع مقاتلات ف- ١٥ للمملكة العربية السعودية . واحتاج البيت الأبيض إلى تأييد واحد فقط من المجلسين لدحر

القرار . وشعر المخططون في البيت الأبيض أن مجلس النواب سيصوت بأغلبية ساحقة لدحر البيـع ، فقرروا أن يضعـوا كل ثقلهم في مجلس الشيوخ .

وكانت عمليات الضغط وحشد المؤيدين واضحة للعيان وعلى أشدها من كلا الجانبين[٨٥] . وكان فريدريك دتون ، رئيس المفاتيح الضاغطة للسعودية يحشد القوى المؤيدة للصفقة في الكابتول هيل . وكتبت الواشنطن بوست تقول « ترى كل صباح تقريباً في هذه الأيام السيارات الفخمة السوداء تتوجه إلى فندق ماديسون في واشنطن لنقل ركابها السعوديين الذين يتوجهون في الغالب الى الكابتول هيل حيث تدور معركة طائرات ف ـ ١٥ »[٨٦] .

أزال اللوبي الاسرائيلي جميع العقبات . فقد نسق حملة العلاقات العامة على نطاق شامل أحيا على شكل لم يسبق له مثيل ذكريات حملة الإبادة التي شنها النازيون على يهود أوروبا ابان الحرب العالمية الثانية . وفي أعقاب المسلسل التلفزيوني « المحرقة » (أي ابادة اليهود) الذي رافقته دعاية واسعة ، انهالت على الكابتول هيل هدايا النسخ من الرواية التي اقتبس منها المسلسل[٨٧] . وقد أرفقت بكل نسخة رسالة من إيباك تقول « إن هذه القصة التي تقشعر لها الأبدان عن القضاء على ستة ملايين يهودي توضح اهتمام اسرائيل خلال المناقشات الحالية بالأمن من غير الركون إلى ضمانات خارجية » . وتحدث أرون روزنبوم من إيباك للواشنطن بوست عن توزيع الكتاب فقال « اننا بصراحة نعتقد بأنه سيؤثر على بعض أصوات هنا وهناك ويسهّل عملية حشد الأصوات »[٨٨] .

وهذا سناتور منيسوتا وندل اندرسون يوافق أولاً على تأييد الصفقة المقترحة ويقـول لمسؤول في الإدارة « من المؤكد انني سـأصوّت إلى جانبها . فهي معقولة »[٨٩] . وقبل بضعة أيام من التصويت اتصل السناتور بالمسؤول ليقول له « لا أستطيع التصويت إلى جانبها (الصفقة) ، لأنني

سأخوض الانتخابات وشريكي اليهودي في الرئاسة يرفض التقدم إذا ما صوّت إلى جانب بيع طائرات ف ـ ١٥ » . وأضاف ان جماعة يهودية قابلته وأظهرت له ان ٧٠ في المئة من التبرعات للجنة حملة الديموقراطيين لانتخابات مجلس الشيوخ في العام الماضي جاءت من مصادر يهودية .

كان الضغط مستمراً شديداً ، وحذرت شخصيات بارزة في الوسط اليهودي من أن هذه الطائرات المقاتلة ستشكل خطراً شديداً على إسرائيل . غير أن سناتوراً يهودياً رفيع المقام هو أبراهام ريبيكوف من كونيكتيكت انحاز إلى جانب كارتر ، فكانت تلك ضربة قاسية لاميتاي الذي سبق أن كان من موظفي ريبيكوف . وفي وقت سابق من هذا العام ، وفيما كان محتفظاً برأيه حول موضوع أسلحة السعودية ، أقدم على خطوة فذة فانتقد السياسات الاسرائيلية وأساليب إيباك انتقاداً لاذعاً . وفي مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال ، وصف ريبيكوف احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة بأنه « خطأ » ولا يستحق تأييد الولايات المتحدة.[٩٠] وقال أن إيباك « تلحق أذى كبيراً بالولايات المتحدة وإسرائيل والجالية اليهودية » . ولم يحاول ريبيكوف تجديد انتخابه عام ١٩٨٠ .

وأخيراً صادق مجلس الشيوخ على صفقة الطائرات بأكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ . غير أن كارتر كان في هذه الأثناء قد تعرض لكثير من اللكمات المعنوية حتى انه لم يطرح تصويت تحدّ بشأن السياسة الشرق أوسطية في الكونغرس .

كان هثاواي واحداً من الأربعة والأربعين الذين بقوا على مجاراتهم لإيباك ، غير ان ذلك لم يكن كافياً عندما أزفت ساعة الانتخابات . فإيباك تريد سناتوراً تستطيع دائماً الاعتماد على توقيعه وعلى صوته . وهكذا تحوّل اللوبي في بحثه عن ولاء ثابت إلى كوهين . وجاء قرار اللوبي هذا في الوقت الذي كان هثاواي يقاوم فيه الضغط بشأن الصفقة السعودية . فثارت

ثائرة هيئة لجنة حملة الديموقراطيين لانتخابات مجلس الشيوخ . وصرح أحدهم بقوله « إيباك تريد ١٠٠ في المئة .[٩١] فإذا تخلف سناتور ممتاز مثل هثاواي عن التعاون مرة واحدة فقط ، تجدهم على استعداد لأن يستبدلوه » . وقال أحد الموظفين من لجان مجلس الشيوخ « لا ترضى عنك إيباك إلا إذا كنت أنقى من الصابون العاجي ، فالنقاوة ٩٩,٤٤ في المئة ليست كافية ».[٩٢] وبما أن هثاواي تنقصه النقاوة التي تطلبها إيبـاك ، هزم في انتخـابات ١٩٧٨ .

« وقع في مأزق الأواكس » :

انتخب وليام س. كوهين لمجلس الشيوخ ولكن سرعان ما وجد نفسه وسط عاصفة كالتي صادفها سلفهُ هثاواي . ومرة أخرى أثار اقتراح لبيع معدات حربية للسعودية اهتمام القوى الموالية لإسرائيل بسناتور من ماين .

حدث ذلك بعد تنصيب رونالد ريغان، وعندما قرر المصادقة على الطلب ذاته الذي تجنبته إدارة كارتر قبل سنة ، ليصبح في إمكان السعودية شراء طائرات أواكس وكذلك معدات إضافية تزيد من مدى طيران مقاتلات ف ـ ١٥ السعودية وقوة نيرانها . غير أن المسؤولين الإسرائيليين عارضوا هذا البيع لأن هذه التكنولوجيا ، على حد زعمهم ، تعطي المملكة العربية السعودية القدرة على رصد عمليات سلاح الطيران الإسرائيلي.[٩٣]

وتكرر ما حدث في عام ١٩٧٨ فصار مجلس الشيوخ ساحة المعركة الرئيسية ، إلا ان البيت الأبيض أظهر بطأً في تنظيمها . وارتأت قوى ريغان عن قناعة بأن كارتر تناول قبل سنة قضايا متناقضة أكثر من المعقول دفعة واحدة ، فقررت أن تركّز هي على مسائل الضرائب والميزانية في الأشهر الأولى من عمل الإدارة الجديدة ، الأمر الذي ترك فراغاً في مجال السياسة الخارجية ، فسارعت إيباك إلى ملئه بمهارة . ونسّق مديرها الجديد توماس

أ. داين هجوماً معاكساً من الحزبين على بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية . وحتى قبل أن يحيل ريغان اقتراح الأواكس على الكابتول هيل لدراسته ، ذكرت الأسوشيتدبرس أن اللوبي الاسرائيلي حشد « أكثريات لها قوة الفيتو »[٩٤] .

بدأت حملة إيباك ضد الأواكس في مجلس النواب عبر رسالة عامة تهاجم اقتراح البيع الذي تبناه نائب نيويورك الجمهوري نورمان لنت ونائب مريلاند الديموقراطي كلارنس لونغ . وأخيراً رفض المجلس في تشرين الأول (أكتوبر) اقتراح البيع بأكثرية ٣٠٠ صوت وصوت واحد مقابل ١١١ صوتاً ، غير أن المعركة الحقيقية كانت في مجلس الشيوخ . وفي وقت سابق من السنة وقبل أن يتناول المجلس هذا الموضوع ، أعلن سناتور أوريغون بوب باكوود ، وهو من المؤيدين الذين تعتمد عليهم إسرائيل دائماً ، ان ٥٤ شيخاً يشكلون الأكثرية وقعوا عريضة يطالبون فيها ريغان بإسقاط الفكرة . ولما أيقن البيض الأبيض انه بحاجة إلى وقت لاقناع الشيوخ بتغيير رأيهم ، أجّل الصدام مع المجلس . وفي أيلول (سبتمبر) وقّع ٥٠ شيخاً قراراً بنقض الصفقة ، ووعد ستة آخرون بالتوقيع عند الحاجة وهكذا لم يكن أمام البيت الأبيض سوى التأجيل .

وأراد السعوديون هذه المرة أن يختبروا علاقتهم مع رئيس الولايات المتحدة الجديد فتركـوا للبيت الأبيض جزءاً من عمليـة الضغط وحشد الأصوات أكبر مما تركوه له عام ١٩٧٨ . واعتمدت قضيتهم إلى حد بعيد على الجهود الشخصية لزعيم مجلس الشيوخ الجمهوري هوارد بيكر ، والسناتور جون تاور رئيس لجنة القوات المسلحة ، والسناتور تشارلز بيرسي رئيس لجنة العلاقات الخارجية . وتلقى المفتاح الضاغط فريدريك دتون تعليمات بأن يبقى في الساحة الخلفية[٩٥] ، فيما ساعد ديفيد ساد ، المدير التنفيذي لجمعية الأميركيين العرب على تنظيم تأييد الصناعات الأميركية التي لها مصلحة في الصفقة .

بينما كان فريق داين يذرع أروقة مجلس الشيوخ كان عملاء إيباك الشعبيون يمارسون ضغطاً مباشراً على الناخبين . وذكرت الواشنطن بوست « أن منشورات إيباك تصل إلى مئتي ألف قارىء »[٩٦] . قال سناتور أوهايو جون غلين « تلقيت اتصالات هاتفية من كل منظمة يهودية في البلاد ، ولكنها لم تتحدث عن القضايا . فقد كانت غايتها حملي على توقيع الرسالة والقرار »[٩٧] . بيد ان غلين لم يوقّع لأنه كان يأمل المقايضة بصفقة أخرى لمصلحته مع البيت الأبيض .

وكتب المعلق الصحافي كارل ت . روان يقول « هناك أدلة قوية » على ان معركة الأواكس زادت « الكراهية الشعبية للوبي اليهودي »[٩٨] .

واعتبر البعض القضية قضية خيار بين ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن . وظهرت في واشنطن ملصقات على السيارات تقول « ريغان أو بيغن » ؟ وعندما جرى التصويت أخيراً في مجلس الشيوخ قام كوهين الذي أعلن سابقاً أنه في صف المعارضة بتغيير موقفه[٩٩] . وكان أحد الأصوات الحاسمة المؤيدة لبيع الأواكس وبرر تحوله هذا بقوله انه كان من الممكن وصف إسرائيل بأنها كبش المحرقة لفشل مسيرة السلام في الشرق الأوسط لو سقط الاقتراح .

وفيما عدا « خطيئته » هذه وهي خطيئة « ارتكاب الخطأ » في نظر إيباك ، فإن تصرفه كان نموذجياً ، فهو لم يشذ في حياته عن الخط ، لذلك لم تعارض إيباك محاولته في ١٩٨٤ لإعادة انتخابه .

ووقعت في أواخر ١٩٨٣ حادثة أثبتت أن موضوع الأواكس كان ماثلاً في ذهن السناتور . ففي حديثه في الكابتول هيل مع عالم مختص بشؤون الشرق الأوسط ، أظهر تحمساً في شرحه سياسة الأسلحة النووية ، ولا سيما اقتراحه الخيالي لوقف سباق التسلح النووي . وقد دعيت خطته « خطة

التقليص » ووافق عليها الرئيس ريغان فيما بعد ، وهي تطالب كلا من الدولتين العملاقتين بأن تبطل مفعول رأسين نووين قديمين مقابل كل رأس جديد يوضع في الخدمة . وبعد ربع ساعة قاطعه العالم معرباً له عن أمله في أن يتمكن كوهين قريباً من معالجة مشاكل الشرق الأوسط بمثل هذه الغيرة . فعلت الكآبة وجه السناتور كوهين في الحال ، وأنهى الحديث بقوله « هذه قضية أخرى » .

« منــاصرة الكيـــاسة »

يقال ان تشارلز « ماك » ماتياس من مريلاند ، وهو من أكثر الشيوخ شعبية ، يتخذ لنفسه خطاً مستقلاً عن حزبه . ويرجح أن هذا الموقف ضروري لبقائه السياسي . فهـو جمهوري في ولايـة يتفوق فيهـا عدد الديموقراطيين على عدد الجمهوريين بنسبة ٣ إلى ١ .

وفي عهد نيكسون بصـورة خاصـة خرج تكـراراً عن خط حزبـه الجمهوري . وبسبب معارضته للحرب في فيتنام ومدافعته الحازمـة عن الحقوق المدنية ومبادرات الرفاهية أدرجت إدارة نيكسون إسمه في « لائحة الأعداء » من خصومها السياسيين[١٠٠] .

وقبل اكتشاف فضيحة ووترغيت في مقر الحزب الديموقراطي وهي الفضيحة التي أدت إلى سقوط نيكسون ، وفيما كانت البلاد تفور بالانقسام بسبب التوترات المحلية والحرب الفيتنامية ، ألقى ماتياس خطاباً في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ نصح فيه نيكسون بأن يعمل على « تضميد جراح الـدولة »[١٠١] . وحثّ الـرئيس على التـرفـع في حملة ١٩٧٢ والتخلي عن الاستـراتيجية « التي تبـدو الآن وكأنهـا تهدف بـلا مبرر إلى مـزيد من الاستقطاب في البلاد » . وانتقد ماتياس في الوقت ذاته مستشاري نيكسون « لاستغلالهم على نحو انقسامي ما يسمى بالقضايا الاجتماعية (عبر) . . .

الخطب التعنتية الطنانة عن الجريمة والحقوق المدنية والحريات المدنية وقلاقل الطلبة » . وقد هاله ما رأى من انجراف الجمهوريين نحو اليمين[١٠٢].

وفي ١٩٧٥ و١٩٧٦ فكر في ترشيح نفسه للرئاسة كمرشح « قوة ثالثة » مستقل أملاً بإقامة « ائتلاف في الوسط » . وقال عنه المرحوم كلارنس ميتشل ، مدير مكتب واشنطن للجنة الوطنية لتقدم الملونين « انه يصل دائماً إلى موقفه بطريقة منطقية »[١٠٣]. وفي مطلع حياته السياسية رسخ قدميه كنصير تقدمي للحقوق المدنية ، ورحبت دائرته الانتخابية بليبراليته في الشؤون الاجتماعية[١٠٤]. وقال أحد سكان فريدريك ، المدينة التي يسكنها ماتياس ، للواشنطن بوست « أجل ، يعتقد الكثيرون هنا بأنه ليبرالي أكثر من اللازم ولكنهم مع ذلك يصوتون له ، المهم انه شريف ، وهو نسيج وحده »[١٠٥].

وله أيضاً ومضات جريئة . ففي ربيع ١٩٨١ نشر مقالة في مجلة الشؤون الخارجية الفصلية وهو موقن من أنها ستجر عليه نقمة بعض اليهود في دائرته وذلك لأنه انتقد فيها الدور الذي تلعبه اللوبيات العرقية ـ وخصوصاً اللوبي الإسرائيلي ـ في سياسة الولايات المتحدة الخارجية . وبالفعل أزعجت هذه المقالة المثيرة للجدل الجالية اليهودية المتنفذة في مريلاند والتي كانت تدعم باستمرار حملات ماتياس[١٠٦]. وفي عام ١٩٧٨ صوّت إلى جانب بيع الطائرات المقاتلة للمملكة العربية السعودية ، وساعد صوته الرئيس ريغان عام ١٩٨١ على تمرير صفقة الأواكس في مجلس الشيوخ .

[١٠٧] وفي نفس السنة التي ظهرت فيها المقالة ، وبعد ان جدد الأنصار انتخابه للمرة الثالثة لمجلس الشيوخ ، أقدم ماتيوس على خطوة لم تكن سياسياً في وقتها، حتى خيل للكثيرين انه قرر اعتزال العمل في الكونغرس عام ١٩٨٦ . فإزاء إلحاح السناتور هوارد بيكر والسناتور تشارلز بيرسي ، اللذين أرادا جمهورياً معتدلاً غيره في لجنة العلاقات الخارجية تخلى ماتياس

عن منصب كبير في لجنة المخصصات ليقبل منصباً في لجنة السياسة الخارجية .

وقد هز قراره زعامة بلطيمور ، أكبر مدينة في الولايات وإحدى المدن المتزاحمة على هبات المساعدة الفدرالية . وعلقت صحيفة « بلطيمور صن » في مقال تنتقد فيه الخطوة : « لو بقي السيد ماتياس في لجنة المخصصات لأصبح رئيساً للجنة الفرعية الممسكة بمفاتيح صندوق إدارة الإسكان والإنماء المدني ، وهي وكالة عظيمة الأهمية « لنهضة بلطيمور ».[١٠٨]

وخلافاً لتكهنات المراقبين السياسيين في مريلاند لم يكن في نية ماتياس الاعتزال . ومع أنه ترك لجنة تهم ناخبيه فقد رحب بالفرصة التي تتيح له الإسهام في صياغة القضايا التي تعرض على لجنة العلاقات الخارجية . والفلسفة السياسية التي أبداها أعجبت السناتور السابق مايك مانسفيلد الذي قال عن ماتياس مرة أنه « ضمير مجلس الشيوخ » ، ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر الذي اعترف بأن ماتياس « من رجالات الدولة القلائل الذين التقيت بهم في واشنطن ».[١٠٩]

وهذه الخصال هي التي دفعت ماتياس إلى كتابة مقالته المثيرة للجدل في مجلة « الشؤون الخارجية » داعياً إلى « إعادة ادخال الكياسة » في مناقشات « الدفاعات العرقية» في الكونغرس.[١١٠] واعترف بأن للمجموعات العرقية الحق في استعمال الضغط وحشد الأصوات في مجال التشريع ولكنه قال محذراً « ان تأكيد أي حق وتأكيد المخاطر المترتبة على قمعه . . . لا يؤكد بالتالي ان الحق سيمارس بروح المسؤولية وللصالح العام » .

وذكر ماتياس اللوبي الإسرائيلي باعتباره أقوى مجموعة ضغط عرقية ، منوهاً بأنها تختلف عن سائر المجموعات من حيث تركيزها على قضايا الأمن الوطني الحيوية ومن حيث انها « تبذل ضغطاً مستمراً أكثر من غيرها » . فأي

مجموعة ضغط أخرى « تظهر أثناء وجود أزمة ثم تختفي » وتهتم في العادة بأمور داخلية ويمضي ماتيوس فيقول :

« باستثناء إدارة ايزنهاور التي أجبرت فعلاً اسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد حرب ١٩٥٦ ، فإن الرؤساء الأميركيين ، وحتى الشيوخ والنواب إلى حد بعيد ، يخضعون لضغوط متجددة مما أصبح يعرف باللوبي الإسرائيلي » .

وقال عن زملائه : « انهم على الأغلب يستجيبون (لضغط اللوبي الموالي لإسرائيل) ، لأسباب لا تتعلق دائماً بقناعة شخصية أو تفكير عميق في المصلحة القومية » .

وأوضح ماتياس قلقه باستذكاره النجاح « الرائع » الذي أصابته إيباك عام ١٩٧٥ عندما روجت لرسالة « روح ٧٦ » : « فسارع ٧٦ منا إلى توقيع الرسالة مع أن الجلسات لم تعقد والمناقشة لم تحدث والإدارة لم تدع لعرض وجهات نظرها » .

وشعر السناتور الجمهورى ان التأثير الإرهابي لضغط إيباك يسيء إلى استقلال الكونغرس . وكتب يقول ان « قناعة الكونغرس » إلى جانب إسرائيل « قد تعززت إلى أبعد حد بالتحقق من أن عقوبات سياسية ستنزل بكل من لا يصوّت » لدعم المستويات العالية من المعونات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل .

ومع انه وقع عام ١٩٧٥ رسالة إيباك إلى الرئيس فورد ، فقد قاوم ضغوط إيباك عام ١٩٧٨ المعارضة لاقتراح إدارة كارتر ببيع ٦٠ طائرة ف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية . واثناء المناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ قبل التصويت قال ماتيوس ان كلا من اسرائيل والمملكة العربية السعودية صديقة مهمة للولايات المتحدة وان « كلتيهما بحاجة إلى دعمنا » .

وعلى الرغم من هذه المحاولة للموازنة بين المصالح الأميركية مع إسرائيل والعربية السعودية فقد ساد قضية بيع الأسلحة « جو عاطفي حكيم » كما قال ماتيوس . وينقل من رسالة تلقتها صحيفة يهودية في نيويورك يندد فيها الكاتب بتصويته :

« يقدر السيد ماتيوس أهمية البترول أكثر من معيشة اليهود ودولة إسرائيل . . . ان الشعب اليهودي لا يخدعه شخص كهذا مهما قال ، لأن تصرفه أثبت من هو . »

غير ان ماتيوس كان قد سبق ورد على انتقادات كهذه في مقالته في مجلة الشؤون الخارجية حين قال :

« ان مقاومة ضغوط مجموعة معينة لا تدل بحد ذاتها على بيع النفس ولا على عدم التعاطف مع بلد أجنبي أو قضية أجنبية ، بل انها تدل على قناعة خالصة بمصلحة الولايات المتحدة القومية » .

وناشد الرئيس والكونغرس « العمل على كبح الجموح وتقوية شعورنا بالهدف الأميركي المشترك » . فالثقة التي أولتها الأمة للرئيس تتيح له فرصة فذة للعمل في سبيل هذه الغاية ، ولكن الكونغرس « على الرغم من انه عرضة أكثر من الرئيس لمجموعات الضغط » فيجب ان يتحرك أيضاً .

وقال ماتياس مشدداً انه لا يكفي مجرد اتباع الرأي العام « فعلى النائب المنتخب واجبات أخرى ـ عليه أن يصوغ ويشرح على أفضل وجه المصلحة العامة وان يستعد لتقبل النتائج السياسية لعمله هذا » . وحذّر من أن الغيرة العرقية تجنح إلى التطرف،ويمكن أن تنسف أفضل المصالح القومية .

وذكرت صحيفة جويش تايمز في بلطيمور بأن الزعماء اليهود واجهوا « معضلة دقيقة » في كيفية الرد على المقالة :[١١١]

« انهم يلامون إذا ردوا ويلامون إذا لم يردوا . وإذا سكتوا ولم يتحدّوا تأكيدات ماتياس شعروا بأنهم يحجمون عن القيام بواجبهم ويستسلمون . وإذا لاحقوا السناتور فقد يقعون في فخ اثبات ما يؤكده عن الضغط المفرط » .

لكن قرر بعض اليهود اتباع المسلك الأخير ، فزعم ارنولد بلومبرغ أستاذ التاريخ في جامعة توسون أن ماتياس « يسير في الاتجاه السائد الذي يحث الأميركيين على مواصلة التجارة مع اليابان وألمانيا النازية إلى أن تنهمر كسارة المعادن الأميركية على رؤوس الأميركيين من الطائرات الألمانية واليابانية »[١١٢] . وادعى مسؤول يهودي بارز بأن المقالة « خبيثة » وأعرب عن استيائه لأن ماتياس « يحمل سماً في دمه يجعله يفصح عن هذه الآراء »[١١٣] ، وزعم نائب نيويورك الديموقراطي بنجامين س. روزنتال ، عضو اللجنة النيابية للشؤون الخارجية ، بأن ماتياس « يقف على عتبة التعصب الأعمى » وبأنه ينكر « على اللوبيات العرقية وحدها حق المشاركة في تكوين الاجماع الأميركي حول السياسة الخارجية »[١١٤] . وأبدى منتقدون آخرون خوفهم من أن تشجع المقالة اللاسامية »[١١٥] .

وقال متحدث باسم منظمة المحاربين القدامى اليهود في مريلاند ان ماتياس « باع » نفسه « لقضية السعوديين »[١١٦] ، وقال أحد القراء في رسالة له إلى البلطيمور صن « أتمنى لو كانت لديه الجرأة على إبداء هذه الآراء قبل سنة من إعادة انتخابه بدلاً من أن يقولها بعد سنة » .

وقال منتقد له يصف نفسه بأنه « مفتاح ضغط سابق » لصحيفة الجويش تايمز في بلطيمور[١١٧] :

« ماتياس نائب ذكي ومحترم وكان له تأثيره في قضية اليهود السوفيات . أما كلما اتصل الموضوع بإسرائيل فيكون هو آخر المصوتين، إذ انه يتردد دائماً وتلاحقه المجموعات اليهودية وهو

يأبى الضغط . هذا ويعتبر نفسه رجل دولة فوق المشاجرات ، وهو الآن يشعر بأنه في موقع يستطيع أن يجاهر منه بما يؤمن به فعلاً » .

وانتقدته نشرة باكغروندر لسان الحال مجلس علاقات الجالية اليهودية في سان فرانسيسكو بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٨١ لإثارته موضوع « الولاء المزدوج » داخل « اللوبي اليهودي » . غير ان ماتياس أنكر هذه التهمة .[١١٨] وفي مريلاند ندد بالمقالة بعض الحاخامين مع أن حاخام بلطيمور جاكوب انغوس دافع عن ماتياس علانية .

وكان صحافيان صديقان هما فرانك منكيفتس ووليام سافير قد أنذرا ماتياس في حينه ان مقالته إذا نشرت « ستجر المتاعب ».وبعد سنتين وضع منكيفتس تقييماً لمستقبل السناتور قال فيه ان المقالة حسب رأيه قد خلقت مشاكل خطيرة .

وما زالت الضغوط العرقية تقلق بال ماتياس . وفي مساء أحد أيام الخريف عام ١٩٨٣ جلست أتناول الشاي معه ، فقال لي وهو يزن كل كلمة ينطق بها :

« إن الروابط العرقية تغني الحياة الأميركية ولكن يجب ان يفهم أنه لا يمكن لها أن تصبح مهمة إلى حد تطغى معه على الواجب الأول للمواطن الأميركي . فأحياناً نجد ان هذا القدر من النشاط يمكن أن يتحول إلى حماسة مفرطة » .

ويقول ماتياس مبتسماً بأن بعض منتقديه لم يقرأوا مقالته : « إذ تسمع الواحد منهم يقول : لم أقرأها ولكنها فظيعة » . وفي مآدب الفطور التي نظمت برعاية المجموعات اليهودية كان ماتياس هدفاً للتحدي « عندما يحدث ذلك أتساءل كم من الحضور قرأ مقالتي فعلاً . ومن بين مئة شخص قد يرفع اليد اثنان » .

ولكن هل قطعت المقالة أسباب الاتصال بالناخبين اليهود ؟ « لا أعتقد أنها قطعت أسباب الاتصال ، غير انني لاحظت انخفاضاً في عدد الدعوات خلال السنتين الماضيتين . » وعلى افتراض ان ماتياس أراد انتخابه لمجلس الشيوخ للمرة الرابعة ، فإن المحك الحقيقي لردة فعل دائرته الانتخابية للمقالة سيكون في حملة العام ١٩٨٦ .

« ١,٥ مليون دولار من مصادر موالية لإسرائيل » :

في أواخر الستينات كان مستقبل تشارلز هـ. بيرسي يبشر باحتمال وصوله إلى سدة الرئاسة ، وذلك لأنه كان اعجوبة في عالم الصناعة ، ومليونيراً عصامياً ، وجمهورياً لا يكل في سبيل الدعوة إلى القضايا التقدمية . وكان أول عهده بمجلس الشيوخ عام ١٩٦٦ بعد أن فاز بشكل مفاجىء على بول دوجلاس الديموقراطي اللبرالي . وكان هذا يتمتع بشعبية ظاهرة وان كان قد تقدم في السن .

نال دوجلاس جميع أصوات اليهود تقريباً في اللينوي التي كانت جاليتها اليهودية الرابعة من حيث الحجم . وفي السنوات الست التالية أيد برسي المعونات لاسرائيل ، وحثّ الاتحاد السوفييتي على السماح بهجرة اليهود ، وانتقد (ما أسماه) بارهاب منظمة التحرير الفلسطينية وانتصر للقضايا الاجتماعية بقوة استقطبت اليهود عندما سعى إلى اعادة انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٢ . وما هو أعظم من هذا كله انه « فاز بتأييد كل مقاطعة وهو جمهوري بروتستانتي ، ونال ٧٥٪ من أصوات اليهود .

على أن حبل المودة بينه وبين اليهود اضطرب في عام ١٩٧٥ على أثر عودته من رحلة إلى الشرق الأوسط وإصداره تصريحاً قال فيه : « ان اسرائيل وزعماءها الذين أكن لهم أوفر الاحترام لا يمكن أن يأملوا في أن توقع لهم الولايات المتحدة في المستقبل شيكاً مفتوحاً » . وقال بأن اسرائيل ضيعت فرص التفاوض ووصف ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير بأنه « أكثر اعتدالاً

نسبياً من المتطرفين الآخرين » . وحث إسرائيل على عقد محادثات مع منظمة التحرير والتفاوض على الانسحاب « خاصة » إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ .

وبعد ذلك بأسبوع تلقى بيرسي مذكرة من أحد رجاله تقول :

« تلقينا ٢,٢٠٠ برقية و ٤٠٠٠ رسالة ترد على البيانات المتعلقة بالشرق الأوسط . . . ان ٩٥٪ منها ضد البيانات . ولا يخفى عليك أن غالبية أصحاب البرقيات والرسائل المعادية هم من الجماعات اليهودية بمدينة شيكاغو الذين يهددون بحجب أصواتهم وأموالهم عنك في أي مناسبة قادمة » .

وفيما بعد وفي الربيع اثار بيرسي استياء المصالح اليهودية عندما وقع الرسالة المشهورة المعروفة بـ « موقف الستة والسبعين » وفيها تصدى ستة وسبعون من زملائه في مجلس الشيوخ لجيرالد فورد ومنعوه من « اعادة تقييم » المعونات لإسرائيل . وتسبب رفض بيرسي هذا في سيل آخر من رسائل الاحتجاج .

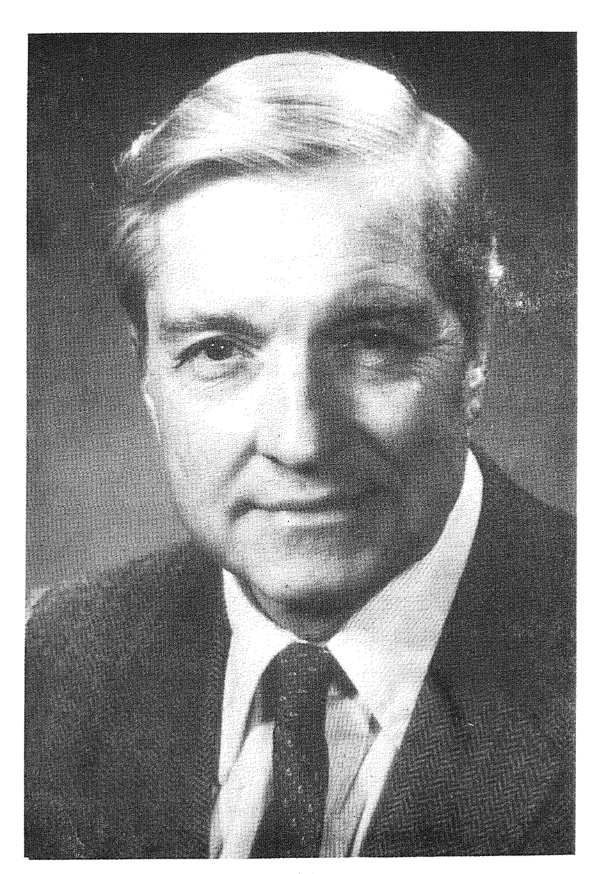
بالرغم من هذا الاحتجاج فان الفعاليات الموالية لإسرائيل لم تشن حملة على بيرسي في عام ١٩٧٨ . فبالنظر إلى قرب العهد بانتصاره انتصاراً كاسحاً لا سابقة له في عام ١٩٧٢، فان تلك الفعاليات لم تسع إلى الوقوف في وجهه في الانتخابات الأولية والعامة . والواقع انه عندما مال الترشيح بشكل ملحوظ وبسبب انسحاب أحد المرشحين لصالح محام يهودي مغمور وهو الكس سيث فإن اليهود لم يكترثوا له . بل ان تصويت بيرسي الى جانب بيع طائرات ف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية في أواخر سنة الحملة الانتخابية لم يسبب له عندئذٍ أية مشكلة خطيرة .

والحقيقة هي انه لم يؤيد سيث تأييداً علنياً سوى حوالي مئة يهودي

من شيكـاغـو ليس بينهم الا فئـة قليلة من الشخصيـات البـارزة . واتصـل منظم برنامج حملة سيث بكل كنيس وكل منظمة للرجال أو السيدات في الولاية ولكن لم تدعه للكلام فيها سوى منظمة واحدة . ويقول مدير حملته وهو جاري راتنر : « انها عقلية الجيتو . اذ شعر غالبية اليهود بأن بيرسي لن يخسر وعليه فلماذا نثيره علينا ؟ » وما أسهم به اليهود من تكاليف حملة سيث التي بلغت مليون دولار يقل عن ٢٠,٠٠٠ دولار . وبتشجيع من فليب كلوتزنيك الزعيم اليهودي البارز بشيكاغو أسهم يهود اللينوي بأضعاف ذلك المبلغ لبيرسي . ووقع ٦٥ من الزعماء اليهود السبعين على اعلان يؤيد بيرسي . وفي الانتخابات ظفر بـ ٥٣ ٪ من مجموع أصوات الولاية ولكن الملفت للنظر أنه نال ٦١٪ من أصوات اليهود .

أمـا الحملة الانتخابيـة في عـام ١٩٨٤ فكـانت مختلفـة وحـافلة بالمفاجآت . إذ أن الفعاليات الموالية لإسرائيل كانت قد استهدفت اسقاطه منذ وقت مبكر ولم تتخل عن ذلك . وبدأ الهجوم عليه في عام ١٩٨٠ عندما عرف من برقية تسربت من وزارة الخارجية أن بيرسي قال خلال محادثاته مع الزعماء السوفييت بأنه وجد فائدة في قيام دولة يرئسها عرفات . وبعد ذلك ببضعة أشهر أغضب اليهود عندما صوت مؤيـداً لبيع طـائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية . وأمدت هذه التطورات الحملات الهجومية على بيرسي بالذخيرة .

وفي أوائل عام ١٩٨٤ قررت إيباك برئاسة روبرت أشر، وكان من العاملين في شيكاغو على تأييد اسرائيل، أن تعبىء الطاقات في البلاد كلها ضد بيرسي . وفي انتخابات آذار (مارس) الأولية شجعت ترشيح السناتور تـوم كوركـوران ، منافس بيـرسي . وكان أحـد المستشـارين الـرئيسيين لكوركوران هو موريس أميتاي المدير التنفيذي السابق لإيباك . وتركزت هجمات كوركوران على تصوير بيرسي بأنه معاد لإسرائيل . وفي مناشدته



بيرسي

اليهود للتبرع له وصف بيرسي « بأنه اسوأ خصم لاسرائيل في الكونجرس » . وفي الحملة الانتخابية نشر كوركوران اعلاناً في صفحة كاملة من احدى الصحف يظهر فيه عرفات تحت عنوان « يقول تشك بيرسي أن هذا الرجل معتدل » ولم يكن لرسالة وجهت للناخبين اليهود وتدافع عن بيرسي وموقعة من ٥٨ من يهود اللينوي أي تأثير .

وبالرغم من أن بيرسي رد على هذا التحدي فان هجمات كوركوران حطمت مكانته عند الناخبين اليهود وأوجدت أساساً قوياً لهجوم ايباك المستمر . وفي أوائل الصيف قام توماس م. داين المدير التنفيذي لإيباك برسم اتجاه الهجوم على سجل بيرسي عندما هاجمه في دوائر الحملة بشيكاغو . وشجعت ايباك التبرع لسيمون ، وعبأت مواردها السياسية ضد بيرسي . وعهدت إلى عدد من الطلبة بالتفرغ للبحث عن مثالب بيرسي ، كما جلبت اكثر من مئة طالب جامعي من خارج الولاية للمشاركة في الحملة عليه .

وأقدمت إيباك على خطوة ماكرة لتشويه صورة بيرسي - إذ أنها بحثت في سجله في الكونجرس الثامن والتسعين فوجدت انه في تصويته على القضايا الرئيسية كان متعاوناً بنسبة ٨٩٪ . وهي لا تقل الا بضع نقاط عن سيمون في مجلس النواب الذي قدر بـ ١٠٠٪ . وهذا الفارق لم يرض بالطبع إيباك لأنه لم يكف لاظهار التباين الحاد بين بيرسي وسيمون . وحل اللوبي المشكلة عندما غير قواعد الكتاب الذي يسترشد به (في تقدير سجلات المرشحين) وسط المعمعة، فأضاف الى القائمة المختارة من أصوات بيرسي (في اللجان الأساسية) عدداً من أصواته غير المهمة في اللجان الأساسية والفرعية . وكانت النتيجة ان هبط تقدير برسي الى ٥١٪ ، وهو تقدير يساعد سيمون عندما يخاطب الجماهير اليهودية .

وعندما حل منتصف اغسطس كانت لجان العمل السياسي الموالية

لإسرائيل قد جمعت ١٤٧,٨٧٠ دولاراً لسيمون ، وهو مبلغ يفوق ما جمعته لأي مرشح آخر لمجلس الشيوخ . وصرف عضو فعال في الدعاية لإسرائيل وهو ميشيل جولاند مبلغ ١,٢ مليون دولار على الدعاية بواسطة الملصقات والتلفزيون لحث سكان الليني على « اسقاط بيرسي » ووصفه بأنه حرباء .

وفي هذه المرة رفض الزعماء اليهود مثل فيليب كلوتزنيك مساعدة برسي . وتبين من احدى الاستفتاءات التي اجريت قبل موعد الانتخابات بشهر أن اليهود جميعاً تقريباً يؤيدون سيمون . ولم يجد بيرسي وسيلة فعالة لوقف التيار المؤيد لسيمون . ولم تفده كثيراً جهوده الناجحة في التشريع لمصلحة اسرائيل ، هذا بالرغم من أن المبادرات التي اتخذها وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية هي التي أدت عام ١٩٨٣ الى زيادة المعونة التي طلبها ريغن لإسرائيل بمقدار ٤٢٥ مليونا ، وزيادة المساعدة عام ١٩٨٤ بمقدار ٣٢٥ مليونا . وبناء على طلب بيرسي استجاب السناتور جاكوب جافتس ، وهو من أبرز الزعماء اليهود واكثرهم تمتعاً بالاحترام وأظهر في شيكاغو تأييده العلني لبيرسي . وقام مئة من يهود الليني بزعامة النائب العام ادوارد هـ. ليفي برعاية إعلان يحتل صفحة من الصحف وفيه تصريح يقول ان « بيرسي كان وفياً لالليني ولأميركا ولإسرائيل » وحذر الاعلان من دون إشارة الى تهجم جولاند ووصفه لبيرسي بأنه « حرباء » بعبارة تقول « لا تدع رجلا من كاليفورنيا يشتري السباق على مقعد مجلس الشيوخ » .

وفي لحظة عابرة فكر بيرسي في مهاجمة نشاطات اللوبي . وأعد اعلاناً تجارياً للتلفزيون حول الموضوع . ولكنه لم يلبث أن تخلى عن الفكرة وأوضح هذا فيما بعد قائلاً : « كان ذلك خوفاً من أن يؤدي الى اتهامي باللاسامية » . ولم يشجع الاميركيين العرب على جمع الأموال باسمه . وباستثناء اتهامه لسيمون بأن الأصوات التي نالها هي « مئة بالمئة

لصالح اللوبي الاسرائيلي » تجنب الخلاف مع اليهود الاميركيين والاسرائيليين . الا ان هذه الاحتياطات لم تجد شيئاً .

وعند عد الأصوات تبين أن بيرسي خسر على مستوى البلاد كلها ستين ألف صوت وأنه نال أقل من ١٥٪ من أصوات اليهود . وفي الاقتراع ذاته تبين أن اليهود منحوا ضعف تلك الأصوات لاعادة انتخاب ريغن بالرغم من استيائهم من آرائه بصدد الفصل بين الكنيسة والدولة وقضية الاجهاض وغيرهما من القضايا الاجتماعية ، هذا إذا تناسينا بيعه لطائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية .

في انتخاب تقرره مثل هذه الأصوات القليلة يمكن لأي تأثير أن يكون حاسماً . وبالرغم من ان بيرسي يؤيد برنامج ريغن ، فإنه بقي في ذاكرة كثرة من الناخبين الجمهوري المعتدل ان لم نقل اللبرالي . وابتهج بعض الجمهوريين المحافظين لهزيمته . ومما يذكر أن «اليمين الجديد » الذي ترمز إليه لجنة المحافظين للعمل السياسي امتنع عن تأييده وفي المراحل الأولى من الحملة كشف عن تأييده لسيمون .

ومع هذا فمن الواضح ان الجدل حول الشرق الأوسط كان كافياً لأن يخسر بيرسي مقعده . ففي عام ١٩٧٨ كان قد صوّت له ستون ألفاً من اليهود على الأقل . ثم تحولوا عنه بعد ست سنوات الى سيمون ـ والسبب الرئيسي في تحولهم هو سعي اللوبي الدائب خلال الحملة لإظهار السناتور (بيرسي) بمظهر المعادي أساساً لإسرائيل .

ويكفي سجل بيرسي الحافل بتأييد إسرائيل لتفنيد هذه التهمة،ولكن نفراً من اليهود فقط هبوا للدفاع عنه . فاذا حدث مرة أن وصم المرشح بأنه مناهض لاسرائيل سرت الوصمة كالسم بسرعة وبعمق وتعذر بعد ذلك ازالتها .

ويستعرض بيرسي تأثير القضية الاسرائيلية في هزيمته فيقول :

« أتراها أحدثت فرقاً ؟ لا أدري . لكنني أعتقد أن بول سيمون ما كان سيرشح نفسه لولا أن بوب شريبر (وهو رجل أعمال من شيكاغو وزعيم يهودي) أكد له أنه سينـال مبلغ ١,٥ مليون دولار من مصـادر مواليـة لاسرائيل » . ويعترف سيمون بذلك ويقول : « هذا التأكيد كان عاملاً في اعتزامي خوض معركة الانتخابات » .

□

الفصل الرابع

اللـوبي والمكتـب البيضـاوي

تجربة مذهلة

بعد ظهر يوم أحد قبل الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٦٠ ببضعة أيام ، أوقف جون ف. كندي ، المرشح الديموقـراطي سيارتـه أمام منزله في شارع « و » ٤٦١٥ المتفرع من طريق فوكسهول في أحد أحياء واشنطن الراقية . وكان وحده ولم يبد عليه أي انزعاج من رجال الشرطة السرية الذين سرعان ما أصبحوا جزءاً من حياته .

أراد أن يبتعد عن ضغوط الحملة الانتخابية ويتجاذب أطراف الحديث مع صديق له عرفه منذ عدة سنوات هو الصحافي تشارلز بارتليت . وبقيت صداقتهما متينة منذ أن تعارفا في فلوريدا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وكان بارتليت أول من عرّف كندي على جاكلين بوفييـر التي أصبحت فيما بعد زوجته ـ

وفي الليلة السابقة كان كندي قد تناول العشاء مع مجموعة صغيرة من اليهود الأثرياء البارزين في نيويورك . وحدث تلك الليلة ما أقلقه كثيراً ، ووصفه لبارتليت بأنه « تجربة مذهلة » . ففي أثناء مأدبة العشاء تقدم منه أحد الحاضرين ـ لم يذكر اسمه ـ وقال له انه يعرف ان حملته الانتخابية تواجه صعوبة مالية ، وعرض باسم المجموعة « المساعدة ، والمساعدة بمقدار كبير » إذا تعهد كندي بأن يسمح لهم عندما يصبح رئيساً « أن يرسموا خط

السياسة الشرق أوسطية للسنوات الأربع المقبلة » . لقد كان عرضاً مثيراً للدهشة .[1]

وتصرف كندي حيال ذلك وكما قال لبارتليت ، كمواطن وليس كمرشح للرئاسة . ويتذكر بارتليت فيقول:« شعر (كندي) بأنه أهين ، إذ كيف يتقدم أحد بعرض كهذا إلى رجل ليس له أدنى أمل بأن يصبح رئيساً . وقال انه إذا قدّر له ان يصبح رئيساً فإنه سيتقدم بقانون ينص على دعم الحملات الرئاسية من خزينة الولايات المتحدة . وأضاف ان من شأن هذا الدعم مهما كلف أن يبعد مرشحي الرئاسة عن مثل هذا الضغط وينقذ البلاد في السياق الطويل من بـلاء عظيم » .

ولا يعرف بارتليت تماماً ماذا كان رد كندي على هذا العرض ولكن « حسبما أعلمه عن أسلوبه ، فأرجح أنه أدلى بتعليق عام ثم غيّر موضوع الحديث » .

وبعد أن عرفت عن الحادثة من بارتليت ، تحدثت مع ماير فيلدمان ، أحد الذين حضروا تلك المأدبة ، وهو محام في واشنطن وعمل عن كثب في حملة كندي عام١٩٦٠، ثم أصبح مساعداً للرئيس مع مسؤوليات خاصة كهمزة وصل مع الجالية اليهودية . وكنت آمل في الحصول منه على مزيد من التفاصيل . وكانت لي كنائب مبتدىء في ١٩٦١ / ٦٢ لقاءات ودية عدة مع فيلدمان بشأن مبيعات القمح للاتحاد السوفياتي .[2]

ويذكر فيلدمان ان المأدبة أقيمت في منزل أبراهام فينبرغ ، رئيس شركة أميركان بنك أند ترست في نيويورك وهو صاحب نفوذ في الشؤون اليهودية وفي الحزب الديموقراطي . ويقول فيلدمان ان الحاضرين كانوا « في حيرة من أمر كندي » إذ لم يكونوا متأكدين « من السبيل الذي سيسلكه في السياسة الشرق أوسطية ، ولذلك لم يقرروا بعد تأييده » . وقد أمطروه بوابل من الأسئلة القاسية المحرجة . « فسئلَ عن رأيه في نقل السفارة الأميركية في اسرائيل من تل أبيب

إلى القدس ، فأجاب « ليس في ظل الظروف الراهنة » . وقال فيلدمان ان كندي أجاب على جميع الأسئلة اجابات مباشرة وترك انطباعاً حسناً لدى مضيفيه ، ولكنه لم يعرف شيئاً عن العرض الذي « أهان » الرئيس المقبل .

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تقحم فيها سياسات الشرق الأوسط في الحملات الانتخابية الرئاسية . ويقول بارتليت انه عندما روى الحادثة لروجر ل. ستيفنز ، رئيس مركز جون ف. كندي للفنون الادائية في واشنطن. علق قائلاً « هذا مثير جداً ، فقد حدث مثله تماماً لادلاي (ادلاي ستيفنسون السفير السابق لدى الأمم المتحدة) في لوس أنجيليس في العام ١٩٥٦ » . وكان ستيفنسون حينذاك المرشح الديموقراطي للرئاسة ومعارضاً لإعادة انتخاب دوايت د. ايزنهاور .

وضغط المجموعات العرقية مظهر ملازم للسياسات الحزبية في الولايات المتحدة ، وبما ان رئيس الولايات المتحدة هو منفذ السياسة الخارجية كلها ومؤلف معظمها ، فمن الطبيعي أن ينصّب على من يشغل هذا المنصب أو يسعى إليه . وعندما يأتي الضغط من أصدقاء إسرائيل فان الرؤساء والمرشحين للرئاسة يذعنون له في غالب الأحيان .

ويمارس ضغط اللوبي في البيت الأبيض على عدة مستويات ، ويختلف الضغط المباشر ، أي وجهاً لوجه ، اختلافاً كبيراً حسب الشخص الذي يشغل منصب الرئاسة .

وبعض الذين يمارسون الضغط هم من الأصدقاء المقربين الذين يقتصر نفوذهم على رئيس واحد ، مثل صداقة الرئيس هاري س. ترومان الوثيقة مع إد جاكوبسون ، شريكه السابق في محل لبيع الخردوات وهو صهوني صميم . وكان آرثر كريم وزوجته ، وهما من وجهاء اليهود في نيويورك ، على صلة وثيقة بلندون ب. جونسون[٣] . ويقول مسؤول في البيت الأبيض « ان آرثر كريم حل في مزرعة جونسون خلال الساعات الحرجة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، وان زوجته

متيلدا كانت ضيفة على البيت الأبيض خلال تلك الحرب » . وتفيد سجلات البيت الأبيض ان السيدة كريم كانت تكثر من اتصالها الهاتفي بجونسون .

وهناك زعماء يهود آخرون يحتفظون بعلاقات مع كل إدارة أميركية . فقد احتفظ أبراهام فينبرغ من نيويورك الذي أقام مأدبة العشاء على شرف كندي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠ ، بصلاته الوثيقة مع البيت الأبيض لسنوات . وكان يكثر من زيارة البيت الأبيض خلال عهد جونسون . وحتى في العام ١٩٨٤ وخلال التحضير لمرشح الحزب للرئاسة جمع فينبرغ المتنافسين الديموقراطيين ولتر مونديل وغاري هارت معاً في منزله بنيويورك لاجراء مباحثات خاصة بينهما . وكانت لفيليب كلوتزنيك من شيكاغو ، وهو رئيس سابق لبنّاي بئرث ، علاقات وثيقة مع إدارات ترومان وايزنهاور وكندي وجونسون وكارتر .

وكانت للدبلوماسيين الإسرائيليين أحياناً علاقات شخصية تتيح لهم الاتصال المباشر بالرئيس . فافرايم أفيرون الذي كان لا يزال نائباً لرئيس البعثة في السفارة الإسرائيلية وصديقاً لجونسون منذ عضويته في مجلس الشيوخ ، كان يجري محادثات شخصية مع جونسون في مكتبه البيضاوي .

ويأتي الضغط من المستوى الثاني عن طريق الرسميين المقربين من الرئيس ـ مثل مستشاره حول العلاقات مع الجالية اليهودية وغيره من كبار المساعدين . وقال كندي مرة لأحد أصدقائه انه علم ان ماير فيلدمان ، مستشاره حول الشؤون الخارجية ، ينتهز فرصة غيابه عن واشنطن فيدعو أحياناً بعض زعماء اليهود إلى البيت الأبيض،ويجري معهم محادثات في غرفة الوزارة .

ويكون المستوى الثالث من الضغط على الرئاسة عند أرفع الدرجات في الوزارات ـ وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي ـ حيث يتوجه المسؤولون الإسرائيليون وجماعات من المواطنين الأميركيين يعتبرون من الفعاليات الموالية لإسرائيل ، لتقديم جداولهم للأعمال إلى الوزراء أو كبار نوابهم (راجع الفصل الخامس) .

« الأصوات ضـدك » :

بدأ الصهاينة الضغط من أجل قضيتهم في أوائل عهد هاري س. ترومان[٤] وكثفوا جهودهم عام ١٩٤٧ عندما أعرب ترومان مبدئياً عن معارضته لإنشاء دولة يهودية في فلسطين . فقد وضع زعماء اليهود اعلانات في الصحف الغاية منها قلب الاشمئزاز والنفور العام من « محرقة » اليهود ، أو عملية إبادتهم على أيدي النازية الى تأييد لفكرة انشاء وطن قومي يهودي . وهكذا تبنى النواب والشيوخ قرارات تدعو الرئيس إلى التأييد .

ولما استمر ترومان في مقاومته وطلب من المواطنين علانية تجنب إشعال « غضب سكان فلسطين » أبرقت إليه جماعة من يهود نيوجرسي تقول « سياستك إزاء فلسطين . . . تكلفك التأييد الذي أوليناك عام ١٩٤٨ »[٥] . ولأن الانتخابات كانت على الأبواب ، فقد جاءت تلك البرقية بمثابة تذكرة بوقائع الحياة السياسية الأليمة . والمعروف ان ثلثي اليهود الاميركيين يعيشون في نيويورك وبنسلفانيا وايلنوي ، وان هذه الولايات تدلي بـ ١٦٠ أصوات في الانتخابات الرئاسية[٦] . وبما ان حظ ترومان في الانتخابات التالية كان ضعيفاً على الرغم من مكانته الرسمية ، فقد أدرك ان لا بد له من هذه الأصوات إذا أراد الفوز .

ونظراً لاقتراب موعد إعلان ولادة دولة إسرائيل الجديدة ، جمع ترومان سفراءه في الشرق الأوسط للاطلاع على آرائهم ، فأشار المتحدث بلسانهم بنكرتون « بنكي » تك ، السفير لدى مصر ، بعدم الاعتراف الفوري بتلك الدولة[٧] . ونصح ترومان بتأجيل قراره فترة تكفي لإجراء مشاورات مع الدول العربية وقال إن سلفه فرنكلين د . روزفلت قطع وعدا بذلك لعاهل المملكة العربية السعودية .

فأجابه ترومان « يا سيد تك ، قد تكون على حق فيما تقوله ، غير ان الأصوات ضدك » ، وبقراره الاعتراف فوراً بإسرائيل ، لم يرفض ترومان نصيحة تك فحسب بل ونصيحة جميع مستشاريه العسكريين والدبلوماسيين ، وعمل

بنصيحة صديقه الحميم وشريكه السابق في محل الخردوات إد جاكسون . والواقع ان الموالين لإسرائيل ينظرون اليوم إلى اعتراف ترومان الفوري باسرائيل كمثل ساطع على تأثير الضغط عن طريق « اتصال حساس » وليس عن طريق أساليب الضغط المعهودة[8] . وشارك جاكوبسون آراءه الموالية للصهيونية مستشارو ترومان السياسيون وخاصة كلارك كليفورد .

وعارض القرار بشدة وزير الخارجية جورج س . مارشال حتى انه قال لترومان بصراحة عقب إعلان اعترافه انه لو جرت الانتخابات في اليوم التالي لما صوّت له[9] . غير ان المشاعر كانت طبعاً مختلفة كثيراً عن ذلك في إسرائيل . فعندما قام كبير حاخامي إسرائيل بزيارة البيت الأبيض عام ١٩٤٨ قال لترومان « ان الله وضعك في رحم أمك لتولد على يدك اسرائيل من جديد بعد ألفي عام »[10] .

وأتى قرار ترومان ثماره في السياسات الحزبية إذ نال يوم الانتخابات ٧٥ في المئة من أصوات اليهود ، الأمر الذي ضمن له الفوز بفارق بسيط جداً ، وشرفاً رفيعاً بطباعة رسمه على طوابع بريدية إسرائيلية ، وفي قلوب الصهاينة .

« فزع لاعتبارات حزبية » :

اتخذت التصرفات الرئاسية إزاء إسرائيل اتجاهاً معاكساً عندما تسلم دوايت د. ايزنهاور زمام السلطة من سلفه ترومان . فقد قاوم ضغوط اللوبي الإسرائيلي وأرغم اسرائيل في ثلاث مناسبات على التخلي عن سياسات رئيسية كانت قد التزمت بها علانية بكل قوتها .

ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ أمر بالغاء كل المساعدات التي بلغت ٢٦ مليون دولار إلى أن تتوقف إسرائيل عن العمل في القناة التي تبنيها لتحويل مياه نهر الأردن خارقة بذلك اتفاقات الهدنة للعام ١٩٤٩[11] . وكان من شأن هذا المشروع ان يضمن لإسرائيل التحكم بالموارد المائية المهمة لجميع دول

المنطقة . وتلك هي المرة الأولى التي يقطع فيها رئيس كل المساعدات عن إسرائيل . وطلب من وزارة المالية ان تصدر أمراً يلغي إعفاء التبرعات للنداء اليهودي الموحد وغيره من المنظمات التي تجمع الأموال لإسرائيل ، من الضرائب .

وكما هو متوقع أثار قرار ايزنهاور عاصفة هوجاء .[١٢] فخاطب الدكتور اسرائيل غولدستاين ٢٠,٠٠٠ شخص كانوا يحتلفون بعيد القدس الألفي الثالث في حديقة ميدان مديسون بنيويورك قائلاً « ان السلام لن يخدمه وقف المساعدات كوسيلة للإكراه لا مبرر لها » .[١٣] وانضم إلى ركب المعترضين ممثلو نيويورك في الكونغرس . فقد وصف السناتور روبرت واغنر القرار بأنه « جائر ومفرط » ، وندد به النائب ايمانويل سيلر باعتباره « حكماً مبتوراً » ، وشجبت هذه الخطوة المنظمات اليهودية الرئيسية .

أما ايزنهاور فقد تشبث بوقف المساعدات ، وبعد أقل من شهرين أعلنت اسرائيل وقف العمل في مشروع التحويل . وهكذا كسب الرئيس الجولة الأولى وتأجلت المجابهة واستؤنفت المساعدات ، ولم يصدر الأمر بإلغاء الوضع المميز للمجموعات الصهيونية من حيث الضرائب .

وواجه ايزنهاور اللوبي الإسرائيلي مرة أخرى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، أي قبل إعادة انتخابه للرئاسة ببضعة أيام .[١٤] وكانت إسرائيل قد عقدت صفقة مع بريطانيا وفرنسا تتعاون بموجبها هذه الدول الثلاث على شن هجوم عسكري على حكم الرئيس جمال عبد الناصر في مصر الذي كان قد استولى لتوّه على قناة السويس . وكان المتفق عليه ان تهجم إسرائيل عبر صحراء سيناء وتزحف باتجاه القناة بينما تهاجم القوات البريطانية والفرنسية بعد قصف جوي من الشمال .

وافترض الحلفاء ان الولايات المتحدة لن تتدخل ، واعتقدت فرنسا وبريطانيا ان أيزنهاور سيتفادى صداماً علنياً مع حليفتيه أيام الحرب ، واعتمدت

اسرائيل التي لم تكن تفصلها عن انتخابات الرئاسة الأميركية سوى بضعة أيام ، على اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة للإبقاء على المرشح أيزنهاور بعيداً عن هذا المنصب . إلا أن حسابات الجميع كانت خطأ .

وعندما بدأت إسرائيل تغزو مصر في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) قطع أيزنهاور عنها فوراً جميع المساعدات باستثناء معونة الأغذية التي أصبحت في الطريق إليها . وأوقف كل المساعدات الأخرى من اقتصادية وعسكرية . فخلقت هذه الاجراءات ضغطاً اضطرت معه إسرائيل إلى وقف هجومها ، كما ان بريطانيا وفرنسا اضطرتا ، تحت وطأة ضغط الولايات المتحدة الشديد ، الى التخلي عن الغزو من الشمال .

وعلى الرغم من الهجمات الحزبية على سياسة أيزنهاور الشرق أوسطية فقد أعيد انتخابه بسهولة ، بل ان اليهود الأميركيين الذين صوتوا له عام ١٩٥٦ (٤٠ في المئة) كانوا أكثر من الذين أيدوه عام ١٩٥٢ (٣٦ في المئة) .[١٥]

غير ان مشاكل أيزنهاور مع اسرائيل لم تنته . فبعد أن توقف الغزو قررت إسرائيل الاحتفاظ بقوات احتلال في قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية وكذلك في قرية شرم الشيخ الاستراتيجية عند نقطة الاتصال بخليج العقبة .

وعلى الرغم من احتجاجات الولايات المتحدة[١٦] وستة قرارات من الأمم المتحدة ، رفضت إسرائيل الانسحاب ، وبمرور الوقت نال ضغط اللوبي على موقف أيزنهاور دعماً من اليانور روزفلت والرئيس السابق ترومان ورئيس مجلس الشيوخ الديموقراطي ليندون جونسون (من تكساس) والنائب الجمهوري وليام نولاند (من كاليفورنيا) .

ولما علم نولاند بأن الولايات المتحدة قد تؤيد إنزال عقوبات بإسرائيل ، هدد بالاستقالة من عضوية الوفد الأميركي في الأمم المتحدة ،[١٧] وحذر وزير الخارجية جون فوستر دالس قائلاً ان « هذا يعني فراقاً بيني وبينكم » . وكان

دالس حازماً في جوابه حين قال « أعتقد ان عليك دراسة الموضوع . ونحن لا نرضى أن تصاغ جميع سياساتنا في القدس » . وقال دالس لهنري لوس ، صاحب دار « التايم » وأحد مؤيدي موقف إسرائيل « أعلم أنه يكاد يكون من المستحيل على هذا البلد ان ينفذ سياسة خارجية لا يصادق عليها اليهود . ولكنني سأجرب ذلك . غير ان هذا لا يعني انني ضد اليهود بل أؤمن بما قاله جورج واشنطن في خطبة الوداع وهو : يجب عدم السماح للتعلق العاطفي بدولة أخرى بالتدخل » .

واعتبر أيزنهاور القضية حيوية ، فاستدعى زعماء مجلسي الكونغرس إلى البيت الأبيض وطلب منهم تأييده ، إلا أنهم رفضوا لعدم استعدادهم للدخول في نزاع مع الفعاليات الموالية لإسرائيل . وفي تلك الليلة كتب الرئيس في مذكراته يقول « فيما أنا أفكر في تفاهة البحث الذي جرى هذا الصباح ، وجدته من المفزع أن تتدخل الاعتبارات الحزبية الى هذا المدى في مقدرات الحياة أو الموت ، ومقدرات السلم أو الحرب »[١٨] .

ولكن الرئيس الحازم حمل قضيته إلى الشعب الأميركي في خطاب تلفزيوني في ربيع ١٩٥٧ ، قال[١٩] :

« هل يسمح لدولة تهاجم وتحتل أرضاً أجنبية متحدية إرادة الأمم المتحدة ، بأن تفرض شروطاً لانسحابها ؟ وأخشى أن نعيد عقارب ساعة النظام الدولي إن نحن وافقنا على أن الهجوم المسلح يمكن أن يحقق للمهاجم أغراضه على النحو الصحيح » .

وانهالت الرسائل والبرقيات على البيت الأبيض وكلها تقريباً من اليهود و ٩٠ في المئة منها تؤيد موقف إسرائيل . وقال دالس متألماً « يستحيل أن نمسك بزمام الأمور لأننا لا نتلقى تأييداً من العناصر البروتستانتية في البلاد . ولا نتلقى غير الهجمات من اليهود »[٢٠] .

غير أن أيزنهاور ثابر وأعلن أن الولايات المتحدة ستؤيد قراراً تتخذه الأمم المتحدة تفرض فيه العقوبات إذا لم تنسحب إسرائيل من كل سيناء وغزة ، وهدد بإلغاء امتياز الضرائب الذي يتمتع به المتبرعـون للقضايا اليهودية[٢١]. ولما جوبهت إسرائيل بهذا الاحتمال رضخت أخيراً وانسحبت من الأراضي المحتلة .

« شحنات الاسلحة . . . جاهزة »

كانت إسرائيل أوفر حظاً على أيدي الرؤوساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض بعد أيزنهاور.فقد بدأ كل من جون ف. كندي ولندون ب. جونسون مساعدة إسرائيل في نشاطاتها العسكرية ، بدلاً من كبحها .

ومع انه لا يتوفر أي دليل على أن المرشح كندي قد قبل العرض الذي طرح عليه في مأدبة العشاء[٢٢] - أي التسليم بالتحكم بالسياسة الشرق أوسطية مقابل التبرع لحملته الانتخابية ، فقد خرج مجلياً في انتخابات ١٩٦٠ إذ نال ٨٢ في المئة من أصوات اليهود ، أي أنه تفوق حتى على ترومان الذي نال ٧٥ في المئة . وعندما تسلم سدة الرئاسة اتخذ قراراً حيوياً لمخططات إسرائيل العسكرية ، إذ أذن للمرة الأولى ببيع أسلحة أميركية لإسرائيل[٢٣].

وزادت النعم على ثروات اسرائيل العسكرية بوصـول لندون ب. جونسون إلى المكتب البيضاوي[٢٤]. وقد جعله تعاطفه مع المضطهد - وهو هنا اسرائيل في نظره - يستجيب فوراً لمطالب اسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الـولايات المتحـدة ، وأصدقـاء لمطـالب إسرائيـل ذوي النفوذ الخـاص[٢٥] آرثر غولدبرغ ، السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ، وفيليب كلوتزنيك من شيكاغو وثلاثة من نيويورك هم أبراهام فينبرغ وآرثر وزوجته ماتيلدا . وغالباً ما كانت ماتيلدا تعمل بواسطة الأخوين روستو ، أي والت مستشار جونسون

للأمن القومي ، ويوجين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية[٢٦]. ودعا كلوتزنيك في رسالة إلى فينبرغ في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ إلى تحسين العلاقات بين جونسون ويهود الولايات المتحدة[٢٧]، فلم يكن بوده أن يرى الخلافات بين اليهود وجونسون حول حرب فيتنام والمساعدات إلى المدارس الخاصة مثلاً ، تعرقل الدعم الأميركي لإسرائيل . ودعا فينبرغ إلى المساعدة على خلق « شعور بالمشاركة » . وكانت عناصر التفاهم جاهزة ، ففي ذلك الحين كان جونسون بأشد الحاجة إلى دعم شعبي للحرب في جنوب شرقي آسيا ، وكان زعماء اليهود بحاجة إلى ما يضمن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وقت الضيق .

وهكذا رفعت مستويات المساعدة ، وصدرت الترخيصات بكل نوع من العتاد الحربي تقريباً ، وفتحت الاعتمادات المالية . وأصبحت الولايات المتحدة في الواقع شريكة فاعلة في الغزوات الإسرائيلية العسكرية . وفي آذار (مارس) ١٩٦٧ بعث فينبرغ إلى والت روستو بمذكرة من أربع صفحات يفصّل فيها الهجمات المسلحة التي وقعت على طول حدود إسرائيل[٢٨].

ولم يكن جونسون بحاجة إلى ضغط اللوبي للاقتناع بدعم إسرائيل ، إلا أن اللوبي إستعمل معه الضغط على أية حال . فيذكر هارولد سوندرز ، أحد أركان مجلس الأمن القومي والذي أصبح مساعد وزير خارجية كارتر للشرق الأدنى وجنوب آسيا ، أن سيلاً من الرسائل والبرقيات تدفق على الرئيس جونسون لحثه على الوقوف إلى جانب إسرائيل عندما أقدم الرئيس المصري عبد الناصر على اغلاق مضايق تيران في أيار (مايو) ١٩٦٧ . ويقول سوندرز « أذكر بلا مبالغة أنني تلقيت ١٥٠,٠٠٠ رسالة وبرقية في مكتبي من الجالية اليهودية . نعم ١٥٠,٠٠٠ ورقة تراكمت في مكتبي ، وهي تضرب كلها على نفس الوتر . وأمر جونسون بالرد على كل واحدة منها » .

وفي أوائل حزيران (يونيو) ، وفي اليوم الذي شنت فيه إسرائيل هجومها على مصر ، تلقى الرئيس رسالة مستعجلة من روستو يقول فيها « يفيد آرثر كريم بأن شحنات كثيرة من الأسلحة جرى إعدادها وجاهزة للسفر إلى اسرائيل ، ولكنها موقوفة . ويعتقد أنه سيكون من المفيد جداً لو أفرج عنها »[٢٩] . وظهرت على المذكرة ملاحظات ، يبدو انها بخط جونسون ، عن كمامات ضد الغازات السامة ، وقطع تبديل للرادار ، وصواريخ هوك ، وذخائر وغير ذلك .

إسرائيل إذاً في حرب ، ورئيس الولايات المتحدة لن يثير هذه المرة أية مشكلة ، وستنهال المساعدات من غير انقطاع ، وسيواجه طلب انزال عقوبات بإسرائيل معارضة أميركية عنيدة ، وستدعم الولايات المتحدة بكل همة ونشاط مجهود إسرائيل الحربي . ونشأت روابط جديدة قوية حملت رئيس الولايات المتحدة على التستر على أغرب كارثة في تاريخ الأسطول الأميركي ، ألا وهي الاعتداء الاسرائيلي على السفينة الحربية الأميركية ليبرتي (راجع الفصل الخامس) .

وفي أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية ، كما يقول سوندرز ، غمرت المصالح الإسرائيلية البيت الأبيض بطلب أساسي وهو عدم ارغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إلا بعد ان توافق الدول العربية على « سلام عادل ودائم » مع إسرائيل . وهكذا أصبح في وسع إسرائيل أن تستخدم الأراضي العربية المحتلة كورقة مساومة للحصول على الاعتراف العربي بها ، وهذه هي الفرصة التي رفض الرئيس أيزنهاور أن يسمح بها لإسرائيل بعد أزمة السويس عام ١٩٥٧ .

ويضيف سوندرز قائلاً « أما الرئيس جونسون فقد قبل الطلب الإسرائيلي من غير مناقشته في مجلس الأمن القومي أو في أية مؤسسة سياسية أخرى . فكان لذلك أثره العميق في مجرى الأحداث في الشرق

الأوسط منذ ذلك الحين » . ويقول مسؤول كان حينذاك في منصب رفيع ان هذه السياسة لم تعتمد إلا بعد أن نجح اللوبي الإسرائيلي في « السيطرة على جو البيت الأبيض بالذات » .

« تجاهل أوامر نيكسون » :

ومع ان خليفة جونسون ، ريتشارد م . نيكسون ، فاز بالرئاسة بدعم يهودي ضئيل ، فقد غالى في دعم إسرائيل ابان ولايته الرئاسية الأولى حتى ان أسحق رابين ، سفير إسرائيل في واشنطن ، راح يدعو له علانية في محاولة إعادة انتخابه عام ١٩٧٢ [٣٠] . ففاز نيكسون هذه المرة بـ ٣٥ في المئة من أصوات اليهود ، أي بزيادة ٢٠ نقطة عن المرة الأولى قبل أربع سنوات .

وفي ١٩٧٣ هب نيكسون بكل قواه للدفاع عن إسرائيل عندما حاولت الدول العربية استرجاع الأراضي التي احتلها الإسرائيليون عام ١٩٦٧ . وثبت ان حياة إسرائيل توقفت على الجسر الجوي الذي أمر نيكسون بإقامته لتزويدها بالأسلحة وغيرها من التموينات . وربما ان أمره بوضع القوات الأميركية في جميع أنحاء العالم في حالة استنفار عالية قد كبح الاتحاد السوفياتي عن الإقدام على القيام بدور أكبر .

وكان نيكسون في مجالسه الخاصة ينتقد إسرائيل لاخفاقها في التعاون من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمشاكل مع جيرانها العرب [٣٢] . وأمر هنري كيسنجر ، مستشاره للأمن القومي ثم وزير خارجيته ، في مناسبات عدة وقف المساعدات لإسرائيل إلى أن تبدي مزيداً من التعاون . وقبل ثلاثة أيام من استقالته أصدر تعليماته إلى كيسنجر بعدم الموافقة على طلب إسرائيل « معونة عسكرية طويلة الأمد » . ويقول نيكسون في مذكراته « انه (نيكسون) يريد قطع كل الشحنات الحربية عن إسرائيل إلى أن توافق على سلام شامل . وهو نادم لأنه لم يفعل ذلك من قبل ، وسيشكره خلفه على

ذلك . وعليّ أنا أن أهيّىء الأوراق اللازمة » . ويضيف كيسنجر أن نيكسون لم يعد إلى هذا الموضوع . ويقول كيسنجر « ومع أن الأوراق اللازمة أصبحت جاهزة ، فإنها لم توقّع إطلاقاً » . ولم ير كيسنجر من المناسب تنفيذ تلك الأوامر . (وفي تموز (يوليو) ١٩٨٤ دقق نيكسون في رواية كيسنجر وقال انها دقيقة وأضاف أنه ما زال « يعتقد ان المساعدات لإسرائيل يجب أن تربط بالتعاون في سبيل تسوية شاملة »[٣٢] . وحاول فورد أن يحصل على مزيد من تعاون إسرائيل فأعلن عام ١٩٧٥ انه « سيقيّم » من جديد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (راجع الفصل الثالث) . ولكنه تخلى عن هذه الفكرة تحت ضغط مجلس الشيوخ بإيعاز من اللوبي الإسرائيلي . ومع ذلك فإن هذا التراجع لم يجده نفعاً عندما حاول تجديد ولايته في العام ١٩٧٦ إذ ان ٦٨ في المئة من الأصوات اليهودية ذهبت إلى الديموقراطي جيمي كارتر .

الدعم بلا جدال لا يعتبر امتيازاً لإسرائيل :

في الفترة التي مرت بين انتخاب الرئيس كارتر في ١٩٧٦ وتنصيبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ، لعب اللوبي الإسرائيلي دوراً في اختيار كارتر لوزير خارجيته . قرر كارتر تعيين سايروس فانس وزيراً للخارجية نظراً لأنه محترم ونزيه ولديه الحوافز المطلوبة للسياسة الشرق أوسطية . ولكنه بهذا التعيين تجاوز جورج و. بول الذي له نفس المؤهلات المهمة بالاضافة إلى خبرته وقوته الشخصية وهيبته العالمية ـ وهذه صفات يحتاج إليها كارتر في مواجهة الأزمات المقبلة في الشرق الأوسط وغيره .

ولما زرت بول في منزله في برنستون بنيوجرسي صيف ١٩٨٣ ، بغية الحصول منه على حقائق أساسية عن هذه الفترة ، كان عاكفاً على تأليف كتابه المهم الرابع . وجدته عند نهاية رواق ضيق علقت على جدرانه رسوم

كاريكاتورية وصور فوتوغرافية عن الماضي السياسي ، وكان قابعاً في غرفة رحبة ذات سقف عال تضج بالنشاط كما لو كانت غرفة التحرير في احدى الصحف قبل ذهاب المواد إلى المطبعة بقليل . وكان هذا المكان فيما مضى معرضاً فنياً خاصاً وهو الآن مليء بالحاسبات الألكترونية والأوراق والكتب والعاملين بنشاط .

وفي الوسط جلس النائب السابق لوزير الخارجية في عهد رئيسين والسفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة والمدير التنفيذي السابق لأكبر شركة استثمار مصرفية في مانهاتن ، ينقر آلة لتحليل الكميات وقد أحاط نفسه بأكوام من الورق المكدسة فوق طاولة على شكل حدوة الحصان . وما زال وهو في الثالثة والسبعين مشغولاً في محاولة إنقاذ العالم المتخبط في الفوضى . وقد وصفته صحيفة المانشستر غارديان مرة بقولها انه « مثالي يواجه الفوضى بشمم »[٣٣] .

وكنت مسلحاً بعدة أسئلة : كم كلفت بول صراحته بشأن قضايا الشرق الأوسط ؟ هل أساءت إلى ممارسته المحاماة ، أو هل حدّت من حظه في تسلّم مناصب عليا ؟ وفكر بول وقتاً طويلاً قبل أن يتكلم ، فهو مشغول على أية حال . وهو عائد لتوه من خطاب ألقاه في الرتباء في وست بوينت ، وأخذ يعد مقالاً افتتاحياً للواشنطن بوست ، ينوي فيه أن ينبّه إدارة ريغان إلى المزالق العديدة في طريق سياستها بلبنان .

والواقع ان بول بطل في نظري وخاصة بسبب جرأته حول السياسة الفيتنامية ، كما انني معجب بعبقريته ككاتب . وذكّرتني فصاحته وفطنته بزميل له في إدارة جونسون هو وزير الخارجية السابق دين راسك مع أن آراءهما بصدد فيتنام كانت على طرفي نقيض .

« دقيقة واحدة وأكون معك » قال لي بول وهو يتحول بناظريه عن مفاتيح الكومبيوتر ثم يعود إليها ليداعبها بمزيد من النقرات ، ويقف لينتزع

قرصاً صغيراً ويناوله إلى مساعده لي هرفورد قائلاً له « اطبعه كله » .

ان قامته الفارعة توحي بالثقة والقوة ، وكان لا يزال له حضوره في ملعب التنس كما في المنتديات العامة . وقال وهو يمر بين أكداس الكتب والأوراق « أنا مدمن على هذه الآلة ، فلن أعود إلى الآلة الكاتبة العادية . وقد تخليت عن الانتقال إلى مانهاتن إذ أستطيع أن أمضي الأمسيات هنا إذا خطرت لي أفكار أود تدوينها » .

لقد دوّنها فعلاً . ومنذ سنين ودبلوماسيون كثيرون ينتقدون بحزم السياسات الإسرائيلية ، غير أن معظمهم لا ينطق بنصيحته إلا في مجالسه الخاصة ، ومن يجاهر بها إنما يفعل ذلك بصوت مكبوت . ولا يذكر أصدقاء بول المقربون ان صوته كان مكبوتاً ، إلا انه لم يتجاوز الحد في انتقاده . وفي الوظائف الحكومية كان بول يحتفظ بنصائحه طي الكتمان .

وقد دفع ثمناً لصراحته حول السياسة الإسرائيلية . وكان أحد ثلاثة مرشحين لوزارة الخارجية في عهد كارتر ، ولولا وجهات نظره الصريحة في شؤون الشرق الأوسط لكان تعيينه أمراً محتوماً .

سجله السياسي والمهني نظيف . كان ديمقراطياً طيلة حياته ، وعمل بجد ونشاط في الدعوة لإدلاي ستيفنسون عندما سعى للرئاسة . وفي ١٩٥٩ أصبح نصيراً لمطامح جون ف. كندي بالرئاسة . ولن تجد مثيلاً لخبرته الدبلوماسية ووقاره . وكان الرجل الثاني في وزارة الخارجية في عهدي الرئيسين جون ف. كندي ولندون جونسون . وفي هذه الأثناء واجه عن كثب أزمة الصواريخ في كوبا ومعظم قضايا السياسة الخارجية على مدى ست سنوات . وعيّن أيضاً سفيراً لدى الأمم المتحدة ، وهو منصب لم يرغب فيه لان جونسون ، على حد قوله ، قد « طوّقه » وقيّد يديه .[٣٤]

وطالما تحدى بول السياسات العسكرية في أوساط الإدارة . وغالباً ما

كان جونسون يستطلع آراء كل الحاضرين في قاعة مجلس الوزراء حول الموضوع السياسي المطروح ثم يقول « والآن لنسمع ما يقوله بول ضد هذا الموضوع » .

وقف بول بثبات ضد الحشد العسكري في فيتنام . وقالت عنه الواشنطن بوست « الحمامة الثابتة في إدارة الصقور » . ونصحه صديقه الصحافي ولتر ليبمان بالاستقالة احتجاجاً وقال « أشاركك شعورك ، لذلك يجب أن تستقيل ليعرف الجميع معارضتك » . ولكن بول رفض هذه النصيحة معتقداً انه من المهم أن يردد انتقاد الحرب مباشرة داخل الإدارة مع ان جونسون كان يرفض عادة نصيحته [٣٥] .

كان بول من أشهر الدبلوماسيين الأميركيين وأكثرهم إثارة للإعجاب . ولكن يرجح انه أضاع على نفسه فرصة تعيينه وزيراً لخارجية كارتر بمقالة عنوانها « الأزمة القادمة في العلاقات الإسرائيلية الأميركية » نشرتها مجلة الشؤون الخارجية الربعية في عددها لشتاء ١٩٧٥ / ٧٦ ، فقد أثارت عاصفة احتجاج من جانب الجالية اليهودية .

وذكر بول في مقالته طلب الرئيس أيزنهاور من إسرائيل الانسحاب من سيناء على أنه « آخر مرة اتخذت فيها الولايات المتحدة اجراء حازماً ضد الرغبات القوية للحكومة الإسرائيلية ، وأصرت عليه » . واعتبره حدثاً فاصلاً « فبعد ذلك أخذ زعماء اليهود الأميركيين يبنون أقوى لوبي في واشنطن يعمل الآن بتعاون وثيق مع السفارة الإسرائيلية » .

وأعرب عن أسفه لتسرب المعلومات السرية فقال : « لا يقتصر الأمر على ما لأنصار إسرائيل الأميركيين من تأثير على أعضاء الكونغرس ، إذ لا تتخذ داخل السلطة التنفيذية اجراءات تمس مصالح إسرائيل إلا وتصبح معلومة بسرعة لدى الحكومة الإسرائيلية » .

وتألم لرفض إسرائيل نصيحة الولايات المتحدة في الوقت الذي أصبح

فيه اعتماد إسرائيل على المساعدات الأميركية كلياً تقريباً . ومع ذلك فانه لم يستغرب اتباع إسرائيل نهجاً مستقلاً :

« أدخل في روع الإسرائيليين منذ زمن طويل ان أميركا تدعم بلادهم حتى ولو لم يلتفتوا إلى نصيحتها واحتجاجاتها ومصالحها » .

وعلى الرغم من هذا الانتقاد اللاذع ، كان كارتر ، مرشح الرئاسة ، يعتبر بول مستشاره الأول في السياسة الخارجية ، واختاره كأحد ثلاثة مرشحين لوزارة الخارجية بعد فوزه بالرئاسة وقبل تنصيبه . أما الاثنان الآخران فهما بول وارنكي ، المساعد السابق لوزير الدفاع . وسايروس فانس .

وقال زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار كارتر للأمن القومي ، في كتابه « السلطة والمبدأ » انه كان في المدة التي سبقت يوم الانتخاب يفضل بول لوزارة الخارجية ، ولكنه تحول فيما بعد إلى فانس . ولما سئل عن رأيه عقب الانتخاب في بلينز بجورجيا ، قال بريجنسكي لكارتر ان بول « يمكن أن يكون صاحب أفكار قوياً ولكنه كمنظم قد يكون ضعيفاً ، ويمكن أن ينجح في فرض آرائه ، ولكن موقفه المثير للجدل من الشرق الأوسط قد يعرقل عمله » . وقال ان تعيين بول في وزارة الخارجية سيصادف « ترحيباً ممتازاً في أوروبا الغربية واليابان ، وربما أقل من ذلك في البلدان النامية ، وسيصادف رد فعل سلبياً في إسرائيل » .

طالب عدد من هؤلاء الزعماء اليهود كارتر بأن لا يعهد لبول بأي دور مهم في إدارته . فخصلة بول التي نفّرت منه اللوبي الإسرائيلي هي صراحته ، فلا يهاب التكلم بما يجول في خاطره وانتقاد السياسة الإسرائيلية . وهكذا أسقط كارتر بول من حسابه .

وحتى بعد أن انتهى كارتر من اختيار أعضاء وزارته ، لم يتوقف بول

عن الكلام . وفي أوائل ١٩٧٧ كتب مقالة أخرى في مجلة « الشؤون الخارجية » بعنوان « كيف السبيل لإنقاذ إسرائيل رغماً عنها » داعياً فيها الإدارة الجديدة إلى أخذ المبادرة في صياغة تسوية شاملة تكون منصفة للفلسطينيين وإسرائيل معاً .

وتحرك كارتر مدة من الزمن في هذا الاتجاه ، حتى انه حاول الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر المملكة العربية السعودية . ولما تعثر هذا الأسلوب حوّل كارتر اهتمامه نحو محاولة التوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل في كمب ديفيد حيث يعتقد بول ان بيغن خذل الرئيس الأميركي . « تحادثت مع كارتر قبيل كمب ديفيد ، خلال عشاء طويل . قال لي انه سيحاول التوصل إلى تسوية كاملة لقضايا الشرق الأوسط ، وبدا لي انه متفهم لجوهر القضية الفلسطينية . ولا يساورني أي شك في هذا ، فقد كان بحاجة ماسة لتسويتها » . لكن بعد كمب ديفيد ، خذلت إسرائيل أهداف كارتر ، فاستأنفت بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وسدت طريق التقدم نحو الاستقلال الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية .

ومع أن بول لم يكن عضواً في إدارة كارتر ، فانه بقي شخصية محبوبة كلما ظهر في لقاءات تلفزيونية . وفي أحد هذه اللقاءات تبادل وجهات النظر مع زعيم يهودي . وقال بول في هذه المناظرة التي جرت في أواخر ١٩٧٧ انه يشعر بأن الجالية اليهودية الأميركية وضعت مصالح الولايات المتحدة « في مرتبة ثانوية في حالات كثيرة » .

وكانت هذه الكلمات بالنسبة إلى موريس ب. ابرام ، المحامي في مانهاتن والرئيس السابق للجنة اليهودية الأميركية ، كلمات تحد ، مع أنه أيّد في السنة السابقة المساعي المبذولة لتعيين بول وزيراً للخارجية . فكتب له رسالة مفتوحة نشرتها الواشنطن بوست زاعماً ان هذه التعليقات تؤكد ان بول « مستعد لقبول ونشر الافتراءات القديمة عن اليهود » .

ورد عليه بول في الصحيفة نفسها نافياً انه يعني « ان أكثر الصهاينة تعصباً يقدّم وجدانياً اسرائيل على أميركا » . ويضيف بول قائلاً « الواقع انني قلت ان تأثير تشجيعهم لأكثر تصرفات إسرائيل تجاوزاً من غير انتقاد ، لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة » . ونشرت الواشنطن بوست الرسائل المتبادلة بين الطرفين . وختم بول بقوله :

« عندما يمنح زعماء الجالية اليهودية الأميركية حكومة (إسرائيل) الاستحسان والتشجيع من غير انتقاد أو شرط لما يحلو لها فعله، وهم يعملون قدر المستطاع للتغلب على أي انتقاد لتصرفها في الكونغرس وفي وسائل الإعلام ، فانهم في رأيي لا يسدون خدمة لا لأنفسهم ولا للولايات المتحدة » .

وأصبح بول في عهد إدارة ريغان أحد الديموقراطيين القلائل الذين يحاولون إعادة حزبهم إلى أخلاقية أيزنهاور في الشرق الأوسط . ويقول عن ريغان :

« لم يطلب كما يفترض أن يفعل بموجب القانون ، ان تفرض العقوبات المنصوص عليها إلى أن يكف الإسرائيليون عن قتل المدنيين بالأسلحة التي تمدهم بها من أجل غاية واحدة فقط هي الدفاع عن النفس .

« وبدلاً من ذلك فقد اشترى سكوتهم بإرسال مشاتنا البحريين لحفظ الأمن والنظام فيما اقنعنا قادة منظمة التحرير الفلسطينية بالرحيل بدلاً من مواجهة الاستشهاد . . . » .

لم يدع بول عمله التجاري ، كما لم يدع عمله السياسي ، يلين تصريحاته العلنية . ولكنه يقر بأن حديثه الصريح عن الشرق الأوسط « لم يساعده بكل تأكيد » في عمله التجاري :[٣٦]



بول

« انا متأكد من أنه كان على شركائي في مؤسسة لهمان أخوان أن يتحملوا قدراً من العقاب . ولكنهم من الصابرين المتفهمين . ولا أشعر قط انني فقدت شيئاً مهماً بسبب صراحتي . وأعلم انني منبوذ سياسياً ، وأنا متأكد من أن ثمة جماعات تفضل أن تصرعني بالرصاص على أن تتعامل معي . » .

لم يطلق عليه الرصاص بسبب آرائه ، إلا ان صداماته مع اللوبي الإسرائيلي عديدة.وقد بدأت في أوائل حياته السياسية . ويذكر ذلك اليوم خلال معركة الرئاسة عام ١٩٥٢ عندما زار رسول موال لإسرائيل مقر حملة ادلاي ستيفنسون في سبرنغفيلد بايلنوي، وقال لبول ان أصدقاءه (أي أصدقاء الرسول) جمعوا « قدراً كبيراً من المال » إلا أنهم يريدون البحث في القضية الإسرائيلية » قبل أن يحولوا المبلغ . ويقول بول ان ستيفنسون قابل المجموعة ـ « لأنه كان يقابل أية مجموعة » ـ ولكنه « لم يقطع أيا من الوعود المتوقعة » .

وفي الحملات الرئاسية الأخيرة ، عرف بول نوعاً مختلفاً من ضغط اللوبي . فنظراً لإعجابه بتصريحات جون ب. أندرسون ، أعلن في أوائل ١٩٧٩ انه ينوي الإدلاء بصوته لذلك الجمهوري المستقل عن خط حزبه والذي يخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح مستقل . وسر أندرسون بهذا الكلام فاتصل ببول ووعد بزيارته في برنستون « قريباً » ، إلا ان أندرسون ما لبث أن غيّر رأيه ، ولم يف بوعده اطلاقاً . فقد أقنعه منظمو حملته بأن عليه أن يجتذب الموالين لإسرائيل إذا كان يأمل بإحراز تقدم كمرشح للرئاسة ، فقام أندرسون بفريضة الزيارة إلى إسرائيل . وأصدر بيانات تؤيد إسرائيل تأييداً كاملاً . وهكذا أبعد بول عنه .

وكانت للسياسي المسن تجربة مماثلة في ١٩٨٣ . فبعد أن أدلى بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ صباح ذات يوم ،

جاءه السناتور جون غلين الذي كان يتلمس الطريق إلى الرئاسة . ودعا غلين بول للاتصال به لأنه كان يريد استشارته في أمور تتعلق بالسياسة الخارجية . وبعد أن حاول بول عبثاً الاتصال هاتفياً بغلين كتب له عارضاً استعداده لمساعدته في إنشاء هيئة من العلماء والدبلوماسيين السابقين الذين يمكنهم أن يزودوه بالأفكار ويكتبوا له البيانات ويدبجوا الخطابات عندما تحتدم معركة الانتخابات . وكان بول قد فعل هذا الشيء نفسه لإدلاي ستيفنسون عام ١٩٥٦ . وبعد بضعة أسابيع وصلت رسالة من غلين يقول فيها انه سيدرس الاقتراح مع أركان حملته . وكانت تلك نهاية علاقة بول بغلين .

وعلى الرغم من العوامل المرعبة التي حملت المرشحين كارتر وأندرسون وغلين على الاستغناء عن مساعدة بول فانه يشعر بأن هناك مبالغة في القوة التي يمكن للوبي أن يستخدمها . فمع ان اللوبي يتحكم بكثير من الأصوات في الولايات المهمة استراتيجياً ويقدم معونات مالية سخية للمرشحين ، فإن بول لا يعتقد ان ذلك يمثل عوامل التأثير الرئيسية .

ويعتقد بول ان الأداة الأقوى لدى اللوبي هي تهمة المعاداة للسامية التي يستغلها على نطاق واسع . « وثمة شيء عظيم يعمل لصالح اللوبي . فمعظم الناس يهمهم كثيراً أن لا يتهموا باللاسامية ، وغالباً ما يساوي اللوبي بين انتقاد اسرائيل واللاسامية ، فيستمر في الضرب على هذا الوتر فيرتدع الناس عن الافصاح عما يدور في خلدهم » .

وفي رأي بول ان أميركيين كثيرين يشعرون « بالذنب » لقيام ألمانيا النازية بالقضاء على اليهود . ونتيجة هذا الذنب هي أن الخوف من الاتهام باللاسامية « أفعل بكثير في كم أفواه المرشحين والموظفين الحكوميين من التهديد بالأصوات أو أموال الحملات » .

« لم يكن ثابتاً على مبدأ » :

مضى جيمي كارتر في سبيله بدون خدمات جورج بول ، وأوحى لفترة عابرة ، بأنه سيكون الرئيس الذي يقف في وجه إسرائيل ويتبع سياسات تستند إلى المصالح الأميركية في الشرق الأوسط . وجاء إلى الرئاسة وهو مصمم على أن يكون منصفاً لمصالح العرب ومصالح إسرائيل معاً . وعندما تسلم مقاليد الرئاسة دعا أيضاً إلى وطن قومي للفلسطينيين تكون له حدود آمنة (راجع المقدمة) .

إلا أن هذا المسعى سرعان ما تلاشى ، ولكن كارتـر أقدم على خطوات واسعة في مجالات أخرى من السياسة الخارجية . فبالاضافة إلى تنظيم اتفاقات كمب ديفيد ، سجلت إدارته اكتمال تطبيق معاهدة بناما ، وتطبيع العلاقات مع الصين ، واصلاحاً كبيراً في سياسة التجارة الدولية ، واتفاقاً مبدئياً مع الاتحاد السوفياتي على تحديد الأسلحة الاستراتيجية . أما بالنسبة إلى السياسة الشرق أوسطية العامة فقد كان ينقصه ثبات الغايـة والالتزام .

ومما أذهل كارتر ان اليهود الأميركيين بقوا على استيائهم من إدارته على الرغم من دوره الرئيسي في تحقيق الهـدف الذي طالما طمحت إليه إسرائيل ، وهو معاهدة السلام بينها وبين مصر . ويذكر دبلوماسي كبير قضى أكثر من ٢٠ سنة في العمل الدبلوماسي ، الضغوط التي مارستها المجموعات اليهودية في أعقاب البيان الأميركي السوفياتي الذي صدر في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ (٣٧) . فقد حاول كارتر إحياء مؤتمر جنيف للشرق الأوسط بغية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي . إلا ان الجالية اليهودية الأميركية عارضت ذلك بقوة . ويقول كارتر « أذكر ان وقتي كان كله يصرف في مقابلة الوفود اليهودية المحتجة . وتخيلت في أحد الأيام

من مجموع الناس التي ادعت هذه الوفود تمثيلها ، انني أقابل ممثلين عن نصف أبناء الجالية اليهودية الأميركية كلهم » .

وجاءت هذه الوفود وهي ملقنة تلقيناً جيداً ما تقوله ، لتدلي كلها بالكلام ذاته :

« كم هو فظيع وبعيد عن الوطنية أن يدعى الروس للعودة إلى الشرق الأوسط ، فهو معاد لإسرائيل ، ومعاد تقريباً للسامية . وكان عليّ أن أمضي جزءاً من وقتي في مقابلة وفود يهودية على الكابتول هيل في مكاتب الشيوخ والنواب . وكان عليّ أحياناً أن أستقبل وفوداً من ٢٠ أو ٤٠ عضواً في قاعة الاجتماعات في وزارة الخارجية . وفي هذه الأثناء كان على وزير الخارجية فانس ان يستقبل وفوداً أخرى وعلى الرئيس أن يستقبل غيرها وغيرها » .

لقد زاد الضغط عن حده . فأذعن كارتر لضغوط اللوبي الإسرائيلي وتخلى بسرعة عن اقتراحه . وتعلّم كارتر ، كما سبق أن تعلّم فورد ، ان الإذعان فيما يختص بالعلاقات مع اسرائيل لا يعود بالفائدة بحكم الضرورة يوم الانتخابات ، فقد تخلى عنه يهود كثيرون عندما سعى وراء تجديد انتخابه عام ١٩٨٠ .

« لن يدفعوا له فلساً واحداً » :

في العام نفسه أصبحت ضغوط الفعاليات الموالية لإسرائيل حاسمة في حظوظ الديموقراطي التكساني المرتد الذي تحوّل إلى جمهوري لأنه أراد أن يخلف جيمي كارتر في الرئاسة .

ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩ ، قدم جون كونالي، الذي كان حاكماً ديموقراطياً لتكساس ، إلى واشنطن ليلقي أول خطاب رئيسي له عن

السياسة الخارجية في حملته للرئاسة . وكان ميدان الجمهوريين مليئاً بالطامعين في الرئاسة . ولم يكن رونالد ريغان قد دخل السباق رسمياً بعد ، وقد سبقه سبعة جمهوريين فأعلنوا ترشيحهم .

جعل كونالي شعار حملته « قيادة لأميركا »[٣٨] ، وأظهرته اعلانات التلفزيون « كمرشح المواطن الأميركي المنسي الذي يذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد » ، فهذا الأميركي ، حسب اعتقاد كونالي ، يتطلع إلى قيادة . وضمّن خطابه أمام نادي الصحافة في واشنطن مقطعاً شرح فيه خطة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي . وكان ذلك جزءاً من استراتيجية القصد منها تصوير حاكم تكساس ووزير الخزينة سابقاً ، القائد النهائي القادر على التحدث وجهاً لوجه مع الأجانب الأقوياء . وسبق له أن خدم في عدد من المناصب الوزارية في عهد الرئيس نيكسون . ومن هذه الخبرة السياسية الواسعة لا بد انه كان يدرك حساسية القضية العربية - الإسرائيلية .

طرح رؤساء عدة مشاريع سلمية للشرق الأوسط ، أما المشروع الذي طرحه كونالي في خطابه فكان أضخم مشروع طرحه مرشح للرئاسة . قال ان مبادرة كارتر في كمب ديفيد تأخرت بسبب القيادة الدبلوماسية الفاشلة وان الوقت قد حان للولايات المتحدة كي تتبع سياسة جديدة في الشرق الأوسط ، سياسة « أساسها ليس مصالح عربية أو إسرائيلية فردية ، بل المصالح الأميركية »[٣٩] .

وأضاف كونالي ان المصالح الأميركية تتطلب السلام والاستقرار في المنطقة ، ومن الممكن تحقيق ذلك ببرنامج ينسحب بموجبه الإسرائيليون من الأراضي العربية المحتلة مقابل قبول العرب بسيادة إسرائيل وسلامتها الإقليمية . وعندئذٍ يصبح العرب ملزمين « بالتخلي إلى الأبد عن كل الأعمال المعادية لليهود والاقلاع عن استخدام البترول وأسعاره كوسيلة للضغط وتحقيق تغيير سياسي » . وهذا يضمن عدم انقطاع سيل نفط

الشرق الأوسط « الذي هو الآن وسيبقى لعشرات السنين المقبلة إكسير الحياة للحضارة الغربية » . وتضمن الولايات المتحدة استقرار المنطقة بتوسيع تواجدها العسكري هناك إلى حد بعيد .

كان كونالي أول مرشح بارز للرئاسة يصرح بتأييده لحق الفلسطينيين في تقرير المصير[٤٠]. وقال انه يجب أن يكون للفلسطينيين حق الخيار بين إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين القبول بمنطقة للحكم الذاتي داخل الأردن . وأضاف أن الزعماء الفلسطينيين المستعدين لتسوية سلمية وسط مع إسرائيل سيكونون موضع ترحيب في المباحثات أما « الزعماء المتطرفون الذين يرفضون التعاون ويستمرون في الارهاب فعلى الأسرة الدولية أن تعاملهم كمجرمين دوليين » .

واقترح كونالي أيضاً أن تكون المعونة الأميركية مشروطة باستعداد إسرائيل لتبني سياسة معقولة أكثر من الآن إزاء الضفة الغربية . وأشار إلى الضغط الذي تفرضه على اقتصاد إسرائيل حاجتها إلى الاستعداد الدائم عسكرياً ، وقال « بدون بلايين الدولارات من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية ، ما كان بوسع إسرائيل أن تعيش . ولكن نقول بصراحة ان تأييد هذا المستوى من المساعدات ، في غياب استعداد أكبر من جانب القيادة الإسرائيلية للتفاهم مع جاراتها هو بمثابة تبديد للموارد » . وانتقد سياسة حكومة بيغن « في ضم الضفة الغربية البطيء » وكرر ما قاله جماعة من زعماء اليهود الأميركيين في وقت سابق من السنة منددين بسياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية باعتبارها « غير مقبولة خلقياً وخطراً على الطابع الديموقراطي للدولة اليهودية » .

وكان كونالي يعلم ان خطابه سيثير الجدل . وبالفعل جاء الانتقاد سريعاً وشديداً , وقال الحاخام الكسندر شندلر ، رئيس اتحاد المجامع العبرية الأميركية ان دعوة كونالي للانسحاب من الأراضي المحتلة « هي

صيغة لتصفية أسرائيل » . ونقلت الواشنطن ستار عن مسؤولين إسرائيليين في واشنطن ، لم تذكر أسماءهم ، قولهم أن هذه الخطة « هي استسلام كامل لابتزاز البلدان العربية المنتجة للبترول » . وقال هنري سيغمان ، المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأميركي ، ان انتقاد كونالي لعملية كمب ديفيد السلمية « يشجع دول المواجهة العربية التي تطالب بحل عن طريق العنف للنزاع العربي ـ الإسرائيلي . ومن المخيب للأمل ، وان لم يكن مستغرباً ، ان يبرز السيد كونالي وكأنه مرشح للمصالح النفطية »[٤١] . واتهم مدير حملة كونالي في وقت لاحق السفارة الإسرائيلية بتنظيم هذا التهجم .

ومع ذلك فقد صادف خطاب كونالي بعض الترحيب[٤٢] . ووجد جوزف س. هارش ، المعلق في صحيفة كريستيان ساينس مونيتر ، مشروع كونالي السلمي رائعاً ، وكتب يقول ان كونالي « خاصم ، بل تحدى اللوبي الموالي لإسرائيل . وقد أدلى بأشياء عن اسرائيل لم يجرؤ سياسي أميركي بارز منذ زمن طويل غير السناتور ج. وليام فولبرايت ، على قولها » . وأشار هارش إلى أن هذا المشروع السلمي ليس بجديد إذ انه « نسخة عن سجل السياسة الأميركية الرسمية منذ حرب ١٩٦٧ » . أما الشيء غير العادي ، في رأي هارش ، فهو التصريح بهذه السياسة على لسان مرشح للرئاسة :

« السؤال الفوري هو ما إذا كان بوسع السيد كونالي أن يثبت إمكان اتخاذ موقف حكومي رسمي بشأن السياسة الشرق أوسطية . وأن يبقى مع ذلك في المناخ السياسي الراهن » .

ووصف آرثر صمويلسن في صحيفة « نيشن » مشروع كونالي بأنه « خطأ وخطر في آن واحد » ، ومضى يقول « غير ان صراحة كونالي تستحق الثناء »[٤٣] .

« منذ زمن طويل جداً ، والنقاش العلني حول الشرق الأوسط يتميز بالخداع من جانب الطامحين في المناصب الحكومية .

فبدلاً من أن يعرضوا كيف يعتزمون الخروج من المأزق في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية الذي ما زال على حاله منذ ١٩٦٧ ، فانهم يتنافسون في مديح فضائل إسرائيل » .

وقالت الواشنطن بوست ان خطاب كونالي « يميط اللثام عن تطور النقاش الأميركي حول هذه القضية الأساسية »[٤٤] :

« لم يسبق لمرشح حزبي للرئاسة أن راهن بموقف يتعارض إلى هذا الحد مع الخط التقليدي . ويشن السيد كونالي هجوماً مباشراً على سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية من غير اعتبار للوبي اليهودي » .

وخلال بضعة أيام بعد الخطاب ارتفعت أصوات غير ودية .[٤٥] وقد ازدراه الجمهوري اليهودي المرشح لرئاسة بلدية فيلادلفيا إذ رفض أن تلتقط له صورة مع كونالي . واستقال عضوان يهوديان من لجنة حملة كونالي احتجاجاً على الخطاب . فقالت العضوة ريتا هوزر ، رئيسة مجلس الشؤون الخارجية في اللجنة اليهودية الأميركية ، انه خطاب « لا يغتفر » وأضافت انه يمثل « الخط السعودي الصميم » . والثاني هو المحامي آرثر مايسون الذي قال انه يخشى أن يثير خطاب كونالي نعرة اللاسامية .

وتواردت الأنباء السيئة . فقد سحبت اللجنة الجمهورية النيويوركية دعوتها لكونالي ليلقي كلمة في مأدبة العشاء السنوية بمناسبة ذكرى لنكولن[٤٦] ، كما ان كبار المتبرعين التقليديين قاطعوا حملة لجمع التبرعات لصالحه في نيويورك . ونقلت الواشنطن بوست عن مصدر لم تذكر اسمه قوله ان الخطاب قد جرد كونالي من الدعم الذي عادت به عليه مواقفه التجارية الطابع من جانب بعض اليهود «الذين يرفضون الآن تقديم فلس واحد له»[٤٧] .

من المؤكد ان ترشيح كونالي عانى مشاكل لا علاقة لها بمواقفه من الشرق الأوسط . وصادفت حملته صعوبات تنظيمية ، فقد بدا المرشح

التكساني المندفع للبعض انه « ساخن » جداً في تلفزيون « بارد » . ولا شك انه تضرر بسبب تحوله عن الحزب الديموقراطي إلى الحزب الجمهوري عام ١٩٧٣.

إلا ان وينتون بلونت ، رئيس حملة كونالي ، لا يعتقد ان أحداً من هذه العوامل يعادل التأثير « المدمر » للخطاب المثير للجدل . ويعترف كونالي نفسه بأن الخطاب ألحق الضرر به . وعلّق الصحافي وليام سافير ، وهو أحد المعجبين بكونالي ومن الموالين المتعصبين لإسرائيل ، في الوقت ذاته على الخطاب بكلمات مؤثرة قال : « أعاد مؤيدو إسرائيل وآخرون غيرهم يقلقهم ضعف أميركا الصارخ أمام التهديدات السوفياتية العسكرية والعربية الاقتصادية ، أعادوا تقييمهم لرونالد ريغان وقرروا أنه يبدو أصغر من سنه بعشر سنوات »[٤٨].

الاستسلام لما تمليه إسرائيل :

لم يكن العام ١٩٨٤ بالنسبة إلى الجمهوريين المتسابقين إلى الرئاسة ، عام منافسة على الترشيح أو على السياسة تجاه إسرائيل . فقد احتفظ رونالد ريغان بالميدان لنفسه ، ولم يكن مستعداً للمغامرة بمواجهة كتلك التي قضت على ترشيح جون كونالي قبل أربع سنوات .

وفي أواخر ١٩٨٣ كان ريغان بعد أن وثق من إعادة ترشيحه للرئاسة ، في موقع للتنفيذ وليس لمجرد الوعد . فقد جابه الضغوط الإسرائيلية لمعارضة مشروعه السلمي لأيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ وتأخره في تسليم المقاتلات عقب قيام إسرائيل بقصف المعمل النووي العراقي . ولكنه تفادى صداماً كبيراً مع إسرائيل[٤٩]. وابتداء من ١٩٨٣ راح يسعى بكل امكاناته وراء أصوات اليهود والتحايل على اللوبي الإسرائيلي وهو يحاول المحافظة على جمود أزمة الشرق الأوسط إلى ما بعد الانتخابات .

وقد دلت استطلاعات الرأي على حاجة إلى تعديلات في الموقف . ففي ١٩٨٠ نال ريغان ٤٠ في المئة من أصوات اليهود ، وهي أكبر نسبة نالها جمهوري[٥٠]. إلا أن نصف هذا التأييد قد تحول عنه منذ ذلك الحين .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٣ استقال البرت أ. شبيغل ، مؤيد ريغان منذ زمن طويل ، كمستشار له في الشؤون اليهودية.[٥١] فقد استاء شبيغل من خبر صحفي يقول ان ريغان يعتزم استعجال « مشروعه السلمي للشرق الأوسط على الرغم من المعارضة اليهودية،ويعتقد أنه يستطيع تجديد انتخابه بدون أصوات اليهود » .

وقام ريغان في كانون الأول (ديسمبر) بمحاولة كبيرة لكسب تأييد اليهود . وكان اجراؤه الأول رفع مكانة مكتب البيت الأبيض للاتصال بالجالية اليهودية ، لكن تغييراته على الجبهة السياسية كانت أكثر أهمية . فبعد اجتماعه برئيس وزراء اسرائيل ، وبدلاً من الصيغة القديمة التي تطلب من اسرائيل سداد شيء من الأموال التي تصرف لها ، طلبت الإدارة أن تصرف جميع المساعدات في المستقبل كهبات.[٥٢] وبالاضافة الى ذلك ودعماً للصناعة الاسرائيلية المتقهقرة ، وافق ريغان على انفاق ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في اسرائيل نفسها لتمويل صنع طائرة حربية اسرائيلية جديدة ، الأمر الذي أزعج مصانع الطائرات الأميركية لأنها لا تتلقى من الحكومة مساعدة مماثلة (راجع الفصل الثاني) .[٥٣]

واقترح ريغان مستوى أعلى جديداً « للتعاون الاستراتيجي » في المجال العسكري،وعلاقة تجارية حرة تجعل من اسرائيل الدولة الوحيدة التي تستطيع دخول الأسرة الأوروبية والولايات المتحدة وهي معفاة من التعرفة .

وهذه الإجراءات كلها كانت موضع ترحيب لدى اللوبي الاسرائيلي . وجاء في افتتاحية نشرة إيباك الاخبارية « لقد استحق ريغان امتنان كل مؤيدي وجود علاقة اميركية ـ اسرائيلية متينة ».[٥٤]

وفي آذار (مارس) قدم ريغان تنازلات جديدة للوبي الإسرائيلي.[٥٥] فقد رفض التدخل مع اسرائيل كما طلب عاهل الأردن الملك حسين ، مع أن ريغان كان يحثه على الانضمام الى مسيرة السلام . وكان الملك حسين

قد طلب مساعدة الرئيس الأميركي أولاً لتقوية موقف ياسر عرفات في وجه العناصر الأكثر رديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وثانياً لتحسين تأثيره هو على القضية الفلسطينية . وأراد الملك الأردني أن يضغط ريغان على اسرائيل كي تسمح لمندوبين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن يحضروا الدورة التالية للمجلس الوطني الفلسطيني . وفي رسالة أخرى طلب الملك حسين من الولايات المتحدة أن تدعم قرار الأمم المتحدة الذي يعلن عدم شرعية المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، مع أن رؤساء الولايات المتحدة السابقين اتخذوا مثل هذا الموقف ، لكن ريغان رفض الطلبين . وصرح الملك حسين لصحيفة النيويورك تايمز بقوله « ان الولايات المتحدة تستسلم لما تمليه إسرائيل »[٥٦] .

وكبار المتنافسين على ترشيحات الحزب الديمـوقراطي للرئـاسة ، شأنهم في ذلك شأن ريغان ، لا يدعون فرصة تفوتهم من غير أن يتعهدوا باطاعة اسرائيل .

« ضمير الديموقراطيين » :

ركزت معركة الرئاسة في العام ١٩٨٤ على المزايدة بين نائب الرئيس السابق ولتر مونديل والسناتور غاري هارت على الولاء لإسرائيل . فقد اتهم مونديل هارت بأنه ضعيف في تأييد موضوع نقل السفارة الاميركية من تل أبيب الى القدس[٥٧] . واتهم هارت مونديل بمحاولة « اخافة اسرائيل واكراهها على مخاطرات غير مقبولة » عندما كان نائباً للرئيس كارتر[٥٨] .

والواقع ان مونديل كان القوة الرئيسية الموالية لإسرائيل في إدارة كارتر . وفي معركة ١٩٨٠ الانتخابية استجاب لضغط اللوبي فساهم في تدبير مناورة دبلوماسية تبين انها كانت باهظة التكاليف للولايات المتحدة . فعندما أدلى دونالد ماكهنري ، السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ، في أول آذار (مارس) بصوت يندد باسرائيل علانية بسبب سياستها الاستيطانية ـ وكان ذلك أول تنديد باجراء اسرائيلي منذ ادارة ايزنهاور ـ جن جنون الأوساط

اليهودية ، كما جن جنون مونديل[٥٩]. وقد أيد ماكهنري بصوته قراراً أغضب اللوبي الموالي لإسرائيل من ناحيتين : فهو ينتقد المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، ويشير الى القدس الشرقية بأنها « أرض محتلة » .

وفي الحال أعد مونديل هجوماً معاكساً في دوائر البيت الأبيض . وأقنع كارتر بأن وزارة الخارجية قد زودته بمعلومات مغلوطة . وفي مساء يوم التصويت ذاته أعلن البيت الأبيض عن « انقطاع في المواصلات » بين واشنطن ونيويورك ، واحتج بأن ماكهنري أساء فهم التعليمات الصادرة إليه ، وكان عليه أن يمتنع عن التصويت . وبعد ثلاثة أيام ، اعتبر وزير الخارجية سايروس فانس نفسه مسؤولاً عن هذا « التقصير » فلم يصدقه سوى القليل[٦٠].

وكان من الممكن أن يكون وضعَ الدولة ولائحة كارتر مونديل أفضل لو أن كارتر تجاهل طلب مونديل عكس التصويت[٦١]. وكانت هذه الواقعة لكارتر كارثة دبلوماسية لا يمكن تصحيحها . فقد غضب العرب لهذا التراجع « المخزي » أمام الضغط اليهودي[٦٢]. وشك اليهود الأميركيون الذين حثهم وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون على التحرك ، في صدق هذا التبرير وشعروا بأنهم خذلوا . وخاطب شارون اليهود في نيويورك قائلاً « لا أود التدخل في شؤون الولايات المتحدة الداخلية ، غير أن أمن إسرائيل قضية تهم اليهود حيثما كانوا في العالم »[٦٣]. وبدت الإدارة في أعين العالم وكأنها قد فقدت سيطرتها .

وكان السناتور إدوارد كندي هو المستفيد الأكبر من مأزق كارتر ، ووصف التصويت في الأمم المتحدة بأنه « خيانة » لاسرائيل ، فانتصر على كارتر في الانتخابات الحزبية الأولية في ماساشوستس بفارق ٢ الى ١ ، كما انتصر أيضاً في نيويورك وكونيكتيكت حيث دلت الاستقصاءات في وقت سابق ان كارتر يتقدم كندي . وفي نيويورك صوّت اليهود بنسبة ٤ الى ١ لكندي . وقال عضو في برلمان اسرائيل « ان الجالية اليهودية الأميركية أثبتت

أنها تملك النفوذ لترجيح التصويت على ما اذا كان الرئيس مفيداً لإسرائيل » .

إلا أن اجراءات مونديل لم تستهو الأصوات اليهودية . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) كانت لائحة كارتر مونديل أول لائحة ديموقراطية لانتخابات الرئاسة تفشل في الحصول على أكثرية أصوات المقترعين اليهود ، وتفيد الاحصاءات انها حصلت على ٤٧ في المئة على الأكثر.[٦٤]

وبعد خسارة لائحة كارتر لصالح لائحة ريغان ـ بوش ، كرس مونديل كل وقته للسعي وراء الرئاسة والبند الرئيسي في برنامجه الانتخابي هو التأييد المطلق لإسرائيل . وفي أوائل حملته استبعد « أن تصبح المملكة العربية السعودية عاملاً مؤكداً للاعتدال » وطالب بأن يعهد مسبقاً بعتاد حربي أميركي متقدم التكنولوجيا « لتقنيين اسرائيليين ، ومن شأن هذا التدبير أن يزيل أي احتمال لاستعمال العتاد لأغراض مستقلة عن رغبات اسرائيل » .

وفي وقت لاحق حرص مونديل وحملته على تجنب انشاء أية علاقة مع مصالح عربية أو حتى مع مصالح أميركية عربية . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٤،[٦٥] حمل هذا التعصب توماس روزنبرغ ، مدير مونديل المالي في ايلنوي على اعادة خمسة شيكات مجموعها ألف دولار الى مواطنين من شيكاغو يتحدرون من أصل عربي تبرعوا لحملة مونديل ، وقال ان السبب هو تعليقات أدلوا بها في اجتماع شخصي مع مونديل كانت بمثابة « عداء لإسرائيل ، وعداء للسامية » ، الا ان واحداً من الخمسة هو البرت جوزف الديموقراطي طيلة حياته وصاحب شركة هنتر للنشر ، انبرى لنفي هذه التهمة وقال « أمضينا ٤٥ دقيقة (مع مونديل) في منتهى الود والاحترام .

يقول البرت جوزف بأنه عندما أعيدت الشيكات أبلغه جوزف غوميز الذي كان حينذاك عضواً في لجنة مونديل المالية في ايلنوي بأن تنظيم مونديل قرر « عدم قبول أي مبلغ آخر من الأميركيين العرب في المستقبل » .

وصرح الناشر البرت جوزف بأنه « أهين وخذل وصـدم » ، وقال لأحـد الصحفيين ان مونديل « يحرم جماعة برمتها من الأميركيين من حق شرعي لها » ، وقد أغضب قرار إعادة التبرعات غوميز ، وهو مصرفي من شيكاغو وزعيم للجالية الاسبانية ، فانسحب من حملة مونديل ، وقال ان قرار حملة مونديل أكد رأيه بأن « المواطنين المتحدرين من أصل عربي هم أكثر الفئات تعرضاً للاضطهاد في أميركا اليوم » .

وسجّل المرشح غاري هارت في تأييد إسرائيل لا يقل نقاوة عن سجل مونديل ، وأظهر تنظيم حملته اغفالاً مماثلاً لحساسيات الأميركيين العرب . وما أن علم هارت بأن جماعة من المستثمرين من الشرق الأوسط قد اشتروا بنك « فيرست أميركان » في واشنطن الذي كان يتعامل معه منذ سنين ، سارع الى سداد قرض قيمته ٧٠٠,٠٠٠ دولار كان قد عقده مع البنك لحملته الانتخابية وقطع جميع علاقاته مع ذلك المصرف[٦٦] . وأوضح محاميه « لم نكن نعلم أنه أصبح مصرفاً عربياً ، وما أن علمنا بذلك حتى أخرجنا (هارت) منه » . وندد منافسه جسي جاكسون بهذا الاجراء على أنه « عمل عنصري خطير »[٦٧] .

وعندما كان هارت عضواً في مجلس الشيوخ صوّت الى جانب كل اجراء موال لاسرائيل، وعارض كل مبادرة لتزويد الدول العربية بالسلاح[٦٨] . ووقع على كل عريضة رئيسية وكل مشروع قرار يساعد القضية الاسرائيلية . وعندما تقدم عدد قليل من زملائه ، مثل السناتور جون غلين ، وشجبوا الغارة الاسرائيلية على المنشآت النووية ، ندد بهذا الشجب .

وكذلك لم يتأخر عن تأييد إسرائيل سناتور سوث كارولينا أرنست هولنغز وسناتور كاليفورنيا ألن كرنستون وحاكم فلوريدا السابق روبن اسكيو ـ وجميعهم سقطوا في أول مسابقات الحزب الديموقراطي للترشيحات[٦٩] . ومن فئتهم أيضاً سناتور أوهايو جون غلين الذي كان يتوقع عدة مراقبين أن يأخذ

موقفاً وسطاً في السياسة الشرق أوسطية . ففيما مضى انتقد أعمال اسرائيل العسكرية ، وأيّد بيع طائرات ف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية ، بل اقترح اجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً « لا أعتقد أن علينا رفض التحادث مع منظمة التحرير . . . وارهاب هذه المنظمة ليس الوحيد في تلك المنطقة » .[٧٠]

ولما أصيب غلين بحمى الرئاسة عام ١٩٨٣ غيّر موقفه ، فاستبعد اجراء مثل هذه المحادثات،وحاول تبرير تصويته الى جانب بيع طائرات ف ـ ١٥ بأنه كان بامكان السعودية ، إذا رفضت الصفقة ، أن تشتري الطائرات من فرنسا « من غير أية شروط أو قيود » .[٧١]

وذهب غلين الى أبعد من ذلك في خطاب ألقاه في جمعية السياسة الخارجية في نيويورك إذ قال ان على الولايات المتحدة أن تعترف بالقدس عاصمة رسمية لإسرائيل متى اكتملت شروط كمب ديفيد أو إذا فشلت المفاوضات كلية .[٧٢] ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها « تكاد لا تكون أكثر من عصابة سفاحين » ، وأضاف أن العقبة الكبرى في سبيل السلام في الشرق الأوسط هي رفض العرب التسليم بشرعية إسرائيل .

ومع ان هذا الخطاب لم يقض على وساوس اليهود حول غلين ، فقد حرمه تأييد المواطنين الذين شعروا بأن على الرئيس التالي أن يستجيب لهموم العرب كما يستجيب لهموم اسرائيل . وانتفض أحد أقرب الزملاء الى غلين ، وهو نائب عن أوهايو ، هلعاً وأسى وقال « لقد انهار غلين ، وما كان له أن يفعل ذلك . وأضعف تصريحه هذا معنوياتي الى درجة انني أجلت بعض الاتصالات التي كنت أعتزم القيام بها لصالحه » .[٧٣] وحمل الخطاب دبلوماسياً متمرساً في إدارة جونسون ، هو السفير السابق لوسيوس باتل ، على رفض العمل كمستشار لغلين حول السياسة الخارجية .[٧٤]

ولم يتحدث سوى مرشحين اثنين عن سياسة متوازنة في الشرق

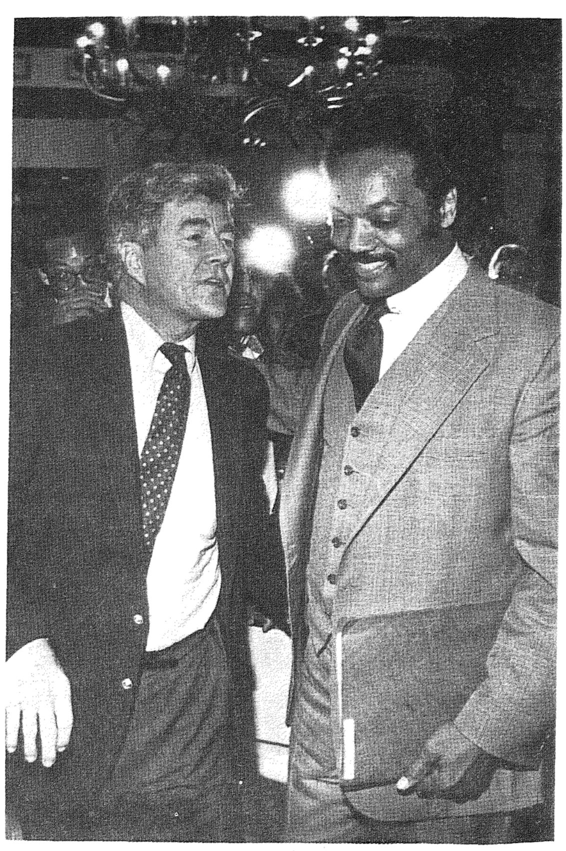
الأوسط هما جسي جاكسون الداعية الأسود للحقوق المدنية ، وجورج ماكغفرن ، المرشح الديموقراطي للرئاسة للعام ١٩٧٢ . ودعا ماكغفرن إلى انشاء دولة فلسطينية مستقلة وانتقد أعمال اسرائيل العسكرية والاستيطانية .[٧٥] وجاءت مقترحاته أكثر وضوحاً من تلك التي قضت على حملة جون كونالي قبل أربع سنوات .

وفي خطاب ألقاه ماكغفرن في كنيس يهودي في ماساشوستس في شهر شباط (فبراير) تساءل « أليس من سوء السياسة وسوء الأخلاق وصم سياسي أميركي بأنه مناهض لإسرائيل لمجرد أنه مستعد لأن يطبق على سياسات اسرائيل المعايير الانتقادية ذاتها التي تطبق على سياسات الولايات المتحدة ؟ »[٧٦] وقال ماكغفرن أنه خلال وجوده في الكونغرس لمدة ٢٢ سنة صوّت « ١٠٠ في المئة » الى جانب الاجراءات التي تمد اسرائيل بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ، ومع ذلك فقد عارض غزو اسرائيل للبنان وقال « لا أعتقد أن لأية دولة ذات سيادة الحق في أن تغزو دولة أخرى ذات سيادة » .

ولم يكن لأي من ماكغفرن وجاكسون حظ كبير في الترشيح ، وعرض كل منهما نفسه ، ولكن بطريقة مختلفة ، على أنه « ضمير الحزب » . وفي يوم انتخاب مرشحي الحزب في آذار (مارس) سقط ماكغفرن ، ولم يبق سوى ضمير جاكسون في الحملة .[٧٧]

وأصبح جاكسون موضوع جدل بين اليهود الأميركيين قبل أربع سنوات من محاولته الفوز بالرئاسة ، وذلك عندما حمل دعوته لحقوق الإنسان إلى لبنان حيث التقى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات .[٧٨] وحتى ذلك الحين كان تلميذ القس لوثر كينغ يعمل أساساً في سبيل حقوق السود عبر منظمته ـ الشعوب المتحدة لانقاذ الانسانية ـ ومقرها شيكاغو وهي تتلقى دعماً مالياً يهودياً كبيراً . وفي لبنان شاهد بأم عينه تعاسة الفلسطينيين الذين قال عنهم انهم « زنوج الشرق الأوسط » .

في أوائل ١٩٨٣ ، بدأ جاكسون جولاته في البلاد ليس كمرشح ،



مكلوسكي وجاكسون

وإنما بوصفه ناطقاً باسم « إئتلاف متنوع » من الفئات ذات المصالح . وفي الوقت الذي يطمس فيه المرشحون المحتملون التصريحات الجدلية الماضية ، ردد جاكسون نصيحته بأن تفتح الولايات المتحدة حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقال في بيان أذاعه من تلفزيون نيويورك أن أفضل مساعدة يمكن للولايات المتحدة أن تسديها لإسرائيل هي دعم إنشاء وطن قومي للفلسطينيين . وإلى أن يحدث ذلك ، فإن الفلسطينيين سيقومون « بمزيد من الإرهاب ومزيد من أعمال اليأس ». وحث على اجراء محادثات أميركية مباشرة مع منظمة التحرير لتحريك مسيرة السلام ، وقال أن دبلوماسيينا لا يستطيعون حتى البحث في هذا الخيار لأن « الترويع عظيم جداً » في الولايات المتحدة . فأوقعت هذه العبارات بينه وبين معظم زعماء اليهود .

وعندما أصبح جاكسون مرشحاً في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ وصفه محرر الافتتاحيات في الواشنطن بوست ميغ غرينفيلد بأنه أحد أعظم خطيبين سياسيين في البلاد (والثاني في هذا التكريم هو الرئيس ريغان)[٧٩]. وفي الحال أنعش جاكسون المسرح السياسي[٨٠] بطيرانه الى سورية حيث تفاوض على الافراج عن الطيار الأميركي الأسير ، وأعلن « أن السخونة قد انخفضت نوعاً ما بين سوريا وأميركا ، وان حلقة المآسي قد كسرت »[٨١].

وفي الترشيحات الحزبية الأولية الحرجة بدءاً من آذار (مارس) نال جاكسون تأييداً مدهشاً في ايلنوي ونيويورك وبنسلفانيا وفي الولايات الجنوبية. وفي مناظراته التلفزيونية مع مونديل وهارت[٨٢]، دعا الى الشفقة في التعامل مع جميع شعوب الشرق الأوسط ورفض وصمة « الارهاب » التي تلصق دائماً بجميع الفلسطينيين . ومع أن مونديل وهارت رفضا دعوة جاكسون لسلام شامل في الشرق الأوسط يتضمن وطناً قومياً فلسطينياً في الضفة الغربية ، فقد كانت المداولات معتدلة العبارة ، وهذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها الحقوق الفلسطينية بتهذيب في معركة رئاسية .

ووجد جاكسون نفسه في موقع الدفاع عندما كشف أحد الصحافيين النقاب عن أن جاكسون أشار إلى اليهود في حديث خاص بأنهم « أوباش » وإلى نيويورك بأنها « مدينة الأوباش »[٨٣]. وقد تكون هذه زلة لسان ولكنها جرّت عليه تهمة اللاسامية . ومما زاد في التضييق عليه مصادقته على ما صرح به زعيم أسود جدلي آخر هو لويس فراخان الذي قال عن اليهودية انها « ديانة قذرة » وعن هتلر أنه « رجل عظيم » ، وبإيحاء من حملات زعماء اليهود على جاكسون ، لم تكف الصحافة عن ترديد مزاعم اللاسامية وعلاقته بفراخان[٨٤]. وحتى في مؤتمره الصحفي في كوبا حيث أسفرت مساعيه عن اطلاق سراح عدد من المواطنين الأميركيين ، سيطر موضوع اللاسامية على الأسئلة . واستبقت اللجنة اليهودية الأميركية انعقاد مؤتمر الحزب الديموقراطي فنظمت حملة لحرمان جاكسون من الحصول على مكانة بارزة في حملة المرشح المتوقع ولتر مونديل[٨٥]. وعلى الرغم من هذه المشاكل فقد حصل على تأييد كاف لبقائه عنصراً رئيسياً طوال مدة المؤتمر .

ومع أن أحداً لم يتوقع أن يصبح جاكسون مرشحاً للرئاسة ، فقد خرج فائزاً حتى قبل المؤتمر الحزبي ، إذ أثبت أن في مقدور رجل أسود أن يصبح مرشحاً يتمتع بالمصداقية لأرفع منصب في الدولة حتى ولو كان يؤيد مواقف يعارضها اللوبي الاسرائيلي بقوة . وبعمله هذا رفع الشعور بعزة النفس لدى فئتين مظلومتين أو مهملتين دائماً في المجتمع الأميركي هما السود والاميركيون العرب .

وبقي على ريغن الرابح في المراهنات أن يفكر فيما إذا كانت جهوده البطولية من أجل إسرائيل قد أثمرت عند التصويت ، إذ نال ٣١٪ من أصوات اليهود ، أي أقل ١٠٪ مما ناله في عام ١٩٨٠ ، لكن النسبة على أي حال كانت أعلى مما حصل عليه عام ١٩٨٢ عندما انتقد غزو اسرائيل للبنان (المصدر : بوستن جلوب ، ٧ نوفمبر ، ١٩٨٤) .

□

الفصل الخامس

اختراق دفاعات وزارتي الدفاع - والخارجية

تسرب الأسرار

يضم البنتاغون ، ذلك المبنى الضخم الممتد على ضفة نهر البوتوماك ، معظم مقار وزارة الدفاع ، وفيه القيادة العليا للقوات والاجراءات التي تؤمن للأميركيين الأمن في عالم مضطرب . وعبر البوتوماك في حي فوغي بوتوم بواشنطن مبنى وزارة الخارجية ، وهو مبنى ضخم من ثماني طبقات يضم الجهاز العصبي لشبكتنا الدبلوماسية العالمية . وعبر هذين المبنيين تتدفق يومياً ألوف الرسائل التي تتناول أهم أسرار الدولة . ولا يستطيع أحد دخول أي منهما من غير تعريف خاص أو تحقيق مسبق في شخصيته . ويشاهد الحرس المسلحون في كل مكان من المبنيين . وفي أواخر ١٩٨٣ أضيفت دشم من الاسمنت المسلح ، وأوقفت شاحنات ثقيلة في مواقع استراتيجية لتكون بمثابة حواجز إضافية تحسباً لهجوم أحد المتعصبين . وهذان المبنيان هما حصنان تحفظ فيهما أثمن أسرار الدولة بواسطة آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا .

ولكن إلى أي مدى تعتبر هذه الأسرار في حرز حريز ؟ « الواقع ان التسربات لاسرائيل تكاد لا تصدق ، فاذا كان عندي ما أود ابلاغه لوزير الخارجية ولا أريد أن تعرف به إسرائيل ، لا بد لي من الانتظار إلى أن تتاح لي الفرصة لمقابلته شخصياً »[1] .

هذا ما قاله سفير ما زال يقوم بمهمة عظمى ، وهو يستعرض سجل عمله الطويل في مناصب مختلفة في الشرق الأوسط . ومع أن اسم هذا الدبلوماسي لم يسمع به إلا القليلون في الولايات المتحدة ، فانه من أشهر الأميركيين في الخارج . وفي مقابلة معه في وزارة الخارجية كان يتحدث عن عمد وبكلمات يختارها بدقة .

قال: « من الحقائق التي لا مراء فيها أن كل من هو في موقع السلطة يتردد في وضع أي شيء يتعلق بإسرائيل على الورق إذا كان سيحجب عن علم اسرائيل . كما أن هؤلاء لا يستطيعون التكلم بحرية عن هذه الأشياء في غرفة مزدحمة (بالناس) » .

ويضرب هذا الدبلوماسي المحنك مثلاً مما جرى له فيقول « تلقيت مكالمة هاتفية من صديق يهودي لي ينبهني بحكم الصداقة والمودة إلى أن جميع تفاصيل وثيقة طويلة عن السياسة في الشرق الأوسط كنت قد أرسلتها لتوي إلى الخارج ، باتت معروفة . وكانت الوثيقة ممهورة « سري جداً ». وحتى يزول كل ريب فيما يقوله الصديق فقد تلا على مسامعي بالهاتف كل كلمة في الوثيقة » .

قد يستغرب الدعاة الموالون لإسرائيل هذه التعليقات إذ أن الكثيرين منهم يعتقدون أن الأميركيين « المستعربين » يسيطرون على وزارتي الخارجية والدفاع . ولكن هذه السيطرة ، إذا وجدت في يوم من الأيام ، لم يعد لها أثر الآن . وفي رأي محدثي الدبلوماسي أن التسربات إلى الدعاة الموالين لإسرائيل ليست متفشية في هاتين الوزارتين فحسب بل إنها « مخيفة وضارة جداً بمصالحنا القومية » . ويقول المصدر « وبسبب وجود آلة زيروكس بصورة دائمة » فإن الدبلوماسيين يفترضون دائماً بأن الرسائل ، حتى تلك التي يرسلونها بأضمن الوسائل ، تنسخ وتسلم إلى المتلهفين عليها . لذلك فاننا لا نجروء على وضع الأشياء الحساسة كتابة » . ومما يزيد في

تفشي عدم الأمان التأكد من أن تسرب المعلومات إلى إسرائيل ، حتى ولو اكتشف لن يخضع للتحقيق .

ويحصل الإسرائيليون على كل ما يريدون من معلومات سرية ، سواء أكانت سياسية أم تقنية ، من مصادرها في الحال ومن غير ثمن . أما إذا حدث واكتشف الموظفون المكلفون بالسهر على مصالحنا القومية تسربات ووجهوا التهمة إلى المذنبين ، فسوف يصيبهم ما يحطم روحهم المعنوية. والواقع أنهم لا يميلون حتى إلى التساؤل حول أساليب إسرائيل خوفاً من أن يحمل تصرفهم هذا اللوبي الإسرائيلي على اعتبارهم مشاغبين واتخاذ اجراءات تشل حركتهم أو تقضي على مستقبلهم في العمل .

وللوبي شبكة استخبارات تضم عدة متطوعين « وديين » يزودونها بالمعلومات . وتستطيع هذه الشبكة الوصول الى كل أقسام السلطة التنفيذية التي تتعامل بالأمور المتعلقة بإسرائيل . وبسبب معرفة الرسميين مهما كانت درجتهم بهذا التسرب فانهم يحجمون عن وضع أو اقتراح سياسات تكون في مصلحة الولايات المتحدة .

فلو حدث مثلاً أن صرح أحد الرسميين بمعارضته طلباً لإسرائيل خلال اجتماع خاص بين الإدارات الحكومية ، أو فعل ما هو أسوأ من ذلك ووضع معارضته في مذكرة تستعمل داخل المكتب، عليه أن يفترض أن هذه المعلومات ستصل بسرعة إلى السفارة الإسرائيلية أما مباشرة أو عبر إيباك . وعليه أن يتوقع أن يكون موضع انتقاد عندما يزور السفير الإسرائيلي وزير الخارجية أو غيره من كبار المسؤولين الأميركيين .

وتزداد خطورة هذا التغلغل حين نعلم أن معظمه يتم على أيدي مواطنين أميركيين لصالح حكومة أجنبية . والنتيجة العملية هي إعطاء إسرائيل شبكتها الخاصة من المصادر التي عن طريقها تستطيع أن تعرف كل ما تريده تقريباً عن مقررات الحكومة الأميركية أو مواردها . وعندما تتقدم

اسرائيل بطلبات المشتريات تستطيع تقديم معلومات عن أعتدة وزارة الدفاع أفضل من معلومات البنتاغون .

إسرائيل تجد الذخيرة ـ في هاواي :

في حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣ ضد مصر وسورية ، تكبدت إسرائيل خسائر جسيمة في السلاح من جميع الأنواع ، ولا سيما في الدبابات فتطلعت الى الولايات المتحدة للتعويض بأسرع ما يمكن . وكان واسطتها هنري كيسنجر ، وكان ريتشارد نيكسون حينذاك غارقاً في فضيحة ووترجيت ويوشك أن يترك الرئاسة ، إلا أن الحكومة وافقت بتفويض منه على تسليم إسرائيل أعداداً كبيرة من الدبابات .

وأخذت تلك الدبابات من مخصصات الوحدات العسكرية الأميركية العاملة في الخدمة ، ووحدات الاحتياط ، بل ومن المصانع مباشرة ، فلم تبخل الحكومة الأميركية بشيء لإعادة القوات الإسرائيلية الى قوتها المرغوبة بأسرع ما يمكن .

وأرادت إسرائيل دبابات من أحدث طراز لها مدافع من عيار ١٥٠ مللم ، ولكن لم يكن في الامكان تدبير عدد كاف منها حتى ولو سحبت من القوات الأميركية . فعالج البنتاغون بعض المشكلة بدبابات من طراز سابق مزود بمدفع من عيار ٩٠ مللم . وعندما وصلت هذه الدبابات تذمر الإسرائيليون من « هذه الخردة المستعملة » واكتشفوا أيضاً أن ليس لديهم ذخيرة من العيار المطلوب فطلبوا تزويدهم على وجه السرعة بقذائف من عيار ٩٠ مللم .

وبحث البنتاغون فلم يجد لديه شيئاً منها .

ويقول توماس بيانكا ، وهو ضابط كان يخدم في وكالة الأمن الدولي

الملحقة بالبنتاغون « قمنا بجهد مخلص للعثور على الذخائر المطلوبة ، لقد فتشنا كل مكان ، وفتشنا في كل الأسلحة ـ الجيش والبحرية ومشاة البحرية ، فلم نعثر على قذائف من عيار ٩٠ مللم اطلاقاً » . وهنا كما يقول بيانكا ، بعث البنتاغون يبلّغ إسرائيل بالنبأ السيء « نأسف إذ لم نجد أياً من الذخيرة التي تحتاجونها ، ولقد مشطنا كل المخازن والمستودعات فلم نجد شيئاً »[٢].

وبعد بضعة أيام رد الإسرائيليون برسالة مذهلة قالوا « بلى ، لديكم ، فهناك ١٥,٠٠٠ قذيفة من هذا العيار في مستودع مشاة البحرية في هاواي » ، ويمضي بيانكا فيقول « راجعنا هاواي ، فإذا هذه الكمية حقيقة هناك . لقد عثر الإسرائيليون على مدد من القذائف ٩٠ مللم لم نستطع نحن العثور عليه » .

ويذكر ريتشارد هيلمز[٣] مدير الاستخبارات الأميركية المركزية أبان الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، ما حدث عندما طلبت إسرائيل بعض الأسلحة فزودت بأنواع غير الأنواع المطلوبة، إذ جدد الإسرائيليون الطلب مع ذكر أرقام الأسلحة الرمزية والتي يفترض أن تكون سرية جداً ، وذلك كما يقول هيلمز ، تلميح إلى أن البنتاغون ربما لم يفهم المواد المطلوبة تماماً . ويمضي مدير الاستخبارات السابق فيقول « لقد كانت طريقتهم ليثبتوا لي أنهم يعرفون تماماً ما يريدون ». وأدرك هيلمز أبان مدة خدمته أنه لم تكن تخفى على إسرائيل أية أسرار مهمة .

والاسرائيليون ليسوا فقط ماهرين في الحصول على المعلومات التي يريدون ، بل انهم يتقنون لعبة الحصول على الأسلحة . ويتحدث لس جانكا ، نائب مساعد وزير الدفاع سابقاً والخبير في سياسات الشرق الأوسط عن مثابرة الإسرائيليين فيقول[٤]:

« انهم لا يقبلون اطلاقاً « لا » كجواب ، ولا يستسلمون أبداً .

وهؤلاء المبعوثون لحكومة أجنبية يحملون دائماً لائحة مشتريات بالمواد العسكرية المطلوبة ، بعضها من تكنولوجيا راقية لا تملك مثلها أية دولة أخرى ، وبعضها قطع سرية تتيح للولايات المتحدة التفوق على أي خصم . ومثل هذه المواد ليست للبيع إلى أية دولة حتى وإن كانت من أقرب وأوثق حليفاتنا العسكرية كالتي ترتبط معنا في منظمة معاهدة شمال الأطلسي » .

ويعلم جانكا أن المبيعات العسكرية لاسرائيل لا تخضع للتوجيهات والتحديدات التي تتحكم بسياسة الإمدادات العسكرية الأميركية . ويقول أن المبيعات لإسرائيل شيء آخر ، شيء مختلف كل الاختلاف » .

ويذكر جانكا جيداً ضابط الاتصال العسكري في السفارة الإسرائيلية الذي يأتي عادة إلى وزارة الدفاع طالباً الموافقة على شراء مادة عسكرية في لائحته مصنفة بين الممنوعات بسبب تكنولوجيتها المتقدمة والسرية جداً . « وكان حين يأتيني أبلغه رد البنتاغون الرسمي وأقول له : يؤسفني يا سيدي ، اذ أن الجواب « لا » . فلن نفرج عن هذه التكنولوجيا » .

ويبذل الضابط الإسرائيلي جهداً في مراعاة الروتين ويتجنب معاندة صغار المسؤولين الذين قد يخلقون وسائل لعرقلة عملية البيع ، فتسمعه يقول لجانكا « شكراً جزيلاً لك ، إذا كان هذا هو موقفك الرسمي ، نحن ندرك أنك لست في موقع لعمل ما نريد أن يعمل . أرجوك أن لا تستاء إن نحن تجاوزناك » . وهذا يعني أنه سيتجاوز جانكا إلى رؤسائه في وزارة الدفاع أو ربما إلى البيت الأبيض .

ولما سئل جانكا عما إذا كان يذكر مرة أخفقت فيها اسرائيل في الحصول على ما تريده من البنتاغون ، وبعد أن فكر فترة أجاب « كلا ، لا أذكر خلال هذه المدة الطويلة » .

ويحترم جانكا كثيراً كفاءة مسؤولي الشراء الاسرائيليين ، يقول :

« علينا أن ندرك أن الإسرائيليين يعملون في البنتاغون بطريقة احترافية جداً وحضور كلي ، ولديهم رجالهم الذين يعرفون جيداً نظامنا وأنشأوا لهم صداقات على كل المستويات من أعلى إلى أسفل . وهم يتفاعلون مع النظام بطريقة مستمرة تضمن تواصل الضغط » .

وسرعان ما أدرك جانكا وزملاؤه ان الانشغال بتفاصيل الطلبات الاسرائيلية مضيعة للوقت ، ويعرب جانكا عن تذمر الموظفين فيقول :

« لا جدوى من انفاق وقت طويل على البرامج الاسرائيلية . فالقرارات كانت دائماً تتخذ على أعلى المستويات ، ودائماً سياسياً . فلماذا إذاً تجشم المهمة الشاقة للتحليل والتعليل ودراسة الحسنات والسيئات والاحتياجات والمطلوبات ؟ فذلك مضيعة للوقت » .

وفي عهد كارتر حاول البيت الأبيض أن يتبع سياسة الكبح ، ويذكر زبيغنيو بريجنسكي ، مساعد كارتر لشؤون الأمن القومي ، في مقابلة معه جهود وزير الدفاع هارولد براون للتحكم بنقل التكنولوجيا « لقد كان صارماً جداً مع إسرائيل إزاء طلبها أسلحة وأنظمة أسلحة . وغالباً ما كان يرفضها »[٥] . ولم يكن ذلك كل ما في الأمر . إذ يذكر ايضاً كمثل ساطع رفضَ براون بيع اسرائيل القنابل العنقودية المثيرة للجدل . وعلى الرغم من الاتفاقات الخطية التي تقيد استعمال هذه القنابل ، فقد استخدمتها اسرائيل مرتين ضد المناطق المأهولة في لبنان لتقتل وتؤذي بها السكان المدنيين ، فرد براون برفض بيعها تعويضات عن هذا السلاح الفتاك . غير أن اسرائيل تغلبت على هذه العقبة . ولما جاء ريغان غيّر سياسة كارتر وأعاد القنابل العنقودية إلى لائحة المواد المسموح بها .

وهناك آخرون من ذوي المناصب العليا في السلطة التنفيذية مستعدون

للتحدث بصراحة ، غير أنهم ، خلافاً لجانكا ، لم يفعلوا ذلك إلا على أساس عدم ذكر أسمائهم . ويقول أحدهم « ان وظيفتي لم تنته ، وعلى الأقل لا أريدها أن تنتهي . غير أن ذكر اسمي قد ينهيها » . وعند الوعد بكَتْم الأسماء ، أدلى هو وغيره بتفاصيل عن الطريقة المذهلة التي يستطيع بها اللوبي الإسرائيلي أن يخترق دفاعات وزارة الدفاع ـ وغيرها .

وقد يكون الاختراق مجرد سرقة ، ويقول أحد المسؤولين « ضبط أحياناً إسرائيليون في البنتاغون وبحوزتهم وثائق لم يسمح بها أحد ، وأحياناً ضبطوا وهم يبحثون بين محتويات سلال المهملات بعد أن أفرغوها فوق المكاتب » . ويقول انه بسبب هذه الأعمال طلب من عدد من المسؤولين الإسرائيليين أن يغادروا البلاد . ولم توجه إليهم اطلاقاً التهمة رسمياً بالتجسس ، وكانت إسرائيل في كل مرَة تغطي المغادرة بأسباب عائلية أو غير ذلك من الأسباب الشخصية » ولم تصدر حكومتنا أي إعلان عن هذا الموضوع . وتجسس إسرائيل على حكومتنا يفوق كثيراً ما أقر به علانية حتى الآن » .

ويذكر المسؤول أنه تلقى ذات يوم لائحة بالمعدات التي أرادت إسرائيل شراءها . وعلى اعتبار ان « البنتاغون هو بقالة إسرائيل » فقد افترض أن الاسرائيليين قد حصلوا على الترخيص بها ، فمضى حسب الإجراءات المتبعة ووزع نسخاً من اللائحة على مختلف الأقسام لمراجعتها وتقييمها وفقاً للروتين .

> « إلا أن قسماً أعاد لي اللائحة في الحال وعليها ملاحظة تقول : « من هذه المواد واحدة سرية جداً لا يحق لك حتى أن تعرف بوجودها » . وجاءتني تعليمات باتلاف جميع نسخ الطلب وكل الإشارات والأرقام الرمزية المتعلقة بتلك المادة والتي لم أكن أعرفها. وقد كانت نوعاً من الآلات الالكترونية للتشويش ، وتعتبر

سرية جداً . إلا أن الإسرائيليين كانوا على علم بها وحصلوا على مواصفاتها الدقيقة وثمنها ورقمها الرمزي السري . وهذا يعني أنهم تغلغلوا في مختبرات أبحاثنا التي هي أشد مرافقنا حساسية » .

وعلى الرغم من تلك الفضيحة الشائنة ، لم تتحرك الأوساط الرسمية لمعرفة الجهة التي أفشت هذه المعلومات الحساسة .

« يحصلون دائماً على ما يريدون » :

عملاء إسرائيل يدرسون عن كثب النظام الأميركي ويوجهونه لمصلحتهم . وبالاضافة الى حصولهم على معلومات سرية بطرق خفية، فإنهم يمارسون ضغطاً مكشوفاً على مكاتب السلطة التنفيذية بشكل شامل وفعّال. ويشرح خبير في الأسلحة أسلوبهم فيقول :

« إذا هم وعدوا برد على طلبهم للأسلحة بعد ثلاثين يوماً ، حضروا في اليوم الحادي والثلاثين ليصيحوا قائلين « لقد تقدمنا بهذا الطلب ، ولم يصادق عليه ، لماذا ؟ فقد انتظرنا ٣٠ يوماً » . ويمكنك أن تتحايل بشأن أية مشكلة مع معظم الحكومات الأجنبية ، ويمكنك مثلاً أن تتركها تنتظر على مكتبك ، أما مع إسرائيل فلا تستطيع أن تترك شيئاً فوق مكتبك » .

ويقول هذا الخبير إن السفارة الإسرائيلية تعلم تماماً مواقيت البت في الأمور : « خلافاً لكل السفارات الأخرى في البلد فهي تقف فوق الأشياء ، وهم يعرفون جدول أعمالك ، وما كان في جدولك أمس وما فيه اليوم وغداً . ويعرفون ماذا تفعل وماذا تقول . وهم يعرفون ما ينفع وما يضر في القوانين والأنظمة . ويعرفون متى تنتهي المهل » .

وهذا الخبير معجب بدهاء الإسرائيليين في تطبيق الضغط :

« قد يسربون إلى الصحف الإسرائيلية تفاصيل الصعوبة في حصولهم على الموافقة التي يريدون ، فيأتي المراسل الصحفي إلى وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع ويطرح سلسلة من الأسئلة هي من التفصيـل بحيث يعـرف أنهـا من وحي مسؤولين إسـرائيليين ، ويـأتي الضغط أحيـانـاً من إيبـاك ، لا من الصحافيين .

« وإذا تعرقلت الأمور قليلاً تبدأ الرسائل أو الاتصالات الهاتفية ترد من الكابتول هيل ، يسأل فيها أصحابها « لماذا لا يوافق البنتاغون على هذه المادة ؟ » وتأتي الرسالة عادة من عضو الكونغرس الذي تصنع المادة في دائرته الانتخابية ، ويتذرع بأن المادة المطلوبة ضرورية جداً لأمن إسرائيل ، وقد يسأل أيضاً « من هو ذلك الملعون في البنتاغون ـ أو الخارجية ـ الذي يقف حائلاً في سبيل هذا المصادقة ؟ أريد معرفة اسمه ، والكونغرس يريد أن يعرف » .

ويمضي الخبير الأميركي فيؤكد « ان ليس من موظف مدني أو ضابط عسكري يريد أن يسير إليه أحد من الكونغرس ويطلب منه توضيحاً لواجباته الوظيفية » .

ويذكر حادثة تورط فيها هارولد براون وزير دفـاع الرئيس كارتر :

« أذكـر أن إسـرائيـل طلبت مـرة مـادة مـدرجـة في لائحـة الممنوعات ، وقبل أن أجيب على الطلب أردت التأكد من الوزير براون الذي قال « كلا ، بكل تأكيد كلا ، لسنا مستعدين للإذعان لأولاد الحرام بشأن هذه المادة » . وهكذا قلت لهم « لا » . وبعد بضعة أيام تلقيت مكالمة من براون ليقول لي « لقد أقام الإسرائيليون القيامة . واتصل بي (السناتور هنري)

« سكوت » جاكسون يسأل لماذا لا نتعاون مع إسرائيل . لا أرى المسألة لها كل هذه القيمة ، فدعها تمر » » .

وفي عهد رئاسة جيمي كارتر حاول الإسرائيليون الحصول على كميات كبيرة من الصواريخ وهي أرقى صواريخ جو - جو الأميركية ، واستمر البنتاغون مدة في إصراره على رفض هذا الطلب ، « لأن الصواريخ لم توزع بعد على القوات الأميركية ، كما ان معدل انتاجها لا يكاد يكفي لسد حاجات الولايات المتحدة ، وهذه الصواريخ حساسة جداً ويخشى من فقدانها » . ومع ذلك فقد نقض كارتر في أول عهده حكم البنتاغون وحصلت إسرائيل على الصواريخ .

ويسوق مسؤول سابق في الإدارة مثلاً رائعاً على الدهاء الإسرائيلي فيقول :

« طلب الإسرائيليون مادة تكنولوجية هي عبارة عن آلة لانتاج الرصاص ، وهي آلة ضخمة ثقيلة مخصصة للولايات المتحدة ، ولا نريد أن يحصل عليها أي بلد آخر حتى ولا اسرائيل . ونعلم أننا إذا قلنا « لا » فإن الإسرائيليين سيتخطوننا ويحصلون على الموافقة بشكل أو بآخر . لذلك أخذنا نماطل بحجة أننا ندرس الطلب ، وكم كانت دهشتنا حين اكتشفنا أن الإسرائيليين قد اشتروا الآلة منذ زمن وأنها أصبحت في أحد مستودعات نيويورك» .

ولم يكن لدى الإسرائيليين ترخيص بشحن الآلة ، لكنهم تمكنوا من شرائها على أية حال . وعندما واجههم المسؤول في وزارة الدفاع قالوا له « أخطأنا ، فكنا واثقين من أنكم ستقولون « نعم » فمضينا واشتريناها ، وإذا قلتم الآن « لا » فهاكم فاتورة التخزين وهذه هي أجرة إعادتها إلى المعمل » . وبعد ذلك بقليل ، يقول المسؤول ، اتصل شخص من وزارة الدفاع قائلاً « أعطهم إياها » واتبع كلامه هذا بعبارة بذيئة .

إن هذا الشعور بعدم الجدوى يأخذ أحياناً طريقه كلها إلى القمة .

وكانت الامدادات غير المحدودة لإسرائيل مرهقة للولايات المتحدة بشكل خاص في فترة ١٩٧٤ ـ ٧٧ عندما كانت القوات الأميركية تصبح طالبة التعويض عما أخذ منها في حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية . ففي تلك الحرب جردت أميركا جيشها وسلاحها الجوي لتزويد إسرائيل .

وخلال هذه الفترة من النواقص الأميركية لم تتوقف إسرائيل عن التقدم بلوائح المشتريات . ويذكر المسؤول أن البنتاغون كان يصر على قوله « لا ، لا نستطيع تزويدكم بما تريدون الآن ، عودوا لنا بعد حوالي السنة » . وفي كل مرة تقريباً كان قرار سياسي صادر عن البيت الأبيض يلغي الموقف الذي يتخذه البنتاغون ، الأمر الذي حطم معنويات المختصين فيه ، بل انه عرقل الأمن القومي : « فقد ضرب بالقراراتِ التي تتخذها وزارة الدفاع وفقاً لأعلى المستويات الاحترافية عرض الحائط تلبية لطلبات إسرائيل » .

« مبادلات تعمل في اتجاه واحد فقط » :

الإسرائيليون بارعون بصفة خاصة في استغلال الموظفين المتعاطفين . ويقول ضابط سابق في البنتاغون :

> « في كل قسم من أقسام البنتاغون تقريباً موظفون متعاطفون مع إسرائيل . وكثير من العسكريين كانوا في إسرائيل بل إن بعضهم خدم فيها وأقام لنفسه صداقات هناك ، كما ان عدداً من العسكريين الإسرائيليين درسوا في معاهد عسكرية أميركية . ان شجاعة الاسرائيليين ونشاطهم ومهارتهم هي موضع إعجاب وتقدير في البنتاغون . ويجيد الإسرائيليون عندما يبعثون الينا بتقارير عن أدائهم عند استعمال معداتنا . وفي كل معاهدنا العسكرية دائماً عدد كبير من الطلاب الإسرائيليين . وينشئون ألفة مهنية عظيمة مع رجالنا » .

ومنذ سنين والولايات المتحدة وإسرائيل تتبادلان العسكريين . وعلى الورق تفيد هذه المبادلة الطرفين ، أما من الناحية العملية فإسرائيل هي التي تستفيد أكثر من الولايات المتحدة . ولهذا التدبير طابع قومي أكثر من أي تدبير سري آخر . فالضباط الإسرائيليون بوجه الإجمال يتكلمون الإنكليزية ، فلا يجدون مشكلة في المجيء إلى أميركا والتفاهم بسرعة مع الضباط الأميركيين . ولكن قلما يجد المرء ضابطاً أميركياً يتكلم العبرية .

وعدم التكافؤ اللغوي هذا ليس هو المشكلة الوحيدة . فتماثلها في الخطورة تهاون الولايات المتحدة في تطبيق أنظمتها الخاصة بالأمن . فثمة ضباط إسرائيليون عدة يمضون سنة في منطقة حساسة ، مثل احدى قيادات التدريب الأميركية أو مختبر الأبحاث والتطوير . ويقال لهم في البدء انه يحظر عليهم دخول مناطق محصورة معينة . ثم تتراخى هذه التعليمات شيئاً فشيئاً .

ويقول موظف سابق في وزارة الدفاع :

« الشاب الإسرائيلي يتكلم الانكليزية ، وهو محبوب ، وانت تعرف الأميركيين، إذ سرعان ما يحتضنونه ويصبح رفيقهم في السلاح . وأول شيء يحدث هو أن القيود تصبح طي النسيان ، ويسمح للضباط الإسرائيليين بالدخول إلى كل مكان ، إلى مختبراتنا ، ومرافقنا للتدريب ، وقواعدنا للعمليات » .

ويستدرك الموظف السابق فيقول ان القيود في الجهة الثانية قلما تخفف : « هذا يعني أن تبادل تدريب الضباط يسير في الواقع في اتجاه واحد . فإسرائيل لا تسمح لضباطنا سواء أكانوا يتكلمون العبرية أم لا ، بالخدمة في مرافق عسكرية حساسة في إسرائيل . وهناك مناطق عديدة يحرم عليهم دخولها بتاتاً ، ويتشدد الإسرائيليون في ذلك . ويمنع ضباطنا من

لحضور حتى عندما تتسلم إسرائيل شحنة من أسلحة أميركية تتلقاها للمرة الأولى[٦].

«والضباط الأميرَكيون الذين يرسلون إلى إسرائيل بموجب برنامج التبادل يطلب منهم الجلوس إلى مكتب في البهو ويكلفون بأشياء لمجرد إبعاد الضجر عنهم».

«وبما أنهم لا يعرفون العبرية ، فلا سبيل لهم تقريباً لمعرفة ما يدور حولهم».

ان الصداقة هي أيضاً عنصر له وزنه . ويشعر كثيرون من موظفي السلطة التنفيذية ، سواء كانوا يهوداً أو غير يهود ، ان الولايات المتحدة وإسرائيل « رفيقتان متلازمتان » ولذلك فإن تعاونهما ليس له حدود . ويعتقد كذلك كثيرون بأن إسرائيل هي ثروة استراتيجية وان كل ما تزود به من أسلحة وتكنولوجيا يخدم أغراض الولايات المتحدة . وهذا الشعور يقضي أحياناً بتعديل القيود الرسمية المفروضة على تبادل المعلومات أو حتى نسيانها . ويقول مسؤول في وزارة الدفاع أن هذه القيود « تدفن في أعماق الملفات » :

« ضابط إسرائيلي التقط وثيقة مهمة فيما كان صديقه الموظف في وزارة الدفاع ينظر في الاتجاه الآخر . لم يذكر هذا الحادث لا قولاً ولا كتابة . ويرجح ان الموظف المعني لا يشعر بأنه ارتكب خطأ . ومع ذلك فإن الإسرائيليين يطلبون أكثر وأكثر » .

وعلى الرغم من هذا السخاء المفتوح ، لا تتردد إسرائيل في الحصول على معلومات سرية بالتجسس ، وقد حاولت الولايات المتحدة عبثاً منذ سنين أن تضع حداً لهذا التسرب .

دور الموساد في الشبكة :

في مناسبة واحدة فقط لا غير[٧]، عوقب موظف في الحكومة الأميركية

لافشائه معلومات سرية إلى إسرائيل ، وكان ذلك منذ ٣٠ سنة . ففي ١٩٥٤ ، قرأ فريد ولر ، الموظف في الخارجية والمسؤول عن شعبة إسرائيل والأردن ، في وثيقة سرية ان دائرة التحري الاتحادية توصي بطرد صديق له في السفارة الإسرائيلية من الولايات المتحدة للاشتباه بأنه جاسوس .

وصرح ولر لأعوانه بأنه يرى أن هذه التهمة « باطلة » ، ويقال انه نبّه صديقه الى هذا الأمر . واتجهت النية باديء ذي بدء نحو طرد ولر ، ولكن سمح له فيما بعد بأن يتقاعد . ويقول دون برغوس ، الذي خلف ولر في منصبه في الخارجية « أرادوا أن يطردوه (ولر) من غير أن يدفعوا له فلساً » . وفي تلك السنوات من « المكآرثية » ، على ذمة برغوس « كان مكتب التحقيقات الفدرالي يوصي باعتبار الكثيرين أشخاصاً غير مرغوب فيهم . فكان رجال ذلك المكتب يسرون بهذا العمل ، مع انهم كانوا يعلمون جيداً أن توصياتهم لا تنفذ » .

ويقول برغوس ان إسرائيل حصلت على معلومات كثيرة من غير داع للتجسس . « فكانت المعلومات تعطى لها طوعاً ، وكان التفاح يوضع على المائدة ، فلا تلام إسرائيل إذا أخذته » .

أجري التحقيق مع ولر خلال ذروة اهتمام حكومتنا بنشاط الاستخبارات الإسرائيلية في الولايات المتحدة . وبما أن إدارة أيزنهاور كانت تحاول وقف تزويد إسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط بالأسلحة ، فقد بذلت جهداً كبيراً لمنع تسرب المعلومات السرية . ويذكر دبلوماسي سابق تلك الأزمة ويقول « كان الموظفون في وزارتي الخارجية والدفاع يرتشون ويخدعون على نطاق واسع ، فتوجهت حكومتنا إلى إسرائيل طالبة منها الكف عن هذه الأعمال » .

وعقب قضية ولر جرت مفاوضات على مستوى رفيع انتهت إلى اتفاق غير مكتوب بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أن تتبادلا مقداراً كبيراً من

المعلومات السرية وأن تحدّا في الوقت ذاته كثيراً من النشاط السري الذي تقوم به كل منهما في أراضي الأخرى. ويمضي الدبلوماسي فيقول: «انه كان من المفرض أن يكون هذا التدبير طريقاً ذا اتجاهين» بل ان الاتفاق نص على أن نحصل منهم على قسط أكبر، وكان المأمول وضع حد للصوصية ورشوة الموظفين الأميركيين».

غير ان التفاهم مع إسرائيل لم ينه المشكلة، فالإسرائيليون لم يقنعوا بترك الولايات المتحدة تقرر ما هي المعلومات السرية التي تتوقعها من إسرائيل. ولم تراع إسرائيل شروط الاتفاق واستمرت في القيام بنشاط تجسسي على نطاق واسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وكانت الحال كذلك بعد مرور أكثر من عشرين سنة وخلال تعيين أندرو يونغ سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد إدارة كارتر. ويقول يونغ «كنت أتصرف على أساس الافتراض بأن الإسرائيليين يعلمون بكل شيء على الفور. وافترضت دائماً أن كل شيء يرصد ويراقب وان هناك شبكة رسمية»[٨].

واستقال يونغ من منصبه كسفير في آب (أغسطس) ١٩٧٩ بعد أن تبين أنه اجتمع بزهدي الطرزي، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، مخالفاً بذلك تعهد الولايات المتحدة لإسرائيل بعدم محادثة المنظمة[٩]. وجاء في الأنباء الصحفية عن قصة يونغ ان الاستخبارات الإسرائيلية علمت بأمر اللقاء، وان رسميين إسرائيليين سربوا المعلومات إلى الصحافة، فأثاروا بذلك الجدل الدبلوماسي الذي أدى إلى استقالة يونغ.

وأنكرت إسرائيل أن يكون عملاؤها قد علموا بلقاء يونغ وطرزي. وصرح المستشار الصحافي في السفارة الإسرائيلية للواشنطن بوست بقوله «نحن لا نقوم بأي نشاط تجسسي في الولايات المتحدة». ولا بد أن يكون هذا التصريح بدا مضحكاً لخبراء الاستخبارات الأميركيين[١٠]. وتحدث

أحدهم لمجلة نيوزويك عن نشاط الموساد هنا فقال « انهم متغلغلون في كل أرجاء الحكومة الأميركية ، وهم يتفوقون على البوليس السري السوفياتي » . ومضى الخبير الذي لم تذكر المجلة اسمه يقول :

« تبحث الموساد بمساعدة اليهود الأميركيين في الحكومة وخارجها عن أية نقطة ضعف في دعم الولايات المتحدة وتحاول الحصول على معلومات تقنية سرية لا ترغب الإدارة في إعطائها لإسرائيل » .

ويقول عميل سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية ، ان الموساد قد تذهب إلى أي وجيه يهودي أميركي وتطلب منه المساعدة ، وشعارها بسيط « عندما ذهب النداء أدراج الرياح وقعت (محرقة اليهود الجماعية) » .

« وتسكت الولايات المتحدة على عمليات الموساد في الأراضي الأميركية بسبب ترددها في اغضاب الجالية اليهودية الأميركية » .

ويقال ان هناك سبباً آخر وهو أن الموساد تعتبر مصدراً قيّماً للمعلومات بالنسبة للاستخبارات الأميركية .

واستمر تغلغل إسرائيل على هذا المستوى العالي . وأسرّ لي مسؤول كبير في وزارة الخارجية تقلب في عدد من المناصب العليا ذات العلاقة بالشرق الأوسط ، فقال « طلبت مرات عدة أن تقلع الولايات المتحدة عن محاولة اخفاء الأسرار عن إسرائيل ، فلتأخذ كل شيء ، إذ انها تحصل دائماً على ما تريد على أية حال ، وكلما حاولنا اخفاء أسرار عنها ردت علينا بعنف » .

ولم يرد في التحليل الذي أعدته وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية عام ١٩٧٩ ، أي بعد ٢٥ سنة من اتفاق التجسس الأميركي ـ الإسرائيلي ،

تلميح إلى أن الموساد قد حدّت بطريقة من الطرق من عملياتها في الولايات المتحدة . وجاء في هذه الوثيقة السرية التي تقع في ٤٨ صفحة والتي عنوانها « إسرائيل : خدمات الاستخبارات والأمن الخارجية » ان الولايات المتحدة ما زالت نقطة ارتكاز لعمليات الموساد :

« على الموساد تنفيذاً لمهمتها في جمع معلومات سرية ايجابية ، واجب رئيسي هو توجيه عمليات العملاء ضد الدول العربية وممثليها الرسميين ومؤسساتها في العالم بأسره ، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . . . بالاضافة إلى العمليات المستمرة ضد العرب ، تجمع الموساد المعلومات السرية السياسية والاقتصادية والعلمية في العالمين الشرقي والغربي لحماية دولة إسرائيل والصهيونية واليهود بوجه عام . ويتركز نشاطها في جمع المعلومات بصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة ، حيث تمس القرارات السياسية إسرائيل والأهداف الصهيونية . . . وغايات الاستخبارات الإسرائيلية في البلدان الغربية لا تقل أهمية (عما هي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية) وتجمع الموساد المعلومات السرية عن سياسات الدول الغربية والفاتيكان والأمم المتحدة تجاه الشرق الأدنى ، وتشجع بيع الأسلحة لمصلحة جيش الدفاع الإسرائيلي ، **وتحصل على المعطيات لكم أفواه الفئات المعادية لإسرائيل في الغرب** . (التشديد من المؤلف) » .

وتشير وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية إلى أن « دائرة جمع المعلومات » هي أكبر دائرة في الموساد ، وتعمل من مكاتب في الخارج « تحت ستار إسرائيلي دبلوماسي غير رسمي » . وتركز الموساد « على أهداف عربية عبر عمليات بلد ثالث » . ويضيف التقرير :

« محطات الموساد خارج المناطق العربية في الشرق الأدنى تكون عادة تحت غطاء دبلوماسي داخل سفارات اسرائيل وقنصلياتها . ولها محطات في الولايات المتحدة ومعظم العواصم الأوروبية ، وفي تركيا وإيران والمراكز الاستراتيجية في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأقصى » .

وتحت عنوان « أسلوب العمل » يصف كتيب وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية الطريقة التي تستخدم بها الموساد الجماعات المحلية الموالية لإسرائيل . ويقول الكتيب أن الموساد « تتمتع منذ سنين بنوع من الألفة مع شخصيات وإدارات حكومية رفيعة المقام في كل بلد له أهميته في نظر إسرائيل » . ويضيف « في الجالية اليهودية في كل بلد من بلدان العالم تقريباً ، صهاينة أو متعاطفون آخرون يقدمون دعماً قوياً للنشاط التجسسي الإسرائيلي » . ويمضي الكتيب فيقول :

« مثل هذه الاتصالات يجري تعزيزها بعناية وتحقق عدة أغراض بوصفها مسارب للمعلومات والمواد المضللة والدعاية . . . وتقوم الموساد بنشاطاتها عادة عبر مؤسسات إسرائيلية رسمية أو شبه رسمية ، وعبر مشاريع مختفية وراء ستار كثيف من الشركات والمنظمات ، أنشيء بعضها أو عدّل خصيصاً لغاية معينة ، وتقوم بالتغلغل في المنظمات اليهودية الوطنية والدولية غير الصهيونية . . . والمنظمات الرسمية التي تستخدم كغطاء هي بعثات الشراء الإسرائيلية ومكاتب العال وزيم السياحية الحكومية » .

« أما المنظمات الرسمية التي تتخذ ستاراً فهي شركات البناء الإسرائيلية والتجمعات الصناعية والمنظمات التجارية الدولية . أما الأفراد الذين يعملون تحت ستار كثيف أو غير شرعي فيكلفون عادة بأهداف تغلغلية

تتطلب مسلكاً أكثر دهاء وطويل المدى أو بنشاطات لا يمكن اتهام الحكومة الإسرائيلية بالمشاركة فيها . وتعتمد الاستخبارات الإسرائيلية كثيراً على الجاليات والمنظمات اليهودية المختلفة في الخارج لحشد العملاء والحصول على المعلومات العامة . ولطبيعة الصهيونية العقائدية النضالية التي تصر على أن جميع اليهود ينتمون إلى إسرائيل ويجب أن يعودوا إليها ، محاذيرها في تعبئة الدعم لعمليات الاستخبارات ، وذلك لوجود معارضة كبيرة للصهيونية بين اليهود في جميع أنحاء العالم .

« ويدرك ممثلو الاستخبارات الإسرائيلية هذه الحقيقة ويعملون عادة بحذر داخل الجاليات اليهودية ، ولديهم تعليمات بأن يقوموا بمهامهم بأقصى ما يمكن من الحذق تفادياً لاحراج إسرائيل . ويحاولون أيضاً التغلغل بين العناصر المعادية للصهيونية لشل معارضتها » .

وسرقة المعلومات العلمية هي احدى الغايات الكبرى لعمليات الموساد ، والتي تبدأ عادة بمحاولة حشد العملاء المحليين :

« بالاضافة إلى تجميع الأبحاث العلمية المطبوعة والدوريات التقنية على نطاق واسع عبر الوسائل المباحة في جميع أنحاء العالم ، يخصص الإسرائيليون جزءاً كبيراً من عملياتهم الخفية لتحصيل المعلومات العلمية والتقنية السرية ، بما في ذلك محاولات التغلغل في مشاريع الدفاع السرية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية » .

« وتبحث سلطات الأمن داخل إسرائيل عن أدلة على علاقات غرامية محرمة يمكن أن تستغلها كدافع للتعاون . فمثلاً حاولت شين بيث (وكالة الاستخبارات الإسرائيلية المحلية) التغلغل في القنصلية الأميركية العامة في القدس عن طريق كاتب كان على علاقة غرامية مع فتاة من القدس . فزوّرت الوكالة قضية اجهاض ضد الموظف لحمله على العمل لحسابها ولكن

المحاولة أخفقت . وقبل محاولة الابتزاز هذه ، حاولت الوكالة دفع الفتاة الإسرائيلية إلى الحصول على معلومات من عشيقهـا » .

وتقول وكالة الاستخبارات الأميركية المـركزيـة أن نشاط إسـرائيل التجسسي شمل « مساعي فجة لاستمالة حرس مشاة البحرية (في السفارة الأميركية في تل أبيب) بمكافآت مالية » . وتمضي الوكالة فتقول أنه عثر على مذياع خفي « زرعه الإسرائيليون » في مكتب السفير الأميركي عام ١٩٥٤ . وبعد سنتين اكتشف أن جهازي هاتف في منزل الملحق العسكري الأميركي مراقبان . ويقول الدبلوماسي المتقاعد دون برغس « بلّغ سفيرنا أد لوسون عن استراق السمع هذا في برقية إلى واشنطن قال فيها أن على وزارة الخارجية أن تفترض أن جميع الأحاديث في مكتبي وكذلك نص برقياتي خلال الأشهر الستة الماضية بلغت الإسرائيليين . وكان إد يملي جميع برقياته على سكرتيرته » .

وخلال أزمة الرهائن في إيران عام ١٩٨٠ ، نقل الصحافي جاك أندرسون عن « تقارير للاستخبارات الأميركية » قدمتها في الواقع السفارة الإسرائيلية بواسطة إيباك ، أن منظمة التحرير الفلسطينية لغمت السفارة لاحباط أية محاولة تقوم بها الولايات المتحدة لانقاذ الرهائن ، وقد ثبت أن تقارير الاستخبارات هذه كاذبة .

سئل موظف كبير في وزارة الخارجية عن نشاط الموساد الحالي في الولايات المتحدة فأجاب بصراحة :

« علينا أن نفترض أن لديهم وصلات لاسلكية لاستراق البرقيات في كل أنحاء المدينة . وكثيراً ما وجدت معلومات حساسة جداً في أحاديث أشخاص لا حق لهم في التوصل إلى مثل هذه المعلومات . وإذا سألت عمن لديه هذه الوصلات اللاسلكية ،

يأتيني الجواب عادة « لا أدري ، ولكن من المؤكد أنه لسنا نحن » .

ويقول هذا المسؤول نفسه أنه لم يعط اطلاقاً معلومات حساسة على الهاتف ، « فعليك أن تحترم عبقريتهم ، وعملاء الموساد يعرفون كيف يدخلون في صلب النظام » .

« ليس من يحتاج الى متاعب كهذه » :

لا تزال مسألة تسرب المعلومات السرية مشكلة كبرى تواجه مخططي السياسة . ويقول مسؤول وعدت بان اكتم أسمه ان زملاءه في عهد كارتر كانوا يتحفظون في احاديثهم حتى في المجالس الخاصة الضيقة . وكان كلما رفض طلب لإسرائيل في اجتماعات مشتركة للدوائر يحضرها ١٥ شخصاً على الأكثر ويعلم جميعهم أن المداولات تعتبر سرية جداً « يتقدم الملحق العسكري الإسرائيلي في السفارة أو المسؤول السياسي فيها أو السفير أو جميعهم بالإحتجاج بعد ساعات معدودة . فهم يعلمون من قال هذا أو ذاك الكلام ، ولو لم يدوّن شيء على الورق . وليس من أحد يحتاج الى متاعب من هذا النوع » .

ويقول هذا المسؤول أن الجهاز الوظيفي « يرشح كالغربال » . وكان ديفيد ماكغفرت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي ، عرضة للضغط دائماً . وكانت السفارة الإسرائيلية تطالب باستمرار بنسخ عن وثائق لا تزال مسودة وقبل أن تصل الى مكتبه .

ولمواجهة هذا النوع من التسرب اتخذ بعض المسؤولين احتياطاتهم الخاصة .

ومع أنه لم توجه التهم اطلاقاً إلى أولئك الذين اشتبه بهم بأنهم

يهربون المعلومات إلى إسرائيل، فان المسئولين لا يحولون الوثائق السرية اليهم في بعض الأحيان . ويجري التنبيه سراً على ضرورة اسقاط أسمائهم من لائحة التوزيع . وكان أحد هؤلاء من رجال الإدارة في عهد كارتر وريغن ويحتل الآن منصباً حساساً في قسم السياسة الخارجية . وفي عهد كارتر طلب من رؤسائه ألا يحيلوا إلى مكتبه أية وثائق مصنفة تتعلق بالشرق الأوسط. وكان رؤساؤه يتخذون أقصى الحيطة عندما يبحثون مثل تلك الأمور في أية جلسة يحضرها ، ويقول أحد زملائه عنه بأنه « رجل لامع ويملأ مكانه في الدولة . ولكنه يصبح أعمى عندما يكون الامر متعلقاً بإسرائيل » .

ويحدد اللوبي الموالي لإسرائيل موظفي الحكومة الذين يعتبرهم غير متعاطفين مع احتياجات اسرائيل لمهاجمتهم شخصياً بل وتحطيم مستقبلهم في الوظيفة . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بدأت حملة تطهير واسعة النطاق فور تسلم الرئيس كارتر مقاليد الحكم . ومحرك تلك الحملة هو سناتور فلوريدا الديموقراطي ريتشارد ستون ، المؤيد الغيور لإسرائيل[١١] . وفي اوائل تعيينه رئيساً للجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط ، أحضر معه لائحة بالمستهدفين في البيت الأبيض . وفي رأيه ان ١٥ موظفاً لم يكونوا يؤيدون بما يكفي إسرائيل واحتياجاتها من الاسلحة ، وأراد نقلهم الى مناصب لا تشكل آراؤهم فيها مشكلة لإسرائيل . وبين المستهدفين كان وليام كوانت مساعد بريجنسكي في أمور الشرق الأوسط ، ولس جانكا الذي خدم في لجنة الأمن القومي في عهد فورد . والآخرون ضباط عسكريون برتبة عقيد . غير أن بريجنسكي رفض طلبات السناتور ستون . ويقول مسؤول كبير في البيت الأبيض أنه « بعد ضغط شديد لبضعة أيام » أضطر السناتور الى التخلي عن مطالبه . وعلى الرغم من فشل مطالبه ، فقد أثارت ضجة . وقال احد الضباط « أرى من السخرية حقاً أن يتوجه سناتور أميركي الى

مستشار للرئيس في الأمن القومي ويطلب منه طرد أميركيين بحجة عدم كفاية ولائهم لبلد آخر » .

« التسرب يضرّ بسياسة أميركا الخارجية » :

تسبب التسرب الكبير للمعلومات الى إسرائيل في نكسات خطيرة لعلاقاتنا مع جيرانها أربع مرات في السنوات الأخيرة . وفي المرة الأولى حطم ترتيبات مع الأردن لو بقيت خدمت مصالح أميركا الأمنية بنجاح لمدة سنوات .

فبموجب اتفاق سري طويل الامد كان العاهل الأردني الملك حسين يتلقى دعماً مالياً من وكالة الاستخبارات المركزية . وهذا نظام عادي لدعم الاستمرار ابتكره البريطانيون . وبموجبه ينال الزعماء المعتدلون امثال الملك حسين دفعات مقابل خدمات مفيدة ، تساعدهم على الاحتفاظ بقاعدتهم السياسية من غير أن يكونوا محلياً مسؤولين أمام أحد .

في أوائل عهد إدارة كارتر ، صدر أمر بإجراء مراجعة في البيت الأبيض لكل العمليات السرية ، بما في ذلك طبعاً مدفوعات وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية في الشرق الأوسط . وحضر ١٩ شخصاً إجتماع المراجعة الذي عقد في مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٧ ، ويقول أحدهم وهو مسؤول كبير « كنت اخشى في ذلك الحين من تسرب اخبار الجلسة » . وبعد بضعة ايام ظهر في الواشنطن بوست تقرير بعنوان « وكالة الإستخبارات المركزية تدفع الملايين للعاهل الأردني الملك حسين »[١٢] .

وقال الكاتب بوب ودوارد ان وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية دفعت على مدى ٢٠ سنة « مبالغ سنوية سرية مجموعها بالملايين » للملك حسين . وأضاف أن آخر دفعة في ١٩٧٦ كانت ٧٥٠,٠٠٠ دولار . وقد أثار افتضاح هذا التدبير ضجة عالمية واسعة النطاق .

وما أن أطلع سناتور سوث داكوتا جيمس ج . أبو رزق على مقالة ودوارد في الواشنطن بوست ، حتى استدعى هارولد سوندرز الذي كان مسؤولاً في مجلس الأمن القومي ، وتلقى منه تأكيداً أن إسرائيل أيضاً كانت تقبض كالأردن دفعات سرية من وكالة الاستخبارات المركزية [١٣]. ويذكر ابو رزق أن سوندرز قدّر انه خلال الفترة التي قبض فيها الملك حسين حوالي عشرة ملايين دولار ، نالت اسرائيل ٧٠ مليون دولار لمساعدتها في دعم برنامجها الناشيء للمساعدات الخارجية لافريقيا . ويعتقد أبو رزق أن هذه الدفعات ستستمر لاسرائيل . اما الملك حسين فقد استخدم الاموال للاحتفاظ بعلاقات متينة مع قبائل البدو في مملكته الصحراوية .

وبعد التأكد من هذه المعلومات اتصل أبو رزق بودوارد وسأله اذا كان على علم بمساعدات وكالة الاستخبارات المركزية لإسرائيل عندما كتب عن مدفوعاتها للأردن ، ويقول أبو رزق « أقر ودوارد بعلمه بالدفعات لإسرائيل ولكنه قال انه يعتقد ان الظروف مختلفة ولهذا السبب لم يذكرها في مقاله». ويقول أبو رزق أنه اشتعل غضباً ساعتئذٍ من تبرير ودوارد وتغطيته « الانتقائية » للانباء حتى انه صاح فيه بالهاتف « يبدو لي انه كان من الافضل ترك هذا النوع من الحكم لقراء البوست » .

وحاول أبو رزق عبثاً مدة أشهر اثارة اهتمام الصحافيين في واشنطن بمدفوعات وكالة الاستخبارات لإسرائيل [١٤]. وبعد أشهر هدأت العاصفة حول الأردن ، وذكر جاك أندرسون في زاويته المدفوعات لاسرائيل ولكن لم تصدر أية صيحة حولها .

وكان زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار كارتر للأمن القومي، يرى أن تدبير وكالة الاستخبارات مع الأردن « مفيد جداً » للولايات المتحدة ، ولكن نتيجة لافتضاحه كان لا بد من الغائه ، وأحرج الملك حسين ، وعانت الولايات المتحدة نكسة في علاقاتها مع العالم العربي .

وقد أحرج التسرب الثاني العلاقات الأميركية ـ السعودية الى حد أدى الى أبعاد ضابط للاستخبارات عن المملكة العربية السعودية . فبعد سقوط شاه ايران عام ١٩٧٩ ، تكهنت بعض الأوساط باحتمال سقوط نظام الحكم السعودي كذلك . فنقل رئيس محطة الاستخبارات الأميركية المركزية في المملكة العربية السعودية هذه المعلومات الى واشنطن في برقية سرية معقباً بانها مجرد إشاعة وليست ارهاصاً . وبناء على هذه البرقية وعلى تقارير وتحليلات أخرى في واشنطن ، أصدرت وكالة الاستخبارات وثيقة للتوزيع المحصور بالوسط السياسي الرسمي . وتبحث الوثيقة في استقرار نظام الحكم السعودي . غير أن نبأ تسرب الى الصحافة يقول خطأ أن رئيس محطة وكالة الإستخبارات الأميركية المركزية في المملكة العربية السعودية يتكهن بسقوط الحكم السعودي خلال ستة أشهر .

وكان جون س . وست ، الحاكم السابق لنورث كارولينا ، سفيراً لاميركا في المملكة العربية السعودية حينذاك . ويقول وست « طبعاً لم يكن هناك تكهن بسقوط الحكم السعودي ، ولكنه هكذا جاء في الانباء » . وقد أثارت هذه الرواية مقتاً شديداً في العاصمة السعودية فطلب من رئيس المحطة مغادرة البلاد .[١٥]

وواجه وست مشاكل أخرى بسبب تسرب المعلومات . ففي مناسبة أخرى ، وهذه المرة في العام ١٩٨٠ ، أدى تسريب موظف حكومي معلومات سرية الى تدمير بعثة حساسة الى المملكة العربية السعودية ، وكذلك الى مجابهة مكلفة في رأي وست بين رئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ . وجاء التسرب من اجتماع سري عقد في البيت الأبيض حيث اتخذ وست ومجموعة صغيرة من كبار المسؤولين قراراً بشأن عدة طلبات سعودية لشراء عتاد حربي . ويقول وست « كانت صفقة الأسلحة ذات أهمية عظيمة جداً جداً للسعوديين » . ويضيف :

« لقد كان من الضروري جداً عدم إحراجهم (السعوديين) بصفتهم زبائن لهم شأنهم . وفيما كنا نستعرض المواد المطلوبة قلت مهما فعلنا يجب أن لا نقول « لا » للسعوديين بصدد أي من هذه المواد . فمن المهم جداً أن نتجنب ردهم خائبين » .

وافقت المجموعة على أربعة طلبات ، ووجدت الاثنين الآخرين مثيرين جداً للجدل . فقد اراد السعوديون شراء طائرات أواكس لجمع المعلومات السرية والانذار المبكر وهي من التكنولوجيا المتقدمة جداً . وارادوا كذلك شراء رفوف خاصة بالقنابل لطائرات ف ـ ١٥ التي هي في حوزة المملكة العربية السعودية منذ مدة . ومن شأن هذه المبيعات ان تثير ثائرة إسرائيل المجاورة ، ولم تكن ادارة كارتر تود الاساءة الى أي من الحكومتين .

واقترح وست حلولاً للمشكلتين ، فقال للمجموعة « دعونا نفعل هذا » :

« رفوف القنابل لم تعتمد بعد في النظام الأميركي . ولا تزال هناك بعض العيوب بحاجة الى علاج . فلنوضح لهم اننا لا نستطيع اتخاذ قرار الا متى قررنا ان رفوف القنابل أصبحت صحيحة وتلبي متطلباتنا . وهذا الايضاح سيرضي السعوديين » .

وفيما يتعلق بموضوع الأواكس المحرج ، فقد قدّر وست أن السعوديين سيسحبون طلبهم لشرائها اذا استأنفت الولايات المتحدة العملية التي بدأتها خلال الفترة الحرجة عقب سقوط شاه إيران . ففي تلك الفترة ، يقول وست ، « لبّت الولايات المتحدة حاجة السعوديين الى المعلومات السرية بتشغيل طائرات أواكس من قواعد سعودية وتزويد الحكومة السعودية بالمعلومات التي تجمعها الأواكس في تحليقاتها » .

وقال وست للمجموعة « ساوضح للسعوديين ان الولايات المتحدة لن تستطيع تسليم الطائرات الجديدة قبل ١٩٨٥ ، وحتى ذلك الحين يحتمل ان تصبح تكنولوجيا هذه الطائرات قديمة » .

قبلت المجموعة توصيات وست . وهكذا صار يمكن للسعوديين شراء المواد الأربع غير الجدلية ، فيما يطرح الطلبان الآخران جانباً بشكل لا يسيء اليهم . وقال وست « لقد كلفت بإيضاح هذه القرارات شخصياً لدى عودتي الى المملكة العربية السعودية » .

ولكن مرة أخرى تسربت معلومات حساسة بطريقة ملتوية . يقول وست[١٦] :

« في اليوم الذي غادرت فيه البلاد عائداً الى المملكة العربية السعودية ، نشرت النيويورك تايمز نبأ تحت عنوان « يقال ان كارتر رفض طلبا سعوديا للاسلحة » . وجاء في انباء أخرى ان اجتماعاً رفيع المستوى عقد في البيت الأبيض قرر رفض الطلب السعودي . وبعد مداولات استغرقت أياما حول كيفية تبليغ هذا الرفض للسعوديين ، كلف وست بان يقول لهم « لا » فقط . ولم أعلم بالتسرب الا بعد أن وصلت الى المملكة العربية السعودية وأنا جاهز لمقابلة المسؤولين السعوديين حسب مواعيد حددت مسبقاً . غير ان هذه الأنباء صفعتني ساعة نزولي من الطائرة . لقد كانت رهيبة » .

اوردت النيويورك تايمز الجواب السلبي الوقح الذي نبه وست الى وجوب تفاديه مهما كان الثمن . « فقد دمر كل فرص النجاح لمهمتي الدبلوماسية » .

ولا يدري وست كيف حصلت الصحف على النبأ المدمر . فلم

يحضر الاجتماع في البيت الأبيض سوى عدد قليل من الأشخاص ، ولكن دونت ملاحظات واعدت مذكرات . ويشك وست في ان الرواية التي أدخلت عليها عمداً أشياء مغلوطة سربها شخص يريد الإساءة إلى العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية » .

وبعد بضعة أشهر ، أستأنفت ادارة كارتر عمليات أواكس من قواعد سعودية ، غير أن المسؤولين السعوديين الذين ازعجتهم الانباء الصحفية السابقة قرروا الاصرار على شراء طائرات أواكس خاصة بهم ، وشنوا حملة بوسائل العلاقات العامة في الولايات المتحدة بلغت ذروتها في صدام عنيف مكلف استمر سنتين في مجلس الشيوخ .

ويقول وست انه لولا تسرب الانباء في الأصل لقبل السعوديون قرار إدارة كارتر ، ولما ظهر الجدل حول الأواكس على السطح ، ولأعفي المكلفون الأميركيون من دفع مبلغ ١,٢ بليون دولار اضافي مساعدة لاسرائيل - وهو الثمن الذي طلبه اللوبي الاسرائيلي كتعويض عن خسارته في عملية التصويت على الأواكس في مجلس الشيوخ.[١٧]

ويقول وست ان تسرّب المعلومات الى إسرائيل تكرر كثيراً مما حمله على فرض قيود صارمة على الاتصالات :

> « لا أضع انتقادا لاسرائيل في أية برقية ، ولم يترك تسرب المعلومات سراً خافياً على اسرائيل. والاسرائيليون كانوا يعلمون كل شيء ساعة وصوله إلى واشنطن. أقول هذا من غير تحفظ » .

ويضيف وست انه اذا اراد ان ينقل معلومات تعتبر انتقادية لإسرائيل بوجه من الوجوه ، شعر بالاطمئنان باستعماله خط الهاتف المفتوح بدلا من البرقيات السرية جداً .

بيد أن مشاكل وست مع اللوبي الإسرائيلي لم تنته بخروجه من السلك الدبلوماسي . وقبل ان يترك منصبه عام ١٩٨١ قال في مقابلة صحفية بجدة « ان أصعب معضلة » صادفها في عمله كسفير هي البحث عن سبب تحريم اجراء محادثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .[١٨]

وقد سبب هذا التعليق المهذب متاعب لوست عندما عاد الى حياته الخاصة . فتعيينه أستاذاً ممتازاً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة نورث كارولينا أثار احتجاجاً قوياً من جماعة من يهود سوث كارولينا بزعامة سناتور الولاية هايمان روبين . ويقول وست « اتهمتني الجماعة بالتحيز » . وقد ازعج الاحتجاج ادارة الجامعة حتى أن اعلان تعييني تأخر اكثر من سنة » . وعندما علم وست بالإحتجاج طلب من روبين ترتيب لقاء مع جماعته . وكانت النتيجة مناقشة صريحة استغرقت ساعتين بين المنتقدين والسفير الذي تحوّل الى استاذ . وفي اعقاب ذلك ، يقول وست « هدأ الجدل » وتسلم منصبه .

وفي ١٩٨٣ دبرت السفارة الإسرائيلية نفسها تسريب نبأ أوقف بالفعل دعماً أميركياً لقوة تدخل أردنية ، مع انها اخفت دورها . وكان البيت الابيض يدرس سراً اقتراحاً تساعد بموجبه الولايات المتحدة الأردن على انشاء قوة تحمل جوا وتستطيع تأمين مساعدة سريعة لاية دولة عربية مجاورة تتعرض للخطر . ويقول مسؤول في البيت الأبيض :

« عندما طلبت البحرين مساعدة خلال الازمة الإيرانية ، أراد الأردن مساعدتهم ولكنه لم يجد طريقة للوصول الى هناك . ففكرة انشاء قوة أردنية فكرة وجيهة . وينبغي ان يكون العرب قادرين على حماية أراضيهم . وبدلا من وجود قوة أميركية للتدخل السريع تتوجه الى منطقة الخليج ، من الافضل ان يقوم

العرب بهذه المهمة بأنفسهم . وأن يدافع المسلمون عن أرض إسلامية أفضل من ان يتولى ذلك شباب أميركيون » .

ووصف ل . دين براون ، السفير السابق لدى الأردن ، الاقتراح بأنه « نعمة » لبلدان الخليج الصغيرة .[19] « وكل ما يحتاجه الأردن هو طائرات نقل من نوع سي ـ ١٣٠ لنقل الاسلحة الخفيفة جداً » .

في البدء لم تبد إسرائيل أي اعتراض . ولما أبلغ موشي ارينز ، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة حينذاك ، بالاقتراح اكتفى بالإستماع . ويقول مسؤول في البيت الأبيض كان قريباً من المشروع « قلنا لارينز اننا سنضع نصب اعيننا المصالح الإسرائيلية ، ولكننا سنقدم على المشروع . وسنمضي بطريقة لا تؤذي اسرائيل » .

واعتبر رد فعل اسرائيل غير الالتزامي عن خطأ بمثابة ضوء اخضر ، وبعد الحصول على أذن من لجنة الاستخبارات في الكونغرس ، بدأت ادارة ريغان المفاوضات السرية .

وبعد ان غادر ارينز ليصبح وزير الدفاع في إسرائيل ، واجه الاقتراح المتاعب . وعندما اطلع جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مئير روزين ، سفير اسرائيل الجديد ، على التقدم الذي احرزه الاقتراح ، اثار السفير فجأة اعتراضات عليه . واوعزت السفارة الى مراسل الاذاعة الاسرائيلية بعد ان اطلعته على الموضوع بأن يقابل النائب كلارنس لونغ ، رئيس اللجنة النيابية للمخصصات والتي تنظر في المساعدات لإسرائيل « فسيخبرك القصة بأكملها » . وتعاون لونغ ، وأذاع راديو اسرائيل القصة ، ودارت دائرة الجدل في إسرائيل ، وانضمت ايباك الى المعمعة وفتحت نيران مدافعها .

وعلق مسؤول في البيت الأبيض بقوله : « ما ان أصبحت القضية علنية

حتى تراجع ايضاً الملك حسين لانه لا يريد ان يبدو اداة بيد الاميركيين » . ويقول هذا المسؤول انه هو وزملاؤه في البيت الأبيض مقتنعون ان القصة برمتها كانت نبأ دبرت السفارة الإسرائيلية تسريبه بعناية . وقد تأخر حتى يكون أرينز قد غادر واشنطن » . وكانت ضربة صدرت عن دوك لونغ والإذاعة الإسرائيلية بحيث لا يمكن ردها الى السفارة الاسرائيلية . « ويقول السفير الأميركي السابق براون أن هذا التسرب كان لعبة إسرائيلية « مقصودة » .

« وزارة الخارجية ترشح كالغربال » :

أغرق تسرب الأخبار تلكوت سيلي ، السفير الأميركي لدى سورية، في ماء ساخن عام ١٩٨١ وذلك عندما بعث ببرقية سرية من سورية الى وزارة الخارجية يحتج فيها على مشروع قرار تقدم به في مجلس النواب ستيفن سولارز ، عضو لجنة الشؤون الخارجية . ويمثل سولارز حياً من نيويورك يعيش فيه عدد كبير من اليهود القادمين أصلاً من سورية ، وينتقد مشروع القرار سورية لعدم سماحها بخروج المزيد من اليهود من أراضيها .

حذرت برقية سيلي من أن المصادقة على مشروع القرار هذا يجعل سورية أقل تعاوناً . ويوضح سيلي نفسه فيقول « قلت في برقيتي اذا كان سولارز مخلصاً وجاداً في إخراج اليهود من سورية ، فلن يمضي قدماً في مشروعه هذا . اما اذا كان يريد كسب الناخبين فعليه ان يفعل شيئاً آخر » . فتسربت محتويات البرقية الى سولارز الذي اتصل بوزير الخارجية فانس وقال له « اسمع ـ عليك ان تخرج سيلي من هناك » . فطار صواب فانس لهذا التسرب .

بقي سيلي في منصبه ، غير أن وزارة الخارجية لم تفعل شيئاً لدحر مشروع القرار . وعندما طرح للتصويت في مجلس النواب لم يرتفع سوى صوت معارض واحد .

والموظف الذي سرّب البرقية إلى سولارز كان يعمل لدى إد ساندرز ، ضابط الاتصال الرسمي لكارتر مع الجالية اليهودية ، الذي كان له حينذاك مكتبان ، واحد في وزارة الخارجية والآخر في البيت الأبيض . وبعد أن اكتشف أمره لم يعاقب ، بل نقل إلى وظيفة أخرى .

وتسرب الأخبار والمعلومات أكد مخاوف الدبلوماسيين الذين يعارضون وجود مكتب اتصال يهودي في وزارة الخارجية . ويقول دبلوماسي في تلك الفترة عن ساندرز انه « انسان لطيف جداً ، وهو هناك ليقوم بواجبه بناء طلب الرئيس . ولكن لا يجوز في الوقت ذاته أن تخرج بعض المواد التي نتعامل بها من هذا المبنى إلى أي شخص » .

وذات يوم أعرب هارولد سوندرز ،[٢٠] وهو خبير وبحاثة في شؤون الشرق الأوسط ، لم يسلم في بعض الأحيان من الهجمات الساخنة لإشارته إلى هموم عربية ، أعرب لفانس عندما كان مساعداً له عن شعوره وقال « كيف يمكنك أن تقبل شخصاً من شركة ستيل الأميركية عضواً في مكتب التعرفات الجمركية في وزارة الاقتصاد ؟ » ووجد فانس يعارض هذا التدبير ، غير أنه مرت شهور قبل أن يقفل مكتب ساندرز في وزارة الخارجية .

ويشير سيلي إلى سبب معقول جداً لموجة التسرب هذه ، وهو انتشار الآلة الناسخة .[٢١] ويقول أنه عندما كان سفيراً في سورية عمل على افتراض أن الإسرائيليين يعرفون كل ما يرسله إلى واشنطن . ويضيف « المشكلة في نظامنا الخاص بالسرية أنه حتى لو اقتصرنا في لائحة التوزيع على ٢٠ نسخة مثلا لكل إدارات الحكومة ، فقد تعمد إحداها إلى نسخ بضع عشرة صورة إضافية عن النسخة التي بيدها وذلك لاستعمالها الخاص ، وهذا عمل يتعذر ضبطه » .

والمتمرسون في الحكم ينحون باللائمة في معظم التسرب على الموظفين السياسيين الذين يشغلون مناصب هامة في وزارة الخارجية ، وليس

على الدبلوماسيين المتفرغين . وفي الأشهر الأولى من إدارة ريغان كان مستشاره للأمن القومي ريتشارد ألن يعتبر متعاطفاً جداً مع المصالح الإسرائيلية . والحقيقة هي أنه كان بحكم الواقع مسؤولاً عن السماح بالتعيينات، ويشجع على تعيين الأشخاص المقبولين لدى دولة إسرائيل في المناصب الحساسة . وبعد أن ترك ألن العمل في الحكومة كما يقول مسؤول كبير في وزارة الخارجية « لم تكن هناك حاجة لمن يحل محله لأن ثمة أشخاصاً موالين للمصالح الإسرائيلية ـ ندعوهم سعاة البريد ـ تجدهم في كل دائرة مهمة » .

يلاحظ دبلوماسي كبير هو الآن في اجازة ان « التسربات لا تأتي عن طريق موظفي وزارة الخارجية المحترفين . ولكنها ، حسب ما أعرفه من خبرتي ، تأتي من الموظفين الذين يجيء بهم المعينون سياسياً . فكل إدارة تجيء ومعها كثيرون منهم ، ويبدو أنهم منتشرون في كل مكان ». ويقول دبلوماسي « أن هؤلاء الهواة (الفالتين) يوجدون بكثرة في الطبقة السابعة حيث مكاتب كبار موظفي الخارجية وبين المسؤولين عن تخطيط السياسة ، وكذلك في البيت الأبيض . وهكذا يتاح لهم التوصل إلى مواد حساسة » . ويضيف الدبلوماسي « من المؤسف أن ليس لديهم فكرة عن الانضباط ولا الشعور بالولاء كما هي الحال بالنسبة إلى المحترفين » .

وتصدر بعض التسربات عن عدد قليل من أعضاء الكونغرس وموظفيهم ، ويذكر موظف سابق في وزارة الدفاع : « في الكابتول هيل أشخاص ينظر إليهم البنتاغون كوسطاء لإسرائيل . وهذا أمر لا ريب فيه ، فقد حدث أكثر من مرة أن طلب منا نواب وشيوخ معلومات سرية كنا نعلم جيداً أنها ليست لاطلاعهم الشخصي بل لنقلها إلى إسرائيل » .

« فمثلاً تأتينا رسالة خطية من نائب يقول فيها أنه سمع أن البنتاغون وضع دراسة عن الميزان العسكري بين إسرائيل وجيرانها العرب ، ويود أن

يحصل على نسخة عن هذه الدراسة . فنجيبه بالقول « لا نستطيع تزويدك بنسخة ولكننا على استعداد لأن نطلعك شفهياً على موجز لها » . فيرد بقوله « آسف ، لست مهتماً بملخص شفوي » .

قضية ستيفن براين :

ترى جميع هذه المصادر أن التغلغل الإسرائيلي في وزارتي الخارجية والدفاع بلغ ذروته في عهد ريغان . وفي ١٩٨٤ استخدم أشخاص معروفون بصلاتهم الحميمة مع إسرائيل في مكاتب جميع الموظفين الإداريين وخاصة في وزارة الدفاع حيث يجري التداول عادة حول تكنولوجيا الأسلحة السرية جداً وغير ذلك من المواد الحساسة .

ويرئس ديوان الموظفين فريد أيكل ، وكيل وزارة الدفاع للأمن الدولي . والثلاثة الأهم في هذا القسم هم ريتشارد بيرل مساعد أيكل لسياسة الأمن الدولي ، وستيفن براين النائب الأول لبيرل المختص بنقل التكنولوجيا ، ونويل كوتش النائب الأول لريتشارد آرميتاج مساعد الوزير لشؤون الأمن الدولي . وكان كوتش في السابق موظفاً في المنظمة الصهيونية الأميركية . وكان بيرل موظفاً لدى سناتور واشنطن الديموقراطي هنري جاكسون الذي يعتبر من أكثر أنصار إسرائيل تحمساً واشتهر بأنه وسيط لنقل المعلومات إلى الحكومة الإسرائيلية . أما ستيفن براين فقد جاء إلى الإدارة في ظل أسوأ الشبهات .

ويتمثل مكتب براين في هيئة مشتركة يطلق عليها اسم اللجنة الوطنية للافراج السياسي تناط بها مسؤولية الموافقة على نقل التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة . وتضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والاستخبارات ووزارة الدفاع . واتهم براين علانية عام ١٩٧٨ بعرض وثيقة سرية جداً عن القواعد الجوية السعودية على مجموعة من الموظفين الإسرائيليين الزائرين .[٢٢]

ونشأت التهمة من واقعة عرضية ذكرها مايكل سابا ، وهو صحافي وموظف سابق في جمعية الأميركيين العرب . وأفاد سابا الذي قبل فوراً الخضوع لاختبار آلة تحري الكذب من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي بأنه سمع براين يطرح عرضه فيما كـان يتناول طعـام الفطور في أحـد المطاعم . وكان براين حينذاك في هيئة لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية . وقال دبلوماسي كبير أن المشكلة التي كان يواجهها موظفو وزارة الخارجية في تلك الفترة هي « كلما دخل براين الغرفة كنا نلزم جانب الحذر الشديد » .

وخلال عاصفة الجدل أوقف براين عن العمل في اللجنة ثم أعيد إليها فيما بعد.[٢٣] وفي وقت لاحق ترك منصبه في اللجنة ليصبح مديراً تنفيذياً للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي[٢٤]، وقد انشىء ـ كما تقول الجويش ويك « لإقناع الناس بأن أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة مترابطـان » ولما انتقل براين إلى منصب في وزارة الدفاع ، حلت زوجته شوشانا مكانه في المعهد .

وبعد تسعة أشهر أوصى قضاة التحقيق بتشكيل هيئة محلفين كبرى للنظر في الأدلة ضد براين . وتفيد وزارة العدل أن شهوداً آخرين شهدوا بأن لبراين اتصالات بإسرائيل ، بل ان مذكرة لهذه الوزارة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ أشارت إلى[٢٥] « نقاط لم يبت فيها حتى الآن مفادها : (أ) أن براين كان يجمع معلومات سرية للإسرائيليين و (ب) كان يعمل بمثابة عميل غير رسمي لهم و (ج) كان يكذب بهذا الشأن . . . » ودرست وزارة العدل القضية على مدى سنتين . ومع أنها تحققت من أنه كانت لبراين « علاقة وثيقة فوق العادة مع إسرائيل » ، لم توجه ضده أية تهمة . وفي أواخر ١٩٧٩ أقفل ملف الدعوى . وفي أوائل ١٩٨١ عين براين نائباً أول لريتشارد بيرل في البنتاغون ، وما زال في منصبه الرفيع المسؤولية حتى اليوم .

وكان بيرل نفسه أيضاً موضوع جدل له علاقة بإسرائيل . فقد سجل قسم المراقبة في مكتب التحقيقات الاتحادي عام ١٩٧٠ حديثاً لبيرل وهو يبحث معلومات سرية مع شخص في السفارة الإسرائيلية .[٢٦] وتعرض بيرل للهجوم عام ١٩٨٣ عندما نشرت الصحف أنه تلقى مبالغ كبيرة لتمثيل مصالح شركة اسرائيلية للأسلحة . ولكن بيرل نفى وجود تضارب في المصالح مصراً على أنه وإن كان قد قبض مالاً لقاء هذه الخدمات عقب تسلمه منصبه في وزارة الدفاع ، فانه عمل لمصلحة الشركة الإسرائيلية في الفترة بين الوظيفتين الحكوميتين .

ونظراً لهذه الشكوك التي حامت حول بيرل وبراين أوكلت إدارة ريغان إليهما مهمات على أمل إبعادهما عن القضايا المتعلقة بإسرائيل . ويلاحظ مسؤول في وزارة الخارجية أن هذا التدبير لم يؤد إلى النتيجة المرجوة ، فما زالت المسائل الحساسة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتي تؤثر في إسرائيل تسوّى غالباً في مكاتب بيرل وبراين .

وعلى الرغم من الجدل فإن براين يحتفظ بواحد من أهم أسرار الأمن في وزارة الدفاع ، وهو الكلمة الرمزية السرية جداً التي تمكنه من التوصل إلى الوثائق والاحصاءات في أي مكان من الحكومة من غير حدود تقريباً . ويشير موظف كبير في وزارة الخارجية إلى أهمية هذه الصلاحية فيقول « بفضل هذا المفتاح ، يستطيع أن يبقى على اطلاع دائم ليس فقط على ما تتوصل إليه الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا ، بل وعلى ما نأمل أن يتوافر لدينا في المستقبل نتيجة الأبحاث والتطورات السرية » .

« أنا أتكفل بالكونغرس » :

يذكر الأميرال توماس مورر مثلاً مثيراً على سلطة اللوبي الإسرائيلي أيام كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة .[٢٧] ففي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام

١٩٧٣ جاءه مردخاي غور ، ملحق الدفاع في السفارة الإسرائيلية الذي أصبح فيما بعد رئيساً لأركان القوات الإسرائيلية ، طالباً منه أن تزود الولايات المتحدة إسرائيل بطائرات مجهزة بصواريخ جو ـ أرض مضادة للدبابات من تكنولوجيا عالية يطلق عليها اسم مافرك . ولم يكن لدى الولايات المتحدة حينذاك سوى سرب واحد مجهز بهذه الصواريخ فقال مورر لغور :

« لا أستطيع أن أعطيكم هذه الطائرات فليس لدينا منها سوى سرب واحد . أضف إلى هذا أننا ما زلنا نجربه لاقناع الكونغرس بحاجتنا إلى هذا النوع من العتاد . وإذا أعطيناكم السرب الوحيد لدينا ، أقام الكونغرس القيامة علينا » .

وحدق فيّ مورر بنظرات ثاقبة لا بد أنه ظلت ترتعد لها فرائص الرتباء البحريين مدة جيل وقال : « أتعلم ماذا كان رده ؟ قال لي غور : أنت تعطينا الطائرات ، وأنا اتكفل بالكونغرس . » وبعد أن توقف مورر عن الكلام تابع يقول « وهكذا فعل » . وذهب سرب أميركا الوحيد المزود بصواريخ مافرك إلى إسرائيل .

وكان مورر يحدثني في مكتبه في واشنطن بصفته مستشار مركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية . وقال : انه عارض بقوة هذا الانتقال ولكن جرى التغلب على معارضته «بذريعة سياسية على مستوى رئاسة الدولة». ويلاحظ الأميرال أن الرئيس ريتشارد نيكسون كان حينذاك في مخالب ووترغيت ، وأضاف يقول :

« ولكنني لم أر في حياتي رئيساً ـ كائناً من كان ـ يقف في وجههم (الإسرائيليين) . حقاً انه لشيء يبلبل العقل . فهم يحصلون دائماً على ما يريدون . ويعرف الإسرائيليون ماذا يجري في أي وقت . وكنت لا أصل إلى نتيجة إلا عندما أتجنب تدوين شيء .

« ولو عرف الشعب الأميركي مدى قبضة هؤلاء على حكومته لهبّ إلى السلاح . فمواطنونا لا يعرفون شيئاً عما يجري » .

وفي مناسبة أخرى أدى الخوف من ضغط اللوبي الإسرائيلي إلى غض النظر عمداً عن قرار أساسي بشأن مبيعات الأسلحة لإسرائيل مستقبلاً . والقرار يمثل إجماع الاخصائيين في البنتاغون على أن إسرائيل لديها من القوة العسكرية ما يكفي لسد احتياجاتها ابتداء من العام ١٩٧٥ . إذ كانت قد بلغت مستوى التفوق الاقليمي الكاسح . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ ، رفعت هيئة نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط تقريراً إلى وزير الدفاع دونالد رمزفيلد ختمته بالقول أنه ليس من الضروري بيع مزيد من الأسلحة لإسرائيل . غير أن رمزفيلد لم يرسل التقرير إلى وزارة الخارجية. وكانت إدارة فورد في آخر أيامها ، فكان من المحتمل أن يعطي تحويل التقرير كوثيقة رسمية ومن ثم تسرّب أخبارها ، الأفضلية للديموقراطيين عند اللوبي الإسرائيلي .

وكثيراً ما يجري دفع التجمعات اليهودية الأميركية للعمل على تطرية وزير الخارجية وغيره من المسؤولين ولا سيما قبل أن يقوم رئيس وزراء إسرائيل بزيارة الولايات المتحدة . ويقول مسؤول كبير في وزارة الدفاع « تعد إسرائيل دائماً لائحة بالمشتريات تسلمها لرئيس الوزراء ونحن نقرر ما هي المواد التي تحتاج والتي لا تحتاج إلى بحث . ونحاول أن نسوي الأمور مسبقاً » وهناك تحسب دائماً من أن يتناول رئيس الوزراء الإسرائيلي موضوع الأسلحة مع الرئيس الأميركي رأساً ، فيحاول البنتاغون الموافقة على كل ما يمكن . « وقد نقرر أننا لا نريد هذا الصندوق الأسود الالكتروني مثلاً أن يكون موضوع بحث بين رئيسنا ورئيس الوزراء الإسرائيلي ، فنوافق عليه مسبقاً » .

وفي احدى المناسبات قدم إد ساندرز ، مستشار الرئيس كارتر للشؤون

اليهودية ، شكوى إلى مكاتب مجلس الأمن القومي يقول فيها « انني أتلقى أسئلة كثيرة من النواب اليهود عما يسمى (الـ ك ـ ٩٥ ج) فما عسى أن يكون هذا ؟ ويسألون لماذا نحن معقدون إلى هذا الحد بشأنه ؟ أو ليس بالإمكان السماح به لإسرائيل ؟ ان الرئيس يتلقى الكثير من السباب لأن البنتاغون لا يطلق سراح المطلوب » . أما هذا الشيء فهو جهاز ذو تكنولوجيا عالية للتشويش على الرادار . وسرعان ما تمت الموافقة على شحنه لإسرائيل .

وقبل أن يتخذ كارتر قراراً بالسماح لإسرائيل بصواريخ ذات تكنولوجيا عالية ، تقاطرت عليه وفود يهودية ليقول له الواحد بعد الآخر :

« الرجاء أن تفسر لنا لماذا يرفض البنتاغون بيع إسرائيل صواريخ (اي م ٩ ـ ل) ألا تدري ما يعني هـذا ؟ هذا الصـاروخ ضروري ليتمكن الإسرائيليون من اسقاط الصاروخ المقابل الذي تحمله طائرة ميغ ٢١ » .

ويصف مسؤول سابق رفيع المقام في شؤون الأمن التأثير المريع لتقاطر هذه الوفود على الاخصائيين فيقول :

« عندما يكون عليك أن تشرح موقفك يوماً بعد يوم واسبوعاً بعد اسبوع لوفود يهودية أميركية أولاً من كنساس سيتي مثلاً ثم من شيكاغو وبعدها من ايست أوفرشو ، تدرك ماذا عليك أن تجابه . فهؤلاء يأتون من مختلف أنحاء البلاد فحسب ، ولكنهم يأتون بنفس المعلومات ونفس الأسئلة ونفس الإنتقادات .

« وهم يعلمون ماذا تفعل حتى في الاجتماعات السرية . يقولون مثلاً « يا فلان ، نعلم أنك في الاجتماعات المشتركة بين الدوائر تتخذ موقفاً متصلباً ضد نقل التكنولوجيا لإسرائيل . ونريدك أن تـوضح لمـاذا هذا الموقف » . وهكذا يضعونك في موضع الدفاع عن نفسك . ويعاملونك كأنك قطب الرحى المعادي لإسرائيل مهما كان منصبك متواضعاً » .

وتحث الوفود اليهودية بالتتابع الكابتول هيل على التحرك :

« سوف نحصل على رسائل من أعضاء الكونغرس يقولون فيها « نريد توضيحاً ، نسمع من ناخبينا أن أمن إسرائيل مهدد بسبب رفض البنتاغون الإفراج عن صاروخ ا ل م . أرجوك يا سيادة الوزير ، هل بامكانك أن تعلل لي هذا الرفض ؟ » .

يمكن لمثل هذا الضغط من جانب اللوبي الإسرائيلي أن يكون مكلفاً للمواطن الأميركي الذي يدفع الضرائب . فقد منع هذا الضغط الولايات المتحدة من محاولة استرداد الأسلحة التي قدمتها والتي استولت عليها إسرائيل في لبنان . فخلال غزوها لبنان عام ١٩٨٢ ، استولت قواتها على أطنان من العتاد الحربي من مختلف الأنواع ، بما في ذلك أسلحة كانت الولايات المتحدة قد قدمتها لقوات لبنان الشرعية . ولم تعرف هذه الحقيقة إلا بعد سنة وبطريقة استثنائية .

قام القس جورج كروسلي من دلتونا في فلوريدا بزيارة لبنان . وهناك عرضت عليه صناديق من بنادق أ م ـ ١٦ الأميركية الصنع قال له المسؤولون الإسرائيليون أنه تم الإستيلاء عليها من القوات الفلسطينية.[٢٨] ولاحظ كروسلي أن البنادق دمغت بالشعار السعودي ، فدون أرقامها المسلسلة . ولم يكن للمملكة العربية السعودية قوات مشتركة في حرب لبنان ، فاستنتج القس كروسلي على الفور أن الولايات المتحدة باعت هذه البنادق للعربية السعودية التي حولتها بدورها إلى قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حيث استولى عليها الإسرائيليون .

ولو صح ذلك لكان خرقاً لقوانين الولايات المتحدة التي تحظر نقل الأسلحة التي توردها أميركا إلى بلد آخر من غير إذنها .

فكتب كروسلي إلى نائبه في الكونغرس بيل تشابل الذي طلب

توضيحاً من وزارة الخارجية . وبعد التدقيق في السجلات تبين أن الولايات المتحدة لم تبع بنادق أم ـ ١٦ للسعوديين الذين يفضلون البنادق الألمانية الصنع ، وان البنادق موضوع البحث كانت قد سلمت مباشرة إلى قوات الحكومة اللبنانية .[٢٩]

وقد أثارت هذه الحادثة اهتماماً شعبياً في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأميركية تتحمل نفقات باهظة لإعادة تجهيز القوات اللبنانية . ولما قرأ مسؤول في البيت الأبيض الأنباء عن رواية كروسلي ، سأل الضابط المناوب في البنتاغون لماذا لا تطلب الولايات المتحدة من الإسرائيليين رد هذه البنادق وغيرها من الأعتدة التي استولوا عليها من الجيش اللبناني . فالبنتاغون لديه لوائح دقيقة بما وردّته الولايات المتحدة . وقال هذا المسؤول أنه بالامكان حمل الحكومة الإسرائيلية على التعاون ، مما يخفف كثيراً من النفقات التي تتحملها الولايات المتحدة .

فانفجر فيه الضابط المناوب وقال « هل تمزح ؟ لا سبيل في جهنم . من يحتاج إليها ؟ انني أجيب ربما عن ١٠٠ رسالة في الشهر نيابة عن وزير الدفاع ، نرد فيها على النواب الذين يشكون من سوء معاملتنا لإسرائيل . أتظن أنني أريد زيادة أعباء عملي بالرد على مزيد من الرسائل ؟ أتظن أنني سأوصي بإجراء يجر على رئيسي مزيداً من الرسائل الشائكة ؟ كن جاداً يا رجل » .

إن كل مسؤول له مكانة رفيعة في وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع يعمل على أساس الافتراض ، بل على أساس التيقن من أنه سيتعامل مرة في الأسبوع على الأقل مع وفد من الجالية اليهودية . ويقول أحدهم :

« على المرء أن يذكر دائماً الطابع المستمر لهذا الضغط . ويتصور موظفو الشؤون العامة في شعبة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية انهم ينفقون

٧٥ في المئة من وقتهم في التعامل مع وفود يهودية . ومئات من هذه الوفود تحصل على مواعيد مع السلطة التنفيذية كل سنة . » .

واللوبي الإسرائيلي وحده في الميدان من حيث التأثير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وبدأ منذ قليل فقط بعض التجمعات والأفراد المعنيين الذين يستطيعون بذل قدر من الضغط المقابل ، ينظمون أنفسهم .

إلا أن الاميركيين المتحدرين من أصل عربي ما زالوا منقسمين على أنفسهم . ويضرب دبلوماسي شغل في السابق منصباً رفيعاً في وزارة الخارجيه مثلاً على ذلك فيقول :

« عندما تتقدم جماعة تهتم بانحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل طالبة موعداً للاجتماع ، غالباً ما يبدأ أفرادها بالجدل فيما بينهم . فقد يعترض أحدهم على التركيز على المشاكل الفلسطينية ، وقد يطلب آخر أن تكون مشاكل لبنان هي نقطة الارتكاز ، وهكذا أقعد وأستمع . فهم لا يتفقون مقدماً على ما يريدون قوله . » .

ويقول لس جانكا كلاماً كهذا .[٣٠] ففي تعليق له على اجتماع رعاه في معهد المشاريع الأميركية تحدث عن زيارات قامت بها إليه وفود تتعاطف مع المشاكل العربية :

« شكاياتهم عامة تقريباً . فيقولون مثلاً « نريد من الولايات المتحدة أن تكون أكثر انصافاً واكثر توازناً » أو « نريدكم أن تبدوا اهتماماً أكثر بالفلسطينيين » . هكذا من غير تحديد ، خلافاً للوفود اليهودية التي تأتي وبيدها لائحة محددة بالمطالب .

« وفي جميع قضايا السياسة الخارجية لا يرفع الشعب الأميركي عادة صوته ، باستثناء التجمعات اليهودية ، فهي مستعدة ومطلعة أحسن اطلاع ، وتعمل متضامنة متكافلة ، فيصعب على دواوين الموظفين أن لا تستجيب » .

الفصل السادس

هجوم على الهجوم

كارثة ليبرتي

يبدو ان اللوبي الإسرائيلي قادر على اختراق اقوى دفاعاتنا القومية ساعة يشاء للحصول على ما يريده من معلومات سرية . اما اذا كان هدفه الابقاء على هذه المعلومات سرية فتصبح دفاعاتنا فجأة غير قابلة للاختراق .

ما زال جيمس م . اينس ، الضابط البحري المتقاعد ، بعد ١٧ سنة ، يجد صعوبة في تمحيص وثائق متفرقة تلقي الضوء على اسوأ كارثة وقعت أيام السلم في تاريخ اسطولنا . ويصادف في هذا المسعى مقاومة من وزارة الدفاع ، ومن رابطة « بئناي بئرث » لمكافحة الافتراء ، واللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة ، ودور النشر ، والصحافة ، ووزارة الخارجية الإسرائيلية. وتبدو هذه المقاومة المنسقة على نطاق دولي ، محيرة بنوع خاص لأن هدف اينس هو توعية الجمهور بحادثة بطولة ومأساة وقعت في البحر وليس لها مثيل في تاريخ اميركا .

ونتيجة لبرنامج للتستر ايدته الحكومات المتعاقبة في إسرائيل والولايات المتحدة ، فلا يكاد أحد يذكر كيف نجت السفينة الأميركية الحربية ليبرتي من الغرق بأعجوبة بعد ان شنت عليها القوات الإسرائيلية في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هجوماً مدمراً أودى بحياة ٣٤ بحاراً واوقع إصابات بمئة وواحد وسبعين بحاراً آخر ، فجنحت السفينة بعد ان فقدت قوتها ودفتها ووسائل الاتصال .

غير ان شجاعة الكابتن وليام ل . ماكجوناجل وبحارتـه في تلك الظروف اليائسة اكسبت ليبرتي مكانة مرموقة في سجل الاسطول الأميركي . ولكن بالرغم من كل الجهود الناشطة ، وبينها جهود اينس ، الذي كان وقت الحادث الضابط المعـاون لماكجـوناجـل ، ما زالت التفـاصيل مجهـولة وغامضة . ورواية اينس المثيرة عن الهجوم والتي وضعها في كتاب بعنوان « الهجوم على ليبرتي » . ما زالت عرضة للهجوم العنيف بعد مرور خمس سنوات على نشرها .

والحادثة وعواقبها تكاد لا تصدق حتى ان الاميرال توماس ل . موورر الذي اصبح رئيساً لهيئة الاركان قال بعد شهر من الهجوم « لو نشر كرواية خيالية لما صدقه احد » .[1]

بعض الحقائق واضحة . فالهجوم لم يكن مصادفة . فقد هاجمت القوات الاسرائيلية ليبرتي في وضح النهار وهي تعرف هويـة السفينة . وليبرتي[2] هي سفينة للتجسس لا قدرة قتالية لها وكانت مزودة بمدافع خفيفة فقط للدفاع . وكان العلم الأميركي يرفرف عليها بشكل واضح للعيان . واستغرق الهجوم عليها مدة ساعتين تقريباً أولاً من الجو ثم بزوارق طوربيد . وعنف الهجوم لا يدع مجالاً للشك في أن القوات الإسرائيلية كانت تريد تدمير السفينة وطاقمها .

وقد كتم هذا الحادث عن الجمهور . وقبل ان يعلم الجمهور الأميركي بالحادث بدأ المسؤولون في الحكومة الأميركية يـروجون روايـة ترضي إسرائيل . وعملت اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة مع اعضاء الكونغرس على كتمان القصة . وأمر الرئيس لندون جونسون ، بإسدال ستار على الحادث ، حتى انه بقي مجهولاً لدى الكثيرين على الرغم من مرور ١٦ سنة على خروج جونسون من البيت الأبيض ، كما ان الذين قضوا واصيبوا فيه لم يحظوا بالتكريم الذي يستحقون .

بدأ يوم الهجوم على نحو روتيني ، إذ أخذت السفينة تسير اولاً ببطء باتجاه شرقي في شرق البحر المتوسط . ثم اتبعت تضاريس الخط الساحلي غرباً على بعد حوالي ١٥ ميلاً من سيناء . وفي البر كانت القوات الإسرائيلية تسجل انتصارات كاسحة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة خلال ١٩ سنة . وأعلن اسحق رابين ، رئيس اركان اسرائيل يومذاك ، أن الإسرائيليين استولوا على سيناء كلها وفكوا الحصار على مضايق تيران وان « المصريين هزموا »[٣]. وعلى الجبهة الشرقية تغلب الإسرائيليون على القوات الأردنية واستولوا على معظم الضفة الغربية .

في السادسة صباحاً حلقت طائرة ، تعرّف عليها طاقم ليبرتي بإنها إسرائيلية من نوع « نـوراطلس » ، فوق السفينة ببطء ثم غادرت المكان[٤]. وتكررت هذه العملية على فترات خلال ثماني ساعات . وفي التاسعة صباحاً ظهرت طائرة نفاثة من بعيد واختفت . وفي العاشرة حوّمت نفاثتان مسلحتان بالصواريخ فوق ليبرتي ثلاث مرات ، وقد اقتربتا منها الى حد انه كان في الامكان رؤية الطيارين بالمنظار . ولم تحمل الطائرتان أية إشارة تدل على هويتهما . وبعد ساعة عادت « نوراطلس » الإسرائيلية وحلقت فوق السفينة على ارتفاع لا يزيد عن ٢٠٠ قدم وعليها نجمة داود ظاهرة بوضوح . وقد تبادل طيارها وطاقم السفينة التحيات . وبقيت هذه الطائرة تروح وتجيء كل بضع دقائق حتى الواحدة بعد الظهر . وكانت السفينة عندها قد حوّلت اتجاهها نحو الغرب تقريباً .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر فتحت ابواب جهنم . فـاذا بثلاث مقاتلات ميراج تتجه رأساً نحو ليبرتي ، فاقتلعت صواريخها الرشاشـات الامامية ودمرت الهوائي (الانتيـن) . ثم انضمت الى الميراج مقاتلات ميستير التي القت قنابل نابالم على برج السفينة ومتنها وفتحت عليها نيران رشاشاتها عدة مرات . واستمر الهجوم ٢٠ دقيقة تقريباً . فاصيبت السفينة

بما مجموعه ٨٢١ ثقباً في جنباتها ومتنها ، منها اكثر من ١٠٠ ثقب بفعل الصواريخ .

وبعد ان غادرت الطائرات تولت الهجوم ثلاثة زوارق طوربيد اطلقت خمسة طوربيدات احدث أحدها فجوة من ٤٠ قدماً في الهيكل وقتل ٢٥ بحاراً ، واشتعلت النار في السفينة وتعطلت محركاتها ومالت بشكل خطير وتدفقت المياه الى داخلها . فصدر الأمر الى بحارتها بالاستعداد للخروج منها . وفيما كانوا ينزلون قوارب النجاة اقتربت زوارق الطوربيد وقصفتها فمزقتها ارباً . وركز احد الزوارق الإسرائيلية رشاشه على قوارب النجاة التي ما زالت على متن السفينة فيما كان البحارة يحاولون اطفاء نيران النابالم ، ويقول الضابط تشارلز رولي « كانوا لا يريدون الابقاء على احد حيا » .

وفي الثالثة والربع بعد الظهر اطلقت آخر رصاصة وتحوّلت السفينة بعدها الى مشرحة للجثث ومستشفى ، بلا محركات ولا طاقة ولا دفة . وتحسباً لتجدد الهجوم بقي الكابتن ماكجوناجل ، على الرغم من اصابة بليغة في ساقه ، على جسر السفينة . وحلقت بالقرب من متن السفينة طوافة إسرائيلية شوهد من بابها المفتوح جنود بألبسة الميدان ، ومدفع رشاش ثم غادرت . وخلال الساعة التالية قدمت طائرة أخرى لم تلبث أن عادت أدراجها .

ومع أن المساندة الجوية الاميركية لم تصل اطلاقاً ، فقد ظهرت في الجو مقاتلات من الحاملة الأميركية سراتوغا خلال ١٥ دقيقة من الهجوم الأول وأكثر من ساعة قبل انتهاء الهجوم ، للقيام بمهمة انقاذ ولديها أوامر « بتدمير المهاجمين او ردهم » . وكانت الحاملة على بعد ٣٠ دقيقة فقط من ليبرتي ، وعلى متنها سرب من المقاتلات المتأهبة للعمليات الروتينية ، وكانت مهيأة للاستجابة الفورية .

غير أن عملية الانقاذ لم تنفذ اطلاقا . فبدون موافقة واشنطن لا

تستطيع القيام بأي عمل هجومي ولا حتى انقاذ سفينة أميركية تأكد إنها تتعرض للهجوم . وصرح الأميرال دونالد انجن الذي كان قائد الحاملة « أميركا » وهي الثانية في الجوار ، فقال في وقت لاحق « كان الرئيس جونسون يسيطر سيطرة تامة . ومع اننا عرفنا ان ليبرتي تتعرض للهجوم لم يكن في وسعي حتى أن أصدر أمراً بالانقاذ » .(٥)

ولم تكد الطائرات الأميركية تحلق في الجو حتى سمع بأجهزة الراديو في الاسطول السادس صوت وزير الدفاع روبرت س . مكنمارا يقول « بلغوا الاسطول السادس ان يسترجع هذه الطائرات فوراً » .(٦) كان عليها أن لا تقوم بتدمير المهاجمين او ردهم .

وبعد الثالثة بقليل أي بعد حوالي الساعة من سماع استغاثة ليبرتي للمرة الأولى ، أصدر البيت الأبيض موافقته السريعة على القيام بمهمة إنقاذ فانطلقت الطائرات من الحاملتين .

وفي نفس اللحظة تقريباً أبلغت الحكومة الإسرائيلية الملحق البحري الأميركي في تل أبيب ان قواتها « هاجمت سفينة أميركية بطريق الخطأ » ظانة انها سفينة مصرية ، وقدمت « اعتذارات ذليلة » . وامر جونسون، وبيده الاعتذار ، مرة أخرى بعودة الطائرات الأميركية الى الحاملتين .

وعندما انطلقت الطائرات للمرة الثانية لم تكن هناك قوات اسرائيلية « لتدميرها او ردها » . وكان على طاقم ليبرتي المنكوب ان يصارع مدة ١٥ ساعة وحده للابقاء على الجرحى احياء وعلى السفينة عائمة . ولم تشاهد ليبرتي طائرة أو سفينة أميركية الا عند فجر اليوم التالي . وكانت الزيارة الودية الوحيدة لها من سفينة حربية سوفياتية صغيرة . غير ان عرضها المساعدة رفض. ومع ذلك قال السوفيات أنهم سيقفون قريباً على أهبة الاستعداد في حال الحاجة لمعونتهم .

وفي صباح اليوم التالي قدمت مدمرتان أميركيتان لتقديم المساعدة

الطبية والتصليح . وبسرعة نقل الجرحى الى مستشفى حاملة طائرات بالطوافات . وتوجهت السفينة المعطوبة الى مالطا حيث عقدت محكمة للاسطول للتحقيق في الحادث . وكان التحقيق جزءاً من خطة متقنة لاخفاء حقيقة ما حدث عن الجمهور .

والواقع أن عملية التعتيم بدأت ساعة انتهاء الهجوم الإسرائيلي . ووصل الاعتذار من الرسميين الإسرائيليين الى البيت الأبيض بعد لحظات من توجيه آخر طلقة على ليبرتي . و قبل الرئيس جونسون الاعتذار ونشر التعزيات التي تلقاها من رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول،[٧] مع ان المعلومات التي توافرت في الحال اظهرت كذب الرواية الإسرائيلية .

وعلمت وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية قبل الهجوم بيوم أن الاسرائيليين خططوا لاغراق السفينة . ومع ذلك وبعد لحظات من آخر طلقة على ليبرتي ، تلقى البيت الأبيض اعتذاراً من المسؤولين الاسرائيليين الذين قالوا ان الهجوم كان خطأ مأساوياً، زاعمين ان السفينة اشتبه خطأ بانها مصرية .

وبعث رئيس الوزراء ليفي اشكول برسالة تعزية الى الرئيس جونسون . وقبل جونسون هذا التفسير على الرغم من ان المعلومات التي توافرت في الحال اثبتت انه كذب وبهتان . ورددت معظم تعليقات اعضاء الكونغرس تفسير الرئيس للهجوم ، فيما استحوذت على الشعب النشوة بانتصارات إسرائيل المذهلة على العرب . وكتب سميث همبستون ، مراسل صحيفة الواشنطن ستار من تل أبيب يقول « بعد اسبوع من الهجوم على السفينة الأميركية ليبرتي لم يعرب أحد من الذين يقابلهم هذا المراسل مرات عدة يومياً ـ من سائقي سيارات عمومية وموظفين في رقابة الصحف ونادلين وجنود ـ عن اسفه لمقتل هؤلاء الأميركيين ».[٨]

وتجنب البنتاغون اسئلة الصحفيين واعدا اياهم ببيان شامل متى انتهى

التحقيق الرسمي بإشراف الاميرال ايزاك كيد[٩]. وأصدر كيد أوامر صريحة الى افراد طاقم ليبرتي « لا تردوا على الاسئلة . واذا حشروكم في الزاوية فقولوا لهم ان الأمر كان حادثاً عرضياً وان إسرائيل قد اعتذرت عنه . ولا تقولوا شيئاً غير ذلك » . وقد اكدوا لافراد الطاقم ان بوسعهم التكلم بحرية مع الصحفيين متى أعلنت نتيجة التحقيق . ثم تغير الوضع فأمروا فيما بعد بان لا يدلوا بمعلومات غير ما ورد في محضر التحقيق .

وكانت المحكمة ما زالت تستمع الى افادات الشهود عندما ظهرت في الصحافة الأميركية التهمة بان الهجوم كان متعمداً[١٠]. وجاء في نبأ نقلته الاسوشيتدبرس من مالطا ان بعض كبار ضباط الطاقم قالوا انهم متأكدون ان الإسرائيليين كانوا يعرفون انها سفينة أميركية قبل أن يشنوا عليها الهجوم . « فقد كنا نرفع العلم الاميركي بنجومه وخطوطه ومن المستحيل انهم لم يعرفوا من نحن » . غير ان الأسطول شك في هذه الأقوال وقال ان الولايات المتحدة « قبلت تماماً اعتذار إسرائيل » .

وما ان انتهى الأميرال كيد من الاستماع الى إفادات الشهود حتى حمل صندوقاً مليئاً بالوثائق وتوجه بالطائرة الى واشنطن ليستجوبه رئيس عمليات الأسطول الأميرال مكدونالد وغيره من زعماء الكونغرس قبل صدور البيان الذي طال انتظاره[١١]. وعندما صدر أخيراً لم يكن شاملاً[١٢]. ولم يحاول تحديد المسؤولية، بل انه ركز بالكلية تقريباً على تصرفات الطاقم اثناء الهجوم .

ولم يكشف البيان الذي خضع للرقابة النقاب عن أن السفينة كانت تحت رقابة جوية إسرائيلية عن كثب مدة ساعات قبل الهجوم وإن إسرائيل أنذرت الولايات المتحدة تكراراً قبل الهجوم بأربع وعشرين ساعة بأن تنقل ليبرتي[١٣]. ولم يدحض البيان ادعاء الاشتباه بهوية السفينة. بل إن الأسطول ذكر خطأً ان الهجوم استغرق ست دقائق ، بدلاً من ٧٠ دقيقة ، وأكد زوراً وبهتاناً أن اطلاق النار توقف كلية عندما أقتربت زوارق الطوربيد الى الحد

الذي تأكدت فيه من هوية الراية الأميركية . ولم يذكر الأسطول شيئاً عن النابالم أو عن تدمير قوارب النجاة . بل أنه طمس التقارير التي تقول أن الريح كانت تحرك الراية الأميركية بشكل جعلها واضحة للعيان .

غير أن البيان تضمن حقيقة مؤلمة واحدة بقوله[١٤] :

« قبل الهجوم أمرت هيئة الأركان المشتركة ليبرتي بأن تبتعد عن الساحل ، غير ان الرسالة « ضلت طريقها ، وتأخرت ولم تصل الا بعد وقوع الهجوم » .

وانتقدت عدة صحف بيان البنتاغون . فقالت النيويورك تايمز ان البيان « يترك الكثير من التساؤلات من غير جواب »[١٥] . واستخدمت الواشنطن ستار كلمة « تعتيم » ووصفت البيان بانه « اهانة » وطالبت بتحقيق اعمق واوسع[١٦] . وقال السناتور ج . وليام فولبرايت ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد اجتماع مغلق مع وزير الخارجية دين راسك ، ان الحادثة « محرجة جداً » . وختمت الواشنطن ستار بقولها « ومهما يكن معنى هذا ، فان الاحراج لا يبرر المكر والخداع » .

وفي أوائل تموز (يوليو) نقلت الاسوشيتدبرس عن ميخا ليمور الجندية الإسرائيلية الإحتياطية التي كانت في أحد زوارق الطوربيد المهاجمة قولها أن البحارة الإسرائيليين لاحظوا ثلاثة أرقام وهم يطوفون حول ليبرتي ولكنهم اصروا على ان هذه الارقام لا تعني لهم شيئاً[١٧] .

وكاد الملازم جيمس م . اينس ، وهو ضابط الشيفرة في ليبرتي يجن حين قرأ رواية ليمور وهو في المستشفى يتعالج من جروح شظية، وقال انه كان ساعدة الهجوم مسؤولا عن ظهر السفينة ، وقال ان اسم السفينة كان ظاهراً بأحرف بارزة على مؤخرها وكذلك رقم هيكلها على مقدمتها ، وان الهواء كان يلوح بالراية الأميركية بحيث ترى بسهولة[١٨] . ويذكر انه كان قد أمر صباح يوم الهجوم الباكر برفع راية جديدة من قياس ٥ × ٨ قدم . وعند وصول

زوارق الطوربيد كانت الراية الأصلية قد اسقطت . غير ان واحدة اكبر منها من قياس ٧× ١٣ قدم كانت قد رفعت وترى واضحة من طرف عارضة الشراع . وأكد ان المهاجمين سواء من الجو أو من البحر لا يمكن الا أن يتعرفوا على هوية السفينـة . ويضيف الملازم اينس أن المسؤولين عن اعتراض ليبرتي سمعوا طياري طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بوضوح يبلغون القيادة الإسرائيلية أن السفينة أميركية .

وقد أزعجت رواية ليمور الملازم اينس كما ازعجته الرسائل العلنية بخصوص الهجوم ، فقرر اماطة اللثام عن القصة . وخلال الأشهر الأربعة التي بقي فيها نزيل المستشفى في بورتسموث كان يجمع المعلومات من زملائه البحارة . وفي وقت لاحق وبينما كان متمركزاً في المانيا ، دوّن ذكرياته وذكريات أفراد آخرين من الطاقم. وعندما نقل الى واشنطن حصل على تقارير حكومية بموجب قانون الافراج عن المعلومات كما حصل على التقرير الكامل لمحكمة التحقيق الذي أخرج عام ١٩٧٦ ، أي بعد تسع سنوات من دائرة السرية .

وكانت النتيجة كتاب اينس « الهجوم على ليبرتي » الذي نشر عام ١٩٨٠ ، بعد سنتين من تقاعده من الخدمة في البحرية . واكتشف اينس « ضحالة » [١٩] استجوابات المحكمة وفشلها في « ملاحقة الدليل على أن الهجوم كان مدبراً من قبل » ـ بما في ذلك شهادة التنصت اللاسلكي من محطتين سمعتا طياراً إسرائيلياً يحدد هوية السفينة . وقال إن المحكمة تجاهلت سجل السفينة الذي يشير الى أن ريحاً خفيفة كانت تهب باستمرار وتلوح الراية والذي يؤكد شهادة البحارة ، فاستخلصت خطأ ان المهاجمين ربما لم يستطيعوا تحديد جنسية الراية لأن الراية ـ على حد قول المحكمة ـ كانت « مرتخية فوق السارية في يوم سكنت فيه الريح » .

أما فيما يتعلق بالدوافع الإسرائيلية للهجوم فيقول اينس ان المسؤولين

الإسرائيليين ربما قرروا تدمير السفينة لانهم خافوا من أن تتحرى أجهزة التنصت الحساسة فيها الخطط الإسرائيلية لغزو مرتفعات الجولان السورية . (غزت إسرائيل الأراضي السورية في اليوم التالي للهجوم على ليبرتي ، وذلك على الرغم من موافقة إسرائيل قبل ذلك على وقف لاطلاق النار مع أعدائها العرب) .

وعلم اينس ان أفراد الطاقم شعروا بالتعتيم حتى اثناء استماع المحكمة الى الشهود في مالطا.[٢٠] وتأكد أن جورج غولدن ، المهندس والضابط الآمر بالنيابة في ليبرتي ، هو مصدر رواية الاسوشيتدبرس التي تتهم بان الهجوم كان متعمداً . وكان غولدن ، وهو يهودي ، قد اغتاظ جداً من حظر التكلم مع الصحافيين ، فتجاهله وخاطر بمستقبله في البحرية لإنقاذ ما تبقى من شرف بلاده .

ونقلت السفارة الأميركية في تل أبيب الى واشنطن الرواية الإسرائيلية الكاملة والمفصلة الوحيدة عن الهجوم وهي تقرير محكمة التحقيق الإسرائيلية . وعنوانه « التحقيق الإسرائيلي الاولي ٦٧/١ » ، وتضمنت رسالة السفارة التوصية بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية ، بعدم اطلاع الشعب الأميركي على التقرير.[٢١] ويرجح أينس أن السبب هو معرفة الحكومتين ان ذريعة الاشتباه بهوية السفينة أوهى من أن تصدّق.[٢٢]

وتسلم يوجين روستو ، وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ، باليد طلباً آخر بالمحافظة على سرية التقرير.[٢٣] ويوازي هذا الطلب الرسالة من السفارة الأميركية في تل أبيب التي تلتمس من وزارة الخارجية كتمان تحقيق المحكمة الإسرائيلية لأن « ظروف الهجوم (اذا كان للرواية المبينة في الملف أن تصدق) تعرّي الاسطول الإسرائيلي ».[٢٤]

ويقول اينس أنه رأى هذه الرسالة عام ١٩٧٧ في ملف رسمي ، الا انها اختفت عام ١٩٨٤ من كل الملفات الرسمية المعروفة . ويرى أينس ان

المسؤولين الاسرائيليين قرروا ان يجعلوا من الأسطول الإسرائيلي كبش المحرقة في هذه القضية. وبالقاء الملامة كلها على رأس الأسطول الإسرائيلي، وهو أقل الأسلحة الإسرائيلية تعرضاً للصفعات، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تسكت على هذه المذلة. وهكذا وافق المسؤولون الأميركيون على عدم نشر نص التقرير الإسرائيلي.

تقرير المستشار القانوني يصبح سرياً جداً:

خلال هذه الفترة ذاتها، أي في الأسابيع التي تلت الهجوم على ليبرتي مباشرة، اعد كارل ف. سالانز، المستشار القانوني لوزير الخارجية الأميركية، تقييماً «للتحقيق الإسرائيلي الأولي ٦٧/١»، لرفعه الى يوجين روستو. ويدقق التقرير، الذي بقي سرياً جداً حتى العام ١٩٨٣ والذي مر عليه وزير الخارجية دين راسك مرّ الكرام، في مصداقية الدراسة الإسرائيلية، ويكشف خلافاً لأية وثيقة أخرى عن موقف الحكومة الأميركية الحقيقي تجاه الهجوم الإسرائيلي على السفينة ليبرتي. فقد كان التقرير وثيقة متفجرة جداً لا يجوز نشرها.

واخذ سالانز ينقد التحقيق نقطة نقطة مثبتاً أن العذر الإسرائيلي بعيد عن التصديق. وقد أعد التقرير بعد الهجوم مباشرة واعتمد أساساً على المعلومات المحدودة التي تضمنها ملف تحقيقات الأميرال كيد. ومع أنه لم يستمع الى إفادات من أينس او غولدن أو حتى من أي من الشهود الرئيسيين، فقد عثر على ما فيه الكفاية لتكذيب الورقة الإسرائيلية تكذيباً تاماً. والنقاط التي دقق فيها سلانز هي سرعة ليبرتي واتجاهها، وكشف الطائرات لهوية السفينة، وتحقق زوارق الطوربيد الإسرائيلية من هذه الهوية، والراية وعلامات السفينة الفارقة ومواقيت الهجمات المتتالية. وفي كل من هذه النقاط كانت أقوال شهود العيان أو الحقائق الدامغة تدحض الادعاء الإسرائيلي بالخطأ البريء.

يزعم التقرير الإسرائيلي مثلاً ان ليبرتي كانت تسير بسرعة تتراوح بين ٢٨ و ٣٠ عقدة ، فأثارت بذلك الشبهات . والحقيقة هي أن سرعة السفينة كانت خمس عقد . وتدعي طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بانها قامت بطلعتي استكشاف فوق ليبرتي واحدة في الساعة السادسة والثانية في الساعة التاسعة صباحاً ، بينما حلقت في الواقع ثماني مرات فوق ليبرتي أولها في الخامسة والربع صباحاً وآخرها في الواحدة الا ربعا بعد الظهر .

واتهم التقرير الاسرائيلي ليبرتي بإطلاق النار بعد ان رفضت طلب التعريف عن نفسها . غير ان الكابتن ماكجوناجل افاد بان الإشارة الضوئية الوحيدة صدرت عن زوارق الطوربيد عن بعد ٢,٠٠٠ ياردة بينما كان الهجوم دائراً والطوربيدات في طريقها الى السفينة . ولم يكن بالإمكان قراءة تلك الاشارات الضوئية بسبب الدخان واللهب المتقطع . ونظراً لعدم رؤية هذه الإشارات لم تجب ليبرتي . وبعد ذلك في الحال ضربت السفينة بطوربيد وقتل ٢٥ بحاراً فيها على الفور .

ويدعي التقرير الإسرائيلي بان ليبرتي لم تعرض بشكل بارز للعيان الراية او علامات التعريف . وقد افاد خمسة من الطاقم انهم شاهدوا راية الاسطول ترفرف طيلة الصباح وحتى وقوع الغارة الجوية . وعندما ضربت الراية خلال الغارة الجوية ، رفعت راية أكبر منها قبل أن يبدأ هجوم زوارق الطوربيد . أما علامات الهيكل فكانت واضحة ومدهونة حديثاً . وحاول الإسرائيليون التنصل من المسؤولية بالتشديد على ان الحافز للهجوم كان تقارير تفيد ان المنطقة الساحلية تتعرض للقصف من البحر . ويقول سالانز انه لا بد ان يكون واضحاً لاي مراقب متمرن ان المدافع الصغيرة على ظهر ليبرتي لا تستطيع قصف الشاطىء .

رفع سالانز تقريره الى وكيل وزارة الخارجية روستو بتاريخ ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ . وهذا يعني ان كبار المسؤولين في الادارة الأميركية

علموا ببطلان الادعاءات الإسرائيلية بشأن ليبرتي ، عقب الهجوم مباشرة .

وبتوافر وثيقة كهذه تدحض المزاعم الإسرائيلية ، فمن المنطقي أن تكون الخطوة التالية احالتها على الحكومة الإسرائيلية لتعلق عليها ومن ثم نشر النتائج .

ولكن بدلاً من ذلك دمغ التقرير بعبارة « سري جداً » واخفي ، كما هي حال التقرير الإسرائيلي الذي لا زال بعيداً ، عن أعين الجمهور والمسؤولين في حكومتنا ومؤسستنا العسكرية . ويقول دين راسك ، وزير الخارجية حينذاك ، انه « لا يذكر الآن » أنه رأى تقرير سالانز . ويضيف مع ذلك انه « لم يكن يوماً راضياً عن التفسير الإسرائيلي لحادثة السفينة ليبرتي » .

وسرعان ما كان للتعتيم على تقرير سالانز وغيره من جوانب الحادثة تأثير مؤلم على أمن الولايات المتحدة .

ولو كان الأسطول صريحاً بشأن حادثة ليبرتي ، حتى ولو بين صفوفه ، لكفى الأمة مذلة محنة لاحقة بدأت بعد الحادثة بخمسة أشهر وذلك عندما قتلت قوات كوريا الشمالية بحاراً أميركياً واسرت السفينة الحربية بويبلو وطاقمها بكامله . وانتهت المعاناة عندما أفرج عن البحارة بعد ان ذاقوا الأمرين في الأسر لمدة سنة .

وقال قائد بويبلو لويد م . بوخر لاحقاً انه لو كان ملما بالحقائق عن كارثة البحر المتوسط ، لربما تفادى حادثة بويبلو.[٢٥]

وفي اواخر صيف ١٩٦٧ ، وفيما كان بوخر ما يزال على البر يتأهب لتسلم قيادة السفينة المنكودة الحظ ، علم بمصير ليبرتي السيء . وتوجه الى المياه المعادية القريبة من كوريا الشمالية ، معتقداً انه يستطيع الاستفادة في مهمته مما حدث لليبرتي فطلب موافاته بالتفاصيل . ويذكر بوخر كيف ان

طلبه اغفل ويقول « سألت رؤسائي عن الكارثة ، فقيل لي انها مجرد خطأ كبير وليس فيها ما نستطيع ان نتعلمه »[٢٦]. ولكن بعد أن قرأ بوخـر كتاب اينس اكتشف ان طاقم ليبرتي واجه الكثير من المشاكل ذاتها التي واجهتها سفينته قبل وقوعها في الأسر . ولم تكن لدى السفينتين وسائل كافية لاتلاف الوثائق والأجهزة السرية ، ولتدمير السفينة نفسها إذا ما تأزمت الحال كثيراً . وكانت فيهما نواقص خطيرة في أساليب ضبط الأمور . ويرجع بوخـر ذلك الى « عدم الكفاءة في القمة » ، والى « التقصير في الإستجابة للاستغاثـات البائسة أبان الهجوم » . ويتحدث بمرارة عن بويبلو :

« قتل منا رجل وجرح ١٤ آخرون ، ثم إن سنة من القسوة الشديدة كان يمكن تجنبها لو أخبرت بما حدث لليبـرتي . والسبب الوحيد هو ان ذاك الحدث المشؤوم بقي طي الكتمان الشديد » .

وكان للتعتيم على الهجوم على ليبرتي ، نتائج شخصية أخرى . فقد أنعم على الكابتن وليام ل . ماكجوناجل ، قائد ليبرتي ، بناء على توصية وزارة الاسطول وموافقة الرئيس جونسون أرفع وسام في البلاد وهو مدالية الشرف من الكونغرس . ويقول اينس ان الكابتن « تحدى الرصاص والشظايا والنابالم » خلال الهجوم وبقي ، على الرغم من جروحه ، على الجسر طوال الليل . وبقيادته أبقى البحارة الاثنان والثمانون الذين نجـوا من الموت والإصابة ، على السفينة عائمة رغم ثغرة الأربعين قدما في جنبها ، وتمكنوا من جرها الى مرفأ آمن .

لقد كان ماكجوناجل بطلاً عن جدارة وحق ، الا أنه لم يقلد الوسام حسب الأصول المعهودة من تكريم واحتفال واعلان ، فلم يقدمه له الرئيس شخصياً، ولم يحتفل بالمناسبة في البيت الأبيض. اذ تلقت ادارة الاسطول التعليمات بتنظيم الاحتفال في مكان آخر لان الرئيس لن يشترك فيه . وكان

على البحـريـة ان تجـد المكـان الـلائق . وقـد استـاء من هـذا الترتيب الأميرال توماس ل . مورر الذي اصبح رئيساً للعمليات الحربية قبل صدور هذه التعليمات بقليل ، فهو لا يذكر في حياته ان مدالية الكونغرس قلدّت لاحد خارج البيت الأبيض[٢٧]. فأرسل احتجاجا لوزير الدفاع روبرت س . مكنمارا . غير ان التعليمات بقيت على حالها . ولم يرتفع في أي من مجلسي الكونغرس صوت احتجاج واحد .

ولو أن الأميرال علم يومها ان البيت الأبيض أخّر الموافقة على منح الميدالية الى ان حصل على موافقة إسرائيل لاشتد استياؤه.ونقل اينس[٢٨] عن لسان ضابط البحرية قوله « ان الحكومة حساسة جداً بشأن اسرائيل ، حتى ان وزارة الخارجية سألت السفير الإسرائيلي عما اذا كان لدى حكومته اي اعتراض على منح الميدالية لماكجوناجل . فاجابت إسرائيل : طبعاً لا . . . » فنص البراءة المرفقة بالميدالية لا يتضمن أية اساءة فهي لا تأتي على ذكر اسرائيل .

وقدم وزير البحرية الميدالية في حفل صغير هادىء أقيم في فناء الوزارة في واشنطن.وقال الأميرال مورر فيما بعد انه لم تفاجئه الاجراءات الاستثنائية « فقد كانوا يحاولون التستر على هذه المناسبة منذ البدء . وان كنت أعجب لشيء فإنني اعجب لماذا لم يقلدوه الوسام تحت جسر الشارع ١٤ »[٢٩].

حتى ان النقش على شاهد الضريح في مقبرة ارلنغتون الوطنية ادام التعتيم[٣٠]. فكما حدث في براءة ماكجوناجل ، لم يرد ذكر لإسرائيل . ولمدة ١٥ سنة كان النقش على قبور ستة من بحارة ليبرتي لا يزيد على القول « توفي في شرق المتوسط » . ولم يرد ذكـر للسفينة ولا للحـادث ولا لاسرائيل . فيخيل للزائر انهم ماتوا ميتة طبيعية . واخيراً تضافر الناجون من السفينة معاً في جمعية بحارة ليبرتي القدامى واطلقوا احتجاجاً ادى الى

تحسن طفيف . ورفع ستار التعتيم قليلاً عام ١٩٨٢ عندما غيّرت عبارة الشاهد الى « قتل في السفينة الحربية ليبرتي » . وكانت الصلاة التذكارية لهذه المناسبة في المقبرة هادئة هدوء الاحتفال بتقليد ماكجوناجل الوسام منذ سنوات . ولم يحضرها عن الحكومة الاميركية سوى مسؤول مدني واحد هو السناتور لاري برسلر الذي وعد بإجراء تحقيقات جديدة في حادثة ليبرتي . الا أنه مرت سنتان ولم يفعل شيئاً .

وحدد التعتيم الشامل عبارات رسائل التعزية التي ارسلت الى ذوي الذين ذهبوا ضحية الحادثة . ففي مثل هذه الحالات ، يتلقى أقرب اقرباء الميت رسالة تعزية من الرئيس يبين فيها وقائع المأساة ويعرب عن عميق شعوره ازاء الفاجعة وتقديره لتضحية الميت وبسالته . والواقع أن رسائل التعزية في ذلك الحين كانت تصدر بالمئات فيما كان يرتفع عدد ضحايا حرب فيتنام .

ولكن الموت بنار إسرائيلية يختلف في نظر كبار المسؤولين في البيت الأبيض عن الموت على أيدي الفيتكونغ . وبعد أيام قليلة من الاعتداء على ليبرتي تلقى لاري مكفرسن ، وهو من كبار موظفي الرئيس جونسون المسؤول عن الاتصال بالجالية اليهودية الرسالة التالية من جيمس كروس ، المساعد في البيت الأبيض :[٣١]

« قتل ٣١ (كذا) من رجال البحرية على متن ليبرتي نتيجة الهجوم العرضي (كذا) الذي قامت به القوات الإسرائيلية . ان رسائل التعزية التي اعدت بناء على الصيغة الأساسية المقررة لضحايا حرب فيتنام ، تبدو لي غير ملائمة في هذه الحالة .

« وبسبب الطبيعة الحساسة جداً للوضع العربي ـ الاسرائيلي عامة والظروف التي قضى فيها هؤلاء الرجال نحبهم ، أرجوك مراجعة هذه الصيغة وموافاتي بتسع أو عشر صيغ مختلفة تتناسب وهذه الحالة الخاصة » .

وقد دفعت « الحالة الخاصة » مكفرسن الى الموافقة على أن عبارات التعزية المألوفة لم تكن « مناسبة » واقترح عبارات لا تشدد على المعركة وتغفل دور إسرائيل بل وتتجاهل تضحية القتلى .

واستجابة « للطبيعة الحساسة جداً » للعلاقات الأميركية مع إسرائيل ، تجاهل أركان الرئيس التقليد المتبع منذ القدم في تكريم قتلى المعارك.[٣٢] واقترح مكفرسون أن تعرب الرسائل عن امتنانه لما « اسهم به هؤلاء الضحايا في قضية السلام » وتذكر أن جونسون حاول تفادي الحرب بين العرب وإسرائيل .

وفيما كانت واشنطن منشغلة بهذا البرنامج الغريب من التعتيم ، يذكر بحارة ليبرتي بضمير مرتاح لحظة من الاعتزاز الشخصي ، مهما كانت قصيرة.[٣٣] فبعد ظهر ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وفيما كان طاقم السفينة المنكوبة يستعدون لمغادرة الحاملة « اميركا » في رحلتهم الى مالطا ومحكمة التحقيق ، أمر قائد الحاملة الكابتن دونالد أنجن بإقامة قداس عن روح الذين قضوا في الهجوم . وأقيم القداس على متن « اميركا » وحضره ٢,٠٠٠ بحار ، وكانت لحظة عاطفية مؤثرة . وبعد ذلك وفيما كانت السفينتان تبتعدان الواحدة عن الأخرى ، امر انجن بالهتاف ثلاث مرات لطاقم ليبرتي .

وكان الضابط الصغير جفري كاربنتر الذي انهكه النزف الدموي محمولاً في نقالة على متن ليبرتي ، هذا بينما كان البحار ستان وايت يرفع النقالة من احد طرفيها لتمكين كاربنتر من رؤية وسماع تكريم الحاملة« اميركا » له ولزملائه . وأخبرني انجن : « يا لها من لحظة مؤثرة جداً . فكان البحر يردد هدير الهتافات المدوية » .

وكانت تلك هي « الشيء المؤثر » الوحيد الذي ظهر رسمياً تكريماً للبحارة الأبطال .

« هذه جريمة قتل واضحة » :

ذكرت الكتب أساطير عن ليبرتي . وصرح إسحق رابين ، القائد العسكري للقوات الإسرائيلية في ذلك الوقت . في مذكراته التي نشرت عام ١٩٧٩ بأن ليبرتي اعتبرت خطأ سفينة مصرية « ولا بد لي من الاعتراف هنا انه عندما بلغني النبأ [انها كانت سفينة أميركية] انتابني شعور مختلط من أسف عميق لأننا هاجمنا أصدقاءنا وارتياح عظيم [لأن السفينة لم تكن سوفياتية] . وكتب ايضاً يقول أن إسرائيل قبلت أن تعوض عن ضحايا الهجوم ، ولكنها رفضت التعويض عن الأضرار التي أصابت السفينة « لاننا لا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن مسلسل الاخطاء » .[٣٤]

وعززت مذكرات لندون جونسون « من موقع الأفضلية » اسطورة الهجوم خطأ على ليبرتي[٣٥] . ومع ان توقيعه ظهر في رسائل التعزية الى ذوي ٣٤ قتيلا فإنه في مذكراته جعلهم عشرة .[٣٦] ومع أن عدد الجرحى بلغ ١٧١ ، فهم في مذكراته مئة فقط . وأضاف يقول : « إن هذه الحادثة المفجعة قد احزنت الاسرائيليين كثيرا مثلما احزنتنا .

وكتب جونسون عن الرسالة التي بلغها لموسكو على « الخط الساخن » مطمئناً السوفيات الى ان الطائرات المنطلقة من الحاملة الأميركية كانت في طريقها الى موقع الحادث « وان غايتها الوحيدة هي التحقيق » ، فلم يكلف نفسه حتى التظاهر بأن من أهدافه أيضاً حماية السفينة وبحارتها وانقاذهم . ولم يذكر في كتابه ان الطائرات لم يسمح لها بالإقتراب من ليبرتي حتى « للتحقيق » . وخصص القائد الأعلى ١٦ سطراً فقط لأسوأ كارثة بحرية أيام السلم في التاريخ .

ولم يذكر موشي ديان ، الذي قال عنه تقرير لوكالة الاستخبارات الأميركية المركزية انه هو الضابط الذي أصدر الأمر شخصياً بالهجوم ، شيئاً عن ليبرتي في سيرة حياته الطويلة .[٣٧] ويقول تقرير وكالة الاستخبارات أن ديان

أصدر الأمر رغم احتجاجات جنرال إسرائيلي آخر قال « هذه جريمة قتل واضحة » .

وضايق التعتيم أيضاً اينس في تسويق كتابه[٣٨] . فرغم المدح العظيم الذي ناله الكتاب من النقاد ، كانت الطلبات عليه تختفي باستمرار ، كما أن طلبات الجملة كانت تختفي على نحو غامض . وشن اللوبي الإسرائيلي حملة واسعة النطاق لتشويه سمعة الكتاب . واعادت قاعدة سان دياغو البحرية كمية الكتب التي أرسلت اليها بعد أن تقدم قسيس القاعدة باحتجاج على الكتاب . واخبر الكاتب الحربي جورج أينس انه عندما نشرت الواشنطن بوست مراجعة الكتاب « بدا وكأن كل هاتف في المبنى كان عليه متكلم يشكو من ذكرنا الكتاب » .

وكتبت صحيفة اتلنتا جورنال عن كتاب اينس « الهجوم على ليبرتي » انه « قصة مزعجة عن تخبط البحرية وتعتيم الحكومة ونفاق إسرائيل ، تستحق القراءة »[٣٩] . وقالت عنه صحيفة كولومبيا دسباتش » انه تحقيق في التعتيم على ناحية من نواحي التآمر السياسي الدولي » . وامتدحه الصحافي هيرش[٤٠] على أنه كتاب ثاقب لكاتب شريف » . وقال عنه المعهد البحري المشهور في انابولس « يرجح انه أهم كتاب بحري ظهر هذه السنة » .

فسارعت إسرائيل الى مطالبة القراء الأميركيين بإغفال تقريظ هذا الكتاب . وزعمت وزارة الخارجية الإسرائيلية بان اينس « يسمح لحقده وانانيته الواضحين بالتغلب على التحليل الموضوعي « وبان » استنتاجاته لا تستطيع الصمود في وجه الحقائق المنطقية والعسكرية» .

ويقول اينس « تبنت هذه المزاعم رابطة بئناي بئرث لمكافحة الافتراء لتوزيعها على مؤيدي إسرائيل في كل الولايات المتحدة » . وقيل لشخص اتصل باللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) ان الكتاب «مكيدة مبيتة ، وكله اكاذيب وقد مولته جمعية الأميركيين العرب »[٤١] .

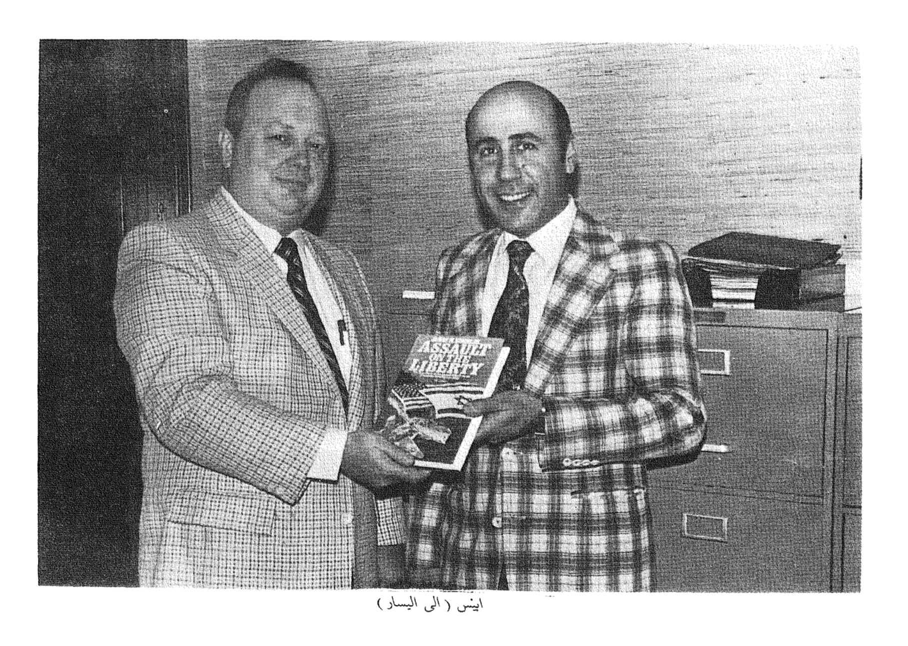
ويقول اينس ان « هذا الكـلام العاطفي » الحق « ضـرراً بالغـاً بالمبيعات وأدى الى تردد ملحوظ لدى التنفيذيين في وسائل الاعلام في السماح ببحث هذه القصة» .

ونتيجة للاحاديث الإذاعية والمناظرات التي شارك فيها اينس ، سمع أشخاصاً « من جميع انحاء البلاد » يشكون عرقلة مساعيهم لشراء كتابه.(٤٢) فالمكتبات التي ارادت طلب الكتـاب من الناشـر راندوم هـاوس تلقت معلومات مغلوطة توهمهم ان الكتاب لا وجود له ، او انه لم ينشر بعد ، او ان طبعته نفذت ، او انه سحب من التداول تفادياً لدعوى قضائية .

وأثـار راي تليـافيـرو مقـدم رامـج المقـابــلات في محـطة اذاعــة كي جي او بسان فرانسيسكو ضجة عندما اعلن مساء يوم احد في العام ١٩٨٠ ان برنامجه سيستضيف اينس يوم الأحد التالي.(٤٣) فانهالت على المحطة اكثر من ٥٠٠ رسالة احتجاج ، غير ان البرنامج مضى كما هو مقرر ، وكانت الاستجابة الشعبية كاسحة ، واستمر تدفق المكالمات الهاتفية على المحطة مدة ساعة كاملة عقب المقابلة التي استغرقت ساعتين مع اينس ، ووردت مكالمتان فقط تهددان بقتل تليافيرو ـ احداهما على خط يفترض ان رقمه سري .

وتلبية لدعوة من بول باكوس ، رئيس تحـرير مجلة « الـدفاعـات الالكترونية » كتب اينس مقالة افتتاحية عام ١٩٨١ عن مضامين حـادثة ليبرتي ، أشار فيها الى ان دولاً صديقة قد تشعر باضطرارها الى اتخاذ اجراءات عدوانية . اما في حالة ليبرتي فقال :(٤٤)

« لان الدولة الصديقة . . . هي دولـة إسرائيـل ، ولأن دولة إسرائيل تحظى بدعم واسع شديد باهظ التكاليف من جانب الولايات المتحدة ، وربما أيضاً لأن من شأن التحقيق الصحيح أن يكشف عن التقصيـر المخـزي في الادارة والمـراقبـة



اينس (الى اليسار)

والمواصلات . . . فلن يجري تحقيق مناسب . . . حتى يصير مستساغا سياسياً » .

وذهل باكوس عندما أمره أصحاب المجلة ، وهم رابطة من التنفيذيين لهم علاقة بالمؤسسة العسكرية وشؤون الدفاع تسمى جمعية الغربان القديمة ، بعدم نشر مقالة اينس . وكتب المتحدث بلسان الرابطة غاس سلاينون الى باكوس يقول له ان المقالة « ممتازة » ولكن قد لا يكون من المناسب نشرها الآن بسبب التوتر المتزايد في الشرق الأوسط . فما كان من باكوس ، وهو ضابط بحري متقاعد ، إلا أن استقال على الأثر وقال « لا أريد أن أتعامل بعد الآن مع منظمات تطمس المعلومات » . إلا أن مقالة اينس نشرت فيما بعد في مكان بارز من مجلة منافسة هي مجلة « الكترونيات الدفاع » . ولاقت المقالة اقبالاً شديداً حتى ان المجلة أعادت طباعتها وحدها بسعر ٣ دولارات للنسخة الواحدة .

وألقى اينس محاضرات في جامعات الغرب والغرب الأوسط خلال العامين ١٩٨١ و١٩٨٢ ، فواجه احتجاجات من مختلف الأنواع . ومع ان معظم ردود الفعل كانت ايجابية ، فقد قال عنه المشاغبون انه كذاب وعدو للسامية ، واحتجوا لدى إدارات الجامعات على دعوته للكلام . وكانت الملصقات التي تعلن عن محاضراته تمزق باستمرار . وظهرت عبارات مشابهة تماماً لتلك التي استعملتها وزارة الخارجية الإسرائيلية ومنظمة بنناي بثرث في الحملة على الكتاب ، في منشورات وزعتها « اتحادات الطلاب اليهود » المحلية فيما كان اينس يلقي محاضراته .

ويبدو ان حملة انتقاد كتاب اينس كانت منسقة على مستوى وطني ـ او حتى على مستوى دولي . وبعد ان تلا « راديو الشعب الوطني » . نص الكتاب كاملاً على المستمعين في حلقات ، طالب الناطقون المحليون بلسان رابطة مكافحة الافتراء الذين كانوا بالمرصاد منحهم فرصة عشر دقائق

لتفنيد أقوال اينس بعد انتهاء الحلقات ، وكان لهم ما أرادوا .[٤٥] وظهر التفنيد ذاته في سياتل في وثيقة لوزارة الخارجية الإسرائيلية بالقدس تهاجم الكتاب . وتكرر هذا التفنيد حرفياً في رسالة تنتقد اينس ظهرت في صحيفة تايمز ـ يونيو بجاكسونفيل (فلوريدا) .

ومن سخريات القدر في سوء طالع اينس أن برنامج « نايتلاين » باذاعة اي . بي . سي الأميركية الغنى في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ اذاعة فقرة اعدت لمناسبة مرور ١٥ عاماً على لمّ شمل طاقم ليبرتي . إذ طغت على الاحداث أخبار الغزو الإسرائيلي للبنان الذي بدأ في اليوم السابق . وفي اوائل ١٩٨٣ عاد البرنامج فقرر إذاعة الفقرة ذاتها ، الا ان إسرائيل تدخلت من جديد ، وهذه المرة على شكل مقابلة مع سفيرها الجديد لدى الأمم المتحدة موشي ارينز ، استغرقت كل الوقت المحدد . وفي هذه الأثناء اختفى من مكتبة الاستوديو الشريط المحرر و ١٥ بكرة من الفيلم غير المحرر . (ربما كان كتاب اينس هو الذي أدى الى ظهور بوكر الكابتن السابق لسفينة بويبلو المنكودة الحظ في البرنامج التلفزيوني « صباح الخير يا اميركا » لشبكة الآي . بي . سي عام ١٩٨٠ ،[٤٦] اذ كان الكابتن قد دعي الى نيويورك لمقابلة بمناسبة اطلاقه من الأسر . لكن المقابلة توقفت فجأة ، واقتصر توضيح الموظف المسئول في الأستوديو على الإحتجاج بوجود مشكلات في الطابق الرابع . لكنه لم يلبث ان سأل بوكر : « هل قمت مؤخراً بمراجعة كتاب اينس في الواشنطن بوست ؟ » والحقيقة هي انه كان قد راجعه وأغرقه مديحاً) .

وفي عام ١٩٨٣ ، احتجت منظمة المحاربين اليهود القدامى عندما استشهد المحاربون القدامى في الحروب الخارجية بقول لإنس يؤيد فيه دعوتهم الى « تكريم لائق » لأولئك الذين قتلوا في ليبرتي ، وكذلك عندما أشار جيمس ر . كوريو ، القائد الوطني لجمعية المحاربين القدامى في الحروب الخارجية ، الى « الهجوم الإسرائيلي الاجرامي » .[٤٧] ومما زاد في

حنق اليهود ان كوريو نشر في مجلة جمعيته رسالة موجهة الى الرئيس ريغان تدعو البيت الأبيض الى ايفاد من يمثله الى المقبرة لتكريم موتى ليبرتي . ولم يكن هناك من جواب .

وبالرغم من مرور أربع سنوات على ظهور كتاب « الهجوم على ليبرتي » فان اينس لا يزال يتلقى سيلاً من الرسائل والمكالمات الهاتفية حول الحادثة . وقد انتخبه زملاؤه البحارة مؤرخهم الرسمي ، فأصبح رئيساً لتحرير « نشرة ليبرتي الاخبارية » . وفي هذه الأثناء ورغبة منه في أن لا يبقى مقيداً بعذاب الضمير إلى ما لا نهاية ، عكف على تأليف كتاب آخر حول الموضوع لا علاقة له بحادثة ليبرتي ، ولكنه لم يجد سبيلاً إلى تناسيها . وما برح كتابه عن ليبرتي يولّد دوامة من الجدل ، وسيبقى كذلك على أية حال .

ويثني الأميرال المتقاعد توماس ل. مورر على نشاطات اينس ولا يزال يطالب بالتحقيق.[٤٨] ويهزأ بنظرية الخطأ في تحديد هوية السفينة ويعرب عن أمله في أن يحقق الكونغرس في الحادثة ، فإذا لم يفعل فانه يفضل إعادة فتح التحقيق الذي أجراه الأسطول . ويضيف « أود أن أرى ذلك فعلاً ، ولو انني أشك في أنه سيحصل » .

وسئل مورر لماذا أمرت إدارة جونسون بالتعتيم ، فأجاب بكل صراحة « في الحقيقة ان التعتيم لم يكن لأسباب أمنية بل لأسباب سياسية محلية . وليس لديّ أدنى شك في ذلك . وهل يمكن أن يكون هناك داع آخر ؟ فقد خشي الرئيس جونسون ردة فعل الناخبين اليهود » .

يقول مورر أن الهجوم كان « متعمداً من غير شك » ويضيف « ان الشعب الأميركي سيجن جنونه إذا عرف حقيقة ما يجري » .

□

الفصل السابع

تحدي الحرية الأكاديمية

يعير اللوبي الإسرائيلي اهتماماً خاصاً للدور الحاسم الذي تضطلع به الكليات والجامعات الأميركية في نشر المعلومات وتكوين الآراء عن الشرق الأوسط .

ولا يهتم اللوبي بالبرامج الأكاديمية ذات العلاقة بالشرق الأوسط فحسب ، بل وبسياسات محرري الصحف الطلابية وبكل من يقف في حرم هذه المعاهد وينتقد اسرائيل . وتستخدم المنظمات والفعاليات المؤيدة لإسرائيل في كل هذه المجالات الثلاثة لاهتمام اللوبي ونشاطه المشروع ما تستخدمه في الكابتول هيل من أساليب لتلطيخ السمعة والمضايقة والترويع للحد من التبادل الحر للآراء والأفكار حول الشرق الأوسط .

ونظراً لتزايد الوعي الحكومي والأكاديمي والشعبي للشرق الأوسط عقب رفع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وضعت منظمات مثل اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة « إيباك » واللجنة الأميركية اليهودية ، برامج وسياسات خُاصة لمجابهة انتقاد اسرائيل في المعاهد العليا .

« تسخين الجو » في المعاهد العليا :

وضعت إيباك عام ١٩٧٩ برنامج تنمية القيادة السياسية لتدريب

الفعاليات الطلابية على أساليب مضاعفة النفوذ المؤيد لإسرائيل في الكليات والجامعات . وقال جوناثان كيسلر ، منسق البرنامج مؤخراً ، أن برنامج إيباك اجتذب في أربع سنوات فقط أكثر من ٥,٠٠٠ طالب في ٣٥٠ كلية وجامعة في الولايات الخمسين كلها[1] .

« إن هؤلاء يرصدون بانتظام الجماعات المعادية لإسرائيل في الجامعات ويردون عليها بشكل شامل . هذا ، ويشاركون في الجهود التشريعية المؤيدة لإسرائيل وفي سياسة الدعايات الانتخابية » .

ومهما تكن تصريحات كهذه أنانية ، وربما مبالغاً فيها ، فالحقيقة هي أن إيباك تعمل بتعاون وثيق مع مؤسسة بنّاي برث هيلليل في الجامعات والكليات . وعندما يجري تقديم كسلر للمستمعين في الجامعات يذكرون أنه درّب آلاف الطلاب . وتزوده مصادره في الجامعات بأشرطة مسجلة أو ملاحظات مدوّنة عن الأحاديث التي تعتبر « مؤيدة للفلسطينيين » . أو « معادية لإسرائيل » ، وينبهونه إلى المحاضرات المقررة المقبلة . ويحفظ كسلر هذه الملاحظات في أرشيفه حتى إذا سمع بأن محاضراً معيناً سيتكلم في الجامعة ، أرسل موجزاً عن النقاط والحجج التي يعتمدها المحاضر عادة ، وعن أسلوبه في الأسئلة والأجوبة ، واقتبس بعضاً من أقواله ، أو ما يتراءى بأنه من أقواله في محاضرات أخرى ، أملاً بأن تسيء إلى موقفه . ويتقن كسلر صياغة أسئلة تحرج المحاضر ، وينبّه إلى ضرورة تفادي الأسئلة التي يمكن للمحاضر أن يجيب عنها بسهولة .

وإذا كان اتحاد الطلبة أو المجلس الأكاديمي هو الذي يقرر من يقوم بحجز القاعات الجامعية ، فإن كسلر يسعى إلى إدخال أصدقاء لإسرائيل في عضوية تلك الهيئة . وإذا كان هذا الأمر بيد الإدارة ، فإن المحاضر يتهم بالدعوة إلى العنف إما « باقتباس » أشياء من محاضرات سابقة له أو بوصفه مؤيداً لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويقول طلاب إيباك أنه يجب عدم

« تسييس » محاضرات معيّنة ، مثل المحاضرات التذكارية . وبما أن هذا الموقف لا يلزم المحاضر دائماً ، فإن كسلر ينصح « بتسخين الجو إلى درجة كافية » في وجه الإدارة فلا تقدم على مثل هذه النشاطات في المستقبل أو تسقطها من جداولها .

ويتدرب طلاب كسلر - عن طريق تمثيل الأدوار وتمارين الاستجابة للدعاية - على مجابهة الحجج المعادية لإسرائيل . ويحاكي هذا التدريب المجابهات حول الموائد المستديرة التي يجري فيها تبادل المعلومات المؤيدة والمعادية لإسرائيل ، والمناقشات العامة .

وحالما تشكّل إيباك فريقاً قوياً للمشاركة في المؤتمرات الطلابية، تحاول إقامة ائتلافات مع فئات طلابية أخرى . وهكذا تطمئن إيباك إلى صدور قرارات مؤيدة لإسرائيل في هذه التجمعات ، ويمكنها أن توجه اعلانات مؤيدة لإسرائيل لا تنفرد وحدها بتوقيعها بل يوقعها معها مثلاً تكتل « الأميركيون للعمل الديموقراطي » (اللبرالي) وتكتل « الأميركيون الشباب من أجل الحرية » المحافظ . وجاء في منشور لإيباك « استخدموا الائتلافات بصورة فعّالة ، حاولوا العثور على أفراد أو جماعات توقع رسائل إلى المحررين الصحفيين إذ أن ذلك يكون أكثر تأثيراً وأقرب إلى التصديق » .

وفي عام ١٩٨٣ وزعت إيباك على الطلاب والأساتذة الجامعيين في جميع أنحاء البلاد استمارة أسئلة من عشر صفحات حول النشاط السياسي في معاهدهم . ومما جاء في الاستمارة « الرجاء تسمية أي استاذ يساعد الجماعات المعادية لإسرائيل . كيف يجري تقديم هذه المساعدة ؟ ما هي موضوعات الدعاية . . . ؟ » .

وجمعت نتائج هذا الاستفتاء في كتاب نشر في عام ١٩٨٤ بعنوان « دليل إيباك للكليات الجامعية يكشف الدعايات المعادية لإسرائيل » . وبينما تدّعي إيباك احترام حق الجميع في حرية الكلام ، فإن البند الثامن

من توصياتها العشر بشأن الإجابة على الأحداث الموالية للفلسطينيين او المحاضرين عنها تقول « حاولوا منعهم » والبند العاشر يقول « اللفلفة الذكية » . ويوري إدوارد سعيد ، أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا والذي يتكلم كثيراً في الجامعات مؤيداً القضية الفلسطينية ، مثلاً على « اللفلفة الذكية » في جامعة واشنطن حيث ألقى محاضرة في أوائل ١٩٨٣ ، فيقول : [٢]

« وقفوا عند باب القاعة ووزعوا منشوراً أزرق اللون يبدو وكأنه برنامج ولكنه كان في الواقع تنديداً بي « كإرهابي » . وفيه أقوال لمنظمة التحرير الفلسطينية وأشياء قلتها أنا وقد خلطت بأشياء زعموا أنها صدرت عن المنظمة حول ذبح اليهود . والفكرة الكامنة وراء ذلك هي ترويعي وترويع المستمعين كي لا يدخلوا القاعة » .

ويروي سعيد حادثة أخرى في جامعة فلوريدا حيث تزعّم أستاذ الفلسفة المجموعة المحتجة على سعيد ، قال :

« حاولوا التشويش على الاجتماع ، فاضطرت الشرطة أخيراً إلى إخراجه (أستاذ الفلسفة) . لقد كان ذلك من أقبح الأعمال ، فلم يكتفوا بالتحدي بالأسئلة بل راحوا يقاطعون ويقفون ويصيحون . انها الفاشيّة بعينها ، وعربدة صريحة » .

ووقعت حادثة ثالثة لسعيد في كلية ترنيتي في هارتفورد بكونيكتيكت . ففي خريف ١٩٨٢ دعت دائرة الأديان في الكلية سعيداً ليحاضر عن فلسطين وأهميتها للمسيحيين والمسلمين واليهود . وعندما اقترب موعد المحاضرة بدأت الدائرة تتلقى رسائل احتجاج من وجهاء اليهود في هارتفورد ومن أساتذة الجامعة اليهود . وقال المحتجون أن سعيداً مؤيد للفلسطينيين وأنه أدلى بتصريحات معادية لإسرائيل . وسأل أحدهم منظمي المحاضرة « كيف تفعلون هذا ، وأنتم تعلمون أن بين أساتذة الجامعة اثنين من الذين نجوا من محرقة اليهود الجماعية ؟ » .

وبعد محاضرة سعيد ، تلقت دائرة الأديان مزيداً من رسائل

الاحتجاج ، وقامت حركة لحرمان الدائرة من كرسي أستاذية جديد قيمته مليون دولار للدراسات اليهودية . ولم تهدأ الضجة إلا بعد بضعة أشهر ، غير أن الاحتجاجات تركت أثرها . فسئلت الدائرة عما إذا كانت لا تزال تشعر بالحرية ، بعدما كان من ردة فعل الجالية اليهودية ، فتدعو إدوارد سعيد مجدداً ، فأجاب المتحدث بلسانها « لا ، لا أعتقد اننا سنفعل ذلك » .

وتضمن دليل إيباك أيضاً نبذاً عن ١٠٠ كلية وجامعة أميركية تزعم أن دعاية معادية لإسرائيل « لا مثيل لها من حيث المدى والحجم » تطغى عليها . ويذكر الدليل اللاسامية كعامل له تأثير كبير في بعض الجامعات والكليات . ويقول على سبيل المثال ان « كوليجيان » ، صحيفة جامعة ولاية كولورادو نشرت رسائل إلى رئيس التحرير معادية للسامية ، ولكن الدليل لا يورد سوى نصّ رسالة واحدة يقول انها « تلفت النظر إلى اللوبي اليهودي ومدى تأثيره الحقيقي على وسائل الإعلام الأميركية » .

ورغم ذلك كله يلاحظ الدليل واقعاً لا مجال لإنكاره فيقول :

« لقد كان الأميركيون الذين هم في سن شباب الجامعة على أية حال ، أكثر تأييداً لإسرائيل من البلاد جميعها ، فآلاف الطلاب المؤيدين لإسرائيل ينظمون بل ويشاركون في احتفالات يقيمونها في جامعاتهم لمناسبة عيد استقلال إسرائيل في ربيع كل سنة » .

ومحور الدليل هو أن منتقدي إسرائيل هم إما أجانب أو عرب أو من الطرفين . « وثمة عدد ضئيل نسبياً من الطلاب الأميركيين من الراديكاليين اليساريين المتطرفين يشكلون واجهة أميركية لما هو أساساً عمل أجنبي » .

وحدث في ربيع ١٩٨٢ مثل على كيفية عمل اللوبي في الجامعات عندما دعت جمعية طلبة الحقوق الهندية الأميركية في كلية الحقوق بجامعة هارفرد إلى مؤتمر حول حقوق السكان الأصليين في القوانين المحلية والدولية . ودعت الجمعية دينا أبو لغد ، الأميركية من أصل فلسطيني وتعمل

باحثة لدى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، للمشاركة في المؤتمر . فإذا بجمعية طلبة الحقوق اليهودية في هارفرد ـ ويقول أحد المصادر أن عدد أعضائها العاملين لا يتجاوز العشرين ـ طلبت أولاً من الجمعية الداعية إلى المؤتمر حذف دينا أبو لغد من البرنامج[٣].

ولما فشلت الجمعية اليهودية في محاولتها هذه احتجت بشدة إلى عميد كلية الحقوق، وطلبت في الوقت ذاته من عميدة الطلبة أن تنظر في امكانية سحب كل المخصصات المالية للمؤتمر[٤]. فرفضت العميدة هذا الطلب بحجة أنها « لا تتدخل في مراقبة مؤتمرات الطلاب ». أما عميد الكلية الذي كان سيلقي كلمة الافتتاح ، حسب البرنامج ، فقد انسحب . وتلقى أعضاء الجمعية الهندية الأميركية ومدير مؤسسة فورد (التي شاركت في رعاية المؤتمر) تهديدات هاتفية بالقتل[٥]. وجاء بعضها من أشخاص قالوا انهم طلبة يهود من هارفرد . وسئل عضو في الجمعية اليهودية عن هذه التهديدات فقال « لقد اتصلت بنا رابطة الدفاع اليهودية ، ولكننا لم نرد أن نشارك في أي عمل من شأنه تعطيل المؤتمر » .

وعقد المؤتمر كما هو مقرر ، غير أن أحد منظميه قال :

« كان الجو محموماً بشكل غير معقول . وكنا في الحقيقة قلقين جداً على سلامة دينا وعلى سلامتنا نحن . فكان عندنا سبعة من رجال الشرطة ، ووزعنا عدة مرشدين واتخذنا اجراءات أمنية محكمة . وفتشنا القادمين عند المدخل ، وصادرنا أسلحة وسكاكين ، لا سكاكين جيب بل سكاكين جزارين . واستخدمنا الكلاب البوليسية للتفتيش عن المتفجرات في القاعة . والمهم أن المؤتمر عقد ولكن في جو مشحون جداً بالخطر » .

ونظمت جمعية طلبة الحقوق اليهودية تظاهرة خارج القاعة حيث عقد المؤتمر ، غير أن الحضور وقد زاد عددهم على ٣٥٠ ، استقبلوا دينا

بحرارة ، وجاء في بيان لجمعية طلبة الحقوق الهندية الأميركية نشرته مجلة هارفرد الحقوقية جاء فيه :[٦]

«يدّعي أعضاء في الجمعيـة اليهوديـة بأنهم خـرجوا عن المـألوف « ليضمنوا انتظام سير جلسة بعد الظهر بعد أن أوضحت لنا الجمعية الهندية الأميركية أنها لن تكون ندوة معادية لإسرائيل » وانها لهذا السبب ذاته « لم تدع جماعات من خارج الجامعة » إلى سهرتها . فهل يعني هذا انه في حال غياب « التأكيدات » تشعر الجمعية اليهودية بأن من حقها التشويش على البرامج التي هي في رأيها معادية لإسرائيل ؟ وهل الإشارة إلى الجماعات من خارج الجامعة تشمل أعضاء الجمعية الهندية الأميركية ؟ وهل هذا تحذير مقنع لنا وللمنظمات الأخرى من المساس في المستقبل بمشاعر الجمعية اليهودية ؟ » .

وفي الربيع التالي دعت مجموعة من منظمات طلبة العالم الثالث في هارفرد مدير مكتب أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن حسن عبد الرحمن ليحاضر في موضوع « فلسطين هي الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط » . ومرة أخرى نـظمت جمعية طلبـة الحقوق اليهـودية تـظاهرة مناهضة . وفي هذه المرة ملأ المتظاهرون القاعة وأفسدوا المحاضرة بالفعل « فقد تحدث عبد الرحمن مدة ساعة ونصف تقريباً وسط عاصفة مستمرة من الشتائم والسخرية والاهانات والصياح » .

وجاء في«هارفرد الحقوقية»أن مندوب جمعية الطلبة العرب في هارفرد « كافح » من أجل أن يدلي بتعريف مقتضب للمحاضر ويقدّم لمحاضرته[٧] ويقول الطالب أن الجو « كان مخيفاً للغاية » .

« بالكاد استطعنا أن نضبط الأمور . واعتقد أن مجرد وقوع هذه الحوادث هو شهادة على مثابرتنا ، لا على نقص في الترويع ، ذلك ان الترويع كان بالفعل مكشوفاً جداً وقوياً جداً » .

وفي كلا الحادثين استخدم المتظاهرون مواد أعدتها لهم رابطة مكافحة الافتراء التابعة لبئناي بئرث .

وحدث أنّ أستاذاً من كلية الحقوق في هارفرد دعي لزيارة الضفة الغربية المحتلة في رحلة نظمتها جمعية أصدقاء الجامعات الفلسطينية في أميركا الشمالية وألقى محاضرة في الجامعة لدى عودته من الزيارة . وقبل موعد المحاضرة ، دخلت مجموعة من أعضاء جمعية الحقوق اليهودية . مكتب الأستاذ وقالوا له أنهم يريدون فقط التأكد من أنه يعرف « كل الحقائق » قبل إلقاء محاضرته ، وأنه إذا لم يكن في نيته تقدير صورة « متوازنة » ، فانهم يعتزمون تعطيل المحاضرة .

وقد سئل هذا الأستاذ مؤخراً عما إذا كان قد أجرى تعديلاً في محاضرته بطريقة أو بأخرى نتيجة زيارة الطلاب له ، فأجاب « كلا ، ذلك انني كنت واعياً لما يجري ، سواء أتوا إلى مكتبي أم لم يأتوا . وكنت أعلم أنهم سيكونون هناك وأعلم ما هو الوضع» . وأضاف « ان حضور جماعة من طلاب الحقوق اليهود الذين شحنت أفكارهم إلى درجة عالية » غيّرت طبيعة المحاضرة «من كونها موجهة نحو ما هو حاصل فعلاً للفلسطينيين إلى محاضرة تجريدية تتحدث عن العلاقة بين القوة والمعرفة هنا وهناك وفي كثير من الأماكن » . وبعد المحاضرة بعث مندوب الجمعية اليهودية برسالة إلى الأستاذ المحاضر يقول له فيها انهم « مرتاحون جداً للطبيعة المتوازنة » لمحاضرته . وقال هو معلقاً « وهذا ما جعلني أعتقد أن المحاضرة كانت متوازنة أكثر مما يجب » .

وأضاف أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي « قضية لم تحظ اطلاقاً في هذه الكلية بنقاش مفتوح وناجح لها » . ومع ان الأستاذ يقول انه لم يشعر بالخوف ، يضيف « شعرت انني أعمل في مكان فيه حدود لما أستطيع قوله » .

وليست إيباك المنظمة الوحيدة المؤيدة لإسرائيل والتي تحتفظ بسجلات عن المحاضرين . فلرابطة مكافحة الافتراء « بثناي بثرث » سجلاتها الخاصة . وقد تسربت إلى نوام تشومسكي ، الأستاذ العالمي المشهور في علم اللغات ومؤلف كتابين عن الشرق الأوسط ، نسخة عن سجله لدى الرابطة ويتألف من ١٠٠ صفحة . ويعلق تشومسكي بقوله « في الواقع أن كل محاضرة ألقيها ترصد وترسل تقارير فيها مضامين مزعومة (وأحياناً مضحكة أو مشوّهة بشكل هزلي) إلى الرابطة لتضم إلى سجلي »(٨) .

بالاضافة إلى قصاصات الصحف التي فيها أشياء يقال أن تشومسكي تفوّه بها في الماضي ، يضم ملفه مذكرات ، على نسق تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي ، من موظفي رابطة مكافحة الافتراء وغيرهم من المخبرين . بينها مثلاً مذكرة من « عملية جوبيتر » إلى « زاك » . ويتضمن الملف كذلك نسخة عن رسالة بشأن تشومسكي من الرابطة إلى القنصل الإسرائيلي في بوسطن ومواد أخرى عنه واردة من مختلف المكاتب الإقليمية للاتحاد اليهودي ومجلس الجالية اليهودية . ويقول تشومسكي :

« عندما ألقي محاضرة في جامعة أو غيرها ، تقوم مجموعة عادة بتوزيع منشورات لا تحمل أي توقيع فيها حملات شتى عليّ تتخللها « مقتبسات » (مختلقة عموماً) عما يزعمون أنني قلته هنا وهناك . ولا يخامرني شك في أن المصدر هو رابطة مكافحة الافتراء . وعادة يقر بذلك الأشخاص الذين يوزعون المنشورات غير الموقعة . فهذه أعمال خبيثة غايتها ترويع الكثيرين . وهي بطبيعة الحال ليست غير مشروعة،فإن ارتأت الرابطة أن تسلك هذا المسلك فلها الحق في أن تفعل ذلك ، ولكن يجب فضح هذا المسلك » .

ومطبوعات الطلاب تخضع أيضاً للمراقبة . فعندما نشرت مجلة « خريج بيركلي » الشهرية التي تنشر أنباء وآراء تهم الخريجين في جامعة كاليفورنيا ببيركلي ، في عددها لشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢ عدداً من المقالات التي تنتقد رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وسياسات حكومته ، بدأت مكاتب المجلة تتلقى مكالمات هاتفية من مجهولين يعربون فيها بعبارات فظة عن رأيهم في المجلة . واقترح أحدهم على رئيس التحرير جيمس شاموس « أن يأخذ القطار التالي ويرحل إلى اوشفيتس » (وهي مدينة في جنوب بولندا) . ويقول شاموس أن هذه المكالمات استمرت بضعة أسابيع .[٩]

ووزع مجلس الطلبة اليهود في الجامعة عريضة يحتجون فيها على محتويات عدد نيسان (أبريل) وأخذوا يصفون المجلة بأنها معادية للسامية ،[١٠] إلى أن اكتشفوا أن رئيس التحرير شاموس يهودي . وقام شاموس بمقابلة مجلس الطلبة اليهود ووافق على أن يخصص في العدد التالي حيزاً لمقال من ٤,٠٠٠ كلمة لدحض ما جاء في عدد نيسان (أبريل) ، ولكنهم لم يرضوا عن ذلك .

وفي الأسبوع التالي تقدم أعضاء من مجلس الطلاب اليهود بمشروع قرار في الجمعية العامة يعرب عن « الأسف » لمحتويات عدد نيسان (أبريل) ويشترط أنه إذا لم تؤلف لجنة « لمراجعة محتويات كل عدد من المجلة قبل دفعها إلى المطبعة » فستتخذ الخطوات لإزالة المجلة من الوجود .[١١]

وصوتت الجمعية العامة ضد مشروع القرار هذا ، ولكنها وافقت على إنشاء لجنة ترسم سياسة تحرير للمجلة . ودافع معارضو المشروع ، وبينهم محررون في عدد من المطبوعات الجامعية عن حق مجلة « الخريج » في أن تصدر « من غير رقابة مسبقة » .

وفي اليوم التالي هزم مجلس الطلبة الأعلى بأكثرية ضئيلة جداً مشروع قرار يعرب عن « الاستياء » من مجلة الخريج.[١٢] وفي صيغة سابقة لمشروع القرار، عدلها المجلس الأعلى، كان قد طلب من المجلس أن « يندد » بالمجلة. وظهرت مقالة افتتاحية في صحيفة الدايلي كاليفورنيان وهي جريدة الطلبة الرئيسية في الجامعة، تقول ان هذه « الطعون التي لا معنى لها » لم تأت وليدة دراسة ذكية للقضية، وإنما وليدة « حوافز رعناء لمعاقبة صاحب فكرة قد لا يوافق عليها المرء ».

وفي عدد أيار (مايو) نشرت مجلة الخريج رداً على مقالة شاموس الأصلية. ويختم الكاتب بوصف عدد نيسان (أبريل) بأنه « بكل بساطة ومن غير تمويه معاد للسامية معنى ومضموناً ».

وفي وقت لاحق من شهر أيار (مايو)، ذهب شاموس في إجازة. وفي أثناء غيابه قررت رئاسة جمعية الخريج العامة في اجراء إداري خفض الأموال الطلابية المخصصة للمجلة بنسبة ٥٥ في المئة، وتغيير قواعد المحاسبة بحيث يتعذر على المجلة الاستمرار.[١٣]

فاستقال شاموس ومعه أيضاً العاملون في قسم التحرير وقسم الاعلان. وقال في مقابلة مع « سان فرانسيسكو أكزمنر » ان سلسلة المقالات عن بيغن « عجلت مباشرة في اسكاتنا ».[١٤] وصرح لصحيفة دايلي كاليفورنيان « ان هذه الحالة كلها هي خطة لرقابة حكومة الطلاب التي ترغب في التخلص من المجلة وإيجاد مجلة جديدة تكون على صورتها ومثالها في السنة المقبلة ».[١٥] غير أن رئيس جمعية الخريج العامة أنكر وجود أي تآمر، ولكنه اعترف بأن الجدل حول هذه القضية « أثار موضوع محتويات الخريج ». وباتت مجلة الخريج اليوم أشبه شيء بسجل للأحداث وتصدر أربع أو خمس مرات في السنة.

مهاجمة محرر من الطلبة :

جون دنّا ، رئيس تحرير الصحيفة الطلابية « أريزونا دايلي وايلد كات » في جامعة أريزونا بتكسون خلال ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، تعلّم هو الآخر ان يفكر مرتين قبل أن ينتقد إسرائيل . ففي شباط (فبراير) ١٩٨٣ كتب دنّا البالغ من العمر ٢٢ سنة مقالة افتتاحية بعنوان « جزار بيروت هو أيضاً مجرم حرب » ، انتقد فيها انتقاداً عنيفاً السماح لوزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون بالبقاء عضواً في مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد أن تبين انه «مسؤول غير مباشر» عن مجزرة الفلسطينيين المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان .

وقال دنّا : إذا كان مجرم الحرب النازي كلاوس باربي « جزار ليون » اللعين يحاكم على ما ارتكبه من جرائمَ بحق الانسانية « أفلا يجب محاكمة المسؤولين عن مجزرة بيروت على جرائمهم » .

لقد صعق دنّا بسبب ردة الفعل على مقالته وقال[١٦] :

> « كان جدّاي الوحيدين المذكورين تحت اسم جون دنّا في دليل الهاتف ، فأقلقوهما بمكالمات هاتفية في ساعات متأخرة من الليل . وتلقيت أنا مكالمتين من نوع « آه ، لو نستطيع استفرادك . . . » هذا بالاضافة إلى تهديدات أخرى بقتلي . وتلقيت أيضاً بالبريد رسائل طافحة بالكراهية . وبعضها لاذع إلى حد يقشعرّ له بدني » .

ثم وردت سلسلة من الرسائل على الصحيفة تتهم دنّا « بالجدل غير المسؤول » و « إذكاء الاحقاد » و « التحريض على العنف » . وكتب المدير المحلي لمؤسسة هيلليل التابعة لبنّاي بثرث يقول أن مقالة دنّا « مثيرة للخواطر ومضللة وتبني الاستنتاجات على أنصاف الحقائق » .

وقد حملت هذه الضجة دنّا على كتابة اعتذار في العدد التالي من

الصحيفة . وقال أنه بالرغم من تمسكه بمعتقداته « فأود أن أقول أنني عبرت عن هذه المعتقدات بطريقة مختلفة » [17] . ووافق مع بعض منتقديه على انها كانت مقالة افتتاحية سيئة وانه كان في وسعه أن يشرح هذه النقاط ذاتها « من غير أن يثير الخواطر ومن غير جدل عنيف » .

وعلاوة على هذا الاعتذار وافق دنا على تناول العشاء مع عدد من كبار أعضاء الجالية اليهودية في تكسون، وقابل أيضاً يهودا وينروب المتحدث بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان يقوم بجولة في أميركا . ويقول دنا أن وينروب « يتخذ أكثر المواقف تحرراً » . وقال لي : « في إسرائيل كثيرون يشعرون كما تشعر » .

وفي اليوم الذي تلا نشر اعتذار دنّا ، كتب أعضاء ٢٠ تجمعاً يهودياً محلياً إلى رئيس الجامعة مطالبين باستقالة رئيس تحرير صحيفة « وايلد كات » أو إقالته بسبب مقالته « المعادية للسامية » و « المعادية لإسرائيل » [18] . وإذا لم يطرد حتى ظهر يوم الاثنين المقبل فان الجماعة ستبلغ المعلنين في « الوايلد كات » ان الصحيفة « تشيع الكراهية » ، على أمل أن يمتنع المعلنون عن الاعلان فيها . والمتحدث باسم هذه الجماعة هو إدوارد تنين ، رئيس رابطة الدفاع المحلية ، وهي المنظمة التي أسسها مئير كاهان الذي يدعو إلى طرد العرب بالقوة من إسرائيل . وتتبرأ إيباك وغيرها من المنظمات اليهودية من رابطة الدفاع هذه .

وسارع مجلس الجالية اليهودية في تكسون إلى التبرؤ علانية من أية علاقة مع هذه الجماعة التي قال عنها انها غير مفوضة بالكلام باسم المنظمات التي تدعي أنها تمثلها [19] .

وعندما انقضت المهلة المحددة من غير إقالة دنّا ، وزعت الجماعة الداعية إلى مقاطعة الصحيفة والتي أطلقت على نفسها « المؤسسات الصهيونية المتحدة » رسالة على التجار المحليين ووكالات الإعلان تحثهم

على التوقف عن دعم « رئيس تحرير وايلد كات اللاسامي » و « تعصبه المدروس » وزعمت أن دنّا « شريك في الأهداف الإجرامية لمنظمة التحرير الفلسطينية »[٢٠]. وطلبت الرسالة من المعلنين « حكّموا ضميركم وافعلوا ما تعلمون أنه يجب أن يفعل » . ولاحظ دنا أن اسم هذه الجماعة المختصر بالانكليزية هو (عوزي) ، أي اسم الرشاش الإسرائيلي النموذجي .

وفي هذه الأثناء حضر حوالي ٢٥ عضواً من تجمعات إسرائيلية محلية ، معظمهم من منظمة هيلليل في الجامعة ، اجتماعاً لمجلس المطبوعات في الجامعة جابهوا فيه دنّا بشكاواهم . ويذكر رئيس التحرير السابق ذلك الحادث فيقول :

« لقد كنت في المقعد الساخن حِوالي الساعتين . وحاولت أن أرد على جميع أسئلتهم ولكنهم أصروا على مطالبتهم باتخاذ خطوات . وسألتهم عن الخطوات التي يريدون فقالوا انهم يريدون مجلس مراجعة . قلتَ « حسناً » ، يمكنكم مراجعة أي شيء تريدون بعد نشره في الصحيفة . إلا أنهم رفضوا وقالوا أنهم يريدون مراجعته قبل نشره . فأجبت بأن هذا الطلب غير مقبول اطلاقاً » .

وأخيراً لم تكن جهود المقاطعة فعّالة ، إذ لم يُلغ الإعلان سوى مؤسستين تجاريتين . هذا ، ونال دنّا تأييداً ثابتاً من العاملين في الصحيفة ومن رئيس دائرة الصحافة في الجامعة ، وهو نفسه يهودي . ولكن رئيس التحرير السابق يقول انه كان للحملة عليه أثرها « فقد كانت فعالة إلى حد ما ، إذ انني جنحت إلى السكوت مدة من الزمن قبل أن أتطرق إلى أي موضوع دولي » .

« انها السياسة فيما يبدو » :

في مدرسة اللاهوت في هارتفورد في كونيكتيكت أقدم برنامج

للدراسات الإسلامية في الولايات المتحدة ، وفي أوائل السبعينات بدأ رئيس هذه المدرسة يتلقى شكاوى من أفراد من الجالية اليهودية في هارتفورد بأن البرنامج معاد لليهود[٢١] . وذهب أحدهم إلى حد القول أن البرنامج في الحقيقة هو « دعم لمنظمة فتح » . وفي الآونة الأخيرة طلبت صحيفة « هارتفورد كورانت » اليومية المحلية من ويلم أ. بيجلفيلد ، مدير مركز دراسات الإسلام والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين في مدرسة هارتفورد للاهوت ، ان يكتب لها مقالة عن ياسر عرفات ، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية . وعشية رأس السنة ١٩٨٣ ، أي في اليوم التالي لظهور المقالة ، تلقى بيجلفيلد مكالمة هاتفية من شخص اكتفى بالقول أنه يهودي . وقال المتحدث أن لمدرسة اللاهوت سجل طويل « في الدعاية المعادية لليهود » واتهم بيجلفيلد بأنه يؤيد « قتل اليهود وتدمير إسرائيل » ثم أعرب عن فرحه بموت جسيكا سافيتش « المؤلم جداً » ـ وهي من موظفات قسم الأخبار في شبكة أن. بي. سي. وقد قتلت في حادث سيارة . وقال المتحدث ان ميتتها على هذا النحو « هي دليل على العدالة الإلهية » لأنها « كذبت » حول عدد اللبنانيين الذين شردوا من ديارهم أبان الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ . وأضاف أنه واثق من أن هذا العقاب ينتظر « كل عدو لإسرائيل » . ويقول بيجلفيلد « ان مضامين هذا الكلام كانت واضحة لي » .

وبعد بضعة أسابيع تلقى بيجلفيلد بطاقة بريدية تشير إلى مقالته عن عرفات وتقول :

> « انت على حق ، وهتلر كان على حق ، فيجب ألا يكون هناك يهودي وان لا تكون إسرائيل . وقد قلت بأسلوب العالم ما يمكن أن يقوله أي سكير يكره اليهود في الخمارة مستعملاً عبارات موجزة . ان مركز دراسة العلاقات بين المسيحيين

والمسلمين أنشيء ليكون بالفعل مركزاً للدعاية ضد إسرائيل وضد اليهود ، وليس ثمة من هو أفضل منك في نشر الأكاذيب » .

النبذ هو سلاح آخر يستعمله اللوبي ، فاقبال أحمد عالم أميركي من أصل باكستاني يحمل شهادتي دكتوراة من جامعة برنستون إحداهما في العلوم السياسية والثانية في الدراسات الإسلامية . وهو زميل في معهد واشنطن للدراسات السياسية . وكتب أحمد كثيراً عن الشرق الأوسط وله مقالات عدة نشرت في النيويورك تايمز ، ويقول أحمد بما أنه منتقد للسياسات الإسرائيلية ومؤيد لحقوق الفلسطينيين فقد نبذه المجتمع الأكاديمي :[٢٢]

« لا يجابه المرء عقوبات مادية فحسب ، بل هو الامتثال الذي يفرض عليك ، وثمن العزلة الذي يترتب على الأفراد دفعه لعدم الامتثال » .

انضم أحمد إلى هيئة التدريس في جامعة كورنل عام ١٩٦٥ . ويقول « كنت مساعد استاذ شاباً ومحبوباً بوجه عام لدى زملائي . واستمرت معاملتهم الحسنة ومودتهم لي بالرغم من أن الكثيرين منهم كانوا محافظين بينما كنت قد أصبحت بارزاً نوعاً في الحركة المناهضة لحرب فيتنام » .

بعد الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ألقى أحمد محاضرة في كورنل منتقداً اجتياح إسرائيل واحتفاظها بالأراضي العربية ، ووقع أيضاً عرائض تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير . ويقول أحمد أنه خلال السنتين الأخيرتين من وجوده في كورنيل لم يبق سوى أربعة أساتذة فقط يتكلمون معه فيما قاطعه الباقون . ويضيف « وكنت أجلس

إلى مائدة الغداء في مطعم الأساتذة الذي يكون عادة مكتظاً ، فأجد نفسي وحيداً على مائدة تتسع لستة أشخاص » . ويقول أحمد أن ثلاثة من الأساتذة الذين بقوا على صداقتهم له هم من اليهود :

« فالمسألة ليست مسألة يهودي ضد شخص غير يهودي . إذ هناك ميثاق غير مدوّن بين المجتمع الجامعي بشأن إسرائيل . والملفت للنظر هو أن عدد اليهود البارزين الذين نقضوا الميثاق أكبر من عدد الذين نقضوه من غير اليهود » .

في ١٩٨٣ ظهر اسم أحمد في مطبوعة لبئناي بئرث بعنوان « الدعاية الموالية للعرب في أميركا : مطايا وأصوات » ويقول أحمد « أنهم يفعلون ذلك لمن لم يتلق حتى الآن تأييداً من حكومة أو منظمة عربية » . ويضيف أحمد أن ربع دخله يعود عليه من المحاضرات التي يلقيها ولا سيما في الجامعات . ومنذ اصدار بئناي بئرث « لائحة الأعداء » انخفض عدد الدعوات له لالقاء المحاضرات بمعدل ٥٠ في المئة تقريباً . ويقول « ان هذه الدعوات توجه إليّ بسبب شهرتي كعالم موضوعي ومستقل . ولكنهم بتصنيفي كداعية أثاروا الشك حول مركزي كعالم موضوعي » .

ومنذ أن ترك أحمد كورنل عام ١٩٦٩ لم يتمكن من الحصول على منصب تدريس نظامي . فعمل أستاذاً زائراً ينتقل كل سنة من كلية إلى أخرى ، وفي أواخر سنة ١٩٨٢/ ١٩٨٣ الدراسية نظرت كلية روتجرز الجامعية في نيوارك بنيوجرسي في أمر تعيينه نظامياً ، ولكنها عدلت عن ذلك في آخر لحظة ، ويقول أحمد :

« قيل لي بصفة خاصة أن ذلك كان بسبب معارضة الأساتذة الصهيونيين لتعييني . وقيل للعميد أن ترشيحي لن يحظى بعدد الأصوات اللازم من هيئة الأساتذة بسبب اتهامي باللاسامية وبأنني خلقت جواً معادياً للسامية عندما كنت في جامعة

كورنل . كل ذلك قيل لي بصفة خاصة ، وليس لديّ شيء مكتوب . . . » .

كان س. ويتيكر ، الرئيس السابق لدائرة العلوم السياسية في كلية روتجرز الجامعية ، هو الذي استخدم أصلاً أحمد كأستاذ زائر ، ولكنه كان غائباً عندما نظر في أمر تعيين أحمد كأستاذ دائم . ويقول ويتيكر « عندما عدت قيل لي أنه أستاذ بارع جداً وإن الإقبال على محاضراته مدهش . ولكن اقتراح تعيينه الدائم أسقط ، ويبدو ان السبب سياسي »[٢٣].

التمويل العربي لا يطاق :

في عام ١٩٧٧ اقترحت ثلاث من أشهر الكليات الأميركية الصغيرة وهي ساوارثمور وهافرفورد وبراين موز أن تسعى وراء تمويل من مؤسسة عربية خاصة لانشاء برنامج مشترك لدراسات عن الشرق الأوسط . وسبق لهذه الكليات الشقيقة التي تقع في ضواحي مينلاين الغنية من فيلادفيا ، ان تشاركت في برنامج للدراسات الروسية .

ونشأت فكرة البرنامج المشترك خلال محادثات جرت بين مسؤولين في الكليات واحد خريجي سوارثمور هو ويليس آرمسترونغ المساعد السابق لوزير الخارجية ومؤخراً سكرتير وامين صندوق مؤسسة ترياد ومقرها واشنطن[٢٤]. وقد انشأها رجل الأعمال السعودي عدنان خاشوقجي لتتولى ، على حد قوله ، تمويل « برامج لها أهداف طويلة الأمد لبناء جسور للتفاهم بين البلدان » . وجمع المليونير الخاشوقجي ثروته من عمله كوسيط لشركات أجنبية ، بينها عدة شركات مقاولة كبرى للشؤون الدفاعية ، تسعى وراء المشاريع في المملكة العربية السعودية .

والبرنامج الذي وضعه آرمسترونغ بالتعاون مع الكليات الثلاث ومدته ثلاث سنوات وتكاليفه ٥٩٠,٠٠٠ دولار ، كان مثالياً في رأي الجميع . وينص المشروع على توفير منح دراسية أجنبية للطلاب العرب المحتاجين ،

وتوسيع مجموعات الكليات من كتب وصحف تعنى بالشرق الأوسط،وتعزيز الدورات الدراسية القائمة المتصلة بالشرق الأوسط . هذا بالاضافة إلى أن حوالي ربع الهبة سيستخدم في تمويل أستاذية دوّارة ، على ان يدرس الأساتذة دورات عن الشرق الأوسط وعلاقته بفروع أخرى منها الانثروبولوجيا (علم الانسان) وتاريخ الفن وعلم الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية والأديان . ويذكر كندول لانديس نائب رئيس سوارثمور بعد خمس سنوات انه « كان اقتراحاً فريداً من نوعه من حيث دسامته واتقانه »[٢٥] .

وقال عنه ستيفن كاري ، رئيس هافرفورد ، في حينه « انه برنامج ذو مستقبل عظيم من حيث إثرائه الأكاديمي »[٢٦] . وقال جون جيلبرت ، معاون مدير هافرفورد المسؤول عن التنمية ان من شأن هذا البرنامج « أن ينهض بوعي الطلاب بالوضع في الشرق الأوسط »[٢٧] .

ولعل أكثر المتحمسين للمشروع كان هاريس وفورد ، رئيس براين مور . وبصفته مديراً سابقاً لكتائب السلام فقد اشتهر باهتمامه الطويل بتشجيع التفاهم الدولي . ووصف الاقتراح الخاص بدراسات الشرق الأوسط بأنه « فرصة طيبة لشيء نحتاج إليه كثيراً » .

واقتراح الهبة شمل ضمانة بالحرية الأكاديمية المطلقة . ويقول آرمسترونغ « كان يجب ان يتم ذلك وفقاً لأعلى المعايير الأكاديمية »[٢٨] . فالكليات تختار الأساتذة الزائرين وهي التي تشتري الكتب وهي التي تختار الطلبة الذين تقدم لهم المنح الدراسية .

ومعنى الأستاذية الدوّارة أن لا يبقى الأستاذ في مكانه مدة تكفيه لترسيخ جذوره ، ويقول لانديس « لقد فكرنا في الخلفيات من أجل الانصاف وكان من الممكن استخدام أساتذة يهود وغيرهم » .

وصرح كاري من هافرفورد بقوله « اننا لم نتعرض اطلاقاً لأي ضغط من

مؤسسة ترياد في أثناء مباحثاتنا معهم ، ولم تبدر عنهم أية إشارة إلى أن الدراسات يجب أن لا تشمل إسرائيل . لذلك لم أتلق أي انتقاد لجماعة مؤسسة ترياد ».[29]

وأنهت الكليات الثلاث صيغة الاتفاق مع ترياد ، ولم يبق سوى تقديم اقتراح المنحة رسمياً لمؤسسة ترياد التي أكد آرمسترونغ لمسؤولي الكليات الثلاث أنها ستقبله وتحرر الشيك بمبلغ الهبة .

غير ان البعض مثل ايرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية رأوا مخاطر في المشروع . وتلقى سيلفرمان مكالمة هاتفية من جيمس كورث ، أستاذ العلوم السياسية في سوارثمور،تنبه اللجنة الأميركية اليهودية الى اقتراح الهبة .

وقال سيلفرمان في مذكرة أعدها للجنة حول النفوذ العربي في الولايات المتحدة :

« يعتقد البروفسور كورث ، وهو غير يهودي ، ان البرنامج المقترح يجب أن يقلق اللجنة الأميركية اليهودية من حيث انه لن يقتصر على توسيع دراسة العالم العربي ، بل انه سيسعى بصراحة لنقل الرسالة العربية السياسية الى هذه الكليات » .

وتمضي المذكرة فتقول « من شأن البرنامج المزمع تنفيذه أن يعود على الطلاب العرب بما هو أكثر من المنح الدراسية . وهو يقترح أيضاً أستاذية كاملة ودعماً للمكتبة ونفقات إدارية وتعزيزاً للدورات الدراسية الحالية عن الشرق الأوسط » ولا تدعي المذكرة أن الهبة ستكون مقيدة بشروط ، ولا أن إسرائيل سوف تستثنى من الدراسات ، ولا انه سيكون هناك خطر من التمييز ضد الأساتذة اليهود . ولكن الخطر يكمن على ما يبدو في اتساع أفق المعرفة بالشرق الأوسط وان تكون « الرسالة السياسية العربية » في طريقها إلى هذه المعاهد . وتمضي المذكورة فتقول :

« لفت البروفسور كورث أنظارنا إلى هذه الحقائق وطلب مساعدة اللجنة المركزية اليهودية في سد الطريق على تنفيذ البرنامج . فدرسنا الموضوع ووافقنا على انه من المعقول جداً قتل البرنامج عبر محادثات هادئة وراء الكواليس مع المسؤولين في الكليات قبل اللجوء إلى الشارع ، وعلى ألا يقوم الاحتجاج على البرنامج فقط أو بصورة خاصة على أساس المعارضة اليهودية للنفوذ العربي .

« ورأيناعوضاً عن ذلك انه من الممكن إثارة القلق بشأن البرنامج من منطلق رعاية الخاشوقجي له ، وأهداف البرنامج الواضحة في العلاقات العامة ، الأمر الذي لا يليق بمكانة هذه الكليات » .

وبادر سيلفرمان إلى العمل بتنظيم حملة للنيل من سمعة الخاشوقجي وترياد :

« في الحال أرسلت إلى البروفسور كورث بملف من المعلومات عن الخاشوقجي وشركة ترياد ومؤسسة ترياد جمعها قسم تحليل الاتجاهات في اللجنة الأميركية اليهودية . وأبلغت أيضاً فرع فيلادلفيا من هذه اللجنة بالتطورات وذلك ليتصل بالبروفسور كورث ويساعد في حمل وجهاء يهود فيلادلفيا وخريجي الكليات الثلاث أو المتعاونين معهم على إثار الشكوك حول الهبة المقترحة » .

أما تأثير جهود اللجنة المركزية اليهودية « لقتل البرنامج » فكان مذهلاً . إذ استخدمت صحيفة سوارثمور الطلابية فونيكس المواد التي وافاها بها سيلفرمان ونشرت مقالاً يزعم كذباً أن « هيئة محلفين فدرالية عليا

تنظر في اتهام الخاشوقجي بعلاقته بدفعات لشركة لوكهيد (الأميركية لصناعة الطائرات).[٣٠] وفي وقت لاحق سئل جيمس بلات الذي كان يحرر في صحيفة فونيكس ، عن الدور الذي لعبته هذه المقالة في الجدل فقال « ان فونيكس نشرت ذلك ليقوم على الأقل الطلاب والخريجون الذين يحتمل أن لا يكونوا قد سمعوا بها من قبل ، بالاتصالات الهاتفية وليضطربوا وغير ذلك » . وسئل من أين حصل على هذه المعلومات ، فرفض الإجابة ولكنه قال « أفضل التحدث إلى الناس أولاً لأتأكد من عدم وجود مشكلة لديهم بشأن الموضوع ، أما الآن فسيبقى المصدر سراً ».[٣١]

وقبل ظهور مقال فونيكس دعا تيودور فرنيد ، رئيس كلية سوارثمور ممثلي الدائرة إلى اجتماع للحصول على اتفاق هيئة الأساتذة على اقتراح الهبة الأولي . ويقال ان بعض الأساتذة اعترض على المشروع . وفي مساء اليوم الذي ظهرت فيه المقالة ، وزعت عريضة في مطعم الكلية تنعت الخاشوقجي بأنه « مروّج للعتاد الحربي » وتشير إلى « ردود الفعل » العنيفة في الشرق الأوسط ، وتدعو إدارة الكلية إلى اسقاط الاقتراح . وتحمل العريضة تواقيع ٢٣٠ طالباً وأستاذاً . وفي الوقت ذاته تقريباً وضع الاتحاد اليهودي في فيلادلفيا رسالة على مكتبة رئيس الكلية .

وقال مراقب قريب من أحداث سوارثمور : « لقد حدث كل ذلك على ما أذكر في حوالي ١٨ دقيقة ونصف ، وكأنه الحريق العظيم الذي اكتسح فرنسا خلال الثورة الفرنسية » .

وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ظهرت مقالتان احداهما في صحيفة « فلادلفيا إنكويرر » والثانية في صحيفة أخرى في فيلادفيا هي « ايفننغ بولتين » وتصدّر هذه الأخيرة عنوان « الكليات تتردد في التورط بفضيحة » . وفي اليوم التالي نشرت الصحيفة الطلابية المشتركة بين كلية

براين مور وكلية هافرفورد مقالة تفصيلية عن اقتراح الهبة ، وعن تاريخ الخاشوقجي . وتضمن العدد ذاته مقالاً افتتاحياً بعنوان « قولوا لا لترياد » .

كما أصدر مجلس علاقات الجالية اليهودية واللجنة الأميركية اليهودية ورابطة بنئاي بئرث لمكافحة الافتراء بياناً مشتركاً جاء فيه « من المناسب بوجه عام أن تتساءل الكليات الثلاث حول الحكمة في قبول أية هبة من مصدر ملطخ يهيمن عليه شخص مثل عدنان الخاشوقجي »[٣٢] .

وأخيراً أوصلت اللجنة الأميركية اليهودية البروفسور كورث بالنائب جيمس شور ، وهو يهودي وخريج سوارثمور . ويقول آرمسترونغ أن شور اتصل بالرئيس فريند وطلب أرقام هواتف أعضاء مجالس إدارة الكليات « ليتصل بهم في الحال ويجعلهم يضعون حداً لهذا الشيء الشائن »[٣٣] .

وحاولت الفئات المختلفة حمل هيئة الأساتذة على التدخل . ويذكر هاريسون رايت ، أستاذ التاريخ في سوارثمور أنه وصلت « مذكرات إلى كل الأساتذة وإلى رؤساء الدوائر من جماعات شتى . فجرى في الواقع تبادل قصير الأمد ، ولكنه حاد ، في وجهات نظر متباينة »[٣٤] .

وكانت هافرفورد أول الكليات الثلاث التي انسحبت علانية من المشروع المشترك . وقال رئيسها كاري في بيان أعده أن الكلية « تعرب عن امتنانها لترياد التي أبدت استعداداً لدراسة الطلب ، غير أن كلية هافرفورد بسبب قيامها على أساس مذهب الكويكرز قررت أن لا تطلب أموالاً عائدة مباشرة من المتاجرة بالأسلحة التي تشجبها » .

وفي الحال حذت حذوها جامعة سوارثمور ، وأعلن رئيسها فريند القرار على النحو التالي :

« في الوقت الذي يجري فيه تخطيط مالي دقيق وتمحيص للمناهج ، فإن افتقارنا إلى أساس مهم لدراسات الشرق الأوسط

في سوارثمور لا يبرر في نظرنا ما يبدو في الوقت الحاضر انه لا يعدو كونه تجربة مؤقتة » .

وقد شكا بيتر كوهان وهو من الذين تزعموا احتجاج الطلبة على هبة ترياد إلى مراسل فونيكس في وقت لاحق من أن البيان « لم يثبت مباديء ، بل اكتفى بالتحدث عن الوضع الآني »[٣٥] . وفي مقالة فونيكس ذاتها قال لانديس نائب رئيس كلية سوارثمور أن القرار بشأن هبة ترياد اتخذ « في غمرة دوامة من الاحتجاجات نشأت عما هو أكبر من الخاشوقجي . فهناك مصالح أخرى لها علاقة بالاحتجاج » .

ويشارك بن روكفلر في رسالة إلى فونيكس لانديس رأيه إذ يقول :

« الطلاب اليهود لا يزعجهم تصرف مؤسسة روكفلر التجاري لأنهم في الواقع لا يعترضون على التصرف التجاري لأحد ، كما ان القلق المزعوم من صفة السيد الخاشوقجي المعنية ليس سوى خدعة لتغطية عدائهم العرب »[٣٦] .

أما كلية براين مور فبقيت وحدها تسعى وراء الهبة . وقال رئيسها وفورد « لا أعتقد أن مسألة الحكم على مصدر المال مسألة بسيطة »[٣٧] . ودافع فورد عن قرار الكلية في مقالة نشرت في صحيفة نيوز الطلابية المشتركة بين كليتي براين مور وهافرفورد مع أنها تعارض الهبة . وقال وفورد في هذه المقالة :

« لم يقل أحد في براين مور ان سجل السيد الخاشوقجي غير ذي موضوع أو انه لا يعنينا ، فقد استطلعنا هذا السجل في مناقشات الكليات الثلاث في الصيف الماضي ووزعنا ما توصلنا إليه من معلومات.وإذا كان ثمة من معلومات جديدة فعلينا أن ندرسها بعناية . ولكن بدلاً من أن نقول « لا » ، لترياد ، كما تقترح «صحيفة النيوز » أعتقد ان علينا أن نمحّص جميع الحقائق وان نفكر معاً في كل ما يثار من مسائل .

« بعض الشركات التي نطلب منها الأموال تمارس أعمالاً غير ملائمة ، بل انها أدينت وعوقبت . . . ولكن هل يتوجب علينا أن نرفض التبرعات من مثل هذه المؤسسات ؟ لقد اتهم جون د. روكفلر بكثير من الأخطاء في زمانه ، ولكن براين مور كانت مسرورة بتسمية إحدى قاعاتها باسمه ويسرها أن تسعى وراء أموال اكتسبت بطرق مريبة تقوم الآن بتوزيعها مؤسسات شتى .

« وفي تقريرنا الخطوات التالية علينا أن نحاذر التحيز والمعلومات المضللة والسياسات التي ترضي حالات نفسية شخصية فحسب . أليس من التحيز قبول التبرع من لوكهيد مثلاً التي ثبت قيامها بممارسات غير لائقة ، ورفض التبرع من ترياد التي لم يحكم على صاحبها حتى ولم يتهم (كما ادعت فونيكس صحيفة كلية سوارثمور) » .

وأيدت صحيفة الانكوايرر موقف براين مور . ونشرت مقالة بعنوان « . . . المال لا رائحة له » قالت فيها أنها لا تعتقد أنه كان على هارفرفورد وسوارثمور وبراين مور « أن تنظرا باشمئزاز » إلى مصدر هبة ٥٩٠,٠٠٠ دولار . « وفي رأينا أن هذه الكليات تحسن صنعاً في اتباع نصيحة الفيلسوف الأميركي الشهير ودي ألن ، فتأخذ المال وتمشي » . وأشارت الصحيفة ، كما أشار فورد ، إلى « أن مصادر قليلة جداً تتبرع للتعليم العالي يمكن أن تخرج بريئة عند التمحيص الدقيق » .[٣٨]

وتلاحظ مذكرة اللجنة الأميركية اليهودية بارتياح ان كلية براين مور قررت ملاحقة اقتراح الهبة « ولكن ببطء شديد » .

والواقع أن طلب براين مور لم يجد في النهاية من يرد عليه . فقد تراكمت المصائب على رأس الخاشوقجي فنفض يديه من المؤسسة ومن العرض الذي طرح على الكليات الثلاث .

وقال وفورد متأملاً الجدل وقرار براين مور بالاستمرار في الاقتراح « كنا في موقف قوي نسبياً لأننا كنا قد بدأنا في العام نفسه برنامجاً نحث فيه المتبرعين لبرنامج براين مور للدراسات اليهودية أن يقدموا سندات إسرائيل » . وقد سرت الجالية اليهودية بذلك . ويمضي وفورد يقول « لقد ظفرت بجائزة اليانور روزفلت لمنظمة سندات إسرائيل » . وسئل عن شعوره تجاه انسحاب الكليتين الأخريين فأجاب :

« شعرنا بأنهما قد خذلتانا . فهما أولاً انسحبتا علانية دون أي مشاورات حقيقية . وثانياً لأننا كنا قد فكرنا في الموضوع . فبدا لنا الانسحاب وكأنه صفعة ظالمة لمن يحتمل أن يتبرعوا » .

وأكد ويليس آرمسترونغ ما قاله وفورد من أن المسؤولين في الكليات وصلتهم سيرة الخاشوقجي وانهم ناقشوها مناقشة وافية قبل أن يوافقوا مبدئياً على الهبة المقترحة . وكتب آرمسترونغ في تقرير له مؤرخ في ٦ تموز (يوليو) ١٩٧٧ عن زيارة قام بها للمسؤولين في الكليات الثلاث . يقول :

« لم تكن هناك مشاكل يمكن رؤيتها من نوع رد فعل الكليات للتمويل أو للشخصيات من الشرق الأوسط . وقد اطلع جميع الحاضرين من رجال ونساء على مقالة مجلة « فورتشون » . . . فأظهروا جميعاً اهتماماً بمقابلة السيد الخاشوقجي » .

وفي رسالة لاحقة إلى الرئيس فريند ، قال آرمسترونغ :[٣٩]

« يبدو لي أن كلية سوارثمور قد خرجت عن مبادئها وأذعنت بسرعة فائقة للضغط الحزبي والتخويف من الأجنبية من جانب جماعة ماهرة في التلاعب بالرأي العام . ولا أدري كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدفع عجلة السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام ما لم نكسب ثقة العرب في تفهمنا وموضوعيتنا . ومن المؤسف جداً أن تدير مؤسسة للكويكرز ظهرها لفرصة تتيح لها الإسهام في هذا التفاهم » .

وينكر كاري رئيس هافرفورد ، كما ينكر فريند رئيس سوارثمور ، أن قرار الانسحاب من اقتراح الهبة كان بتأثير ضغوط الجالية اليهودية . يقول كاري :

« تلقيت فعلاً بعض الرسائل من بعض خريجينا اليهود الذين يعتقدون أنه يجب أن لا نشارك في هذا الموضوع . غير أن ذلك لم يكن له دخل في قراري » .

غير أن توم داندريا ، عمدة كلية هافرفورد حينذاك ، يختلف في تقييمه للمعارضة اليهودية :[٤٠]

« من أكبر القضايا بطبيعة الحال كانت المعارضة القوية من جانب المنظمات اليهودية . وأعتقد أن معظمها يتعلق بنفوذ العرب والوضع في الشرق الأوسط ككل . ولكن ذلك يشمل تساؤلات خطيرة فعلاً حول الحرية الأكاديمية ـ حرية التعبير . وثمة سبيل واحد يمكنك تجنبه وهو أن تجد مشجباً آخر تعلق عليه الاحتجاج ، أما مشجب الأسلحة فأنظف قليلاً بالنظر إلى عامل الكويكرز » .

وقال ايرا سيلفرمان في ختام مذكرته وهو يصف نجاح اللجنة اليهودية الأميركية في نسف برنامج دراسات الشرق الأوسط في الكليات الثلاث :

« لم يكشف أمر مشاركتنا على نطاق واسع في الكليات كما أن الصحف لم تشر إليها ، وهو ما أردناه . وهذا مثل تاريخي رائع على كيفية تأثيرنا في التعامل مع الكليات للحد من النفوذ العربي فيها ـ ولكن بالنظر إلى مذهب الكويكرز الذي تدين به الكليات الثلاث وشهرة الخاشوقجي الغامضة كتاجر أسلحة ، فان النهاية السارة التي انتهت إليها القضية لا يحتمل أن تتكرر بسهولة في حالات أخرى » .

ولم تفعل الكليات الثلاث ـ سوارثمور وهافرفورد وبراين مور ـ سوى

الشيء القليل منذ أحداث ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ لتحسين ما تدرسه في مجال أصبح أسخن من أن تتداوله عدة كليات .

وأظهرت كلية أخرى تقع على بعد حوالي مئة ميل شجاعة أكبر مع أنها أوشكت على التردد .

رد هبة مطلوبة :

كان مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون أول برنامج أكاديمي في الولايات المتحدة مخصص بكامله لدراسة العالم العربي المعاصر . وقد أنشىء هذا المركز عام ١٩٧٥، وهو جزء من مدرسة السلك الخارجي في جامعة جورجتاون . ولهذا فان المركز لا يقدم فقط برنامجاً أكاديمياً يؤدي إلى الماجستير في الدراسات العربية بل ويتيح فرصة أمام الطلاب ذوي الاهتمامات الدولية الأخرى ليتعرفوا إلى ٢٢ نظاماً سياسياً وإلى أحوال ١٧٠ مليون نسمة في شمال أفريقيا ووادي النيل والهلال الخصيب وجزيرة العرب .

وبما أن السعي إلى الحصول على تمويل فدرالي لمركز تقليدي للشرق الأوسط كان قد فشل مرتين فقد قرر مديرو المركز الجديد في وقت مبكر السعي وراء الدعم من مصادر خاصة . وكان أملهم أن يحصلوا على نصف الأموال التي يحتاجونها تقريباً من الحكومات العربية . وشرح بيتر ف . كروغ ، عميد مدرسة السلك الخارجي في جامعة جورجتان ، المشروع الأصلي فقال « كان من رأينا أن لا نميز بين الدول العربية فنسعى وراء الدعم من بعضها دون البعض الآخر ، لأن هذا يعني بالتالي أن البرنامج الأكاديمي يعتمد المحاباة » .[٤١]

وبعد أن حصل العميد كروغ على موافقة مكتب الإنماء في الجامعة وموافقة رئيس الجامعة في ذلك الحين القس ر.ج. هنلي على المشروع زار

جميع السفارات والبعثات العربية في واشنطن ليشرح لها المشروع ويطلب مساعدتها . ويقول كروغ : « ذهبت إليها جميعاً سواء كان لها علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة أو لم يكن ، وسواء كانت معتدلة أو راديكالية ، وبغض النظر عن نوعها » .

ويذكر جون رودي ، رئيس برنامج الدراسات في المركز أنه بموجب الفلسفة التي اعتمدوها في جميع التبرعات « كنا نحرص على أن لا نوصم بأننا مرتهنون لأحد »[٤٢].

وأول بلد تبرع كان سلطنة عُمان ، وسرعان ما تواردت الهبات من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية . وفي أيار (مايو) ١٩٧٧ وعدت ليبيا بدفع مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ دولار خلال فترة خمس سنوات لتمويل كرسي أستاذية للثقافة العربية .

غير أن الهبة الليبية أثارت جدلاً . وتحدث أحد الأساتذة عن « ذعر كبير » بين صفوفهم وصفوف الطلاب وبعض الإداريين وأمناء الجامعة . وبين الاحتجاجات عليها رسالة من الصَحافي آرت بوخولد نشرتها صحيفة جورجتاون فويس الطلابية . وقال بوخولد عن الهبة « انها دية من أحد أسوأ أنظمة الحكم في عالمنا اليوم »[٤٣]. غير أن القس الويسيوس ب. كيلي ، نائب رئيس جامعة جورجتاون التنفيذي للشؤون الأكاديمية ، صرح للواشنطن بوست في ذلك الوقت بأن الهبة الليبية « تسهم في تحقيق غاية المركز الأساسية . . . وهي توسيع أفق المعرفة بالعالم العربي في الولايات المتحدة »[٤٤]. وقال العميد كروغ « أن ليبيا تستجيب لدعوة جميع البلدان العربية إلى الاهتمام بنشاطنا ومساعدتنا حيثما تستطيع . وما قدمته ليبيا هو هبة . فقد بعثت إلينا بشيك أودعناه في الحساب . ولم تسأل ولم تطالب بالحساب ولا بتقرير عن التصرف بالمبلغ » . وأكد مايكل هدسون ، مدير المركز ، في لقاءات صحفية أن الهبة لا تشترط من يشغل الكرسي ولا ماذا يعلّم . وقال للواشنطن بوست « اننا لا نخلط بين السياسة والعلم »[٤٥].

ووردت التبرعات الحكومية التالية من الأردن وقطر والعراق .

ودفع العراق في ربيع ١٩٧٨ مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار . وكان ذلك تبرعاً غير مقيّد. فقرر المركز في وقت لاحق انفاقه في استخدام اخصائي في الأخلاقيات الإسلامية .

وفي هذه الأثناء ، حل القس تيموثي س. هيلي محل هنلي في رئاسة جامعة جورجتاون . وفي تموز (يوليو) ١٩٧٨ أقدم هيلي على خطوة مستغربة إذ أعاد هبة الخمسين ألف دولار العراقية من غير أن يعلم المركز بنيّته هذه . والحجة الرسمية التي أعلنت لتبرير هذا العمل هي أن متبرعاً آخر تقدم بتمويل الغاية نفسها . وكتب هيلي إلى المدير العام لمركز الأبحاث والأعلام العراقي يقول :

« أشعر بأنني ملزم وجدانياً بأن أعيد لسعادتكم الشيك السخي الذي أرسلتموه لنا . وآمل أن نستمر رغم ذلك في تبادل الحديث، وأن يصبح في امكان الجامعة أن تعود إلى سخاء الحكومة العراقية في المستقبل وتطلب هبة يكون في الامكان الاعتراف بالفضل الكامل في منحها للحكومة الواهبة . وأنا واثق من أنكم تدركون دقة موقف الجامعة في هذه المسألة »[٤٦].

غير أن الأساتذة في مركز الدراسات العربية المعاصرة لم يدركوا « دقة موقف الجامعة » . وعلق مدير الدراسات العربية في ذلك الحين جون رودي بقوله « بصفتنا وكلاء عن الجامعة طلبنا المال من العراق . غير أن رئيس هذه الجامعة أعاده من غير أن يحصل على موافقتنا . ان تدخله في هذا الموضوع مستغرب جداً »[٤٧] وصرح العميد كروغ للصحافة بقوله « هذه هي المرة الأولى التي نردّ فيها هبة منذ أن كنت هنا » وقد « أخذت القضية من يدي » .

وتقول الواشنطن بوست أن مؤيدي الهبة العراقية وخصومها متفقون على أن « القرار كان بدافع سياسي »[٤٨]. وقال رودي للواشنطن ستار « لا

أدري إذا كان ثمة من سبب آخر لرفض المال » . ويدعي بعض أساتذة مركز الدراسات العربية المعاصرة أن ما حفز الأب هيلي على إعادة الهبة هو تأييده الشخصي لإسرائيل بالاضافة إلى ضغط المؤيدين لإسرائيل من أسرة الجامعة ومن زعماء اليهود الفعّالين .

ويذكر جون رودي الحادث فيقول :

« كان التوقيت مريعاً ، فقد صدمنا بالفعل . كنا نتجادل مع (هيلي) حول الموضوع منذ أشهر . قال انه لا يعجبه . وعرفنا أنه كان منقبض الصدر نحوه . وتراءى لنا أننا قد أقنعناه بأن يقبل الهدية بهدوء لأننا كنا قد طلبناها بتكليف من سلفه » .

ويقول أحد الأساتذة أن مشاكل مركز الدراسات العربية المعاصرة بدأت فعلاً بوصول هيلي :

« حصل اتصاله السياسي كله بالشرق الأوسط ضمن اطار مدينة نيويورك (حيث ترعرع هيلي .) وأبلغنا في وقت سابق أنه لو كان هنا أيام تشكيل مركزنا ، لما كنا موجودين الآن . فقد كان أداة ضعيفة في أيدي هؤلاء الناس وهم يدفعونه ويدفعونه ويدفعونه . لقد وقع تحت ضغط هائل » .

ورفض الأب هيلي التعليق للصحافة على قراره بإعادة الهبة قائلاً : ان التعليق « من شأنه فقط الاساءة إلى هذه المؤسسة »[٤٩] . وأبى نائب رئيس الجامعة التنفيذي وكذلك عمدتها الويسيوس ب. كيلي ، التعليق مباشرة على ما إذا كانت الجامعة نظرت في الإفادة من هذه الهبة العامة لغرض آخر .

وبالرغم من إعادة هيلي للهبة العراقية ، تعرض مركز الدراسات العربية الجديد في جورجتاون للهجوم . ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٩ نشرت

مجلة نيو ريبليك الأسبوعية الليبرالية التي أصبحت مؤيدة قوية لإسرائيل في عهد صاحبها مارتن بيريتز ، مقالة بقلم نيكولاس ليمان عن مركز الدراسات العربية المعاصرة في جورجتاون تصف المركز بأنه «ليس سوى مركز دعاية للعرب » . وكتب ليمان يقول « ان مركز جورجتاون ، خلافاً لمركز دراسات الشرق الأوسط الأقدم منه في الجامعات الأخرى ، لا يحاول تحقيق التوازن بدراسة اسرائيل إلى جانب البلدان العربية أو باستخدام علماء إسرائيليين » . فأعد مدير المركز مايكل هدسون والعميد بيتر كروغ رداً على هذه التهمة ، إلا أنه لم ينشر إطلاقاً . وجاء فيه :

« منذ متى كان المطلوب مثلاً من مركز للدراسات الصينية أن يدرس الاتحاد السوفياتي ويستخدم علماء سوفياتيين ؟ . . . ان هذا المركز يدرس العرب ويستخدم علماء يوظفون حسب الإجراءات المتبعة في دوائر الجامعة وكلياتها وهي تنص على عدم التمييز مهما كان نوعه في التعيينات . وإذا كانت جماعات معينة ذات مصالح خاصة لا تسمح لهذا البلد بأن يقوم بدراسة العرب حسب المعايير ذاتها التي تطبق على دراسة الشعوب والثقافات الكبيرة الأخرى ، فإن ذلك يحدث صدعاً عميقاً بل ومفجعاً في معرفة هذا البلد بمجموعة كبيرة من البلدان وفي علاقاته الدولية معها » .

وتضيف مقالة النيو ريبليك أن مركز جورجتاون يتهم باستمرار بانتهاك معايير الموضوعية العلمية ، ولكنها لا تذكر من يتهمها بذلك . ويشير كاتب المقالة ليمان إلى منتقدي المركز « الذين يرغبون في البقاء مجهولين بروح تآمرية » .

ويقول هدسون وكروغ في جوابهما الذي لم ينشر :

« يرجع الفضل للتحري ليمان في كشف « شبكة غير رسمية

من أناس » يعملون « بروح تآمرية » ويجهدون في محاولة إحراج المركز بطريقة من الطرق . ومما يسيء إلى سمعته انه يربط نفسه مع هذه الشبكة المستترة باستعارته هذه الاتهامات المغفلة لانتقاد برنامج أكاديمي مفتوح ومؤسس بصفة شرعية . وربما كان النهج الأفضل التحقيق والكشف عن تكوين هذه « الشبكة غير الرسمية » وعملياتها ودوافعها . ونعتقد أن الشعب يهمه كثيراً أن يعرف عن جماعة سرية تسعى وراء نسف إدخال المعرفة عن العالم العربي وتفهمه ، ونحن لا شك ستهمنا أية نتائج يتوصل إليها السيد ليمان (أو ناشر مقالته السيد مارتن بيريتز) حول هذا الموضوع » .

وختم هدسون وكروغ ردهما بالقول أنهما يفخران بأن تتاح الفرصة أمام طلاب جامعة جورجتاون للاطلاع جيداً « على جزء من العالم أهمله التعليم الأميركي في الماضي إهمالاً ذريعاً بسبب الخوف ، إلى حد ما ، من مقالات كالتي كتبها السيد ليمان » .

ومع أنه تقرر عدم إرسال هذا الرد إلى مجلة النيو ربيليك ، فقد شعر المسؤولون في جامعة جورجتاون بأنهم مضطرون إلى إصدار بيان في ربيع ١٩٨٠ دفاعاً على الهبات العربية . ويقول البيان أن الجامعة بقبولها التبرعات « تعمل أيضاً على صون كرامتها واستقلالها والحرية الأكاديمية والمدنية للعاملين فيها » . فالجامعة ترفض الهبة التي « تحمل معها تمييزاً مؤذياً بناء على العنصر أو الدين أو الجنس » .[٥٠]

ورغم رد الهبة العراقية ، فقد استمرت جامعة جورجتاون في تلقي الأموال العربية بما في ذلك هبات بمليون دولار من كل من الكويت وعمان في خريف ١٩٨٠ . وقال ايرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية في الواشنطن بوست عن الهبة الكويتية أن لمركز الدراسات العربية في

جورجتاون « تحيزاً واضحاً إلى جانب العرب ضد إسرائيل في اختيار مواد المنهاج وفي تعيين أساتذته ومحاضريه »[٥١]. ويمضي سيلفرمان فيقول أن جورجتاون بقبولها المال « من رعاة سياسيين يمثلون وجهة نظر واحدة ، تبيع شيئاً ثميناً عند الأميركيين ـ هو استقامة جامعاتها » .

ورفض مسؤولو جورجتاون انتقاد الهبات العربية وقالوا إذا كان لدى الجامعة علماء مؤيدون للعرب في مركز الدراسات العربية ، فإنّ لديها أيضاً علماء مؤيدين لإسرائيل في أماكن أخرى من كلياتها وخاصة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .

وعاد رئيس الجامعة هيلي في شباط (فبراير) ١٩٨١ فردّ هبة عربية أخرى كان قد طلبها مركز الدراسات العربية وتلقاها . وكانت هذه المرة هبة ليبيا التي وصلت قبل أربع سنوات . ومن أصل المبلغ الذي وعدت به ليبيا وهو ٧٥٠,٠٠٠ ألف دولار على مدى خمس سنوات وصل مبلغ قدره ٦٠٠,٠٠٠ دولار . وأخذ هيلي شيكاً بهذا المبلغ بالاضافة إلى فوائده وهي ٤٢,٠٠٠ دولار وسلمه شخصياً للسفارة الليبية . وقال هيلي ان « تشديد ليبيا على العنف كأسلوب عادي في السياسة الدولية ودعمها المتزايد للارهاب يجعلان (الاحتفاظ بهذا المال) ... لا يتناسب مع كل ما تدافع عنه جورجتاون »[٥٢].

ومرة أخرى ارتاب الكثيرون في السبب الرسمي المعلن لهذا التصرف . وعلق أحد الأساتذة في برنامج الدراسات العربية بقوله « إذا كان الحكم أخلاقياً صرفاً ، فقد تأخر صدوره كثيراً » . وأضاف جون رودي :

« إذا سألت من حولك هنا فمن المحتمل أن لا تجد أحداً في مركزنا يوافق على سياسات صدام حسين (الرئيس العراقي) . ولكننا نحاول أن نحتفظ بعلاقات تعاونية مع الحكومة ، وكذلك مع الشعب العراقي إلى الحد الذي نستطيعه . ونعتقد أن هذه

هي رسالتنا . وأشعر بالشيء ذاته إزاء ليبيا . فأنا أجد القذافي (الرئيس الليبي) يستحق المعارضة في معظم الحالات . أما هذه فهي في نظري هدية من الشعب الليبي ».[٥٣]

وقال الأستاذ هشام شرابي : « كل هذه الأمور لم تكن متوقعة ، إنه لشيء غريب جداً » .

وعارض العميد بيتر كروغ في إعادة المال إلا أنه لم يجعل من ذلك قضية . واعتذر عن التعليق للصحافة واكتفى بالقول « لم نشعر اطلاقاً بأي ضغط من جانب الحكومة الليبية » بشأن كيفية انفاق المال ، وأضاف « لكن العمداء عمداء ، والرؤساء رؤساء ، والرؤساء يفعلون ما يحلو لهم » .

وكان ايرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية « مسروراً لاتخاذ جورجتاون هذا القرار » . ويعد إعادة المال بيوم تبرعت شركة بير شيرنز وشركاؤهم المصرفية للاستثمار في مدينة نيويورك بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار لجامعة جورجتاون . وقال المدير الرئيسي الشريك ألن غرينبرغ « نحن معجبون بهم (الجامعة) . وهذه وسيلة صغيرة لنقول لهم شكراً » .

وقال هيلي للواشنطن بوست عن رده المال لليبيا « لم نشعر اطلاقاً بأي ضغط أو تضييق غير أن القضية أزعجتني . وأظن أنني من النوع البطيء في التحرك ، ولكنني أدركت رويداً رويداً أن ما تقصد إليه ليبيا لا يتناسب مع جورجتاون ».[٥٥]

ولكن كان أكثر صراحة في مقابلة مع مجلة واشنطونيان إذ قال انه وافق أصلاً على الهبة الليبية على الرغم من بعض الشكوك.[٥٦] ولكن المال الليبي « هو مصدر ازعاج كبير له ، أدخله في الحرب العربية الإسرائيلية الكلامية » . وكتبت الواشنطونيان :

« صاح أصدقاؤه اليهود في وجهه في اجتماعاتهم الخاصة .

وأصدرت اللجنة الأميركية اليهودية بياناً علنياً تشجب فيه الجامعة . بل إن بادراته للمسايرة والتوازن ـ مثل زيارة إسرائيل ومنح سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة شهادة فخرية ورفضه الهبة العراقية ووضعه القلنسوة اليهودية على رأسه أثناء اقامة صلاة في حرم الجامعة ـ لم يخفف من الغضب اليهودي على الهبة الليبية » .

والواقع ان الضغط على هيلي كان شديداً قبل أن يعيد المال الليبي ، واتخذ الاعراب عن الغضب اليهودي مرة شكل زيارة قام بها وفد من الحاخامين[٥٧] إلى مكتب هيلي . وتدخل ماكس كمبلمان ، وهو عضو يهودي فعّال في مجلس أمناء جامعة جورجتاون ، مباشرة مع هيلي . ويلاحظ العميد كروغ أن كمبلمان الذي كان سفيراً لأميركا في اتفاقات هلسنكي « عامل رئيسي » . وأضاف آرثر غولدبرغ ، سفير أميركا السابق لدى الأمم المتحدة ، وزنه إلى الضغط المشترك . هذا وتلقى هيلي ، على حد قول جون رودي ، « أحمالاً من الرسائل » وصفها أستاذ في جورجتاون بأنها « بريد كراهية » .

الواقع ان الجدل حول برنامج الدراسات العربية قد خف كثيراً بعد إعادة الهبة الليبية . وقال أستاذ في المركز « إذا كانت إعادة المال لليبيا قد منحتنا فرصة لتنفس الصعداء وانزال القرد عن ظهرنا ، فربما يكون لها ما يبررها » .

ولكن منذ ذلك الحين أصبحت الحكومات العربية أقل اندفاعاً للتبرع . ويقول رودي « نعلم أن سبب هذا التصرف بالذات هو الاحساس بالاهانة . فإعادة الهدية إلى مهديها تعتبر اعتداء عليها جميعاً (الحكومات العربية) » .

ومن جهة ثانية التزمت جامعة جورجتاون بالدراسات العربية اعتماداً على مواردها الخاصة . وفي ربيع ١٩٨٣ كانت الدراسات العربية بين تسعة برامج دراسية عليا خصصتها الجامعة للامتياز . ويقول رودي « أعتقد أن هذا يعني اننا اتخذنا قراراً خطيراً لا سبيل إلى الرجوع عنه » .

ومن الأسباب التي مكنت مركز الدراسات العربية في جورجتاون من البقاء حتى الآن ، بل ومن الازدهار ، رغم الجدل أنه تابع لجامعة خاصة . يقول رودي :

« قد لا تتمكن من إدخال برنامج للدراسات العربية في معهد حكومي ، ولكن يمكنك بالطبع ادخال برنامج للدراسات اليهودية . والواقع ان هذا مفيد جداً من الناحية السياسية . . . وجورجتاون واليسوعيون أبعد ما يكونون عن الاعتماد على الدعم اليهودي . . . » .

« كلمة عربي سبب الضجة » :

كانت جامعة فيلانوفا في بنسلفانيا ثاني جامعة أميركية ، وكاثوليكية أيضاً ، تنشيء برنامجاً للدراسات العربية . فقد أسست معهداً للدراسات العربية والإسلامية المعاصرة ، ومديره راهب أغسطيني من أصل لبناني هو كايل الليس .

غير أن برنامج فيلانوفا متواضع ولا يتلقى تمويلاً من الخارج ، ويمنح شهادات في الداراسات العربية لطلاب البكالوريوس الذين يتخصصون في حقول أخرى . ويرعى المعهد أيضاً مؤتمرات ومحاضرات وغيرها من الأمور الثقافية . يقول الراهب الليس « هدفنا هو تعريف الطلاب بتاريخ العالم العربي الإسلامي ولغته وسياساته وثقافته »[٥٨].

وعلى الرغم من مجال البرنامج المتواضع وغياب التمويل العربي ، فانه يواجه معارضة غير يسيرة من داخل الجامعة ، لا سيما من دائرة العلوم

السياسية . ويقول الليس « ان الضغط ليس مكشوفاً في الحقيقة ، فهو دائماً وراء الكواليس . ومن أكثرهم معارضة له اثنان من الأساتذة ، وهما اللذان قاما بتنظيم المعارضة » .

وطلب أصلاً من دائرة العلوم السياسية التعليق على اقتراح تأسيس المعهد . وفي تقرير للأقلية مرفق بتعليقات الدائرة يحذر أحد الأساتذة من تأثير برنامج كهذا على الجالية اليهودية :

« تقوم فيلانوفا في مجتمع أكبر تعتمد عليه في الدعم المالي والسياسي . وهذا المجتمع مؤلف من بروتستانت وكاثوليك ويهود وقلة من المسلمين . فإذا أنشأت فيلانوفا معهداً للدراسات الإسلامية فلن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي ، على ناخبيه من كاثوليك وبرتستانت . ولكن بما أن لهذه القضية محتوى عاطفياً كبيراً ، فسيكون لها في نظري تأثيرات سلبية قوية على الجالية اليهودية في منطقة فيلانوفا الذين على قلة عددهم يتمتعون بنفوذ مالي وسياسي .

« وقد يضر معهد كهذا بمقام رئيس جامعة فيلانوفا بحيث يؤثر في قدرته على العمل في لجنة المحرقة الجماعية حيث خلقت جهوده مصداقية كبيرة لدى اللجنة اليهودية في فيلانوفا . وفي رأيي أن وجود معهد كهذا قد يبعد الدعم المالي والسياسي اليهودي » . وعلق أستاذ آخر بقوله :

« إسرائيل أهم حليف من الناحية السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كما أن لها علاقات اقتصادية وتجارية مع الولايات المتحدة ، وهي الموطن الثقافي والديني لملايين الأميركيين . فمن الخطأ استبعاد دراسة إسرائيل عن البرنامج المقترح ، كما أن ذلك قد يؤثر في عدد الطلاب المنتسبين » .

ويوضح ألليس فيقول « القصد هو توسيع البرنامج بحيث يشمل غير الدراسات العربية . فكلمة « عربي » هي مدار هذا الطنين » .

ودعي جون رودي من جامعة جورجتاون إلى جامعة فيلانوفا كمستشار للمشاركة في إعداد البرنامج المقترح للدراسات العربية . ويقول رودي « كانت المعارضة مهمة جداً » .

« كانت قضية صهيونية إلا أن أحداً لم يقل ذلك . أنا أستطيع أن أقوله لأنني كنت هناك من قبل . الخط الأول في المعارضة هو على الساحة الأكاديمية . ولكن فيما تطوف عليهم جميعاً وترد على الأسئلة يكشرون عن أنيابهم ويقولون (هذا مناهض لإسرائيل ، هذا عدو للسامية ، وهذا ضد مصالح الجامعة . وعلينا أن نكلم المتبرعين اليهود ، وهكذا) . وهذا ما حدث تماماً في فيلانوفا » .

وبعد افتتاح المعهد تلقى ألليس رسالة من الأساتذة الأميركيين للسلام في الشرق الأوسط وهي منظمة وطنية موالية لإسرائيل . واستشهد مدير المنظمة التنفيذي جورج كوهين بخريطة في كراس عنوانها « العالم العربي والإسلامي » تظهر فيها فقط البلدان العربية في الشرق الأوسط وأفريقيا باللون الأخضر الداكن فيما تظهر البلدان الإسلامية غير العربية وهي تركيا وأفغانستان وباكستان باللون الأخضر الفاتح . ولاحظ كوهين أن الخريطة لا تظهر اسرائيل وتساءل « هل هذا مجرد خطأ ؟ أم أنه المقصود تقديم بيان سياسي يستبعد إسرائيل ؟ » .

ورد عليه الليس بأن الغرض من هذه الخريطة هو التعريف بالبلدان العربية والإسلامية التي يتناولها البرنامج :

« ليس قصدنا إصدار بيان سياسي عن إسرائيل أو أي بلد آخر مثل أثيوبيا وقبرص ومالي وتشاد أو حتى جمهوريات التركمان والأوزبيك والطاجيك في الاتحاد السوفياتي وكلها تقع في المنطقة، ويسكنها عدد كبير من المسلمين ولم تظهر في الخريطة » .

إلا أن كوهين لم يرض بهذا الجواب وحرر رسالة أخرى يقول فيها أنه لا يقبل برد ألليس ويطلب منه « عرض هذه القضية على إدارتك قبل أن أسير بها إلى أبعد من ذلك » .

ولم يوضح كوهين الاجراءات التي قد يستخدمها للسير بالقضية إلى أبعد من ذلك ، ولم يرد الليس على الرسالة الثانية . وفي هذه الأثناء كان معهد الدراسات العربية والإسلامية المعاصرة يلقى المزيد من الترحيب به داخل أوساط فيلانوفا العلمية .

أما الحملات على الأسرة الأكاديمية في دراسات الشرق الأوسط فهي ، في نظر أحد كبار العلماء ، مستمرة « وربما تزداد قوة » . ويضيف « يبدو أنها ليست موجهة إلى معهد أو معهدين بل أنها موجهة على صعيد الوطن بأكمله » .

« الضغط على مستودع الأدمغة » :

نشأت « مستودعات أدمغة » عديدة في مختلف أنحاء البلاد خلال العقدين الأخيرين . ويعتبر مركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية من أعظمها شأناً . فقد أنشيء عام ١٩٦٥ ولكنه كبر وصار يضم ١٥٠ أستاذاً وإدارياً ، وتبلغ ميزانيته ستة ملايين دولار ، وأصدر حتى الآن حوالي ٢٠٠ مطبوعة.[٥٩] ومن أبرز الشخصيات العاملة فيه هنري كيسنجر ، وهوارد ك. سميث ، ولين كيركلاند ، وجون غلين . والمركز مؤسسة غير تجارية ومعفاة من الضرائب . والمعروف أنها محافظة بوجه عام ولكنها تضم في مجلسها الاستشاري ديموقراطيين وجمهوريين .

ومقر هذا المركز هو واشنطن ، ويرى أن من أهم مهامه تزويد أركان الحكم في البلاد بتحاليل الخبراء وبحوثهم . وبما أنه ملحق بجامعة جورجتاون فهو يعتبر نفسه « جزءاً لا يتجزأ من الأسرة الأكاديمية » .

والمشاركة العلمية في كل نشاطات المركز « تضمن أن يؤتي التفكير الأوسع والأعمق حول مختلف المسائل ثماره ».[٦٠]

وجاء في دليل المركز أنه « مجهز تجهيزاً حسناً للعمل بطريقة بعيدة عن الحزبية وبمشاركة حقيقية من قبل مختلف فروعه » . ومع ذلك فقد أخفي تقرير وضعه عام ١٩٨١ مدير مشروع في المركز لدراسة أمن حقول النفط عشية اجتماع الكونغرس لاتخاذ قرار بشأن بيع طائرات أواكس للمملكة العربية السعودية . وقد عارض مؤيدو إسرائيل من خارج المجلس هذا البيع وأرادوا عدم نشر محتويات التقرير لأنهم خشوا أن يستخدم بطريقة فعالة لكسب مصادقة الكونغرس . وبعد ستة أشهر طرد المركز صاحب التقرير « المزعج » وطلب منه مغادرة المدينة .

والضحية هو السعودي مظهر حميد خريج كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية ، وهو متخصص في شؤون الأمن الدولي . وكتب جيمس أتكنز ، السفير الأميركي السابق في المملكة العربية السعودية عن حميد عام ١٩٨٣ يقول « لا أعرف أحداً في هذه البلاد بمثل تبصره وأمانته وقدرته على التحليل ومعارفه العميقة عن الشرق الأوسط ، ولا سيما الجزيرة العربية ».[٦١] وكان المركز قد استخدم حميداً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ كزميل باحث « مسؤول عن أبحاث مشروع يتعلق بأمن حقول النفط السعودية ».[٦٢]

وفي كتاب تعيينه يقول أموس جوردان ، المدير التنفيذي للمركز « ويشكل هذا الكتاب أيضاً موافقة رسمية على مشروع أمن الحقول النفطية » .

وقد بيّن واين بيرمان ، المسؤول أمام جوردان عن جمع التبرعات ، أبعاد المشروع في مذكرة قدمها إلى جوردان قبل تعيين حميد بشهر . ويقول بيرمان في مذكرته أن المشروع سيركز على التحليل السياسي والعسكري لنقاط الضعف في الحقول النفطية في الشرق الأوسط ، واحتمالات الهجوم

عليها من مختلف الجهات ، والتدقيق في التخطيط الأمني ، والأشكال الفنية للدفاع.(٦٣)

وأموس جوردان نفسه هو الذي أثار مع حميد الحاجة إلى تقييم صفقة الأواكس / ف ـ ١٥ قبل أن تصبح قضية في الكابتول هيل .

وعكف حميد خلال الأشهر التسعة التالية على أبحاثه ووضع عدة مسودات بالنتائج . وكان يعرضها على أموس جوردان الذي كان قد أصبح نائب رئيس للمركز،وعلى المدير ديفيد أبشاير وغيرهما من الخبراء خارج المركز . وكان المفروض أن ينشر المركز التقرير بصيغته النهائية .

وبعد أن قرأ جوردان احدى مسودات حميد الأولى أثنى على عمله « الرائع » وتمنى أن يصدر عن المركز المزيد من الأعمال على ذلك المستوى الرفيع . ووافقه على رأيه هذا ابشاير . وسلم جوردان بنفسه نسخة من مسودات حميد الأولى لوليم كلارك، الذي كان نائباً لوزير الخارجية قبل أن يصبح مستشاراً للرئيس ريغان للأمن القومي . ومن الخبراء الآخرين في شؤون الشرق الأوسط الذين امتدحوا التقرير انتوني كوردزمان ، المحرر الدولي في صحيفة القوات المسلحة ووليام كوانت ، مدير مشروع الطاقة والأمن القومي في معهد بروكنز .

وفي آب (أغسطس) ١٩٨١ ، سافر أبشاير وجوردان معاً إلى طوكيو ، وأخذا معهما الصيغة النهائية لتقرير حميد . وبعث جوردان ببرقية تلكس يمتدح الدراسة ويقول « اطلعت وأنا في الطائرة على تقرير حميد عن الأمن السعودي فوجدته غنياً بالمعلومات ومكتوباً بأسلوب جميل ».(٦٤) ولكن البرقية تمضي فتقترح ضرورة تحريره للتخفيف من دفاعه القوي عن صفقة الأواكس/ ف ـ ١٥ ، ويقول جوردان « ولكي يكون التقرير قوياً من غير إفراط ينبغي تحرير التقرير قبل أن يقوم المركز بإصداره في ١٠ أو ١٥ أيلول (سبتمبر) وأقترح طبع ٣٠٠ نسخة » .

ووفقاً لهذه التعليمات اجتمع حميد بجين نيوسوم ، من كبار المحررين في المركز ، ووليام تايلور ، مدير الدراسات السياسية والعسكرية ، وراح ثلاثتهم يعملون على تحرير التقرير النهائي . وفي الوقت ذاته بدأت نيوسوم الاتصال بماجرو ـ هيل بشأن طباعة التقرير .

وعندما طلب من جين نيوسوم أن تؤكد أن المركز تفاوض مع ماجرو ـ هيل ترددت وقالت في مكالمة تليفونية « اننا لم نفاوض ماجرو هيل ولكن كنا نريد أن نعرف إذا كانوا يهتمون بالموضوع ».[٦٥] غير أن تريش ولسون ، مساعد حميد في أبحاثه ، قال « انهم كانوا يتحدثون عن الأسعار . وعرضوا على ماجرو ـ هيل تقديراً للسعر الذي يمكن أن يبيعوا به الكتاب ».[٦٦]

وسارت عملية التحرير جنباً إلى جنب مع المفاوضات طيلة شهر أيلول (سبتمبر) وبعض شهر تشرين الأول (اكتوبر) وفجأة أبلغ ديفيد وندت ، مراقب الحسابات في المركز ، حميداً دون سابق إنذار أنه تلقى مكالمة من ديفيد ابشاير من كاليفورنيا ، حيث كان يقضي إجازة عقب عودته من اليابان ـ يقول فيها أن التقرير يجب أن لا ينشر .

وهنا قام حميد الذي انزعج من هذا التدبير ببحث الموضوع مع جوردان وغيره في المركز : « قالوا لي أن عدداً كبيراً جداً من المتبرعين للمركز سيستاؤن من هذا التقرير الذي قالوا عنه أنه يفتقر إلى الموضوعية » . ويذكر بول سوتفين ، مساعد حميد في أبحاثه :

« ما زلت أذكر أنني دهشت فعلاً حين فوجئت بقولهم أن المركز سيواجه مشكلة إذا نشر التقرير . وفي اللحظة الأخيرة انهار كل شيء . وقال حميد أن « السلطات العليا » قررت فجأة أن تحول دون تأييد المركز لنشر التقرير ».[٦٧]

ويقول تريش ولسون « لم يريدوا أن ينشر التقرير على الاطلاق حتى ولو على نفقته الخاصة » .

وجرى ابلاغ أحد مساعدي حميد وهو جورج سمولي الذي كان قد استخدم في مطلع تشرين الأول (اكتوبر) على أساس مرتب شهري ، أن وضعه تغيّر ، وذلك قبل أن يبلغ الشهر نهايته.[٦٨] و« بالنظر إلى مشاكل الميزانية » عرض عليه العمل لقاء مبلغ معين وحرم من كل المنافع التي اتفق عليها أصلاً مثل الضمان الاجتماعي والإجازة المدفوعة والإجازة المرضية والدراسة المجانية في جامعة جورجتاون بعد سنة . ويعتقد سمولي جازماً بوجود علاقة مباشرة بين مصير تقرير حميد ومصير وضعه في المركز .

وعندئذٍ قرر حميد أن يأخذ المبادرة :

« كنت أود أن يصدر التقرير قبل إثارة قضية الأواكس في الكونغرس ، لأن لهذه الوثيقة علاقة بما يجري بحثه في الكابتول هيل ، وأريد أن يطلعوا على نتائج عملي » .

فأرسل حميد نسخاً من التقرير الذي يقع في ٨٥ صفحة إلى الشركات الكبرى التي تتبرع للمركز . وقال « أعلم انكم ستستاؤن إذا رأيتم هذا التقرير يصدر عن المركز » . ولم يكن لحميد حتى ذلك الحين أية علاقة مع هذه الشركات ، وكان المركز قد طلب منه على وجه التحديد أن لا يتوجه إلى هذه الشركات للتمويل نظراً لما للمركز مع معظمها من علاقات لا يرغب في تعكيرها .

ويذكر حميد « أن هؤلاء سمعوا بي للمرة الأولى واطلعوا على التقرير فأثارتهم محتوياته وبدأوا يتصلون بالمركز يسألون عما يجري فيه . وقالوا أن الوثيقة ليست مثيرة للاهتمام فحسب وأنها لا تتضمن وجهة نظر فذة فحسب ، بل ان فيها شيئاً هذا هو وقت الافصاح عنه . وبعض هذه الشركات التي أثنت على حميد ، كانت تشارك في الضغط لصالح بيع الأواكس » . ويقول حميد « لقد وقفوا على أشياء يحبونها كثيراً ويرغبون في الإفادة منها ، فاستخدمت بعض نفوذهم للوصول إلى حد وسط » . وهذا الحل هو أن يسمح لحميد بإصدار التقرير كوثيقة شخصية « ولكنهم لم

يريدوا أن أذكر أية علاقة لي بالمركز . كان بامكاني أن أقول فقط أنني زميل للأبحاث ومدير برنامج من غير ذكر اسم المشروع » . فذكر اسم المشروع يعطي التقرير مصداقية أكثر . ويؤكد بول سوتفين « لا يريدونه أن يقول أن أبحاثه كانت برعاية المركز » .

فامتثل حميد لهذا الطلب « إذ أن همي الأول هو إصدار الوثيقة ليطلع عليها الناس . فما تحويه الوثيقة أهم بكثير من كل الأمور الأخرى » . وهكذا طبع حميد التقرير على نفقته الخاصة وأخذ يوزعه بنفسه .

وكانت الاستجابة للتقرير في الأوساط الحكومية فورية . ويقول حميد « في وزارة الخارجية طلبوا نسخاً ، في الكابتول هيل طلبوا نسخاً ، في مجلس الأمن القومي طلبوا نسخاً . . . » وبعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات ، في الشهر التالي ، وزع وليام كلارك نسخاً من تقرير حميد على الرؤساء السابقين نيكسون وفورد وكارتر لتجديد معلوماتهم عن الشرق الأوسط وهم في طريقهم إلى القاهرة لحضور جنازة السادات . واتصل كلارك بأموس جوردان ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ليحدثه خصيصاً عن التقرير . ونقل جوردان ذلك إلى حميد وأكد له أن ديفيد أبشاير ، مدير المركز ، يشاركه مدحه للتقرير .

وفي ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) صوّت مجلس الشيوخ بأكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ ضد قرار من شأنه أن يسد الطريق على بيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية ، علماً بأن مجلس النواب سبق ووافق على قرار كهذا قبل أسبوعين ، وكان لا بد من الحصول على الأغلبية في مجلسي الكونغرس لمنع عملية البيع . غير أن تصويت مجلس الشيوخ كان بمثابة هزيمة نادرة للوبي الموالي لإسرائيل ، هزيمة لن ينساها اللوبي .

في تشرين الثاني (نوفمبر) قام ستيف أمرسون ، المساعد في شركة السناتور السابق فرانك تشرش للمحامين ومساعد تشرش في لجنة مجلس

الشيوخ للعلاقات الخارجية ، بزيارة أموس جوردان[٦٩]. وراح أمرسون يسأل جوردان أسئلة عميقة عن نشاطات المركز ، وبعضها عن مشروع حميد . وقال لجوردان إنه يعتزم كتابة مقال لصحيفة النيوربيليك عن تأثير « البترو دولار » . وقال أمرسون إنه اهتم بتقرير حميد وأراد أن يعرف من الذي موّله . وبعد المقابلة اتصل جوردان بحميد وحذره من « فتنة » محتملة وأشار عليه بالقول « اربط الأحزمة » . وقال لحميد في وقت لاحق « من الواضح أن أسئلة أمرسون كانت عدائية ، وخشينا أن نكون موضوعاً لاتهامات لا مبرر لها » .

في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ، عاد أمرسون ومعاونوه إلى المركز ومعهم مسودة مقالة أمرسون لصحيفة النيو ريبليك[٧٠]. وهي حلقة من سلسلة مقالات يكتبها أمرسون للمجلة عن محاولات عربية مزعومة للتلاعب بالرأي العام الأميركي ، وتوحي بأن « مستودعات الأدمغة » الخاصة بالسياسة والتي تتلقى أموالاً من شركات نفطية تتعامل تجارياً مع العرب ، مجبرة على خدمة المصالح السياسية لهذه الشركات . غير أن مسودة المقالة لم تذكر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كمثل ، فشعر المسؤولون في المركز أنه ما زال في مقدورهم الصمود في وجه العاصفة التي أثارها تقرير حميد .

ولكن حميداً الذي شعر بالارهاق النفسي والبدني ، غادر في إجازة في شهر كانون الأول (ديسمبر) ولكنه قال إنه لم يغادر إلا بعد أن طمأنه جوردان إلى « عدم وجود ما يقلق » .

ويقول حميد « عندما عدت في كانون الثاني (يناير) علمت أن هؤلاء الأشخاص عادوا إلى المركز مرة أخرى ومعهم مسودة جديدة لمقالة النيوربيليك . وبدت هذه المسودة أكثر تعرضاً للمركز » .

ومع ذلك قام أحد كبار أركان المركز ، وهو جون فوندرسيك ،

بالاتصال بمارتن بيربيتز صاحب النيوربيليك ، وقال لحميد أنه يعتقد أن لدى المركز القدرة الكافية على الضرب لمنع المجلة من الحاق أي ضرر . وخلال الفترة ذاتها اتصل أمرسون هاتفياً بمكتب حميد يسأله بعض الأسئلة حول التقرير ، وعلى وجه التحديد ، عن كيفية تمويل مشروع حميد . ولما اعتذر حميد عن الكشف عن مصادر التمويل ، هدد أمرسون بفضح وجود صلة مزعومة بين المركز و « البترو دولار » .

ويقول حميد : « المضحك أن مشروعي كان يحصل على بعض التمويل ولكن ليس من أية شركة يمكن أن تخطر ببالكم . شعرت بأنه يجب أن لا أذهب إلى الشركات التي لها مصلحة واضحة في التأثير على عملي . وما كنت سأقوله لا يؤثر في الجماعات الأخرى ولا سيما تلك التي مولته . هذا هو ما اعتزمت عمله . وبما أنني كنت جدّ حريص على هذا كله ، فانه يزعجني بصفة خاصة « أن ينتهي الأمر بهذه المشكلة » .

في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٢ ظهرت في مجلة النيوربيليك المقالة الأولى من سلسلة ستيف أمرسون الموعودة تحت عنوان « صلة البترو دولار » . وقالت المجلة أن المقالة ستتبعها مقالات عن « الشروط التي تحكم التبرعات لمستودعات الأدمغة الخاصة بالسياسة والجامعات ومعاهد الأبحاث » .[٧١]

وفي اليوم التالي بالذات وجد المركز نفسه تحت أضواء مصدر آخر . فقد نشرت صحيفة بلاتس أويلغرام نيوز ، وهي نشرة إخبارية محترمة تصدرها مؤسسة ماجرو۔ هيل،مقالة بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) حول تقرير حميد ، تقول ان هذه الوثيقة « يتكتم عليها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » واقتبست هذه المقالة وعنوانها « دراسة جورجتاون :[٧٢] يمكن لاسرائيل أن « تخلق » حظراً نفطياً سعودياً للضغط على الولايات المتحدة » فقرة من التقرير تبحث في المخاطر التي تتهدد المملكة العربية السعودية من جيرانها . وهذه واحدة من الفقرات التي كانت تثير قلق مديري

المركز أكثر من سواها ، إذ جاء فيها : بما أن إسرائيل تعتبر السعودية « دولة مواجهة » في النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، فإنّ الإسرائيليين قد يسددون ضربات وقائية ضد المقدرات السعودية العسكرية والاقتصادية .

وتقول مقالة أويلغرام « ان الدراسة تلاحظ أن إسرائيل تحتل منذ بعض الوقت أراضي سعودية (جزيرتي تيران وصنافير) وان الطائرات الإسرائيلية منذ ١٩٧٦ تقوم بتمارين قصف فوق قاعدة تبوك الجوية السعودية ، وتلقي خزانات وقود فارغة في مناسبات عديدة . هذا بالاضافة إلى أن إسرائيل أشارت إلى أن لدى سلاحها الجوي القدرة على خلق « حظر نفطي » بتدمير منشآت النفط السعودي » .

ولم يعرف أونيك مراشيان ، رئيس تحرير أويلغرام ، من وضع التقرير ولا أنه قد نشر كمطبوعة خاصة قبل بضعة أشهر[٧٣] . ويقول مراشيان « كل ما علمناه هو أن هناك تقريراً وانه وزع كمسودة لتقرير من مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية ، ثم سحب ، ومع ذلك فقد أبدينا اهتماماً به لأنه بدأ كمشروع للمركز المذكور » .

وبعد ظهور مقالة أويلغرام ، أخذ المركز يتلقى اتصالات هاتفية يطلب فيها أصحابها نسخاً من الدراسة ، الأمر الذي خلق بلبلة في المركز . فهل يقر بأنه أخفى التقرير ؟ كيف يفسر أنه لم يكن هو الذي نشر التقرير ؟ حاول أموس جوردان ، نائب الرئيس ، أن يحل المشكلة بمذكرة « للعاملين المعنيين » في المركز هي آية في التعتيم ، تلفت نظرهم إلى نشر مقالة الأويلغرام وتقترح عليهم استعمال الفقرة التالية في الرد على كل الأسئلة[٧٤] :

> « لم يكمل المركز في الخريف الماضي دراسة بعنوان « الأمن السعودي والخطر الناجم الذي يتهدد المصالح الأميركية » . وكنا عاكفين منذ أكثر من سنة على مشروع أمن الحقول النفطية، والأبحاث بشأن تلك الدراسة مستمرة . وقد أسفر المشروع عن

أبحاث مجزأة بما في ذلك مسودة جزئية تحت العنوان المذكور آنفاً ، ولكنها لا تمثل دراسة للمركز ـ إنما هي قطعة صغيرة من المشكلة ، كما أنها في مرحلة مبكرة . وعندما تكتمل الدراسة في وقت لاحق من هذا العام وتصبح تقريراً للمركز ، ستنشر على الملأ » .

ويذكر مرشيان انهم « ذهلوا عندما رأوا أننا سردنا القصة . من الواضح أنهم حين كلفوا الرجل بالقيام بهذه الدراسة كانوا يعلمون ما هي مؤهلاته . فلماذا ساروا بالمشروع مدة سنة ثم تراجعوا عنه ؟» ، وتطرأ على بال مرشيان فكرة « ان ما ذهب بصوابهم هو امكانية إقدام إسرائيل على ضربة وقائية » .

والجدير بالاهتمام أن حميداً لم يكن هو الوحيد الذي فكر بأن إسرائيل قد تضرب ضربة وقائية ضد المملكة العربية السعودية . فقد جاء في نص سري لتقرير حكومي بعنوان « مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل » تسرب إلى الصحافة في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ، تحذر فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من أن إسرائيل كرد فعل على تحديث الجيوش العربية قد تشن « هجمات وقائية خلال الأزمات في المستقبل ».[٧٥] والواقع أن المسؤولين العسكريين الإسرائيليين تحدثوا علانية على مر السنين عن ضربات كهذه ضد المملكة العربية السعودية .

وبسبب الاحراج الذي سببته مقالة الأويلغرام وبسبب القلق من جهود اللوبي الإسرائيلي لتشويه سمعة المركز ، قرر أخيراً جوردان ، وأبشاير رغم ميلهما إلى تأييد بيع الأواكس للعربية السعودية ـ أن حميداً أصبح عبئاً لا يطاق . وبعد أسبوع أبلغ مراقب المركز المالي ديفيد وندت حميداً أن عليه أن يدفع زيادة شهرية على أجرة مكتبه قيمتها ١,٥٧٠ دولاراً .[٧٦] وبصفته مديراً للمشروع فقد كان حميد يدفع ٢٤ في المئة من أموال المشروع لتغطية نفقات المكتب و ٢٠ في المئة أخرى للمساعدة في تغطية عمليات المركز العامة . فالزيادة الجديدة هي إضافة إلى كل ما كان يدفعه.[٧٧]

ويقول حميد « تـذمرت قليـلاً ولكنني وافقت أخيراً . وبعـد ذلك انفجرت القنبلة ، فقد جعلوا الزيادة رجعية منذ ١٨ شهراً » . وأبلغ وندت حميداً أن مشروعه حتى مع هذه الزيادة فيه عجز قدره ٤٠,٠٠٠ دولار ، وان عليه أن يرفع تقريراً بهذا العجز وانه من المحتمل أن يوضع حد لهذا المشروع نتيجة لذلك .[٧٨]

فاتصل حميد المذهول بجون شو ، أحد كبار الموظفين، الذي أسرّ لـه بأن ديفيد أبشاير غاضب ، ولكنه لا يعرف لماذا ، وكانت اللجنة في ذلك اليوم منعقدة بصورة مستمرة للبحث ، على ما يعتقد حميد ، في كيفية مواجهة « المشكلة » . والجواب الذي تم التوصل إليه ، حسب قول حميد ، هو أن يقدم رأسه .

وفي نيسان (أبريل) اجتمع حميد بجوردان فوجده في منتهى البرود وتشتت الذهن . وذكر جوردان انه قلق بسبب « العجز » وحذر من أن مشروع حميد بات في وضع مالي لا يحتمل .

وبعد بضعة أيام بعث جوردان برسالة إلى حميد يقول له فيها أن المشروع سيتوقف في نهاية الشهر التالي . وقال جوردان إنه يسره إعادة النظر في قراره وإعادة تعيين حميد إذا استطاع أن يجمع « أموالاً كافية » .

وبعد أن تلقى حميد هذه الرسالة اجتمع ثانية بجوردان . وكان لا يزال يأمل بأن يستطيع عمل شيء يمنع انهيار مشروعه الوشيك ، كما كان لا يزال يرى في جوردان صديقاً سبق له أن أيده شخصياً ومهنياً . وظن أن جوردان قد تلقى صورة مشوهة عن مالية المشروع . غير أن جوردان لم يتحرك . وأجاب حميداً بأن الزيادة في الأجرة تقررت رسمياً وأن المسألة خرجت من يده . فرجا حميد جوردان أن يعطيه مهلة ثلاثة أو أربعة أشهر ليتمكن من تصفية الأمور ، ولكن من غير جدوى .

وتكلم حميد مع أشخاص بارزين آخرين في المركز في محاولة يائسة

لانقاذ مشروعه . فقال له أحدهم « ما عليك إلا أن تهدأ وتستسلم ، ومتى مرت العاصفة قد يكون بامكاننا اعادتك » . ولكن يقول حميد بمرارة « لم يقف في الحقيقة أحد إلى جانبي . فكلهم كانوا ينظرون إلى الجانب الآخر ، فتركوا البقرة تقع واستلوا سكاكينهم » .

وفي ٥ آذار (مارس) أي بعد أن علم بانهاء وظيفته بقليل ، دخل مكتبه ليجد أنه وقع ضحية سطو في الليل[٧٩] . فقد عبر اللص ثلاثة أبواب مقفلة وفتح خزانة الملفات القريبة من مكتب حميد . وكان على اللص أولاً أن يدخل مبنى المكتب المزود بأجهزة إنذار الكترونية ، مستعملاً بطاقة رمزية . ثم عليه أن يدخل الباب المقفل المؤدي إلى جناح المكتب وأخيراً باب مكتب حميد المقفل . وليس من دليل على اقتحام بالقوة . ووجدت الخزانة مائلة ودرجها مفتوحاً . ويضيف بول سوتفين « ليس ثمة من دليل على عملية سطو عادية . فقد كان في المكان أشياء ثمينة أخرى لم تؤخذ » . والواقع أنه لم يؤخذ شيء من المكتب . ويقول تريش ولسون « من الواضح أنها عملية قذرة ، واستنتجنا انها لالقاء الرعب والفزع في قلوبنا » .

وفي اليوم التالي وجد حميد صندوق البريد الذي استعمله لبعض مراسلاته قد فتح بالكسر (الخلع) . وبعد أيام قلائل حدث الشيء نفسه لصندوق البريد في منزله . ويقول حميد « ثم بدأت سلسلة من الأحداث الشؤومة . فمثلاً غادرت منزلي في عطلة نهاية الأسبوع ، ولما عدت إليه وجدت فيه أشياء ليست لي . . . كعدسات لاصقة » .

كانت هذه الحوادث مخيفة جداً في نظر حميد ، فالعدسات اللاصقة كانت مزحة قاسية لأنه أعمى .

ترك حميد المركز في نهاية آذار (مارس) . وفي أيار (مايو) وحزيران (يونيو) نشرت النيوربيليك الحلقتين الثانية والثالثة من سلسلة المقالات عن

تأثير البترو دولار في الولايات المتحدة . غير أن الكشف الموعود عن « الشروط بالتبرع لمستودعات أدمغة السياسة » لم يظهر في هذه المقالات .

ووقعت آخر حادثة في علاقة حميد بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في أيار (مايو) ١٩٨٢ أي بعد بضعة أسابيع من مغادرته المركز . واتصل موظفون في المركز بعدد من أصدقاء حميد ومع المعاونين التنفيذيين في محاولة لتشويه سمعتـه . وذات مرة طلب من مسؤول إداري كبيـر المساعدة في تشجيع حميد على « مغادرة المدينة » .

وعمدت عدة شركات بعد أن علمت بطرد حميد ، إلى قطع تبرعاتها عن جامعة جورجتاون ، وأوضحت أن السبب هو المعاملة التي لقيها مزهر حميد .[٨٠]

ولما طلب أموس جوردان أن يعلق على اتهامات حميد ، أصر على أن هذه الظروف المختلفة هي مصادفات وان مغادرة حميد لا علاقة لها إلا بكفاءته . وأنكر أن يكون المركز قد رضخ لضغط اللوبي « لقد خرجت عن المألوف لحماية حميد ورعايته على الرغم من العجز المالي ، ويهمني أن لا يتهم المركز بأنه غطاء للصهيونية » .

لقد كانت فترة قلقة ومؤلمة للعالم البحاثة . فخلال فسحة قصيرة من بضعة أسابيع هبط على المركز أشخاص من المجلة المؤيدة لإسرائيـل مهددين بفضح تأثير البترو دولار ، منبهين إلى وضع المركز الضـرائبي بموجب القوانين المرعية ، وسألوا عن تمويل مشروع حميد . وقبل هذه الأحداث وبعدها كان اخفاء المركز للتقرير ، والمضايقات الشخصية لحميد وأعوانه وأصدقائه ، وأخيراً طرده . فإذا كانت هذه الحوادث كلها مصادفة ، فأي مصادفة تلك التي جمعت بينها !

ويقول وليام كوانت ، الزميل في معهد بروكنز وصديق حميد والذي

كان يعرف مكانة حميد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية « ان الطريقة التي أنهوا بها علاقته كانت غريبة . وأقل ما يقال انهم أساءوا معاملته . » وقال لس جانكا ، المساعد الخاص السابق في البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط « لم تكن لدى مركز الدراسات الاستراتيجية والدّولية الجرأة ليضع اسمه على بحث أسهم بشكل ملحوظ في النقاش العام » .

□

الفصل الثامن

تكسون : مثال في الترويع

الهجوم على مركز الشرق الأدنى

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ زار شيلا سكوفيل ، منسقة البرامج الإضافية في مركز الشرق الأدنى التابع لجامعة أريزونا ، رجل قصير القامة أصلع الرأس في نهاية الأربعينات من عمره[1] . وكان هدفه المباشر هو استعارة كتاب ، ولكنه عند انصرافه التفت إلى سكوفيل قائلاً « علمت أنك تديرين شبكة دعاية مناصرة للعرب » .

الرجل هو بوريس كوزلشيك ، أستاذ القانون في الجامعة ونائب رئيس لجنة علاقات الجالية في مجلس تكسون للجالية اليهودية . وكان تعليق كوزلشيك نذيراً ببدء ثلاث سنين من الهجوم على مركز الشرق الأدنى بلغ ذروته بمنع مواد برامج الدورات الإضافية من الوصول إلى المدارس الحكومية واستقالة مدير المركز . وقد نجح الهجوم الذي نسقه زعماء الجالية اليهودية المحليون على الرغم من تحقق هيئة من علماء الشرق الأوسط المعروفين على مستوى الوطن من بطلان التهم بتحيز البرنامج ضد إسرائيل .

ان تفاصيل محنة تكسون الطويلة حالة جديرة بالدراسة للوقوف على التزام الفعاليات الإسرائيلية ودهائها الذي لا يكل على المستوى الشعبي .

ومركز الشرق الأدنى المكرس لزيادة المعرفة بالشرق الأوسط وتفهم أوضاعه ، هو واحد من ١١ مرفقاً مماثلاً في الولايات المتحدة تتلقى أموالاً

من الخزينة الفيدرالية . ولكي يستحق المركز الدعم الفيدرالي عليه أن يخصص جزءاً من موارده للبرامج « الإضافية » والتثقيفية للأهلين في الجوار . وقد تتخذ هذه البرامج شكل الأفلام والمحاضرات العامة وخدمات الإعلام والاستشارة ، والمؤتمرات لرجال الأعمال،وتطوير مناهج المدارس العامة .

وقد عملت شيلا سكوفيل منسقة للنشاطات الإضافية لجامعة أريزونا مدة أربع سنوات عندما رفع مجلس الجالية اليهودية في تكسون عقيرته بالشكوى . وتحمل سكوفيل شهادة دكتوراة في تاريخ الشرق الأوسط ، وهي مؤهلة جداً لهذا المنصب ، وجعلت من برنامج تكسون الإضافي أنشط برنامج من نوعه في البلاد .

وشاركت سكوفيل الشقراء ، وهي في أواخر الثلاثينات من عمرها ، في إنشاء مجلس برامج الشرق الأوسط الإضافية ، الذي هو هيئة تنسيقية لأحد عشر برنامجاً إضافياً عن الشرق الأوسط في الولايات المتحدة .

في شباط (فبراير)١٩٨١، اتصل كوزولشيك وثلاثة ممثلين آخرين من مجلس الجالية اليهودية في تكسون بوليم ديفير ، رئيس دائرة الدراسات الشرقية التي يعتبر مركز الشرق الأدنى جزءاً منها ، وقالوا لديفير أنهم يرون أن سكوفيل ولودفيغ أداميك ، مدير مركز الشرق الأدنى « منحازان ضد إسرائيل مما يثير الريبة حول موضوعيتهما بشأن الشرق الأوسط »[٢] . فرد ديفير بأنّ صلاحية البرنامج الإضافي هي بيد الحكومة الفيدرالية التي تقدم معظم المال اللازم . واقترح أن تؤلف جماعتهم لجنة رسمية ووعد « باطلاق يدهم » للتدقيق في مواد برامج مركز الشرق الأدنى الإضافية ، بل انه تعهد بأن « يزيل شخصياً » من على رفوف المكتبة أية مواد يرى مجلس الجالية اليهودية أنها مؤذية . وفي اجتماع لاحق حضره أداميك ، رد أداميك بقوله « ليس لدينا مواد تحريضية أو دعائية . دلوني على الكتب التي تجدونها



سکوفیل

كذلك ، فسأنظر فيها، وإن وجدتها كما تقولون سأطلب من شيلا أن تلقيها في سلة المهملات » . غير أن كوزولشيك والآخرين رفضوا عرضه إذ كانوا يطمحون إلى ما هو أكثر من ذلك .

وعملاً بنصيحة ديفير شكّل مجلس الجالية اليهودية في تكسون لجنة من أربع نساء سماها لجنة « المعلمات المعنيات بالأمر » (والواقع أن اثنتين منهن كانتا معلمتين فعلاً في معهد عبري خاص في تكسون) . ثم قدم ديفير اللجنة إلى شيلا سكوفيل وطلب منها أن تقدم لها كل مساعدة تطلبها للقيام بتحقيقاتها .

معركة البرنامج الاضافي

وكانت إحدى النساء الأربع كارول كارش ، الرئيسة المشاركة للجنة علاقات الجالية في مجلس الجالية اليهود بتكسون وزوجة رئيس أكبر كنيس يهودي في المدينة . وانضمت إلى كوزولشيك كشخصية بارزة في الحملة على البرنامج الإضافي . وفي أول اجتماع للجنة مع سكوفيل « عصرتها » بكثرة الأسئلة عن نشاطاتها . ثم طلبت منها نسخة عن لائحة توزيعاتها البريدية وعن أسماء المدرسين الذين استعاروا مواد من المكتبة . ثم سمح للجنة بدخول مركز الشرق الأدنى بعد ساعات الدوام ، فأخذت تجمع مواد المكتبة وتراجعها . وبحلول شهر أيار (مايو) أعدت النسوة الأربع « تقريراً أولياً » .

وبدلاً من أن تعود اللجنة إلى ديفير بالنتائج التي توصلت إليها اشتكت رأساً إلى وزارة التربية ووجهت كارول كارش الرسالة إلى واشنطن وأرفقتها بتقرير اللجنة . وتساءل التقرير عن فائدة استعمال الأموال الفيدرالية في دعم برامج إضافية « في موضوع معقد ومتضارب جداً في الأصل (كذا) مثل دراسات الشرق الأوسط » .[٣]

وشدد التقرير على أن غاية مجلس تكسون اليهودي النهائية هي الغاء البرنامج الإضافي كلية :

« حتى ولو أضيفت إليه مواد عديدة تصور بشكل موضوعي إسرائيل ومصالحها إلى جانب إزالة المواد الدعائية لوجهة النظر العربية والمعترض عليها ، فإن المشكلة تبقى قائمة . ان فكرة البرنامج الاضافية نفسها (وليس تنفيذه من قبل أية مؤسسة معينة) هي التي يجب أن تعالج » .

فأجابت وزارة التربية مجلس تكسون اليهودي بأنها غير مسؤولة عن محتوى البرنامج الإضافي أو عن نوعيته العلمية ، فهما مسؤولية الجامعة .

وهكذا عاد المجلس اليهودي إلى التركيز على الجامعة ، فقابل وفد منه رئيس الجامعة جون شيفر في مكتبه واشتكى إليه من التحيز ضد إسرائيل الذي وقفوا عليه في مواد البرنامج الإضافي . وبعد أن أكد شيفر للوفد أن كل هذه المواد يجب أن تعتمد معايير الجامعة ، أحال القضية على بول روزنبلات ، عميد كلية الآداب . وفي ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ عقد روزنبلات اجتماعاً لمندوبين عن مجلس تكسون اليهودي وأساتذة من دائرة الدراسات الشرقية . ولم تدع شيلا سكوفيل إلى هذا الاجتماع . وطلب روبرت جيميللو ، الرئيس الجديد لدائرة الدراسات الشرقية ، في الاجتماع من مجلس تكسون اليهودي « أن يوثّق بمزيد من التحديد » مخاوفه حتى تستطيع دائرته الاستجابة . وفي الوقت ذاته وافق جيميللو على تأليف لجنة خاصة في دائرة الدراسات الشرقية لمراجعة البرنامج الإضافي .

وانتهز المجلس اليهودي هذه الفرصة وتسلح بمزيد من مواد المكتبة وعكف على وضع تقريره . على أنه لم يكن بين الذين راجعوا المواد من هو مختص بشؤون الشرق الأوسط . وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٨٢ قدم المجلس دراسة من ١٠٠ صفحة تقريباً إلى الجامعة ، فيها مراجعة لحوالي ١٥ مطبوعة من مطبوعات مركز الشرق الأدنى ، وثمانية كتب وخمسة كتيبات وفهارس ودليلان للمعلمين[٤] . واعترض التقرير على إشارة أحد الكتب إلى فلسطين بأنها « وطن تقليدي للعرب » وعلى وصف لمنظمة التحرير

الفلسطينية بأنها « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » . وخطّأ التقرير إحدى الخرائط لأنها لم تشر إلى القدس كعاصمة إسرائيل ، مع العلم بأن الولايات المتحدة نفسها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وذكر أن « المحور الرئيسي لأكثر المواد هو أن اليهود متطفلون في منطقة أصحابها الشرعيون هم العرب » .

وبين الملحقات الاثني عشر بالتقرير « مذكرة قانونية » أعدها المحامي بول بارليت من تكسون يدّعي فيها أن المركز خرق التعديل الأول للدستور وكذلك شروط استحقاق الأموال الفيدرالية بمحاولته « استبعاد وجهة النظر الإسرائيلية عن مجموعة وجهات النظر التي تطرح على المدارس العامة والصحافة بشأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي » . وتدعي المذكرة أيضاً أن البرنامج الإضافي يخرق الدستور الذي يفصل الدين عن الدولة وذلك لأنه يظهر « أفضلية دينية بالنسبة إلى الشرق الأوسط إذ يقدم الدين الإسلامي ، ويستخف عمداً بالصلة بين الدين اليهودي والشرق الأوسط » .

وتعاون على كتابة هذا التقرير بوريس كوزولشيك وكارول كارش بمساعدة أربعة متطوعين وهم : حاخام ، واقتصادي زراعي درس في إسرائيل ، وزوجان غير يهوديين (الزوج محام والزوجة معلمة في مدرسة ابتدائية) .

ورحب جيميللو بالتقرير باعتباره « استجابة شعبية عميقة التفكير وصادقة النية » . أما اللجنة الخاصة في دائرة جيميللو للدراسات الشرقية فكانت غير مؤهلة للقيام بمراجعة علمية للبرنامج الإضافي ، لأنها ضمت في عضويتها عالماً لغوياً يابانياً وعالماً هندياً في الأنثروبولوجيا الريفية ، وجيميللو نفسه وخبيراً في البوذية . ولم يكن بين أعضاء هذه اللجنة الخماسية مطلع على شئون الشرق الأوسط سوى اثنين أحدهما اختصاصي بالأدب العربي والثاني بالتاريخ اليهودي.ولم يشارك أداميك في أعمال اللجنة لأنه كان قد

سافر في كانون الثاني (يناير) إلى باكستان في رحلة عمل تستغرق ستة أشهر . ولم يؤخذ رأي شيلا سكوفيل في الموضوع .

وبعد تسليم تقرير المجلس اليهودي في آذار (مـارس) اجتمعت اللجنة الخاصة بانتظام مدة شهرين لمراجعة المواد التي انتقدتها وحاولت أن تقرر ماذا تفعل بصددها . وفي أيار (مايو) ١٩٨٢ كانت السنة الأكاديمية قد أوشكت على نهايتها وعمل اللجنة لم ينته وبعض أعضائها يود المغادرة في الإجازة الصيفية .(٥) فاتخذت اللجنة قراراً موقتاً أذهل الكثيرين وهو « بانتظار القرار النهائي لمداولاتنا ومن غير المساس بمثل هذا القرار ، يتوقف البرنامج الإضافي لمركز الشرق الأدنى عن توزيع مواده على المدارس الابتدائية والثانوية » .

فكان تعطيل البرنامج الإضافي نصراً غير متوقـع لمجلس تكسون اليهودي الذي أعلن كوزولشيك وكارش « رجل السنة وامرأتها » في مأدبة عشائه السنوي في حزيـران (يونيـو) ، وأنعم على المتطوعين الأربعـة الآخرين أيضاً بجوائز تقدير « لتحليلهم العلمي والموضوعي » .(٦)

النصر المؤقت

وقد تبين أن الاحتفال بالنصر كان سابقاً لأوانه . فعندما عاد مدير مركز الشرق الأدنى لودفيغ أداميك من باكستان في أواسط آب (أغسـطس) استشاط غضباً لتصرف دائرة الدراسات الشرقية . فوجه مذكرة إلى جميع أساتذة الدائرة يلفت فيها انتباههم إلى حملة مجلس تكسون اليهودي على البرنامج الإضافي وإلى تصرف اللجنة الخاصة .(٧) وقال ان تقرير المجلس اليهودي لم يكن علمياً ويطفح بالتهجمات اللاعقلانية وبالقضايا المزورة وبالتعريض . وقال أداميك إن إقفال البرنامج الإضافي بعيد عن الحكـمة ، وسابق لأوانه ، وحصل من غير أن تستشير اللجنة الخبراء ، « وليس من المناسب على الاطلاق أن تقوم لجنة من العلماء لا خبرة لهم في الموضوع » بالحكم في القضية .

وزاد حنق أداميك عندما قرأ في الصحيفة الطلابية في عددها في أوائل أيلول (سبتمبر) العنوان التالي : « التقرير الأولي : الدائرة تسقط المواد المناهضة لإسرائيل » وكتب أداميك إلى رئيس تحرير الصحيفة الطلابية يقول :[8]

« ليس في مركزنا أية مواد « مناهضة لإسرائيل » بل فيه كتب وأشياء أخرى تبحث في الشرق الأوسط بما فيه إسرائيل . . . وقد اختيرت كتبنا بناء على توصية الخبراء ، ولا يمكن المضي بطريقة تختلف مثلاً عن مكتبة الجامعة التي لا توافق على مضامين المواد المرصوفة على رفوفها .

« من الطبيعي أننا نرغب في أن نحظى بصداقة وتأييد جميع قطاعات الشعب في أريزونا ولذلك فاننا ندرس بجدية هموم الجميع، وأظن أن لا حاجة للتهويل بقضية بتّ فيها الآن » .

والواقع أن القضية كانت لا تزال مطروحة . فبتشجيع قوي من أداميك ، أعد جيميللو مذكرة ينقض فيها تعطيل مركز البرنامج الإضافي ويتضمن « رد اللجنة الخاصة النهائي » على تقرير المجلس اليهودي . وبعد الاعتراف بحق تجمعات الشعب في التعليق على برنامج الجامعة الإضافي وانتقاده ، تقول المذكرة أن أعضاء دائرة الدراسات الشرقية يحتفظون لأنفسهم بالصلاحية النهائية في تقدير القيمة الأكاديمية لبرامجهم[9] . وتحتج المذكرة بقوة على انتقاد المجلس اليهودي الشخصي لشيلا سكوفيل ولودفيغ أداميك ولا سيما « وصمهما ببعض الانحيازات السياسية » .

« حدث أن كلا هذين العالمين ينكر الاتهامات المذكورة ، لكن الأهم هو أن صحة هذه الاتهامات أو بطلانها خارج عن الموضوع ، ومن حق أعضاء دائرتنا أن تكون لهم الأفكار السياسية التي يختارونها . . . فالجامعة في المجتمع الحر المفتوح هي بتصميمها حلبة للنزاع والجدل. وهي لا تخرج عن

كونها حلبة كهذه عندما تتناول أموراً تهم المجتمع . . . ولهذه الأسباب مجتمعة قررنا عدم وقف برنامجنا الإضافي ، كما اننا لن نتخلى عن أي كتاب نستعمله في هذا البرنامج ، ولن نحفظه في حرز حريز أو نحرقه » .

وشددت المذكرة على الحاجة إلى تقديم آراء متنوعة عن الشرق الأوسط للجمهور ، « بحيث يتعرف المواطن من هذا التنوع على المنطقة قبل أن يكوّن لنفسه رأياً مسؤولاً وذكياً وحراً » . ولم تعثر اللجنة الخاصة « في جميع مواد البرنامج على اختلافها ، على نمط عام للتمييز السياسي ولا على دليل على أن الميول السياسية لأية فئة قد اعتمدت مرة كمقياس في اختيار المواد » .

وادّعى مجلس الجالية اليهودية في تكسون أن المواد التي يستخدمها البرنامج الإضافي ، مع أنها مناسبة داخل الجامعة فإنهـا لا تصلح في المدارس الابتدائية والثانوية لأن الطلاب الصغار لم يبلغوا حداً من الاطلاع يمكنهم من فهمها . إلا أن مذكرة جيميللو أشارت إلى أن رواد مركز البرنامج الإضافي المباشرين ليسوا الطلاب إنما هم الأساتذة الذين يرجع إليهم تقرير المواد التي تناسب طلابهم الصغار .

ثم شنت كـارول كارش حملة شخصيـة على وليم ديفير ، سلف جيميللو في رئاسة دائرة الدراسات الشرقية . وديفير عالم آثار قام بحفريات كثيرة في إسرائيل ، وعاد في آب (مارس) من رحلة عمل مدتها سنة في إسرائيل . وكان يعتمد على حسن نية إسرائيل في الكثير من أبحاثه في الآثار . وفي أواخر تشرين الأول (اكتوبر) أي بعد ثلاثة أسابيع من تسلّم « الجواب النهائي » للدائرة قالت كارش لشالوم بول ، وهو أستاذ إسرائيلي زائر كان على وشك العودة إلى تل أبيب ، أن ديفير لم يعـد صديقـاً لإسرائيل . وطلبت كارش من بول أن يعود إلى إسرائيل ويذيع هذا الكلام كيلا « يعود ديفير اطلاقاً إلى الحفر من جديد في إسرائيل » . ولم تدرك

كارش أن البروفسور بول كان صديقاً حميماً لديفير وليس مستعداً لنقل رسالة كهذه إلى إسرائيل . وبدلاً من ذلك أبلغ هذا الكلام لديفير قبل مغادرته تكسون .

ولما سمع ديفير بهذا الكلام بعث إلى كارش برسالة حانقة نقتطف منها ما يلي :[١٠]

« عندي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأنك (وربما آخرين معك) حاولت توريطي في الاتهام . (١) بأنني أعرقل « تحقيقات » مجلس الجالية اليهودية في برنامج هذه الدائرة الإضافي حينما كنت رئيساً لها . (٢) بـأنني هدّدت بنسف برنامج الدراسات اليهودية إذا لاحقتم تحقيقاتكم . (٣) بأنني ألححت على إعادة فتح البرنامج الإضافي لدى عودتي من إسرائيل في شهر آب (أغسطس) الماضي . (٤) بأنني أشارك في تدبير متعمد يحول دون بقاء الأساتذة اليهود في اللجنة التي عينتها الدائرة حديثاً للإشـراف على مركـز الشرق الأدنى ، وبرنامجه الإضافي . وعلمت أيضاً مؤخراً من أكثر من مصدر مباشر أن الجالية اليهودية تصمني الآن علانية بأنني « مناهض للصهيونية » بل « مناهض للسامية » .

واستنكر ديفير جميع التهم وقال : « بدلاً من أن أعرقل تحقيقاتكم ، فإن سجلي يدل على أنني كنت مخلصاً ومتعاوناً في حين أنك أنت وغيرك من أعضاء المجموعة لم تكونوا كذلك » . ولاحظ ديفير أن أبحاثه ومكانته كأستاذ ومعيشته باتت كلها الآن معرضة للخطر ، ثم يقول لكارش أن الحملة عليه تبرر رفع دعوى قضائية ، وختم مُوقعاً « بانتظار ردك ، وليم ديفير » .

لم يصل أي رد . غير أن كارول كارش وبوريس كوزولشيك بعثا إلى الجامعة برد قاس جداً على « الرد النهائي » لدائرة الدراسات الشرقية يقولان فيه أن تلك الوثيقة هي « ستار من دخان » وطلبا من الدائرة دحض اتهامات

المجلس اليهودي بنداً بنداً.[11] ومرة أخرى وافقت الدائرة على مسايرة المجلس فصاغ أساتذة قسم الشرق الأوسط من ١٠ إلى ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ في ٣٣٠ صفحة « رداً موسعاً وتفصيلياً على تقرير مجلس الجالية اليهودية في تكسون عن برنامج جامعة أريزونا الإضافي بشأن الشرق الأوسط » . وقدموا هذه الوثيقة لرئيس الجامعة الجديد هنري كوفلر الذي خلف شيفر في أيلول (سبتمبر) .

التقليل من شأن الخبراء الخارجيين :

كان الرئيس كوفلر حديث عهد بتكسون ويرغب في الاندماج في مجتمعها . وبعد وصوله ببضعة أشهر ألقى محاضرة في اجتماع لهداسا ، المنظمة الصهيونية النسائية . وبدلاً من أن يوافق على تقرير دائرة الدراسات الشرقية ، قرر أن يحضر إلى تكسون هيئة من علماء الشرق الأوسط من سائر أنحاء البلاد للتحقيق في اتهامات مجلس الجالية اليهودية ومراجعة مواد البرنامج الإضافي ولكي يكونوا حكماً في النزاع .

وطلب كوفلر من المجلس ودائرة الدراسات الشرقية أن يرشح كل منهما ثمانية علماء باحثين . وقال أنه يحق لكل جانب أن يرفض نصف مرشحي الجانب الآخر . ومن اللائحة الأخيرة اختار كوفلر أربعة هم ريتشارد فراي من هارفرد ، وكارل براون من برنستون ، ووليم برينر من بيركلي ، وناحوم جلاتزر من جامعة بوسطن . وتم الاتفاق على اجتماع العلماء الأربعة في تكسون اعتباراً من ٢٩ تموز (يوليو) لغاية أول آب (أغسطس) ١٩٨٣ للتدقيق في الاتهامات ضد البرنامج الإضافي وتقرير ما إذا كانت كل مادة من المواد التي يعترض عليها المجلس اليهودي « علمية أو دعائية في الأساس » .

وفي تلك الاثناء أمر كوفلر الأساتذة والموظفين في دائرة الدراسات الشرقية بأن لا يتحدثوا إلى الصحافة ولا أن يحملوا القضية إلى خارج

الجامعة . غير أن مجلس الجالية اليهودية في تكسون لم يقنع بانتظار قرار العلماء ، ولم يتقيد بهذا الطلب .

وبمساعدة المجلس الإستشاري الوطني لعلاقات الجالية اليهودية في نيويورك ، عرض مجلس الجالية اليهودية في تكسون القضية مرة أخرى على وزارة التربية في واشنطن . فقد بعث المدير المعاون لمنظمة نيويورك برسالة إلى إدوارد ايلمندورف ، مساعد الوزير للتعليم بعد الثانوي ، مكرراً اعتراض مجلس تكسون اليهودي على البرنامج الإضافي . وأرسل هذا المجلس نسخاً عن تقريره الذي يحمل فيه على البرنامج إلى ايلمندورف وإلى النائب جيمس ماكنلتي والسناتور دنيس ديكونسيني وكلاهما من أريزونا . فبعث ديكونسيني برسالة إلى وزارة التربية يقول فيها بأنه إذا ثبتت صحة اتهامات المجلس اليهودي فينبغي « في الحال قطع المساعدات الفيدرالية التي تقدمها وزارة التربية عن مشروع من هذا الطراز »[١٢]. وطالب سناتور أريزونا في رسالته بتحقيق فيدرالي كامل في الاتهامات .

وأشارت وزارة التربية في ردها على ماكنلتي وديكونسيني إلى أن السياسة الفيدرالية تقضي بترك تقييم المنشورات والمواد الأكاديمية « للأوساط الأكاديمية العادية » ، وأن الاجتماع المنتظر لهيئة الخبراء « يجب أن يؤدي إلى قرار مقبول حول المسألة »[١٣].

وعندما علم أداميك بالخطوات التي اتخذها المجلس اليهودي بتوكسون وجه رسالة إلى الرئيس كوفلر يسأل فيها عن السبب الذي حدا بالمجلس اليهودي أن يرفع شكواه إلى خارج الجامعة بعد أن وافق على جهود كوفلر للتحكيم[١٤]. كما تساءل أداميك عما حفز المجلس اليهودي للعمل « في وقت يتقرر فيه مصير طلبنا لتجديد المنحة الفيدرالية وسط تنافس عام على المنح » . وقال : « إن متهمينا يقصدون تعطيل فرص اختيارنا » .

وعندما تسلم المركز ، رغم هذه الجهود ، المخصصات المالية

الفيدرالية للسنة الأكاديمية التالية ، كتب السناتور ديكونسيني والنائب ماكنلتي معاً إلى وزير التربية تيرنس بيل يشكوان من أن « دورة التمويل قد اكتملت » قبل أن تتلقى لجنة المراجعة تقريراً من مجلس تكسـون اليهودي يثبت بالوثائق « احتمالات الدعاية في البرنامج الإضافي »[١٥] . وناشدا بيل « بصفته المسؤول الوحيد الذي يمكنه أن يوقف التمويل مؤقتاً » أن يفعل ذلك وأن يأمر باجراء التحقيق الكامل الذي طالب به ديكونسيني في وقت سابق .

ورد الوزير بيل على عضوي الكونغرس برسالة قال فيها « ان التدخل الفيدرالي لن يكون له ما يبرره ولن يكون شرعياً . فالموضوع يشمل مسائل الحرية الأكاديمية وإشراف الدولة والإشراف المحلي على التعليم »[١٦] . وعلى الرغم من موقفه الحازم من هذه القضية بوجه عام فقد حاول بيل إرضاء عضوي الكونغرس الحانقين بقوله انه « يشجع الجامعة على التوقف عن توزيع المواد المعترض عليها إلى أن تظهر نتيجة جلسات اللجنة المحلية » .

الهجوم على أداميك

وفيما كان مجلس تكسون اليهودي يسعى وراء مساعدة الكونغرس ، علم لودفيغ أداميك انه تعرض لهجوم من بوريس كوزولشيك ، فبعث إلى رئيس الجامعة كوفلر برسالة يتهم فيها كوزولشيك « بالإدلاء بتصريحات كاذبة عن مـاضيّ وحياتي الشخصيـة »[١٧] . وشدد أداميـك في رسالتـه على أن كوزولشيك أبلغ أعضاء في دائرة الدراسات اليهـودية في الجـامعة بـأنه (أداميك) كان « عضواً في الفرمـاخت الألماني إبـان الحرب العـالمية الثانية » . وقال للبروفسور ديفير أن أداميك « اعتقل لأنه نازيّ » . وأخيراً زعم كوزولشيك أن أداميك وصف إسرائيل في اجتماع عام بأنّها « دولة قرصنة ».والواقع أن النازيين كانوا قد اعتقلوا أداميك يوم كان في عقده الثاني لأنه حاول الهرب من موطنه في النمسا إلى سويسرا . وبعد أن أمضى ١٨ شهراً في السجن أرسل إلى معسكر للاعتقال حيث بقي حتى نهاية الحرب . وقال في رسالته أن جميع هذه الاتهامات سخيفة وأضاف :

« أنا لا أعرف كوزولشيك ولا أتصور أن تكون الغاية من هذه الافتراءات غير إظهاري بأنني لا أصلح للقيام بواجباتي كأستاذ لدراسات الشرق الأوسط وكمدير لمركز الشرق الأدنى الذي أنشأته وأدرته منذ ١٩٧٥ » .

وطلب أن تزجر لجنة المظالم في الجامعة كوزولشيك وتطلب منه الاقلاع عن حملته التشهيرية .

إلا أن كوزولشيك ومجلس تكسون اليهودي لم يرتدعوا . ولما أخفقوا في الحصول على ما يرضيهم من واشنطن اتجهوا نحو المجتمع المحلي وخاصة نحو قطاع المدارس . وفي أيار (مايو) ١٩٨٣ سلم المجلس نسخة من حملته على البرنامج الإضافي لجاك موريتا ، مساعد مراقب المدارس المتحدة في تكسون . وأضاف المجلس لموريتا مزاعم جديدة عن موضوع جديد درّسته شيلا سكوفيل خلال فصل الربيع وعنوانه « عرض عام للشرق الأوسط » . ومن غير أن يتيح للجامعة فرصة الرد على هذه الاتهامات أرسل مذكرة إلى ثمانية من المدرسين وقيمي المكتبات في المدارس الثانوية درسوا موضوع سكوفيل . وتنبه المذكرة المدرسين بأن إدارة المدارس لا تقدم زيادات في الراتب بسبب دراستهم « بانتظار التحقيق »(١٨) . ولا تسمح باستخدام كتب أو مواد تعليمية من ذلك الموضوع في مدارس المنطقة من غير موافقة مراقب المعلمين .

ومن بين الذين تلقوا نسخة من مذكرة موريتا كان روبرت جيميللو . وقد اغتاظ رئيس دائرة الدراسات الشرقية لإقدام إدارة مدارس المنطقة على هذه الخطوة من غير استشارة دائرته . فالموضوع كان قبل كل شيء جديداً ، ولم يدخل في شكوى مجلس تكسون اليهودي الأصلية في عام ١٩٨٢ . ثم ان شيلا سكوفيل تجنبت تماماً الحقبة المعاصرة في تاريخ الشرق الأوسط وذلك في محاولة مقصودة منها لئلا تصب مزيداً من الزيت على نار الجدل القائم ، فختمت موضوعها بتاريخ قيام إسرائيل ، عام ١٩٤٨ . وفي رسالة

بعث بها جيميللو إلى موريتا دافع عن سكوفيل ودحض مزاعم المجلس اليهودي الجديدة :[19]

« في الواقع لم يكن ثمة تمييز في قبول الطلاب (لدراسة الموضوع) كما أنّه لا المواد التي استعملت في الدورة ولا الطريقة التي طرحت بها كانت دعائية بطبيعتها . ونحن واثقون من أن الموضوع لا يتعارض مع الإرشادات الفيدرالية . وكل ادعاء بعكس ما تقدم يسيء إلينا ليس لمجرد أنه غير صحيح بل ولأنه يبدو جزء من محاولة مدبّرة للتدخل في حرية نشر المعلومات والآراء العلمية المشروعة » .

غير ان موريتا تمسك « بوقف » البرنامج الإضافي، فغضب المدرسون الذين تلقوا مذكرته يوم اكتمال الامتحانات النهائية في الموضوع ورفعوا القضية لاتحاد أريزونا للحريات المدنية ، واتفق الاتحاد مع المدرسين على أنّ اجراء إدارة مدارس المنطقة يشكل « خرقاً لحقوق الحريّة الأكاديمية »[20] ، ووافق على تمثيلهم . وقابلت هيلين موتنر ، معاونة مدير الاتحاد ، موريتا ومسؤولاً آخر في المنطقة وتباحثت معهما في القضية . وقالت هيلين في رسالة إلى رئيس وأعضاء مجلس المدارس ان انطباعها من حديثها مع المسؤولين في إدارة مدارس المنطقة هو « انهما تعمدا التعتيم أو التهرب »[21]. وكتبت موتنر تقول انها « مندهشة » لإقدام الإدارة على مثل هذا العمل بعد أن أنهى المستخدمون دراسة الموضوع ، ولما يبدو انه « محاولة صغيرة جداً للتأكد من الحقائق » أو لبحث الموضوع « مع طرفي النزاع » . ومع ذلك قرر الاتحاد انتظار حكم هيئة التحقيق في اتهامات التحيز قبل أن يتقدم بدعوى ضد إدارة المدارس .

هيئة التحقيق

وفي هذه الأثناء مضت قدماً الترتيبات الخاصة بهيئة التحقيق، إلا أنها كانت تزداد تعقيداً بعد كل رسالة متبادلة بين الرئيس كوفلر ومجلس تكسون اليهودي . والنقاط التي أراد المجلس أن تدرسها الهيئة تشمل : مواد

البرنامج الإضافي نفسها وتوزيعها على منسّقي البرنامج ، وتأثيرها على الأطفال ، ورعاية الحكومات الأجنبية وشركات البترول ، وفكرة موافقة الجامعة، وحلقة سكوفيل الدراسية للمدرّسين وموضوعها الجديد ، والتمويل ، وإدارة البرنامج الإضافي ومراقبته ودفاع دائرة الدراسات الشرقية عن البرنامج .[٢٢]

وقرر كوفلر بالاتفاق مع مجلس تكسون اليهودي أن تتناول الهيئة بعض هذه النقاط ، على أن تقوم الجامعة بتحقيق منفصل في النقاط الأخرى .

في ١٥ تموز (يوليو) انتقل نزاع جامعة أريزونا إلى الجمهور . ومرة أخرى نكث مجلس تكسون اليهودي بعهده بالمحافظة على سرية الموضوع فوزع نسخاً من تقريره على الصحافة المحلية . وظهرت مقالتان في آن واحد في أهم جريدتين يوميتين في تكسون ، فيما أجرى التلفزيون المحلي مقابلات مع كارول كارش من المجلس اليهودي ، وسيلفيا كامبوي من إدارة المدارس المتحدة في تكسون ، وهيلين موتنر المسؤولة في اتحاد الحريات المدنية . وفي هذه الأثناء بقي رد دائرة دراسات الشرق الأوسط على الاتهامات التي أصبحت الآن علنية مطوياً في الدرج كما هي حاله دائماً . هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن بإمكان جيميللو وأداميك وسكوفيل حسب أوامر الرئيس كوفلر بعدم التحدث إلى الصحافة أن يردوا على أسئلة الصحافيين أو أن يظهروا في مقابلات تلفزيونية .

واقتبست الصحيفتان بحريّة من تقرير مجلس تكسون اليهودي بما في ذلك ادعاؤه بأنّ « الجهود الوطنية للربط بين مصالح الشركات والعرب تعزز نشر مواد البرنامج الإضافي » وان معظم هذه المواد تظهر على درجات متفاوتة تحيزاً وابتعاداً عن الدقة لا مجال لانكارهما .[٢٣] وتحدثت كارول كارش لمشاهدي التلفزيون عن « الاستبعاد المقصود لمواد عن إسرائيل » وقالت أن البرنامج الإضافي ودائرة الدراسات الشرقية « هما في موقع يستطيعان منه الدفاع عن جانب واحد من قضية سياسية صعبة ومعقدة ».[٢٤]

وصباح ظهور القصة في الصحف تلقت شيلا سكوفيل ، عدداً من الاتصالات الهاتفية من مراسلي الصحف والتلفزيون يسألونها عن رأي دائرة الدراسات الشرقية في الموضوع . فكانت ترد عليهم جميعاً « انني لا أستطيع قول أي شيء »[٢٥] متحسرة في الوقت ذاته على اللّجام الذي فرضه الرئيس كوفلر . وكذلك امتعض روبرت جيميللو ، فكتب أخيراً رسالة طويلة إلى كوفلر يقول له فيها أن أحد الصحفيين العديدين الذين تهرب منهم طيلة النهار تمكن من الاتصال به في ساعة متأخرة من الليل .[٢٦] وقال « يتضح مما قاله الصحفي ـ كما ورد في مقالة جريدة الستار هذا الصباح ـ ان في حوزته وثائق من تأليف مجلس الجالية اليهودية في تكسون » . وتجنب رئيس دائرة الدراسات الشرقية اسئلة الصحفي « حتى إنه لم يجبه حين سأل إذا كنا قد رددنا رسمياً أم لا على تقرير المجلس اليهودي » . وكتب جيميللو أيضاً :

« لكنني شعرت انه من الضروري الإدلاء ولو بملاحظة واحدة قصيرة ومبسطة وهي أن دائرة الدراسات الشرقية لا تعتقد أن برنامجها للشرق الأوسط يعكس تحيزاً ضد إسرائيل وإلى جانب العرب كما هو مزعوم . . . لا سيما وان في متناول الصحفي كل ما لدى المجلس اليهودي من اتهامات وحجج » .

وأضاف جيميللو ان دائرته حاولت مراعاة الأوامر المحلية الخاصة بهيئة التحكيم فامتنعت عن الدخول في جدل علني مع المجلس اليهودي «إلا أن المجلس اليهودي في تكسون لم يفعل » . وقال:
« ويبدو ان هذه الصفعة الصحفية الأخيرة ليست سوى الحلقة الأخيرة من مسلسل التصرفات الصادرة عن نية سيئة » .

ولاحظ جيميللو ان الأمور تتطور في غير مصلحة دائرته . « فقد أعلنت التهم ضدنا بكل تفاصيلها وبكل بذاءتها . ونتيجة لذلك أظن أنه سيكون من المتعذر على زملائي ، وعليّ أنا شخصياً ، أن نمتنع عن الإدلاء بتصريحات دفاعاً عن أنفسنا » . فنزاهة عملية التحكيم ونجاحها يتوقفان على « التزام

الطرفين بالقواعد الأساسية » . وقال جيميللو بعد ذلك ان اتهامات المجلس اليهودي « ليست كاذبة ومؤذية إلى حد بعيد » فحسب ، بل انها « تهدد بانزال ضرر حقيقي بنـا » . وأنهى رسالته المريرة بالقول أن مجرد إعلان محضر الهيئة لا يكفي ، بل يجب قول شيء ما دفاعاً عن الدائرة . وخاطب جيميللو رئيس الجامعة قائلاً « أعتقد الآن اننا بحاجة إلى تأييدك » .

وفيما منع « الأمر الملجم » ممثلي دائرة الدراسات الشرقية من تقديم ما يوازن الحملة الصحفية ، وجدت جريدتا تكسون اليوميتان معلمين درسوا موضوع سكوفيل وكانوا مستعدين للدفاع عنها . وقالت معلمة ان اتهامات المجلس اليهودي « تبدو وكأنها إهانة مكشوفة »[٢٧] . وقالت معلمة أخرى ان القول بأن المعلمين الذين درسوا الموضوع قد زودوا بدعاية يوزعونها فيما بعد على طلابهم « يعني اننا بتنا مجموعة من الـدمى » . وقالت انهـا « صعقت » لهذه التهم[٢٨] « كثيراً ما يخطر ببالي اننا نتحدث عن برنامج مختلف تماماً عن برنامجنا . فلم أر شيئاً مما يتحدثون عنه » . وأضافت هذه المعلمة التي وصفت نفسها بأنها مؤيدة لإسرائيل قائلة : «ان موضوع سكوفيل ختم بعرض شريط فيديو قصير عن قيام اسرائيل كان « منصفاً جداً ومتوازنـاً جداً » .

ومن شكاوى مجلس تكسون اليهودي أن الخرائط التي وزعت أثناء دراسة الموضوع لا تشمل إسرائيل . وقـالت المعلمة « طبعـاً لا تشمل الخرائط إسرائيل لأنها للإمبراطورية العثمانية ، وإسرائيل لم تكن جـزءاً منها » . وقال مستخدم في مكتبة درس موضوع الشرق الأوسط : « من المخيف حقاً أن يستطيع أحدهم أن يقدم شكوى قبل أن يبحث في الأمر »[٢٩] .

وباستثناء الموضوع الذي يعكس هذه التعليقات فان التغطية الصحفية للجدل قبل اسبوعين فقط من اجتماع هيئة الخبراء سلطت على مركز الشرق الأدنى أضواء ضارة . هذا بالاضافة إلى أن المقابلات مع كارول كارش أوضحت أن المجلس اليهودي قد تراجع كلية الآن عن وعده باحترام قرار هيئة الخبراء والالتزام به . إذ قالت كارش في تصريح لها نشرته صحيفة

الأريزونا ستار عن لجنة العلماء « اننا لم نوافق على اللجنة ، هذا كل ما أقوله لكم » .[٣٠]

ذهل جيميللو لتصريح كارش وقال للصحفيين « أعتقد أننا اتفقنا مع رئيس المجلس منذ بضعة أشهر ، فإذا كانوا يقولون أن لا اتفاق هناك ، فذلك مفاجأة لي » . الواقع أن تصريح كارش يناقض التأكيدات التي أعطيت في وقت سابق للرئيس كوفلر وأثبتها بدوره في كتابه إلى النائب مكنلتي بتاريخ ١٨ نيسان (أبريل) إذ قال « لقد أقنعت الدائرة والمجلس بالموافقة على ما تصدره هيئة خبراء من الخارج من أحكام » .

وفي ١٩ تموز (يوليو) اتضح أن المجلس اليهودي استطاع اقناع كوفلر بإعادة تحديد مهمة الهيئة . وقال في بيان مشترك مع رئيس المجلس اليهودي سول توبين ، ان الهيئة هي فقط « جزء من عملية كاملة لتقصي الحقائق » ولن تضع قراراً ملزماً بل انها ستكتفي « بنصح الجامعة فيما يختص بسير البرنامج الإضافي » .[٣١]

وأخيراً اجتمع العلماء الأربعة في جلسات مغلقة من ٢٩ تموز (يوليو) إلى أول آب (أغسطس) . واستمعت الهيئة إلى مندوبين عن المجلس اليهودي يعرضون شكاواهم ، ثم تولى أعضاء مركز الشرق الأدنى في جلسة أخرى ، الدفاع عن البرنامج . ثم وضع الخبراء تقريرهم وأحالوه على الرئيس كوفلر . ولم يسمح لهم بالاحتفاظ بنسخ عنه لأنفسهم ، ولم توزع منه نسخ .

ثم جاءت المفاجأة الكبرى ، وهي رفض الرئيس كوفلر نشر التقرير . ولكنه عين بموافقة مجلس الجالية اليهودية في تكسون ، تشارلز آريز ، الأستاذ في القانون في جامعة أريزونا ، لاجراء « المرحلة الثانية » من تحقيقات الجامعة . وقال الرئيس أن تقرير الخبراء لن ينشر إلا بعد انتهاء المرحلة الثانية من المراجعة .

وطلب الآن من سكوفيل وأداميك وجيميللو الذين منعوا من الاطلاع على تقرير الهيئة التي توقعوا أن تعلن براءتهم ، ان يتعاونوا مع آريز في تحقيقاته الواسعة النطاق في اتهامات المجلس اليهودي التي لم تتناولها هيئة الخبراء ، منها تمويل البرنامج الإضافي وإدارته ورقابتـه ومزاعم التحيـز وتجاوزات التسجيل في موضوع شيلا سكوفيل عن الشرق الأوسط ، وما إذا كان « الرّد الموسع » لدائرة الدراسات الشرقية حظي بالموافقة التامة من قبل جميع أساتذة الدائرة .

وتقول سكوفيل أن آريز طلب منها صوراً عن مراسلاتهـا كمنسقة للبرنامج الإضافي وصوراً عن حسابات المجلس الوطني لبرنامج الشرق الأوسط الإضافي بصفتها أمينة صندوقه . (٣٣) وتضيف « انه سأل أسئلة عن حياتي الشخصية وتصرفاتي الخاصة » دون أن تدخل في التفاصيل . وحاول آريز ان يكتشف من جيميللو أسماء الأساتذة الذين كتبوا كل فصل من دفاع دائرة الدراسات الشرقية ، إلا أن جيميللو رفض الإدلاء بأية أسماء . وطـفح الكيل مع جيميللو عندما بدأ آريز يستجوبه عن جمعية دراسات الشرق الأوسط ، وهي جمعية دولية من العلماء الباحثين في شؤون الشرق الأوسط ومقرها جامعة أريزونا منذ ١٩٨١ . وحمـلت أسئلة آريز عن مالية هذه الجمعية جيميللو على تدوين تحفظاته القوية إزاء مجال تحقيقات أريز في رسالة . فكتب له يقول إن ضميره لا يسمح له بالرد على أسئلته بخصوص جمعية دراسات الشرق الأوسط،وانه أراد أن يوضح الأسباب « إذ انني أشك في أنك تقدر تماماً ما الذي تطلبه بالرغم من أنك غير مسؤول عن ذلك » (٣٤) ومضى جيميللو يقول في رسالته :

« منذ بدء هذا الجدل وأنا وزملائي مقتنعون بأن اتهامات منتقدينا بشأن البرنامج الإضافي ليست سوى ذريعة ، أو مجرد افتتاحية في عملية متقنة لمراقبة أو خنق نواح أخرى من نشاطات دائرتنا ونشاطات الجـامعة في

مضمار دراسات الشرق الأوسط . وقد نفى كوزولشيك وصحبه ذلك مراراً ، ولكننا بصراحة لا نصدقهم .

« وأسئلتك اليوم عن جمعية دراسات الشرق الأوسط من شأنها فقط أن تقرنا على عدم التصديق . . .

« فالأسئلة عن وجود الجمعية في جامعة أريزونا ، بما فيها الأسئلة عن مالية الجمعية ، خارجة تماماً عن المجال الشرعي لتحقيقاتك وحتى هي أبعد عن مجال الاهتمامات الصحيحة لمجلس الجالية اليهودية في تكسون . ذلك أني لا أستطيع في الحقيقة المشاركة أو الانخداع بأية محاولة من جهة منتقدينا لتوسيع نطاق افترائهم حتى إلى ما وراء ما قالوا عنه هم بأنفسهم أنه الحدود التي يقفون عندها » .

وقال جيميللو أيضاً أنه يعتبر مطالبة المجلس اليهودي بإدخال جمعية دراسات الشرق الأوسط في دائرة التحقيقات بمثابة « محاولة لا مبرر لها اطلاقاً للتدخل في شؤون الجامعة وللانتقاص من الحرية الأكاديمية » .

وبعد أن علم مايكل بوناين ، السكرتير التنفيذي للجمعية ، بمحاولة التحقيق في شؤون جمعيته بعث بكتاب إلى الرئيس كوفلر أشد لهجة من كتاب جيميللو قال فيه :[٣٥]

« لقد انزعجت جداً من مجرد سؤال البروفسور آريز عن جمعية دراسات الشرق الأوسط . . . ولا يمكنني إلا أن أفترض أن البروفسور آريز يسأل عن الجمعية بإلحاح وضغط من زميله الدكتور كوزولشيك . ومن المؤكد أن مجلس الجالية اليهودية في تكسون لا يرى بأساً في تدمير سمعة الجمعية ومكانتها في جامعة أريزونا . . .

« ان اتهامات المجلس اليهودي غير مسؤولة ، كما أنّ أساليبه تستحق الشجب : تسجيل أشرطة بالسر ، افتراءات خبيثة على مدير البرنامج الإضافي وتعريض به ، تسريب الأخبار التي تخدم أغراضه إلى الصحافة ،

توزيع « الجواسيس » على الصفوف . . . الافتراء على المدير السابق لدائرة الدراسات الشرقية . . . والموافقة على هيئة للتحكيم ، ومن ثمّ . . . ممارسة الضغط الشديد على الإدارة لتوسيع نطاق التحقيق . . . ولعل أكثر الأشياء إزعاجاً بالنسبة إلى النقطة الأخيرة هو أن للمجلس اليهودي تأثيراً وقوة يكفيان ليس فقط لإملاء جدول الأعمال بل ولتغيير « الأحكام » أيضاً » .

وفي البدء تعاون أداميك مع آريز ، ولكنه تراجع عندما امتد التحقيق إلى جمعية دراسات الشرق الأوسط وحياة شيلا سكوفيل الخاصة . فكتب إلى آريز يقول : « لقد بات الآن من المعروف للعموم أن مجلس الجالية اليهودية يطالب بطرد الدكتورة سكوفيل وبإغلاق مركز الشرق الأدنى بسبب تحيزهما المزعوم ضد إسرائيل »[٣٦] . وأضاف أن المجلس اليهودي بعد أن فشل في اثبات تهم مناهضة إسرائيل راح « يتصيد ما قد يحظى به » :

« يبدو أنه لم يخطر ببالك وببال إدارة هذه الجامعة أن الندوات والصفوف والمؤتمرات والحلقات الدراسية وغير ذلك من النشاطات الأكاديمية لا تخضع للتحقيق السياسي . . . لقد اجتمعت هيئة التحقيق الموقرة ونعلم أنها برأتنا ، فاستمرار هذا التحقيق هو من قبيل المضايقة والاضطهاد السياسي »[٣٧] .

وفي هذه الأثناء انطلقت إدارة المدارس المتحدة في تكسون بتحقيقاتها الخاصة في برنامج جامعة أريزونا الإضافي . وصرحت سيلفيا كامبوي ، المسؤولة في الإدارة والمكلفة بمهمة التحقيق ، للصحافة بقولها: « علينا التمسك بالبند السادس (من قانون الحقوق المدنية) - أي أن علينا عدم السماح بالتحيز أو التمييز على أساس الجنس أو المذهب أو اللون »[٣٨] . ومن غير أن تنتظر إدارة المدارس المتحدة نشر تقرير الهيئة ، طلعت على الجمهور بنتائج تحقيقاتها في ١٣ أيلول (سبتمبر) . وأرفق تقرير الإدارة الذي يقع في ١١ صفحة بملاحق أخذت حرفياً من حملة المجلس اليهودي الأصلية ، يقول التقرير :[٣٩]

« هناك تحيز ظاهر في عمل البرنامج الإضافي لمركز الشرق الأدنى له طابع أكيد مناهض لإسرائيل ومؤيد للعرب » . ويتهم التقرير شيلا سكوفيل بأنها تجنبت عن قصد النزاع العربي ـ الإسرائيلي بإنهاء عرضها العام لتاريخ الشرق الأوسط بالعام ١٩٤٨ : « ان اختيار التواريخ والنصوص دليل (كذا) على نية البرنامج الإضافي في استبعاد المعلومات عن إسرائيل بالمقارنة مع البلدان العربية » .

ويمضي التقرير فيقول :

> « يبدو بوجه عام ان البرنامج الإضافي يشكل نشاطات في المنطقة غير مسموح بها وذات لون سياسي قومي . . . فالخطر الذي يتهدد العلاقات الدينية أو العرقية المتناغمة بين الطلاب والأساتذة وحتى بين أهالي الطلاب ، شديد ولا مبرر له اطلاقاً . . . وإدارة المدارس المتحدة في المنطقة لا تطيق طرح مواد انحيازية تشين ثقافة ما أو جنساً أو ديناً تحسيناً لصورة ثقافة أو جنس أو دين آخر » .

وفيما بقي تقرير هيئة الخبراء سراً في حرز حريز ، فقد توسعت الصحف في الاقتباس عن تقرير إدارة المدارس المتحدة ، كما فعلت بتقرير مجلس الجالية اليهودية في تكسون . وظهرت صحيفة أريزونا د يلي ستار وفيها عنوان « إدارة المدارس المتحدة : أدوات تعليم موالية للعرب من مركز الشرق الأدنى في جامعة أريزونا » .(٤٠)

وتنقل الصحيفة عن سيلفيا كامبوي ، كاتبة التقرير ، قولها ان عرض سكوفيل العام لتاريخ الشرق الأوسط كان « موالياً للعرب بصراحة ومناهضاً لإسرائيل بدهاء » . وقالت : « من الواضح أنه لم يتم اتصال بالحكومة الإسرائيلية حول المواد » (الخاصة بالفترة ما بين العام ٦٠٠ والعام ١٩٤٨ ، قبل ولادة اسرائيل) . ولم يتصل مراسل الد يلي ستار بدائرة الدراسات الشرقية للتعليق على تقرير إدارة المدارس المتحدة ، بل ذكر في مقالته

المؤلفة من ٧٠٠ كلمة ان « مسؤولين في دائرة الدراسات الشرقية أنكروا تهمة التحيز والدعاية » .

وكتب أداميك رسالة غاضبة أخرى كانت هذه المرة إلى رئيس تحرير الديلي ستار ، قال فيها « أدهشني أنكم نشرتم هذه الاتهامات من غير أن تحاولوا الحصول على الوجه الآخر للقصة »[٤١] وتساءل كيف يمكن لموضوع يتناول حقبة قبل نشوء إسرائيل أن يكون « متحيزاً ضد إسرائيل » . وأضاف أن النصوص التي استخدمت « لم تكن من مصادر شركات البترول او الحكومات العربية ، كما توحي مقالتكم » ولم يكن هناك من شيء (شائن) في إعادة رسوم تدريس المعلمين ، فهذا اجراء متبع في كلية التربية في الجامعة . وختم أداميك رسالته بالقول :

« ندرك أن دراسات الشرق الأوسط في الوقت الحاضر موضوع جدلي وأن أشخاصاً يرتبطون عاطفياً كهذه الفئة أو تلك في إسرائيل يحاولون التأثير على نشاطاتنا . ولكن بصفتنا مؤسسة تربوية فلن نسمح لهذا بأن يحدث » .

وقد جرى تحرير هذه الأسطر الأخيرة من النص المطبوع ظهر بعد تسعة أيام في الصحيفة .

وبعد بضعة أيام نشرت صحيفة تكسون ستيزن مقالاً أكثر توازناً تحت عنوان « يقال أن تهم التحيز في أحد صفوف جامعة أريزونا لا أساس لها »[٤٢] . ونقلت عن جميميللو قوله أنه « بهت » لتقرير إدارة المدارس الموحّدة ، فيما أشار وليم ديفير ، الرئيس السابق لدائرة الدراسات الشرقية إلى أن كمبوي ليست مؤهلة لتقييم البرنامج من حيث مسألة التحيز . ولاحظ وجود أوجه شبه بين تقرير إدارة المدارس المتحدة وبين تقرير اللجنة اليهودية وقال « انها نفس الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة وقد نقلت كما هي كلمة كلمة من غير أي برهان ساطع » .

ليس من نمط نظامي للتحيز :

في ٢٣ أيلول (سبتمبر) أي بعد شهرين من الصمت والترقب ، أفرج كوفلر عن تقرير هيئة الخبراء الذي برأ منه العلماء البرنامج الإضافي تماماً .

فلم يعثر التقرير على « نمط نظامي للتحيز » في مواد البرنامج ولا على « تحيز في السياسة مكشوف » في اختيار هذه المواد أو عرضها أو توزيعها ، بل على العكس « فإن اختيار المواد يدل بوجه عام على مهارة وحسن نية المنسقة » . وقال العلماء أنهم مقتنعون « بأن النشاط الإضافي في جامعة أريزونا لا يحاول تفضيل مصالح أية فئة سياسية أو دولة أو دول . ولم نجد في مكتبة البرنامج دليلاً على أية جهود للنيل من أية فئة سياسية أو دولة أو دول » .[٤٣]

أما فيما يتعلق باستعمال بعض مطبوعات حكومية أجنبية ومواد صدرت برعاية شركات ، في البرنامج الإضافي ، فقد وجدت الهيئة ان « هذه المواد مناسبة للاستعمال مع ما يرافقها من شروح » لطبيعتها . وفيما يتعلق بادّعاء المجلس اليهودي بأن البرنامج يحاول بطريقة غير ملائمة تصحيح صورة العرب ، فإن الهيئة « لم تعثر على أي خطأ ظاهر في هذا النهج أو النشاط ، كما انها لم تجد أي شرّ في الجهود المبذولة للتخلص من طريقة الاجترار » . والتهم القائلة أن كتباً استعملت أو بيانات اطلقت في البرنامج الإضافي « ولها علاقة بمساعي . . . بعض الدول العربية لتجريد إسرائيل من الصفة الشرعية في أسرة الأمم » هي في رأي الهيئة « بلا أساس اطلاقاً » .

والواقع ان الهيئة دحضت كل تهمة من التهم التي وجهها مجلس الجالية اليهودية في تكسون إلى البرنامج الإضافي ، ووافق فقط على أن المواد المستعملة في الندوة الدراسية التطبيقية « بدت لنا سطحية بوجه الإجمال وغير مهمة ، والسبب هو أن مكتبة البرنامج التي أخذت منها هذه المختارات هي لسوء الحظ محدودة جداً » . وقالت الهيئة التي كلفت أيضاً

بدراسة الرقابة وهيكلية البرنامج الإضافي « إن من شأن رقابة أفضل على اختيار مواد البرنامج وعرضها أن تعزز البرنامج . والقاء مسؤولية البرنامج على لجنة أفضل من القائها على شخص واحد » . وتضمّن تقرير الهيئة توصيات محددة حول كيفية إعادة تكوين البرنامج الإضافي ليصبح أكثر تفرعاً ويشرك مزيداً من الأساتذة .

وبعد ان استجاب العلماء الأربعة للقضايا المطروحة أمامهم تحولوا إلى الموضوع العام وهو الحرية الأكاديمية . وهذا القسم من التقرير ، ويقع في خمس صفحات ونصف الصفحة ، صيغ بعبارات دبلوماسية تشجب أساليب المجلس اليهودي . ومما جاء فيه :

« ان مجلس الجالية اليهودية في تكسون مارس حقه في سؤال الجامعة ، والجامعة أجابته تماماً وبشكل واف . ومن حق المجلس أن لا يوافق على موقف الجامعة وأن يعلن عدم موافقته . أما الإصرار على ألا تقفل القضية إلا بعد أن تأخذ الجامعة اجراء يتفق ومطالب المجلس اليهودي ، فهو تجاوز واضح للحدود ، انه تجاوز للحق المشروع في السؤال وفي الحصول على المعلومات ، ودخول في نطاق المطالبة غير المشروعة بالتحكم والرقابة .

« ان مجلس الجالية اليهودي في تكسون قد بلغ هذا الحد . ومن شأن دفع مطالبه إلى أبعد من ذلك أن لا يعتبر سوى محاولة لنسف استقلال الجامعة الذاتي ، واعتداء على الحرية الأكاديمية .

« ونحن نسلّم بأن أعضاء المجلس اليهودي لا يرغبون في الاعتداء على الحرية الأكاديمية ولكن في حكمنا أن أية تحديات جديدة سيعتبرها الجمهور مضايقة . ومن المؤسف عندئذٍ لنا ـ جامعة ومجتمعا ـ أن تبدو الصورة العامة صحيحة » .

ويمضي تقرير الهيئة فيدافع عن منسقة البرنامج شيلا سكوفيل . وفي شجب مبطن آخر للمجلس اليهودي ، يقول التقرير أنه سمح لسكوفيل بأن تصبح « القضية » :

« ما كان لهذا أن يحدث ، فليس من السهل الآن اصلاح الضرر . ان كرامة شخص حائز على المؤهلات الأكاديمية المطلوبة ويتصرف كعضو معترف به في أسرة الجامعة ، وضعت في الميزان . نعم ، نقول كرامتها (سكوفيل) لا كفاءتها . ونحن واثقون من أن جميع الأطراف المعنية - حتى وان اختلفوا على كل شيء آخر يتفقون على أن هذه الحالة المؤسفة يجب أن تعالج بالإنصاف . ولن يكون للحرية الأكاديمية أي معنى إذا كانت لا تحمي شخصاً لا ترضى بعض الأوساط عن آرائه أو عن نوع النشاط الذي اختاره » .

اريز يؤيد التقرير

وكم كانت دهشة الذين ظنوا أن آريز يناصر مجلس الجالية اليهودية في تكسون . فقد جاء تقريره مؤيداً لما توصلت إليه هيئة الخبراء - وصدر في اليوم الذي صدر فيه تقرير الهيئة[٤٤] . ويقول آريز بشأن موضوع شيلا شكوفيل عن الشرق الأوسط انه لم « يعثر على دليل على وجهة نظر معينة دافعت عنها الأستاذة أو حاولت أن تكيف هيكلية الدروس لتطابق وجهة النظر هذه » .

ولم ير آريز خطأً في إعادة رسوم التعليم للمدرسين الذين درسوا الموضوع ، ولم يعثر على أي دليل على وجود تمييز في قبول الطلاب . ولم تَسْع سكوفيل ، كما اتهمها المجلس اليهودي « لاستبدال الاجراءات المنهجية لإدارة المدارس المتحدة » . وكتب آريز في تقريره يقول « بناء على جميع الأدلة المتيسرة ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه كانت هناك أية تجاوزات بالطريقة التي نظمت بها الدورة أو لقنت للطلاب » .

ولم يجد آريز كذلك أية تجاوزات في تمويل أو رعاية البرنامج

الإضافي . ومع ان بعض أموال المركز جاءت من شركات بترول مثل موبيل واكسون ، فان آريز لا يرى بأساً في هذه الهبات للأغراض العامة . أما فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان جميع أعضاء دائرة الدراسات الشرقية يوافقون على مضمون « الرد الموسع » فإن رفض جيميللو التصريح بأسماء كتبة أقسامه أحبط تحقيق أريز في هذه الناحية . ويبدو أن آريز تفهم قلة اللياقة المترتبة على هذا السؤال . وكتب يقول :

« يبدو أنه لا مجل للشك في أن الرد يحظى بالتأييد الكامل من جانب أساتذة الدائرة . وقد طلبت مقابلة الأساتذة كلا على حدة بقصد البت فيما إذا كانوا يوافقون على كل بيان عن كل كتاب استعرض فيه . ولكن يبدو ان هذا الطلب غير معقول . فهؤلاء علماء ناضجون ولهم استقلالهم الطبيعي . ونظراً لعدم وجود دليل على أن أكثرية كبيرة على الأقل في الدائرة لا توافق عليه ، فإنّ أية محاولة لاستجوابهم الآن ستكون مدمّرة تماماً » .

ثم تحـول آريـز إلى الأشرطة التي سجل عليها سراً أحد أنصار المجلس اليهودي ملاحظات سكوفيل في الصف وهو يحضر ندوتها للمعلمين عام ١٩٨٢ ، ونقل المجلس مقتطفات من هذه الأشرطة زعم أنها تبرهن على تحيز سكوفيل . وعرضت هذه المقتطفات على أريز ولم تعرض على هيئة الخبراء . فكتب أريز يقول :

« أبحث في أمر هذه (الأشرطة) لعدة أسباب :

١ ـ المقتطفات المجتزأة وزعت ولكن هيئة الخبراء لم تدرسها .

٢ ـ التسجيل المجتزأ هو بحكم الواقع انتقائي فلا يسمح بتكوين فكرة عن اللهجة العامة لمجرى الأمور . ٣ ـ الأشرطة سجلت من غير موافقة أو معرفة معلمة الندوة المسبقة ، الأمر الذي يرتبط بالحرية الأكاديمية بـأبسط أبعادهـا . . . رغم الشكوك العميقـة حول الاستمـاع إلى هذه الأشـرطة في مثـل هـذه

الظروف ، فقد استنتجت في النهاية أن الضرر الذي يمكن أن يحصل لمصداقية عملية تقصي الحقائق برفض الاستماع ، قد يكون أعظم من الضرر المتزايد الذي يلحق بالحرية الأكاديمية التي لحق الضرر بجزء كبير منها حتى الآن . لذلك استمعت إلى الأشرطة وقرأت المقتطفات المأخوذة عنها بعد أن قلت للدكتورة سكوفيل أن عليها أيضاً أن تفعل الشيء نفسه . ولكنها لم تفعل » .

وخلص آريز إلى القول « إن الاستماع إلى الأشرطة وقراءة المقتطفات المجتزأة منها لا يدحض استنتاج هيئة الخبراء بأنها لم تقف على تحيز في السياسة » .

وبالرغم من دحض مزاعم المجلس اليهودي في تقريرين منفصلين ، فإن رسالة الرئيس كوفلر التي لخصت ما فيهما من استنتاجات تعمدت على ما يبدو تصوير هزيمة المجلس اليهودي بأرق ما يمكن من عبارات . يقول كوفلر « كان مجلس الجالية اليهودية في تكسون محقاً في قلقه لعدم توفر الرقابة المناسبة للبرنامج الإضافي » . وفي العبارة التالية يخفف من وقع الاستنتاجات على المجلس فيقول : « ومع ان اختيار المواد قد خلا من التحيز ، فقد لاحظت الهيئة أن المواد المطبوعة كانت بوجه عام سطحية وغير مهمة » . وأنهى كوفلر رسالته بانتقاد من طرف خفي لهجوم المجلس اليهودي على سكوفيل ، قائلاً :

> « كان هناك قلق كبير (من جانب مجلس الجالية اليهودية في تكسون) إزاء اخلاص منسقة البرنامج . والواقع ان السمعة المهنية لمن يعمل في مجالات حساسة تكون دائماً عرضة بازدياد لخطر الانتقاد . من هنا كان على المنتقد أن يكون أكثر حرصاً لضمان الانصاف في إصدار الأحكام التي يمكن أن تكون مدمرة مهنياً وشخصياً . ولهذا أعتقد أنه من المهم أن أنبّه

بصورة خاصة إلى أن الهيئة لم تجد تحيزاً سياسياً مكشوفاً في اختيار المواد وتوزيعها من قبل المنسقة » .

وتمثل استنتاجات تقرير الهيئة وتقرير آريز معاً تبرئة واضحة لمركز الشرق الأدنى وبرنامجه الإضافي . ولم تقبل سوى تهمة واحدة من بين جميع تهم المجلس اليهودي العديدة والمتنوعة . فقد رأت أنه من الخير للبرنامج اعادة تكوين الرقابة وتوسيعها . والواقع ان دائرة الدراسات الشرقية قد سبق وتوصلت إلى هذا الاستنتاج في ربيع ١٩٨٣، ولكنها كانت تنتظر توصيات الهيئة قبل أن تنفذ اصلاحاتها الخاصة . وكتب كوفلر يقول ان الجامعة لا تقترح اتخاذ أي إجراء زيادة على هذه الاصلاحات .

وأعرب جيميللو وأداميك في مقابلة تلفزيونية بعد إذاعة التقريرين عن الاعتقاد ببراءتهما وبأنّ القضية قد انتهت الآن . وادعت كارول كارش أيضاً الانتصار أمام كاميرا التلفزيون وقالت :[٤٥]

« إن التقرير لا يبرىء مركز الشرق الأدنى . والواقع انك إذا قرأته بعناية وجدته يؤكد قلقنا من أن المركز لا يدار إدارة لائقة . . . فعرض الشرق الأوسط ، بما فيه إسرائيل ، يجب أن يكون دقيقاً ، ويجب أن يكون منصفاً ، ويجب أن يكون منسجماً مع مثلنا الأميركية العليا . بيد أن الحقيقة ليست كذلك . يبقى الآن أن نرى كيف تتهيأ الجامعة لمعالجة الوضع » .

ونقل عن لسان مارك كوبرنيك ، وهو متحدث آخر باسم مجلس الجالية اليهودية في تكسون ، في نشرة إخبارة بالراديو قوله « من المؤكد أننا لا نعتقد بأن هناك تبرئة للبرنامج من أي نوع تسمح له بالمضي في شكله الحالي » .

وكتبت كارول كارش أيضاً « تحليلاً » تهنيء فيه نفسها إلى مجلة أريزونا بوست الأسبوعية اليهودية مشددة على أن « قضية خطيرة واجهت مجلس الجالية اليهودية في تكسون خلال السنتين الماضيتين » وقالت :

« إن دائرة أبحاثنا وأبحاث رابطة مكافحة الافتراء واللجنة الأميركية اليهودية قد قيمت المواد الخاصة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي فوجدت انها انحيازية ودعائية تؤيد العرب وتناهض إسرائيل بقوة . ووجدت الهيئة أن المواد ليست علمية ووصفتها بأنها « سطحيـة وغير ملهمـة » وتفتقر إلى التعمق ، وما هو أهم من ذلك أنها تتضمن دائماً « وجهة نظر » .

هذا طبعاً هو تفسير كارش لتقرير الهيئة التي تقول : « على الرغم من أن بعض الفقرات في المطبوعات التي تمت مراجعتها يمكن أن تكون معبرة عن وجهات نظر معينة ، فاننـا لـم نجد نمـطاً نظاميـاً للتحيز في هـذه المؤلفات » ، ومضت كارش تقول :

« علينا أن لا نسمح لأنفسنا بالغرق في معركة حول المعـاني . وسواء وصفت المواد المؤيدة للعرب « انحيازية » أم قيل انها تدل على « وجهة نظر » فان النتيجة تبقى واحدة » .

ثم تورد هذا الزعم المستهجن « ان الاندفاع الكبير لتقرير الدكتور كوفلر هو اعتراف بالحاجة القصوى لإحداث تغييرات جذرية في البرنامج » . وقالت كارش في ختام مقالتها ملوّحة من جديد بشبح المؤامرة المعادية لإسرائيل :

« مسؤوليتنا في تكسون هي جزء من مهمة وطنية لمجابهة خطة قوية مموّلة تمويلاً حسناً لتعزيز القضية العربية مع محاولة نسف شرعية إسرائيل ، وثمن الأمن اليهودي هو دائماً اليقظة » .

وهكذا يبدو ان المعركة التي استمرت سنتين لم تنته بعد .

« كانت مفاجأة مريعة » :

على الرغم من استنتاجـات آريز وهيئـة الخبراء ، اجتمعت إدارة المدارس المتحدة في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ وتبنت رسمياً

التوصيات الواردة في تقرير سيلفيا كمبوي المناهضة للبرنامج الإضافي . وقالت كمبوي في مقابلة هاتفية معها « لقد نفضنا أيدينا تماماً من البرنامج الإضافي » . وقالت ان المعلمين سيحرمون من الزيادات في مرتباتهم،وهم لا يشملون فقط أولئك الذين درسوا موضوع شيلا سكوفيل عن الشرق الأوسط فحسب بل وكل من يحضر حلقة دراسية للبرنامج في المستقبل . ولن يسمح بدخول مواد البرنامج إلى غرف التدريس .

وفي اجتماع للإدارة بعد بضعة أيام ، انتقد روبرت جيميللو ووليم ديفير تقرير كمبوي ووصفاه بأنه « مهلهل ومتسرع ومن طرف واحد »[٤٦] . وقال جيميللو للمجلس « أرجو ألا تكون سياسات الإدارة مقررة على أساس الخضوع بلا سؤال ولا جواب لأساليب مجموعات ضاغطة » . فصوتت الإدارة على إعادة الزيادة في مرتبات المعلمين الذين درسوا موضوع شيلا سكوفيل عن الشرق الأوسط على أساس ان جعل الحرمان رجعياً غير عادل . ولم يجر نقاش للسياسة المستقبلية أو لقرار الإدارة الذي يحظر دخول مواد البرنامج إلى غرف التدريس . وأيد ميريل جرانت ، مراقب المنطقة القرار ، وكذلك فعل مجلس المدارس .

ولم تقتصر متاعب البرنامج المتواصلة على إدارة المدارس الموحدة . ففي اجتماع للأساتذة في أوائل تشرين الأول (اكتوبر) قال الرئيس كوفلر إنه على الرغم من عدم العثور على تحيز في البرنامج الإضافي ، فقد وجدت الهيئة سبباً لزعم المجلس اليهودي بأن مراقبة البرنامج لم تكن وافية[٤٧] . وتبين للهيئة بوجه خاص أن نوعية البرنامج لم تستفد من مشاركة الأساتذة . ولهذا السبب تقرر إنشاء مجلس حاكمية للإشراف على عمليات المركز ، وردّد كوفلر قول الهيئة أن المواد المستعملة في البرنامج الإضافي كانت « سطحية وغير مهمة » وأضاف « ان تقريراً يشير إلى عيوب في نوعية العمل يكاد أن لا يكون تبرئة للمركز » .

فثارت ثائرة أداميك ، وكتب إلى جميع أعضاء هيئة الأساتذة يقول أنه يعتبر التهمة بأن البرنامج لا يراقب مراقبة وافية « إهانة »[٤٨] :

« أنا خبير في دراسات الشرق الأوسط ولي ١٥ كتاباً في هذا الموضوع إضافة إلى خبرة ٣٠ سنة في هذا المجال . . . ونشاطات الدكتورة سكوفيل في البرنامج موضع إطراء المسؤولين في دائرة التربية باعتبارها « برنامجاً نموذجياً » ، وبفضل تقييمنا الممتاز لبرنامجنا الإضافي ظفرنا بالتمويل لمدة عشر سنوات على الرغم من المنافسة الوطنية .

« فهل نحتاج إلى مراقبة وإدارة وإلى مجلس يحكمنا ؟ أما إذا كان المجلس هيئة استشارية فأنا أرحب بتشكيله،مع أن مركز الشرق الأدنى هو المركز الوحيد في هذه الجامعة الذي يقولون إنه يحتاج إلى مقل هذا « الإرشاد » .

ولكن سرعان ما اتضح أن المجلس أكثر من « استشاري » . فقد جاء في مذكرة لعميد الجامعة بالنيابة ، ان المجلس هو الذي يوافق على طلبات التمويل والصرف ، ويختار العاملين في المركز « بمن فيهم مديره » ويعيد النظر في أمورهم ، ويراجع نوعية برامج المركز ولا سيما نوعية مواد البرنامج الإضافي ، ويراجع بل ويباشر خطط المركز المستقبلية ، « ويشرف على كل الأمور السياسية التي تمس المركز ويشارك فيها » .[٤٩]

ومجلس الحاكمية الذي انشيء للإشراف على المركز لا يضم سوى أستاذ واحد له علاقة بدراسات الشرق الأوسط . وفي الوقت ذاته زيد عدد هيئة التدريس في المركز لزيادة مشاركة الأساتذة ، فأصبح بينهم أساتذة من دوائر جنوب آسيا ، وآثار الشرق الأدنى ، والأراضي القاحلة ، والانثروبولوجيا ، والدراسات اليهودية ـ ومنح جميعهم حق التصويت على قدم المساواة .

ورأى أداميك أن هذه الإجراءات تجرد المركز من استقلاله الذاتي الذي كان يتمتع به سابقاً ، كما أنها تدل على محاولة لحرمانه من مركزه . وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ قدم أداميك استقالته لعميد الجامعة بالنيابة اعتباراً من نهاية دورة خريف ١٩٨٤ . وقال في كتاب الاستقالة « بعد

ثلاث سنوات تقريباً من الحملات السياسية وثبوت براءتنا ، فإن أكثر المهام التي أوكلتموها لمجلس الحاكمية إلحاحاً هي مراجعة جديدة « للعاملين » في المركز ، أو بعبارة أخرى لمديره ومنسقة برنامجه الإضافي » . وبعد أن لخص أداميك الإجراءات المتخذة قال :

« لا حاجة لمزيد من الأمثلة التفصيلية على ما قد يكون أو لا يكون مضايقة أو تمييزاً عن قصد ضد المركز والعاملين فيه . إن عملي كمدير للمركز كان بدافع المحبة الذي لم أنل أي ثواب عليه ، والذين يريدون أن يروا شخصاً آخر في مكاني فلن يطول بهم الانتظار » .

وصرحت شيلا سكوفيل أنها في ظل الظروف المتغيرة لن تعمل مع مدير جديد، وأنها سوف تستقيل من عملها كمنسقة للبرنامج بعد خروج أداميك. فصار من المشكوك فيه أن يحصل مركز الشرق الأدنى على مساعدات فيدرالية بعد خروج أداميك وسكوفيل . وتنبأ أداميك بإغلاق المركز . قال « أرى بوضوح أنه لن يبقى في المركز مال بعد سنة » .

وهكذا كان لمجلس تكسون للجالية اليهودية ما أراد ، إذ لم يشلّ البرنامج الإضافي بالفعل بمنع دخول مواده إلى غرف التدريس فحسب ، بل انه توصل ، بمساعدة الرئيس كوفلر ، إلى استقالة الشخصين اللذين استهدفهما منذ البداية .

وبعد أن سمع وليم ديفير بقرار إدارة المدارس المتحدة ، قال في مقابلة معه : « قدّرت ان سيحدث ما قد حدث . فلمجلس الجالية اليهودية في تكسون من الوقت والجلد والموارد ما لا يتوافر لنا مثله . فنحن زمرة صغيرة من الأفراد نعمل على حسابنا ، نأخذ من وقت أعمالنا للمحاربة في هذه المعركة الخاسرة . . . ان ما يزعجنا هو أننا نعلم أن هذه القضية ليست مجرد حادث فردي في هذه البيئة . فقد ألقي في روع السكان المحليين أن القضية جزء من حملة وطنية أوسع بكثير ، ونعلم أن مراكز الشرق الأدنى

تتعرض للضغط . ويمكنهم القول « لقد نجحنا بها في تكسون ، ونستطيع أن نفعل الشيء ذاته معكم » .

ويعلق جيميللو : « كان في التحرر من الوهم درس لي . كنت أشك كثيراً في المزاعم عن وجود تدخل من جانب اللوبي المؤيد لإسرائيل في كثير من مجالات حياتنا العامة . أما وقد مررت بما حدث في السنتين الماضيتين،فقد أصبحت الآن أقل شكاً . كان كل ذلك مفاجأة مريعة » .

ولم تكن مفاجأة أن يشيد مجلس تكسون للجالية اليهودية بعدد من الشخصيات البارزة التي وضعت قرار إدارة المدارس المتحدة . فبعد ستة أشهر من إصدار سيلفيا كمبوي بيانها الذي تنفض فيه يد إدارة المدارس المتحدة من البرنامج ، كرّمت لجنة عِلاقات الجالية اليهودية اثنين من أعضاء المجلس هما ايفا باكال وراوول غريفالجا . . . وباكال شخصية لا تقل بروزاً في المجتمع اليهودي عن المراقب ميريل غرانت . وفي مـأدبة العشـاء التكريمية جرت الإشادة بكمبوي « لقيادتها في ضمان الإذعان والفرص المتساوية » . وترأست الحفل كارول كارش التي اعتبرها مجلس تكسون اليهودي « امرأة العام » بسبب حملتها على البرنامج ذاته .

أما بالنسبة إلى كمبوي فكان أول الغيث . فبعد شهر أعلنت المجلة الأسبوعية اليهودية أن كمبوي ستكون ضيفة الجالية اليهودية في رحلة مدفوعة لمدة أسبوع إلى إسرائيل نظمتها كارش بدعم من اللجنة الأميركية اليهودية ومؤسسة الجالية اليهودية المحلية .

والجدير بالملاحظة أن كارش وغيرها من أبناء الجالية اليهودية في تكسون لم « يستيقظوا » إلا عام ١٩٨١ أي بعد ست سنوات من تأسيس مركز الشرق الأدنى ، أي في العام الذي نشر فيه تقرير اللجنة الأميركية اليهودية التي تقر كارش بمساعدتها عن « مراكز الشرق الأوسط في عدد من الجامعات الأميركية المختارة » ويؤكد غاري شيف ، مدير مشروع « أكاديمية

إنماء التربية » الذي كتب التقرير أن التمويل من الحكومات العربية أو « شركات موالية للعرب » له على الأقل تأثير يكاد لا يرى على الطلاب والأساتذة في مراكز الشرق الأوسط ، وكذلك على طبيعة البرامج ومضمونها ونتائجها .[٥٠]

ويوصي تقرير شيف بأن تمارس الجامعات « إشرافاً وثيقاً » على البرامج الإضافية . وقالت اللجنة الأميركية اليهودية في بيان صحفي أنها تعتزم ملاحقة تقرير شيف « بالاستمرار في مراقبة مراكز الشرق الأوسط » في كل البلاد ، وبجمع مواد البرامج الإضافية وتقييمها بالتعاون مع التجمعات المحلية والأساتذة والمدرسين ، ألخ . . . والاجتماع مع المسؤولين في الجامعة للبحث في اجراءات المراقبة ومراجعتها في حال نشوء مشاكل . ويشير تقرير شيف بتشاؤم إلى « المحاولة العامة لنزع الصفة الشرعية عن دولة (إسرائيل) . . . توطئة للقضاء عليها » .[٥١]

ويرى مراقبو الأحداث في تكسون أن حملة مجلس الجالية اليهودي ليس سوى توطئة للإعداد لحملات مماثلة على مراكز أخرى للشرق الأوسط في الولايات المتحدة . ومما يؤكد هذه النظرية تقرير شيف والتعاون بين المنظمات الوطنية مثل اللجنة الأميركية اليهودية ورابطة بئناي بئرث لمكافحة الافتراء . وهناك مراكز أخرى لدراسات الشرق الأوسط تتلقى تمويلاً فيدرالياً في فيلادفيا وكولومبيا وبيركلي وبرنستون ونيويورك (وهذان الأخيران يشتركان في برنامج واحد) وفي جامعات تكساس ومشيغان وبنسلفانيا وأوتا وواشنطن .

وسرعان ما شجع نجاح حملة تكسون على التحرك ضد برنامج إضافي آخر . ففي صيف ١٩٨٢ زار آريز أبرمسون من اللجنة الأميركية اليهودية شارلوت أولبرايت ، منسقة برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة واشنطن في سياتل ، وطلب منها تقريراً عن نشاطات المركز خلال السنوات الخمس الماضية .[٥٢] وعندما رفضت قال ان تقارير مماثلة طلبت من مركز

برامج الشرق الأوسط في تكسون ولوس أنجيليس . وذكّرها بأن مركز تكسون قد أقفل (كان ذلك خلال تعليق البرنامج لأربعة أشهر) . وادّعى أبرمسون أيضاً ان جوناثان فريدلندر منسق مركز لوس انجيليس قد زوده بالتقرير المطلوب . ولما اتصلت أولبرايت بفريدلندر قال لها انه لم يقدم تقريراً كهذا ولم يطلب منه أصلاً أن يفعل ذلك . وعندما واجهت أولبرايت أبرمسون بهذه المعلومات قال ان تقرير فريدلندر محفوظ في ملفاته وانه مستعد لإبرازه لها . ولكنه لم يفعل .

بعد أن حضرت شيلا سكوفيل مؤتمراً عام ١٩٨٤ لمنسقي البرامج الإضافية مع أن مستقبلها كان في كفة الميزان بعد الضجة التي أثيرت حولها ، كانت متشائمة وقالت « يظن المنسقون الآخرون أنّ في وسعهم العمل مع مجموعات الضغط هذه . فمن خبرتي أعتقد أنكم لن تستطيعوا . وأخشى أن يتحتم على البرامج في المستقبل أن تتحيز سياسياً وتتوقف عن خدمة الأغراض التثقيفية » .[٥٣]

ومن أبرز نواحي قضية تكسون غياب المعارضة داخل الجالية اليهودية لحملة مجلس الجالية . غير أن تعليقات أستاذ يهودي في الجامعة ألقت بعض الضوء على السبب في تقاعس عامة اليهود عن الكلام .

قال ذلك الأستاذ لريتشارد فراي ، أحد العلماء الأربعة الذين استدعوا إلى تكسون للتحقيق في اتهامات مجلس الجالية اليهودي ، أن كارش وكوزولشيك يضعان أيديهما « على خناق الجالية اليهودية ، وكل من يتكلم ضدهما فكأنما يتكلم ضد المنظمة الوطنية ، ضد السياسة » . وقال ان الضغوط التي تعرض لها كانت « هائلة » . ومضى البروفسور فراي يقول « ومع ذلك فاننا نتلقى الأموال والهبات من مختلف الجاليات اليهودية . . . وما أقوله لكم الآن يجرّ عليّ وصمة : الخائن » .[٥٤]

وجرت مقابلة بعد اجتماع إدارة المدارس بقليل مع أستاذ يهودي آخر

في الجامعة هو جيرولد ليفي ، فسئل عن سبب احجام العناصر المتحررة في جالية تكسون اليهودية عن الاحتجاج ، فأجاب « أعتقد أنّ كل واحد منهم خائف قليلاً »[55]. وقد أرسل هو نفسه رسائل إلى محرري ثلاث جرائد يشجب فيها حملات الجالية اليهودية بتكسون ، فلم تنشر واحدة منها . ويوضح البروفسور ليفي فيقول :

« أنا لا أعتمد على أموال يهودية لا في عملي الأكاديمي ولا في معيشتي . غير أن أصحاب المهن من أطباء ومحامين وغيرهم هم الذين يشعرون بالرعب . وأصدقائي في المجمع (الإصلاحي) قريبون جداً إلى قلبي في الأمور السياسية . وأعرف صاحب مهنة متحرر جداً ، ولكنه أصبح الآن رجل أعمال ثابت الأركان ، ولم يقف في وجه المجلس اليهودي . وهناك بعض الأشخاص المعنيين لا ينبسون ببنت شفة . فنحن نواجه هنا جماعة من أبناء دين واحد ومنظمة أحسن تنظيم . هذا بالاضافة إلى الكثير من المواقف السلبية » .

وفيما يقول ليفي أن كثيرين لا يتفقون مع مجلس الجالية اليهودية فقد أبدى سبباً آخر لعدم ارتفاع أصوات يهودية بالاحتجاج ، وهذا السبب هو المعلومات المضللة :

« اتصلت باثنين مسنين من اليهود احترمهما فعلاً وسألتهما : ما عسانا فاعلين ؟ فكان جوابهما عاما : لا دخان بلا نار ، فما كان للمجلس اليهودي أن يشن حملته لو لم يكن هناك شيء يجري على الأرض . فسألتهما عما قرآه عن هذا الموضوع ، فأجابا أنه افتتاحيات جريدة أريزونا بوست اليهودية ، ولا شيء غيرها . فهناك قلة توعية ، وقلة حقائق ظاهرة . وقد نشرت الأريزونا بوست بعض أشياء محرفة » .

وحاول ليفي أن يتفاهم عقلانياً مع كوزولشيك وكارش . فردّا عليه

بدعوته إلى سلسلة محاضرات توعية موضوعها : لماذا على اليهود أن يؤيدوا رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن :

« كانت سلسلة محاضرات مسائيـة من نوع غسـل الدمـاغ . وفي المحاضرة الثانية وقفت خلال المناقشة لأطلعهم على الحقائق التي وصلت إليهم مغلوطة . فقد تلاعبوا بالخرائط وأشياء سخيفة أخرى . فاستبعدوني عن جماعتهم . فالمسألة ليست بسيطة . انها جماعة غيـر منفتحة لأي نقاش » .

ويصف ليفي الجو العام في مجلس تكسون بعبارات مماثلة فيقول :

« انها مجموعة مقيتة تذكرنا بعهد مكارثي . ولا أعني بذلك (قضية) مركز الشرق الأدنى فحسب ، بل مجمل الموقف تجاه إسرائيـل . انها مجموعة رهيبة تشبه ألمانيا في الثلاثينات . انها مجموعة من النوع الذي كنا نحن اليهود نصرخ منه ونريد التخلص منه . فمن يبدأ الآن كل ذلك من جديد ؟ انه لعمل مروّع حقاً » .

□

الفصل التاسع

الـديـن والـدولـــة

اللوبي يستغل الدين

لزم الشاب دوايت كامبل ، كاتب مقاطعة شلبي الصغيرة بايلنوي ، الصمت طوال الاجتماع الذي عقد في أحد مطاعم شلبيفيل . كان ذلك في خريف ١٩٨٢ ، موسم حملات الدعاية الانتخابية في ايلنوي . وخلال الجلسة ناقشتُ قضايا السياسة الخارجية مع مجموعة من الناخبين . وبعد أن انفض الاجتماع استدعاني كامبل جانباً ليخبرني بقلقه الشديد إزاء الملاحظات التي انتقدتُ فيها سياسة إسرائيل في لبنان .

قدم نفسه بأنه مسيحي ويتحدث بصفة شخصية جداً ومن غير حقد ، وحذرني من أن خطئي تجاه الشرق الأوسط خطأ من الزاوية السياسية ، وما هو أهم من ذلك ، أنه يتعارض مع مشيئة الرب . وختم كلامه بتوصية من الصميم « لا أنصح بأي شيء يتدخل بمصير إسرائيل كما ورد في التوراة » .

كان الإلحاح في صوته مؤثراً . وبدا لي أن هذا الموظف المحترم في محيطه لم يكن مرغماً بضغط خارجي على تأييد إسرائيل ، كما انه لم يكن مدفوعاً برغبة في ترقية مهنية او اجتماعية كما هي الحال مع الكثيرين من المسيحيين الانجيليين . فتأييده كان صادراً عن قناعة عميقة .

والأميركيون أمثال دوايت كامبل يؤلفون دائرة انتخابية طبيعية لإسرائيل ويعززون كثيراً ألاعيب اللوبي الإسرائيلي . ويسمع النائب الديموقراطي لي

هـ. هاملتون ، رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط ، تعليقات مماثلة كلما زار منطقته في أنديانا الريفية . وكثيراً ما يتكلم في « اجتماعات البلدة » التي يرأسها هاملتون ناخبون يبدأون بالتعريف بأنفسهم كمسيحيين ثم لا يلبثون أن يحثوه على تأييد اجتياحات إسرئيل كلها ومن غير تحفظ .[1]

ويؤيد أميركيون عديدون ، من محافظين وغيرهم ، إسرائيل بحجة القيم الثقافية والسياسية المشتركة ، ورداً على أهوال « محرقة اليهود الجماعية » .[2] ويعتقد عدة محافظين ، شأنهم في ذلك شأن الموظف الشاب في شلبيفيل بأنّ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ كان تحقيقاً لنبوءة توراتية،وبأن دولة إسرائيل ستستمر في لعب دور مركزي في القدر الإلهي .

والانتماء الديني يميل أيضاً إلى التأثير على معتنقي المذاهب الرئيسية ولا سيما البروتستانت لاتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل . والتركيز التام على أحاديث التوراة يحمل العديد من المسيحيين على النظر إلى الشرق الأوسط وكأنه صورة لما ورد في التوراة . فإسرائيليو القرن العشرين هم إسرائيليو التوراة ، والفلسطينيون هم فلسطينيو العهد القديم ، وهكذا يربطون بين الأحداث ، عن غير وعي في معظم الأحيان في سلسلة تاريخية مفككة الحلقات . وهكذا أيضاً يغشى الغموض التمييز بين المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة والشعب العبري الذي غزا أرض كنعان بقيادة موسى ويشوع .

والواقع أن جميع المسيحيين ينظرون إلى الشرق الأوسط على الأقل من منظار الصلة الروحية بإسرائيل ومن زاوية الميل إلى معارضة أو عدم تصديق أي شيء يشكك في سياسة إسرائيل . وقد استغل اللوبي كثيراً هذا الدعم في دفع برامجه على مستوى الوطن . وما هو أهم من ذلك أن التصورات الجديدة التي تتحدى المعتقدات القديمة والتحيزات الراسخة تجاه الشرق الأوسط يندد بها اللوبي والكثيرون من حلفائه المسيحيين باعتبارها متطرفة ومعادية للساميّة أو حتى انها معادية للمسيحية .

والقناعات الدينية جعلت أميركيين كثيرين يستجيبون لنداءات اللوبي الإسرائيلي ، فكانت النتيجة أن الكلام بحرية عن الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، بات مقيداً حتى قبل أن يبدأ،وهكذا فإن التقاليد الدينية ونشاطات اللوبي المكشوفة تحصران النقاش المشروع ضمن حدود مصطنعة ضيقة .

تأييد المسيحيين المحافظين للقضية

ان المسيحيين من أتباع مذهب العصمة والمذهب الانجيلي يبذلون جهداً في هذه الحملة لتضييق حدود حرية الكلام . فهذا جيري فالويل وبات روبرتسون يدعوان بلا كلل ولا ملل لدعم أميركي متزايد لإسرائيل ، ويستشهدان بآيات من الكتاب المقدس كأساس لحججهما . وبما أن عضوية الكنائس والمنظمات البروتستانتية المحافظة قد اتسعت خلال العقد الماضي ، فإنّ هذا الاتجاه (المسيحي الصهيوني) نحو الشرق الأوسط يجد من ينتصر له في « منابر » مختلفة متزايدة كالكنائس والإذاعات وحتى قاعات الكونغرس .

وقد أعلن سناتور أيدوا روجر و. جبسن ، في مؤتمر إيباك السياسي السنوي للعام ١٩٨١ ان من أسباب « تأييده الحيوي الذي لا يتغير » لإسرائيل هو دينه المسيحي . وقال « ان المسيحيين وبخاصة المسيحيين الانجيليين ، هم من أفضل أصدقاء إسرائيل منذ ولادتها الجديدة عام ١٩٤٨ » . وآراؤه هذه ليست فريدة من نوعها حتى بين أعضاء الكونغرس ، غير أن تصريحه بها في هذه المناسبة يكشف عما يكاد يكون تعبيراً عن اتخاذ بعض المسيحيين هوية إسرائيلية غامضة :(٣)

« أعتقد أن أسباب البركة في أميركا عبر السنين أننا أكرمنا اليهود الذين لجأوا إلى هذه البلاد . وبورك فينا لأننا دافعنا عن إسرائيل بانتظام ، وبورك فينا لأننا اعترفنا بحق إسرائيل في الأرض . . . » .

واستند جبسن إلى آراء مذهبه في تفسير معارضته السابقة لبيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية ، ثم برّر تحوله عن معارضته في اليوم الذي سبق التصويت على الاقتراح في مجلس الشيوخ إلى تدخل إلهي[٤]. وفي يوم الانتخابات وهو السادس من نوفمبر ١٩٨٤ ، تحولت أيووا أيضاً عن موقفها فرفضت التجديد لجبسن .

وصفت صحيفة الايكونومست اللندنية جيري فالويل ، زعيم « الأغلبية الاخلاقية » والصديق الشخصي لمناحيم بيغن وإسحق شامير ، بأنه « آية الله للبعث المسيحي ذو الصوت الحريري »[٥]. وأعلن الاستفتاء السنوي الذي أجرته كونزرفاتيف دايجست أنه المحافظ الذي يحظى بأكبر قدر من الإعجاب خارج الكونغرس (يليه الرئيس ريغان) . ويجسد فالويل الصلة المتنامية بين المسيحية والصهيونية . وأعلن « لا أعتقد أن في وسع أميركا أن تدير ظهرها لشعب إسرائيل ، وتبقى في عالم الوجود . والرب يتعامل مع الشعوب بقدر ما تتعامل هذه الشعوب مع اليهودي » . وأدلى بشهادات أمام لجان الكونغرس مؤيداً قضايا لصالح إسرائيل ، ودافع عام ١٩٨٤ عن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس . ولعل فالويل هو أشهر المتحدثين بلسان أتباع مذهب العصمة المؤيدين لإسرائيل ، ولكنه بكل تأكيد ليس المؤيد الوحيد .

حدث في صيف ١٩٨٣ ان أذاع مايك ايفانس ، قسيس بدفورد في تكساس بالتلفزيون ولمدة ساعة كاملة برنامجاً خاصاً بعنوان « إسرائيل مفتاح أميركا للبقاء » . وقد استغل ايفانس البرنامج ليصف الدور « الحاسم » الذي تلعبه إسرائيل في مصير الولايات المتحدة السياسي ـ والروحي . وبما أن الفقرة عرضت كجزء في « برنامج ديني » فقد أعطيت وقتاً مفتوحاً في محطات التلفزيون في ما لا يقل عن ٢٥ ولاية ، إضافة إلى شبكة الإذاعة المسيحية . ومع ذلك فإن رسالة البرنامج لم تكن روحية تماماً .

وتخللت البرنامج مقتبسات من الكتاب المقدس ومقابلات مع أفراد

من الجمهور وشخصيات عسكرية وغيرهم من الانجيليين بينهم بات روبرتسون وأورال روبرتس وجيمي سواغارت . وفي أثناء ذلك أدلى ايفانس بتأكيدات عن إسرائيل منها مثلاً ادعاؤه المستغرب بأن تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية وغيرها من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ سوف يجر إلى دمار إسرائيل ومن بعدها الولايات المتحدة ، وأوحى بأن إسرائيل هي ضحية خاصة للضغط السوفياتي المتمثل « بالإرهاب الدولي » والذي يمكن أن يتحول عنها إلى الولايات المتحدة مباشرة وإلى أميركا اللاتينية .

وختم ايفانس إذاعته بنداء إلى المسيحيين يناشدهم فيه التقدم لتأييد « أفضل صديق لأميركا في ذلك الجزء من العالم » وذلك بتوقيع « بيان البركة لإسرائيل » . وقال ان « الرب أمرني بوضوح بانتاج هذا البرنامج التلفزيوني الخاص بدولة اسرائيل » . وقال ايفانس أن البيان مهم بنوع خاص « لأن الحرب مقبلة ، وعلينا أن نطلع رئيسنا ورئيس الوزراء بيغن على شعورنا نحن الأميركيين نحو إسرائيل » . ومنذ ذلك الحين قدم إيفانس بيانه إلى رئيس الوزراء شامير والرئيس ريغان[٦] ، وفي نشرة أخيرة هنأ أنصاره قائلاً « لم يكن يدور في خلدكم أن سيكون لكم مثل هذا التأثير على أقوى زعيمين في العالم . ولكن ، هاكم ما فعلتم » .

غير أن ايفانس لم يكن راضياً عن استجابة ريغان . ففي حملة لجمع التبرعات في آب (أغسطس) ١٩٨٤ أصدر ايفانس نداء لام فيه الولايات المتحدة على مآسي اسرائيل الاقتصادية وقال « لأن أميركا شجعت إسرائيل على التخلي عن سيناء وبترولها (فخسرت بذلك ١٧ بليون دولار) ولأن إسرائيل ساعدت أميركا في الدفاع عن الشرق الأوسط ، باتت إسرائيل على شفير انهيار اقتصادي » . وقال ان ريغان « متردد » في « التخفيف من الضغوط الهائلة على إسرائيل » .

وتردّدت أصداء ربط ايفانس مصير أميركا بإسرائيل في إعلان ملأ صفحة كاملة في عدد النيويورك تايمز بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر)

١٩٨٣ لحساب لجنة العمل السياسي الوطنية ، وهي منظمة لجمع التبرعات موالية لإسرائيل . وجاء في الإعلان « ان بقاء إسرائيل حيوي لبقائنا » و « الإيمان بإسرائيل يعزز موقف أميركا » .

وفي الإذاعات الصوتية والمرئية يعلن جيم باكر وكينيث كوبلاند وروبرتس وسواغارت وغيرهم دائماً قدسية إسرائيل استناداً إلى ما ورد في الكتاب المقدس ، وخاصة في العهد القديم، ويعززونها بذرائع سياسية واستراتيجية يقدمها لهم المذيع .

وتجد هذه الأقوال عدداً لا بأس به من المستمعين . وتفيد معظم التقديرات أن عدد المسيحيين الانجيليين في الولايات المتحدة يبلغ حوالي الثلاثين مليون نسمة . وبرنامج جيري فالويل « ساعة من أزمان الانجيل » يذاع من ٣٩٢ محطة تلفزيونية ومن حوالي ٥٠٠ محطة إذاعة كل أسبوع . ويقول مناحيم بيغن ، رئيس وزراء إسرائيل السابق ، عن فالويل انه « يمثل ٢٠ مليون مسيحي أميركي » .

اذاعة صوت الأمل بلبنان

والطريقة الأميركية في البرمجة الانجيلية لا تنحصر ضمن الولايات المتحدة ، فرسالتها المؤيدة لإسرائيل تذاع الآن من الشرق الأوسط نفسه . فمنذ الغزو الإسرائيلي الأول للبنان في العام ١٩٧٨ ، ولشبكة إذاعة المغامرة الكبرى للأرض المقدسة لجورج أوتيس ، إذاعة في جنوب لبنان اسمها « صوت الأمل » . ويقول انها محاولة « لحمل كلمة الله إلى منطقة لم تعرف كلمة الله منذ عدة قرون » . وقد سمي أوتيس إذاعته بهذا الإسم لقناعته بأن « يسوع مغامرة كبرى ».ولكن هذه الإذاعة انخرطت في السنوات الأخيرة في مغامرة ذات طابع علماني .

وقبل وفاة الرائد سعد حداد ، قائد الميليشيا التي تساندها إسرائيل والتي كانت تسيطر على جنوب لبنان قبل الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، كثيراً ما كان يذيع من صوت الأمل غاياته العسكرية ، وتهديداته للمدنيين .

وتغاضى الإنجيلي أوتيس عن النقاط السود في حكم حداد ليقول عنه انه مسيحي « ولد من جديد » وانه « زعيم روحي طيب » لشعب جنوب لبنان . وتؤكد وزارة الخارجية الأميركية أن حداداً كثيراً ما هدد بقصف المناطق المدنية بما في ذلك مدينة صيدا « بدون سابق إنذار » . وعلّل حدّاد هذه الهجمات بأنها انتقام من الحكومة اللبنانية التي لم توافق على الرواتب التي يطلبها . (قطعت الحكومة اللبنانية الرواتب عن قوات حداد بعد أن سرح من الجيش اللبناني تسريحاً مهيناً) .

وفي ربيع ١٩٨٠ استخدمت قوات حداد خمس دبابات شيرمان من صنع أميركي في هجوم على مخيم للكشافة بالقرب من مدينة صور وقتلت ١٦ فتى . وأسقطت مدفعية حداد طوافة (هليكوبتر) نروجية عند وصولها لمساعدة الجرحى . وكان المخيم الكشفي الذي دعته الكنيسة المسيحية المارونية ، في منطقة خارج حدود « لبنان الحر » أو « حدّاد لاند » أي المنطقة التي يسيطر عليها جيش حداد الذي تدعمه إسرائيل . وأعلن حداد يومذاك أن مثل هذه الهجمات ستتواصل إلى أن تؤمن الحكومة اللبنانية المزيد من الكهرباء لهذه المنطقة وتعترف بمدارسه .

وبمساعدة إسرائيل وما تبقّى من قوات مسيحية في الجنوب ، تمضي إذاعة المغامرة الكبرى قدماً في مخططاتها لإنشاء محطة تلفزيون نجمة الأمل في جنوب لبنان . ويقول أوتيس عن مساندة إسرائيل بأنها « معجزة ، فهل تصورتم أنه سيأتي يوم يدفعنا اليهود لإقامة محطة مسيحية ؟ »(٧) وبما أن المحطة التلفزيونية ستضمن اتصالاً أقوى مع الجمهور ـ لأغراض عسكرية وغيرها ـ فإن موافقة إسرائيل هي على ما يبدو وليدة تفكير استراتيجي قبل أن تكون قدراً إلهياً . وستموّل محطة تلفزيون نجمة الأمل الجديدة ، كإذاعة صوت الأمل من قبلها ، من التبرعات النقدية المعفاة من الضريبة وستجهز بمعدات من المتبرعين أيضاً من أميركا الشمالية .

وبمثل هذه الأعمال ، تدعم الإذاعة الإنجيلية الأميركية الحكومة

الإسرائيلية بشكل غير مباشر عبر تأكيد الالتزام المعنوي والديني الذي يشعر به أميركيون كثيرون منذ زمن للدولة اليهودية ، وعبر إذاعة رسائل في الشرق الأوسط تنشر الغايات العسكرية لإسرائيل وحلفائها اللبنانيين .

وينظم جيري فالويل للمسيحيين « الذين ولدوا من جديد » رحلات لإسرائيل . ومع أن فالويل يحرص على تجنب إظهار الأموال الإسرائيلية التي تتدفق على « الأكثرية الأخلاقية » ، فقد أبرز رئيس وزراء إسرائيل السابق مناحيم بيغن التزامه بتدبير بيع طائرة نفاثة لمنظمة فالويل بحسم كبير .

وهناك إلى جانب فالويل منظمات مسيحية أخرى كثيرة تمد إسرائيل بالدعم . ففي كولورادو الشرقية تنسق أكثر من عشرين كنيسة « يوم الاعتراف بإسرائيل » كل سنة ، وتشمل المناسبة عرض أفلام ومحاضرات ومعارض ثقافية ومواعظ يحضرها أكثر من ٢٥,٠٠٠ شخص من أبناء الأبرشية . ويعقد مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لإسرائيل « اجتماعاً سنوياً في واشنطن يحضره زهاء ٢٠٠ مندوب يمثلون تجمعات مسيحية في كل أنحاء الولايات المتحدة . ولاحظ الدكتور فرنكلين هـ. ليتل ، رئيس المؤتمر ، مرة « أن الاهتمام ببقاء إسرائيل ورفاهيتها (هو) القضية الوحيدة التي تعاونت فيها بعض المنظمات معاً » .[٨]

ومن المناسبات المعروفة الأخرى « سبت التضامن مع إسرائيل » الذي أقامه في واشنطن كنيس بيث شالوم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ ، إذ تضافر زعماء انجيليون وحاخامون محليون على « بناء جسور » للتفاهم وتنسيق جهودهم لنصرة إسرائيل ، « وصلاة الفطور تكريماً لإسرائيل » التي أصبحت حدثاً سنوياً في عاصمة البلاد .

وآخر اجتماع فطور كهذا عقد في الأول من شباط (فبراير) ١٩٨٤، وحضره ما يزيد على ٥٠٠ مؤيد متحمس لإسرائيل معظمهم مسيحيون . وقد

ازدان المكان بالأعلام والرموز الإسرائيلية ، وقدم للحضور تفاح ألصقت عليه نجمة داود . وتضمن برنامج الاحتفال قائمة ملفتة للنظر بأسماء وجهاء سياسيين وانجيليين ، بينهم أدوين ميز (الثالث) (الذي لم يتمكن من الحضور لتعيينه عندئذٍ مدعياً عاماً) ، ومئير روزين السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ، وممثلون عن الإذاعيين الدينيين ومنظمات بروتستانتية محافظة أخرى . وأدلى نائب مشيغان مارك سيلجاندر ، عضو لجنة الشرق الأوسط الفرعية ، بتصريح أكد فيه مجدداً تضامن الإنجيليين مع إسرائيل وقال « اننا لسنا ضد العرب ، بل اننا نسعى وراء السلام فيما قدّره الله » .

وتنظم حفلات الفطور هذه جماعة « المائدة المستديرة الدينية » ، وهي منظمة تقول عن نفسها أنها « منظمة وطنية للانبعاث الديني ولأغراض اخلاقية في أميركا » ، ومع ذلك فإن من أول أغراضها تعزيز القضية الإسرائيلية . أما رئيسها إدورد ي . مكاتير ، فمعروف في منطقة واشنطن بأنه خطيب وكاتب صحفي يدافع عن إسرائيل . ويستغل ستار منظمته الديني لدعم مواقف سياسية مثل توثيق التعاون الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل ، وتقييد مبيعات الأسلحة الأميركية للدول العربية ، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس . وفي ١٩٨٤ أصبح مكاتير مرشحاً عن تنسي لمجلس الشيوخ .

وكتب مكاتير في الواشنطن بوست بتاريخ ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ مقالة يؤيد فيها تدخل إسرائيل في لبنان ، وشبّه معارضي الغزو « بطالب يدرس لدخول كلية الطب اقترح إزالة نصف الورم السرطاني (منظمة التحرير الفلسطينية) بسبب الدم الناجم عن الجراحة » . وإذا أخذنا في الاعتبار أن الغزو الإسرائيلي أسفر عن إصابات مذهلة ، وجدنا أن هذا الفارس المغوار من فرسان المائدة المستديرة الدينية لا يمكن أن يتهم بالخوف من الدم .

وقد تكون لجنة « صلاة الفطور » استلهمت مايك ايفانس فأصدرت

بيانها الخاص لمباركة إسرائيل باسم « ما يزيد على خمسين مليون مسيحي يؤمنون بالتوراة في أميركا » . وتضمن البيان خليطا غريبا من النقاط الدينية والسياسية والعسكرية : (تشمل ما يلي) :

«دعوة إلى « التعاون الاستراتيجي » مع إسرائيل يعقبها نداء إلى « إله إسرائيل الذي أعطى للعالم عبر الشعب اليهودي الكتب السماوية ومخلصنا والخلاص والبركات الروحية » .

«مختارات من الكتاب المقدس تؤكد حق اليهود الإلهي في الأرض ، وذلك بعد رفض تهمة « الولاء المزدوج » التي توجه لليهود الأميركيين الذين يؤيدون إسرائيل ، ثم دعوة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس مشفوعة بوصية تقول « ان حدود الأرض المقدسة التي رسمها الكتاب المقدس لا يمكن أن تغيرها رمال المقتضيات السياسية والاقتصادية المتحركة » .

وللتعاون بين الجماعات اليهودية والبروتستانتينية أثره المهم في الجو السياسي . فقد أعلن جيري فالويل في خطاب ألقاه مؤخراً في إسرائيل أنه « سيأتي يوم لا ينتخب فيه مرشح في الولايات المتحدة ما لم يكن مؤيداً لإسرائيل » . ومع أن « الأكثرية الأخلاقية » لم تنجح نجاحاً كاملاً في حمل المقربين لديها إلى كراسي السلطة ، فإن المرشحين للمناصب العليا ، بغض النظر عن مذاهبهم الدينية ، يشعرون الآن بأنهم مضطرون إلى تناول القضايا المدرجة في جدول أعمال الانجيليين السياسي ، وفي رأسه إسرائيل .

وتعمل « الأكثرية الأخلاقية » على توسيع قاعدتها عبر حملات فرز وتسجيل الناخبين في كل ولاية . ويرحب بنتائجها أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ ـ مثل سيلجندر وجبسن ـ ليؤكدوا الأساس الديني لتأييدهم السياسي لإسرائيل .

وهناك العديد من المسيحيين المحافظين الذين يرون في هذا التأييد عملاً

لاهوتياً . إذ ينسبون لإسرائيل دوراً بارزاً في تفسير التعاليم المسيحية . فهم يعتقدون من جهة أن إسرائيل تستحق التأييد المسيحي لأنّ وجودها هو تحقيق لنبؤة التوراة ، ويكثرون من الاستشهاد بفقرات من العهد القديم دفاعاً عن هذا الرأي . ويدعم عدة مسيحيين إسرائيل من جهة ثانية لاعتقادهم بأن اليهود ما زالوا ، كما كانوا زمن التوراة،شعب المختار . ومنهم من يستشهد بهاتين الحجتين معاً . غير أن حجة النبوءة يعتدمها معظم أتباع مذهب العصمة المحافظة ، مثل « الأكثرية الأخلاقية » ، كما أنها تحظى باهتمام شعبي أكبر من الحجة الثانية التي يؤمن بها السواد الأعظم من الأربعين مليون مسيحي أميركي محافظ .(٩)

وعلق الدكتور ديوي بيغل من كلية ويسلي للاهوت على وجهات نظر المسيحيين الأميركيين المختلفة تجاه إسرائيل في كتابه « الوحي والنبوءة » الصادر عام ١٩٧٨ فقال « إن كل جماعة مسيحية تدعي بأنها على حق ، إلا أن بعض هذه الآراء لا يمكن أن تكون صحيحة لأنها تناقض التفسيرات الأخرى التي يمكن التثبت منها » .

ويستنتج بيغل ، كغيره من العلماء التوراتيين ، أن الأساس الذي يعتمده المسيحيون المؤيدون للصهيونية بناء على الكتاب المقدس بشأن قيام إسرائيل الحديثة ، لا يصمد أمام التمحيص الدقيق . ويمكن تلخيص استنتاجاته في نقطتين :

أولاً ـ ان نبوءة عودة شعب إسرائيل إلى فلسطين كانت قد تحققت بالعودة من بابل كما جاء في التوراة ، ولا علاقة لذلك بإسرائيل القرن العشرين .(١٠)

ثانياً ـ ان وعد الله إسرائيل « بالأرض » لم يكن دائماً بل مشروطاً ، وقد خرقته اسرائيل أيام التوراة بتقصيرها في إطاعة وصايا الله ، وهكذا تكون قد خسرت الوعد .(١١)

وليس المهم معرفة ما إذا كان رأي بيغل أو رأي « الأكثرية الأخلاقية » هو الأرجح ، بل المهم النقاش المفتوح لمثل هذه القضايا العويصة . وهنا تكشف خبرة بيغل عن بعض الأمور، إذ أن كتابه يتناول القضية الجدلية لإسرائيل الحديثة وعلاقتها بالنصوص التوراتية . وقد اعتذر كثرة من الناشرين بينهم من سبق ونشر لبيغل عدداً من الكتب ، عن نشر هذا الكتاب بالذات .

وقال له أحدهم بصراحة « الفصول الأولى التي تتحدث فيها عن الوحي والنبوءة في التوراة لا بأس بها . أما الفصل الخامس عشر وعنوانه « إسرائيل الحديثة : ماضياً وحاضراً » ، فمزعج لنا إلى حد خطير » . وقيل لبيغل ان آراءه بشأن إسرائيل ، وان كانت تقر بشرعية الدولة اليهودية الحديثة ولكن على أسس غير توراتية ، ستثير حتماً غضب العديد من القراء » .

ولكن ليس من المألوف ، في الولايات المتحدة على الأقل ، أن يرفض كتاب أو رأي لمجرد أنه مثير للجدل . وينظر الدكتور بيغل إلى المسيحيين واليهود الذين يخالفونه الرأي على النحو التالي[١٢] :

« نحن نعلم أن هؤلاء يفكرون التفكير ذاته ويشعرون الشعور ذاته وأن واحدهم يساعد الآخر . فهذا أمر طبيعي جداً . وكل ما أود قوله هو أنه يجب أن يكون لدينا على الجانب الآخر مثل هذا الحق في التكلم علانية وفي نشر المعلومات » . وأخيراً نشرت كتابه دار برايور بتنغيل في آن أربور بمشيغان .

وكثير من المسيحيين من غير الانجيليين وأتباع مذهب العصمة يميلون إلى الاعتقاد بالنبوءات كتبرير لدور إسرائيل البارز في الشرق الأوسط . ويظهر أن رئيس الولايات المتحدة هو من هؤلاء .

ففي مكالمة هاتفية له مع توماس أ. داين ، المدير التنفيذي لإيباك ، في تشرين الأول (اكتوبر : ١٩٨٣ ، حول الرئيس ريغان الحديث عن مشاكل لبنان الراهنة إلى بحث في النبوءات التوراتية وقال[١٣] :

« أعود إلى أنبيائكم الأقدمين في العهد القديم وعلامات اقتراب مجدّون (المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر) فأجدني أتساءل هل . . . هل نحن الجيل الذي سيشهد تلك الواقعة . ولا أدري ما إذا كنتَ قد لاحظت مؤخراً أيا من هذه النبوءات ولكنها بالتأكيد تصف الأزمان التي نعيشها » .

وآراء ريغان هذه ليست الأولى من نوعها ، فلها سوابق حتى في المكتب البيضاوي . ولكنها تعكس التصديق الواسع النطاق للتنبوءات التوراتية ، واستخدامها لتبرير وجود إسرائيل .

تناقض محيـر :

ان القول بأن إسرائيل هي تحقيق لنبوءة توراتية يوقع المسيحي - وحتى اليهودي وعلى نحو أكبر، في تناقضات عدة . أولاً ان بروتستانت « ما قبل العصر الألفي السعيد » المحافظين كانوا يسعون إلى تحويل اليهود إلى المسيحية ، ولم تكن العلاقات بين الطرفين دائماً وديـة . وكان اليهود بدافع غريزي لا يثقون بالمعمداني الجنوبي جيمي كارتر عام ١٩٧٦ ، إذ تقول الكاتبة اليهودية روبرتا فورليشت « نجد في التاريخ اليهودي أنه عندما يحضر أتباع مذهب العصمة ، يكون القوزاق وراءهم »[١٤].

ومما يدعو إلى السخرية ان أكثر الجماعات المسيحية استعداداً للتسليم بالتعليل التوراتي لدعم إسرائيل هي أكثرها اعتقاداً بضرورة تحويل اليهود إلى المسيحية . ويبين دان روسنغ ، مدير دائرة الطوائف المسيحية في وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية ، المشكلة بوضوح فيقول « ان المشروع اللاهوتي الإنجيلي يشير بوضوح إلى أن على اليهود أن يصبحوا مسيحيين ، طبعاً ليس اليوم وإنما في يوم من الأيام »[١٥].

وتقوم عدة منظمات إنجيلية بنشاطات إرسالية في الشرق الأوسط وخاصة في إسرائيل ، مع أنها تواجه معارضة قوية من جانب قسم كبير من

الإسرائيليين . ويحاول الانجيليون صراحة اجتذاب اليهود إلى المسيحية ، ويرون أن تحوّل اليهود هو نبوءة أخرى عن الزمن الذي يبشر به « انبعاث » إسرائيل عام ١٩٤٨ .

وكانت « السفارة المسيحية الدولية في القدس » وهي منظمة تعمل على تغذية الدّعم لإسرائيل في ٢٠ بلداً ، إحدى المنظمات الإنجيلية التي تعرضت للهجوم مؤخراً بسبب نشاطاتها الإرسالية داخل إسرائيل . وقد افتتحت هذه (السفارة) في القدس عام ١٩٨٠ كدليل على الدعم « المسيحي الدولي » لنقل العاصمة الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس[١٦].

وعلى الرغم من تصريح السفارة المسيحية الدولية بتأييدها السياسي لدولة إسرائيل ، فإنها تخصص بعضاً من جهودها لتحويل اليهود إلى المسيحية ، لذلك أثارت الجدل حولها في أوساط عدد كبير من اليهود .

وفي إسرائيل يعمل اليهود المتدينون بنشاط لاستصدار تشريع يمنع الإرساليات الأجنبية ، كما انهم ينظمون المعارضة لها[١٧]. ورغم الدعم المالي الذي تغدقه هذه المنظمات على إسرائيل وما تظهره نحوها من نيات حسنة ، فإن الكثيرين يعتبرونها كأحصنة طروادة ، بل ان بعض أعضاء هذه المنظمات تعرض للاعتداء .

والواقع ان المعضلة التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الجماعات المسيحية الدولية هي في الأساس نفس المعضلة التي تواجهها الجماعات اليهودية الأميركية في تكوين علاقاتها مع الجماعات المسيحية المحافظة في الولايات المتحدة[١٨]. وفيما يندد بعض الزعماء في إسرائيل مثل الحاخام موشي برلينز بشدة بالخطر الذي يتهدد اليهودية من جانب المبشرين المسيحيين ويقول « هل نحن من السذاجة بحيث نصافح كل يد تمتد إلينا باسم المودّة ؟ » ترد الحكومة الإسرائيلية في عهد بيغن وعهد شامير بحزم قائلة « إن إسرائيل لن تبعد اليد التي تمتد لدعم قضيتها العادلة »[١٩].

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ منح جيري فالويل ميدالية اعترافاً بتأييده الثابت لإسرائيل . وقلد الميدالية في مأدبة عشاء أقيمت في نيويورك لمناسبة الذكري المئوية لولادة الزعيم الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي ، وذلك بناء على إيعاز من رئيس الوزراء بيغن . وأثار هذا التقليد معارضة شديدة .[٢٠] فقد اعترض هنري سيغمان ، المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأميركي على « النهج الذي يتبعه (فالويل) في نشاطاته وعلى الطريقة التي يستغل فيها الدين » . وفي إسرائيل نقلت الجيروزالم بوست عن الكسندر م. شندلر ، الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية ، قوله انه « من الجنون بل الانتحار أن يسعى اليهود إلى التأييد بتكريم الانجيليين اليمينيين الذين يشكلون خطراً على يهود الولايات المتحدة » .[٢١]

وما قصده شندلر أوضحته ملاحظة بدرت عن فالويل في موعظة له ألقاها يوم أحد في كنيسته المعمدانية في لينشبرغ بفرجينيا وقال فيها ان الله « لا يسمع صلوات اليهود » . وفي وقت لاحق أبدى أسفه لهذه الملاحظة . أما ادعاؤه بأنّ « اليهود في أميركا وإسرائيل وفي كل أنحاء العالم ليس لديهم صديق أعز من جيري فالويل » ، فلم يحمل الزعماء اليهود على أن ينسوا تحيز مذهبه ضد اليهودية ، ومع ذلك فانهم ما فتئوا يحافظون على مساندة الإنجيليين الأميركيين لإسرائيل . والواقع أن هذا التناقض محيّر .

وجهة نظر جديدة للكنائس الرئيسية :

نشأ هذا التحالف الموالي لإسرائيل بين اليهود الأميركيين والبروتستانت المحافظين والخلاف قائم بين الطائفة اليهودية والطائفة المسيحية الرئيسية الأميركية . وقد اشتد هذا الخلاف مؤخراً بسبب الاعتراض المسيحي الواسع النطاق على الغزو الإسرائيلي للبنان .

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ ، وجّه الأسقف جيمس آرمسترونغ كتاباً

إلى قساوسة الكنيسة الميثودية الموحدة في أنديانا ينتقد فيه انتقاداً لاذعاً « بشارة فالويل » و« عقلية الأكثرية الأخلاقية » ، وقال: «القول بأن إسرائيل « شعب الله المختار » تعني أنهم عبيده ، فلم تعط إسرائيل ترخيصاً باستغلال الآخرين ، فليس عند الله أثير».[٢٢]

وكان القلق المسيحي على أحداث الشرق الأوسط وخاصة مآسي اللاجئين الفلسطينيين سبباً في التوتر بين المجموعات اليهودية والمسيحية مدة من الزمن . هذا بالرغم من أن المساعي التقليدية مستمرة باتجاه تعاون مسكوني بين اليهود الأميركيين والكنائس المسيحية الرئيسية ، كما سيتدلّ من الإعلان الأخير للمؤتمر اليهودي الأميركي عن إنشاء معهد للعلاقات اليهودية ـ المسيحية لدراسة التراث اليهودي ـ المسيحي المشترك في الكتب المقدسة.[٢٣] لكن مع هذا فإنّ طوائف كبيرة أخذت في السنوات الأخيرة تنظر إلى الشرق الأوسط في ضوء جديد .

وتركز الكنائس الرئيسية أكثر فأكثر على ضرورة احترام الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ، كما يستدل من سلسلة بيانات أصدرتها الكنائس عن سياساتها تظهر من التعاطف مع محنة اللاجئين الفلسطينيين أكثر مما تطيقه عدة جماعات يهودية.[٢٤] فقد دعا المؤتمر الكاثوليكي للولايات المتحدة ، والكنيسة المشيخية المتحدة ، والكنيسة الميثودية المتحدة ، وغيرها إلى الاعتراف المتبادل بحق الإسرائيليين والفلسطينيين في تقرير المصير ، وإلى مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ . واعتبر عدد من الكنائس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.[٢٥]

ولاحظ القس تشارلز انجل ، معاون مدير معهد غرايمور المسكوني ، ان توريط الكنائس الأميركية نفسها في مثل « هذا الصدام الواضح بين موقفها وموقف دولة إسرائيل في الخارج من جهة وموقف أكثرية المنظمات اليهودية الأميركية في الداخل من جهة أخرى » يمثل انقطاع الصلة بالماضي . ويرى

انجل ان « التحول الأساسي » حدث عقب حرب ١٩٧٣ عندما تعاطف المسيحيون مع نداءات التسوية السلمية من الجانب العربي .

واعتبر أبناء الطائفة اليهودية بوجه عام بيانات الكنائس الرئيسية تهديداً لحقوقهم الدينية . وبالرغم من أن أكثر من ٤٠ بياناً رسمياً صدرت عن منظمات بروتستانتية وكاثوليكية في العقدين الماضيين تقول ان معاداة السامية موقف غير مسيحي ، فإن اللوبي الإسرائيلي يتهم المسؤولين المسيحيين الذين يؤكدون حقوق جميع الشعوب ـ وليس فقط حقوق الشعب الإسرائيلي ـ في الأمن الإقليمي وفي معيشة كريمة ، بالعداء للسامية .[٢٦]

وقد اتهمت الكنائس المسيحية بأنها « تخدع نفسها » عندما تعارض اللاسامية وسياسات الحكومة الإسرائيلية في تقييد أو انتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين .[٢٧] وحتى الجماعات الإنسانية والمسالمة المعروفة مثل الكويكرز توصم بمعاداة السامية لأنها تطالب بمزيد من ضبط النفس والتفاهم المتبادل بين جميع الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط . وسعى الصحافي أرنست فولكمان إلى إلصاق تهمة العداء للسامية بالقس وليام هوارد ، رئيس مجلس الكنائس ، لانتقاده الغارة الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١ على مفاعل أوزيراك النووي في العراق .[٢٧]

وهكذا أصبح التناقض الظاهري مركباً . فمسيحيو الأغلبية الذين يسلّمون بشرعية الديانة اليهودية ولكن يرتابون ببعض سياسات الدولة اليهودية يوصمون بالعداء للسامية ، في حين أن المسيحيين الانجيليين الذين يناصرون إسرائيل ويشكّون في صحة اليهودية من الناحية اللاهوتية ، يرحب بهم كحلفاء .

ويمكن تعلم الشيء الكثير من خبرة مجلس الكنائس . ويقول واحد من داخل المجلس عن العلاقة بين المجلس والطائفة اليهودية الأميركية بأنها « أطول سجل للنفوذ اليهودي الذي يفوق نظيره في الحكومة » . فمنذ سنوات لم يتقدم يهودي واحد بشكوى جدية ضد المجلس . وإذا حدث

ونشأ خلاف طالبت الزعامة اليهودية باتخاذ الاجراءات السريعة ، وكان لها ما تريد . وقال موظف سابق في مجلس الكنائس ان الزعماء اليهود يأتون « زرافات مع رؤساء الدوائر في حوالي ستّ وكالات يهودية مختلفة ويطرخون الموضوع على بساط البحث . فهم يشعرون بأنّ لهم حقاً خاصاً في التدخل مباشرة مع رئاسة المجلس »[٢٨].

وثمة لجنة للعلاقات المسيحية في المجلس تعنى عناية خاصة بتعزيز التعاون والتفاهم بين المسيحيين واليهود في الولايات المتحدة . هذا بالإضافة إلى قسم « الديانات المختلفة » وهو قسم من المجلس مخصص للبرامج الإنسانية . فقد كان على الرغم من اسمه يتألف حتى الأمس القريب من مجموعات يهودية ومسيحية فقط .

والمعروف عن لجنة العلاقات المسيحية ـ اليهودية أنها تشارك اللجنة الأميركية اليهودية في أية معلومات أو مواد جديدة للمجلس تراها مهمة . وقد كان هذا الإجراء يزعج بعض المسؤولين في المجلس ، لأن اللجنة الأميركية اليهودية ليست هيئة دينية . ولئن كانت فيها دائرة للشؤون الدينية ، فانها في الأساس منظمة للضغط السياسي . أما المنظمات اليهودية ذات الطابع الديني الأساسي مثل مجلس الكنس اليهودية في أميركا ، فلا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال مجلس الكنائس . ولكن كان كبار الإداريين في مجلس الكنائس يخشون الاتهام بمعاداة إسرائيل أو بأنهم لا يأبهون بالاهتمام اليهودي بنشاط المجلس أو مطبوعاته ، فقد أصبح تغاضيهم الذي يصل حد قبول الانتقادات الطويلة التي توجهها اللجنة الأميركية اليهودية لمواده المقترحة ، اجراء عادياً ومتبعاً .

ويلاحظ مندوب إحدى أكبر المؤسسات البروتستانتية أن للّجنة الأميركية اليهودية « تأثيراً » على محتويات مواد مجلس الكنائس للدراسة أشد مما لمؤسسته مع أن مؤسسته تشتري وتوزع ثلاثة أرباع مطبوعات المجلس .

وبعد سنوات من الانتقاد اليهودي المتزايد ـ أجرى خلالها المجلس مناقشات مطولة حول عدد من القرارات بشأن آلام اللاجئين الفلسطينيين وفشل في التوصل إلى أي قرار،قرر المجلس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ إصدار بيان سياسي عن الشرق الأوسط . وقال ألن سولومونو « تبين أن مجلس الكنائس الوطني الذي لم يكن له حتى ذلك الحين موقف واضح من الشرق الأوسط بسبب الانتقادات اليهودية قرر الآن اتخاذ موقف ».وكان الإجماع على أن « أفضل سبيل للحد من الانتقاد هو أن تفصح تماماً عما تشعر به إزاء القضايا المطروحة » . ولكن بيان سياسة الشرق الأوسط الذي ظهر أخيراً لم يكن مقبولاً لدى كثير من الجماعات اليهودية .

أعلن البيان « ان دور المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة هو السعي مع الآخرين في سبيل السلام والعدل والوفاق في الشرق الأوسط كله » . وتضمن المقطع الجدلي الأخير دعوة إلى الحد من شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط ونداء « للاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير » من قبل حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وهنا سارعت رابطة بثناي بثرث لمكافحة الافتراء التي لم تطرح آراءها علانية ، إلى التنديد بالبيان باعتباره « خطأ ساذجاً في تفهم القوى المتصارعة والقضايا المترتبة على النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، مما قد تكون له عواقب وخيمة » .[٢٩]

وتلقف الكتّاب والمعلقون المؤيدون لإسرائيل البيان السياسي واتخذوه مثلاً على الشعور اللاسامي المتزايد داخل المجلس الوطني للكنائس ، على الرغم من التشديد الواضح في النص على السلام المضمون لجميع الشعوب وشجب أعمّال العنف من أية جهة جاءت . واعتبر الصحافي أرنست فولكمان في كتابه « تراث الكراهية » البيان السياسي المذكور مثلاً رئيسياً على « اللامبالاة » بيهود أميركا التي تحولت أحياناً إلى لا سامية صريحة . وتذهب اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة في نشرتها « الحملة

لتشويه سمعة إسرائيل » أو « لائحة الأعداء » إلى حد الإدعاء بأن « بعض أقسام مجلس الكنائس هي أدوات في « عملية نظامية » للاعتداء على سمعة إسرائيل في الولايات المتحدة .

وقد لخص موظف رفيع المقام في مجلس الكنائس الموقف في ذلك الحين بقوله « منذ سنين لم يتقدم أحد من أبناء الطائفة اليهودية بشكوى جدّية من المجلس الوطني ، ولكن ما أن بدأ المجلس يتخذ مقررات سياسية تخرج عن الرأي المألوف المؤيد لإسرائيل ، حتى أصبح فجأة لا سامياً ومشبوهاً » .

غير أن المنتقدين لا يريدون أن يلاحظوا أن البيان السياسي يعترف بحق إسرائيل في الوجود « كدولة يهودية ذات سيادة » وليس فقط « كدولة ذات سيادة » كما كان يفضل بعض اعضاء الهيئة . وقال بطلر إن هذه العبارة « كانت مثار جدل شديد في البيان السياسي » لأن بعض أعضاء لجنة الصياغة رفضوا التصويت على الوثيقة إلا إذا كانت تعترف بالهوّية اليهودية للدولة .[٣٠]

وتؤكد الوثيقة مرة أخرى وبوضوح العلاقة القديمة الوثيقة والمستمرة بين الطائفة اليهودية ومجلس الكنائس الوطني .

أمبراطورية الله ترد الضربة ؟

فيما يزداد اهتمام الأميركيين على اختلاف مذاهبهم بالشرق الأوسط وعطفهم الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين ، تتشدد عدة جماعات يهودية وحلفاؤها الموالون لإسرائيل في رفض النقاش المفتوح كوسيلة لتفاهم جماهيري اوسع . وفي ظل ضغوط كهذه ، نجد حتى الجماعات الدينية الفاعلة والمشتركة في الدعوة الى العدل الإجتماعي والسلم العالمي توجس خيفة كلما تطرق البحث الى الشرق الأوسط .

ونظمت جماعة ساكرمنتو الدينية من أجل السلام ، وهي جماعة تعمل على تغذية التعاون المسكوني دعماً للسلام والقضايا الإجتماعية ، ندوة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ حول « الإيمان والحرب والسلام في العصر النووي » في مركز المؤتمرات بساكرمنتو . وشارك في رعاية هذه الندوة عدد كبير من المنظمات الدينية بينها مجلس العلاقات اليهودية بساكرمنتو .

وفي أوائل أيلول (سبتمبر) وفيما كانت الترتيبات تتخذ للإعلان عن الندوة ، طلب مركز السلام بساكرمنتو وهو منظمة فاعلة أخرى معروفة محلياً ، إرسال منشور يعلن عن إقامة قداس تذكاري ، لراحة نفس ضحايا مذابح مخيمات اللاجئين في لبنان مع مجموعة الأوراق التي ترسلها جماعة ساكرمنتو الدينية من أجل السلام بالبريد حول الندوة . وبما أن منظمات السلام في المنطقة جرت على التعاون بهذه الطريقة ، فقد صدمت بيغي بريغز ، المديرة المشاركة لمركز السلام حين أبلغت ان المنشور لا يمكن إرساله بالبريد مع الأوراق الأخرى.[٣١]

فقد أبلغت الجماعة الدينية من أجل السلام بريغز أن مجلس علاقات الجالية اليهودية ـ وهو أقوى منظمة يهودية محلية ومشارك رئيسي في نشاطاتها (الجماعة الدينية)ـ أوضح بجلاء أنه إذا أرسل المنشور الى المدعوين ، فإن اليهود لن يشتركوا في الندوة . وهذا لا يعني فقدان الدعم من جانب الجالية اليهودية المحلية الكبيرة فحسب ، بل وحرمان الندوة من حاخام كان من المقرر ان يكون أحد خطبائها الرئيسيين .

وقالت هيلين فيلي ـ المديرة المشاركة للجماعة الدينية ـ لمركز السلام أيضاً انه لا يستطيع ان يعرض أية مطبوعات لفريق المركز الخاص بالشرق الأوسط خلال انعقاد الندوة . وعند البحث في هذا الموضوع لاحقاً كانت فيلي حازمة في قولها « ان فريق الشرق الأوسط هذا قد أثار غضب الجالية اليهودية هنا لأنه لا يدعم حق إسرائيل في الوجود . فمطبوعاته مثيرة ».[٣٢]

وورد غريغ ديغير ، رئيس فريق الشرق الأوسط ، بأنّ فريقه يعترف بحق إسرائيل في الوجود[٣٣]. وأشار الى أن مركز السلام يدعو الى وضع حد للحرب في الشرق الأوسط وإحترام حقوق الإنسان لكل من في المنطقة والى الإعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وهكذا كان تحريم النقاش حول الشرق الأوسط وحرمان مركز السلام من حق توزيع المعلومات ثمن المشاركة اليهودية في الندوة ، هذا علاوة على أن ليستر فرازن ، الحاخام والخطيب الرئيسي الذي أثار وجوده المشكلة ، كانت له مواقف غير عادية حول حرية الكلام . فعند بدء الزحف الإسرائيلي على لبنان في العام ١٩٨٢ ، أصر بكل جرأة على حقه بموجب التعديل الأول في الدستور الأميركي . وكان بين الذين تزعموا مسيرة في ساكرمنتو ضمت أكثرية مسيحية من أتباع مذهب العصمة للاعراب عن الفرحة والتأييد للغزو ، ورفع المتظاهرون لافتة كتبوا عليها « امبراطورية الله ترد الضربة » ، ومع ذلك فقد انكر فرازن وانصاره على مركز السلام حق تذكر ضحايا ذلك الغزو أو دعوة الفريقين الى إنهاء التقاتل عن طريق التفاوض .

وعلى أساس ما تقدم ، لا غرو أن يأتي جدول أعمال الندوة خلوا من موضوع الصراعات في الشرق الأوسط الذي يرجح عدة مراقبين ان يكون نقطة انطلاق الحرب النووية ، مع ان عنوان الندوة الرسمي « هو الايمان والحرب والسلام في العصر النووي » . ويقول جوزف غيرسون ، سكرتير السلام في لجنة خدمات الاصدقاء الأميركيين في نيو انغلاند « كان الشرق الأوسط ولا يزال أخطر زناد نووي . ولقد هدد الرؤساء ترومان وإيزنهاور وجونسون ونيكسون باستعمال الأسلحة النووية هناك . . . »[٣٤].

ضجة حول أحد السعف (السابق لعيد الفصح) :

على الرغم من التعاون بين اليهود والمسيحيين من أتباع مذهب العصمة

والضغوط الموجهة الى الذين يدعون علانية الى التفاوض والوفاق في الشرق الأوسط ، تجرأ عدد قليل من رجالات الدين على الكلام بصراحة ، وفي طليعة هؤلاء القس فرانسيس ب . ساير الذي انتهز فرصة الأحد السابق للفصح عام ١٩٧٢ فأثار عدداً من الاسئلة ما زال المسيحيون الأميركيون يتناقشون حول الأجوبة عليها .

أمضى العميد ساير ٢٧ سنة في رئاسة الكاتدرائية الوطنية في واشنطن ، وهو رجل سليم القصد وصاحب مواقف مثيرة للجدل حول عدد كبير من القضايا السياسيّة العامة . وفي أوائل الخمسينات كان في طليعة المنددين بالمكآرثية . ووصف أتباع سناتور ويسكنسون بانهم « الشركاء السذج الرعاديد في نوع دنيء من الوطنية » ، فحمل اليه البريد عقب هذا الكلام سيلا من رسائل الحقد والكراهية . غير ان احتمالات الانتقاد ما كانت لتثنيه عن الكلام بحرية عن القضايا التي تحرك وجدانه . ودافع منذ البدء عن حقوق السود المدنية . وفي الستينات والسبعينات كان في طليعة المعارضين للحرب الفيتنامية .

العميد ساير هو حفيد ودرو ويلسون ، وكان أبوه دبلوماسياً واستاذاً في القانون وشخصية بارزة بين الاسقفين . وقد اتبع ساير تقليد أسرته في الزعامة مضيفاً الى مكانته رئاسة اتباع كنيسته ذوي النفوذ الكبير . ولما عرضت عليه إدارة كندي في أول عهدها عام ١٩٦٠ منصباً حكومياً أجاب بسرعة « لا ، شكرا . فانا اشغل الآن أفضل منصب في واشنطن ».[٣٥]

ووصف مرة دوره كعميد للكاتدرائية بأنه « همزة وصل بين الكنيسة والدولة » ومنبر « للتوجه الخلقي » لأركان الحكومة . وتحدث عن اندفاعه بأمانة فقال « ان من يعين عميداً للكاتدرائية تصبح في يده اداة عجيبة،فإذا لم يستعملها كان جباناً ».[٣٦]

وفي يوم الأحد السابق للفصح من العام ١٩٧٢ ، اعتلى العميد ساير

منبره الجليل وألقى موعظة من أقوى ما القاه من مواعظ في حياته وأكثرها إثارة للجدل[٣٧]. وتحدث فيها عن القدس التي قال عنها انها المدينة القديمة التي ترمز الى أصفى ما شعر به القلب من اشتياق وأشدّ ما أضطرب فيه من غضب . ومن الناحية التارخية تمثل هذان النقيضان كما قال في أحداث أسبوع واحد مرّ بين دخول يسوع المسيح المظفر المدينة وبين صلبه .

« وفي غمرة ابهة أحد السَّعَف ومباهجه كانت القدس رمز احلام الانسان كلها ـ ملك يأتي ذات يوم ليحرّرنا من كل عبودية ، حلم السلام الذي سينتصر على كل عنف ، وقداسة السّماء التي تزيل خبث الأرض » .

وكما ان القدس ترمز الى « حنين الانسان للخير السماوي » ، فانها تظهر قدرته على « الشر البغيض » .

« ان قبابها الذهبية تعرف ايضا « بمركز الجمجمة » . . . . والقدس ، بكل ما في تاريخها من ألم تبقى دليلا على أعظم عيب لنا : ذروة املنا الذي لم يتحقق بسبب الخسة المفرطة للذين يرفضون مشاركة أخوانهم فيها ، مفضلين القتل على ان يخضعوا لحكم الله . »

وبعد ان قال ساير ان القدس تمثل « التناقض المريع للإنسان حول الحقيقة وحول نفسه وحول ربه » ، يمضي فيتحدث عما تعنيه القدس لسكان إسرائيل الآن :

« لا شك ان المرء يتعاطف مع الأمل المنشود لهذه الدولة الصغيرة التي تطمح ان تكون الرمز ، لا بل أكثر من ذلك : التجسيد للشعب المقدس . والقدس بالنسبة لها ذاتها هي العاصمة القديمة ، مدينة الهيكل ومقر تابوت العهد . ان إقامة حكومة هناك : هو تحقيق لدعاء عزيز على النفوس اختلط

بالالم ، وتحقق بفضل بسالة شبابها ومهارة جنرالاتها . وقد ترددت صيحة التهليل في العالم عندما عبرت الجيوش الإسرائيلية الندب المفتوح الذي كان يفصل القدس العربية عن الشطر الإسرائيلي » .

ولكن موعظة العميد ساير غلب عليها القلق من الخطأ الذي حصل منذ الانتصار العسكري قبل خمس سنوات في العام ١٩٦٧ .

فبحلول ١٩٧٢ كانت القدس قد أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة . ويرى العميد ساير أن مأساة البشر الاخلاقية تكررت بمعاملة إسرائيل للمدنيين العرب . ويقول أن الحلم قد تبددّ :

« فالآن صار المظلومون ظالمين ، العرب يبعدون ، العرب يسجنون دون توجيه تهمة اليهم ، العرب يحرمون من ان يرثوا أراضيهم وبيوتهم ، ولا يسمح لاقربائهم بأن يقيموا في القدس وليس لهم صوت ولا هناء في المدينة التي هي مع ذلك عاصمتهم الدينية » .

وتطرق الى العواقب المعنوية لضم إسرائيل القدس الى أرضيها ، فاستشهد (العميد ساير) بالدكتور إسرائيل شاهاك ـ اليهودي الذي نجا من معسكر الاعتقال النازي في بلسن والذي يعمل الآن استاذاً في الجامعة العبرية ويعارض السياسية الإسرائيلية ـ اذ وصف الضم بأنه « عمل لا اخلاقي ومجحف» ودعا الى الاعتراف « بان ما يجري حالياً من اضطهاد فئة لفئة أخرى سيسممنا جميعاً ، ونحن اليهود قبل سوانا » .

وقال ساير ان معاملة إسرائيل للعرب تعكس « ذلك الصدع المميت في صدر الانسان الذي يثب دائماً عند ذكر الله ثم يتحول في اللحظة التالية إلى تزوير إرادته » .

ولم يكن ساير رجل الدين الوحيد الذي انتقد إسرائيل في ذلك اليوم[٣٨].

فالدكتور ادوارد ايلسون ، رئيس الكنيسة المسيحية الوطنية وقسيس مجلس الشيوخ الأميركي ، قرع « المسيحيين الذين يبررون أعمال إسرائيل في القدس على أساس ان ذلك تحقيق للنبوءة » . ودعا المطران بابكين ، مطران الأرمن الأرثوذكس في واشنطن ، إسرائيل الى الأعتراف بان « القدس هي لجميع الناس » .

ولكن بالنظر الى شهرة ساير ومكانته السامية في الأوساط الـدينية الأميركية ، فقد وقع عليه الاختيار لتحمل العبء الأكبر من الانتقاد.وذكر الحاخام جوشوا و . هيرمان من المجمع العبري في واشنطن لساير أن الخطبة « أزعجت الحكومة الإسرائيلية الى حد أنها دعت مجلس الوزراء الى عقد جلسة حول هذا الموضوع لترى ماذا تفعل بهذا الكاهن الذي كان دائماً صديقاً لليهود ولكنه ضلّ كثيراً » . ولَم يتأخر الجواب ، اذ أصدر زعيمان من أركان مجلس الجالية اليهودية في واشنطن بياناً نددا فيه بالمواعظ الثلاث الآنفة الذكر ، مع التركيز على موعظة العميد ساير . وقال هذان الزعيمان ، وهما الدكتاور هارفي هـ . امرمان وايزاك فرانـك ان اليهود والنصـارى والمسلمين « يختلطون معاً بحريّة في المدينة الموحدة ويعيشون ويقومون بأعمالهم بسلام » . ووصفا موعظة ساير بانها « افتراء صارخ » .

ولقيا تأييداً لموقفهما في مقالة افتتاحية نشرتها الواشنطن بوست وصفت فيها موعظة ساير بانها « تنديد مسرف بسياسة إسرائيل الراهنة في القدس » .(٣٩) وأعترض محررو الواشنطن بوست على التشبيه الذي ساقه ساير في موعظته حين قال « حتى وفيما هم (الاسرائيليون) يحمدون ربهم على ابتسام الحظّ لهم ، يبدأون في اللحظة ذاتها تقريباً بقتله » . ووصف المحررون هذه العبارة بأنها « قريبة الى حد مؤلم من نهج قديم جداً ، ومألوف جداً لأسوأ انواع التعصب » .

وقالت رسالة حانقة الى محرر الواشنطن بوست عن موعظة ساير انها « قمامة مجانبة للحقيقة » :(٤٠)

« ان هذا الكاهن يمثل جيداً الموقف النموذجي اللبرالي لغير اليهود ممن تنزف قلوبهم حزناً عليهم ـ سنرثي لحالكم ما دمتم تعتمدون على حسن نيتنا في بقائكم ، وسنباكيكم عندما تذبحون كل بضع سنوات على أيدي اخواننا في الدين ـ ولكن يا سادة لا تبدأوا بالتحكم في أقداركم ! اقول لهم الى الجحيم » .

ظهر عدد من الرسائل المماثلة في صحف واشنطن في الأسابيع التي تلت أحد السعف ، غير أن قليلين هم الذين تحدوا النقطة الرئيسية التي ركز عليها ساير وهي أن سياسة إسرائيل لا تتيح معاملة متساوية للعرب واليهود في القدس . والواقع ان الوضع في القدس يسهل نسبياً دحضه أو اثباته عن طريق التحقيق . ولكن منتقدي ساير ، قصروا حملتهم ، كما فعل محررو الواشنطن بوست ، على لهجة الموعظة وخلوّها من « الاعتدال » . وتلقى ساير انتقادات واسعة النطاق ، لا لأنه كان مخطئاً ، بل لأنه انتقد بصراحة سياسات إسرائيل المجحفة . فكان في أعين بعض منتقديه « لا سامياً » . ورغم سجله الطويل في النشاطات الإنسانية ، فقد حاول أنصار إسرائيل الغمز من قناة ساير نفسه إذ لم يستطيعوا دحض حججه ، واتهم الكاتب أرنست فولكمان ساير[٤١] بأنه أظهر « ميلاً نحو العرب من غير رَويّة فأضاع بذلك العمل الدؤوب لعدّة سنوات في سبيل تحسين العلاقات بين المسيحيين واليهود » .

كتب ديفيد أ. كلارك من مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية مدافعاً عن ساير يقول « انني أنظر بالفعل بعين الريبة الى الردود العاطفية التي تعقب أي تساؤل عن صحة التصرفات الإسرائيلية » .[٤٢] وشبّه هذه العاطفة برد الفعل الأولي ضد الرواد الذين تحدوا المفاهيم المترسخة للتفوق العنصري وأشار كلارك إلى سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فأعرب عن الامتنان « لتقدم شخص مفكر له مكانة العميد ساير برأي مختلف لئلا يكون تصورنا ذا بعد واحد » .

غير أن المسيحيين المتنفذين انقسموا في رد فعلهم على الموعظة . فبعضهم شارك ساير رفضه الصاخب لسياسة إسرائيل في المدينة المقدسة . وآخرون استمروا في التلويح يشبح مناهضة السامية .

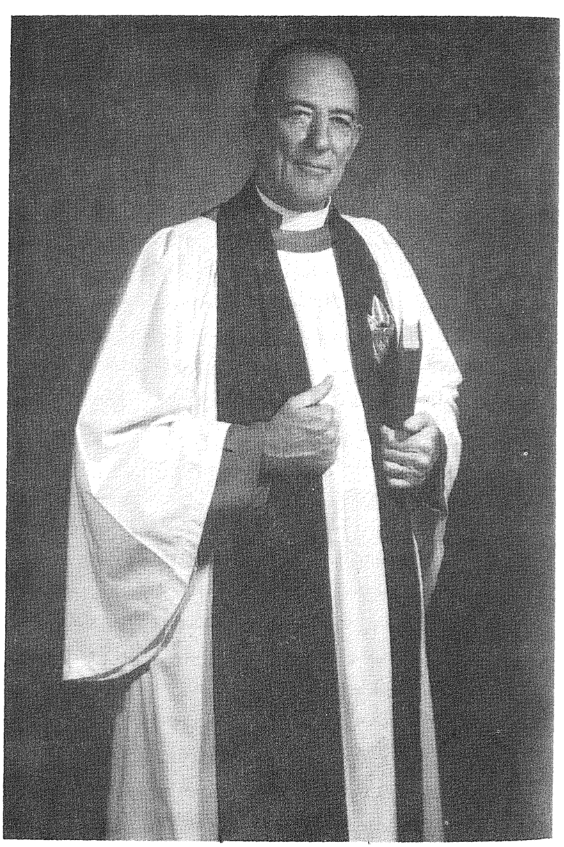
وركز القس كرال ماكانتاير ، وهو بروتستانتي صريح من أتباع مذهب العصمة على موعظة ساير في رسالة نشرتها له الواشنطن ستار ، وسبق أن تصادم ماكانتاير وساير عندما حاول ماكانتاير ان يعطل مهرجاناً خطابياً ضد الحرب الفيتنامية في كاتدرائية واشنطن ، فتدخل ساير شخصياً وأخرجه من بين الحضور .

وقال ماكانتاير في رسالته « ان اللبراليين الذين يمثلهم العميد قد حادوا منذ زمن طويل عن وجهة النظر المسيحية التاريخية تجاه إسرائيل والقدس » . ووصف حرب ١٩٦٧ بأنها « مثل رائع على كيفية التعامل مع المعتدين والقوى التي تساندها الشيوعية »[٤٣] . واستشهد بما ورد في الكتاب المقدس ليبرر تملك إسرائيل للأراضي التي احتلتها فقال :

« على من يؤمن منّا بأنّ الكتاب المقدّس هو كلمة الله أن يهبّ الآن لمساعدة جيراننا اليهود . فما أعطاهم الله يحق لهم ان يمتلكوه ، ولا يجوز أن يقايضوا على الأرض التي كسبوها » .

وضمّ بعض كهنة الكنائس الرئيسية صوتهم الى صوت المتعصبين الذين انتقدوا موعظة أحد السعف . وأصدر زعيمان من أركان مجلس كنائس واشنطن الكبرى بيانا عاما قالا فيه انه من « المزعج والمربك ن يختار أناس من ذوي النيات الحسنة بدء هذا الأسبوع المبارك عند المسيحيين واليهود للادلاء بتصريحات تفسّر بشكل حتمي على انها معادية لليهودية »[٤٤] .

واشترك كاهنان كاثوليكيان ـ احدهما موظف في أمانة سر لجنة العلاقات الكاثوليكية ـ اليهودية والثاني مدير مؤتمر الولايات المتحدة



سایر

الكاثوليكي ـ في محاولة لتشويه سمعة ساير . فبدأ بالتساؤل عما اذا كان من الملائم لساير أن يستشهد بكلام المنشق إسرائيل شاهاك ليثبت اتهامه إسرائيل بالإجحاف في القدس ، وقـالا « أفلا يشبه هذا الخدعة اللاسامية القديمة في الاستشهاد بفقرات من الأنبياء العبريين لتوبيخ اليهود ؟ »وما هو أهم من ذلك تأكيـدهما أنهمـا لم يشاهـدا « أي دليل على الاضـطهاد الاسرائيلي » في رحلتهما الأخيرة الى القدس.[٤٥]

ومع هذا وفي الوقت ذاته تضمنت مقالة في مجلة « المسيحية اليوم » رد فعل مخالف تماماً لرد فعل رئيسي تحرير مجلة يوناتيد تشرش أوبزرفر وهي المجلة الرسمية لكنيسة كندا المتحدة . فقد امتدح القس ا . س . فوريست العميد ساير « لجرأته وسعة علمه وتبصره في التحدث عما وراء أكثر الأوضاع إزعاجاً في عالمنا اليوم » . وبعد الإشارة الى تقارير الأمم المتحدة عن القدس تابع يقول ان اتهامات ساير « أصبحت نوعاً من الأشياء القديمة بالنسبة الى من درس الموضوع أو تنقل في أرجاء الشرق الأوسط بما فيه الكفاية » .[٤٦]

ورفع المربي اليسوعي جوزف ج . ريان من جامعة جورجتاون صوته مؤيدا ساير.[٤٧] وقال انه يتكلم عملا بنصيحة البابا بولس الذي قال « اذا كنت تريد السلام ، فاعمل من أجل العدالة » . وأورد الأب ريان تصريحات للبابا وغيره من الزعماء الكاثوليك في عدد من بلدان الشرق الأوسط يعربون فيها عن القلق إزاء الاجراءات الإسرائيلية في القدس وعن بؤس الـلاجئين الفلسطينيين . وأشار إلى أن هناك ما يثبت الاضطهاد الإسـرائيلي للمسيحيين والمسلمين في القـدس في منشورات الـرابطة الإسـرائيليـة لحقـوق الإنسـان والأمم المتحدة . وقال « ان الأدلة لا تعوزنـا . ولئن كانت اشـارة الناس لهـذه الحالات من الاضطهاد مروّعة ، فان الواقع أشد ترويعاً » .

وخصص الأب ريان أقسى كلامه لإنتقاد المسيحيين الذين يؤيدون السياسات الإسرائيلية تأييداً أعمـى :

« وهنـاك قلة من الكـاثـوليـك والبـروتستـانت تـدعـو إلى اعتبـار مـناهضة الصهيـونية (أي انتقـاد إسرائيـل) بمثابـة مناهضـة السامية . ويذهب هؤلاء في شوقهم لمحو العنصرية الى حدود متطرفة . والاعتبار الذي يحاولون نشره يعرقل بدلاً من أن يساعد تطوّر العلاقات الصحيحة بين المسيحيين واليهود ويحدّ من حرية النقاش المفتوح للخـلافات الأسـاسية بين الأميـركيين بصفتهم مواطنين في هذا البلد وبصفتهم من أعضاء الأسرة العالمية . وهذه الحرية لا غنى عنها في البحث عن العدالة والسلام » .

اما العميد ساير فبقي بعيداً عن العاصفة التي اثارها في ذلك الأحد . والاجراء العلني الوحيد الذي اتخذه في هذا الصدد هو تصريحه عبر مساعد له بأنه لن يتراجع عن أقواله . وبعد سنوات أقر بأن موعظته يوم الأحد عام ١٩٧٢ كانت أول انتقاد مباشر يوجهه لإسرائيل مع انه القى قبلها عدداً من المواعظ تحدث فيها عن محنة اللاجئين الفلسطينيين . ويقول « كنت اعلم طبعاً انها ستحدث ضجة كبيرة ، ولكن لو وضعتها بأسلوب ألطف ، كما كنت أفعل في السابق ، لما كان لها تأثير على الاطلاق . فما عساكم فاعلين » ؟ [٤٨]

وقبل هذه الموعظة الجدلية كان ساير يتمتع بمكانة رفيعة عند الطائفة اليهودية الأميركية . وكان قد دعا المتعبدين اليهود المحليين الى إقامـة صلواتهم في الكاتدرائية الى ان يتموا بناء كنيسهم . وأجلّه اليهود لأعماله كرئيس للجنة الأميركية للاجئين ، اذ سعى لإعادة توطين اليهود النازحين من الأردن وسوريا ولبنان . وعندما كان رئيساً للكنيسة الأسقفية في كليفلاند عقب الحرب العالمية الثانية عيّن رئيساً للجنة الأبرشية لإسكان اللاجئين من أوروبا الشرقية وبينهم كثرة من اليهود .

وكان للموعظة ذيولها الشخصية ، فقد تعرض ساير وأسرته لحملة

« ترويع مباشرة ومزعجة جداً » عن طريق الرسائل والمكالمات الهاتفية . وحدث عدة مرات عندما كان ابناؤه يردون على هذه المكالمات أن صاح المتكلم فيهم وأسمعهم ألفاظاً بذيئة . وكثيراً ما رن الهاتف عند منتصف الليل ، وكان الطالب يقطع الخط حالما يرفع أحد أفراد أسرة ساير السماعة للإجابة . ويقول ساير « حتى كنت اذا خرجت دنا مني أحدهم بشكل فظ وأهانني بصوت عال » . واستمرت هذه المضايقات حوالي ستة أشهر « الى درجة أنّهم هددوا بقتلي على الهاتف ، فاضطررت الى توزيع حرس الكاتدرائية حول منزلي مدة من الزمن » .

وتوترت الروح المسكونية بين ساير وحاخامي الطائفة اليهودية مدة ستة أشهر تقريباً بعد الموعظة . وعندما قتل الرياضيون الإسرائيليون الأحد عشر أثناء دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ بينما كانوا أسرى في أيدي فدائيي (ايلول الأسود) ، شارك ساير في الإستنكار العالمي لهذا العمل . وسارع مع الحاخاميين وغيرهم من الوجهاء اليهود في واشنطن الى الاعداد لإقامة قداس عن أرواحهم في كاتدرائيته .

وبعد ثلاثة أيام من تلك المأساة أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على مخيمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان وقتلت ٤٠ شخصاً . عندئذ أبلغ ساير الحاخاميين بعزمه « على جعل القداس يتجاوز ضحايا جريمة القتل العربية » فيشمل القتلى الفلسطينيين أيضاً .[٤٩]

ولما جوبه الحاخامون بهذا الإقتراح نفضوا ايديهم من ساير ، ولكن كان بين الخمسمئة شخص الذين حضروا القداس الموسع عدد من اليهود سمعوا العميد ساير يقول عن الفدائيين العرب « انهم الضحايا المضلّلون البائسون بسبب المرارة التي احاطت بمعيشتهم منذ ولادتهم ، المرارة الناجمة عن القضايا التي تركها الضمير الدولي المتحجر من غير حل » .[٥٠]

وندد بقاعدة الثأر الإسرائيلية « العين بالعين والسن بالسن ، التي هي

السبب في هذا العنف الذي يؤسفني أن أقول أن إسرائيل ضحت فيه بكل أثر أدبي للبراءة المثلومة » . وأشار العميد ساير إلى النظرة التاريخية والإنسانية الأوسع التي تميزت بها موعظته ذلك الأحد بكلمات يجدر تكرارها عند وقوع كل ضحية من ضحايا العنف في الشرق الأوسط :

« أرى أن ضحية العنف التي نندبها اليوم ليست فقط يهودياً حديثاً يسقط فوق التربة الالمانية الملطخة بالدم ، ولا سجيناً عربياً آخر لتراث عنيف مماثل . فالضحية هي نحن جميعاً ، انها الجنس البشري بأسره على وجه الأرض » .[٥١]

ورغم هذا الكلام الذي لا يعدّ غريباً عن الرسالة المسيحية ، فقد عومل ساير كما لو كان مبشّراً بالتطرف . ولم يكن لماضيه بريق كالبريق الذي كان يحظى به قبل كلامه الصريح عن الشرق الأوسط .

والآن وقد أصبح ساير شبه متقاعد في جزيرة مارتاز فاينبارد القريبة من راس كود، فإنه يعمل قسيساً للمستشفى المحلي ، ولا يتولى أية مسؤوليات كنسية نظامية . وذات يوم من عام ١٩٨٣ أخَّرْ اقليلاً عن مشروعه في ذلك الصباح ، وهو التنقيب عن البطلينوس (نوع من السمك الصدفي) ، بسؤالي عما اذا كانت موعظته يوم الأحد قد أثرت على عمله . فأجابني من غير تردد وبمثل ما عهد عنه من قوة في الصوت والروح « نعم ، بكل تأكيد . وكنت أعرف أنها ستؤثر . فليس من المألوف التكلّم بصراحة . ولا أحب التكهنات لأن لا أحد يعلم ما كان سيحدث . ولكن اعتقد أنني اصبحت منذ ذلك الحين شيئاً خطراً ، لا يصح النظر في ترقيته الى مطران او أي منصب آخر » .

« احسست بأن عليّ أن أفعل شيئاً » :

لم يشهد المجتمع الديني الأميركي سوى شخصيات قليلة من طراز العميد ساير ، تملك إرادة الكلام بصراحة وبقوة عن السلام والعدالة

لجميع شعوب الشرق الأوسط . وكان وقت موعظة احد الفصح عام ١٩٧٢ واحداً من أبرز الناطقين باسم المسيحية الأميركية . فهو رجل قوي ومفكر موهوب يعرف كيف يتولى سلطة منبر كاتدرائية واشنطن الجليل . وعلى الرغم من الثمن الذي دفعه ساير لقاء موقفه الجريء ، فإن أصواتاً شابّة أخذت ترتفع معبّرة عن عزم مشابه وعمق في الإلتزام .

فقد ارتفع القس دون واغنر المشيخي من شيكاغو بسرعة وصار في مقدمة رجال الدين الذين يسعون وراء توعية الجمهور بالحقائق في الشرق الأوسط ومجابهة الانحياز الديني الذي يحول في الغالب دون إدراك هذه الحقائق . غير أنه تعرف من خلال تجاربه الشخصية على الترويع الذي تجره مثل هذه المساعي .

كان أول عهده بالنقاش العلني حول الشرق الأوسط عندما كان راعياً مساعداً لكنيسة مشيخية كبيرة في إيفا نستون بايلنوي . وكان حينذاك ، على حد قوله « موال جداً لإسرائيل » [٥٢] . وفي أعقاب أزمة البترول الأولى عام ١٩٧٤ ساهم الراعي الشاب في استدعاء عدد من الخطباء ليتكلموا في الكنيسة عن آراء تراوح بين تأييد إسرائيل وتأييد العرب . وشعر بأن هذه السلسلة من المحاضرات ستساعد اتباع كنيسته على ان يفهموا بصورة أفضل هذه المشكلة التي لم يسبق لها مثيل . وقد ذهل واغنر تماماً عندما وجد نفسه ، وقد أصبحت السلسلة في منتصف الطريق ، عرضة للضغط لوقف المحاضرات . وانهالت عليه المكالمات الهاتفية من مجهولين يهددون بالوقوف خارج الكنيسة ومنع الناس من دخولها للإستماع الى المحاضرات ، كما توعّدوه بعمليات إنتقام أشد ، .ولكن من غير تحديد ، اذا استمرت السلسلة .

لم يتوقف القس واغنر . الا انه حدث في النهاية ما شوّه السلسلة. اذ رفض عضوان يهوديان المشاركة في المناظرة الختامية ، وأعلنا قبل موعد المناظرة بنصف ساعة أن وجود أستاذ جامعي عربي في الهيئة يجعل المناسبة

« لاساميّة » ولذلك فانهما يرفضان تشريفها بحضورهما . وهذا يعني ضمناً أن واغنر قد خدعهما بشأن تكوين الهيئة وطبيعة المناظرة ، علماً بأن موضوع النقاش واسماء المتناظرين كانت قد أعلنت .

وشك واغنر بأن الحاخامين ضغطوا على هذين الرجلين لترك المؤتمر . ومما أكد هذا الشك فيما بعد علمه ان العديد من المكالمات الهاتفية السابقة جاءته من أبناء الجالية اليهودية المحلية . بل ان أحد المتكلمين بالهاتف قال له صراحة « انا يهودي ، وهذا النوع من النشاط معاد للسامية ، وان يقوم به مسيحي شيء غير معقول». وهنا تفتحت عينا واغنر ، فاكتشف كما اكتشف غيره من الذين تجرأوا على التكلم بصراحة وذاقوا مثل ما ذاقه هو ، أن ليس من الضروري ان ينتقد المرء الشعب اليهودي أو دولة إسرائيل ليوصم بمعاداة السامية ، بل يكفي لإثارة هذه التهمة طرح أسئلة عن الشرق الأوسط مع الافتراض بأن الأجوبة قد لا تكون كلها واضحة جلية .

« قسيس اللاجئين »

سافر واغنر الى الشرق الأوسط للمرة الأولى عام ١٩٧٧ على حسابه الخاص ولكن برفقة مندوبين عن حملة حقوق الإنسان الفلسطيني ، وهي منظمة تعنى بحماية حقوق الفلسطينيين . وبعد ان أمضى بعض الوقت مع اللاجئين وغيرهم من السكان في بيروت والضفة الغربية والقدس ، شعر واغنر بأن عطفه القديم على اللاجئين الفلسطينيين المشتتين يتحول الى دافع شخصي قوي . وقال مؤخراً « لقد أحسست أنّ عليّ أن أفعل شيئاً » .

ولما عاد الى الولايات المتحدة ، علم مدى الصعوبة في « عمل شيء ما » . وقبل أن يغادر الى الشرق الأوسط بقليل كان قد أتم الترتيبات لمحاضرة يلقيها في الكنيسة الدكتور إسرائيل شاهاك المعروف بانتقاده سياسة الحكومة . وعند عودته من الشرق الأوسط ، وجد واغنر انّ كبير القساوسة في كنيسته قد اذعن لضغط الحاخامين المحليين والغى محاضرة شاهاك من غير أن يعلمه او يعلم شاهاك . وأوضح كبير القساوسة أن الحاخامين

المحليين اقنعوه بأنه « من الأفضل لمصلحة العلاقات بين الكنيسة واليهود الغاء حضور مثل هذا المنتقد المعروف للسياسة الإسرائيلية » .

وما كان لهذا كله أن يردع واغنر ، بل انه ازداد حماسة للتكلم عن محنة الفلسطينيين وراح يخصص أدعية صباح الأحد للاجئين ، ويشجع المزيد من النشاطات التعليمية ، وأخذ يدعو مسيحيين فلسطينيين ليخطبوا من على منبره . ولم تؤد نشاطاته هذه الى استمرار الانتقادات العلنية له فحسب بل والى ظهور مشاكل ضمن هيئة موظفي كنيسته . وكان يحلو لأحد معاونيه ان يلقبه بـ « قسيس منظمة التحرير الفلسطينية » . وزاد الاحتكاك بين الموظفين بينما كان واغنر يمضي في التخطيط لمؤتمر لاغرانج الأول الذي عقد في مدينة لاغرانج بايلنوي في ربيع ١٩٧٩ .

وكان هدف هذا المؤتمر ، كهدف مؤتمر لاغرانج الثاني الذي عقد في أيار (مايو) ١٩٨١ ، زيادة معرفة أتباع وزعماء الكنائس الأميركية بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين . وحضر المؤتمرين جمع غفير من المسيحيين بينهم الانجيلي والبروتستانتي والكاثوليكي والأرثوذكسي . ورعت المؤتمر الأول حملة حقوق الإنسان الفلسطيني بالإشتراك مع فريق الشرق الأوسط لكنيسة شيكاغو المشيخية. ورعت المؤتمر الثاني حملة حقوق الإنسان الفلسطيني وجمعيتا السلام المسيحيتان ـ باكس كريستي وسوجورنرز . وتتلخص غاية هذين المؤتمرين في موضوع لاغرانج الثاني وهو « نحو اسس توراتية لسلام عادل في الأرض المقدسة » .

وبعد سلسلة من المحاضرات والمناقشات خرج كل من المؤتمرين ببيان ، وأصبح هذان البيانان موضع نقاش في الأوساط الدينية الأميركية . وكلاهما مشدّدعلى الأخوّة الإنسانية بين العرب واليهود والمسيحيين ، وحث الكنائس الأميركية على إظهار نشاط أكبر في نشر المعلومات وتشجيع التفاهم والسلام . وطلب من الكنائس على وجه التحديد ان « تشجع الحوار مع المسيحيين الآخرين ومع اليهود وغيرهم حول أولويات السلام في الأرض

المقدسة » . وأن « تثقف ابناءها وتطلعهم على الجذور التاريخية للنـزاع الإسرائيلي الفلسطيني » .

وأقدم المشتركون في مؤتمري لاغرانج الأول والثاني على خطوة مهمة في التعاون المسكوني على توسيع تفهم الجمهور للشرق الأوسط . ومن سوء الطالع أنه كان بين الحضور خصوم للتعاون والتفاهم .

وقبل انعقاد لاغرانج الأول ، تعـرضت كنيسة شيكـاغو المشيخيـة للضغط من جانب الفرع المحلي لرابطة مكافحة الافتراء بزعامة معاون مديره الحاخام يشيئل اكشتاين ، لسحب الرعاية المشيخية للمؤتمر . فكانت هناك مكالمات هاتفية ، وحملة واسعة من الرسائل ، وأخيراً اجتماعات بين زعماء اليهود وعدد من رجالات الكنيسة .

وقف رجالات الكنيسة المتقدمون في السن الى جانب واغنر ، غير ان الجالية اليهودية كانت سريعة في اصدار حكمها على المؤتمر . وفي اليوم الذي سبق انعقاده وزعت رابطة مكافحة الافتراء على الصحف بياناً تشجب فيه « تحيز المؤتمر ضد السامية » .

ولم تقف الجهود المبذولة للتشهير بالمؤتمر عند هذا الحد . فقد كان في لائحة المحاضرين القس جون بولاكوفسكي ، وهو معروف بكتاباته عن محرقة اليهود الجماعية وبأنه صهيوني نشيط . وفي صباح يوم انعقاد المؤتمر بعث بولاكوفسكي بكتاب بالبريد المسجل الى واغنر يعلمه فيه بانسحابه من المؤتمر . ومع انه كان على معرفة تامة بطبيعة المؤتمر وبشخصية الخطباء الآخرين ، فإنه ندد بـالمؤتمر بسبب انحيـازه الظالم ضـد وجهة النـظر الإسرائيلية .[٥٣] ولقد حقق هو بنفسه هذا التكهن ، اذا ان قراره بحـرمان المؤتمر من وجهة نظره هو هبط بمستوى تمثيل وجهة النظر الصهيونية في لاغرانج الأول .

وتكررت الالاعيب ذاتها في لاغرانج الثاني . فقد وافق الحاخام

أرنولد كايمان على التحدث عن موضوع « رجال الدين يتحدثون من زاوية تصوراتهم » . ومن أسباب دعوته للمشاركة في المؤتمر صداقته الوطيدة بأيوب تلحمي ، المساهم في تنظيم المؤتمر.[٥٤] وكان تلحمي قد بحث في تفاصيل المؤتمر المقترح مع الحاخام كايمان ، بل وزوّده بمسودة عن منشور الدعاية للمؤتمر . وكان الحاخام طبعاً على علم بالمؤتمر الأول . وفي يوم انعقاد لاغرانج الثاني بالذات بعث الحاخام بكتاب مع رسول خاص الى واغنر وتلحمي وغيرهما يعلن فيه انسحابه من المؤتمر . ويندد بتلحمي وغيره من منظمي المؤتمر لأنهم « ضللوه وخدعوه » . وأحس تلحمي ان الكتاب موجه أصلاً الى مجلس ادارة رعية كايمان ذلك لأن الكتاب موجه ايضا الى رئيس المجلس ولأن الاتهامات الواردة فيه غير معقولة .

ومهما تكن اعذاره ، فقد تجاوز كايمان رفض التحدث والتنديد بالمؤتمر . اذ وزع نسخاً من كتابه على الصحفيين ليعلم الجمهور بانسحاب مؤيد للصهيونية قبل أن يصدر المؤتمر بيانه .

وبدا لواغنر أنّ انسحاب بولاكوفسكي وكايمان في اللحظة الأخيرة وبعد فوات الأوان على إيجاد من يحل محلهما من مؤيدي إسرائيل ، يعني ان هذين الرجلين المناصرين لإسرائيل لم يكن همهما عرض وجهات نظرهما في جو من النقاش الحر المفتوح بقدر ما كان التنديد بوجهات النظر المعارضة . وجاء هذا الإنسحاب دعماً لاتهامات رابطة مكافحة الافتراء اللاحقة بأن مؤتمري لاغرانج « مناهضان لاسرائيل » او « مؤيدان لمنظمة التحرير الفلسطينية » ، وذلك على الرغم من التوازن في البيانين اللذين صدرا عن المؤتمر . الا ان الحدث المكدر الذي رافق المؤتمرين الأول والثاني لم يكن محاولات تشويه سمعتهما ، بل الاتهامات الكاذبة الموجهة ضد أحد المشاركين .

الأخت مريم وارد ، راهبة كاثوليكية واستاذة العلوم الإنسانية في كلية

ترينيتي بفرمونت ولها سجل طويل من الإهتمام الإنساني باللاجئين الفلسطينيين . وهي تقول ان دورها في لاغرانج الثاني كان متواضعاً . وتقول « كنت اشك في ما إذا كان بالامكان تبرير نفقات سفري » . وأدارت الأخت مريم احدى المناقشات ونالت مكافأة على جهودها الانسانية . وكانت تعلم ، شأنها في ذلك شأن واغنر ، من الخبرة الثمن الذي يدفعه من يتكلم علنا عن الشؤون الفلسطينية . وجّر نشاطها عليها هي الأخرى سيلا من رسائل الكراهية والتجريح الشخصي . ولكنها لم تكن مستعدة للتعريض الذي لحق بها نتيجة اشتراكها في المؤتمر.[٥٥]

وشنت عليها صحيفة جويش ويك ـ أميركان اكزمنر وهي من أبرز الصحف اليهودية في مدينة نيويورك ، حملة شخصية . فقد نشرت في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٨١ على نطاق واسع مشروعاً يقال أن الأخت مريم طرحته في المؤتمر لتعطيل السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة . وزعمت الصحيفة ان الأخت مريم طلبت « من الكنائس تمويل مشروع يشرف عليه موظفون من الولايات المتحدة ويعمل فيه ميدانيون في إسرائيل والضفة الغربية « للتجسس على الاسرائيليين ».[٥٦] وذكر عن لسانها « وعندما يكتشف الإسرائيليون حقيقة ما يجري ويطردون الموظف الميداني يجب ان يكون لديهم (ويفترض انهم الأخت مريم والمتعاونون معها) من يحل محله على الفور » . ومضت الصحيفة تقول « قبل هذا الاقتراح بلا اعتراض وجرى البحث في وسائل تمويله من جانب الكنائس » .

هذا التقرير محض اختلاق . فلم يتقدم أحد في مؤتمر لاغرانج بمشروع كهذا ، وأقلهم الأخت مريم التي صعقت عندما أخبرها واغنر بالهاتف من شيكاغو بالمزاعم المنشورة . وهذه الراهبة التي تتفادى دائماً الاعلان عن نشاطاتها الإنسانية ، شعرت بالرعب وبأنها وحيدة تجاه هذا الهجوم الذي استفردها . وتذكر الآن « ألم بي المرض مدة أيام ، ولم يكن بوسعي حتى بحث الموضوع مع آخرين في وسطي الديني ».[٥٧]

وفكرت الأخت مريم : هل تردّ ؟ وكيف ؟ واخيراً قررت استشارة عالم توراتي بارز كان يحل ضيفاً محاضراً على كلية ترنيتي في ذلك الحين ، فنصحها بمراجعة محام حول إمكان إقامة دعوى قضائية . وقد تعاطف المحامي معها ووعد بأن يتخذ على الأقل الإجراءات القضائية التمهيدية من غير مقابل . ولما لم ترد الصحيفة على كتب المحامي المتعددة ، اتصل العالم التوراتي شخصياً بالمحرر بالهاتف . وكان العالم نفسه شخصية بارزة من الشخصيات اليهودية في نيويورك . وتعتقد الأخت مريم أن هذا الاتصال هو الذي حمل المحرر على التحرك .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ، أي بعد مرور أكثر من ستة أشهر على نشر الاتهامات الأصلية ظهر تراجع عنها في الصحيفة ذاتها[٥٨] . واعترف المحررون بأنه « بعد التدقيق اتضح لنا ان لا أساس للاقوال المنسوبة الى الأخت مريم » . وأوضحوا ان القصة التي نشروها تلقوها أصلاً من وكالة للانباء . » . ولم تكن « استطلاعا من احد محرريها » . وأضافوا في تراجعهم قولهم : « يسرنا أن نسحب أية اساءة لحقت بالأخت مريم » .

ومع ذلك اكتشفت الأخت مريم ان الاعتذار لم يستطع محو التهم الأصلية من أذهان القراء جميعاً . ففي وقت لاحق من العام نفسه ، زارت طبيبة يهودية من نيويورك برلنغتون بموجب برنامج في كلية ترينيتي . وفي اثناء حديث دار بين هذه المرأة وأخت من رهبنة مريم ورد اسم العالم التوراتي الذي تدخل في قضية مريم . فقالت الراهبة أنه زار مؤخراً ترنيتي بدعوة من الأخت مريم وارد .

فتذكرت الطبيبة الاسم من المقالة الأولى للصحيفة اليهودية وردّدت بحنق الاتهامات ضد الاخت مريم . ولم تقرأ الطبيبة الاعتذار . وسرعان ما لفت نظر الطبيبة الضيفة الى كذب الاتهامات . وروت الأخت مريم هذه القصة كدليل على قناعتها بان الضرر الذي لحق بسمعتها لم يصحح . « فالشيء الاصلي هو الذي وقع الضرر . ولا أود أن أراه يحصل لاي شخص آخر . »[٥٩]

الفصل العاشر
لا يلتزم اليهود جميعاً بالخط نفسه

الهدف الأول للجماعات المؤيدة لإسرائيل هو اخراس المنتقدين لليهود وذلك في محاولتها قمع كل انتقاد لإسرائيل . وهي تلاقي في عملها هذا تأييداً قوياً من الحكومة الإسرائيلية .

وتعير كل حكومة إسرائيلية الأولوية القصوى للحفاظ على وحدة يهود الولايات المتحدة ، اذ تعتبر هذه الوحدة خط الدفاع الرئيسي لاسرائيل وتلي في أهميتها الجيش الإسرائيلي فقط ، كما أنها جوهرية للابقاء على الدعم الذي يجب أن تناله إسرائيل من الحكومة الأميركية .

ويجعلون اليهود الأميركيين يشعرون بالذنب لأنهم ينعمون بالأمن والمعيشة الرغدة في الولايات المتحدة بينما إخوانهم اليهود في إسرائيل يحرسون المتاريس ويدفعون الضرائب الباهظة ويقاتلون في الحروب ، أو كما قال الحاخام بلفور بريكنر :

« اننا نتستر وراء الحجة القائلة انه لا يجوز لنا ان نفصح عما يدور في خلدنا لئلا يدفع الإسرائيليون الثمن ».[1]

ان انتقاد السياسة الإسرائيلية علنا شيء غير معقول في نظر معظم اليهود .وهاجسهم هو البقاء ـ بقاء الحلم الصهيوني ، بقاء اليهودية ، وبقاء اليهود أنفسهم . لكن اذا كانت الجالية اليهودية الأميركية قد نجحت في عدم

إثارة مناقشة ذات شأن حول قضايا الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة وحتى بين صفوفها بالذات ، فان ذلك لا يعني ان ابناءها كافة متفقون .

فهناك كثرة من اليهود الأميركيين الذين يتخذون سراً مواقف تتناقض تماماً والسياسات الإسرائيلية الرسمية . والاختلاف مذهلة . ويشير إستطلاع قامت به اللجنة الأميركية اليهودية عام ١٩٨٣ الى أن حوالي نصف يهود أميركا يؤيدون الوطن القومي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويوصون بأن تتوقف إسرائيل عن التوسع في بناء المستوطنات لتشجيع مفاوضات السلام . ويريد ثلاثة أرباعهم أن تدخل إسرائيل في محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية اذا اعترفت باسرائيل ونبذت العنف . ولم يفضل سوى ٢١ في المئة ان تحتفظ إسرائيل بسيطرة دائمة على الضفة الغربية.[٢] وعليه فان لليهود الأميركيين آراء متعددة حول موقف الحكومة الإسرائيلية وتصريحاتها حول كل من تلك القضايا .

وليهود الولايات المتحدة آراء متعددة حول حرية الأفراد وكل من المنظمات في انتقاد السياسة الإسرائيليةعلانية . ويقول ٧٠ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع انه يجب ان تشعر المنظمات بحريتها في الانتقاد . وحتى الزعماء اليهود يقولون انهم يرحبون بالانتقاد و ٤٠ في المئة من المنظمات تقول بذلك و ٣٧ في المئة منها تخالف هذا الرأي .

وهذا يعني ان ثلث زعماء اليهود فقط يريدون خنق انتقاد المنظمات لإسرائيل . وكانت أصوات الأفراد اليهود لصالح النقاش الحر المفتوح أقوى فلم يعلن سوى ٣١ في المئة فقط ان الأفراد اليهود يجب أن لا ينتقدوا السياسة الإسرائيلية علناً بينما خالفهم في ذلك ٥٧ في المئة . وعليه فان مواقف الزعماء والأفراد من هذا الأمر متشابهة .

ليس من السهل التوفيق بين نتائج الاستطلاع والحقائق حول الانشقاق العلني ، فبينما يقول اليهود الاميركيون انهم يعارضون بشدة بعض السياسات

الإسرائيلية ويعتقدون أن المنظمات والافراد يجب أن يشعروا بحرية إنتقاد هذه السياسات علانية ، فالحقيقة المجردةهي أن الانتقاد العلني يكاد لا يكون موجوداً . والآراء التي تضمنها الاستطلاع يجب ان تعتبر بمثابة « تمنيات » لا بيانات عن المبادىء التي يحاول الذين تم استجوابهم فعلاً تطبيقها .

ففي العلن تؤيد المنظمات اليهودية السياسات الإسرائيلية بإجماع لا يخرق الا في ظروف نادرة . فهي اما تمنحها تأييدها المفتوح أو تلزم الصمت . وقد أعرب أركان بئناي بئرث واللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) عن تأييد متحفظ لمشروع الرئيس ريغان للشرق الأوسط عقب اعلانه مباشرة في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، غير أنهم أعربوا عن موقفهم قبل ان تعلن الحكومة الإسرائيلية موقفها ، فما أن أعلنت هذه عن معارضتها حتى أغفلت المنظمتان الموضوع .

« سحقاً بالأقدام حتى الموت » :

هناك اكثر من ٢٠٠ منظمة يهودية رئيسية تعمل على مستوى الوطن كله . لكن اثنتين فقط وهما « منظمة جدول العمل اليهودي الجديد » ومن قبلها بريرا هما اللتان تحدتا سياسة معلنة للحكومة الإسرائيلية .

وكان الرد على انتقادهما من حين لآخر سياسات إسرائيل أن أبعدت المنظمتان عن المجتمع الإسرائيلي المنظم . وعاشت بريرا خمس سنوات فقط . أنشئت عام ١٩٧٣ وبلغت الأوج عندما صار عدد أعضائها حوالي ألف عضو موزعين في انحاء البلاد . واسمها العبري يعني « البديل » ، وكانت تدعو المؤسسات اليهودية الى « النقاش المفتوح الجدي » واقترحت « سلاماً شاملاً بين إسرائيل والدول العربية والى إقامة وطن قومي للفلسطينيين يكون مستعداً للعيش بسلام الى جانب إسرائيل » . وكان من زعمائها

البارزين الحاخامون ارنولد جاكوب ولف ، وديفيد ولف سيلفرمان ، وماكس تيكتين ، وديفيد سابرستاين ، وبلفور بريكنر .

وكان الهجوم المعاكس على هذه المنظمة قاسياً .[٣] وذكرت صحيفة ناشينال جورنال أن بريرا تعرضت « لهجوم مرير من جانب عدة زعماء لمؤسسات يهودية » وأن أعضاء من رابطة الدفاع اليهودية المتطرفة « اقتحموا احد اجتمعاتها ونهبوا ما في القاعة » . وتعرض بعض أعضائها لضغوط شديدة كي يستقيلوا من المنظمة أو وظائفهم . وصدرت تحذيرات لزعماء اليهود بأن يتجنبوا بريرا والاّ تأثرت حملاتهم لجمع التبرعات .[٤]

وانضم مسؤولون إسرائيليون الى الحاخامين في التنديد بالمنظمة . وتنقل كارولين تول ، مراسلة شيكاغو تربيون والعضوة السابقة في مجلس ادارة بريرا ، عن لسان أحد الحاخاميين قوله « لقد احترقت جسوري ، فما ان تتخذ موقفاً كهذا (أي تحدي المواقف الإسرائيلية) حتى تنبذك الجالية اليهودية المنظمة » .[٥] وحذر مسؤولون في القنصليتين الإسرائيليتين في بوسطن وفيلادفيا اليهود من حضور مؤتمر بريرا .

وتعرضت بريرا للهجوم من اليمين واليسار في الجالية اليهودية نفسها . وأشارت المطبوعات اليهودية الى كتيّب ينعت بعض اعضاء بريرا بانهم « راديكاليون » ، ثم تولت ايباك توزيع هذا الكتيب الذي يتهم بريرا بأنها متحالفة مع حزب العمال الأميركي الرديكالي . وتزعم «وثيقة حقائق » مغفلة ان بريرا هي في الواقع مجموعة راديكاليين يهود يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية .[٦] وقالت « سياتل جويش ترانسكريبت » ان بريرا تديرها « زمرة من الثوريين اليساريين » المعارضين لإسرائيل .[٧]

وتكلم ايرفينغ هاو في مؤتمر بريرا الوطني الختامي في ١٩٧٧ فقال إن الألاعيب المستخدمة لتلطيخ سمعة هذه المنظمة هي « انتهاك لحرمة القانون لم نعرف له مثيلا منذ زمن طويل في الوسط اليهودي » .[٨] وتحدث في

الإجتماع نفسه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد ماتياهـد بيليد الذي قاطعتـه المنظمات اليهودية اثناء جولاته في الولايات المتحدة للالقاء المحاضرات ، فقال « ان الضغط الذي يمارس على أولئك الذين يحملون آراء مخالفة هنا (في الولايات المتحدة) أعظم بكثير من الضغط الذي نتعرض له نحن في اسرائيل ، بل يمكنني القول أننـا على الأرجح نتمتع في إسرائيل بحظ من التسامح أوفر من حظكم هنا ضمن الطائفة اليهودية ».[٩]

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ ، اجتمع ٧٠٠ يهودي أميركي في واشنطن لتأسيس منـظمة جـديدة من المنشقين هي « جـدول الأعمال اليهودي الجديد » قوامها في الأساس شباب متحررون وتدعو « الى تسوية عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين وجيران إسرائيل العرب » وتعـارض السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولبنان.[١٠]

وسرعان ما حرمت هذه المنظمة من التضامن مع المنظمات اليهودية الأخرى : وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٣ رفض قبول فرعها في واشنطن في عضوية مجلس الجالية اليهودية ، وهـو هيئة تضم ٢٦٠ منظمة دينية وتربوية وأخيوية وخدمات إجتماعية . وقد صوّت ٩٨ عضواً في المجلس مقابل ٧٠ ضد التوصية التي كانت الهيئة التنفيذية للمجلس قد اتخذتها بأغلبية ٢٢ صوتاً مقابل ٥ أصوات بقبول منظمة «جدول الأعمال اليهودي الجديد» في عضوية مجلس الجالية اليهـودية .[١١] وادعى أروين شتـاين ، رئيس فرع واشنـطن للمنظمة الصهيونية الأميركية أن منظمة الجدول « متطرفة جداً » وانها « تميل الى العرب أكثر من إسرائيل ».[١٢] وقال مـو رود نشتـاين الذي يمثل منظمة الجدول ، ان منظمته ترغب في ان تكون طرفاً في « المناقشة » واضاف « اننا فخورون بما نقوم به من أعمال ».[١٣]

« انها لون من المكآرثية » :

ان الأفراد اليهود ، كالمنظمات اليهودية ، نادراً ما يعربـون جهاراً

عن اختلافهم مع السياسات الإسرائيلية على الرغم من الاختلافات الاساسية المتباعدة في وجهات نظرهم . ولم يظفر القلة الذين تكلموا بصراحة إلا بأتباع قليلين وبمدافعين أقل منهم . وتعتقد كارولين تول ان الحظر المفروض على الانتقاد قوي وواسع المدى ، وتقول :[١٤]

« اعتقد أنه حتى اليهود خارج الجالية اليهودية يتأثرون بالحظر المفروض داخلياً على النقاش . فاذا كان من غير المرغوب فيه للمرء أن يثير بعض المسائل داخل نطاق الجالية اليهودية ، تأمل كم تكون خيانته إن هو أثارها خارج هذا النطاق » .

وتأسف تول « لكبت حرية الكلام في المؤسسات اليهودية الأميركية - والضغوط التي تمنع اليهود الحمائم أو المخالفين من الانتظام في الكنس ومراكز الجالية اليهودية واجتماعات المنظمات اليهودية الوطنية الكبرى ، ويحزنها التنديد بممثلي لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين بوصفهم « اعداء للسامية و« ضحايا خداع منظمة التحرير الفلسطينية » لأنهم يصرون على أن « اي سلام حقيقي يجب أن يشمل دولة للفلسطينيين قابلة للحياة » .

وقاست الكاتبة اليهودية الناجحة روبرتا شتراوس فورليخت نوعا آخر من « الحرمان » عندما الفت كتاباً تنتقد فيه إسرائيل عنوانه « مصير اليهود »[١٥] . وتقول في كتابها الذي هو تاريخ مؤلم ونزيه لليهود الأميركيين ومأزقهم الحالي ، ان الصهيونية باتت « دينا » لكثيرين من اليهود . ولهذا السبب ، تضيف قائلة ، « تعد اليوم معارضة الصهيونية أو إنتقاد إسرائيل هرطقة وسبباً للحرمان » . وتمضي فتقول ان المثالية العليا التي يضفيها على إسرائيل معظم مؤيديها قد شوهتها سنوات من « الوطنية والقومية والشوفينية والتوسعية » . وتحاول اسرائيل « أن تحمي نفسها من الانتقاد المشروع بوصم منتقديها بالعداء للسامية ، وما هذا سوى لون من المكارثية له مفعول قاتل » .

بالرغم من مرور سنة على اصدار تايمز بوكس هذا الكتاب في عام ١٩٨٣ ، فإنه لا يزال موضع تجاهل كبير . وكانت صحيفة لوس أنجيليس تايمز الصحيفة الرئيسية الوحيدة التي نشرت مراجعة له.[١٦] ولم يقم الناشر بالإعلان عن الكتاب ، كما أنه لم يبذل أدنى جهد في سبيل ترويجه . وتعرضت مؤلفته فورليخت ، وهي صاحبة ١٥ كتاباً ناجحاً ، لما سماه صحافي يهودي آخر هو مارك أ . بروزونسكي « مزيجا من الافتراء والاهمال » . ولمّا لم تحصل فورليخت على رد فعل لنسخ الكتاب التي ارسلت الى شخصيات بارزة « من اليهود التحرريين والمسيحيين ودعاة الحريات المدنية والسود » قالت « يبدو أنه قد حكم على الكتاب من قبل الجميع بالرجم والموت بصمت » .

واليهود الآخرون الذين يجرؤون على انتقاد إسرائيل بتحفظ يواجهون تهديدات أبعد ما تكون عن الصمت . فالتهديدات الهاتفية بالقتل أصبحت جزءاً من حياة غيل بريسبرغ من فيلادلفيا ، وهي يهودية من الأعضاء الأخصائيين في لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين ، وتبذل جهداً فعالاً في المشاريع المؤيدة للقضية الفلسطينية . وتقول أن المكالمات الهاتفية البذيئة زادت عن الحد المعقول « فلم أعد اعبأ بها » . وذات مساء تلقت عدة مكالمات هاتفية على رقمها السري تهددها بالقتل لانها « هجرت إسرائيل » ، وفي حالة من اليأس تركت السماعة مفتوحة . وبعد بضع دقائق عاد المتكلم المجهول نفسه وطلب الرقم السري لرفيقة بريسبرغ في المسكن.[١٧]

وخلال السنوات الأثنتين والعشرين التي امضيتها في الكونغرس لا أذكر انني قرأت في سجلات الكونغرس ما يكشف عن خطاب لعضو يهودي في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ينتقد فيه السياسة الإسرائيلية . وقد يعرب الأعضاء اليهود عن تذمرهم في الأحاديث الخاصة ولكن ليس في المجالس العامة إطلاقاً . ولم يتكلم بصراحة من الأكاديميين اليهود سوى

عدد قليل مثل نوام تشومسكي ، العالم اللغوي المعروف . ومعظم هؤلاء ، مثل تشومسكي ، مطمئنون الى وظائفهم بسبب تثبيتهم فيها ويستطيعون لذلك الدخول في الجدل من غير أن يعرضوا مراكزهم للخطر .

« المخالفة اصبحت خيانة » :

الصحافة هي المهنة التي يستطيع فيها اليهود في غالب الأحيان وبأكبر قدر من الثبات أن يجاهروا بانتقاد إسرائيل . ويعد ريتشارد كوهين من الواشنطن بوست مثالاً بارزاً لهؤلاء .

فخلال اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٣ حذر كوهين بقوله « . . . . ان الادارة تستطيع أن تبعث برسالة الى بيغن تقول فيها أن ليس له اعتماد مفتوح في أميركا ـ فاننا لا نوافق مثلاً على قصف المدنيين الأبرياء » . (١٨)

وفي عدد لاحق من الصحيفة لخص كوهين رد الفعل على انتقاده السياسة الإسرائيلية فقال « أصبح هاتفي في هذه الأيام اداة تعذيب ، ومحاولة الرد نذيرا بسماع بعض الشتائم . كما أن البريد أصبح سيئاً . فالرسائل خبيثة وبعضها شخصي » . ويلاحظ كوهين أن يهود أميركا يلتزمون بمستوى يختلف عن مستوى الإسرائيليين عندما تساورهم الشكوك حول السياسات الإسرائيلية » .

> « هنا تصبح المخالفة خيانة ـ لا خيانة للدولة ولا حتى (للصهيونية) المثالية ، بل لشعب . وثمة ضغط هائل لضمان الامتثال وإظهار جبهة موحدة واعتماد الرأي القائل ان الأفضل لاسرائيل لا يعلمه أحد غير الحكومة هناك » .
>
> « وفي عالم يزخر باناس يكرهون اليهود ، من السخف السعي الى تنظيم جماعة لمجرد انتقاد حكومة بيغن . ولن يكون ما هو اسوأ لإسرائيل على المدى الطويل من عدم استطاعة أصدقائها التمييز بين كونها على حق أو على خطأ » .

ويقول مارك بروزونسكي ، الصحافي المثابر على انتقاد هذه التجاوزات الإسرائيلية « ما من سبيل في العالم لان يتفادى اليهودي الحقد الوحشي والشخصي اذا خطر بباله أن يكتب تقريراً صادقاً وهادفاً عما خبره بنفسه » .

لم تشفع يهودية جون ولاتش محرر الأنباء الخارجية في صحف هيرست له ولم تنقذه من مشاكل مماثلة. ففي اوائل ١٩٨١ انتج فيلماً تلفزيونياً وثائقياً بعنوان « اسرائيل والفلسطينيون : هل يسود العقل ؟ » . وموّلته مؤسسة سلام الشرق الأوسط وهي غير تجارية وأنشأها في واشنطن المحامي ميرل ثورب بهدف طرح المشاكل التي تواجه إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة طرحاً عادلاً متوازناً . واذيع هذا البرنامج بالتلفزيون في واشنطن ونيويورك ، وغيرهما من المدن الكبيرة من غير حادث مكدر.[١٩] اما في لوس انجيليس فقد طلب زعماء اليهود عرضاً مسبقاً للشريط . ولما شاهدوه أحتجوا بشدة حتى ان محطة ك . سي . تي ادخلت فيه توضيحاً تنفي عن نفسها أية مسؤولية بشأن مضمونه .

وتلقى والاتش شكاوى كثيرة بخصوص الشريط ومعظمها تدعي بأن الشريط يظهر الأطفال الفلسطينيين بصورة حسنة - فبعضهم شعرهم أشقر وعيونهم زرق وجميعهم جذابون . وهذا مخالف للصورة السلبية المعهودة عن الفلسطينيين . وقبل انتاج الشريط استدعى السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز والاتش وطلب منه بالحاح ان يتخلى عن المشروع . وعندما قرر والاتش الاستمرار في مشروعه توقفت عنه فجأة دعوات السفارة الإسرائيلية الى حفلات الاستقبال ومآدب العشاء . حتى أن إعلامه بموعيد المؤتمرات الصحفية توقف فترة من الزمن .[٢٠]

ووجد ولاتش نفسه عرضة للنيران مرة أخرى في العام ١٩٨٢ عندما انفجر الجدل عقب مأدبة العشاء التي أقامها تقديراً لجهود السفير فيليب حبيب الدبلوماسية في لبنان . وقد حضرها عدد كبير من أعضاء الوزارة

وأعضاء الكونغرس ورجال السلك الدبلوماسي . وتليت خلال المأدبة رسائل من عدة رؤساء حكومات . وطلب ولاتش من السناتور تشارلز بيرسي ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ان يتلو الرسالة الواردة من رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن . وبناء على توصية ولاتش لم يقرأ بيرسي الجملتين التاليتين :

« في أعقاب عملية سلام الجليل ، بذل فيليب حبيب جهوداً جبارة لتحقيق جلاء معظم المخربين عن بيروت ولبنان . وقد بذل جهده لتحقيق هذا الهدف : واسهمت مساعيه الدبلوماسية وانتصار جيش الدفاع الاسرائيلي ، في تمزيق مركز الارهاب الدولي الذي كان يشكل خطراً على جميع الشعوب الحرة » .

فجن جنون السفير الإسرائيلي موشي ارينز وبعث بكتاب حانق الى بيرسي يعرب له فيها عن صدمته ويقول « مع انني ادرك انك قد لا تتّفق . مع مضمون الرسالة . . . فانّ هذا الحذف الفاضح يبدو لي سابقة لا مثيل لها » . وكتب كذلك لولاتش يشكو له من « عدم اللياقة الذي لا سابقة له » ويصف الحذف بأنه محاولة « لارضاء المواقف (النعامية) التي يقفها بعض سفراء الدول العربية » . وكتب ارينز أيضاً يحتج الى أدارة شركة هيرست التي دفعت تكاليف العشاء .

وفي اليوم التالي شرح ولاتش لصحفي آخر لماذا أوصى بحذف الفقرة المذكورة فقال « اعتقدت أنها ستكون إهانة للعرب (الحاضرين) اذا تليت على مسامعهم رسالة تتحدث عن الحرب والإرهاب في أمسية تكريمية لفيليب حبيب وللسلام » .[٢١]

ويضيف ولاتش قوله « من المفارقات العجيبة انه في الوقت الذي حمل لي فيه البريد رسائل انتقادية لاذعة من مؤيدي بيغن ، لم اتلق كلمة تأييد أو مديح واحدة من الجانب الآخر . تأمّل ان لا يكون هناك تأييد ، انتقاد فقط ، وان يخاطر المرء بمستقبله » .[٢٢]

ومثل هذه النقاط يثيرها نات هنتوف ، الصحفي اليهودي الذي ينتقد إسرائيل تكراراً ويتحدى ضمير إخوانه اليهود في صحيفة « صوت القرية ». وخلال الإجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ كتب يقول :[٢٣]

« لم يسبق لأحد أن نبه بيغن خلال أية زيارة قام بها الى هنا (الولايات المتحدة) أن بيننا من يخشى ان يكون هو وآرييل شارون يعملان على تدمير إسرائيل من الداخل . لك أن تنسى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية ومن يمثلون . فقد قرروا منذ زمن أن لا يقولوا علانية ما ينتقد إسرائيل »

وندد هنتوف بالترويع الذي يخرس معظم المنتقدين اليهود : قال :

« أعرف موظفين في المؤتمر اليهودي الأميركي واللجنة الأميركية اليهودية يتألمون لعجزهم عن التكلم بصراحة ، حتى فيما بينهم ، عن الظلم الإسرائيلي فهم يلزمون الصمت لأنهم يتصورون الطرد من الوظيفة ان هم خرجوا عنه .

وجرى توجيه التهديد الشديد بالطرد إلى فريق من موظفي المنظمات اليهودية خلال قيامهم بجولة في لبنان عام ١٩٨٢ . إذ كان الإجتياح الإسرائيلي في ذروته عندما قام عدد من موظفي الصندوق الوطني اليهودي ـ المنظمة الضخمة التي تجمع الأموال لشراء الأراضي في إسرائيل وتطويرها ـ بجولة في جبهات القتال في لبنان . وفجأة وفيما كان الباص يطوف بالفريق ، هب الدكتور سام كوهين من نيويورك ، وهو نائب الرئيس التنفيذي للصندوق ، وأعلن شيئا مستغربا : ويقول تشارلز فيشباين الذي كان حينذاك مدير مكتب الصندوق في واشنطن : « قال (كوهين) لنا أن علينا حين نعود إلى الولايات المتحدة أن ندافع عما تفعله إسرائيل في لبنان وقال اننا اذا انتقدنا إسرائيل سنطرد فوراً ».[٢٤]

وقال فيشباين ان الفريق يقوم بإحدى الجولات التي أعدت على وجه

السرعة لقمع انتقاد اليهود الأميركيين المتزايد للاجتياح الاسرائيلي . فقد نقل أكثر من ١,٥٠٠ يهودي بارز بالطائرات الى إسرائيل للطواف على المستشفيات وجبهات القتال . وتراوحت هذه الجولات من حيث طولها بين أربعة وسبعة أيام . وكان أقصرها وأكثرها تكثيفاً لأصحاب المكانة البارزة . وبإظهار الضائقة التي تعانيها إسرائيل ، نجحت في تهدئة الانتقاد داخل صفوف القيادات اليهودية وألهمت الكثيرين بالدفاع بحماسة عن سياسات اسرائيل الحربية .

« قد لا يطول بنا الزمن » :

لا ينجح ضغط الزعماء دائماً في خنق الأصوات اليهودية . فأحد الرواد الذين أسسوا دولة إسرائيل وساعدوا على تنظيم أسس الدعم لها في الولايات المتحدة ، انقلب فيما بعد الى منتقد للسياسات الإسرائيلية .

فناحوم غولدمان يعتبر قمة في تاريخ الصهيونية . وإذ لعب دوراً حاسماً في تأسيس إسرائيل ، ومواجهة مشاكلها المالية المبكرة ، والتأثير على زعمائها ، وتهيئة قوة إنتخابية عظيمة لها في الولايات المتحدة . واستمرت خدمته للصهيونية حوالي ٥٠ سنة. فابّان الحرب العالمية الأولى وعندما كانت فلسطين لا تزال جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، حاول غولدمان إقناع السلطات التركية بالسماح بالهجرة اليهودية . وفي الثلاثينات دافع عن القضية الصهيونية في عصبة الأمم . وخلال حكم ترومان ، ضغط من أجل الموافقة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإنشاء إسرائيل . وبعد تصويت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ الى جانب التقسيم لم يكن مثل معظم اليهود متلهفاً على إعلان قيام دولة إسرائيل.اذ نصح بالتريث أملا في أن يتوصل اليهود أولاً الى تفاهم مع الدول العربية ، وهكذا يتفادون القتال .

وتألم كثيراً بسبب المآسي التي خلفتها الحرب عقب اعلان دولة

إسرائيل[٢٥] وكتب يقول « ان الهزيمة غير المتوقعة كانت صدمة وضربة رهيبة لكرامة العرب . وإحساساً منهم بالجرح العميق ، حولوا كل جهودهم لمداواة جرحهم النفساني : بالنصر والانتقام » . أما بالنسبة للإسرائيليين .

« فقد كان النصر النقيض الرائع لقرون من المذلة والاضطهاد والتكيف والمسايرة ، وبدا لهم انه الاتجاه الوحيد الذي يمكن اعتماده من الآن فصاعداً . وبدأ عدم احتمال أي شيء وعدم السكوت على أي هجوم ، والبت السريع في المشاكل العويصة ، وصنع التاريخ بخلق الوقائع ، سهلاً للغاية ، ومغرياً للغاية ، ومرضياً للغاية حتى أصبح ذلك كله سياسة إسرائيل في نزاعها مع العالم العربي » .

وعندما كانت الدولة الناشئة تكافح في سبيل بناء اقتصادها ، تفاوض غولدمان مع مستشار المانيا الغربية كونراد اديناور على الاتفاق الذي دفع الالمان بموجبه أكثر من ٣٠ مليار دولار كتعويضات لإسرائيل ولافراد من اليهود[٢٦].

ومع ذلك كان بين الإسرائيليين من ادانه بشدة بسبب جهوده . ويشير فيليب كلوتزنيك من شيكاغو ، وزميل غولدمان المقرب في مساعيه من أجل إسرائيل ، إلى المعارضة الهائلة وخاصة من جانب القوميين المتطرفين أمثال مناحيم بيغن ، لقبول أي شيء من المانيا . « ففي ذلك الحين كان كثرة من اليهود يعتبرون اي عمل يعيد المانيا الى العالم المتحضر عملاً ضد الشعب اليهودي. وكانت هذه المشاعر عميقة » .

وقد اشتد الجدل حول التعويضات الالمانية حتى خشيت بعض الأوساط اندلاع حرب أهلية في إسرائيل . واضطرت الحكومة في إحدى المراحل الى استنفار قواتها . وأعلن بيغن في الكنيست « اننا لن نبيع دماء شعبنا بأموال المانية قذرة » . فرد عليه رئيس الوزراء بن غوريون ان إسرائيل بقبولها التعويضات لا تقبل أموالاً المانية بل أنها تسترد بعض ما أخذه الألمان

من الشعب اليهودي . وقال ان هذه الأموال « سنستعملها في بناء هذه الدولة » . وأخيراً عقد اتفاق التعويضات لا مع إسرائيل بل مع مؤتمر المطالب اليهودية المادية من المانيا ، ورئيسه غولدمان .

وكان غولدمان من ١٩٥٦ الى ١٩٦٨ رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية ، وصاحب مهارات عملية لا تتوافر إلا للدبلوماسي والمنظم ، كما كان مثالياً يتمسك بتصوره لما يجب ان تكون عليه إسرائيل .

وانصب اهتمامه على عدم رضاه عن السياسة الإسرائيلية تجاه العرب . ورد على منتقدي دعوته لإقامة دولة فلسطينية :

> « اذا كانوا لا يعتقدون بانه سيكون في الامكان يوما من الأيام تلطيف العداء العربي ، فمن الأفضل لنا أن نصفي دولة إسرائيل على الفور لننقذ ملايين اليهود الذين يعيشون هناك . . . . فليس ثمة من أمل لدولة يهودية عليها أن تواجه خمسين سنة أخرى من الكفاح ضد الاعداء العرب » .

وكان غولدمان يحترم التزام ديفيد بن غوريون ، اول رئيس وزراء لاسرائيل ، التزاماً شديداً نحو الشعب اليهودي، الا أنه كان يأسف لان بن غوريون » غير قادر عضويا على التسوية » ولان «قوته المهيمنة » هي « ارادته للسلطة » . اما تفاؤل غولدمان وسعيه الغريزي لاخماد الأحقاد ، والتوصل الى تسويات فهي الخصال التي ميزته عن الكثيرين من معاصريه من طرفي النزاع العربي والإسرائيلي .

كتب ستانلي كارنو عام ١٩٨٠ يقول « كان من الممكن ان يعين غولدمان رئيساً لوزراء إسرائيل ، الا انه اختار العيش في أوروبا للعمل كوسيط دبلوماسي يثير غضبة المسؤولين الاسرائيليين من حين لآخر بمبادراته » . وحاول زيارة القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ أملاً بوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي ، الا ان الحكومة

الإسرائيلية برئاسة غولدا مئير اشمأزت من طرقه الاستقلالية فسدّت الطريق في وجهه .

وأعرب غولدمان في مقالة ظهرت في المجلة الفصلية « شؤون خارجية » في السنة نفسها عن حزنه « للعواقب الوخيمة » التي ستحل بإسرائيل والبلدان العربية لتوجيهها هذا القدر الكبير من طاقاتها نحو الحرب . وهذا القلق بالذات هو الذي اقنع غولدمان باتخاذ خطوات جريئة لتحقيق الوفاق بين العرب والإسرائيليين . وفي ١٩٧٠ خشي غولدمان ان يتحول الشرق الأوسط الى ساحة مجابهة بين الدولتين العملاقتين ، فدعا الى تحييد إسرائيل مع ضمانات دولية لأمنها . وقد صادف مشروعه هذا تنديداً عاماً من جانب الزعماء اليهود باعتباره غامضاً وغير عملي .

وانتقد غولدمان حكومة مناحيم بيغن انتقاداً لاذعاً وندد بتنكر إسرائيل للرؤية الصهيونية الأصلية . ورفض ادعاء بعض الإسرائيليين بان عليهم ان يحتلوا « اسرائيل الكبرى » التي وعدهم بها الله . ووصف هذا الشعار بأنه « تجديف » .

وأدرك غولدمان الحاجة الى تأييد الولايات المتحدة ، وكان قد عاش في الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ سنة وتعرف الى يهود أميركا جيداً . وفي ١٩٦٩ كتب موافقاً على العمل السياسي الصهيوني في الولايات المتحدة : « ليس من العدل إدانة الضغط الصهيوني وحده . فالديموقراطية تعني تعددية القوات الضاغطة التي تحاول كل منها اثبات وجودها » .

وفي أواخر حياته غيّر غولدمان رأيه في اللوبي المؤيد لإسرائيل . ففي ١٩٨٠ كتب يقول :

« قد يكون التأييد الأعمى لحكومة بيغن اشد خطراً على إسرائيل من خطر أي هجوم عربي . وطائفة اليهود الاميركيين أسخى من أية فئة أخرى في الحياة الأميركية كما أنها تقوم بأشياء

عظيمة . . . . غير أن هذه الطائفة بسوء إستعمال نفوذها السياسي ، وبمبالغتها بأهمية كفاح اللوبي اليهودي في واشنطن ، وبإيحائها لحكومة بيغن بأن اليهود يشكلون قوة كافية لارغام الادارة الأميركية والكونغرس على الاذعان لكل رغبة إسرائيلية ، فإنها تقود إسرائيل في طريق الهلاك ، واذا استمر الحال على هذا المنوال فقد يؤدي ذلك الى عواقب وخيمة » .

وحمّل اللوبي الإسرائيلي تبعة فشل الولايات المتحدة في التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط » . وذلك الى حد بعيد بسبب اعتبارات إنتخابية ، والخوف من اللوبي الموالي لإسرائيل ، والأصوات اليهودية » .

وحذر من المتاعب في المستقبل اذا استمر اللوبي في نهجه الحاضر . وقال « انه يتحول الان ببطء الى عامل سلبي . فهو يشوه توقعات إسرائيل وحساباتها السياسية ، وقد لا يطول بنا الزمن حتى نرى الرأي العام الأميركي وقد ملّ وضجر من طلبات إسرائيل وتطاول اليهود الاميركيين » .

وفي ١٩٧٨ أي قبل سنتين من كتابة تقييمه المفزع للوبي الإسرائيلي ، ذكرت مجلة نيويورك أن غولدمان حث المسؤولين في إدارة كارتر سرا على ان « يقصموا ظهر » اللوبي واضافت « ناشد غولدمان الإدارة أن تقف بحزم وان لا تتقاعس عن مجابهة المنظمات اليهودية كما فعلت الإدارات السابقة » . وما لم يتم هذا ، قال غولدمان « فان مشاريع الرئيس كارتر لتسوية في الشرق الأوسط ستولد ميتة » .

وكأنه كان يتكهن بالمستقبل ، فقد فشلت تسوية كارتر الشاملة بسبب عناد إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

وأحيا الرئيس رونالد ريغان فكرة سلام شامل في الشرق الأوسط قبل وفاة غولدمان بأربعة أيام في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ . وقد جرت له جنازة رسمية في إسرائيل . ويقول كلوتزنيك أن زعيمي حزب العمال الإسرائيلي

شمعون بيريز وإسحق رابين وغيرهم وقفوا على جبل هرتزل في إسرائيل بانتظار دفن الزعيم الصهيوني العظيم الى جانب رؤساء المنظمة الصهيونية العالمية السابقين الخمسة . ودار الحديث فيما بينهم ساعتئذ حول مشروع ريغان الذي رفضه رئيس الوزراء بيغن .

كان موقف الحكومة الإسرائيلية من وفاة غولدمان منسجماً مع ردود الفعل اليهودية المنظمة على أعماله خلال حياته فقد سمح بيغن بدفنه ولكنه لم يحضره . وفي تعليق فارغ الى حد مذهل على حياة رجل أعطى الكثير لخلق إسرائيل وتأمين القوة لها ، اكتفى سيمحا أرليخ ، رئيس الوزراء بالنيابة بالقول : « نأسف أن يحيد عن الصواب رجل له هذا القدر الكبير من الفضائل والكفاءات .»[٢٧] . فيا لها من مرثاة جافة قاسية لأحد رواد إسرائيل العظام .

« عليك أن تصغي لما يسوؤك منا » :

في الساعة الثامنة إلا ربعاً بدأت الحياة تدب في عمارة جون هنكوك الشاهقة الواقعة في وسط شيكاغو التجاري . وفي الطبقة الأربعين تقع مكاتب فيليب كلوتزنيك ، المحامي ، ووزير الاقتصاد السابق ، والرئيس السابق والرئيس الفخري الحالي لبنئاي بثرث ، والمنظم والرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية ، والرئيس السابق والرئيس الفخري للمؤتمر اليهودي العالمي . لم يكن أحد سواه غارقاً في عمله .

كان يتحدث بالهاتف وهو جالسً فوق اريكة في أحد أركان مكتبه الفسيح ، ووراءه صورة جامعة للعمارة كما ترى عبر الشارع من المنزل الذي يقيم فيه هو وزوجته . وكانت على الجدران صور موقعة من رؤساء الجمهورية السبعة الذين خدم في عهودهم .

في صباح ذلك اليوم من خريف ١٩٨٣ كان يتحدث بالهاتف مع

صديق له عرفه منذ سنوات وهو أشرف غربال ، سفير مصر لدى الولايات المتحدة ، الذي كان يعد لزيارة يقوم بها الرئيس المصري حسني مبارك الى الولايات المتحدة ويريد التأكد من اجتماعه ببعض الشخصيات بما فيهم كلوتزنيك نفسه . وكان نشاط كلوتزنيك وخفة حركته يخفيان حقيقة عمره البالغ ٧٦ سنة . وفي مكاتبه شبه الفارغة كانت تتردد اصداء صوته الجهوري. وكانت عيناه تبتسمان من وراء النظارات السميكة ويوحي تصرفه الحازم والواثق انه في ريعان الشباب .

غير أن ثقته الظاهرة بمرونة اليهود الأميركيين تخفي خبرة ستين سنة تقريباً داخل المؤسسة اليهودية وخارجها . والزائر الذي يتجاذب معه أطراف الحديث على فنجان قهوة لا يتصور ان هذا الرجل القصير القامة والمتأنق والمتفائل الذي ساهمت مثابرته وروحه الوثابة في خلق إسرائيل ومواجهة نفقاتها وتزويدها بالسلاح ، سيمسي منبوذاً في نظر العديد من اليهود .

واذا حكمنا على هذا الرجل بناء على المناصب التي شغلها والخدمات التي أسداها ، وجدنا أن ماضيه في المؤسسة اليهودية نظيف لا غبار عليه ـ بيد أنه في نظر معظم الزعماء اليهود مذنب بارتكاب خطيئة كبيرة وهي التجرؤ على تحدي سياسة الحكومة الإسرائيلية علانية . وهذا ما جعله على خلاف مع المنظمات اليهودية ذاتها التي بذل الكثير في سبيل انشائها .

ويتحدث كلوتزنيك من موقع ثقة يشمل نجاحه في الأعمال التجارية وفي المناصب الحكومية التي شغلها في ظل حكومات ديموقراطية وجمهورية ورتب الشرف السامية التي حظي بها في الوسط اليهودي . وبعد أن رأى كل مدّخراته تتبخر ابّان فترة الركود العظيم ، انتعش من جديد واصبح مليونيراً وزعيماً للطائفة اليهودية ودبلوماسياً .

وفي البدء عمل على تعزيز جانب الطائفة اليهودية وتوحيد صفوفها . وازداد هدفه هذا الحاحاً عندما شاع عام ١٩٤٢ خبر برنامج أدولف هتلر

الوحشي لإبادة اليهود في أوروبا . ودعا هنري مونسكي ، وهو محام في أوماها ورئيس بئناي بئرث ، الى اجتماع في بيتسبرغ وطلب من ٤١ منظمة يهودية رئيسة الانتساب الى عضوية هذا الاجتماع ، فاطلق عليه اسم المؤتمر اليهودي الأميركي ، وكان أول محاولة جدية لتوحيد اليهود الأميركيين في وجه حملة الابادة .

ويقول كلوتزنيك ضاحكا « الا ترى اننا أمة غريبة ، نتشاجر على اي شيء » . وكان الشجار هذه المرة على ما اذا كان على اليهود ان يناصروا إنشاء وطن قومي . وقد عمل مونسكي وهو أول صهيوني ملتزم يرئس بئناي بئرث ، على اخراج المنظمة من موقف الحياد الى موقف الدعوة . وعندما انعقد المؤتمر في أوائل ١٩٤٣ والقى بثقله وراء الصهيونية انسحبت منه اللجنة الاميركية اليهودية ولجنة العمل اليهودية احتجاجاً على ذلك .

ويتابع كلوتزنيك فيقول ان ذلك الاجتماع « أنشأ حركة بقيت حيّة أربع سنوات » . وعبره نشأ أول ارتباط وثيق بينه وبين ناحوم غولدمان .

أراد كلوتزنيك وغولدمان ، ان يبقى المؤتمر اليهودي قائماً . وكافح كلوتزنيك لهذا الغرض في سبيل كسب تأييد بئناي بئرث . ويتذكر فيقول « لقد كان بالفعل كفاحاً شديداً ، ولكننا فشلنا فيه » .

وكان كلوتزنيك لا يزال يشعر بأثر تلك الهزيمةبعد مرور عشر سنوات عندما أصبح رئيساً لبئناي بئرث . وأول قرار اتخذه وضعه على خلاف مع غولدمان الذي اراده ان يسهم في إعادة خلق المؤتمر اليهودي الأميركي . فعلى الرغم من جهوده السابقة شعر كلوتزنيك بان هذا الاجراء سيقسم اليهود على بعضهم . ويقول « قلت له وجهاً لوجه أنني لن أفعل ذلك . فإذا حاولته الآن فانه سيقسم بئناي بئرث الى فريقين . وبئناي بئرث حالياً ضعيفة جداً . وأنا في حاجة الى اتحادها » .

وقال كلوتزنيك لغولدمان ان في وسعه ان « يسير الطريق كله » في

برنامج الوطن اليهودي ولكن لديه هو مشروع يعتقد انه أفضل للتنسيق بين يهود أميركا وهو مشروع إنشاء منظمة تضم فقط رؤساء المنظمات الرئيسية . فمن الضروري أن يعرف هؤلاء الرؤساء بعضهم بعضاً . ويمضي كلوتزنيك فيقول «صدق أو لا تصدق أن الكثيرين من هؤلاء وصلوا الى هذه المناصب العليا حتى من غير ان يجتمعوا برؤساء المنظمات الرئيسية الأخرى» . وقال كلوتزنيك لغولدمان «اذا كنا نريد حقا ان نقوم بشيء ما ، فالرؤساء هم مواقع القوة» . فوافق غولدمان على المشروع .

ويعود كلوتزنيك الى ذكرياته الماضية ويقول «في الخمسينات كان الناس أقل تشنجاً مما هم في الوقت الحاضر» . وضرب مثلاً على ذلك إستجابة اليهود لمبدأ ايزنهاور الذي تعهد بمساعدة الولايات المتحدة لاية دولة في الشرق الأوسط تهددها الشيوعية الدولية . الا ان رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون عارض هذا الالتزام الكاسح مدعياً انه قد يؤدي الى دعم أميركا لدول معادية لإسرائيل . اما مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية فقد قرر دعم موقف الولايات المتحدة .

ويستعيد كلوتزنيك ذكرى المجابهة : «ترأست الإجتماع واتخذنا موقف الامتناع عن معارضة رئيس الولايات المتحدة ، وهكذا كان» . وبعد ان توقف عن الكلام لحظة تابع يقول «في تلك الأيام كنا نجري مثل هذه المجادلات ، وكان التسامح متبادلا» .

الا ان التعامل مع المسؤولين الإسرائيليين كان أحياناً بمثابة إختبار لقوة احتمال كلوتزنيك . ففي عام ١٩٥٥ اهتزت الولايات المتحدة فزعا من المذبحة التي ارتكبها الإسرائيليون بحق المدنيين العرب في غزة . فقام كلوتزنيك ، بصفته رئيساً لبنئاي بئرث ، بإبلاغ رد الفعل الى إسرائيل . فقال لموشي شاريت ، رئيس وزراء اسرائيل «يا موشي (رد الفعل) كان فظيعاً . فما حدث لم يكن دفاعاً للقوات الإسرائيلية عن إسرائيل . . . لقد بدا أشبه بالاستهتار بقيمة الحياة البشرية» .



كلوتزنيك

وبعد لحظة تأمل رد عليه رئيس الوزراء بهدوء « هل تدري يا فيليب انني لم اكن حتى على علم مسبق بما حدث . فقد اقدم (وزير الدفاع بن غوريون) على هذه الخطوة من تلقاء نفسه . أرجو أن تخبره بما اخبرتني » . وفي اليوم التالي قابل كولتزنيك بن غوريون« لم يطل بي الجلوس حتى قال « يا فيليب ، ما هو رد الفعل على الاغارة على غزة ؟ فكان نفس السؤال الذي طرحه شاريت ، وقدمت نفس الجواب » .

« وقد استغرب كلوتزنيك رد بن غوريون » هبّ من مقعده واقفاً وبدا كأنه نبي غاضب من أنبياء التوراة وقد توردت وجنتاه ، وصاح « لن اسمح لاي إنسان لا ليهود أميركا ولا لغيرهم أن يخبرني بما يجب ان افعله لأضمن أمن شعبي » .

وعندما هب رئيس الوزراء واقفاً ، وقف أيضاً كلوتزنيك ، فسأله بن غوريون « لماذا وقفت ؟ » فأجابه كلوتزنيك « من الواضح انني اسأت اليك ، واظن ان حديثنا قد انتهى » . فقال له بن غوريون « اجلس ولنتحدث عن شيء آخر » . ويضيف كلوتزنيك : « فجلست واستعنت بالله . هذا ما حدث تماما ودار بيننا حديث رائع » . وبن غوريون في رأي كلوتزنيك كان يمكن ان يكون « بمثل صلابة بيغن بل واشد » ، ولكنه بعد ان يبدي وجهة نظره كان يعود الى « الملاطفة » .

وشهد كلوتزنيك الشيء نفسه بعد سنوات من رئيس الوزراء بيغن . ففي اعقاب اتفاقات كمب ديفيد ، استدعى الرئيس كارتر كلوتزنيك وسبعة زعماء يهود آخرين . وقال لهم « اسمعوا ، انني بحاجة الى مساعدة . واعتقد أن باستطاعتي تدبير الأمور مع (الرئيس المصري) السادات . فنحن متفاهمون ، الا انني لست متأكداً من قدرتي على إقناع رئيس الوزراء (بيغن) . » وهنا قاطعه أحد الحاضرين وغيّر الموضوع قائلاً « سيدي الرئيس إسرائيل مستاءة لأن شحنات من الأسلحة سترسل الى البلدان العربية . فثمة مشروع قرار بالإنتظار كما تعلم » . وقال آخر للرئيس « الا

تستطيع ان تفعل شيئاً يزيد في طمأنة إسرائيل ؟ » وتلاهم آخرون بمثل هذه الروح ذاتها .

ولاحظ كلوتزنيك ضيق كارتر فقام بدور الموفق وقال :

« سيدي الرئيس ، لا اعتقد أننا فهمنا مرادك تماماً . وثمة كل هذه الطلبات للاسلحة . واظن ان ما اراد زملائي قوله ، اذا سمحوا لي بالتفسير ، هو معرفة ما اذا كانت هناك طريقة لتأجيل تلبية هذه الطلبات الى ان تنتهي المفاوضات . ولا اعتقد انه يحق لنا بسبب معرفتنا المحدودة أن نعين من يجب ومن لا يجب ان يحصل على الأسلحة » .

ويمضي كلوتزنيك فيقول « قلت اذا كان لا بد من اجابة طلبات الأسلحة أثناء مفاوضات كمب ديفيد ، فأي طريق يختار الرئيس للإجابة سيكون صعباً . وانا هنا ، سيدي الرئيس ، لا أمثل أحداً سواك . وعلى بلادنا أن تؤيدك قدر ما تستطيع » .

وهكذا أعادت ملاحظات كلوتزنيك المحادثات الى الاتجاه الذي اراده كارتر . غير أن الأنباء الصحفية التي ظهرت في اليوم التالي في إسرائيل جاءت محوّرة جداً اذ قالت ان كلوتزنيك صرح أمام كارتر بأنه حضر اجتماع البيت الأبيض ممثلاً لمصر لا لإسرائيل . ولكنه بالطبع لم يقل شيئاً من هذا القبيل فبعث ببرقية الى بيغن ينفي النبأ . وفي اليوم التالي سأل الصحفيون بيغن عن الحادث فأجابهم بقوله « تلقيت برقية من كلوتزنيك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، ينكر فيها الادلاء بمثل هذا التصريح ، وهذا يضع حداً للموضوع » .

الا أن الموضوع لم ينته . فبعد بضعة أيام طار كلوتزنيك الى إسرائيل لاجراء مقابلات محددة ، بينها مقابلة مع بيغن . ويتذكر كلوتزنيك المقابلة الجليدية ، اذ كانت المرة الأولى التي لم يقف فيها بيغن ليرحب به بالأحضان . وبدأ كلوتزنيك الكلام :

« اسمع يا مناحيم ، اعرف انك غاضب ، ولكنني انا الغاضب وعن حق . لقد قلت أنت للصحافة أنك تلقيت برقية من كلوتزنيك ينكر فيها القصة وهذا يضع حداً للموضوع ـ لكن أذلك ما كان يجب ان تقول ؟ كلا . فلو قال احد هذا الكلام عنك لقلت « تلقيت برقية من رئيس الوزراء ينكر فيها القصة . وانا أعرف رئيس الوزراء منذ زمن طويل وكلامه كاف تماماً عندي » .

التفت بيغن الى مساعده وقال « احضر لي البرقية » . وتلا بيغن برقية من سفيره لدى الولايات المتحدة وفيها رواية محرفة لما قاله كلوتزنيك لكارتر ثم سأل « فماذا كنت تفعل اذا ؟ » فرد كلوتزنيك «لو كنت مكانك لطردت السفير . فهو في برقيته لا يكتب عن شخص اسمه فيليب كلوتزنيك ، بل عن رئيس المؤتمر اليهودي العالمي . واذا كانت لديه مثل هذه المعلومات فإنه كان من واجبه ان يتصل بي أولاً . وليس بك . وهذا ما لم يفعله » . وهنا غلبت العاطفة على بيغن فهب واقفاً واحتضن زائره .

ورغم مظاهر المودة هذه ، لم يتوان كلوتزنيك عن انتقاد سياسات بيغن اللاحقة وتوصياته حول ما يجب ان تفعله الحكومة الأميركية . ففي ١٩٨١ شجب الغارات الجوية الإسرائيلية أولاً على المنشآت النووية العراقية ثم على لبنان . وفي وقت لاحق من العام سافر الى الشرق الاوسط مع هارولد سوندرز ، الأخصائي السابق في شؤون الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا في عهد الرئيس كارتر ، والدبلوماسي السابق جوزف هـ . غرين ، وميرل ثورب رئيس مؤسسة للسلام في الشرق الأوسط . ولدى عودته اتفق (كلوتزنيك) مع رأي المجموعة في أن مسيرة كمب ديفيد للسلام ليست كافية وان منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تدخل المفاوضات.[٢٨]

وعندما اعلنت المملكة العربية السعودية في وقت لاحق من ذلك العام

« مشروعها للسلام المؤلف من ثماني نقاط » . قال عنه كلوتزنيك انه « مفيد » وأضاف ان على إسرائيل «على الأقل ان تصغي اليه » .

وبالطبع عارض اللوبي الأميركي وإسرائيل هذه المواقف بعنف . الا ان كلوتزنيك لم يرتدع . وفي اوساط ١٩٨٢ كتب كلوتزنيك في صحيفة لوس أنجيليس تايمز وغيرها من الصحف الرئيسية :

« على ادارة ريغان ان تواجه الحقائق في الشرق الأوسط بمثل جرأة ادارة كارتر . وأول خطوة هي وقف الحرب في لبنان فوراً وسحب القوات الإسرائيلية . على ان يتبع ذلك عملية سلام موسعة تشمل جميع أطراف النزاع بما فيها الفلسطينيون . وبذلك فقط وبدون اعتذار وبعزم وتصميم تستطيع اميركا مراعاة أفضل مصالحها ، ودعم رفاهية إسرائيل الطويلة الأجل وحماية السلام العالمي » .

وعلى الرغم من تنديد القيادات اليهودية العلني في الولايات المتحدة بهذه التصريحات فقد أثنى عليه الكثيرون بصورة شخصية ويقول « عندما اعترضت على الغارة الجوية على المنشآت العراقية حمل اليّ البريد رسائل نسبة المؤيدة منها ٤ الى ١ ، و ٣ الى ١ عندما اقترحت التعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .[٢٩] ولكن يجب ، كما تعلمون ، إغفال هذا التأييد - فثمة أناس في الوسط اليهودي يؤكدون لي تأييدهم حتى ولو كانوا يعتقدون أنني على خطأ » .

على أن عدداً أكبر من أولئك اعتقد أنه (أي كلوتزنيك) على خطأ وصرح بذلك . فقد رفض ابوت روزن ، مدير رابطة مكافحة الافتراء في شيكاغو إقتراح كلوتزنيك بإدخال منظمة التحرير الفلسطينية في مسيرة السلام وإنشاء دولة للفلسطينيين ، باعتبار ذلك « أضغاث احلام » . وادلى بتصريح لصحيفة شيكاغو صن . تايمز ، ردد فيه نظريات اللوبي القديمة التي تقول

« ان قيام دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل والأردن في ظل الظروف الراهنة من شأنه ان يخلق موطيء قدم سوفياتي جديداً في المنطقة » .

وانضم الى المعارضين روبرت شريار ، رئيس لجنة الشؤون العامة في الصندوق اليهودي الموحد في شيكاغو ، مردداً رأيا آخر عفى عليه الزمن إذ قال « بما أنه لا يتوقع من دولة ذات سيادة أن تفاوض على دمارها ، فلا يمكن الضغط على اسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ».[٣٠]

ونشرت « نيار ايست ريبورت » وهي نشرة اخبارية اسبوعية ، مقالاً افتتاحياً ضد آراء كلوتزنيك واتهمته بترويج « اشاعة مضللة خبيثة » ، بوصفه الفلسطينيين بأنهم « شعب خاص في العالم العربي يشبه من بعض النواحي ما كان عليه اليهود في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية ».[٣١]

في السنة التالية نقل كلوتزنيك نشاطه الى باريس حيث ضم جهوده الى جهود زميله المسنّ العليل ناحوم غولدمان وبيار منديس ـ فرانس وهو يهودي كان رئيساً لوزراء فرنسا ، وأصدروا نداء لوقف الحرب في لبنان .

وسبب توجّه كلوتزنيك الى باريس كان أصلاً حضور إجتماع للمؤتمر اليهودي العالمي ، وبمجرد وصوله الى العاصمة الفرنسية قال له غولدمان الذي كان يسكن باريس وكان في ذلك الحين مريضاً جداً « علينا ان نجد ٥٠ من أبرز اليهود في العالم لتوقيع بيان يطالب بوضع حد للحرب في لبنان » . وأجاب كلوتزنيك « ولكن علينا أن نرى أولاً اذا كان بوسعنا صياغة بيان كهذا » .

فوافق غولدمان وبحث الموضوع على الغداء في اليوم التالي مع منديس ـ فرانس ، واريك رولو رئيس تحرير لوموند وكلوتزنيك ، واتفق الجميع على وضع صيغة للبيان في اليوم التالي .

وفي تلك الليلة بالذات وضع كلوتزنيك بمعاونة مساعده مارك بروزونسكي ، بياناً موجزاً كان أساساً لمناقشات اليوم التالي .

عرفات والسرطاوي والبيان

وما زال كولتزنيك يذكر أحداث تلك الأيام ، فيقول « منديس ـ فرانس أفضل محرر رأيته في حياتي . فهو يتأمل كل كلمة بالطريقة الفرنسية الصميمة وبعدة لغات ويقلبها من جهات عديدة . وبعد جلسة امتدت أربع ساعات حاكم خلالها كل كلمة تمت صياغة البيان »[٣٢] وجاء في خاتمته القوية :

« القضية الحقيقية ليست ما اذا كان للفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم ، ولكنها كيفية تحقيق ذلك مع ضمان أمن إسرائيل والاستقرار الاقليمي في الوقت ذاته . والمفاهيم الغامضة مثل « الحكم الذاتي » لم تعد كافية إذ غالباً ما تستعمل للتشويش لا للإيضاح . والمطلوب الآن هو التصميم على الوصول الى تفاهم سياسي بين إسرائيل والقومية الفلسطينية . إن الحرب في لبنان يجب ان تتوقف وعلى إسرائيل ان تفك حصارها لبيروت لتسهل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والتوصل الى تسوية سياسية . وينبغي ملاحقة مسألة الاعتراف المتبادل بكل نشاط . ويجب ان تكون هناك مفاوضات بهدف تحقيق التعايش بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس حق تقرير المصير »[٣٣] .

وعندما انتهى البيان سأل كلوتزنيك « وماذا نفعل به الآن ؟ » فأجابه غولدمان « علينا ان نجد الآخرين ، اذهب وابحث عنهم » . غير أن كلوتزنيك اعترض بأنه لم يبق متسع من الوقت واقترح أن يصدره غولدمان ومنديس ـ فرانس باسميهما . فقال رئيس الوزراء السابق « لم يسبق لي أبداً أن فعلت شيئاً كهذا . فأنا لا أوقع بيانات مع آخرين » . وهنا شجع غولدمان ورولو منديس ـ فرانس الذي قال أخيراً « سأوقع شرط ان تحصلوا على جواب فوري من ياسر عرفات » .

كان عصام السرطاوي المقرب من عرفات ، في باريس آنذاك وقد استطاع الحصول على الرد التالي من ياسر عرفات :

« أن صدور هذا البيان في هذه اللحظة بالذات عن ثلاثة شخصيات يهودية ذات قيمة عظيمة وشهرة عالمية ونفوذ حاسم على كل المستويات على المسرح الدولي وداخل طائفتهم ، يجعل له أهمية خاصة » .

واعتلى كلوتزنيك المنصة في المؤتمر اليهودي الذي كان منعقداً في باريس ، ليشرح البيان.[٣٤] ويذكر أن الجو لم يكن ودياً اطلاقاً ، وقال :

« لا أقول ، محموما ، لانها ليست الكلمة الملائمة . ولو كان الجو محموماً لكان أفضل . اذ كان كئيباً وجامداً ومريراً . وحاولت أن أفسر للوفود لماذا تكلمنا على هذا النحو . وابلغتهم أن هذا هو أول بيان يوقع عليه منديس ـ فرانس في حياته . وقلت ان عليهم ان يعلموا ايضاً ان ناحوم غولدمان يعمل ما يعتقد انه صحيح . وانه سبق أن أدين لا مرة واحدة ، بل مرات عديدة من قبل أولئك الذين قرروا فيما بعد اتباعه » .

وكان هذا البيان موضوع العناوين الرئيسية في العالم، ودارت حوله المناقشات وامتدحته بعض المقالات الافتتاحية . ولكنه لم يصادف تأييداً كبيراً لدى القياديين اليهود ورفضته معظم المنظمات اليهودية على أساس انه « لا يمثل وجهات النظر ولا يساعد في شيء » . وكان آخر بيان عام لغولدمان . فبعد شهر من صدوره توفي ، وبعده بشهر توفي منديس ـ فرانس .

وقام بضعة يهود بالدفاع عن بيان كلوتزنيك.[٣٥] وامتدح نيوتون ن . مينو ، وهو شخصية بارزة من شيكاغو خدم في إدارة كندي ، في مقال نشرته الشيكاغو صن ـ تايمز . « زعامة كلوتزنيك المثالية طيلة حياته للقضايا اليهودية وإسرائيل واستقلاليته وانتقاده الذكي . وبما أنني يهودي أميركي يتأمل أخطاء الماضي ، أعتقد أن الطائفة اليهودية الأميركية قد أرتكبت بعض

الأخطاء الفادحة في السنوات القليلة الماضية بالتزامها الصمت عند عدم موافقتها على سياسة الحكومة الإسرائيلية » .

وبعد بيان باريس بوقت قصير اهتز العالم هلعاً لـذبح مئـات من المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت . وبعد أربعة أشهر من الصمت تكلم كلوتزنيك في مأدبة غداء أقيمت في نيويورك في شباط (فبرايـر) ١٩٨٣ . فشن حملة شديـد مدافعـاً هذه المـرة عن حق اليهود في المخالفة :

« لا يمكن أن نتفق على حاجة بعضنا لبعض ونختلف حول قدرة كل منا على الجهر بالحق وتسجيله . ان القوة الحقيقية للحياة اليهودية تكمن في احساسها بالواجب والاستعداد للنضال في سبيل حق (الاختلاف) فيما بيننا ».[٣٦]

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) نقل كلوتزنيك حملته الى القدس التي توجه إليها ليحضر مع ٤٠ يهودياً من أميركا و ١٥ من بلدان أخرى اجتماعـاً للمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط يستغرق أربعة أيام،وهتف الحضور وبينهم عدد من الإسرائيليين لكوتزنيك حين قال « اذا كنتم تصغون الينا عندما نقول كلاماً حسناً عن إسرائيل ، فعليكم أيضاً أن تصغوا الينا عندما نقول عنها كلاماً سيئاً . وإلا فقدنا مصداقيتنا ولن تصغي الينا الحكومة الأميركية أبداً » .[٣٧]

وعلى الرغم من التزام كلوتزنيك الثابت بإسـرائيل ، وزعـامته في الطائفة اليهودية ، واستقامته التي لا ريب فيها ، فان الكثيرين من معاصريه في المؤسسة اليهودية يرفضونه أو يسخرون منه . وقال اثنان من أصحاب الاختصاص في أوساط اللوبي اليهودي ، مثلاً انه لم يعد أحد يصغي الى كلوتزنيك . وأضاف أحدهما بحزن « انا من المعجبين بفيليب كلوتزنيك ، ولكنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه في الطائفة اليهودية ».[٣٨] وكان الثاني

أقسى وأمر اذ الحق كلوتزنيك بمنتقدي حكومة إسرائيل الآخرين وقال عنه انه « عدو للشعب اليهودي » .

وعند تشارلز فيشباين الذي قضى ١١ سنة في جمع التبرعات للصندوق الوطني اليهودي ، تفسير جزئي لما لقيه كلوتزنيك : (٣٩)

« اذا تكلمت في أوساط الطائفة اليهودية في غير إجتماع رسمي ، أبعدوك عن طريقهم . ويطردونك على افتراض انك تستحق الطرد . هذا شيء سخيف ولكنه فعّال . والزعماء اليهود الذين تسمع بهم هم في الغالب ممن يقدمون المال بسخاء للقضايا اليهودية . لكن هدفهم الرئيسي من ذلك هو استثمار المال في تكوين علاقات إجتماعية وتجارية . ولهذا فإنهم يتحاشون من لا يلتزم بالخط العام مثل كلوتزنيك خشية أن يفسد عليهم استثماراتهم » .

وفي هذه الكلمات تعبير عن أفكار كلوتزنيك الذي يقول :

« حاول ان تفهم . انظر إلى الأمور من زاويتهم . ماذا يستفيدون من الاعلان عن مواقفهم ؟ أنهم لا يحبون المتاعب . وهم جزء من الطائفة . ولهم جيران . ويساعدون الغير ، ويتبرعون » . وبعد ان يتوقف كلوتزنيك عن الكلام لحظة ويزم شفيته قليلا يتابع فيقول « لهم مكانتهم ، وهم يريدون الاحتفاظ بها » .

ويبتسم كلوتزنيك ويضيف « يأتيني أحدهم ويقول » انت على صواب فيما تقوله وتفعله ، أما أنا فلا استطيع . لا أستطيع التكلم مثلك » . وربما كنت في مثل موقفه لولا أنني حصلت كل ما تستطيع الطائفة اليهودية ان تسبغه عليّ من تكريم » .

ويرى كلوتزنيك في سياسة واشنطن عقبة كبيرة في سبيل إصلاح أساليب اللوبي يقول : « علينا ان لا نقلل من الضرر الذي تسببه حكومتنا .

فحكومتنا تحرر منذ زمن شيكات مفتوحة لإسرائيل . ونتيجة لذلك يأتي بيغن الى هنا في جولة ثم يعود الى الوطن ليقول : « مم تشكون ؟ فانا اذهب الى الولايات المتحدة حيث تؤيدني الحكومة ويؤيدني ويهتف لي زعماء الطائفة اليهودية »[٤٠] .

« ثغرة في تقليدنا التحرري آخذة في الاتساع » :

يقول ا . ف . ستون ، وهو من الصحفيين اليهود الأميركيين الذين يتمتعون بأكبر قدر من الاحترام « أن اليهود لم يلاقوا إطلاقاً خيراً مما يلاقونه في الولايات المتحدة »[٤١] . وقد اشتهر بمجلته الأسبوعية التي سماها باسمه والتي استمر في إصدارها ١٩ سنة ، كما اشتهر بآرائه الإستقلالية . وقد توقف عن إصدار المجلة لأنه ـ كما يقول بروح من الدعابة « مللت من حل مشاكل العالم بأسره كل اسبوع » .

وعلى الرغم من بلوغه السادسة والسبعين وضعف نظره الى حد العجز حتى عن قراءة الحروف الكبيرة ، فانه لا يزال بعيداً عن التقاعد . فله جولاته وصولاته في الجامعات في طول البلاد وعرضها وفي الأوساط اللبرالية بسبب آرائه حول مواضيع الشرق الأوسط . وله في هذه المجالات أتباع متحمسون . وألقى مؤخراً سلسلة من المحاضرات عن محاكمة سقراط استمع اليها الكثيرون[٤٢] . وفي يوم بارد من شهر نيسان جلس ستون في مكتب صغير قريب من جادة كونيكتكت في واشنطن وأخذ يتكلم بعاطفة عميقة وهو ممسك بفنجان الشاي بكلتا يديه . وكان قد اجتاز ١٤ مجمعاً من الأبنية من أجل هذا الحديث وفنجان الشاي . وكان معروفاً بين اليهود وخصوصاً في السنوات الأخيرة بأنه متمرد . وهو كسائر اليهود « المتمردين » الذين يجاهرون بالإحتجاج على السياسات الإسرائيلية ، لا يجد سوى قلة من اليهود يوافقونه على آرائه المخالفة ، وحتى الذين يتفقون معه في الرأي يحتفظون بذلك لأنفسهم .

يقول ستون بأسى « لقد ضلت إسرائيل السبيل وهذه الحقبة هي أسود حقبة في تاريخ الشعب اليهودي . فمن حق العرب أن يعاملوا كبشر » .

وقال « انا متشائم بشأن المستقبل » . اذ لا يجد حوله أحداً له القدرة على الأخذ بيد إسرائيل وإنقاذها من سياساتها المدمرة .

وانتقل بنا الحديث الى اليهود الأميركيين المنشقين فتذكر ستون ذلك اليوم الذي دعاه فيه أحد الناشرين الى الغداء وطلب منه أن يحذف من كتاب ألفّه فقرة توصي بإحداث تغييرات كبيرة في السياسة الإسرائيلية . وعنوان كتابه « الطريق السري الى فلسطين » ويدور القسم الأكبر منه حول رحيله مع اليهود من معسكرات الاعتقال النازية وعبر الطوق البريطاني الى ما يسمى الآن إسرائيل . والفقرة الممقوتة تتضمن توصية ستون « بحل الدولة الثنائية التي يعترف دستورها بأمتين عربية وإسرائيلية » وتكوين حكومة لفلسطين كلها . فأبى ستون حذف الفقرة وكتب في صحيفة نيويورك لمراجعة الكتب يقول « وبهذا انتهى الغداء ، بل وانتهى الكتاب أيضاً . فقد حرّم فعلاً » .

وتقول الصحفية اليهودية كارولين تول (٤٣) :

« منذ ذلك الحين قام الزعماء المصممون على اقفال باب النقاش حول الدولة الثنائية بإبعاد ستون عن الحلبة اليهودية مع أنه كان يحتمل أن يكون بطلاً من أبطال محاضرات الكنس بصفته أول صحفي أميركي رحل من الناجين من محرقة اليهود .

« وما دام اليهودي في إسرائيل يحدد هويته على أساس الولادة لا الانتماء الى المنظمات ، فان ستون يعتبر والحالة هذه منشقاً تماماً . ففي الجو الأميركي حيث يسود الشعور بعدم الاطمئنان بسبب وجهات نظر الأكثرية غير اليهودية ،لا يقوم اليهود الذين ينتصرون بحماسة لحق الآخرين في حرية الكلام بتحدي هذه الاختبارات الاعتباطية للولاء » .

وبعد سنتين طبع كتاب ستون بالعبرية في إسرائيل بدون حذف الفقرة الجدلية . وانتشر انتشاراً واسعاً في الشرق الأوسط .

ومع ان ستون يعارض « تجاوزات » اللوبي فإنه يدرك الدوافع . ويقول : « الشعب اليهودي هياب وجل ، يخشى المستقبل ، ويشعر انه في حرب ، ويشعر يهود كثيرون بأن عليهم ان يقاتلوا وأن يستمروا في القتال » .

ويضيف « عندما يكون الناس في حرب يلحق الضرر بالحريات المدنية » .

وستون الفخور بكونه يهودياً يعتز بالتراث المسيحي البروتستانتي في الولايات المتحدة .[٤٤] يقول :

« نشكر الله على ان هذه البلاد أنشئت على أيدي البروتستانت الانكلو ـ سكسون البيض . وحتى في العهد الاستعماري كان التقليد التحرري القومي هو دافع قادة هذا البلد . وكلما نظرت إلى أميركا اللاتينية اقشعر بدني لأنني أتصور ما كان يمكن ان يحدث للولايات المتحدة في غياب قيادة البروتستانت الانكلو ـ سكسون البيض . ان معظم تاريخ البشر مخيف . إلا ان الاستثناءين المشرقين هما المئتا سنة من العهد الجمهوري هنا وحقبة الدولة المدينية الأغريقية » .

الا أن ستون يرى ثغرة خطيرة في هذا التقليد الليبرالي ، يقول :[٤٥]

« اجد نفسي ـ مثل الكثيرين من زملائي المفكرين الأميركيين ، يهوداً كانوا أم غير يهود ـ منبوذاً كلما حاولت التحدث عن الشرق الأوسط . هذا في حين ان المنشقين من اليهود وغير اليهود في الإتحاد السوفياتي يعتبرون أبطالاً عن جدارة » .

اما في الولايات المتحدة فيمكن أن يكونوا أي شيء إلا أبطالاً :[٤٦]

« نادراً ما نحظى نحن المنشقين بسبب الشرق الأوسط بفرصة عابرة

في الصحافة الأميركية لنرفع صوتنا . والعثور على دار نشر أميركية مستعدة لنشر كتاب يخرج عن الخط الإسرائيلي المعتمد هو بمثل صعوبة بيع تفسير عميق للالحاد لصحيفة الأوبزرفاتوري رومانو في مدينة الفاتيكان » .

ويقول ستون ان الذين يجهرون بالكلام يدفعون الثمن ، ويلاحظ أن الصحفي مهما كان ماضيه طويلاً في الدفاع عن القضايا الإسرائيلية ، يغرق « بفيض من رسائل الكراهية اليهودية ويتهم بمعاداة السامية » أن هو تجرأ وتلفظ « بكلمة تعاطف مع اللاجئين العرب الفلسطينيين » .(٤٧)

ونشرت الواشنطن بوست في ١٩ آب (اغسطس) ١٩٧٧ مقالة بقلم ستون أعرب فيها عن تخوفه من « دبلوماسية التوراة » ، ولا سيما محاولة الإستشهاد بالتوراة لتبرير إستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية :

« ليس ثمة من يجهل أن التوراة في القرون الوسطى كانت تحفظ في حرز حريز . ويبقيها الكهنة بعيدة عن أيدي الجماهير لئلا تشوش أفكارهم ويكون بينهم شقاق وفتنة . . . . وقد يكون الوقت قد حان لحفظ الكتاب المقدس في حرز حريز من جديد على الأقل إلى أن ينتهي النزاع العربي - الإسرائيلي » .

ويندد اللوبي الإسرائيلي بستون بسبب هذه الآراء .

« يهود مناهضون للصهيونية » :

بين اليهوديين الأميركيين ايلمر بيرغر والفرد ليلينتال اشياء كثيرة مشتركة . فقد حذر كلاهما منذ البداية من الصهيونية وتكهنا بالخطر الذي يهدد الديانة اليهودية من جراء إقامة دولة يهودية . وبدون خوف أو وجل ظاهر ابتعدا عما أصبح الإتجاه الفكري اليهودي السائد ، وكرس كل منهما حياته لحملة منفردة جدلية ومرهقة بقصد تغيير سياسات دولة إسرائيل . وحتى بعد مرور وقت طويل على إنشاء إسرائيل واحرازها اعترافاً واسع النطاق

ودعماً من الأسرة الدولية ، ما برح هذان الكاتبان يصنعان قضية مما يعنيه وجود دولة يهودية بكاملها لليهود الآخرين في العالم . ولذلك يوصم كل منهما « باليهودي الذي يكره ذاته » .

ويثابر ليلينتال وبيرغر على حملاتهما رغم كل الهجمات عليهما . ويقوم الاثنان بجولات مستمرة تقريباً لإلقاء المحاضرات ، ويكتبان كثيراً ، ويشاركان في المناقشات . وهما معروفان في العالم العربي مثل الولايات المتحدة ، ويكرمان فيه اكثر مما يكرمان هنا .

أما من الناحية الشخصية فليس بينهما أوجه شبه كبيرة . فليلينتال بدأ عمله محامياً ، وبيرغر بدأه حاخاما . وليلينتال محام عنيف في طبعه وكلامه ، ومزاجه يتقلب بسرعة . فقد يهدأ لحظة ويثور في اللحظة التالية . وعلى العكس منه فان بيرغر هادىء لين العريكة يصغي الى محدثه بصبر . وحتى عندما تتفجر كلماته فإنه يلقيها بأسلوب رجل الدين المهدىء .

ولكل منهما مريدوه ، ولكن ليس لاي منهما تلاميذ كثيرون يتكلمون بصراحة . وقد لا يكون عدد الذين يقرأون نشرة ليلينتال الأخبارية « تصور الشرق الأوسط » ويتتبعون نشاطاته كبيراً . غير أن كتبه توجد في المكتبات العامة والخاصة في كل أنحاء البلاد وغالباً ما يستشهد بها في الخطب والمقالات .

وقد تكون حلقة الحاخام أيلمر بيرغر اصغر ـ فمن الصعب قياس المريدين في العالم كله ـ ولكن يبدو انها ثابتة على ولائها له . وعندما تولى رعاية ندوة استغرقت يومين في أيار (مايو) ١٩٨٣ في فندق ماديسون بواشنطن ، حضرها ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص ، أكثرهم من الصحفيين والعلماء ورجال الدين والرسميين والدبلوماسيين ، يجمع بينهم عاملان : الإهتمام بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي ، وحب ايلمر بيرغر .

وكان بيرغر الذي يكبر ليلينتال بأربع سنوات ، قد بـدأ معارضتـه

للصهيونية وهو في الرابعة والعشرين أي بعد سنة تقريباً من رسمه حاخاما . وبعد أن كان يؤم المصلين في أوهايو ومشيغان ، كرس جهوده لأوضاع اليهودية في العالم . وانضم الى حاخامين أصلاحيين آخرين لتأسيس مجلس اليهودية الأميركي وبقي يتحدث باسمه مدة ٢٥ سنة . وبعد ذلك ترك الخلافات السياسية ليشكل منظمة جديدة باسم البدائل اليهودية للصهيونية .

ويروي كفاحه الطويل ضد الصهيونية في كتابه « مذكرات يهودي مناهض للصهيونية ». وتحدث فيه عن خبرته وما لقيه من أساليب اللوبي الفظة .

ويستعيد بيرغر ذكرياته فيقول :

« في الأيام الأولى كانت المعارضة تشن هجمات صاعقة على الاجتماعات التي يرعاها مجلسنا . وذات مرة في عام ١٩٤٥ ، احدثت مجموعة من الصهاينة ضجة بعد أن اشتركت أنا في مناظرة عقدت في تاون هول بمدينة نيويورك . ودب الفزع في صفوف الأصدقاء فاستدعوا الشرطة لتأمين خروجي بسلام » .

وكان عليه في وقت لاحق ان يتفادى الحجارة التي قذف بها وهو فوق منصة في هيوستون بتكساس .

« ما زلت اشعر حقاً انني يهودي » :

بدأ ليلينتال حملته على إسرائيل على أثر قيامها عام ١٩٤٨ ، وبالرغم من أنه بلغ السبعين من عمره فانه كما وجدت من اجتماعي به (عام ١٩٨٤) لم يتخل عن موقفه . وكان قد نشر مقالاً في مجلة ريدرز دايجست عام ١٩٤٩ بعنوان « راية إسرائيل ليست رايتي » : حذر فيه من عواقب الصهيونية . واتبع كتابه الأول « ثمن اسرائيل » (١٩٥٣) بكتاب آخر

عنوانه « اتجاه الشرق الأوسط » (١٩٥٧) وبكتاب ثالث عنوانه « الوجه الآخر للعملة » الذي صدر بعد ثماني سنوات .

وفي ١٩٧٨ نشر ليلينتال أضخم واشمل مؤلفاته وهو « الصلة الصهيونية » الذي يركز على تطور الحركة الصهيونية ونشاطها في الولايات المتحدة . وهذا الكتاب الذي يقع في ٨٧٢ صفحة مفعم بالحقائق والمقتبسات والنوادر ، وتتخلله آراء وتفسيرات مختلفة . وقالت عنه مجلة « الشؤون الخارجية » انه « ذروة روائع » ليلينتال في صراعه ضد الصهيونية .

وفي ١٩٨٤ نقلته حملته الى الشرق الأوسط ٢٢ مرة ، وعبر الولايات المتحدة ٢٦ مرة . ومنذ ١٩٦٨ وهو يصدر نشرة أخبارية شهرية عن « منظور الشرق الأوسط » . ومع أنه يتحدث عن « عبء » تحرير هذه النشرة ، فإن همته ما زالت على حالها . وهو ، وان أصاب الصلع رأسه ، مليء بالحيوية ويتحرك ويتكلم بسرعة .

وبالرغم من جميع جهوده ونشاطاته في سبيل التوفيق السلمي بين اليهود والعرب فانه لا يزال يقف وحيداً في الميدان . وفي الولايات المتحدة يبتعد عنه الناس بما فيهم اولئك الذين رفع رايتهم عالياً .

وقد سببت له معارضته للصهيونية مضايقات في حياته الشخصية إذ أدت الى فسخ خطوبته والى نفور اقربائه منه ، بالإضافة الى ما سببته من مضايقات في حياته العامة . فيكون أحياناً فوق منصة الخطابة هدفاً للحجارة والبيض والاعتداء . وتلغى أحياناً أخرى المواعيد المقررة لمحاضراته بلا إنذار . وتختفي ملفاته ورسائله بشكل غامض . ويعتمد بصورة أساسية على « حظه في البورصة » . وعلى ما ورثه عن عائلته . وكانت في حياته لحظات مغرية مثل الهدية التذكارية التي قدمها له طلاب من جامعة ولاية بنسلفانيا تقديراً لمحاضرة القاها في الجامعة .

ويمزح بعضهم فيقول عن ليلينتال أنه الرجل القادم من لامنشا (في

جنوب اسبانيا) . وتصديقاً لكلامهم فإنه كثيراً ما أثار سامعيه وجعلهم يهبون وقوفاً وهو يقتبس من أغنية دون كيشوت « التي بلغ بها النجوم بعيدة المنال » .

ويقول أن أعظم ما انجزه هو انه « حمل بعض المسيحيين على التجرؤ والتحدث بصراحة عن هذه القضية »[٤٨]. وقد حرمه فريق من الحاخامين في نيويورك رسمياً عام ١٩٨٢ من الدين اليهودي . ولكنه سخر من هذا الأجراء وقال « الله وحده هو الذي يحرم . فما زلت أشعر حقاً انني يهودي » .

□

الفصل الحادي عشر
وراء ضفاف نهر البوتوماك

يركز اللوبي المؤيد لإسرائيل في سعيه للتأثير في رأي أميركا وسياستها على المؤسسات الوطنية وخصوصاً الحكومة الفيدرالية . ولكن اللوبي بأشكاله المختلفة متغلغل في الحياة الأميركية إلى ما وراء مقر الحكومة على ضفاف نهر البوتوماك . ويواجه الزعماء السياسيون المحليون ورجال الأعمال والمنظمات والأفراد في مختلف الميادين انتقاداً وترويعاً ظالماً بسبب الاشتراك في أية مناقشة حول قضايا الشرق الأوسط . وقد دفع الكثيرون « في شارع ماين » ثمن صراحتهم . وما يؤسف له بنوع خاص مواقف التمييز ضد الأميركيين المتحدرين من أصل عربي .

وصمة الأصل العربي :

ساهمت لجان الشؤون السياسية المؤيدة لإسرائيل بمبلغ مليون دولار تقريباً في انتخابات مجلس الشيوخ وحدها عام ١٩٨٢.[1] أما الأهمية التي يعلقها كثرة من أعضاء الكونغرس على تأييد اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) لهم فلا تقدر بالدولارات . والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمات كهذه مشروعة وتقبل كجزء من النظام السياسي الأميركي . ولكن إذا حاول العرب الأميركيون الاشتراك في عملية الانتخاب ، وجدوا الأبواب موصدة في وجوههم .

في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ ، وجد و. ويلسون غود نفسه

يخوض معركة عنيفة ليكون أول محافظ لفيلادفيا[٢]. وحضر هذا الرجل المحترم والمحبوب لدى السواد الأعظم من الناخبين في المدينة حفلاً لجمع التبرعات أقيم في منزل رجل الأعمال نعيم أيوب الذي دعا عدداً من الأصدقاء بينهم العالم والطبيب والتاجر لمقابلة غود والتبرع لحملته .

وبعد التعارف اطلع غود على التمييز الذي يعانيه الأميركيون المتحدرون من أصل عربي[٣]. فأعرب غود عن اهتمامه بالموضوع وقال : « أجدّد عهدي بأن أكون محافظاً لجميع السكان » . وقام أيوب وضيوفه بتقديم الشيكات بتبرعاتهم لحملة غود الذي شكرهم ومضى . وبلغ مجموع هذه التبرعات ٢,٧٢٥ دولار ، وهو جزء بسيط من ميزانية حملة غود . إلا أنه كان كافياً لاطلاق شرارة جدل حِام حول النفوذ العربي ودور إسرائيل في الحملة .

وفي الأسابيع الأخيرة المتزايدة المرارة للحملة حاول منافس غود الرئيسي تحويل هذا التبرع إلى فضيحة بإعلانه أن أيوب هو المنسق الاقليمي للجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز ـ وهي منظمة على مستوى الوطن كله غايتها معارضة التمييز ضد الأميركيين المتحدرين من أصل عربي . فرد غود الذي كان يحاول اجتذاب أصوات اليهود الكثيرة في الأحياء الشمالية الشرقية الحساسة من المدينة بتكرار تأييده لإسرائيل بأنه يقوم بإعادة الشيكات إلى أيوب وأصدقائه . وصرح قائلاً « انني أريد التأكد من أن لا أحد يستطيع أن يشك في تأييدي لدولة إسرائيل » .

ويبدو أن الناخبين اليهود قد رضوا عن شرح غود « لغلطته » إذ فاز في الانتخابات بتأييد يهودي ساحق . ولاحظ يهودي من فيلادلفيا فيما بعد : [٤]

« ليس من الضروري أن يكون المرء مؤيداً لبرنامج لجنة مكافحة التمييز برمته لكي يصيبه ما أصاب أعضاءها وأصدقاءها من صدمة وألم نتيجة هذه الإهانة العلنية لأحد أركانها مع أنه كان يتصرف

بصفته الشخصية . اذ لا ينبغي قصر الاشتراك في العملية السياسية على أولئك الذين لا يتبنون إلا ما هو مقبول من عامة الناس » .

وحادثة ويلسون غود هذه سبقت حوادث مماثلة وقعت للسناتور غاري هارت ونائب الرئيس السابق ولتر مونديل في حملتيهما لبلوغ أعلى منصب في البلاد (راجع الفصل الرابع) .

والعرب الأميركيون الذين حاولوا الاحتفاظ بصلة مع تراثهم واجهوا صعوبات غير متوقعة . وتقول أنيسة مهدي ، مديرة الأخبار في محطة تلفزيون بوسطن : « من المخيف » أن تكون عربياً ، وتضيف :[٥]

« نشأت في مدينة نيويورك وكان لوالدي نشاط سياسي فعال جداً . وكان الاحتفال السنوي بذكرى مذبحة دير ياسين يصادف عادة الاستعراض الإسرائيلي السنوي . فتجد اليهود في الجادة الخامسة وتجدنا في جادة ماديسون . وقد يكون مئات الألوف من الناس في الجادة الخامسة وربما عشرة منّا في جادة ماديسون : والمهم هو أن في مدينة نيويورك ما لا يقل عن مئة ألف عربي أميركي . فأين هم ؟ إنهم يخافون الخروج » .

ويقول الدكتور جورج فضّول ، الاخصائي في الطب البيطري في جامعة ماساشوستس ان الأصل العربي يمكن أن يكون عبئاً خارج المجال السياسي[٦]. فهو من أصل لبناني ولكنه ولد في ماين ولم يهتم بالسياسة أو الشؤون الدولية اطلاقاً . وكان في عام ١٩٧٤ يعمل في محطة تجارب في ولتام بمساشوستس ، أنشأتها الجامعة لخدمة المزارعين في الولاية . وعندما شغر منصب مدير المحطة ، قرر فضول أن يطالب بملئه ، فبعد خدمة ممتازة تزيد على ٢٥ سنة كان يرى أنه يستحق هذا المنصب الذي من شأنه أن يضيف بعداً جديداً إلى عمله في المحطة .

ولم يتقدم سوى طالب آخر فقط للحصول على المنصب . غير ان

لجنة الكلية صوتت بأكثرية ٧ أصوات لصالح فضول مقابل ٦ لمنافسه . وتنص قوانين الجامعة على أن الأكثرية البسيطة تكفي ، ومع ذلك فلم يعينه العميد . وتبيّن فضول نتيجة تحقيقاته الخاصة في الأسباب ان عدداً من النقاط السود أثيرت ضده في مداولات اللجنة بسبب أصله العربي . وقد قيل عن العرب أثناء المناقشات أنهم شعب « تافه » وعيّن مساعد فضول الذي لا يحمل إلا شهادة ليسانس مديراً بالوكالة للمحطة . ولكن بعد سبع سنوات من ملاحقة هذه القضية حصل فضول على المنصب .

وثمة عربي آخر[٧] هو محمود ناجي الذي عاش في الولايات المتحدة ١٩ سنة ، وزوجته وأطفاله الثلاثة مواطنون أميركيون ، ويمتلك بيتاً في منطقة شيكاغو وله سجل رائع في العمل المربح والسلوك المدني ، فلم يوقف ولم يتهم بمخالفة اطلاقاً ، ومع ذلك ولأسباب لا تريد دائرة الهجرة والتجنس الأميركية ذكرها ، يواجه محمود ناجي الإبعاد عن الولايات المتحدة .

ناجي يحمل الجنسية الأردنية ، وكان يعيش في جمهورية الدومنيك كمقيم دائم عندما حصل التدخل الأميركي هناك عام ١٩٦٥[٨] وأجلي عن الجزيرة كما أجلي غيره من المقيمين الأجانب إلى الولايات المتحدة . وفي ذلك الوقت بدأ يسعى للحصول على إقامة دائمة وفقاً لقوانين الهجرة الأميركية . وواجه ناجي ، مثل كثيرين من المهاجرين عقبات إدارية وقوانين معاكسة ، ولكن تبين أن المثابرة تؤتي أكلها وتذلّل العقبات الواحدة تلو الأخرى . وقد اعترف مدير المنطقة في أواخر ١٩٨٠ بحقه في تصحيح وضع إقامته .

ولكن حدث في شباط (فبراير) ١٩٨١ أن رفض طلبه مرة أخرى من قبل مفوض الهجرة والتجنس الإقليمي للأسباب السابقة غير المعلنة ، واعتبر الرجل خطراً على أمن الولايات المتحدة وأمر بمغادرتها .

ولم يتمكن ناجي من معرفة طبيعة الاتهامات الموجهة إليه ، ولكنه

علم أن قرار الرفض كان بناء على « معلومات سرية مهمة ينبغي كتمانها حفاظاً على الأمن القومي . . . » ولم تسفر استفسارات السناتور تشارلز بيرسي والسناتور جيمس عبد النور وغيرهما من النواب عن شيء .

ويظن ناجي ان سوء فهم مشاركته في عدد من المنظمات العربية الأميركية قد عرضه لاتهامات سرية ، مع انه لم يسبق له أو لأي من هذه المنظمات أن اتهم بنشاط غير شرعي أو تخريبي .

٨٠ الى ٨٥ بالمئة . . . ارهابيون :

ذاق العرب الأميركيون في منطقة ديترويت مرارة التمييز.[٩] ففي اجتماع عقد في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ في ديترويت بين موظفي الجمارك وموظفي شركات الطيران بشأن التداول بعفش الركاب ، قال موظف جمارك كبير ان ما بين ٨٠ إلى ٨٥ في المئة من العرب في منطقة ديترويت إرهابيون ، والباقون متعاطفون مع الإرهابيين » .

وجاءت هذه التهمة القاسية[١٠] عقب القاء القبض عام ١٩٨٣ على شاب عربي كندي عمره ٢٩ سنة فيما كان يحاول تهريب كمية من الهيرويين في حقيبة ذات قعرين عبر نفق ديترويت ـ وندسور ،وعقب عملية ثأر قام بعدها رجال الجمارك بتفتيش السيارات واستجواب السائقين « الذين يشتبه بأنهم من العرب» . وفي احدى الحالات أجبرت فتاة عمرها ١٨ سنة على خلع ثيابها لتفتيشها .

ومع أن دائرة الجمارك اعتذرت فيما بعد عن اتهام العرب بالإرهاب، ومع أن الموظف الذي أطلق التهمة قد نال تأنيباً فقط ، فقد شاركت صحيفة محلية بالكلام المعهود عن العنصرية . وبعد القاء القبض على ضابط عسكري من جمهورية اليمن العربية (اليمن الشمالية) لمحاولة تهريب بنادق من الولايات المتحدة ، نشرت مجلة ديترويت الشهرية الخبر تحت عنوان

« صلة الشرق الأوسط : كيف جاءت الحروب العربية الى ديترويت » . ومع أن الصحيفة لم تأت بمثل واحد على اعتقال عربي أميركي بتهمة تهريب بنادق أو مخدرات ، فقد صورت العرب الأميركيين البالغ عددهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة في المدينة كجالية عنيفة وخارجة على القانون .

« سندمرك اقتصادياً » :

يتخذ التحيز والترويع أشكالاً عديدة ولا يعرفان حدوداً جغرافية ، وصادف مطعـم مدترنيان هاوس نجاحاً فورياً عقب افتتاحه عام ١٩٧٣ في سكوكي ، وهي حي يغلب على سكانـه العنصر اليهـودي في ضواحي شيكاغو .[١١] ويقدم المطعم مأكولات عربية ، ومعظم زبائنه من اليهود . وكان صاحبه عبد الحميد البربراوي الذي ولد بفلسطين وحصل على الجنسية الأميركية ، يشدّد على موظفيه ان « لا سياسة » في المطعم . وحدث أن طرد اثنين منهم لأنهما دخلا في جدل سياسي مع الزبائن .

وعندما بلغ أوج نجاحه كان اسمه في كل دليل للمطاعم بشيكاغو ، وأثنى عليه عدد من الكتاب في الصحف .[١٢]

هذا النجاح حمل البربراوي على التوسع ففتح عدداً من المطاعم الأخرى تحمل الاسم ذاته في مناطق أخرى .

وفي احدى ليالي صيف ١٩٧٥ ألقيت قنبلة أنبوبية طولها ستة أقدام عبر نافذة المطعم القائم في مورتن غروف . ولم يصب أحد بأذى لأن الحادث وقع في ساعة متأخرة من الليل ، غير أن المطعم قد دمّر . وكان المقصـود بهذه القنبلة ، حسب قـول خبـراء الإطفـاء « تسـويـة المبنى بالأرض » .

وتجددت المتاعب بعد سنة . فعندما غادر البربراوي وموظفوه المطعم في سكوكي عند الساعة الثالثة صباحاً وجدوا أحد جوانب المبنى قد غطته

ملصقات تعلن أن « مأكولات مدترنيان هاوس في فمك كالدم اليهودي على يديك . والمال الذي تنفقه هنا يدعم إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية » . وإمعاناً في تأثير هذه الملصقات والرسالة التي تحملها فقد طليت بالأحمر ورشقت الجدران بقطع كبد نيئة . ومع أن المشاغبين لم يكونوا ظاهرين للعيان ، فقد شاهد البربراوي محرر صحيفة « شيكاغو جويش بوست اند أوبينيون » يلتقط صوراً للملصقات وما حولها . وقال المحرر انه مر من هناك صدفة .

وفي الشهر التالي نشرت الصحيفة مقالة بعنوان « يهود سكوكي يموّلون من غير علم الدعاية العربية »[١٣] . وتحت هذه المقالة اليهود المحليين على مقاطعة المطعم مستندة إلى أن المدترنيان هاوس قام بالاعلان في برنامج إذاعي مدته ساعة وعنوانه « صوت فلسطين » وقال تيد كوهين ، كاتب المقالة ، عن هذا البرنامج انه مصدر « دعاية ضد إسرائيل » .

ويقول البربراوي انه أعلن في ست محطات إذاعية وكذلك في عدد من البرامج اليهودية وبرنامج موجه إلى الهند . وأضاف « أنا معلن ولست راعياً لأحد . ولم استمع إطلاقاً إلى صوت فلسطين ولم أهتم بسياستهم في التحرير » .

وكانت مقالة كوهين إيذاناً ببداية نهاية البربراوي . إذ جرى تصعيد الحملة الدعائية ضده . ووزعت على البيوت والمتاجر في سكوكي منشورات تطلب من اليهود المحليين « التوقف عن الدفع للدعاية العربية » . واضطر البربراوي إزاء كثرة المكالمات الهاتفية والطلبات الكاذبة إلى وقف خدماته إلى البيوت . وهدد أحدهم بالاعتداء عليه . وفي موجة من اليأس قاطع البربراوي أحد المتكلمين معه بالهاتف وقال « لماذا لا تنسفون المكان كما فعلتم من قبل ؟ » فجاءه الجواب الرهيب « لن نريحك على هذا النحو ؛ فسندمرك اقتصادياً . فستموت وأنت ما زلت حياً » .

وكتب الصحفي روجر سايمون في الشيكاغو صن ـ تايمز يقول ان إذاعات صوت فلسطين ليست ضد السامية كما زعم كوهين ، ولكن المستغرب ان سايمون وافق اليهود على اعتبار البربراوي « مسؤولاً عن الجهة التي تذهب إليها أمواله »[١٤] . وأيد دعوة « الجويش بوست أند أوبنيون » للمقاطعة . ويعتقد البربراوي أن هذا التعليق أخّر أعماله أكثر من أي عامل آخر .

وناشد البربراوي المواطنين المحليين المتحدرين من أصل عربي ، كما ناشد الفرع المحلي لرابطة مكافحة الافتراء أن تتوسط له مع الجالية اليهودية ، فلم يستجب أحد لندائه ، وقيل له ان ليس لدى الرابطة أي شيء ضده ، بل ان مديرها أبوت أعربٍ عن عطف شخصي حين قال : « انه لشيء فظيع ، عليك أن تقيم دعوى قضائية » . ولكنه لم يجابه حملة الكراهية التي شنتها « الجويش بوست اند أوبنيون » وشنها المتكلمون المجهولون في الهاتف .

وفي هذه الأثناء رأى البربراوي دخله الشهري يهبط من ٤٠,٠٠٠ دولار إلى أقل من ٧,٠٠٠ . وفيما قاطع الزبائن اليهود المطعم قال عدد من الزبائن غير اليهود للبربراوي أن جيرانهم اليهود توقفوا عن التحدث مهم لأنهم يرتادون مطعمه .

وفي مواجهة هذا الانهيار المالي ، لجأ البربراوي من شدة يأسه إلى الإجراءات القانونية . ولكن بالنظر إلى ارتفاع النفقات وتسويف المحاكم اضطر البربراوي أخيراً إلى التخلي حتى عن الأمل الأخير . وفي النهاية أخرجته حملة الكراهية من قبل أعداء مجهولين من صناعة المطاعم كلياً . وبعد أن خسر البربراوي ثلاثة ملايين دولار ، لم يكن في جيبه سوى ثلاثة دولارات عندما حضر ضابط الشرطة لاقفال المطعم .

ولخّص ديك كاي ، مراسل محطة تلفزيون شيكاغو ، مصير

المدترنيان هاوس وصاحبه بقوله « لقد نجحوا في تدميره ، والذين قاموا بذلك هم الجناح النضالي في الجالية اليهودية »[١٥].

وواجه موظف في منظمة يهودية شكلاً آخر من الضغط.[١٦] ففي منتصف ١٩٨٣ أجرى فرع اللجنة العربية الأميركية لمكافحة التمييز في سياتل حواراً رسمياً مع الاتحاد اليهودي في سياتل برعاية لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين . غير أن أنسون لايتز ، رئيس الاتحاد اليهودي في سياتل ، انسحب فجأة من الحوار وقال لزعيم لجنة مكافحة التمييز أن رئيسه الأعلى هدّد بطرده ان هو استمر في الحوار . بل طلب أن تتراجع لجنة مكافحة التمييز عن تقريرها عن محادثات سياتل الذي ظهر في نشرتها الإخبارية العامة .

ومثل هذا التعصب يلحق الضرر أيضاً بالصداقات الشخصية العريقة . ففي منتصف ١٩٨٣ حمل المؤلف ستيفن غرين ، المسودة المطبوعة لكتابه الجديد « التحيز : علاقات أميركا السرية مع إسرائيل المتطرفة » إلى إدغار برونغمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي والصديق المقرب لأسرة غرين منذ سنين .[١٧] وكان هذان الرجلان هما اللذان ذرا رماد والد غرين عندما توفي قبل خمس سنوات . وأراد الكاتب الشاب أن يوضح لماذا ألف هذا الكتاب الذي يكشف عن العلاقة العسكرية الحميمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . غير أن برونغمان اعتذر عن مقابلة غرين، وكلف سكرتيرته التي يعرفها غرين أيضاً منذ سنوات ، أن ترد عليه . وما زال غرين يذكر كلماتها له حين قالت « ان السيد ادغار لا يريد أن يبحث معك في هذا الكتاب يا ستيفن . أنت ألفته ، فهو شأنك إذاً ، وهو لا يرى ضرورة لأن يبحث فيه معك » .

صعق غرين لسماعه أنّ الرجل الذي عرفه واحترمه مدة سنين يرفض حتى الكلام معه . ويعود غرين بالذكرى إلى الماضي عندما كان والد ادغار يوبخ ابنه توبيخاً شديداً مراراً وتكراراً لأنه « لا يفعل شيئاً من أجل إسرائيل » .

فانيسا ردغريف : مكافحة تعمل لكسب الوقت :

أثّر نزاع الشرق الأوسط على مستقبل فانيسا ردغريف الممثلة البريطانية التي اشتهرت على نطاق واسع بأنها في طليعة نجوم المسرح والشاشة في جيلها . غير ان نجاحها في الولايات المتحدة كان محدوداً بسبب تاريخها الطويل في النشاط السياسي . وفيما يبتعد ممثلون كثيرون عن الخوض في القضايا الجدلية خوفاً من تدمير مستقبلهم ، فان ردغريف بنت معظم حياتها حول مشاعرها السياسية ، فتأثر تبعاً لذلك مستقبلها .

وظهرت مخاوف ردغريف في عيد العمال عام ١٩٨٣ عندما قابلتها في استوديو خلفي في منطقة سكنية في بوسطن[١٨]. وكانت قد عادت لتوها من قص شريط في برنامج يديره عرب أميركيون ولكنها كانت قلقة . وتكلمت بهدوء عن تهديدات بقتلها وهي تنظر بأعصاب متوترة عبر باب مفتوح . وقالت « لا أشعر بالأمان هنا ، فلقد تلقيت عدة تهديدات » .

وقد حملت معارضة ردغريف فيتنام وتعاطفها مع القضايا اليسارية ، الحكومة الأميركية على رفض منحها تأشيرة دخول عام ١٩٧١ عندما أرادت زيارة الولايات المتحدة لتبحث في كتابة سيرة حياتها وإخراجها للسينما . وجاء الرفض رغم توسلات الناشر وتدخل عدد من الشخصيات المرموقة . ولكن كل ذلك ما كان ليردعها عن توجيه المزيد من نشاطها نحو دعم الشعب الفلسطيني .

وفي ١٩٧٨ تظاهرت رابطة الدفاع اليهودية خلال الاحتفال الذي نالت فيه ردغريف جائزة أوسكار على دورها في فيلم جوليا[١٩] . وكانت الرابطة تحتج على تعليق ردغريف بصوتها على فيلم وثائقي بعنوان « الفلسطينيون » ودعمها المالي له . وتضمن الفيلم مقابلة مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات . وفي الكلمة التي ألقتها ردغريف بعد أن تسلمت الجائزة قالت ان الذين تظاهروا خلال الاحتفال من أفراد رابطة الدفاع

اليهودية « هم زمرة من قطاع الطرق الصهاينة الذين يشينون بسلوكهم اليهود في كل أنحاء العالم » وشكرت الأكاديمية لوقوفها في وجه إرهابهم . غير أن عدداً كبيراً من الحضور أخذوا يصفرون ويصيحون استهجاناً لكلامها .

وثارت ضجة أخرى[٢٠] في صيف ١٩٧٩ عندما أعلن ان ردغريف ستلعب دور البطولة في تمثيلية تلفزيونية عن فانيا فينيلون التي نجت من المحرقة النازية. وكانت عضواً في أوركسترا معتقل أوشفيتز ، وأنقذت حياتها بالعزف للسجناء الآخرين والمسؤولين في المعتقل . إلا أن عدداً كبيراً من اليهود ضج لاختيار ردغريف لهذا الدور ، حتى أن فينيلون نفسها قالت « ان قيام فانيسا ردغريف بتمثيل دوري يشبه تمثيل أحد أعضاء كوكلوكس مارتن لوثر كينغ »[٢١]. ووجهت الانتقادات إلى محطة التلفزيون « لتكتمها الشديد غير المعتاد على أسماء القائمين بهذا المشروع » ، وذلك في محاولة منها لتجنب الضغط عليهم لانسحابهم .

وكان المسؤولان الرئيسيان عن هذا المشروع الذي وصفه أحد الصحفيين بأنه « بضاعة فنيسا » هما بيرني سوفرونسكي المدير التنفيذي في محطة التلفزيون ، والمخرجة ليندا يلين . وقالت المحطة انها لن تذعن للضغط . وكانت يلين أكثر مباشرة في ردّها على الانتقاد إذ قالت :

« كنت دائماً أعجب بها (ردغريف) أشد الإعجاب كممثلة ، ووقع اختياري عليها بوصفها أفضل من يقوم بهذا الدور . ولم أكن في الواقع أعرفها سياسياً . ولم أفكر قط في التخلي عنها لمعتقداتها السياسية . فتلك جريمة في نظري وأنا أعلم ما أعلم عن حقبة اللوائح السوداء والمكارثية . وأعتقد أن أداءها متميز ويتحدث عن نفسه »[٢٢].

وكان المنتقدون قد أجمعوا تقريباً على الإشادة بأداء ردغريف . وأكد أحدهم ذلك بقوله « لعله أفضل ما ظهر على شاشة التلفزيون »[٢٣]. غير أن

عظمة البرنامج لم تسكت الذين ينتقصون من قيمته . وطالب مركز سايمون وايزنتال لدراسات المحرقة في لوس أنجيليس بمقاطعة عامة للفيلم وعنوانه « محاولة كسب الوقت »[٢٤]. بل ان بعض الجماعات الصهيونية ذهب إلى أبعد من ذلك فطالب بمقاطعة بيع انتاج الذين رعوا المشروع .

ومن الواضح أن مواهب ردغريف كممثلة لم تكن هي القضية بالفعل . وأصابت صحيفة لوس أنجيليس تايمز بقولها :

« ان تمثيلها المدهش للتي نجت من المحرقة الجماعية لا علاقة له بالضجة . . . فبيت القصيد هو ابقاء الأشياء المنفصلة منفصلة ـ أي في هذه الحالة الفصل بين (ردغريف) الفنانة وبين (ردغريف) المكافحة السياسية الشاذة والمغضوب عليها وإبعادها عن الشاشة »[٢٥].

وتجلت صعوبة المحافظة على هذا التمييز مرة أخرى عام ١٩٨٢ عندما اختيرت فانيسا ردغريف للتعليق في مسلسل سترافنسكي « أوديبوس ركس » لحفلات أوركسترا بوسطن السمفونية لشهر نيسان (أبريل)[٢٦]. فقد اضطرت الأوركسترا بسبب صيحات الجالية اليهودية القوية إلى الغاء الحفلات من غير إبداء الأسباب . ومع ان ردغريف لم تذكر بالإسم في إعلان الإلغاء ، فقد قال الصحفي نات هنتوف « لم يكن هناك لغز ، وبما أن أوركسترا بوسطن السمفونية ترغب في أن لا تسيء إلى أحد قدر المستطاع ، ولا سيما إبان موسم جمع الأموال في الربيع ، فقد اتخذت قرارها الجبان » بأن تخرج ردغريف من البرنامج .

ودافع ألن درشوفيتز ، الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة هارفارد ، وهو معروف بأنه صهيوني ومن دعاة الحرّيات المدنية ، عن قول ردغريف « لا يحق لأحد أن يحرم فناناً من عمله بسبب آرائه السياسية » . ونالت ردغريف تعويضاً قدره مئة ألف دولار .

وقضية ردغريف في الواقع معقدة من حيث أن آراءها السياسية لا تعجب البعض من غير أنصار إسرائيل . ولقد أحسن نات هنتوف حين استشهد بحكمة القاضي أوليفر وندل هولمز الذي أوضح كيف يجب أن يتصرف الأميركيون :

« إذا كان هناك مبدأ في الدستور يستحق التمسك به أكثر من غيره فهو مبدأ حرية التفكير ـ ليس فقط حرية تفكير الذين يتفقون معنا ، بل وحرية التفكير الذي نكرهه » .

« نمط لا يتغير » :

تركز الجهود لخنق الجدل العام حول الشرق الأوسط إلى حد بعيد على الأداة الرئيسية لحرية الكلام في بلادنا ، ألا وهي الصحافة . ومنذ سنين وتأييد إسرائيل يعتبر شرطاً لا بد منه للاحترام في الصحافة ، كما هو في السياسة وغيرها من المهن .

ويلاحظ البحاثة أدمون غريب ، الذي كتب الشيء الكثير عن الشرق ووسائل الإعلام الأميركية ، ان هذه الوسائل « ترسم صورة مشرقة لإسرائيل وكأنها دولة ديموقراطية في محيط برابرة في الشرق الأوسط . . . »[٢٧] ومن جهة أخرى غالباً ما يقال عن الفلسطينيين « الارهابيون العرب » ، ويصّور العربي كحـادي جمال ، أو سفاح أو كشيء آخر من هذا النوع » . ويوافق الصحفي لورانس موشر « على أنهم اتخذوا للعربي صورة شخص مقيت له ميول سوداء ، وكرموا الإسرائيلي بتصويره بطلاً »[٢٨].

ومجلة « تـايم » ذاتها مـذنبة أيضـاً في الابقاء على هـذه الصـور التقليدية[٢٩] . ففي عام ١٩٨٢ نشرت إعلاناً بأربعة ألوان مع صورة شيخ عربي تحت كلمة واحدة هي « القوة » . ووصف الصحفي ريتشارد برودريك الشيخ بأنه يمثل « كل ما تتصوره عن عربي شرير نكد ، يرتدي اللباس السعودي التقليدي ، ويحدّق في الكاميرا بحقد واضح » .

ان هذه التصورات التقليدية للعرب شائعة في الرسوم الكاريكاتورية .[٣٠]

ويقول كريغ ماكنتوش رسام الكاريكاتور في صحيفة « مينيابوليس ستار» أن العرب دائماً بالثوب الفضفاض ، والفلسطيني دائماً بلباس الإرهابي ومعه البندقية . ويقول روبرت انغلهارت رسام الكاريكاتور في صحيفة « جورنال هيرالد » (في ديتون بأوهايو) . « أستطيع أن أصوّر العربي كسفاح وكذاب ولص ، فلا يعترض أحد . ولكنني لا أستطيع اعتماد صور تقليدية لليهودي ، وأشعر دائماً وكأنني أسير فوق البيض عندما أحاول أن أرسم شيئاً عن الشرق الأوسط . . . » .

ويعمل اللوبي الإسرائيلي بنشاط لمنع الصحافيين من السباحة ضد تيار الموالاة لإسرائيل . ويحقق اللوبي جزءاً عن مهمته هذه عن طريق انتفاضات شعبية يقال انها « عفوية » ولكنها في الواقع مدبّرة بدقة بقصد الترويع . وكتب الصحفي رولاند ايفانس مرة يقول « عندما نكتب شيئاً يبدو انه مناوىء لإسرائيل ، يأتينا البريد من كل حدب وصوب بالنغمة نفسها . فهناك نمط لا يتغير » .[٣١]

وتنطلق صيحة « اللاسامية » المدوية في مهلة قصيرة ، وهذه التهمة هي التي تجبر الصحفيين على إعطاء إسرائيل أكثر من نصيبها في تغطية أحداث الشرق الأوسط . حتى ان المسؤول السابق في وزارة الدفاع انتوني كوردزمان لم ينج من هذه التهمة عندما كتب مقالة في مجلة القوات المسلحة يتناول فيها التوازن العسكري في الشرق الأوسط.[٣٢] وبعد أن يلاحظ كوردزمان في مقالته ان عدد الدبابات المتوسطة التي تطالب بها إسرائيل للسنوات العشر من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ يقرب من عدد الدبابات التي تخصصها الولايات المتحدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، يتساءل عن ضرورة المساعدات العسكرية الأميركية المتزايدة لإسرائيل . فهبت رابطة بنّاي بئرث لمكافحة الافتراء بالتنديد بالمقالة الصريحة على أنها « معاديّة لإسرائيل ومعادية لليهود » .[٣٣]

« جدلي جداً ومتعصب جداً » :

يقول الصحفي هارولد ر. بايتي ان « صيحة اللاسامية القبيحة هي العصا التي يستعملها الصهاينة لحمل غير اليهود على قبول وجهة النظر الصهيونية بشأن الأحداث العالمية أو على التزام الصمت »[٣٤]. وفي أواخر ١٩٧٨ كتب بايتي مقالة كتم فيها اسمه لئلا يجر على نفسه غضب رب عمله عن « الصهيونية والصحافة الأميركية » نشرتها صحيفة المدل ايست جورنال انتقد فيها انتقاداً مراً « المغالطات والتشويهات ، وربما ما هو اسوأ من ذلك ، إغفال وسائل الاعلام الأميركية غير المبرر لبعض الأنباء المهمة والمعلومات الأساسية في معالجتها للنزاع العربي الإسرائيلي »[٣٥].

ويعزو بايتي هذا العيب في تغطية الإعلام الأميركي للشرق الأوسط إلى نجاح جهود اللوبي الإسرائيلي في « السيطرة على وسائل الإعـلام الأميركي بشن حملة احترافية لترويع وسائل الإعلام بمختلف الوسائل ، وأخيراً لفرض الرقابة متى أصبحت هذه الوسائل مطواعة وجبانة » .

ومن تلك الوسائل جملة تهديدات تلقاها المحررون ودوائر الاعلان ، والمقاطعة المنظمة والافتراءات وحملات التشهير الشخصية ـ وهـذه هي الأسلحة التي تستعمل ضد الصحفيين المنصفين .

وعلى الرغم من هذه اللائحة الطويلة بأدوات التلاعب بوسائل الإعلام فإن بايتي ، استناداً إلى خبرته، ينحي باللائمة في تحيز وسائل الاعلام على المحررين والصحفيين بالدرجة الأولى لأنهم يـذعنون ـ أكثـر مما ينحي باللائمة على الضغط الذي يمارسه اللوبي عليهم .

وبـدأ الضغط يشتـد على « جـورنـال هيـرالـد » التي يعمـل فيهـا بايتي في دايتون بأوهايو في أواخر الستينات لأن الاهتمام المتزايد بالشرق الأوسط حمله على كتابة افتتاحيات تنتقد السياسة الإسرائيلية . وتلقى رئيس التحرير رسالة طويلة ، سلّمت إليه باليد ، من رئيس مجلس الجالية اليهودية

المحلية ، مع محاضرة عن سياسات الشرق الأوسط . وأثارت مقالة تقول أن اليهود الأميركيين « يحشدون برضاهم في المعسكر الصهيوني » رداً طويلاً من جانب المنظمة الصهيونية في أميركا (٣٦). وقام وفد من ستة زعماء يهود بمقابلة مجلس التحرير في الصحيفة . وبعد أن كتب بايتي في عام ١٩٧٦ تعليقاً على أعمال الشغب في الضفة الغربية ، أمره رؤساؤه بأن لا يعود إلى الكتابة عن هذا الموضوع .

وأنبه رؤساؤه بشدة عندما كتب تعليقاً آخر في نيسان (أبريل) ١٩٧٧ عن الذكرى السنوية لمذبحة دير ياسين التي قتل فيها الارهابيون اليهود بقيادة مناحيم بيغن ٢٠٠ قرويّ فلسطيني . وقال له رئيس التحرير دنيس شير انه تلقى تعليمات من المفروض أن تكون من إدارة المؤسسة « بأن أسدّ فمك أو أطردك » (٣٧). وقيل لبايتي فيما بعد أنه « جدلي جداً ومتعصب جداً » وأنه لن ينال الترقية الموعودة الى محرر صفحة افتتاحيات جورنال هيرالد . وإزاء هذا الضغط ترك بايتي وظيفته .

إنتهى رقيب الإعلام :

خلال صيف ١٩٨٢ خصص ريتشارد برودريك ، الصحافي من مينابوليس ، عدة حلقات من زاويته الأسبوعية « رقيب الأعلام » ـ لفضح الإجحاف في تغطية الأعلام الأميركي للاجتياح الإسرائيلي ومن جملة ما كشف عنه : (٣٨)

> « أذيعت على الهواء مراراً وتكراراً أشرطة على أنها من « مخبأ » (ياسر عرفات) الحصين ومقر منظمة التحرير الذي نسف فيما بقي شريط عن اصابات المدنيين في غرفة التحرير . . . وفيما كانت القوات البرية الإسرائيلية تجتاح جنوب لبنان واصلت الصحافة الأميركية استعمال عبارة « تدخل » لوصف ما هو « غزو » بالمعنى الصحيح » .

وعلق برودريك على تغطية الأخبار في الصحف المحلية بقوله :

« فيما كان المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون يقتلون بالآلاف نشرت « منيابولس ـ أند بتربيون » على صفحتها الأولى صورة أم إسرائيلة تندب ولدها الميت .

« وفي وقت لاحق من اليوم نفسه ظهرت صورة أخرى لمجموعة من الرجال المقيدين يجلسون القرفصاء في بقعة مطوقة بالأسلاك الشائكة ووقف على حراستهم جنود إسرائيليون ، وكتب تحت الصورة انها مجموعة من « الفلسطينيين المشبوهين » أسرتهم القوات الإسرائيلية . وهذه العبارة توحي بأن مجرد كون المرء فلسطينياً يعدّ سبباً كافياً لاعتقاله » .

وروى برودريك في زاويته أيضاً مشاهد مروعة رآها القسّ دون واغنر الذي كان يزور مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ببيروت عندما بدأ القصف الإسرائيلي . فقد رأى واغنر انهيار جناح من مستشفى غزة بفعل القصف ، وكان في مستشفى عكا عندما حضر إليه مئات المدنيين المصابين . وروى واغنر مشاهداته لمكاتب شبكات أن.بي.سي ، وآي.بي.سي ، وسي.بي.أس الأميركية في بيروت ، غير أن تقارير هذه المكاتب التي أرسلت إلى الولايات المتحدة لم تذع اطلاقاً .

ومع أن الأمثلة على التحيز مزعجة ، فإنّ العواقب التي عانى منها الصحفيون الذين نشروها كانت أكثر ازعاجاً . وحالما اطلعت مؤسسة توزيع الأفلام السينمائية في منيابوليس ، والتي هي أكبر مصدر منفرد للإعلان ، على ما جاء في زاوية « رقيب الإعلام » عن إسرائيل في جريدة « تون سيتيز ريدر » اتصلت هاتفياً برئيس التحرير ديب هوب وهددته بسحب اعلاناتها نهائياً بسبب زاوية برودريك.[٣٩] وحاول هوب تهدئة خواطر المسؤولين في المؤسسة بالموافقة على أن ينشر ردّاً من ألف كلمة على ما ورد في الزاوية المذكورة . وخلافاً لسياسة الصحيفة المعتادة لم يسمح لبرودريك بأن يرد على الردّ .

وفي وقت لاحق من الصيف كتب برودريك عما شاهده بنفسه من تحايل سناتور منسوتا رودي بوشفيتز على الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام المحلية . فقد نظم بوشفيتز مؤتمراً صحفياً ظهر فيه مع أعضاء من الرابطة اللبنانية[٤٠] الأميركية ، وهي منظمة توافق على الغزو الإسـرائيلي . واستشهد بوشفيتز بأقوال بعض أعضاء الرابطة في تصريحه بأن الشعب اللبناني يرحب بالإسرائيليين .

وأورد برودريك في زاويته مقتطفات من تقرير للجنة العربية الأميركية لمكافحة التمييز ينعت هذه الرابطة بأنها « عميلة أجنبية غير رسمية من حزب الكتائب والجبهة اللبنانية وتعمل بتشاور وثيق مع إيباك التي تفتح لها منافذها السياسية » . وقد استاء السناتور بوشفيتز لنشر هذه المعلومات . وتهجّم على هوب وبرودريك في مكالمة هاتفية طويلة . وبعد ثلاثة أسابيع أبلغ برودريك بأن « التون سيتيز ريدر » لم تعد بحاجة إلى خدماته .

« فراو غاير » تحت النيران :

أدى القلق من الاحتجاجات والضغوط الخارجية أيضاً بشيكاغو صن ـ تايمز الى إسقاط زاوية للصحفية المتمرسة جورجي آن غاير ظهرت بانتظام مدة أشهر خلال الحرب في لبنان عام ١٩٨٢ .[٤١] وجاء القرار عقب تدفق الاحتجاجات من القراء على زاوية غاير التي تنتقد فيها السياسة الإسرائيلية . وهاجمت الرسائل غاير باعتبارها « معروفة بكرهها لليهود » وبأنها « عدوة للسامية » و« مدافعة عن منظمة التحرير الفلسـطينية » ، وغيـر ذلك من الانتقادات الجارحة التي ألفتها غاير طيلة السنين التي كانت تكتب فيها عن جانبي النزاع العربي ـ الإسرائيلي . وكثيراً ما يجري التنديد بها في الصحف وإمطارها بالتهم خلال المحاضرات .[٤٢] وقالت لي غاير التي كانت مآثرها الصحفية تحتل العناوين لسنوات طويلة ، ان مواجهة « هذه الحملة اللانهائية الخبيثة من الافتراء والشتائم لأنك تكتب ما تعلم انه الحقيقة المجردة » هو أكثر ما يزعجها في حياتها كصحفية .[٤٣]

وتعـرض هـوارد كلينبرغ ـ محرر ميامي نيوز ـ ايضاً للانتقاد لأنه نشر مقالات لغاير[٤٤]. وكتب في إفتتاحية له عام ١٩٨٢ يقول :

« لا أذكر انني تلقيت ضغطاً خارجياً أكثر مما تعرضت له بشأن مقالات جورجي آن غـاير عن اسـرائيل . . . . ولم يصـورها خصومها كعدوة لإسرائيل فحسب ، بل وكعدوة للسامية . ويدعوها بعضهم « فراو غاير » » .

وعلماً منها بالعنف الذي سيكون عليه الرد ، طلبت غاير من كلينرغ أيضاً ان يتوقف مدة من الزمن عن نشر زاويتها عن الشرق الأوسط ، الا انه أصر على موقفه وقال « ارفض بثبات أن انحني للضغط » . وأضاف يقول « اننا ننشر مقالات عن آراء متعارضة لأن من واجب الصحف ان تكون وسيلة لممارسة حرية الكلام » .

ومع أن صن تايمز استأنفت في وقت لاحق نشر عمودها وهدأت موجة الانتقادات ، فإن غاير لا تزال تجد ان طرح قضايا الشرق الأوسط كما تراها يتطلب منها ثمناً شخصياً ، وتلاحظ أيضاً ، آسفة ان تعليقاتها أضرت نهائياً كما يبدو بالعلاقات التي تعتز بها مع الأصدقاء اليهود .

مرة في « لائحة الأعداء » ومرة خارجها :

من أساليب اللوبي الإسرائيلي تصنيف المنتقدين والمحللين المفكرين « كأعداء » . وهؤلاء تدرج اسماؤهم في لوائح خاصة ، وخاصة لائحة « الحملة لتشويه سمعة إسرائيل » التي تصدرها ايباك، واللائحة التي تصدرها رابطة مكافحة الافتراء بعنوان « الدعاية الموالية للعرف في أميركا : وسائلها وأصواتها » . لكنهم قلمـا يجادلـون حول مـآخذ اللوبي عليهم ، ربمـا لاعتقادهم بأنّ الرد المباشر يعطي للائميهم مصداقية لا يستحقونها . ولكن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ تحدي هذه اللوائح أنتوني لويس ، الصحفي اليهودي الذي يكتب في النيويورك تايمز .

وفي حلقتين نشرهما لويس في زاويته علّق على أدراج أسم البروفسور وليد الخالدي ، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت والاستاذ الزائر في جامعة هارفرد ، في لوائح ١٩٨٣ .[٤٥] والخالدي مفكر فلسطيني قيادي معروف ، ويحبذ منذ زمن طويل قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام وبإعتراف متبادل مع إسرائيل . وشرح موقفه هذا في مقالة نشرها في مجلة الشؤون الخارجية عام ١٩٧٨ . ، فتلقى فيما بعد انتقادات لاذعة من جهات متطرفة في الشرق الأوسط وغيره . ولذلك ذهل لويس حين رأى اسم الدكتور الخالدي « في لوائح الفعاليات المفروض انها معادية لإسرائيل » .

وفضح لويس الأساليب المستعملة لتوريط الخالدي في حملة مسلم بأنها للنيل من إسرائيل . فنقلت إيباك عن لسانه انه قال في مقالته عام ١٩٧٨ أن وجود إسرائيل « خرق لمبادىء وحدة الأرض العربية وسلامتها وإهانة لكرامة الأمة (العربية) » . والواقع أن الخالدي قد أورد هذا الكلام على أنه رأي قديم لم يعد معتمداً .

وتصف مطبوعة ايباك الخالدي بأنه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني ، وهو بمثابة برلمان منظمة التحرير الفلسطينية . وتزعم أنه في إحدى المناسبات « نجا بصعوبة من الطرد » من المجلس الوطني الفلسطيني بسبب تأييده لجبهة جورج حبش الشعبية الراديكالية . فردّ الخالدي بأنه لم يحضر على الأطلاق أي إجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني « لأنه ملتزم باستمرار بالاستقلال التام عن جميع التنظيمات السياسية » . ويضيف لويس ان آراء الخالدي تتعارض ووجهات نظر جورج حبش .

ويختم لويس تعليقه بالقول « يرى بعضهم أن اعتداله (الخالدي) بالذات هو الخطر . ولكنه قومي فلسطيني . ويجب عدم اضفاء اي لون من الصحة على هذه الفكرة » . ونشرت النيويورك تايمز رسالتين من رابطة مكافحة الإفتراء وايباك تحتجان فيهما على تعليق لويس[٤٦]، وعينت الرابطة

فريقاً من الباحثين لمراجعة تعليقات لويس السابقة لمعرفة ما اذا كان فيها تحيز ضد إسرائيل . وفي عدد كانون الثاني من « النير ايست ريبورت » التي تنشرها إيباك تعرض لويس لانتقاد شديد .

« مخاطر الانحراف » :

كاد رجل أعمال من نيويورك أن يدخل « لائحة الأعداء » بسبب تغطية وسائل الأعلام لآرائه . فقد أدلى رجل الأعمال جاك سندرلاند ، رئيس منظمة الأميركيين للتفاهم في الشرق الأوسط ، وهي منظمة وطنية تصدر نشرات علمية ، بتصريحات تؤيد الحكم الذاتي للفلسطينيين والكفّ عن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال رحلة قام بها الى الشرق الأوسط منذ عدة سنوات[٤٧]. وقد نشرت تصريحاته تلك على نطاق واسع في وسائل الأعلام الأميركية والأجنبية . ولدى عودته الى منزله في نيويورك علم أن رجلاً زار عدداً من جيرانه وطرح عليهم اسئلة شخصية عن أسرته وحتى عن مواعيد أبنائه ، والطرق التي يسلكونها الى المدرسة ومنها . وحرصاً على سلامة أسرته ، أستخدم سندرلاند تحرياً .

وبالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي أمسك التحري بطالب جامعي اعترف بأنه هو الذي طرح الأسئلة التطفلية وبأنه حصل بصورة غير شرعية على معلومات من الكومبيوتر عن مالية سندرلاند وديونه . وقال الطالب انه موظف في بئناي بئرث وان التحقيقات في أوضاع سندرلاند هي تمهيد لادراج اسمه في « لائحة الأعداء » الخاصة بهذه المنظمة . وازاء هذه الاعترافات رفض المسؤولون في بئناي بئرث مقابلة سندرلاند شخصياً ولكنهم وافقوا على عدم ذكره في مطبوعاتهم في المستقبل . وعندما ظهرت « لائحة الاعداء » للعام ١٩٨٣ برعاية رابطة مكافحة الأفتراء المنضوية تحت لواء بئناي بئرث ، كان فيها اسم المنظمة التي يرئسها سندرلاند باعتبارها « وسيلة لنقل الدعاية العربية » . وذكر في اللائحة عدد من أعضاء المنظمة الا ان سندرلاند لم يكن بينهم .

في صباح يوم سبت من العام ١٩٧٧ ، واجهت المخرجة الإذاعية ديبي غاج خطراً من نوح آخر عندما قدمت برنامجاً استغرق ساعة واحدة من راديو منيابوليس لمقابلات مع أشخاص من أصل فلسطيني[٤٨]. وفي الحال انهالت المكالمات الهاتفية على محطة الإذاعة يطالب أصحابها بتخصيص وقت مماثل لعرض وجهة النظر الإسرائيلية . فاحتجت غاج وقالت انها لم تقرر هذا البرنامج الا بسبب التغطية الواسعة التي تحظى بها وجهة النظر الإسرائيلية في الصحافة المحلية . ورأت ان هذا البرنامج لا يعدو كونه « محاولة صغيرة لتعديل الميزان » .

ويوم الاثنين التالي أبلغ مدير الأنباء غاري ايشتن السيدة غاج بأن خدماتها ستنتهي بعد ثلاثة أسابيع، وأن برنامجاً مخصصاً لوجهات النظر المؤيدة لإسرائيل سيذاع يوم السبت التالي . وانكر ايشتن أنه تعرض لأي ضغط بشأن البرنامج الثاني ولكن إيفون بيرسون ، وهي في الاذاعة تحت التدريب ، تقول « اذا لم تكن عشرات المكالمات الهاتفية الغاضبة تسمى ضغطاً ، فلا أدري ماذا تكون » .

وحتى حين تبذل وسائل الاعلام جهداً لتجاهل الخطر ومقاومة الضغط والتحيز ، فإنّ الثمن يكون باهظاً لأولئك الذين يجهرون بالقول . وقد أجرى تلفزيون ميامي مقابلة مع جيمس بطل ، اللبناني الأصل ، خلال الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، وكان عمره يومذاك ٧٣ سنة .[٤٩] وحاول بطل أن يشرح وجهة النظر العربية غير المفهومة كثيراً في النزاع . وعقب المقابلة تلقى مكالمة هاتفية بذيئة من مجهول ينذره بحرق منزله أو نسفه انتقاماً لما أبداه من ملاحظات بالتلفزيون . واستنجد بطل بالشرطة المحلية وبمكتب التحقيقات الفيدرالي ، فقالوا له أنهم لا يستطيعون ان يؤمنوا له الحماية . ونتيجة هذا الذعر أغلق الرجل وزوجته المريضة بيتهما وانتقلا الى الشقة الصغيرة التي تشغلها شقيقة الزوجة .

وروت لي غرايس هالسيل ، الكاتبة المعروفة عن الشرق الأوسط ،

حادثة مماثلة وقعت في أواخر ١٩٨٣[٥٠] . فلما كانت في القدس زارت شابة فلسطينية اسمها أمل كانت صديقتها حينما كانت تسكن القدس قبل سنوات . وكان مراسل تلفزيون اميركي قد طلب اجراء مقابلة مع أمل لما كانت تعمل مساعدة لنائب القنصل الأميركي في القدس الشرقية ، ووافق رئيسها الأميركي على إجراء هذه المقابلة . ولكن بعد أن عرضت المقابلة بالتلفزيون طردت أمل من وظيفتها . وتقول امل « ظنوا انني من غلاة الفلسطينيين . ولكنني لم أقل رداً على أحد الأسئلة سوى أن عائلتي كانت تسكن في بيت يسكنه الآن الاسرائيليون » .

وقد تكون عواقب نشر تقارير لا توحي بروح منسجمة مع المطلوب أوخم من مجرد خسارة وظيفة أو التعرض لضغط علني من جانب منظمات اللوبي . حدث أن شرح جون لو ، وهو صحفي عريق أسس وحرر الواشنطن ريبورت عن شؤون الشرق الأوسط ، وهي نشرة أخبارية غير حزبية تصدرها « اميركان اديوكيشنال ترست » أهداف هذه النشرة مرة فقال :[٥١]

« تودّ ان ترى قضايا الشرق الأوسط تعالج بطريقة تفيد مصالح شعب الولايات المتحدة ، وتنسجم في الوقت ذاته مع المعايير التي أرتضوها للعدل والإنصاف » .

وفي ٦ أيار (مايو) ١٩٨٢ ، تلقى لو تهديداً هاتفياً بالأعتداء عليه ، وأنذر بأن يكون « على حذر » . وفي اليوم التالي أعتدى رجلان على جون ديوك أنتوني ، الموظف في « الأميركان أديوكيشنال ترست » . وضربه أحدهما بحجر على رأسه . ولم يسلبه المهاجمان ماله او بطاقات الاستدانة التي كان يحملها ، بل أخذا دفتره للعناوين الشخصية .

وقالت الواشنطن ربورت في مقالتها الإفتتاحية التالية :

« ان الرجل الذي هدّد السيد لو ، والرجلين اللذين اعتديا على السيد أنتوني كانوا على الأرجح يأملون في ردعهما عن أداء عملهما ، بيد أن هذا لن يحدث » .

« إدانة بحجج باطلة » :

كلفت الآراء التي تخرج من الخط المؤيد لإسرائيل صحفياً من نيويورك وظيفته في أوائل ١٩٨٤ . فقد أمضى الكسندر كوكبرن عشر سنوات وهو يكتب زاوية « قصاصات صحفية » الشعبية في صحيفة « صوت القرية » بنيويورك . ومع أن مواضيعه وآراءه مثيرة للجدل ، فقد كان القراء يحترمون صراحته واصالته . وأشاد به أحد القراء فشبهه بـ « غينيس ستاوت في عالم من صحافة لايت » .[٥٢]

وفي آب (أغسطس) ١٩٨٢ طلب كوكبرن منحة من مؤسسة الدراسات العربية في بيلمونت بمساشوستس ، وحصل عليها لتغطية نفقات السفر والبحث وتأليف كتاب عن الحرب في لبنان .[٥٣] ولم تكن تلك المنحة سراً . اذ ورد ذكرها في التقرير العلني لمؤسسة الدراسات العربية . ولكن في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ نشرت فونيكس في بوسطن مقالة طويلة تفضح علاقة كوكبرن بالعرب عن طريق العشرة آلاف دولار . وأثارت المقالة عاصفة في مكتب التحرير في صحيفة صوت القرية .

فقرر رئيس التحرير ديفيد شنـاديرمـان إيقاف كوكبرن عن العمل لأجل غير محدود وبلا راتب،ولكنه سمح له بأن ينشر ردوده في الصحيفة .[٥٤] ودافع كوكبرن عن المنحة مشيراً الى أن مؤسسة الدراسات العربية منظمة شرعية غير تجارية انشئت « لتتيح الفرصة للكتّاب والعلماء والفنـانين والشعراء والأخصائيين كي يتابعوا البحث الكامل عن البعد العربي لتاريخ العالم ، في مجالات اختصاصهم » وقال ان أساس المشكلة أنه « لم يحسن تقويم جو التمييز العنصري ضد العرب » وأنه يشعر أن منحة الكتاب أصبحت « صلة مشكوكاً فيها عنصرياً لأنها من « مال عربي » .

وقد اغتاظ القـراء من معالجة الأمور على ذلـك النحـو ، وكتب الكثيرون محتجين على « ادانته بحجج باطلة » .

« من المؤسف أن يكون حتى في الولايات المتحدة المعروفة بتقاليدها في حرية الكلام ، اناس ما زالوا عندما تطرح قضايا الشرق الأوسط على استعداد لاستخدام القوة والتهديد بها في محاولة لمنع انتشار الأفكار التي لا يرضون عنها » .

داو جونز يصمد :

لم تنـج وسائل الأعلام الوطنية الرئيسية من هـذه الضغوط. وتعـد حملات الرسائل المنظمة من الوسائل المحببة لدى الجماعات المؤيدة لإسرائيل . ويقول لورنس موشر ، مراسل « ناشونـال جورنـال » أن هذه الجماعات :

« تبدو وكأنها جيش لا يتوانى عن تسطير مئات بل ألوف الرسائل لأعضاء الكونغـرس ومحرري الصحف الـخ . . . . كلما رأوا مناسبة لذلك .

« . . . بل أن محرري الصحف يشعرون بثقل العبء مقدماً فيتهيبون من عمل أشياء يعملونها عادة لعلمهم أن موجة من الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية ستتبع اذا كتبوا أو أظهروا كذا وكذا » .[٥٥]

وتعرض موشر نفسه للضغوط التي يجرها الجهر بالكلام . اذ كانت صحيفة نـاشينـال أوبزرفر قد نشرت في ١٨ أيار (مايو) ١٩٧٠ مقالة بقلم موشر عن دعوى قضائية تنظر فيها محاكم واشنطن ولا يعرف عنها حتى ذلك الحين الشيء الكثير . وكان شاؤول ي . جوفتس ، المسؤول الكبير السابق في بنَاي بْرِث ، طرفاً في الدعوى . فقد وجهت التهمة التالية للمنظمة وأركانها :

« ان الصهاينة يستخدمون بنَاي بْرِث ، المنظمة الخيرية ، الدينية

المعفاة من الضرائب ، والأميركية العضوية ، لملاحقة نشاطات سياسية دولية مخالفة لدستور بئناي بئرث ، منتهكين بذلك القوانين الفيدرالية لتسجيل الوكلاء الأجانب وقوانين الضرائب ».

وكان جوفتس قد تضايق كثيراً وبصورة خاصة من « استخدام » بئناي بئرث موظفة في القنصلية الإسرائيلية بمدينة نيويورك . وكانت وظيفتها في الظاهر « تنوير » اليهود الذين يزورون الاتحاد السوفياتي، وفي حقيقة الأمر « تزويد حكومة إسرائيل بالمعلومات عن المسافرين الى الاتحاد السوفياتي وعن الروس الذين يزورون الولايات المتحدة » . وصرحت هذه المرأة ، وهي السيدة أفيس شولمان ، ان « المنظمات اليهودية ، وخاصة بئناي بئرث ، مفيدة جداً كقاعدة للعمليات » . واضطر جوفتس الى تلبية طلبها « بانشاء لجنة فرعية تكون هي « سكرتيرتها » وتستخدمها في أغراضها .

واستخدام شولمان لمدة سنة واحدة لم يكن سوى ناحية واحدة مما اعتبره جوفتس « استيلاء » صهيونياً على عمليات بئناي بئرث الدولية . ومما أنكره هو ارغامه على تطوير المنظمة بحيث تخدم مصالح سياسية للحكومة الإسرائيلية وبذلك أصبح لها دور ثانوي في تغذية مصالح دولة أجنبية » .

ومضى موشر في مقالته يناقش المسألة الأوسع وهي الولاء الوطني مقابل الولاء الذي يتجاوز حدود الوطن والتي أثارتها قضية جوفتس مستنداً في ذلك الى آراء العديد من الزعماء اليهود الوطنيين والدوليين . وكشف النقاب عن الطريق التي ترسل بها تبرعات يهود أميركا المعفاة من الضرائب الى إسرائيل لأغراض غير « اعمال الاغاثة » المحددة . وتطرق أيضاً الجلسات التي عقدتها قبل سبع سنوات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وفضحت فيها عملية دعائية إسرائيلية غير مشروعة عبر منظمة إسمها المجلس الصهيوني الأميركي ، ولكنها أسدلت الستار على الموضوع برمته .

وعقب ظهور هذه المقالة بفترة قصيرة زار غوستاف ليفي ، الشريك

الكبير في شركة استثمار نيويوركية ، مع وفد آخر من زعماء اليهود ، مكاتب داو جونز التي تمتلك ناشونال أوبزرفر[٥٦]. ولم يجادل الوفد في دقة المقالة ولكنه احتج على نشرها وأعتبره إحراجاً وعملاً مناوئاً لليهود . ثم سألوا وارن فيليبس ، الذي كان يومذاك نائب رئيس داو جونز ، عن الدوافع وراء نشر مقالة موشر وقال « لماذا تسلطون الأنظار على هذه المعلومات ؟ » وعلى الرغم من الضغط ، فقد أخذ فيليبس جانب كاتبه .

« من ذا الذي يجن علينا » ؟ :

نشرت المجلة الجغرافية الوطنية في عددها لشهر نيسان (ابريل) ١٩٧٤ مقالة رئيسية بعنوان « دمشق ، فردوس سورية القلق » تناولت فيها الحياة القديمة والحديثة في العاصمة السورية . إلا أن مقطعاً قصيراً عن حياة الجالية اليهودية الصغيرة في المدينة أثار عاصفة من الاحتجاج .

وجد كاتب المقالة روبرت أزي ، وهو صحفي له خبرة سنوات في الشرق الأوسط ان « المدينة ما زالت تؤوي بروح من التسامح عدداً غير قليل من اليهود » وان اليهود السفراديم ينعمون « بحرية العبادة وحرية الفرص » رغم أنهم يعيشون في ظل عدد من التقييدات الظاهرة ، بما فيها قيود مشددة على السفر والهجرة . وعلم انّ حوالي ٥٠٠ يهودي غادروا سورية في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ وأن « أعمال الثأر ضد عائلات أولئك الذين غادروا البلاد . . . نادرة » .

على أن هذه الصورة التي رسمها ازي لحياة اليهود في سورية أثارت حنق عدد من المنظمات اليهودية الأميركية وعدة مشتركين في المجلة . وانهالت الرسائل الحانقة على مكاتب الجمعية الجغرافية الوطنية تحتج على « تبييض » معاملة سورية لمواطنيها اليهود ، وعلى رفض محرري المجلة تصحيح « تشويهات ازي الفظيعة » . ويذكر رئيس الجمعية جيلبرت م . غروفنر ان مكتبه تلقى اكثر من ٦٠٠ رسالة احتجاج[٥٧]. ووجهت التهم القاسية

جزافا الى هذا المراسل مثل « اكاذيب بشعة » و« شائن » و« غير انساني » و« دعاية شيوعية » و« ليس أقل من حقد هتلر على اليهود » . واحدى هذه الرسائل هدّدت غروفنر بالقتل . وفيما اشتد الجدل ، تلقت الجمعية رسالة حتى من سناتور كنساس روبرت دول يعرب فيها عن قلقه إزاء هذه القضية . وأرفق رسالته برسالة أطول من مكتب علاقات الجالية اليهودية في مدينة كنساس.

ولم تألف المجلة الجدل ، فاهتزت لهذه الضجة التي أثيرت حول مقطع صغير من مقال جيد . ودافع غروفنر عن مقاله فذكر أنه روجع من قبل دبلوماسيين غربيين في سورية ، والمسؤول عن الشؤون السورية في وزارة الخارجية ، بل وعدد من الحاخامين للتأكد من دقته وأنهم لم يجدوا في نصه أية مشكلة .

وبلغت الانتقادات ذروتها بتظاهرة عامة نظمها المؤتمر اليهودي الأميركي خارج مكاتب الجمعية في واشنطن في أواخر شهر حزيران (يونيو).[٥٨] ولما علم موظف الاستعلامات في مبنى الجمعية الفخم من أحدهم بالتظاهرة خارجه لم يصدق وقال لمحدثه « هل تمزح ؟ من ذا الذي يجنّ علينا ؟ » .

وقابل فيل بوم ، معاون المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأميركي ، غروفنر ليقول له ان التظاهرة أصبحت ضرورية بسبب رفض المجلة الاعتراف على صفحاتها « بأخطائها » . وكانت تلك هي المرة الأولى التي تقوم فيها تظاهرة ضد الجمعية الجغرافية منذ نشوئها عام ١٨٨٨ « لإغناء ونشر المعارف الجغرافية » . وفيما كان المتظاهرون يغادرون المكان في ذلك اليوم الذي بلغت فيه الحرارة ١٠٠ درجة (فهرنهايت) تقريباً ، قال أحدهم لمراسل النيويورك تايمز « المجلة لا تطبع رسائل الى المحرر . وهذه هي رسالتنا اليه » .

ويرى غروفنر أن التظاهرة أساساً ليست سوى عملية تقوم بها اللجنة اليهودية الأميركية لجمع التبرعات.[٥٩] « انها مجرد مسألة دولارات تذهب وتجيء . ففي هذه المدينة يمكنك أن تستأجر متظاهرين في وقت قصير . » ومع أن بعض المتظاهرين تجادلوا بعنف مع موظفي المجلة الذين خرجوا للتحدث اليهم ، فان موقف الكثيرين منهم كان ودياً . ويقول غروفنر « لقد قدمنا للمتظاهرين القهوة والكعك وغير ذلك . وأعتقد أنني اجتذبت بضعة أعضاء جدد من المجموعة » .

الا أن غروفنر لم يتجاهل في الوقت ذاته الضغط الذي أحدثه بوم ومجلس الجالية اليهودية . وقررت الجمعية أن تنشر تعليقاً إفتتاحياً حول هذه الحادثة - هي « الأولى » من نوعها في تاريخ المجلة الذي يمتد الى ٨٦ سنة . ووقع هذا التعليق غروفنر بنفسه وجاء فيه « على أثر ظهور المقال تلقينا من قرائنا اليهود أدلة اقنعتنا بأننا قصرنا عن غير قصد في تصوير الأوضاع القاسية التي تعيش في ظلها الجالية(اليهودية الدمشقية) الصغيرة منذ ١٩٤٨ ولقد كان منتقدونا على حقّ ، ونحن على خطأ » .[٦٠]

ومع ذلك فان « اعتراف » الجمعية يناقض الوقائع في سورية نفسها . فقد حظرت الحكومة السورية المقالة الجدلية وأعلنت أن كاتبها ازّي شخص غير مرغوب فيه لبثّه « دعاية صهيونية » .

« آلة ناسخة جن جنونها » :

خلال الفترة ذاتها واجهت شبكة سي . بي . اس . ضجة مماثلة حول حلقة مدتها « ٦٠ دقيقة » تتناول وضع اليهود في سورية ، وأذيعت الحلقة وعنوانها « اشدّ اعداء إسرائيل » في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٧٥. وكان قد أعدها المراسل مايك والاس .

استهلّ والاس حديثه بالقول « ان الجالية اليهودية السورية تخضع

لرقابة مشدّدة » . ولاحظ انّ اليهود لا يستطيعون الهجرة ، ويتوجب عليهم ان يحملوا بطاقات هوية خاصة وان يبلّغوا السلطات بتنقلاتهم داخل الأراضي السورية .

وختم قوله أنه رغم هذه التقييدات « تبدو حياة يهود سورية اليوم أفضل مما كانت في السنين الماضية » . ودعم والاس قوله بعدد من المقابلات مع يهود يشقون طريقهم بسهولة في المجتمع السوري . وأهمها مقابلة مع مدّرس يهودي جاء فيها :

والاس : من اين تأتي كل هذه الروايات عن مدى سوء معاملة اليهود في سورية ؟ المدّرس : اعتقد انها الدعاية الصهيونية .

فانهالت الرسائل الحانقة على سي . بي . اس .[٦١] ووصف المؤتمر اليهودي الأميركي البرنامج بأنه « مغال وغير دقيق ومشوّه » . ورفعت الإحتجاجات الى مصلحة الاتصالاتّ الفيدرالية ومجلس الأنباء الوطني . وفيما تواصل تدفق الشكايات أدرك والاس انه يواجه للمرة الأولى « حملة وجدانية يشنها ما يسمى باللوبي اليهودي على آلة ناسخة جنّ جنونها » .

ولاحظ والاس في ذلك الحين :[٦٢]

« إن المجتمع اليهودي العالمي بطريقته يعتبر الاستطلاع المنصف عن يهود سورية بمثابة اعتداء على إسرائيل لأن سورية اشد اعداء إسرائيل صلابة . ولكن الحقيقة هي أنه ليس في سجون سورية اليوم يهودي سوري واحد يعتبر معتقلاً سياسياً » .

وفي ٧ حزيران (يونيو) اذاع برنامج « ٦٠ دقيقة » مرة أخرى الحلقة عن سورية مع سرد للانتقادات التي تلقاها ومعلومات أساسية إضافية عن الفيلم . ووعدت المحطة ايضاً بأن « يعود والاس ويلقي نظرة أخرى » على وضع اليهود في سورية .

وأذيعت الحلقة الثانية في ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، فخيبت أمل

المنتقدين الذين كانوا يتوقعون أن يبرهن التقرير الثاني صحة إتهاماتهم . فقد أكد استنتاجات التقرير الأول . ومما زاد في دعم الادعاء بأنّ حياة اليهود السوريين في تحسنّ مقابلة جرت مع يهودي سوري فر من سورية وهو في الثالثة عشرة ولجأ الى نيويورك . قال ان اليهود السوريين « بوجه عام هم أكثر رخاء الآن مما كانوا في أي وقت مضى » .

ومنذ ذلك الحين راح المنتقدون يحملون على والاس شخصياً . غير أن إيباك ما زالت حاقدة على الرغم من مرور عشر سنوات تقريباً على التقرير الأول . وتضمّن عدد شباط (فبراير) ١٩٨٤ من نشرة إيباك الأخبارية تعليقاً ضد والاس كتبه المحرر م . ج . روزنبرغ . وقد ازعجته ملاحظة والاس في نسخة ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ من « ستون دقيقة ».حيث يقول « ليس ثمة ما يمس كرامة سورية وعزّتها أكثر من وضع إسرائيل يدها على أرض سورية هي مرتفعات الجولان ، فسورية تريد إستعادتها » . فعلق رونبرغ بقوله أن والاس « يردّد الدعاية السورية كما لو كان عضواً في قيادة شبيبة حزب البعث » . وأعاد الى الأذهان ضجة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ وكتب يقول « لم يتعلم والاس كثيراً من تلك الحادثة . ولكن مايك والاس يهودي . فهل عليه أن يتجشم كل هذه الصعوبات ليثبت أنه ليس صهيونياً متستراً ؟ » .

« الازدواجية تجاه الارهاب والقتل » :

خلال الفترة التي قامت فيها الضجة حول والاس ، أصبح راديو سي . بي . أس مركز العاصفة . فقد استخدم مراسله في البيت الأبيض روبرت بيار بوينت برنامج « تقرير الخط الأول » في آذار (مارس) ١٩٧٣ للادلاء ببيان مثير للجدل حول أحداث الشرق الأوسط[٦٣]. وركز على حادثتين أخيرتين هما الغارة الإسرائيلية على طريقة الكوماندوس على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على بعد ١٣٠ ميلاً داخل الأراضي اللبنانية ، وإسقاط طائرة ليبية مدنية ضلت طريقها فوق سيناء التي كانت تحتلها إسرائيل . وعلق بيار

بوينت على رد فعل أميركا المختلف على أعمال العنف التي يرتكبها الإسرائيليون والتي يرتكبها العرب .

فلاحظ أنه بعد مذبحة الرياضيين الإسرائيليين في دورة الألعاب الألمبية في ميونيخ للعام ١٩٧٢ « أعربت الولايات المتحدة رئيساً وشعباً عن حنقها » . ومع أنه ذهب ضحية هذين الاعتداءين الإسرائيليين الأخيرين أكثر من مئة مدني بريء ، فلم يكد يظهر رد فعل أميركي. ويخلص بيار بوينت الى القول :

« يبدو أن حصيلة هذا هي الازدواجية في هذه البلاد تجاه الارهاب والقتل . فمنذ زمن طويل اعتاد الأميركيون إعتبار الإسرائيليين « الأخيار » ، واعتبار العرب « الأشرار » ، فصار رد الفعل العاطفي لدى الكثير من الأميركيين ينبع من تحيّزات سابقة . والحقيقة هي أن الطرفين ارتكبا أعمالاً إرهابية لا تغتفر ، وانهما قتلا أشخاصاً أبرياء ، وأن لكل منهما مظالم مشروعة ولديه أساليب غير مشروعة للافصاح عنها » .

وكان بيار بوينت يعلم أنه أعرب عن رأي نادراً ما سمع مثله في الشبكات الإذاعية ، لذلك لم يفاجأ حين انشغلت هواتف السي . بي . اس . في واشنطن ونيويورك لساعات بمكالمات الإحتجاج على حديثه الاذاعي . (٦٤)

ولما زادت سخونة ردود الفعل ساور القلق بيار بوينت بصدد إموقف ادارة سي . بي . اس . وقال له ساندفورد سوكولو ، نائب المدير ، منذراً : « بوب ، انت في ورطة حقيقية » . وأضاف غوردونماننغ ، وهو مسؤول تنفيذي آخر ، « البوادر ليست حسنة بالنسبة لك » . وذلك بالرغم من شعور الرجلين بأن التعليق لا غبار عليه من الناحية المهنية ويجب الدفاع عنه . ولكن عندما دخلا مكتب ريتشارد سالانت ، رئيس قسم الأخبار ، أدركا فوراً

أنه قد اتخذ قراراً بعدم الاذعان للضغط ، اذ قال : « ألم يكن حديث بيار بوينت رائعاً » . وهكذا انتهت القضية بين مسؤولي سي . بي . اس .

أما بالنسبة الى بيار يونيت فقد طال أمد الضجة . وتلقى أكثر من ٤٠٠ رسالة بشأن حديثه الإذاعي ، وصفه بعضها بأنه « لاسامي اثيم » ووصف حديثه بأنه « يشبه جهاز غوبلز الدعائي » . وقال فيما بعد أن تعليقه حمل بعض الأميركيين اليهود على أن ينظروا اليه « كعدّو للمجتمع » .[٦٥]

وفي أعقاب إذاعة الحديث في برنامج « تقرير الخط الأول » أتى تيد كوبل على ذكر قضية بيار بوينت في حديث له لراديو أي . بي . سي - في برنامج « عالم التعليق » وأشار كوبل الى رد فعل اللوبي المؤيد لإسرائيل السريع فقال :

« ردت رابطة مكافحة الافتراء فوراً . وفي اليوم التالي بعثت مكاتبها الاقليمية برسائل أرفقت بها نسخاً عن تقرير بيار بوينت ، داعية أصدقاء الرابطة الى توجيه احتجاجاتهم الى المحطة الإذاعية المحلية المنتسبة الى سي . بي . اس . ان هذا النوع من « رد الفعل العفوي » المنسق يزعجني لأنه صادر عن رابطة مكافحة الافتراء كما لو كان صادراً عن فريق حزبي سياسي . فهذا أسلوب للترويع . وآمل أن لا يكون هدف الرابطة طرد روبرت بيار بوينت من عمله ، فهو صحفي مهذب ومسؤول . ولكنني اظن أنه سيفكر ملياً قبل أن يضع تعليقاً آخر قد يكدّر الرابطة - ولذلك وضعت هذا التعليق . فالصحافيون الأميركيون في هذه الأيام لا يطيقون الترويع من أي جهة جاء » .[٦٦]

وسواء كان « أسلوب الترويع » يطاق أو لا يطاق فقد ترك أثراً . إذ حذف بيار بوينت تحت الضغط فصلا من كتابه « مهمة في البيت الأبيض » يروي فيه تفاصيل الضجة التي أثيرت حول حديثه الاذاعي وما تلاها . وكان

بيار بـوينت قد كتب في مسودة هذا الفصل يقول « طلبت مجموعة قوية جداً من رجال الأعمال اليهود وممثلـي المنظمات اليهودية الوطنية مقابلة رتشارد سالانت ، رئيس قسم الأخبار في سي . بي . اس « وطلب » وفد من رجال الأعمال اليهود » من محطة واشنطن التابعة للسي . بي . اس . ان تصدر تكذيباً للتقرير .

وشرح بيار بوينت في الفصل المحذوف بكل أمانة تأثير هذا الضغط على عمله كصحفي وقال « مرّت عدة شهور قبل ان أبحث بمحض اختياري في شؤون الشرق الأوسط على الهواء من جديد » . ويشير الى قراره بحذف هذا الفصل ويذكر أن اليزابيت جاكاب ، محررة الكتب لدى الناشر ي . ب . بوتمان ، توقعت أن يحوّلَ هذا الفصل الجدلي القراء عن سائر الكتاب . « قالت لي أن اليهود يشترون الكتب أكثر من غيرهم وقد يقاطعون كتابي » . وأدلى موظف آخر لدى بوتمان بنصيحة مماثلة ، وقال بيار بوينت « أخبرني جويل سويردلو أن هذا النصل لم يعجبه ، ولكنه أقر كيهودي ، بأنّ الموضوع مثير له . وأشار عليّ بأن أغيّر النص أو أن أحذف هذا الفصل » . وختم بيار بونيت كلامَه بقوله : « وأخيراً رضخت » .

ويعترف بيار بـوينت بأن ضغط الترويع كان له أثر تجاوز قراره بالرقابة الذاتية بشـأن الفصل الجدلي :[٦٧]

> « منذ ردة الفعل القوية تلك ، وأنا أحاذر أكثر من ذي قبل من احتمال الدخول في جدل مع المستمعين والمشاهدين ، ولذلك فعندما أواجه أحياناً الخيار بين أن أذيع حديثاً عن موضوع كهذا أو أن أتخذ اتجاهاً آخر ، أختار على الأرجح الأتجاه الآخر . فأنا لا أود الدخول في جدل دائم خاصة مع أشخاص أحبهم وأجلهم ولكنني لا أتفق معهم » .

« تصحيح هذا الشيء البغيض » :

خلال ١٩٨١ تعرضت باتسي كـولنـز ، رئيسة مجلس محطة كينغ في سياتل ، لانتقاد قاس بسبب سلسلة من التحقيقات عن إسرائيل والضفة الغربية .[٦٨] فقبل الاحتياح الإسرائيلي للبنان بقليل ، قامت هي مع فريق فنّي بزيارة بعض المواقع منها جامعة بير زيت في الضفة الغربية ، والجامعة العبرية في القدس ، والكنيست الإسرائيلي ـ وأخرج أعضاء المجموعة معاً سلسلة من ثماني حلقات تستغرق الواحدة منها أربع دقائق ، أذيعت فـي نشرة الأخبار التلفزيونية المسائية على مدى ثمانية أيام متتالية .

وحاولت هذه الحلقات أن تصور حياة الفلسطينيين في ظل الإدارة الإسرائيلية . وقد أعد شريط وثائقي ختامي مدته نصف ساعة .

ومع أن رد فعل الجمهور على هذه السلسلة كان معتدلاً فقد قام الأركان المحليون للجنة اليهودية الأميركية ورابطة مكافحة الافتراء بزيارة المحطة « لتصحيح هذا الشيء البغيض » . وطلبوا أن يشاهدوا الشريط الختامي قبل عرضه على الجمهور . وحين عجزوا عن إيجاد أي شيء فيه مغاير للحقيقة ، انتقدوا « نغمته وطعمه » . واتهمت احدى الشكاوى الهاتفية كولنز بأنها قبضت مبلغاً من منظمة التحرير الفلسطينية .

وأتصـل مردخـاي ارتزيبلي ، القنصـل الإسرائيلي العـام في سان فرانسيسكو ، بـالهاتف مـطالباً بـإصرار تخصيص فتـرة إذاعية « لـدحض الأكاذيب » التي تضمنها البرنامج . ووافقت محطتا كنغ في بورتلاند وسياتل على أن تتبعا الموجز الختامي بمناقشة تستغرق نصف ساعة بين مندوبين عن الجاليتين اليهودية والعربية بإشراف أحد موظفي شركة الإذاعة . غير أن هذه المناقشة لم تحصل إذ لم توافق أية مجموعة يهودية على أن يشارك مندوبها عربياً أميركياً في فترة إذاعية . وتعتقد كولـنز أن رفض المشاركة في المناقشة كان بإيعاز من القنصل أرتزيبلي .

واستناداً الى خبرتها ، تقول كولينز ، « لا أعتقد أن هناك سيطرة إسرائيلية أو يهودية على وسائل الأعلام إطلاقاً . بل هناك التأثير ، والناس يمكن أن يتأثروا إذا سمحوا لأنفسهم بالتأثر » .

وتبخرت الانتقادات ضد كـولنز مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ . فخلال ذلك ساقت كـولنز أمثلة على تقصير الشبكة الإذاعية في تغطية تطور القتال يوماً بعد يوم . ومنذ بدء العملية كانت أن . بي . سي . تغطي انباء الهجوم على لبنان من إسرائيل وليس من لبنان . وعلى الرغم من جرأة موظفـي ان . بي . سي . في تصوير تقدم ونتائج الزحف الإسرائيلي على بيروت فإن الأشرطة التي كانت تذاع في نشرة ان . بي . سي الأخبارية المسائية لا تظهر غير القوات الإسرائيلية في طريقها الى لبنان . وكانت التقارير الصحفية تردّد وصفها لأسلحة العرب بأنها من « صنع سوفياتي » ولم تذكر إطلاقاً أن الإسرائيليين أستعملوا طائرات ف ـ ١٦ أو دبابات « اميركية الصنع » .

وجاءت تعليقاتها مشابهة لتعليقات الكسندر كوكبرن الذي لاحظ في زاويته في « صوت القرية » كيف أن محرري النيويورك تايمز شطبوا كلمة « عشوائي » من تقرير مراسلهم في الخارج توماس فريدمان بتاريخ ٣ آب (اغسطس) عن القصف الإسرائيلي لبيروت.[٦٩] فكان هـذا العمل خـرقا لسياسة النيويورك تايمز المعهودة . فبعث فريدمان ببرقية مطولة يعرب فيها عن غضبه ويقول :

> « انا مراسل في غاية الحذر ـ ولا أبالغ في الأمور . . . . أنتم تعلمون أنني على حق وان الكلمة تؤكدها الأنباء التي ذكرتها ولكن لم تكن لديكم الجرأة على طباعتها في النيويورك تايمز . كنتم تخافون أن تقولوا لقرائكم وللذّين قد يحتجون عليكم أن الإسـرائيليين قادرون على أن يقصفـوا مدينـة بـرمتهـا قصفـاً عشوائياً . . . . » .

« اتهام ان . بي . سي بالتحيز ضد إسرائيل » :

على الرغم من الأمثلة التي أوردها كل من باتسي كولنـز والكسندر كوكبـرن وريتشارد برودريك وغيرهم من تحيز ان . بي . سي فإن ثماني محطات تابعة لهذه الشبكة تعّرضت عام ١٩٨٣ لضغط الأنصار الـذين يزعـ ون أن في أنباء ان . بي . سي . المسائية عن الحرب في لبنان انحيازاً ضد إسرائيل[٧٠]. وقدمت منظمة « الأميركيون لسلامة إسرائيل » وهي منظمة ضاغطة مقرها نيويورك ، عرائض لمصلحة المواصلات الفيدرالية تطلب فيها منع المحطات الفرعية الثماني من تجديد تراخيصها . وقال بيتر غولدمان ، مدير هذه المنظمة ، انّ تغطية ان . سي . بي » . « تشويه متعمد للانباء » . وزعم أن الشبكة تعرض تطورات الحرب « بشكل هو في صالح العرب » . وقدّم غولدمان حملته على ان بي . سي . في شريط عنوانه « ان . بي . سي . في لبنان : دراسة لأضاليل وسائل الأعلام »[٧١]. وبادرت الى دعم هذه الحملة « لجنة الدقة في تغطية أنباء الشرق الأوسط في أميركا » ومقرها واشنطن. وهي تركز أساساً على ما يعثر عليه من تحيز ضد إسرائيل في الواشنطن بوست .

ووصف لورانس ك . غروسمان ، رئيس قسم الانباء في ان . بي . سي . اتهامات منظمة الأميركيين لسلامة إسرائيل بأنها « باطلة ولا أساس لها ، وشريط هذه المنظمة يشوه تغطية ان . بي . سي للأخبار ، ويتجاهل عن قصد نواحي مهمة في تقارير ان . بي . سي »[٧٢]. ولاحظ غروسمان أنّ النشرة التي تلخص أقوال صحف كولـومبيا أمتدحت « التوازن العام » في تغطية ان . بي . سي . كما ان النشرة التي تلخص أقوال صحف واشنطن ، انتقدت شريط منظمة الأميركيين لسلامة إسرائيل « لتلاعبه بتغطية ان . بي . سي . لانبـاء الحرب في لبنان» . وفي أوائـل ١٩٨٤ رفضت مصلحة المواصلات الفيدرالية طلباً مماثلاً تقدمت به هذه المنظمة ضد سبع محطات

ان . بي . سي . في نيوانغلاند.[٧٣] لكن هذه المنظمة لم تخفف من شدة ضغطها . فقد نقّحت عرائضها وأعادت تقديمهـا .

وأضافت إسرائيل الى هذه المحاولات لخنق التغطية الإعلامية التي ترى أنها ليست في صالحها ، حملة أعلامية خصصت لها مبلغ مليوني دولار « لتذكير الأميركيين بأن الإسرائيليين شعب لطيف وحميم ، وليسوا عسكريين متعطشين للدماء » .[٧٤]

وغطى وليام برانيغن من الواشنطن بوست الحادث ذاته،غير أن محرري صحيفته لم يشطبوا كلمة « عشوائي » من تقريره الذي نشر على الصفحة الأولى . ولكن محـرري الواشنطن بوست تعرضوا في الفترة ذاتها للترويع في غرف الأنباء .

« أدوات الضغط في غرف الأنباء » :

أصبح الانصاف في تغطية انباء الشرق الأوسط موضع اهتمام خاص لدى الواشنطن بوست في السنوات الأخيرة . فالشكاوى التي انصبت عليها من الجماعات المؤيدة لإسرائيل بشأن تغطيتها لأنباء لبنان ، ولا سيما انباء مذابح صبرا وشاتيلا ، أدت الى اتخاذ اجراء لم يسبق له مثيل وهو تعيين ممثل لجماعة مؤيدة لاسرائيل كمـراقب في غرفـة الأنباء في الـوشنطن بوست .

نشأت هذه الفكرة عندما اجتمع مايكل بيرنبوم ، المدير التنفيذي لمجلس الجالية اليهـودي في واشنطن الكبـرى ، وناتـان لوين ، رئيس المجلس ، وهايمان بوكبايندر ، ممثّل اللجنة اليهودية الأميركية في المنطقة ، بمحرري الواشنـطن بوست ليقـولوا لهم أن ثمـة « مشكلة يهوديـة » مع الصحيفة.[٧٥] وجاء الإجتماع عقب مراسلات كثيرة بين الصحيفـة وزعماء الطائفة اليهودية .

ولارضائهم وافق المحرر التنفيذي بنجامين س . برادلي على أن يراقب بيرنبوم عمليات الأنباء لمدة أسبوع واحد شرط ان لا يلجأ هو أو اللوبي الى الضغط أو « التدخل في عملية التحرير بشكل من الأشكال » .

وقد استاء الكثيرون من موظفي الصحيفة من العمل تحت مراقبة شخص خارجي . وصرح محرر الأخبار كارن ديونغ ان الفكرة « ليست هي الأفضل في العالم . . . . ولا شك أن وجود شخص يلاحقك طول النهار يعدّ مضايقة » .

ووجد المعلّق نيك شيمش هذا التدبير « مروعاً جداً » [٧٦] . ويذكر ما قاله أحد موظفي الصحيفة وعبّر به عن شعور زملائه « من يدري ، فقد تكون الخطوة التالية ، وجود شخص آخر هنا » .

أما روبرت ج . ماكلوسكي ، المحقق في الشكاوى التي ترد على الواشنطن بوست ، فقال عن أسبوع المراقبة أنه « تجربة جديرة بالإهتمام » [٧٧] . وأضاف « صحيح إنها غير طبيعية ، ولكن القصف الذي تتعرض له الصحف غير طبيعي » . ونتيجة لهذا التدبير خفّت انتقادات الجالية اليهودية الى حد ما ، غير أن محرري صحف أخرى انتقدوه . فقد علق توماس وينشيب محرر « بوسطن غلوب » بقوله « أدرك الضغوط التي تعرضت لها الواشنطن بوست من جانب مجلس الجالية اليهودية ، وأتعاطف مع ما فعلته البوست ، ولكنني آمل ألا أحذو حذوها » [٧٨] .

وتساءل روبرت غيبسون ، محرر الأنباء الخارجية في لوس أنجيليس تايمز عن الانصاف في قرار الواشنطن بوست وقال « في الحقيقة لا أدري كيف يمكن عمل هذا الشيء لليهود وإنكاره على العرب » .

ولم ينته النزاع حول إنصاف الواشنطن بوست بحملة ارينز ، اذ سرعان ما تدخلت الحكومة الإسرائيلية في الموضوع .

وعندما وصل موشي ارينز الى واشنطن سفيراً لإسرائيل لدى الولايات

المتحدة بدأ برصد وتقييم التغطية التي تخصصها الصحف الأميركية لإسرائيل[٧٩]. وقد دلت طريقته في الحساب على أن الواشنطن بوست تميزت بأنها « الأكثر سلبية » في تغطية أنباء إسرائيل والشرق الأوسط عام ١٩٨٢ الذي شهد الإجتياح الإسرائيلي للبنان . ولاحظ ارينز بفزع أن ذبح المئات من المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في خريف ١٩٨٢ أدى «الى هبوط كبير في المؤشر بلغ أدنى حد» منذ بدء أسبوع الاستقصاء .

وتسلح أرينز برزمة من الرسوم البيانية واللوائح وقدم نتائج دراسته لميغ غرينفيلد ، محررة صفحة الإفتتاحيات في الواشنطن بوست . فجادلته غرينفيلد التي تعتبر من أكثر الأصوات الصحفية تمتعاً بالإحترام في أميركا ، حول صحّة الافتراض الذي بنى علّيه تصنيفاته[٨٠]. واحتجت ميغ بان الواشنطن بوست قد وفت « بواجب الانصاف » اذ سمحت « لأكبر عدد حصلنا عليه من الشخصيات العربية والإسرائيلية المهمة بأن تعرب عن رأيها بصراحة على صفحة المنبر الحر في جريدتنا. » وخلال الإجتياح الإسرائيلي الذي أثار الجدل ، نشرت الصحيفة تعليقات لإسحاق شامير ، وشمعون بيريز ، وحتى أرينز نفسه .

وكانت البوسطن غلوب الصحيفة الثانية الوحيدة التي اتصل بها أرينز بسبب تدني مكانتها في تصنيفه للصحف على أساس ما تنشره من أنباء عن إسرائيل والشرق الأوسط[٨١]. ويذكر المحرر وينشيب أن ارينز بدأ رأساً بملاحقة الصحافة الأميركية بشأن ما شعر بأنه تحيز ضد إسرائيل . ووصف أرينز صحيفة البوسطن غلوب « بأنها من الصحف التي تتخذ أكثر المواقف سلبية » وأذاع رأيه هذا في أوساط الجالية اليهودية المحلية[٨٢].

ويرفض وينشيب ، كما رفضت غرينفيلد ،الأسلوب الإسرائيلي في تصنيف الصحف ، ويقول « اشعر بأن هذه اللائحة تشبه كثيراً لائحة نيكسون لاعدائه،وتبدو لي وكأنها تطارد وسائل الاعلام »[٨٣]. ويقول بن برادلي من أسرة

تحرير الغلوب أن دراسة أرينز واجتماعاته مع مديري الصحف » هي دليل واضح بشكل غير عادي على محاولة القدس وضع الصحافة الأميركية في موقف الدفاع ، وحمل صانعي الرأي على الاستماع الى صوتها » .[٨٤]

ضغط « لوقف الاعلان » :

في أواخر ١٩٨٢ تعرضت وسائل إعلامية كبيرة في مريلاند بنسلفانيا ومنطقة كولومبيا لضغط مباشر لكي ترفض الاعلان المدفوع غير المنسجم مع المصالح الإسرائيلية . وكانت الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، وهي منظمة خاصة مقرها واشنطن قد اشترت أوقاتاً في إذاعات هاتين المنطقتين لبث إعلانات تجارية تثير تساؤلات حول قرارات الحكومة الأميركية بشأن زيادة المعونات لإسرائيل .

وفيما يلي رسالة أذيعت من بنسلفانيا وهي نموذج لبقية الرسائل :[٨٥]

« على الرغم من وجود أكثر من ١٢ مليون أميركي عاطل عن العمل ، منهم اكثر من مليون ونصف المليون في بنسلفانيا وحدها ، قرر الكونغرس منح إسرائيل بليوني دولار ، منها ٤٨٥ مليون دولار من الضرائب التي تدفعونها . وسناتور بنلسفانيا أرلن سبكتر هو في لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ التي أرادت أن تعطي إسرائيل أكثر من ذلك . فهل تمويل إسرائيل أهم من تمويل بنسلفانيا ؟ اتصلوا بشيوخكم واسألوهم إذا كانوا قد صوتوا إلى جانب إعطاء دولاراتكم لإسرائيل » .

ووقعت ١٣ محطة في بنسلفانيا عقوداً لاذاعة رسالة الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، إلا أن أربعة منها ألغت الإعلان بعد ثلاثة أيام فقط من الاتفاق على إذاعته لمدة خمسة أيام . وأبلغ مايك كيرتنر مندوب الاعلان في محطتين في ألنتاون ، الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين بأن اعلاناتها قد ألغيت « لانهم (في المحطة) يتلقون الكثير من المكالمات المشحونة بالحقد والكراهية ، وتتعرض المحطة لكثير من الضغط لوقف الإعلانات » .

وكان مايك جورج ، المسؤول عن الاعلان في محطة « إبري » التي الغت الاعلانات ، أكثر صراحة ، اذ قال للجمعية الوطنية للعرب الأميركيين أن صاحب المحطة زاره «وفد من رجال الأعمال اليهود وقالوا له أنه اذا لم يلغ الاعلانات فوراً فانهم سيكبّدون محطتيه للراديو والتلفزيون خسارة بمئات الألوف من الدولارات » .

وفي مريلاند أشرفت الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين على إذاعة رسائل مماثلة تظهر الدور الكبير الذي يلعبه النائب كلارنس « دوك » لونغ في تأييد المساعدات لإسرائيل (راجع الفصل الأول) .[٨٦] ومع أن الاعلانات قد أذيعت من أربع محطات في واشنطن وأربع في منطقة بلطيمور فإن عدداً آخر من المحطات رفضها باعتبارها (لاسامية) .

وفيما بعد وجدت جمعية كاليفورنيا الوطنية للعرب الأميركيين محطات في سان فرانسيسكو وسان ماتيو وبيركلي وسانتا كلارا ترفض إذاعة رسائلها الإعلانية بالرغم من أن محرري بعض الصحف المحلية أيدوا حق الجمعية في حرية الكلام.[٨٧] ولم تذكر المحطات سبباً لرفضها .

ولم يستغرب رون كاثل ، مدير المواصلات في الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، هذا الأجراء ويقول :[٨٨]

« لقد حدث مثل هذا لنا من قبل . وجرى تهديد البعض بخسائر مالية لمنعهم من إجراء مقابلة إذاعية معنا أو إذاعة أعلاناتنا . (الا) أنه لم يحدث الى هذه الدرجة من قبل . فقد كان هذا الأسبوع مذهلاً حقاً » .

وأضاف كاثل :

« السبيل الوحيد لحلّ (النزاع في الشرق الأوسط) هو التحدث عنه . وإذا كنّا لا نستطيع التحدث عنه هنا في الولايات المتحدة ، فكيف نتوقع أن يتحدثوا عنه في الشرق الأوسط ؟ » .

الخاتمة

اصلاح الضرر

تهمة العداء للسامية

كنت وأنا أجمع المواد لهذا الكتاب ، أبحث عن أجوبة لأسئلة مزعجة . هل كانت محنتي في الكونغرس على يد اللوبي الإسرائيلي « مجرد مناورة سياسية » أم جزءاً من محاولة أوسع لاسكات كل من ينتقد السياسة الإسرائيلية ؟ هل يواجه أعضاء آخرون في الكونغرس ومسؤولون في الحكومة ضغوطاً مماثلة ؟ وماذا عن الآخرين من أصحاب المهن : في الجامعات ، في التجارة ، على المنابر ، في غرف تحرير الأخبار ، وفي الحياة اليومية ؟ إن الإجابات التي عثرت عليها ليست مطمئنة ، ويمكن تلخيصها في جملة واحدة هي : ان حرية الكلام في الولايات المتحدة آخذة في الانهيار .

من الواضح ان عدة أميركيين لا يشعرون أن في وسعهم التكلم بحرية عن واحدة من أشد قضايانا الراهنة تعقيداً وأكثرها تحدياً وهي النزاع العربي الإسرائيلي . أما القلة الذين تجرأوا على دخول هذا الميدان ، فقد تبيّنوا أن تصورهم الذي يعتزون به للمجتمع المنفتح الحر كان مجرد أوهام . وخلافاً لأية نزاعات أخرى ، فان أصحاب أحد طرفي هذا النزاع بالذات لا يتركون مجالاً للاختلاف الشريف . والجانب الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه بدون خوف من الملاحقة هو الجانب الإسرائيلي .

ان الذي ينتقد السياسة الإسرائيلية بصورة مستمرة يجر على نفسه

متاعب الرد المستمر المؤلم بل وخسارة مصدر رزقه ، بسبب ضغوط اللوبي الإسرائيلي العنيد . فرؤساء الجمهورية يرهبونه ، والكونغرس ينفذ أوامره ، وبعض الجامعات المحترمة تتجنب البرامج الأكاديمية والهبات التي يعارضها، وعمالقة الإعلام والقادة العسكريون ينحنون تحت قسم أو أكثر منه . وبدلاً من الحكم على قيمة حجج منتقدي إسرائيل وآرائهم ، فإن هؤلاء يجدون فجأة أن دوافعهم وقيمهم الخلقية الأساسية أصبحت موضع شك . ومهما تكن انتقاداتهم معتدلة ، فقد يتهمون بأنهم أدوات صماء في أيدي لوبي النفط ، أو مدافعين عن الارهابيين العرب ، أو حتى أعداء للسامية .

وتهمة العداء للسامية مزعجة ، لا سيما وأن استخدامها يزداد اتساعاً . فهذا بن ميد ، رئيس التجمع الأميركي لليهود الناجين من محرقة النازية ، يقول « قبل سنوات كانوا يقولون انه عداء للسامية . أما اليوم فيقولون أنه عداء للصهيونية ، والواقع ان العبارتين مترادفتان »[1] . وبعبارة أخرى وحسب تعريفه فانك اذا كنت ضد اسرائيل ، فأنت ضد اليهود جميعاً .

وعبارة معاداة السامية ، حسب استعمالها الأخير ، لا تمت بصلة إلى الأصل العرقي أو الديني ، ولا تدل على شيء أكثر من رفض المصادقة على كل قرار سياسي تتخذه حكومة إسرائيل . لذلك فهي لم تعد تعني تلك الظاهرة الاجتماعية الحسية ـ أي اللاسامية الكلاسيكية ـ بل أصبحت تهمة يستخدمها المؤيدون لإسرائيل كسلاح . ومع أنها لم تعد تستعمل كوصف للتعصب العرقي أو الديني الذي أضفى عليها أصلاً معناها ، فقد تبيّن أكثر مؤيدي إسرائيل حماسة أن مجرد الاتهام باللاسامية يكفي لاسكات المنتقدين . وكانت هذه التهمة عاملاً قوياً في خنق مناقشة النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، وحملت الكثيرين في الولايات المتحدة ، من دينيين وعلمانيين ، على مراقبة خطبهم ، ليس على أساس الحقيقة وانما بناء على كيفية تأويل ملاحظاتهم من جانب فريق معين له مصلحة قوية في اسكات المنتقدين ـ أي اللوبي المؤيد لإسرائيل .

وقد أحرز هذا اللوبي حتى الآن قوة تفوق بكثير المستوى الذي يوحي به عدده.[٢] ولا يمثل عملاؤه سوى جزء ضئيل من سكان الولايات المتحدة، بيد أن تمركزهم في ولايات لها دور حاسم في تقرير مصير الانتخابات الوطنية، إضافة إلى قدرتهم الفذة على تعبئة موارد الدعاية والرأي العام، يتيح لهم نفوذاً في اللعبة السياسية يفوق كثيراً نسبتهم العددية. وما هو أهم من ذلك التزام أنصار اللوبي الرائع بقضيته واخلاصهم لها. وهم يجزلون العطاء من وقتهم ومالهم وجهودهم. وبينهم كثيرون من أركان الحكم والإعلام والتعليم والسياسة. وتدعم حكومة إسرائيل نشاطاتهم علانية عبر سفارتها بواشنطن وقنصلياتها في مدننا الكبيرة، وسراً عبر العمليات الواسعة التي تقوم بها الموساد ـ الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية ـ في كل أنحاء الولايات المتحدة.[٣]

ونجاح اللوبي في كبت الانشقاق مذهل وخاصة في الكونغرس. وتفيد الاستفتاءات الشعبية ان عدداً كبيراً من اليهود الأميركيين ـ ومن الشعب الأميركي ككل ـ يعارضون بعض السياسات الإسرائيلية.[٤] وينعكس هذا الانقسام عادة في تصريحات نوابهم ونتائج تصويتهم. الا ان آراء هذه الفئات المعارضة حول هذه القضية لا تجد من يمثلها. والواقع أن الثغرة بين التصريحات في الكونغرس حول النزاع العربي الإسرائيلي وبين آراء المواطنين كأفراد هي على الأرجح أوسع منها حول أي موضوع آخر.

ولقد أضر اللوبي بحرية الكلام بمهارته في استخدام مؤسساتنا الحرة. وفي معظم الحالات يحرص على الالتزام بحرفية القانون، ولكنه يسيء استعمال روح العدالة والتسامح الحيوية جداً للنقاش العام، وينكر بشكل فعال على الذين يعارضون سياساته حقهم الدستوري في حرية الكلام. فمعرفتك قبل أن تتكلم بصراحة بأن الناس لن يتفقوا معك شيء، ومعرفتك بأنهم سيعرّضون بك ويحطمون سمعتك شيء آخر مختلف تماماً. وأقل ما يقال عن التهديد بهذا النوع من الانتقام، أنه يحد من

التبادل المفتوح للآراء الذي لا غنى عنه لتطور السياسة السليمة في الديموقراطيات .

والنتيجة هي أن معظم الناس أصبحوا يعتبرون قضايا الشرق الأوسط « ساخنة إلى حد يمنعهم من تداولها » ويحتفظون بآرائهم لأنفسهم . وهم يرون ما يحدث لزملائهم الأجرأ منهم ، فيترددون في التصريح بأفكارهم ، فهم يفرضون على أنفسهم الرقابة الذاتية خوفاً من أن يراقبهم اللوبي الإسرائيلي ان هم لم يفعلوا ذلك .

والضرر الذي يلحق بالمؤسسات الأميركية ليس بخاف على أحد . أما الشيء الذي قد لا يكون واضحاً فهو : لماذا ظهر اللوبي إلى الوجود ولماذا يلاحق أهدافه بمثل هذا الحماسَ ؟

يمكن ايجاز أساسه ودوافعه بكلمة واحدة فقط هي الخوف[٥]. فكثيرون من اليهود خائفون ، وسبب خوفهم معلوم . فهم يذكرون مذابح أدولف هتلر الرهيبة التي أفنت ستة ملايين يهودي ، ويرون في إسرائيل ملاذهم ، وربما الملاذ الوحيد إذا حدث وتجدد ذلك الرعب في يوم من الأيام . وقد أعرب بيري ج. سيدمان ، من سكان بوتوماك ، مريلاند ، عن هذا الخوف في رسالة إلى محرر الواشنطن بوست قال فيها :[٦]

« كل اليهود تقريباً يعتقدون أن بقاء إسرائيل مرادف لبقاء اليهودية . ومن السهل تفهم هذا الاعتقاد بالنظر إلى المحرقة الجماعية ، فاليهود في الشتات يدركون الآن أن البلد الوحيد الذي لن يرفضهم إذا تعرضوا لمحرقة جماعية ثانية هو دولة إسرائيل اليهودية » .

ويعتقد سيدمان ، وكثرة غيره من اليهود ، ان تكرر المحرقة الجماعية محتمل جداً ، لا سيما إذا ترك انتقاد إسرائيل من غير عقاب . وفي عرف

هؤلاء ان المحرقة الجماعية لم تكن حدثاً تاريخياً فحسب ، بل محنة شخصية قضي فيها على أقرباء وأصدقاء للعائلة بلا شفقة .

فالخوف من محن أخرى في المستقبل يكمن في أعماق القلوب . وخلال المهمة الدبلوماسية الأولى في الشرق الأوسط التي قام بها وزير الخارجية هنري كيسنجر خطر بباله احتمال اقدام اسرائيل على سياسة تهورية تثير موجة ضد السامية في الولايات المتحدة ، فقال لأحد زملائه « يساورني القلق على ولدي اذا شب كيهودي في أميركا »[٧] . وبعد أن أدلت امرأة يهودية بصوتها لصالح جيسي جاكسون في الانتخابات الحزبية الأولية في مشيغان للعام ١٩٨٤ ، أنذرها أخوها الغاضب عليها بقوله « ستموتين يوماً في حجرة الغاز » .

والارتباطات اليهودية باسرائيل قوية وشخصية لأسباب أخرى[٨] . فبالإضافة إلى أن إسرائيل هي الملاذ الأخير فإنها المستودع المادي لليهودية ، وتجسيد لأحلام اليهودية القديمة، ورمز المرونة والمآثر اليهودية . ولا يقل أهمية عن ذلك ارتباطها عن طريق الصلات العائلية بيهود أميركا ، فلأكثر الاسرائيليين أقرباء ومعارف هناك يشاركون الأسر الإسرائيلية أحزانها لفقد أبنائها أو اصابتهم في الحروب مع العرب .

وشعور إسرائيل نفسها بعدم الاطمئنان ، يعمق هذه الروابط ويجعلها ملحة . وعلى الرغم من آلة إسرائيل العسكرية التي ليس لها ما يضاهيها ، وقدرتها العسكرية المتنامية ، فانها لا تزال في حالة حرب مع كل جاراتها باستثناء مصر . والرأي السائد بين مواطني هذه الدولة وغيرهم من اليهود ، انها تناضل من أجل البقاء في محيط آخذ في الاتساع من العرب المعادين . وإسرائيل بلد صغير يبلغ عرضه عند احدى النقاط تسعة أميال تقريباً . وهذا الاحتمال الرهيب يبقي على القوات المسلحة في حالة استنفار دائم ، ويولد لدى كثرة من الإسرائيليين الاعتقاد بأنهم محاصرون ويجعلهم يقبلون قيوداً على الحريات المدنية يعتبرونها محرمة في ظروف أخرى . فالصحف

الإسرائيلية منها والعربية ، مراقبة[٩]. والسكان العرب ، ولا سيما في المناطق المحتلة من الضفة الغربية وغزّة ، لا يتمتعون الا بحريات قليلة وغالباً ما يعاملون بقسوة .

ونظرة الحصار هذه لا تستحوذ على إسرائيل فحسب بل وعلى الطائفة اليهودية الأميركية[١٠]. وما دامت اسرائيل في حالة حرب ، فان كثيرين من اليهود الأميركيين يشعرون انهم في حالة حرب كذلك . وازاء قلقهم على بقاء اسرائيل في محيط غير ودي ، يقبلون أساليب تخنق الانشقاق داخل جالياتهم وفي جميع أنحاء أميركا كاجراءات ضرورية من شأنها ، في رأيهم ، أن تعزز احتمال بقاء الولايات المتحدة شريان الحياة لإسرائيل .

الولايات المتحدة شريان الحياة لاسرائيل

والحقيقة هي ان الولايات المتحدة شريان الحياة لإسرائيل . ومعظم المراقبين يدركون ان اسرائيل ما كانت لتكسب حرب ١٩٦٧ لولا الأسلحة التي زودتها بها الولايات المتحدة[١١]. وفي حرب ١٩٧٣ ، ظل بقاء إسرائيل على كف عفريت إلى أن قامت الولايات المتحدة بإجراءين استثنائيين هما وضع قواتها في كل أنحاء العالم في حالة استنفار قصوى تحسباً لقيام السوفييت بدور أكبر في الحرب، وتزويد اسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة والتموينات بواسطة جسر جوي عبر القارات[١٢]. وأثبتت عملية الانقاد انعزال إسرائيل . وقد واجهت الولايات المتحدة ضرورة تزويد طائراتها للنقل بالوقود خلال رحلتها الطويلة الى إسرائيل ووجدت أن البرتغال هي الحليفة الوحيدة في غرب أوروبا التي تسمح باستخدام قواعدها لتلك الغاية[١٣]. واذا وقعت حرب جديدة مع الدول العربية ، وهذه قضية وقت في نظر العديد من اليهود ، فان معظم اليهود على قناعة بأن الفرص أمام إسرائيل إذا لم تحصل على مساعدة غير مشروطة من الولايات المتحدة ستكون محزنة .

وفي نظر اليهود المعنيين بالأمر أن خلق الظروف التي تضمن المساندة الأميركية المستمرة مهمة تستحق الأولوية القصوى ، وتبرر اتخاذ اجراءات

استثنائية[١٤] . ويقبل أركان اللوبي المؤيد لإسرائيل ، عن وعي أو غير وعي ، بتقييد حرية الكلام ، في الولايات المتحدة كثمن لا بد من دفعه لضمان بقاء إسرائيل .

وكلما ظهر تصريح مضاد لإسرائيل أو مؤيد للعرب جاء رد فعل اللوبي عليه فورياً وكاسحاً . والهدف هو حماية إسرائيل من أي انتقاد ، غير أن الأساليب المتبعة تتجاوز حدود الرد المشروع على المناقشة . وهذه الأساليب متنوعة وأحياناً بشعة : من تلطيخ سمعة وتوبيخ عنيف ، الى شكايات للرؤساء في مكان العمل ، وادراج في « لوائح الأعداء المطبوعة » إلى نبذ في المجتمع ، ورسائل حقد ، ومكالمات هاتفية من مجهولين ، وتهديدات للسلامة الشخصية ، إلى اعتداءات على الأشخاص في حالات قليلة . وهذه الأعمال يعرفها معظم الأميركيين ولكن بصورة غير مباشرة . ونحن ندركها ولا نكف عن التنديد بها في الاتحاد السوفياتي وغيره من المجتمعات التوتاليتارية ، ومع ذلك فانها تعيد الينا ذكرى فصل قبيح من ماضينا كذلك .

فقبل ثلاثين عاماً عرفناها بشكل اسوأ في المكآرثية . وبعد تباطؤ مخز وجدنا الإرادة لفضحها وشجبها ووضع حد لها ، والآن ، وكما كان الحال آنذاك ، فإن أكثر الناس خوفاً هم أقلهم احتمالاً للمخالفة والمعارضة . وفي اندفاعهم لأخراس المنتقدين لا يتورعون عن استخدام اجراءات متطرفة .

وقليلون هم الذين يدركون ان هذه الإجراءات والخوف الذي جعلها فعالة إلى ذلك الحد قد عادت إلى لعبتنا السياسية . وأصبحت أدوات الترويع الآن في أيد جديدة تستخدمها للرد على قضية مختلفة وبطريقة أقل انكشافاً للعيان وأقل فظاظة . ولكنها ليست أقل فاعلية . ويتحرك المتحكمون بهذه الأدوات بدافع مشابه من القناعة بأنهم من الناحية الأدبية على حق . والعملية أقل انكشافاً للعيان لأن مطبقي الامتثال السياسي اليوم ، خلافاً لسناتور الأمس جوزف مكآرثي ، يتجنبون الأضواء . فعلى الرغم من

النجاح الذي أصابه اللوبي المؤيد لإسرائيل فان المعروف عنه ليس بالكثير ، إذ يفضل تجنب أنظار الجمهور وتدقيقاته ، ويعمل من وراء الكواليس محركاً أشخاصاً أو مؤسسات أخرى للسير في الطليعة .

ويعمل اللوبي باجتهاد في الأجنحة والأروقة لتأمين التأييد لإسرائيل من غير انتقاد . وكل ما تقوم به اسرائيل يقال عنه انه يساعد الولايات المتحدة ، وهذا الموقف يجعل انتقاد اسرائيل موقفاً « غير أميركي » وبالتالي أمراً بعيداً عن التفكير . وقد تشدد أنصارها في تحديد شروط البحث في قضايا الشرق الأوسط إلى أن أصبحت المناقشة نفسها مستبعدة . ويقول أعضاء اللوبي : « إذا لم تكن معنا ، فأنت ضدنا » . وليس ثمة من موقف وسط . وتطرح القضايا ، باللونين الأبيض والأسود . أما المنطقة الرمادية حيث يكمن الحق غالباً ، فتعتبر خطرة جداً .

ويعمل أنصار إسرائيل بدافع الخوف العميق ، فيولدون الخوف في نفوس الآخرين . وفي مقابلاتي من أجل هذا الكتاب ، كنت من حين لآخر ألتقي بأساتذة جامعيين وسياسيين ورجال أعمال بارزين وغيرهم يحرصون على عدم كشف هوياتهم كمصدر للمعلومات التي أحصل عليها . وقال لي أحدهم « إذا دخل اسمي في الكتاب ، فقدت وظيفتي » . وعندما سلمني مسؤول إداري في احدى الجامعات وثيقة صادرة عن اللجنة اليهودية الأميركية حذّرني قائلاً « يجب أن لا تذكر أمام أحد كائناً من كان ، من أين حصلت عليها » . وقال غيره « انني استحسن ما تفعله وأود أن أساعدك ، ولكنني خائف » . ورجاني أستاذ جامعي من تكساس بعد أن اقترح عليّ مصدراً للحصول منه على معلومات أن أنسى انني قمت بزيارته . وقال لي رجل أعمال « انني أغامر مغامرة عظيمة باعطائك هذه المعلومات ، آمل أن تكون ثقتي بك في محلها فتحفظها سراً » . وزودني بحاثة بتفاصيل ما واجهه من ضغط اللوبي ، ثم اتصل بي ليقول بلهفة « لا أستطيع أن اسمح لك بنشر هذه المعلومات . انني أخاف على حياتي ذاتها » ، وشجعني دبلوماسي

متقاعد يقدم خدمات استشارية في واشنطن على تأليف هذا الكتاب ، ولكنه سحب عرضه بكتابة مصادقته عليه علانية عندما علم ان ذلك قد يغضب زبونه الرئيسي ، قال « اشعر بالحرج وأنا اعترف لك بذلك » ، وأضاف بحزن : « لأن قراري هو مثال على الترويع الذي هو النقطة الأساسية في كتابك » .

ولفت نظري ان الكثيرين ممن يتجرأون على الكلام لهم دخل مالي لا يتضرر بصراحتهم . فمعظم الجامعيين الذين يفصحون عن آرائهم بصراحة ينعمون بالتثبيت في وظائفهم . ومثلهم أيضاً ج. وليام فولبرايت ، وادلاي ستيفنسون ، وجورج م. ليلينتال . فهم يتحدثون من موقع مالي مضمون .

ان وعي الرأي العام لهذا الانهيار الخطير لحرية الكلام مهم بنوع خاص في هذا الوقت الذي يبرز فيه الشرق الأوسط كساحة محتملة لمجابهة بين الدولتين العملاقتين . والظروف الحالية تحتم أكثر من أي وقت مضى على الشعب الأميركي ـ يهوداً وغير يهود أن ينظر في أساليب اللوبي علناً ، وأن يحمّل اللوبي مسؤولية تصرفاته ، وان يصر على حق الجميع في أن يرفعوا أصواتهم .

ففي الأشهر المقبلة لا بد من اتخاذ قرارات حياة أو موت بالنسبة إلى دور الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي . وينبغي أن تتخذ هذه القرارات في جو حضاري تسمع فيه الحجج ويحكم عليها بناء على جدارتها من غير تقريع ولا انفعال عاطفي . فهذا النزاع قنبلة موقوتة يزداد خطرها ساعة فساعة . ويترتب على تجدد القتال في الشرق الأوسط خطر ازدياد مشاركة أميركا العسكرية وتصعيد النفقات السياسية والاقتصادية . وقد كلف الصدام الأخير في الشرق حياة ٢٦٤ أميركياً من مشاة البحرية ، وحتى بعد انسحابنا العسكري من لبنان بقي أكثر من ألف جندي أميركي مرابطين قرب الحدود بين مصر وإسرائيل كقوة لحفظ السلام . وإسرائيل وسورية كسواهما

من الدول المجاورة ، منهمكتان في الاسراع بتكديس الأسلحة الجديدة الشديدة التدمير ، ولا تبدو في الأفق بوادر على قرب إزالة العداء المتبادل .

وإذا كان مواطنونا سواء في الحياة الخاصة أو الوظائف العامة ، لا يستطيعون الاستماع إلا إلى طرف واحد في القضية ، فانهم سيصادفون عقبة خطيرة في محاولتهم تحديد مصالحهم بذكاء ورسم السياسات التي سيتبعونها بحكمة . وقد ينتج عن الحوار المقيد غير المتوازن قرارات سقيمة فعلاً .

وفي بلد ديموقراطي كبلدنا يجب بطبيعة الحال أن يؤخذ في الحسبان الموقف الذي يعتمده فريق كبير من المواطنين ـ كالفريق الذي يتألف من اللوبي الإسرائيلي . ولدى الولايات المتحدة ، علاوة على اهتمامها الأدبي ببقاء إسرائيل ، سبب شرعي بل وواجب للتحرك وفقاً لرغبات مواطنيها ، ما دام تفضيل فئة معينة ذات مصلحة خاصة لا ينتهك مصالح الأكثرية . غير أن هذا لا يفرض امتثالا أعمى ولا شك أن في وسع المرء انتقاد السياسات الإسرائيلية من غير أن يكون ضد إسرائيل ، كما يستطيع أن ينتقد السياسات الأميركية من غير أن يكون ضد أميركا .(١٥)

انقاذ حرية الكلام

ان انقاذ حرية الكلام من الخطر يتطلب واقعية وانتباهاً والتزاماً منا جميعاً . وباديء ذي بدء علينا أن نخلّص أنفسنا من الاعتقاد الكاذب بأن اللوبي الإسرائلي هو « أكبر من الحياة » . فأعضاؤه ليسوا فوق البشر ، ولم يخصّهم أحد دون سواهم بنعمة الحق . فاللوبي يتألف من مجموعة صغيرة نسبياً عددها ٢٠٠,٠٠٠ شخص على الأكثر . ثم أن الذين يؤلفون لولب الحركة فعلاً يشكلون جزءاً بسيطاً من المجموع . ومع أن زعماءه محترفون من طراز عال وفي غاية الالتزام فهناك مواطنون آخرون في مثل احترافهم والتزامهم . ويجمع اللوبي أموالاً طائلة ويؤمن تأييداً كبيراً ، ولكنه لا يستطيع أن يتغلب على أكثرية أميركية مستنيرة وحازمة .

ان المعرفة قوة ـ كما يعرف اللوبي جيداً . وأفضل سبيل لنزع المظهر

الكاذب بأن اللوبي لا يقهر هو تفهم أساليبه . وغالباً ما يوحي اللوبي بانطباع كاذب عن الأرقام والأعداد . فعلى سبيل المثال نذكر أنه منذ سنوات أرسلت ١٠٠ برقية بالصيغة نفسها إلى سناتور الينوي ادلاي ستيفنسون ، للاحتجاج على تشريع اقترحه[١٦] . وكانت هذه البرقيات تحمل أرقاماً مسلسلة متتالية مما يدل على أن مرسلها واحد ، وان كانت كل برقية موقعة باسم مختلف . وفي الفترة ذاتها تلقى سناتور كونيكتكت ٢٨ برقية كلها بنفس الصيغة،وسجل حسابها على رقم هاتف واحد في هارتفورد مع ان كل واحدة كانت تحمل اسم مرسل مختلف .

ويجوز حتى لمكالمتين أو ثلاث بالهاتف أن توحي باحتجاج عدد كبير من الناخبين ، مع ان هذا العدد القليل من المتكلمين هو مجموع المحتجين . اذ حدث أن أدت بضع مكالمات فقط إلى اقناع ١٤ نائباً مبتدئاً عام ١٩٨٣ إلى الإقدام على خطوة استثنائية عندما غيّروا تصويتهم بشأن تشريع يتعلق بالمعونة لإسرائيل . وكان من الممكن أن يكون تأثير هذه المكالمات أقل لو قوبلت بمكالمة واحدة مع كل عضو متردد في الكونغرس تعرب عن رأي معارض . ولكن عندما ينحصر من يسمعهم أعضاء الكونغرس في طرف واحد في القضية بالبريد أو البرق أو الهاتف أو الزيارات الشخصية ، أو في مناقشة عامة ، فمن الطبيعي أن يفترضوا وجود طرف واحد فقط يستحق الاعتبار .

كثيراً ما تؤخذ هزيمتي في انتخابات ١٩٨٢ كمثل على مدى قوة اللوبي . ولكن يجب أن لا تعتبر هكذا . فهزيمتي كانت بفارق بسيط جداً في الأصوات هو أقل من واحد في المئة من المجموع.ولذلك يمكن أن تعزى إلى أي واحد من عدة تطورات سياسية واقتصادية أخرى : مثل اعادة تخطيط حدود الدوائر الانتخابية الذي أضاف إلى دائرتي مناطق كبيرة محسوبة على الحزب الديموقراطي ؛ والركود الاقتصادي الذي أدى إلى تسجيل رقم قياسي في البطالة في ديكاتور ـ أكبر مدينة جديدة أضيفت إلى

دائرتي ؛ وتراجع الأوضاع الاقتصادية مما سبّب تململاً في كل أنحاء الدائرة ولا سيما بين المزارعين .

ومع ذلك ولأسباب معروفة أدعى اللوبي مسؤولية هزيمتي . والواقع ان الدور الرئيسي للوبي اقتصر على مد خصمي بمبالغ غير عادية من المال . وازاء هذه الظروف فان مجموع الأصوات التي حصلت عليها تعتبر نصراً أدبياً . وعلى الرغم من التحديات العديدة المختلفة فقد كدت أنجح . فما تدفق من الأموال من المصادر اليهودية على خصمي قابله أنصاري بتبرعاتهم .

ولقد تعرّضت لهذه الحملة على نطاق الوطن لأنني كنت المنتقد الوحيد للسياسة الإسرائيلية في الكابتول هيل . وإذا تجرأ عدد قليل من الأعضاء في الكابتول هيل على الكلام بصراحة في المستقبل وفي وقت واحد ، واجه اللوبي مشاكل مضاعفة وعجز بالتالي عن التركيز كلياً على دحر واحد فقط من منتقديه .

وحتى الآن أثبت اللوبي فاعليته لأنه احتكر أساساً ميدان سياسة الشرق الأوسط لنفسه تقريباً . فلا يواجه منافسة خطيرة في أروقة الحكومة ومكاتبها . والمطلوب هو أشخاص آخرون ملتزمون ومحترفون من طراز أول لمقارعة اللوبي الحجة وتحدي نظرياته ومجاراة اندفاعه في الميدان العام .

ويقوم نفوذ اللوبي أساساً على مجموعة خرافات يمكن لبرنامج تربوي موسع معقول أن يحطمها بسهولة .

فمثلاً نجح في اشاعة خرافة وجود لوبي نفطي ، يقال له أحياناً لوبي النفط العربي ويعمل في الولايات المتحدة ويهدد معاهد التعليم العالي فيها. ويحذر جيروم بانكست ، مدير أبحاث رابطة مكافحة الافتراء في نيويورك ، قائلاً « ان همنا الأول هو احتمال تعرض الحرية الأكاديمية للخطر . ويقلقنا احتمال التأثير العربي على موضوعية التعليم في هذه الجامعات ، والتمييز

ضد الأساتذة اليهود »[١٧]. واستخدام بانكست كلمة « عربي » بشكل سلبي معهود ، وهو شكل من التعصب،من شأنه أن يثير صيحات الغضب لو أن أحداً استبدل كلمة عربي وأحل محلها كلمة يهودي أو إسرائيلي .

ومع أن الحكومات العربية وشركات النفط قد تبرعت لمشاريع تربوية ، فإن هذه الأموال لم تلحق ضرراً بالموضوعية العلمية . ولم تكشف الأبحاث التي أجريت في سبيل هذا الكتاب عن حالة واحدة حاولت فيها المصالح النفطية عرقلة الحرية الأكاديمية أو التأثير على اختيار الأساتذة الجامعيين . وبالنظر إلى الضرر الذي لحق بالحرية الأكاديمية في السنوات الأخيرة بسبب الفعاليات اليهودية ، كما جاء في الفصول الأولى من هذا الكتاب ، فالأجدر أن يوجّه تحذير بانكست إلى زملائه في اللوبي الإسرائيلي .

ولا يحاول « اللوبي النفطي » التحكم بالسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط . وقد استنتج المرحوم ايفان ويلسون ، المختص بشؤون الشرق الأوسط ، ان شركات النفط لا تمارس ضغطاً يذكر على مخططي السياسة الأميركية[١٨]. ويؤيد البروفسور سيث تيلمان من جامعة جورجتاون كلام ويلسون ، ويقول :[١٩]

« يذكر مؤيدو إسرائيل أحياناً شركات النفط الكبرى كشريك في « اللوبي العربي ».غير أن هذا الزعم لا يصمد في وجه التمحيص الدقيق . فإذا تجاوزنا الأمور المتعلقة بتكاليف الطاقة واستعمالاتها والضرائب المفروضة عليها ، فان شركات النفط كانت في الواقع تتجنب اتخاذ مواقف عامة من قضايا الشرق الأوسط ، أو حتى فرضها على الكونغرس » .

ويفيد اللوبي أيضاً من اعتقادات عامة خاطئة أخرى . وهاك بعض الأمثلة :

ـ هناك اعتقاد شائع لا أساس له من الصحة بأن اللوبي يستطيع تأمين دائرة انتخابية يهودية قوية في يوم الاقتراع بالذات[٢٠]. ذلك أنه لا توجد سوى بضع دوائر انتخابية يزيد عدد اليهود فيها على الواحد في المئة . وفي ١٢ ولاية فقط يبلغ اليهود حوالي ٣ في المئة من مجموع السكان . وحتى لو أخذنا في الاعتبار الحقيقة التالية وهي أن نسبة الذين يدلون بأصواتهم من اليهود أعلى من نسبة سواهم يوم الاقتراع ، فانهم لا يشكلون عنصراً حاسماً إلا عندما تكون مجموعات الأصوات متقاربة جداً .

ـ ان الذين لا يدركون مدى ضخامة المعونات لإسرائيل قلة . لكنهم لا يعرفون أن ربع مجموع المساعدات الأميركية العالمية يذهب إليها ـ أي ما يعادل ألف دولار في السنة لكل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل ـ وتزداد أهمية جهل هذه الحقائق في ضوء تذمر الجمهور الأميركي العام من المساعدات الخارجية[٢١].

ـ معظم المواطنين لا يعرفون إلا القليل عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[٢٢]. ولو حاسب الناخبون أعضاء مجلسي النواب والشيوخ حساباً دقيقاً على مواقفهم مثلاً من المساعدات لإسرائيل لطرأت تغييرات مهمة وبسرعة إما في العضوية أو في المواقف . ففي ربيع ١٩٨٤ ، صوّت ٣٧٩ نائباً إلى جانب هبة من ٢٥٠ مليون دولار لمساعدة إسرائيل على توسيع صناعة طائراتها المقاتلة الخاصة[٢٣]. ولم يصوّت ضد هذا القرار سوى ٤٠ نائباً . وإذا ما نظرنا إلى أهمية صناعة الطائرات الأميركية الفيدرالية ، وجدنا التصويت على تقديم معونة ضخمة مباشرة إلى صناعة أجنبية منافسة ، أمراً مستهجناً . وكان من المعقول أن يطلب الناخبون من النواب الـ ٣٧٩ ان يوضحوا لماذا أيدوا هذه المعونة التي لم يسبق لها مثيل .

ـ يحتكر اللوبي الإسرائيلي ميدان سياسة الشرق الأوسط لنفسه تقريباً . وللمساعدة على تصحيح هذا الاختلال الفاحش ، يحتاج الأميركيون

المتحدرون من أصل عربي أن يكتشفوا العناصر الناجحة في العمل السياسي . وقد لاحظ نائب كاليفورنيا الديموقراطي ميروين ل. دايملي أن معظم الأميركيين العرقيين لا يقومون بنشاط ضاغط لأنهم لا يدركون أهميته.[٢٤] وليس لديهم ، كما يقول « احساس بالتصدّق السياسي » . فاليهود الأميركيون يسخون على المرشحين السياسيين بالمال والجهد ، بينما يندر أن يبذل العرب الأميركيون شيئاً من هذا أو ذاك.[٢٥] ومع ان مجموع العرب الأميركيين البالغ مليون نسمة لا يزيد على ثلث حجم الطائفة اليهودية ، فانه يصلح كقاعدة لإيجاد العدد الكافي من الأشخاص والموارد المالية والالتزام لموازنة نشاطات اللوبي الإسرائيلي إلى حد كبير .

وعند تقويم قوة اللوبي الإسرائيلي ، من المهم أن نذكر أن أكثرية من اليهود الأميركيين لا يتفقون على نقاط مهمة مع سياسات حكومة إسرائيل ونشاط اللوبي الموالي لها . ومن شأن بضعة ألوف من المواطنين ذوي الهمم العالية والمستعدين للعمل معاً وإحراز الإحساس بالتصدق السياسي الذي ذكره دايملي ، ان يحدثوا تأثيراً عميقاً في النقاش العام .

ان النشاطات التي تقوم بها اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز والجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، هي بوادر تقدم[٢٦] غير أن أياً من هاتين الهيئتين لم تضع برنامجاً يزاحم الفاعلية الجذرية التي أعطت اللوبي الإسرائيلي هذا النفوذ حتى حيث يكون عدد اليهود ضئيلاً . وجاء دليل ساطع على هذا الضعف في حزيران (يونيو) ١٩٨٤ ، عندما انهال على ٤٠ نائباً صوتوا إلى جانب تعديل يخفض المعونة الأميركية لصناعة الطائرات المقاتلة الإسرائيلية ؛ سيل من احتجاجات الفعاليات المؤيدة لإسرائيل ، ولم يتلقوا بالمقابل مكالمة أو رسالة تدعم موقفهم . ونتيجة لهذه الخبرة ، فمن المستبعد أن يؤيد النواب الأربعون تعديلات مماثلة في المستقبل .

ويتجنب الأميركيون من أصل عربي تأكيد مصالحهم . فقد طلبت ذات

مرة في مجلس النواب من جيمس عبد النور ، وهو جمهوري من سوث داكوتا ومن أصل لبناني وقد أصبح الآن في مجلس الشيوخ ، أن ينضم إليّ مع عدد آخر من النواب في توقيع كتاب احتجاج على قيام إسرائيل باستخدام أسلحة أميركية الصنع في لبنان . ففكر عبد النور قليلاً ثم قال « أوه ، الأفضل أن لا (أوقّع) بسبب جنسيتي » . لم أشعر أنه كان يحاول اخفاء أصله ، بل انه أراد أن لا يظن زملاؤه أنه يستعرض هذا الأصل . وعلى العكس من ذلك فان أعضاء الكونغرس اليهود نادراً ما يتخلفون عن اتخاذ موقف لصالح إسرائيل .

هذا وفي وسع الطائفة اليهودية الأميركية أن تعمل وحدها وأن تنقذ حرية الكلام من الخطر الذي يتهددها ، وتكون بعملها هذا منسجمة مع التقليد اليهودي العظيم في دعم الحريات المدنية ومعارضة الترويع والاضطهاد . والواقع ان عدداً من أعمق منتقدي إسرائيل تفكيراً وأكثرهم جهراً بالقول هم من اليهود أمثال نوام تشومسكي ، وأ. ف. ستون ، ونات هنتوف ، وانتوني لويس ، وريتشارد كوهين ، وملتون فيورست ، وايلمر بيرغر ، والفرد ليلينتال . ولكنهم تكلموا ويتكلمون كأفراد ، ولا ينظر إليهم كزعماء يهود .

ولا بأس من ازدياد أصوات أصحاب الضمائر الحية ، ولكن هناك حاجة كبرى إلى تصريحات مباشرة من زعماء منظمات يهودية . وقد ضرب فيليب م. كلوتزنيك مثلاً جريئاً عام ١٩٥٨ عندما أيّد وهو رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الرئيسية ورئيس بئناي بئرث ، القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي أوصى به الرئيس دويت أيزنهاور رغم معارضة رئيس وزراء إسرائيل القوية . وبمثل هذه الطريقة استجابت زعامة بئناي بئرت عام ١٩٨٢ بحرارة لمشروع السلام الذي طرحه الرئيس ريغان في ايلول (سبتمبر) ، ولكنها سكتت عنه حالما أعلن رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن معارضته له [٢٧] .

ان حرية الكلام ليست مقيدة في أي مكان من أميركا مثلما هي مقيدة داخل المجتمع اليهودي .[٢٨] فالزعماء اليهود يخافون التكلم بصراحة ضد السياسات الإسرائيلية أو حتى الدفاع عن حق الآخرين في حرية الكلام . فهم ينظرون إلى الناحية الأخرى كلما لطخ عملاء اللوبي سمعة منتقدي إسرائيل أو أساءوا استعمال عبارة اللاسامية .

لقد أعرب قلة من اليهود عن قلقهم إزاء قرارات إيباك ورابطة مكافحة الافتراء في العام ١٩٨٣ بنشر « لوائح الأعداء » ، وأعلنوا عام ١٩٨٢ عن معارضتهم لموجة التشهير والتعريض بإدلاي ستيفنسون عندما رشح نفسه لحاكمية ايلنوي . وأفصح عدد قليل من زعماء اليهود عن قلقهم لفترة وجيزة من الهجوم الإسرائيلي الوحشي على بيروت عام ١٩٨٢ . غير أن معظمهم ما لبث أن غيّر موقفه تحت ضغط اللوبي ، فدافع عن الحرب أو التزم الصمت . وتجمع اليهود الأميركيون في المآدب التي أقيمت عام ١٩٨٣ تكريماً لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق أرييل شارون ، رغم مسؤوليته قبل بضعة أشهر عن الظروف التي أفضت إلى مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا .[٢٩] ويتحدث عدد قليل من اليهود عن الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة حيث يقوم الجنود الإسرائيليون عادة باعتقال الطلاب وبإغلاق المدارس بناء على أوهى الأعذار .

وتعود بعض أسباب السكوت اليهودي إلى الجهل . ومما يؤسف له أن إسرائيل واللوبي الموالي لها يحاولون إخفاء الحقيقة المرة عن زعماء اليهود الأميركيين الذين يزورونها .[٣٠] فلا يشاهدون إلا أماكن وشخصيات مختارة ، ولا تتاح لهم الفرصة لاجراء أحاديث صريحة مع العرب في الأراضي المحتلة ، فيعودون إلى الولايات المتحدة دون أن يعلموا شيئاً عن قسوة الاحتلال الإسرائيلي .

والتلاعب بالزعماء الإسرائيليين مستمر في الولايات المتحدة حيث

يتلقون سيلاً لا ينقطع من الرسائل وزيارات من قبل مسؤولين إسرائيليين وعملاء للوبي . ويمكن لهؤلاء الزعماء الأميركيين أن يسدوا خدمة عظيمة لأبناء دينهم اليهود وكذلك لبلادهم بالإصرار على أن يضعوا بأنفسهم جدول أعمالهم حين يزورون الشرق الأوسط ـ فيجرون أحاديث خاصة مع الزعماء العرب داخل إسرائيل وخارجها ، ويقابلون الفلسطينيين ليتعرفوا على الحياة في الضفة الغربية . فهذا يساعد على محو المواقف التقليدية والتحاملات التي تفسد الجانبين .

الا ان الجهل لا يبرر السكوت اليهودي عن تجاوزات اللوبي في هذه البلاد . فخلال محنة جامعة أريزونا على أيدي كارول كارش ومجلس الجالية اليهودية في تكسون ، وَالتي استغرقت ثلاث سنوات ، لزم اليهود الصمت . فلم يقولوا أو يفعلوا شيئاً ، باستثناء البروفسور جيرولد ليفي ، عندما أضر الولاء للقضية الإسرائيلية بالمؤسسات الأكاديمة . وقال عدد من المسؤولين في المنظمات اليهودية الوطنية في مجالسهم الخاصة أن كارش تمادت كثيراً ، ولكنهم لم يشتكوا منها إلا فيما بينهم . فلو تضافر عدد قليل من الشخصيات المحلية أو الوطنية مع ليفي في الاحتجاج علانية ، لوضع حد لهذه التجاوزات .

ويتجاوز خطر « نجاح » كارش حدود تكسون . فمع أن الأساليب التي اعتمدتها صممت ونفذت محلياً ، فقد تستعمل في مكان آخر . « فالنجاح » الواحد يجر الآخر . ويظهر من الفصل السابع ان هذا التعصب آخذ بالانتشار في الولايات المتحدة ، وهو يذكرنا بحالة الجنون التي أدت إلى حملة مطاردة الساحرات بألم في تاريخ الولايات المتحدة القديم .

وسينزعج معظم اليهود الأميركيين من الأمثلة الأخرى الواردة في هذا الكتاب على التعصب . ولكن إذا اقتصر رد فعلهم على الاحتفاظ بقلقهم لأنفسهم ، سمحوا للمتعصبين بخلق الانطباع بأن جميع اليهود الأميركيين

مشتركون في مؤامرة لتغيير مدارسنا وغيرها من المؤسسات في مجتمعنا بغية وقاية إسرائيل من الانتقاد وبغية تشويه سمعة جيرانها العرب .

ويسرد الفصل الثاني أحداثاً شارك فيها أشخاص من مختلف المهن موزعون في أماكن متباعدة من البلاد ويجمع بينهم قاسم مشترك واحد هو أنهم تعرضوا للملاحقة والتشهير بسبب أصلهم العرقي الذي صادف أنه عربي . ولو قاسى اليهود معاملة مماثلة ، لثارت ضجة عارمة ولشارك في الاحتجاج أناس من كل مذهب . ومع ذلك ورغم ذكرياتهم عن معاملة مماثلة ـ فإن اليهود باستثناء عدد قليل منهم ـ يلزم الصمت ـ كما يفعل معظم الأميركيين الآخرين ـ إزاء التمييز ضد العرب .

وسكوتهم هذا هو جزء من عدم استعداد الأميركيين بصفة خاصة للبحث في قضايا مزعجة ناشئة عن النزاع العربي الإسرائيلي . ومؤامرة الصمت الكبرى هذه تشمل قسماً كبيراً من المسيحيين الأميركيين . فبعض الزعماء المسيحيين المحافظين يقبلون ، بل يفرحون بالعنف وإراقة الدماء خدمة لمآرب إسرائيل السياسية . فبعد أن استخدم الإسرائيليون طائرات ف ـ ١٦ التي زودتهم بها الولايات المتحدة لقصف المفاعل النووي العراقي ، هنأ الانجيلي جيري فالويل إسرائيل على قيامها « بهذه المهمة التي جعلتنا نفخر كثيراً بأننا نصنع طائرات الـ ف ـ ١٦ هذه »[٣١] . وكذلك وصف الانجيلي مايك ايفانس عودة جميع الطائرات الإسرائيلية سالمة بعد قصف أهداف غير محصنة في وسط بيروت التجاري بأنها « أعجوبة »[٣٢] ـ وقد أسفرت تلك الغارات عن قتل عدد لا يحصى من المدنيين .

دور رجال الدين والرسميين

ويترتب على الكهنوت بصفتهم قادة أخلاقيين أن يدافعوا عن المظلومين ويندّدوا بالعنصرية. فلم يتحد سوى عدد قليل من زعماء الكنيسة الاستعمال غير الدقيق والتحريضي لعبارة اللاسامية ، أو النعوت القبيحة التي يوصف بها الفلسطينيون وسواهم من العرب بوجه عام . وبدلاً من ذلك

يتجنبون الجدل ، وهكذا يعززون موقف أولئك الذين لا يرغبون في النقاش إطلاقاً . وكثيرون منهم يذعنون لادعاءات إسرائيل التاريخية مسايرة وليس عن قناعة .

ومنذ قرون تعيش في المنطقة مجموعات من مختلف الديانات والأعراق ، تفرق بينها قضايا معقدة. ولا شك في أن تطبيق مبادىء التوراة يساعد السعي وراء السلام[٣٣]، غير أن القس جيسي جاكسون يحذر فيقول « يجب أن لا نحاول استعمال التوراة كدليل عقارات » . والحلول ليست بمثل هذه السهولة . وطريقة استشفاف خطة إلهية للشرق الأوسط تشمل لا شك التأمل والصلاة ، ولكن في مجتمع حر كمجتمعنا ، يجب أن يكون بامكاننا التمتع بفائدة التبصر الذي نكتسبه ونتشارك فيه عبر النقاش الحر المفتوح في جو من التسامح والاعتراف بالغاية المشتركة .

ولا يستطيع الرسميون التهرب من مسؤوليتهم الكبرى في تشجيع النقاش الحر لسياسة الشرق الأوسط ، وفي طليعتهم طبعاً رئيس الولايات المتحدة ، ويقول زبيغنيو برجنسكي ، مستشار الأمن القومي السابق في إدارة كارتر : [٣٤]

> « يتوقف النجاح كثيراً على استعداد الرئيس للدخول في مجابهة مع اللوبي . وان كانت القضية تتوقف على ما إذا كان الرئيس سيحظى بالدعم أم لا ، فان الكونغرس يساند معظم الرؤساء » .

ويتحمل أعضاء مجلسي النواب والشيوخ مسؤولية مماثلة . ومهما يكن من أمر خبرتي ، فان في وسع أعضاء الكونغرس أن يبقوا في مقاعدهم حتى في وجه حملات اللوبي الإسرائيلي المتواصلة . ولكنهم ، كغيرهم من السياسيين ، يتوقون إلى كسب ثقة الجمهور . ومن هذه الناحية فهم لا يستجيبون لمجرد خوفهم من خسارة في الانتخابات ، بل يستجيبون أولاً خوفاً من خسارة أحد الأنصار مهما كان السبب . وما دام المؤيدون

لإسرائيل يهتمون بالتهديد بحجب الثقة بينما لا يبالي غيرهم بذلك ، فان الوضع لن يتغير . وبالنسبة لمعظم أعضاء الكونغرس فانه لا معنى لاتخاذ موقف جدلي يقف المرء بسببه وحيداً حتى في حزبه .

واستناداً إلى ما تقدم لا بد لي من أن استنتج انه من المستبعد أن يبادر الرسميون إلى إعادة النقاش السليم : فيجب أن يأتي الإصلاح من المواطنين على مستوى المجتمع .

ان لجميع الأميركيين ـ وليس لليهود وحدهم أو رجال الدين المسيحي أو العرب الأميركيين أو السياسيين ـ مصلحة في تشجيع النقاش المفتوح حول سياسة الشرق الأوسط . وعلى جيلنا الطالع أن يتحمل المخاطر العسكرية لسياستنا الحالية . وينبغي أن يشارك جميع المواطنين في مواجهة التكاليف الأخرى التي تشمل نفقات الميزانية ، وما هو أهم منها وهو الأضرار التي لحقت بمؤسساتنا . فعلى جميع المواطنين إذاً أن يطالبوا بمحاسبة الذين يسعون وراء المناصب الفيدرالية أو يشغلونها ، وأن يصروا على أن يتخذوا المواقف وأن يدافعوا عنها .

وفي معارك الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس للعام ١٩٨٤ لم يكن النزاع العربي الإسرائيلي موضع نقاش . وباستثناء تصريحات قصيرة لمرشحي الرئاسة جيسي جاكسون وجورج ماكغفرن ، لم يتحد أحد من المرشحين لمناصب فيدرالية سياسات أميركا الأساسية في الشرق الأوسط ـ أو على الأقل لم يتحداها بصوت عال يكفي للفت أنظار الجمهور . وحتى أن الذين خاضوا الانتخابات من غير منافسين لهم ، لم يوصوا بإحداث تغيير في النهج ، مثل وضع شروط مثلاً للمعونة لإسرائيل كوسيلة للحصول على تعاون أفضل من جانبها .

والأغرب من هذا انه لم يسمع ولو صدى تذمر لمنح إسرائيل هبة لم يسبق لها مثيل وقدرها ٢,٥ بليون دولار ـ ومنح مصر هبة من بليون دولار في

حين أنه يجري تخفيض ميزانيات البرامج المحلية في الولايات المتحدة . ويلزم المرشحون والرسميون الصمت حيال هذه الأمور لأن ناخبيهم يسمحون لهم بالصمت . والساحة التي يجب أن يحدث فيها الإصلاح ليست الكابتول هيل بل هي في شارع ماين ، في أميركا الضاحية والريف .

ومن حسن الحظ أن الطبيعة الانفتاحية للنظام السياسي الأميركي تجعل عملية التحدي الفعال في متناول الجميع .

واعتاد أعضاء الكونغرس والمرشحون للكونغرس أن يجيبوا عن أسئلة محددة بشأن السياسة العامة توجهها رابطة النساء الناخبات ومنظمات العمال ، والمجالس التجارية وغيرها من التجمعات ذات المصالح الخاصة . كما أن معظم أعضاء الكونغرس والمرشحين يردون على هذه الأسئلة في اجتماعات عامة . وإذا تعرضوا للضغط أثناء الترشيح أو الخدمة العامة ، اتخذ معظمهم في نهاية الأمر موقفاً من قضايا محددة بعناية . وإلى أن يحدث هذا يستطيعون تجنب هذه الأسئلة أو التهرب منها .

وكما أثبت اللوبي اليهودي ، فإن باستطاعة عدد صغير من الأشخاص الملتزمين من مستوى عال أن يكون لهم تأثير كبير على السياسة العامة . ويبدأ أنصار إسرائيل الضغط في وقت مبكر ، وغالباً عبر اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) ولجان العمل السياسي وغيرها من التنظيمات ، أو كأفراد . ويبدو أنهم لا ينامون أبداً ، ويقومون على حراسة مصالح إسرائيل على مدار الساعة .

يمكن للمواطنين الذين يحبذون سياسة أميركية أكثر توازناً في الشرق الأوسط تقوم على أساس المبادىء الجوهرية للعدل والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، أن يفعلوا ما تفعله الفعاليات المؤيدة لإسرائيل ، عبر منظمات ثابتة ، وأن يكملوا هذا العمل بنشاطاتهم الشخصية . وإذا استطاعوا إضافة مستوى عال من الالتزام إلى هذه الجهود ، فسيستجيب لهم

المرشحون والرسميون . فأكثرية أعضاء الكونغرس تمقت أساليب « اليد الثقيلة » التي يعتمدها اللوبي الإسرائيلي ، ولذا فإنها سترحب بضغط الناخبين لتغيّر عادتها في التصويت إلى جانب كل ما تريده إسرائيل .

وعملية التحدي هذه لن تخدم الولايات المتحدة فحسب ، بل ومصالح اسرائيل كذلك . والاعتراض المعهود على اتباع سياسة إسرائيلية أقل تشدداً هو أنه لا مجال أمام إسرائيل للخطأ ، فأي تنازل للعرب ، وخاصة للفلسطينيين ، يعرض وجود البلاد للخطر . غير أن الأمن القومي ليس مسألة عسكرية صرفة ، حتى ولا مسألة عسكرية رئيسية ، وبقاء إسرائيل لا يتوقف على مجرد الاحتفاظ بعدد من الفدادين . وفي العصر الحديث لم يعد الجبل أو النهر يضمن الأمان من الهجوم . وكما لاحظ ناحوم غولدمان ، أحد مؤسسي إسرائيل وأول رئيس للمؤتمر اليهودي العالمي :(٣٥)

« في هذا العصر الذي أصبحت فيه فنون الحرب تعتمد على الطائرات الأسرع من الصوت وعلى الصواريخ ، لم تختف أهمية الحدود من الناحية الأمنية كلية ، ولكنها اضمحلت كثيراً » .

والأمن الحقيقي ينبع في الأكثر من القيم والمبادىء الخلقية ومن طريقة الحياة التي تسبغ على البلاد طابعها . وعلى السياسة العسكرية أن تخدم المبادىء التي يحاول القطر أن يعيش في ظلها وأن يبقي عليها حية . وأمن قطر ديموقراطي ، كإسرائيل ـ أو الولايات المتحدة ـ يصان عن طريق احترام مبادىء الحرية والديموقراطية بفاعلية أكثر مما يصان عن طريق التظاهر بقوة السلاح . وهكذا فإن الجو الذي يؤدي إلى النقاش الحر في الولايات المتحدة سيؤدي إلى تحسين الوضع في إسرائيل حيث يعلن خصوم الحكومة دائماً ان التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة بلا أي اعتراض من شأنه أن يقوي ساعد المتشددين الذين يعارضون التفاوض ويطالبون بحلول عسكرية ضيقة تزيد المشاكل الاجتماعية والسياسية تعقيداً .

لكن المشاكل التي تعاني منها إسرائيل فريدة من نوعها . فرواسب الريبة والمرارة والكراهية المتبادلة التي تفصل إسرائيل عن جيرانها ، عديدة وعميقة إلى درجة لا يتوقع معها أن تتمكن أطراف النزاع من تخطي هذه الحواجز بدون تشجيع وعون كبير من الخارج . وكان هذا كله في ذهني عندما تقدمت للكونغرس في أوقات مختلفة بمشروع قرار تستطيع الولايات المتحدة بموجبه أن تضمن حدود إسرائيل كما كانت قبل ١٩٦٧ في إطار تسوية شاملة تنهي حالة الحرب وتنشيء علاقات دبلوماسية بين جميع الأطراف ، وتمنح حق تقرير المصير للذين يعيشون في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي . وقد شعرت انه لو تبنت الولايات المتحدة هذا الاقتراح لتوافر الحافز الضروري لجمع الإسرائيليين والعرب معاً ، وانتعش الأمل بسلام دائم في المنطقة .

غير أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط يجب أن تختبر أولاً وقبل كل شيء في ضوء متطلباتنا الوطنية . ويجب أن تكون إسرائيل في هذه العملية اعتباراً مهماً لكن ليس الاعتبار الوحيد . ولا تبدو مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل واحدة حول عدد من القضايا . وليس في هذا مفاجأة لأحد بالنظر إلى الفوارق في التاريخ والمنطقة والثقافة والمسؤوليات الدولية .

فالمصالح والسياسات تختلف اختلافاً كبيراً ، مثلاً حول سياسة الأسلحة النووية . ففي محاولة للحد من انتشار الأسلحة النووية وتنفيذاً للالتزامات التعاقدية ، تؤمن الولايات المتحدة « مظلة نووية » لدول كثيرة . وهي تشجع كل الدول في الشرق الأوسط على تصديق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي يتعهد الموقعون بموجبها الامتناع عن اقتناء أسلحة نووية . فإسرائيل ترفض تصديق هذه المعاهدة وتمضي في أبحاثها وتطويراتها النووية سراً في ديمونا ، حيث يعتقد الخبراء أنها انتجت خفية عدداً من الرؤوس الحربية النووية[٣٦] .

وخلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣ حاولت إسرائيل إسقاط طائرة استطلاع أميركية كانت تحلق فوق ديمونا ، مع أن الولايات المتحدة كانت في تلك الساعة تشحن الأسلحة لإسرائيل.[٣٧]

وذكر الأميرال توماس ل. مورر ، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة يومذاك ، أن إسرائيل تحققت تماماً على رادارها من أن الطائرة أميركية من طراز س.ر. ٧١ « وأمرت طائراتها المقاتلة بإسقاطها » . فإسرائيل تعتبر السرية مهمة جداً عندما يتصل الأمر بديمونا . ومن حسن الحظ ، يقول مورر « ان الطائرة كانت تحلق على علو شاهق لا تصل اليه المقاتلات الإسرائيلية » فعادت سالمة .

ومع أن إسرائيل قد تكون مقتنعة بأن عليها أن تتخذ إجراءات متطرفة لحماية منشآتها النووية ، فإن هذه السياسة تتعارض مع التزام حكومتنا الثابت منذ زمن بمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وسياسة الأسلحة ليست سوى واحد من الخلافات الأساسية التي تفرق بين الولايات المتحدة وإسرائيل . ومن الخلافات الواضحة الأخرى احتلال الأراضي بقوة السلاح والعلاقات مع إيران وجيران إسرائيل .

وعندما نضع سياساتنا تجاه الشرق الأوسط علينا أن ندرك اننا نختلف مع إسرائيل حول قضايا مهمة ، فيما نتعاون تعاوناً تاماً حول غيرها . وقال وزير الخارجية السابق دين راسك « لقد أظهرت اسرائيل المرة تلو المرة أنها لا تدور في فلك الولايات المتحدة . . ومن المهم كذلك أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تدور في فلك إسرائيل ».[٣٨]

يجب أن يكون هدفنا اللياقة والانصاف لجميع الأطراف في المنطقة . وعلينا بوجه خاص أو نوضح اهتمامنا بالفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ أكثر من ١٧ سنة . فنحن على مدى تاريخنا نعترف بحق تقرير المصير كأهم عناصر

الديموقراطية . فهو مقدس في تقاليدنا . وفي عدة مناسبات أقدمت الولايات المتحدة على الخطوة النهائية فخاضت غمار الحرب لتحقيق أهداف منها حق تقرير المصير لشعوب في أوروبا الغربية وكوريا وفيتنام . فمن المتناقضات ، حتى لا نقول أكثر من ذلك ، أن تدافع الولايات المتحدة عن حق الجميع في تقرير المصير باستثناء الفلسطينيين . وفي حين أنه لا ينبغي لنا أن نستخدم القوة العسكرية لإظهار اهتمامنا بالفلسطينيين ، علينا أن نتجنب دعم سياسات إسرائيل العسكرية من غير انتقاد أو اعتراض لما في ذلك من نكران لحقوق هذا الشعب الإنسانية واستهانة بتقاليد اليهودية الأخلاقية العظيمة ، ولكيلا تتدنى قيم أمتنا الأخلاقية .

ان الولايات المتحدة تستطيع أن تخدم إسرائيل على أفضل وجه إذا استردت مكانتها كداعية محترمة لسياسات متعادلة تكون منصفة لجميع الأطراف . ويدرك إسرائيليون كثيرون ان ديموقراطيتهم تصان على أفضل وجه ليس بتأييد أميركا من غير اعتراض ، بل بتحليل عقلاني ونقاش حر يشارك فيه الجميع ، من يهود وغيرهم . ويمكن لتأييد أميركا أن يذهب بعيداً في تعزيز هدف السلام الشامل في الشرق الأوسط ، ولكن لا يمكن تطبيقه بفاعلية ما دام اللوبي ، بصفته صوت الطائفة اليهودية الأميركية ، يطالب الولايات المتحدة بتقديم الدعم من غير اعتراض لوجهة النظر العسكرية العقيمة السائدة في إسرائيل تجاه الأمن القومي .

وقد حذر الكاتب الصحفي ريتشارد كوهين من واشنطن ، خلال الحرب الإسرائيلية في لبنان عام ١٩٨٢ قائلاً :[٣٩]

« ان الحلم القديم بإسرائيل الذي يجسّد أفضل ما في اليهودية ، ذلك الحلم الذي دفع فتياناً أمثالي إلى الخروج من منازلهم وفي أيديهم علب الصندوق الوطني اليهودي ، أخذ يتحول ببطء شديد إلى كابوس .

وبالنسبة إلى الطائفة اليهودية الأميركية فان الدفاع عما يتعذر الدفاع عنه من شأنه فقط أن يعزل إسرائيل عن المجتمع الأميركي كله وأن يحوّل قوة معنوية في هذا البلد إلى مجرد لوبي » .

ان همنا يجب أن يتخطى الضرر الذي يلحق بالقوة المعنوية التي تمثلها طائفتنا اليهودية ، مع أن جميع المواطنين سيتأثرون من جراء اضمحلال هذه القوة . فعلى جميع الأميركيين أن يدركوا الخطر الأكبر ، وهو الضرر الذي يلحق بالمؤسسة التي نعتز بها وهي حرية الكلام إذ يخشى المواطنون التكلم بصراحة عن سياسة الشرق الأوسط .

ويكاد لا يكون في وسعنا ما هو أفضل من ملاحقة التصور الذي طرحه الكاتب الإسرائيلي أموس أوز لبلاده ، ومن الإصغاء لتحذيره حين قال :[٤٠]

« إذا كان هناك اناس يستطيعون « شفاءنا » من لعنة التعددية وان يفتحوا بيد قوية وذراع ممدودة عيون من لا يرى النور كما يرونه هم ، فلا مناص من كفاح بشع ، بل وخطر . (ولكن) إذا كانت المجابهة مسألة ضغط لوبي مع الاعتراف بشرعية تفاوت المواقف والاستعداد للاقتناع ، فسيكون هناك توتر ، ولكن توتر خصب وخلاق » .

إذا أفلح لوبي قوي في كبح حرية التعبير حول موضوع معين ، فلا بد أن يغري ذلك جماعات ضاغطة أخرى بمحاولة الشيء ذاته دعماً لقضاياها المفضلة . وإذا أمكن إرغام معاهد تربوية عظيمة على تجاهل التحديات للحرية الأكاديمية حول أحد المواضيع ، فانها ستكون عرضة للنقد حول مواضيع أخرى . وإذا كان في الامكان الضغط على صحيفة كبرى لتسمح لوكيل لوبي بأن يقف فوق رؤوس المحررين وهم يهيئون الأخبار الواردة عن الحرب في لبنان ، فإن لوبيات أخرى قد تتخذ هذه السابقة أساساً لطلبات مماثلة . وإذا جاز تحقير راهبة كاثوليكية وعميد اسقفي باعتبارهما عدوين

للسامية لأنهما يطبقان المبادىء الدينية على مأساة الشرق الأوسط ، وإذا كانت هذه المبادىء ذاتها تحوّل إلى أغراض سياسية ، فان الحرية الدينية تصبح في خطر أينما كانت . وإذا كان في وسع لوبي أن يرغم مسؤولين حكوميين على السكوت الشائن عن نقطة حيوية في السياسة العامة ، فإن أعضاء أخرى في الجسم السياسي يمكن أن تشل بالطريقة ذاتها .

وباختصار ، إذا تمكن لوبي من خنق حرية الكلام في البلاد حول موضوع مثير للجدل ، هو الشرق الأوسط ، فإن حرية الكلام كلها تصبح مهددة . وعلى مدى تاريخنا كان الخطر الأكبر على مجتمعنا يـأتي من الداخل من ميل الخائفين إلى دوس حقوق إخوانهم المواطنين . ولقد حذر أبراهام لنكولن قائلاً أن أولئك الذين يعملون باسم الأمن القومي على « تحطيم الروح التي تجلّ الحرية كتراث لكل البشر في كل صقع حيثما كان» انما يقومون « بغرس بذور الطغيان عند عتباتكم » . فالديموقراطية تتعطل عن العمل في الجو الذي يخاف المواطنون في ظله التكلم بحرية .[٤١]

□

الفصل الثاني عشر(*)

انتفاضة أميركا

عندما ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٥ لم يكن هناك أمل يذكر في أن يبدأ المجتمع مناقشة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. على أن الأصوات التي كانت تسمع في بقع متناثرة في البلاد خلال عام ١٩٨٦ لم تلبث أن أخذت تعلو وتتكاثر باطراد مشيرة إلى أميركا أخذت تشهد انتفاضة خاصة بها.

لقد بدأت الثورة الشعبية التي تعرف بالانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٧، وهي بالطبع تفوق انتفاضة أميركا في العنف والشدة والشقاء الانساني. فانتفاضة الأراضي المحتلة تتصف بالاتساع والعمق والقوة مما جعلها تزلزل جذور المجتمع الإسرائيلي، على أن انتفاضة أميركا لا تزال في بدايتها وقد تكون شيئاً عابراً. لكن بالرغم من الفرق الشاسع بين الانتفاضتين في الشكل والمسار والتأثير فأن الحركتين متواصلتين في كلا البلدين وتعزز احداهما الأخرى وتتحديان الوضع الراهن بقوة متزايدة.

ففي الأراضي التي تحتلها إسرائيل تمثل الحركة الفلسطينية رداً على انتهاكات حقوق الانسان الواضحة والوحشية والقاتلة في غالب الأحيان. أما الانتفاضة الأميركية فمصدرها المواطنون الذين أخذوا لأول مرة يرون الجانب المظلم لإسرائيل الذي يختلف جذرياً عن صورها الماضية. أخذوا يرون دولة

(*) هذا الفصل الهام اضافه المؤلف لهذه الطبعة الجديدة والمنقحة

أجنبية تتغلغل في العملية السياسية الأميركية وتفسدها وتستأجر الجواسيس لسرقة الوثائق التي يحظر الاطلاع عليها، وتكذب مرة بعد أخرى على كبار موظفينا، وتنكث بالعهود، وتستغل مصالح الأمن القومي خدمة لأغراضها الخاصة. وأسوأ من ذلك أنهم يرون إسرائيل تنتهك حقوق الفلسطينيين الذين تحتل بلادهم بشكل وحشي.

ويشتد قلق المواطنين إزاء سكوت بلادهم على هذه المأساة الانسانية وتقاعس حكومتهم عن التجارب مع صرخات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حيث تستخدم إسرائيل الأسلحة الأميركية، وتواجه الانتفاضة بإجراءات تقضي على حياة المئات. وتشرد وتشوه الآلاف بينما تزج الآلاف في السجون بلا محاكمة. ومما يشكل صدمة للأميركيين هو رؤية حكومتهم التي يعرف العالم أنها تسلح إسرائيل وتمدها بالأموال في قبضة إسرائيل مثلها في ذلك مثل الفلسطينيين أنفسهم.

ويستنتج هؤلاء المواطنون الذين يستولي عليهم الذعر أن إسرائيل التي كانت منذ زمن طويل تعتبر أخلص صديق وحليف للولايات المتحدة تخون الصداقة أحياناً وتتنكر لمبادئها ومثلها، فلا يسعهم إلا اللجوء إلى الأقلام والعرائض والاقتراع لا إلى الصخور وإلى تحريك الضمير القومي.

ولا بد لقارىء الفصول السابقة وأن يكون قد أدرك أن إسرائيل كغيرها من الدول كانت لها دائماً زوايا مظلمة تحاول أن تخفيها. فمنذ البداية كانت تتجسس على الولايات المتحدة، وتتلاعب بنظامها السياسي، وتستخدم ما تحصل عليه من سلاح أميركي بطرق غير قانونية، وتعامل جيرانها العرب بوحشية.

لكن حتى انتفاضة أميركا نادراً ما سلطت أضواء الإعلان الكاشفة على تلك الانتهاكات. فأصدقاء إسرائيل الساهرون في سائر أنحاء الولايات المتحدة كانوا يكتمون غالبية التقارير والتعليقات المنتقدة بينما كانت الرحلات المنظمة بعناية إلى البلاد المقدسة وسيل الدعاية عن انجازات إسرائيل تضمن بقاء الصورة الخاطئة التي تُبرز إسرائيل كمحطة خارجية لا تشوبها شائبة وشجاعة

لحقوق الانسان والديموقراطية.

إن المشاركين الأميركيين في الانتفاضة الذين اعتادوا على انتقاد حكومتهم ومجتمعهم لا إسرائيل أخذوا لأول مرة يرون إسرائيل المثقلة بالجراح والأورام الخبيثة. كما أن جهاز العلاقات العامة المتقن الذي استطاع طيلة سنوات أن لا يبرز سوى الجانب المضيء من إسرائيل أمام أعين الأميركيين يجد نفسه تائهاً وسط جرائم إسرائيلية من كل نوع.

«دولارات المعونة في جيوب الخونة»

إن الموجة الأولى التي صدمت الأمة كلها وأظهرت إسرائيل بمظهر غير الموثوق فيه صدرت من قضية تجسس غريبة من نوعها ومن أغرب ما عرف في تاريخ أميركا. ففي نوفمبر ١٩٨٥ ألقي القبض على جوناثان جي بولارد، وهو محلل للجاسوسية المضادة وفي الواحدة والثلاثين من العمر، وذلك بسبب سرقة وثائق سرية وبيعها لإسرائيل.

وعندما علم موظف سابق في الموساد، أي وكالة التجسس الرئيسية في إسرائيل بالقاء القبض على بولارد قال: «لدينا قضية أخلاقية. إنك لا تستطيع الحصول من الولايات المتحدة على أموال تستخدمها بعد ذلك في شراء معلومات عنها». وسواء كانت القضية غير أخلاقية أو لم تكن فذلك بالضبط ما حدث.

وقبل القبض على بولارد كانت الملاحقة القضائية للتجسس الإسرائيلي أمراً محرماً لدى مكتب التحقيقات الفدرالي بالرغم من توافر الشواهد منذ زمن على الاشتباه بغيره من الموظفين الفدراليين. واعتاد موظفو مكتب التحقيقات الفدرالي أن يفعلوا ما كان يفعله موظفو وزارة الخارجية حيث وصف دبلوماسي كبير مستوى الجاسوسية لصالح إسرائيل بأنه «مذهل» إذ كانوا يحوّلون أنظارهم عما يجري لأنهم كانوا يرون أن النفوذ السياسي المناصر لإسرائيل عظيم إلى حد يجعل من محاولة التحقيق في الأمر شيئاً لا فائدة ترجى منه.

وكان مكتب التحقيقات الفدرالي كما يقول ريموند و. ونال المساعد السابق

لمدير المكتب ذاته «على علم باثنتي عشرة حالة نقل فيها الموظفون الأميركيون معلومات سرية إلى الإسرائيليين» لكن لم يجر أي تحقيق وتركت الملفات وسط الأغبرة المتراكمة[1].

ويقول جون دافيت، وهو موظف محترف ورئيس سابق لقسم الأمن الداخلي في وزارة العدل: «عندما ذاع أمر قضية بولارد كانت الفكرة السائدة في وسائل الإعلام ولدى الجمهور بأنها أول قضية من نوعها. وهذا ليس صحيحاً» ويضيف بأنه خلال عهده كان الاتحاد السوفييتي وحده هو الذي يفوق إسرائيل في التجسس داخل الولايات المتحدة.

على أن سرقات بولارد، كانت ضخمة وكثيرة إلى حد لا يمكن معه تجاهلها. ففي عدد من المناسبات أخذ صناديق كبيرة من الملفات السرية من وزارة الدفاع واستخدم الخداع بشكل فاضح في خروجه ودخوله.

وفي أعقاب القبض على بولارد، كتب وليم سافاير، الصحفي الذي يندر أن ينتقد إسرائيل: «إن الحقيقة السافرة هي أنه إذا ثبتت تهمة التجسس في المحكمة فأن ذلك يعني أن الدولارات التي تدفع معونة لإسرائيل تحولها إسرائيل إلى جيوب الخونة الأميركيين. ولا بد لهذه القضية أن تتفاعل»[2].

ومما يؤيد توقعات سافاير حجم ما يكتب عن القضية. فمنذ القبض على بولارد وحتى كتابة هذه السطور وأخبار فضيحته تتصدر الصحف ونشرات الأخبار في جميع أنحاء البلاد.

وقد اتضح أن في قضية بولارد جميع ما في الروايات الأدبية المثيرة من مزينات مثل رحلات المترفين المجانية إلى أماكن بعيدة، والهدايا الثمينة لزوجة الجاسوس، وجواسيس مدربين يحملون المال والوثائق المسروقة، والجري لتضليل الفرق المراقبة، وأخيراً القاء القبض على بعد خطوات فقط من الملجأ السياسي في السفارة الإسرائيلية.

لقد تمت صفقة التجسس في صيف ١٩٨٤ عندما التقى بولارد الصهيوني المتحمس بأفيم سيلا بطل الطيران الإسرائيلي الذي كان يعمل بالجاسوسية،

ووعده عندئذ بتسليمه أسراراً عسكرية مقابل تعويض شهري قدره ١٥٠٠ دولار. وبدأت العملية في جو من الترف. إذ سافر بولارد وزوجته بالدرجة الأولى إلى باريس لقضاء عطلة ترفيهية. وهناك التقى بسيلا وبرفائيل ايتان صائد النازيين الإسرائيلي المعروف والمتمرس بالجاسوسية الذي قدم له ١٠,٠٠٠ دولار لتغطية المصروفات. وتلقت زوجته خاتم ياقوت قيمته ٧,٠٠٠ دولار. وجرى تعريف بولارد زوجته بأحد موظفي السفارة الإسرائيلية بواشنطن وهو جوزف ياغور الذي أصبح فيما بعد الوسيط الرئيسي في العملية.

وعندما عاد بولارد إلى واشنطن أخذ يسرق الوثائق من الملفات العسكرية بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع ويسلمها لتصويرها إلى ياغور أو إلى موظف آخر في السفارة الإسرائيلية وهو ايريت ارب.

وفي الربيع التالي تمتع بولارد وزوجته برحلة ترفيهية أخرى كلفت عشرة آلاف دولار. وكانت هذه المرة إلى إسرائيل حيث تسلم بولارد جواز سفر إسرائيلي باسم جديد. ورفع تعويضه إلى ٢,٥٠٠ دولار في الشهر، ووعدوه بأن يتلقى التعويض طيلة السنوات التسع التالية وقيل له بأنه جرى فتح حساب باسمه في سويسرا.

وبعد ذلك بستة شهور أي بعد سنة من بدء التجسس انهارت العملية. إذ اعترض موظفو مكتب التحقيقات بولارد في منزه قرب المكان الذي يعمل فيه بواشنطن وذلك لاستجوابه. فتملص بولارد منهم لفترة من الوقت قام خلالها بالاتصال تلفونياً بزوجته، وأفضى لها بكلمة السر «كاكتوس» التي كان عليها بموجبها أن تخرج جميع الوثائق المسروقة من شقتهما. وعندما عاد لاستئناف الاستجواب كانت زوجته قد نقلت جميع الوثائق المسروقة في حقيبة إلى مسكن إرب.

وطلب بولارد، الذي هزته المقابلة مع موظفي مكتب التحقيقات من ياغور أن يشير عليه بما يفعل. فأشار عليه بأن يخلد هو وامرأته إلى السكون فترة قبل أن يتحولا إلى الملجأ السياسي في السفارة الإسرائيلية. وحاولا ذلك في ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ لكنهما فشلا في اختراق المراقبة عليهما، فلم يكادا يدخلان أبواب

السفارة حتى رفضت منحهما اللجوء السياسي وألقي القبض عليهما عندما خرجا من أرض السفارة. وفي تلك الأثناء غادر ياغور وإرب الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

وفي أعقاب القبض على بولارد اعتذر الموظفون الإسرائيليون المحرجون عن التجسس، وأدانوه بوصفه عملية «خسيسة» لم تجر الموافقة عليها ولم يعلم بها أحد من الوزراء، وعرضوا التعاون التام مع المحققين الأميركيين، وتعهدوا «بمحاسبة المسؤولين عن ذلك».

وقبل جورج شولتز وزير الخارجية الاعتذار بارتياح وسارعت وزارة الخارجية إلى توفير الغطاء. فأرسل شولتز فريقاً برئاسة المستشار القانوني ابراهام سوفير، وهو صهيوني متحمس له بيت في إسرائيل، لأجراء تحقيق قصير. وعندما عاد سوفير قدم تقريراً كاذباً يقول بأن إسرائيل أتاحت كل السبل للوصول إلى جميع الأشخاص الذين يعرفون الحقائق. وبعد القبض على بولارد بشهر أعلنت الوزارة أن إسرائيل أعادت جميع الوثائق المسروقة وأن الولايات المتحدة استأنفت مشاركة إسرائيل في «جميع ميادين» الاستخبارات. وهكذا فأن المسألة بالنسبة لوزارة الخارجية انتهت.

«إن الضرر يفوق ما حلم به الإرهابيون»

إن القضية لم تعتبر منتهية خارج وزارة الخارجية. ففي وزارة العدل واصل المدعي العام جوزف ي. دجينوفا، التحقيق بقوة، وظلت القضية تحتل عناوين الصحف مدة ثلاث سنوات، الأمر الذي حمل الشعب الأميركي على الشك في تعاون إسرائيل والاعتماد عليها. فمثلاً وضح أن حلقة بولارد للتجسس لم تكن مجرد عملية «خسيسة» وأنها كانت متصلة بأعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية بما في ذلك وزارة الدفاع.

وكانت «عودة» الوثائق المسروقة مهزلة. فمن آلاف الوثائق التي صورها بولارد وزوجته لم تُعد إسرائيل سوى ١٦٣ ولا بد أن شهيتها المفتوحة على الوثائق دفعتها إلى الاحتفاظ بنسخ عن هذه أيضاً[٣].

وبدلاً من التعاون أقامت إسرائيل سـداً أمام محـاولات وزارة العدل الأميركية التحقيق في حلقة التجسس وذلك برفضها السماح بمقابلة المسؤولين الرئيسيين في داخل إسرائيل أو في الولايات المتحدة. وعلق مسؤول أميركي على بعثة سوفير بقوله: «إن المسألة هي ما إذا كنّا قد وقفنا على الحقيقة، وبصراحة تامة لم نقف عليها».

قامت الحكومة الإسرائيلية بـ «محاسبة» الإسرائيليين اللذين قاما بأكبر دورين في عملية التجسس بطريقة غريبة. إذ حصل كل منهما على منصب أعلى.

فالكولونيل أفيم سيلا الذي وصفه بولارد بأنه أول «وسيط» والذي أدانته المحكمة الأميركية بالتواطؤ مع بولارد رُقيّ إلى منصب قائد قاعدة تل نف الجوية. وهو في العادة المنصب الثاني بعد منصب قائد القوات الجوية. وتلقى سيلا جائزة أخرى وهي رفض الحكومة الإسرائيلية السماح له بالعودة إلى الولايات المتحدة لمحاكمته. ونال رفائيل ايتان رئيس برنامج التجسس «عقاباً» مماثلاً عندما عُين الرئيس التنفيذي لأكبر شركة تملكها الحكومة.

لقد أدت الترقيتان إلى ظهور عناوين محرجة في الصحف، وطار وفد يهودي إلى إسرائيل لحث حكومتها على الرجوع عنهما. فتسبب الاحراج في استقالة سيلا من قيادة القاعدة الجوية، لكنه عين فيها بعد وبهدوء في منصب رفيع في شركة كبيرة للأدوات الكهربائية البصرية تابعة لوزارة الدفاع. وأثارت هذه التحية الكبيرة لسيلا غضب محرري مجلة «أخبار الدفاع» ذات المستوى الرفيع وطالبوا بقطع ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من المعونة لإسرائيل حتى تستعيد الحكومة الأميركية تكاليف عملية التجسس التي قام بها بولارد وسيلا[٤].

وعادت القضية إلى الصحافة في ٤ يونيو (حزيران) ١٩٨٦ وذلك في أعقاب مقابلات طويلة مع بولارد حاول فيها هذا عقد صفقة مع المحكمة، واعترافه بأنه مذنب وأنه تآمر على تزويد الإسرائيليين بأسرار عسكرية أميركية، وأن زوجته آن تآمرت على تلقي واختلاس ممتلكات الحكومة.

وإزاء تعاون بولارد لم يطالب الإدعاء بسجنه مدى الحياة لكن القاضي

أوبري روبنسون الذي تأثر بمذكرة من ٤٦ صفحة أعدها كاسبر واينبرغر وزير الدفاع اختار الحكم عليه بذلك وحكم على آن بالسجن خمس سنوات.

جاء في مذكرة واينبرغر أن السرقة «أوقعت ضرراً فادحاً لا يمكن تلافيه وذلك لتعريضها حياة العملاء الأميركيين للخطر، ولما تشتمل عليه من تهديد غير مقبول للقوات الأميركية حيثما كانت منتشرة في العالم وذلك في حال استغلال المعلومات»، وأضاف أن بولارد «حطم وخرب سياسات وممتلكات وطنية استغرق بناؤها سنوات طويلة وتطلب جهداً عظيماً وموارد قومية هائلة.»[٥]

وفي أعقاب صدور الحكم قامت الحكومة الإسرائيلية بمضاعفة تعويض بولارد. وهكذا فأن الحكومة ذاتها التي سبق لها أن أدانت العملية بوصفها عملية «خسيسة» لم يجر التصديق عليها، أمرت بإيداع مبلغ ٥٠٠٠ دولار كل شهر لحساب بولارد وذلك لتضمن له حياة مريحة في إسرائيل إذا أطلق سراحه بناء على حسن سلوكه.

ويعتقد المسؤولون الأميركيون بأن سجن بولارد لم يضع حداً للتجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة. وكما كان يحدث في الماضي فإن غالبية المعلومات السرية التي تتسرب إلى إسرائيل يتبرع بها مواطنون أميركيون بدون مقابل. ويقول أحد المسؤولين الأميركيين: «إن الموساد صاحب أكبر دائرة استخبارات على الأرض الأميركية».

لقد استطاعت إسرائيل منذ سنوات أن تعرف كل أسرار السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويقول تشارلز باكوك مراسل «واشنطن بوست» واستناداً إلى تقرير لدائرة الاستخبارات الأميركية لعام ١٩٧٩ ومقابلات أجريت حديثاً مع أكثر من ٢٤ مسؤولاً سابقاً وحالياً في الاستخبارات الأميركية: «إن مصدر أكثر هذا المحصول الضخم من الأخبار ليس العملاء الذين يتقاضون رواتب بل شبكة غير رسمية من المسؤولين الأميركيين المتعاطفين الذين يعملون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومكاتب الكونجرس ومجلس الأمن القومي وحتى وكالات الاستخبارات الأميركية».[٦]

وفي تلك الأثناء أصبحت قضية بولارد، قضية مشهورة في الولايات المتحدة وإسرائيل حيث جرى تنظيم الاحتجاج على الحكم بالسجن على بولارد وجمع الأموال للدفاع عنه. ولم يجر جمع مال يذكر لولا أن الحكومة الإسرائيلية قدمت معظم مبلغ الـ ٢٠٠,٠٠٠ دولار التي تقاضاها محامو بولارد وزوجته[٧].

واعتبر الآن درشويتز الاستاذ بجامعة هارفارد تقدير واينبرغر للضرر الذي لحق بالأمن الأميركي السبب الذي حمل المحكمة على إصدار الحكم بالسجن مدى الحياة، وذهب إلى أن الحكم تجاوز الحد، وتحدى واينبرغر أن يبرهن على أن سرقات بولارد أضرت فعلاً بالأمن الأميركي.[٨]

لكن تحدي درشويتز جاء هزيلاً لأن المعلومات الرسمية كانت قد كشفت عن أدلة دامغة على الضرر. فالمواد التي سرقها بولارد تشتمل على صور لمنشآت متعلقة بالأمن قامت طائرات المراقبة الأميركية بالتقاطها على علو شاهق، كما اشتملت على معلومات حساسة عن تكنولوجيا أشعة الليزر والأسلحة الأميركية، وعلى معلومات سرية عن القوات البحرية والألغام والتسهيلات في موانىء البحر الأبيض المتوسط، وعلى نصوص دليل ضخم يعرف باسم «الكتاب المقدس» ويشتمل على الاستراتيجية التي سيتبعها الأسطول البحري الأميركي إذا تعرض للهجوم. وكانت الوثاق من الضخامة بحيث قيل للمحكمة بأنها تملأ صندوقاً طوله ستة أقدام، وكذلك عرضه، وعلوه عشرة أقدام.[٩]

وبادرت إسرائيل إلى الاستفادة من الأسرار. فالمعلومات التي زودها بها بولارد مكنت الطائرات الحربية الإسرائيلية من الافلات من المراقبة البحرية والجوية الأميركية في البحر الأبيض المتوسط خلال هجومها الجوي في أكتوبر ١٩٨٥ على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وبالرغم من أن الرئيس رونالد ريغن هوّن في البداية من أمر الهجوم بوصفه «دفاعاً مشروعاً عن النفس» فقد شجبه فيما بعد غيره من المسؤولين في الإدارة الأميركية. إذ أسفر عن قتل مئة أكثرهم من المدنيين التونسيين وعن تهديم مقر المنظمة.

على أن أفدح ضرر أصاب المصالح الأميركية هو حصول الاتحاد السوفييتي

على بعض أو كل الوثائق التي سرقها بولارد. وقد حصل عليها بطريقين أحدهما مباشر وذلك عبر الحكومة الإسرائيلية التي قدمت الأسرار في محاولة للتأثير في سياسة موسكو إزاء هجرة اليهود. والآخر غير مباشر: فباستخدام هذا الطريق ذاته استطاعت دائرة الاستخبارات الروسية (كي. جي. بي) أن تفتح طريقاً آخر من غير علم القيادة الإسرائيلية، وذلك بإقامة شبكة للتجسس داخل الموساد.

وقد وردت هذه الاكتشافات المذهلة في تقرير اخباري أذاعته «اليونايتد برس انترناسيونال» في ١٣ ديسمبر ١٩٨٧. وأعلن فيه كاتبه وهو ريتشارد سيل أن الاتحاد السوفييتي اخترق الاستخبارات الإسرائيلية، و أنه جرت مقايضة المعلومات التي سرقها بولارد مع الاتحاد السوفييتي مقابل وعود بزيادة هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل. وقال مصدر في وزارة الخارجية الأميركية لسيل: «لقد ابتدأت العملية بصفة واضحة قوامها المعلومات مقابل الناس «لكن السوفييت تمكنوا بذلك» من اختراق مؤسسة الدفاع الإسرائيلية على أعلى المستويات».

وجاءت هذه الفضيحة الجديدة تكذيباً لادعاء بولارد بأن مساعدته لإسرائيل لم تلحق الضرر بالولايات المتحدة. فقد ذكرت مصادر الاستخبارات الأميركية أن الوثائق التي تسربت إلى موسكو عن ذلك الطريق اشتملت على «معلومات استراتيجية عن قوات الدفاع في تركيا وباكستان والدول العربية المعتدلة بما فيها المملكة العربية السعودية».

وجرت مناقشة ما حصل عليه السوفييت من الوثائق التي سرقها بولارد خلال مراجعة طارئة للفضيحة من قبل رجال دائرة الاستخبارت الأميركية (السي. آي. اي) ومكتب التحقيقات الفدرالي (اف. بي آي) وغيرهم من المسؤولين. «وعندما علق أحدهم بقوله أن ما سرقه بولارد انتقل إلى حليف للولايات المتحدة، قال أحد المسؤولين من دائرة الاستخبارات الأميركية بأنه إذا كان الموساد طرفاً في الموضوع فمعناه أن نسخاً من جميع الوثائق تسربت إلى مركز (الاستخبارات) في موسكو»[١٠].

لقد مكنت حلقة إسرائيل ـ موسكو للتجسس أولئك الذين زرعهم

السوفييت في الأماكن العليا من اختراق الموساد. وكان هذا أخطر ضربة للاستخبارات الإسرائيلية منذ عشرين عاماً. وأنحى محلل للاستخبارات الأميركية باللائمة على «يهود الجناح اليميني» في إسرائيل. وكانت أول مرة اكتشف فيها العملاء الأميركيون حلقة التجسس الإسرائيلية السوفييتية هي عندما تتبعوا مصدر بعض المعلومات التي سرقها بولارد فوجدوا أنه في الكتلة الشرقية.

وظهرت أخبار تحويل الوثائق المسروقة إلى موسكو في عناوين تسع صحف، لكن الأخبار وشبكات التلفزيون المتنافسة تجاهلتها. ولم تنشر صحيفتنا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» كلمة واحدة عنها[١١].

وفي فصل آخر من فصول القضية استخدمت إسرائيل المعلومات التي سرقها بولارد كأساس لضربة عسكرية مقترحة. فقد ساورها كما ساور الهند، الخوف من إمكان قيام باكستان بصنع أسلحتها النووية الخاصة. ولما كانت بيدها صور الأقمار الصناعية التي سرقها بولارد والتي تكشف مكان منشأة ذرية سرية، فقد اتصل المسؤولون الإسرائيليون بنيودلهي في يونيو ١٩٨٥ وعرضوا عليهم القيام بخطة جريئة، تقضي بقيام الدولتين، الهند وإسرائيل، بغارة جوية مشتركة يهدمان بها المنشأة. لكن الهند رفضت.

وظلت قضية بولارد تحتل عناوين الصحف. ففي ابريل (نيسان) ١٩٨٨ رفضت إسرائيل أن تسمح لهوارد كاتز بالسفر إلى الولايات المتحدة لاستجوابه. وفي يونيو (حزيران) ختمت لجنتان للبرلمان الإسرائيلي بعد الاستشهاد «بالأكاذيب والتمويهات والتناقضات» تقريرهما الرسمي عن قضية بولارد بلوم المسؤولين الكبار من حزبي العمل والليكود، ولكنهما لم يوصيا بالقيام بأي عمل.

واستنتج الصحفي سافاير من كل هذا «أن بولارد وزوجته في أميركا ورؤساءهما من جواسيس إسرائيل قد ألحقا من الضرر بالدولتين ما لم يحلم بالحاقه أي إرهابي.»

وتقرير سافاير عن هذا لا ينطوي على مبالغة. إذ لا يمكن تصور مدى الضرر الذي لحق بالولايات المتحدة على صعيد الأمن مما أشاع الرعب في كثرة من

العواصم الصديقة وخصوصاً في الدول العربية التي تفترض بأن إسرائيل والاتحاد السوفييتي على علم بجميع ما يفيدهما من المعلومات العسكرية المتوافرة للولايات المتحدة.

وشعر المسؤولون في دائرة الاستخبارات المركزية بالألم إزاء احتمال قيام بولارد بفضح الطريقة التي تعمل بها استخبارات الولايات المتحدة وتمكينه إسرائيل من حل الرموز السرية في شيفرات الولايات المتحدة.[١٢]

ولا يمكن أيضاً تصور الضرر الذي لحق بإسرائيل. ومن المحتم أن اكتشاف الشعب الأميركي لمدى الضرر وخصوصاً من جراء نقل المعلومات الأكثر حساسية مباشرة إلى الكرملين سوف يجعله يعيد النظر في علاقة أميركا بإسرائيل. فالمواطنون اليهود منهم وغير اليهود الذين اعتقدوا ببراءة أن إسرائيل دولة شريفة صريحة ويمكن الوثوق بها في تعاملها مع الولايات المتحدة قد غضبوا أشد الغضب.

«لا يمكن السماح لغير اليهود بمحاكمة اليهود»

إن المتواطئين مع بولارد ليسوا وحدهم الذين تحميهم إسرائيل من المحاكمة على جرائم اقترفت في الولايات المتحدة. ففي يونيو ويوليو ١٩٨٨[١٣] حملت عناوين الصحف خبراً يقول بأن روبرت س. ماننج، الذي يبلغ السادسة والثلاثين من العمر وعضو رابطة الدفاع الإسرائيلية والمطلوب في قضية قتل امرأة من كاليفورنيا عام ١٩٨٥ بطرد بريدي ملغوم، هو أيضاً المشتبه به الرئيسي في إلقاء القنابل في أكتوبر ١٩٨٥ وقتل ألكس م. عودة الذي كان يعمل مديراً غير متفرغ للجنة الأميركية العربية لمناهضة التمييز في الساحل الغربي للولايات المتحدة.

وكان عودة شخصية هادئة وباحثاً وأباً لثلاثة أطفال. وقد ولد في فلسطين وحصل على الجنسية الأميركية ووقع ضحية لقنبلة بعد ثلاث عشرة ساعة من قيامه بالثناء على ياسر عرفات بوصفه «رجل سلام» وذلك في مقابلة مسائية جرت خلال برنامج إخباري تلفزيوني بلوس انجيليس. وفي البرنامج ذاته أبدى عودة

أسفه لمقتل ليون كلنجوفر الذي كان قد قتل بوحشية قبل ذلك بيوم واحد على ظهر السفينة السياحية أكيل لورو في البحر الأبيض المتوسط. وأكد عودة «أن وسائل الإعلام ربطت خطأ بين قتله وبين منظمة التحرير الفلسطينية».

عندما فتح عودة باب مكتب اللجنة في اليوم التالي حدث انفجار كاد يقطع جسمه، ونفذت شظاياه إلى داخل المكتب، وسبق هذا في عام ١٩٨٥ حادث مماثل عندما انفجرت قنبلة كانت قد تركت على باب مكتب المنظمة ذاتها في بوسطن بشرطيين وأصابتهما بجروح خطيرة. وفي هذا الحادث أيضاً كان مانتج أحد المشتبه بهم.

ومانتج الذي يصف نفسه بأنه خبير في هدم المباني مطلوب في قضية إلقاء القنابل على رجلين يشتبه بأنهما كانا من النازيين. وهو الآن أحد ثلاثة من المشتبه بقيامهم بقتل عودة، ويعيش في مستوطنة يهودية بالضفة الغربية وهي مستوطنة كريات أربة التي يجتمع فيها أتباع الحاخام مئير كاهانا مؤسس رابطة الدفاع اليهودية بالولايات المتحدة. وكاهانا أيضاً رئيس لحزب كاخ المناهض للعرب. وهذا الحزب متطرف إلى حد أنه لم يسمح له بانزال لائحة انتخابية في انتخابات إسرائيل في نوفمبر ١٩٨٨.

على أن حزب كاهانا يتمتع بقوة سياسية كبيرة. ويشكل نفوذه ونفوذ القوى اليمينية الأخرى في إسرائيل أحد الأسباب التي حالت إلى الآن دون القبض على مانتج ورهطه. فكثير من الإسرائيليين بما فيهم بعض مؤيدي كاهانا لا يعتبرون اليهود الذين يقتلون مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية مجرمين بل أبطالاً، ويحاولون تعطيل ملاحقة القضاء للإسرائيليين الذين يشاركون في اقتراف الجرائم ضد العرب. فمثلاً عندما أدين عشرون من إرهابيي غوش إمونيم في عام ١٩٨٥ بالقيام بمهاجمة عرب الضفة الغربية بالقنابل والقذائف المحرقة اشتد احتجاج العناصر اليمينية إلى حد أنه أخلى سبيلهم جميعاً باستثناء سبعة.

إن هذا النوع من الضغط كبير إلى حد أن المسؤولين الإسرائيليين يرفضون التعاون مع جهود مكتب التحقيقات الفدرالي الذي يقوم منذ زمن بالحصول على

السجلات التلفونية والسياحية بقصد رصد تحركات أفراد رابطة الدفاع اليهودية من وإلى الولايات المتحدة. والواقع أنه بالرغم من إدانة ماننج في الولايات المتحدة، فأنه انخرط مؤخراً في قوات الدفاع الإسرائيلية كجندي احتياط عامل قرب نابلس بالضفة الغربية. والمدعية العامة بكاليفورنيا نانسي ستوك ليست متفائلة بشأن تسليم ماننج للولايات المتحدة لأن مثل هذا لم يحدث في إسرائيل منذ ٣٢ سنة. وتقول ببساطة: «إن السجل يتحدث عن نفسه».

وهناك هارب آخر من العدالة وهو ريتشارد ك. سمث صاحب «ملكو انترناسيونال» الذي أدين في كاليفورنيا بتهمة تصدير أدوات لأطلاق الأسلحة الذرية بشكل غير قانوني إلى إسرائيل. وقد تهرب من الكفالة وبعد أن سرت إشاعات حول خطفه وقتله ظهر في إسرائيل[١٤].

ويقول مسؤول إسرائيلي كبير: «يسود هنا شعور بأنك لا تستطيع تسليم يهودي ليحاكمه غير يهودي. فهذا أمر مرتبط بألفي سنة من التاريخ اليهودي، واضطهاد اليهود على أيدي غير اليهود.»[١٥]

«منطقة الخطر لأعداء إسرائيل»

إن خبراء العلاقات العامة الذين يتخصصون في حماية صورة إسرائيل في الولايات المتحدة غارقون في العمل.

في ديسمبر ١٩٨٥، قام وليم هـ. وبستر مدير مكتب التحقيقات الفدرالي بتحذير الأميركيين العرب بأنهم دخلوا «منطقة الخطر» وأنهم صاروا أهدافاً لأعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات لإيذاء «أعداء إسرائيل»[١٦]. وفي تقرير سنوي صدر بعد ذلك بثلاث سنوات أشارت وزارة العدل إلى ١٦٠ حادث عنف ومضايقة ضد الأميركيين العرب. ويقول موردخاي ليفي، رئيس منظمة دفاع يهودية شجبتها المنظمات اليهودية الأخرى عن تلك الهجمات: «إننا لا ندعي الفضل فيها لكن يمكن أن يكون هناك أفضل ممن نسبت إليهم.» ويعلق جيمس ج. أبو رزق السناتور السابق ورئيس اللجنة المناهضة للتمييز ضد العرب بقوله:

«لقد بدأت السلطات أخيراً تدرك بأننا أرغمنا على أن نكون في حالة حرب.»

وفيما يلي أمثلة حديثة على مشكلات «صورة» إسرائيل:

إن الماجور جنرال آموس يارون الذي جرى توبيخه وعزله من القيادة بسبب دوره في مذابح عام١٩٨٢، التي ذهب ضحيتها ٨٠٠ فلسطيني في مخيمات بيروت قد استقبل بالترحيب مؤخراً كملحق عسكري جديد لإسرائيل بالرغم من الاحتجاجات العلنية. ويارون هذا الذي كان يتولى القيادة في صبرا وشاتيلا تقاعس عن منع قائد قوات الكتائب اللبنانية من إصدار الأمر بذبح النساء والأطفال في المخيمين.

في يوليو ١٩٨٦، أذاعت محطات التلفزيون أن موظفي الجمارك الأميركية ومسؤولي وزارة العدل يحققون في التهم الموجهة إلى إسرائيل بأنها قامت بتهريب التكنولوجيا الأميركية لصنع القنابل العنقودية التي تطلق مئات القذائف الصغيرة عند تفجيرها. وكان الولايات المتحدة قد حظرت تصدير هذه القنابل منذ ١٩٨٢، وذلك عندما أخلت إسرائيل بالاتفاقات باستخدامها ضد المدنيين خلال غزوها للبنان. وأعتذرت إدارة ريغن[١٧] عما أحاط بالتهم من دعاية. وكان آخر عمل قامت به هو أنها استأنفت شحن القنابل في أواخر عام ١٩٨٨.

راقب الأميركيون بشيء من الدهشة المعاملة التي خصت بها إسرائيل موردخاي فانونو المختص بأعمال الذرة الذي سافر إلى انكلترا وزود جريدة «اللندن تايمز» بمعلومات سرية عن المنشآت الذرية في إسرائيل[١٨].

استخدم الموساد جاذبية النساء لأغراء فانونو بمغادرة لندن إلى روما حيث قام بخطفه من أحد الشوارع وتهريبه إلى إسرائيل لمحاكمته سراً. وفيما كان يجري نقله في شاحنة إلى القدس وضع خاتمة غريبة لقصته الدرامية عندما لوح بيده لمراسلي الصحف من إحدى نوافذ الشاحنة وعليها عبارة تقول «خُطفت في روما». وحكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهراً لأنه أفشى أسرار الدولة.

ولكن كان هناك ما هو أعظم وأخطر تحدياً للعلاقات العامة في انتظار المدافعين عن إسرائيل.

«أطلق النار بمجرد الرؤية»

في الوقت الذي بدأت فيه فضيحة بولارد التي شوهت الصورة الأميركية عن إسرائيل أكثر مما شوهها أي شيء آخر في تاريخها بالاختفاء من عناوين الصحف والأخبار المسائية، بدأ الشعب الأميركي يتلقى إشارات يومية إلى سلوك إسرائيل على نحو ينطوي على صدمة أشد. وجاء هذا السلوك الإسرائيلي العدواني هذه المرة رداً على الانتفاضة الشعبية التي أصبحت تاريخية بسبب من عفويتها وزخمها المتواصل.

في ديسمبر ١٩٨٧، أخذ الفلسطينيون وخصوصاً النساء والشبان منهم يعبرون عن معارضتهم لهيمنة إسرائيل على حياتهم بالضفة الغربية وقطاع غزة برشق قوات الاحتلال بالحجارة. فبالرغم من مضي إحدى وعشرين سنة على الاحتلال فأنه لم يكن هناك ما يدل على قرب انتهائه. وهكذا فأن الثائرين الذين أجمعوا تقريباً على الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات الذي نعتبره إرهابياً، والذين يئسوا من قيام الأجانب بانصافهم، خرجوا إلى الشوارع وهاجموا أفراد القوات العسكرية بالحجارة وبسد الشوارع بأكوام الإطارات المحترقة.

إن المظالم التي ولّدت الانتفاضة تسحق المرء. فهناك ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون في سيطرة صارمة إلى حد أن زرع شجرة أو حفر بئر يتطلب أذناً إسرائيلياً. ثم إن آلاف الفلسطينيين الذين يزاولون أعمالاً في إسرائيل وأكثرها أعمال يدوية مجبرون على العودة في كل ليلة إلى بيوتهم في الأراضي المحتلة، ومنذ عام ١٩٧٦، لم تسمح إسرائيل بإجراء انتخابات. واليوم نجد كل ناحية فيما عدا بيت لحم تحت حكم رئيس بلدية تختاره السلطات الإسرائيلية.

وبالرغم من أن الفلسطينيين لم يتمتعوا بالاستقلال منذ قرون لأنهم كانوا تحت حكم الأتراك العثمانيين والأنجليز والأردنيين فأنهم يرون إسرائيل تهدد كل أمل لهم في هوية قومية.

ومصدر التهديد هو تلك السياسات المتصلبة التي تجعل كل مظهر في

مظاهر الحياة الفلسطينية تعيساً. وأشدها ضرراً هو برنامج إقامة المستوطنات في نقاط استراتيجية منتشرة في الضفة الغربية وغزة. وكانت بداية هذا البرنامج في الشهور الأولى التي أعقبت غزو إسرائيل لهما في حرب عام ١٩٦٧. وظلت المستوطنات تزداد عدداً وتوسعاً حتى صارت تضم الأراضي الزراعية، وتقلصت المساحة التي صار على الشعب الفلسطيني المتزايد أن يكافح عليها من أجل العيش. ولم تنج الجهود التي بذلتها الأسرة الدولية بزعامة الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بإعادة الأراضي المحتلة مقابل اتفاقات سلام إلا في سيناء التي أعيدت إلى مصر بموجب اتفاقيات كامب ديفيد.

إن حزب الليكود الذي سيطر على السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ وأبرم الصفقة مع مصر قد وقف بتحدّ في وجه أي مبادلة للأرض بالسلام مع الفلسطينيين مدعياً بأن الضفة الغربية وغزة من الناحية التاريخية جزء من إسرائيل وليستا مادة للمساومة. وكان زعماء الليكود بما فيهم اسحق شامير رئيس الوزراء من أبرز الذين قاموا بأعمال إرهابية ضد العرب قبيل قيام إسرائيل. وشملت تلك الأعمال مذبحة قرية دير ياسين ونسف فندق الملك داود. وحتى حزب العمل، شريك الليكود في الحكم، أخذ يقلل من التصريحات المؤيدة لمبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك لأنه ينظر إلى كل مستوطنة جديدة في الأراضي المحتلة على أنها خطوة إلى الضم في النهاية.

قد أصبحت المستوطنات التي يسكنها المتطرفون المسلحون بالأسلحة الثقيلة بؤراً للنزاع. فقد بلغ عددها في الضفة الغربية مئة وعشر مستوطنات تسيطر على ٥٥٪ من مجموع الأراضي وعلى ٧٠٪ من الموارد المائية ويعيش فيها ٦٧٠٠٠ مستوطن. هذا في حين أن ما يقرب من مليون فلسطيني يعيشون على ٤٥٪ من الأراضي ولا يستخدمون إلا ٣٠٪ من المياه. والوضع أكثر إيلاماً في غزة التي هي من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم. إذ يعيش فيها ٢,٥٠٠ يهودي في مستوطنات تحتل ٣٥٪ من الأراضي بينما يعيش ٦٥٠,٠٠٠ فلسطيني في الجزء الباقي. وتخطط إسرائيل لبناء ثمانية «بؤر نزاع» إضافية في المستقبل القريب. وبالرغم من أن حكومة الولايات المتحدة تعارض الخطة ولديها قدرة

كبيرة على التأثير على إسرائيل فأنها لا تحاول فرض أي من الحلول. وعندما أقامت إسرائيل أولى الستوطنات الجديدة لم تحرك إدارة بوش ساكناً.

على أن الانتفاضة تفرض حلاً بطريقتها القوية الخاصة لا لمسألة المستوطنات الجديدة وحدها بل ولغيرها من المظاهر المؤذية للإحتلال العسكري، فهي تواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية ـ التي تعتبر من أقوى الآلات في العالم ـ بتحد غير متوقع عجزت عن السيطرة عليه حتى الآن.

وتتزايد حدة الانتفاضة في الأراضي المحتلة كلما ازدادت الإجراءات العسكرية قسوة. فعندما سمح اسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي لقواته بأن تقبض على الفلسطينيين وأن تسجنهم مدة ستة أشهر بلا محاكمة، غصت السجون بالفلسطينيين الذي بلغ عددهم أربعة آلاف. فأعلن عن سياسة «القوة والقهر والضرب» لإخماد الانتفاضة، مما مكن القوات الإسرائيلية من ضرب المدنيين العزل بالهراوات إلى حد كسر عظامهم، وضرب المسؤولون في السجون الإسرائيلية بالمعاهدات الدولية عرض الحائط وعمدوا إلى ضرب المساجين بشكل منتظم. وبعد ذلك بثلاثة أشهر جاء في تقرير لفريق من الأطباء الأميركيين بأن آلاف من الفلسطينيين يعانون من كسور في عظامهم.

وفي أعقاب إطلاق رصاصات متفرقة سمح للمدنيين الإسرائيليين «بإطلاق النار عند الرؤية» أي رؤية أي شخص يحمل قنبلة حارقة.

إن وحشية الكبت من النوع الذي دفع عدداً متزايداً من الجنود الإسرائيليين إلى رفض الخدمة، وأصبحت المظاهرات الجماهيرية في إسرائيل شيئاً مألوفاً. وفي مايو (أيار) ١٩٨٨ أبلغ السفير الأميركي توماس بيكرنج إسرائيل بأن الولايات المتحدة تعارض بشدة الإجراءات الإسرائيلية القاسية بما فيها «الابعاد، والتوقيف الإداري وهدم وإغلاق البيوت... بدون أي أي إجراءات قانونية»[١٩]. لكنه لم يقدم أي إنذار أو حتى أي تحذير. وفي شهر يوليو احتج ٣٥٠ إسرائيلياً من العلماء والجامعيين والجنرالات المتقاعدين على انتهاك حقوق الفلسطينيين، وحذروا من أن الانتهاكات ستشوه مبادىء إسرائيل ومثلها. وحثوا

الحكومة علناً على الانسحاب من الأراضي المحتلة[٢٠].

كانت أهم نتائج الانتفاضة من وجهة نظر الشعب الأميركي هو شدتها واستمرار عرض أخبارها على شاشات التلفزيون. ففي السنوات السابقة تعرض الفلسطينيون لإهانات متكررة وحتى للتعذيب، لكن ندر أن استلفتت أخبار تلك الإجراءات القاسية الأنظار في وسائل الإعلام الأميركية. أما الآن فأن أخبار الوحشية الإسرائيلية بما في ذلك إحصاء مجموع القتلى قد أصبحت حدثاً يومياً. والآن يمكن لمشاهدي التلفزيون أن يروا بيوت المشتبه فيهم من المحتجين تنسف، والفتيان يضربون، والنساء والأطفال يجرّون إلى السجن.

وخلال الشهور الأربعة الأولى للإنتفاضة وحتى أبعدت السلطات الإسرائيلية الصحفيين عن مناطق الاحتجاج العنيف كانت تغطية أخبارها دقيقة وحية. ومن المشاهد التي لا تنسى مشهد التقطه أحد مصوري شركة كولومبيا للأخبار (سي. بي. اس) الذي اختبأ داخل بناية، ويظهر فيه جنديان إسرائيليان يستخدمان الصخور لضرب أحد الفلسطينيين ضرباً مبرحاً انتهى بكسر أحد ذراعيه. وربما كان هذا الحدث الذي أذيع في جميع أنحاء العالم أعظم وأكبر تأثيراً من أي حدث وحيد آخر. وعندما قتل الفلسطينيون جندياً بإلقاء صخرة على رأسه كسر الجنود الإسرائيليون جمجمة فتاة في السادسة من عمرها وقتلوا برصاصهم شاباً في العشرين من عمره.

ويبدو أن استخدام إسرائيل للهراوات والغاز المسيل للدموع والجرارات الضخمة والنار وإلقاء القبض عشوائياً والابعاد ومنع التجول وإغلاق المدارس والجامعات وحتى التعذيب لا يخمد بل يشعل نفوس الثائرين.

وبالرغم مما تنطوي عليه الانتفاضة من رعب وتضحية، فأنها ولدت وحدة عميقة وثقة بالنفس لدى الأسر الفلسطينية في الأراضي المحتلة. فقد أسبغت الاحترام على النساء والأطفال الذين يقفون على قدم المساواة مع الكبار في حصون المقاومة، وكثيراً ما يقودون الهجوم على المعتدين الإسرائيليين. وتقول فلسطينية من «الكويكرز»[٢١] تساعد الشبان الذين يعانون من التوتر في غزة في

تقرير لها: «للنساء الآن حقوقهن الخاصة». وحدث أن شهدت هذه الفلسطينية حادثاً تغلبت فيه نساء لا سلاح معهن على جنديين وخلصن فتى في التاسعة من عمره كانا يضربانه. وحدث أن زارت فتى في العاشرة من عمره كان في أحد المستشفيات يتماثل إلى الشفاء من جرح في معدته أصيب به من جراء رصاصة من البلاستيك وسألته «هل يمكنني أن أرى الجرح؟» فهالتها الحدة التي اتصف بها رده. فبعد أن أشار أولاً إلى معدته ثم إلى جرح في كتفه سبق أن أصيب به في صدام له مع القوات الإسرائيلية قال مفاخراً: «أي جرح تقصدين؟».

«القوات استخدمت الهراوات لكسر الأعضاء»

بالرغم من النقد الدولي المتصاعد استخدمت إسرائيل إجراءات أشد. فأجاز رابين استخدام رصاص البلاستيك في الحالات التي لا تتعرض فيها الحياة للتهديد. وبذلك تزايد إطلاق الرصاص، وصار أشد إيذاء. واعترف الجيش فيما بعد بأنه لا صحة للقول بأن رصاص البلاستيك غير قاتل، لأنه تسبب في قتل ٤٧ شخصاً خلال الشهور الأربعة الأولى التي استخدم فيها. وقال رابين في رده على شجب الوفيات والإصابة بالعمى وغير ذلك من الإصابات التي يسببها رصاص البلاستيك: «إن المزيد من الإصابات يقع في صفوف الثائرين. وهذا بالضبط هو ما نهدف إليه.»

وهناك المزيد من الأعمال البربرية. فقد فات آلات التصوير أن تلتقط مشهداً كاد ينتهي بمأساة وهو مشهد قام فيه جرار إسرائيلي بدفن أربعة فلسطينيين وهم أحياء. لكنهم نجوا من الموت حين نبش الجيران التراب. وفي تلك الأثناء كان زعماء الانتفاضة يعاقبون بقسوة المشتبه في ولائهم. فقتل ثلاثة عشر شخصاً اتهموا بالتآمر مع السلطات الإسرائيلية.

ولا يفلت الصحفيون من أعمال العنف الإسرائيلية. فقد ذكر بوب سليتر مراسل مجلة «تايم» ورئيس رابطة الصحافة الأجنبية في إسرائيل في تقرير له أن الصحفيين الأجانب تعرضوا لمئة اعتداء خلال الشهور الأربعة الأولى للانتفاضة.

وهنا وهناك لا يخلو الأمر من الدعاية. فعندما أجبر الجنود الإسرائيليون صاحب دكان لبيع البوظة على فتح دكانه في فصل الشتاء، احتج بقوله: «لكن لا

أحد هنا يشتري البوظة في الشتاء.» وأورد أحد معلقي شركة «ان. بي. سي» الخبر وهو يعرض صورة شاحنة إسرائيلية تستخدم السلاسل في فتح النوافذ المغلقة لمخزن فلسطيني وعلق بقوله: «وها أنت ترى سياسة الباب المفتوح الجديدة في إسرائيل.»

وفيما عدا ذلك فالوضع قاتم. فالبرغم من أن الصحفيين الآن يمنعون من تغطية الأخبار في الأماكن الساخنة مباشرة، فأن بعض أخبار العنف تتسرب عن طريق الأميركيين الذين يزورون الأراضي المحتلة. فبعد أن قضى الأب جون ب. جامسون[٢٢]، أربعة أسابيع في قرية قرب بيت لحم وعاد إلى رعيته بمدينة سبرنجفيلد بولاية الينوي الأميركية قال: «أجد أنه لا يسعني السكوت وعلي أن أتكلم». وصدرت ردود فعل مثل هذا عن أميركيين سافروا إلى مسرح الانتفاضة برعاية اللجنة العربية الأميركية المناهضة للتمييز.

وأدت تغطية وسائل الإعلام الأميركية للانتفاضة إلى انتقاد واسع للوحشية الإسرائيلية وإلى توجيه الرسائل لمحرري الصحف وحتى إلى صدور بضعة استنكارات من الكونجرس الذي يكاد لا يعرف التعليقات التي تنتقد إسرائيل. وفي مارس (آذار) ١٩٨٨ سار أكثر من ألفي أميركي عربي في مظاهرة إلى البيت الأبيض، هذا بينما كان هناك على بعد مئات من الأمتار فقط حوالي ثلاثمائة يهودي يبدون تعاطفهم مع إسرائيل بطريقة غير مألوفة، وذلك بترديد هتافات أمام مكاتب شركة «اي. بي. سي» بواشنطن استنكاراً لتغطيتها الحية للانتفاضة.

وفي ابريل (نيسان) ١٩٨٨ شهد التلفزيون الأميركي حدثاً فريداً من نوعه عندما عرض تد كوبل في برنامجه التلفزيوني «نايت لاين» طوال أسبوع حلقات برنامج منقول مباشرة من القدس. واشتملت الحلقات على فيلم عن تاريخ البلاد وعلى مناقشة من وجهتي النظر العربية والإسرائيلية. وبلغ البرنامج ذروته في مناظرة بين أطراف إسرائيلية وعربية يفصل بينها جدار قصير. ووصفت صحيفة «واشنطن جويش ويك» اجتماع الأطراف بأنه «اجتماع في قاعة اجتماعات المدينة يضم أناساً لا يعترف بعضهم بوجود البعض الآخر.» وقال «تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط» بأن تلك السلسلة «أقامت معلماً جديداً لتغطية متوازنة في

وسائل الإعلام الأميركية لنزاع دام نصف قرن وتختلف حوله الآراء ويتجنب معالجته كثرة من المحررين والمعلقين الأميركيين من ذوي النشاط والنفوذ.» وقد مكن البرنامج كثرة من الأميركيين أن ينظروا إلى النزاع العربي الإسرائيلي لأول مرة في إطار من النقاش المهذب.

وفي يوليو ١٩٨٨ أسبغ الملك حسين أهمية على الانتفاضة وسلط الضوء على أهدافها السياسية عندما تخلى عن كل مطالبة أردنية للضفة الغربية، وأعلن عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية. وبهذا أخرج من الحلبة الدبلوماسية «الخيار الأردني» الذي يقضي بحل القضية الفلسطينية بإقامة علاقة كونفدرالية بين عمان والضفة الغربية، وهي إمكانية رددها المسؤولون الأميركيون أو الإسرائيليون كثيراً وهم يأملون في تحقيقها.

وبلغ الرد الأميركي على القمع الإسرائيلي مستوى جديداً قوياً ومفاجئاً عندما قامت وزارة الخارجية الأميركية بعد تنصيب الرئيس جورج بوش بوقت قصير بأعنف انتقاد لإسرائيل وذلك بتخصيصها إحدى وعشرين صفحة من تقريرها السنوي العالمي للإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان. وبعكس ما جرت عليه في تقاريرها السابقة التي لم تتجاوز الإشارات المعتدلة، فأنها قالت بوضوح: «قتل ٣٦٦ فلسطيني بينهم ثلاثة عشر شخصاً ماتوا من جراء الضرب، وأربعة بالغاز المسيل للدموع، وجرح عشرون ألفاً، وسجن ما يقرب من عشرة آلاف، وأبعد ٣٦، وهذا انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة. وقتل أحد عشر إسرائيلياً وأصيب ١١٠٠ آخرون خلال الانتفاضة. وتشير الأرقام إلى عدد الضحايا خلال سنة واحدة فقط».

واتهم التقرير إسرائيل بـ «إجبار المساجين على البقاء على هيئة واحدة مدداً طويلة، وتغطية رؤوسهم ووجوههم بالقلانس، وحرمانهم من النوم، وإجبارهم على أخذ حمام بارد» وذلك لانتزاع «الاعترافات الكاذبة» للاستناد إليها في الحكم بالسجن مدداً طويلة. وأضاف التقرير: «هناك خمس حالات في عام ١٩٨٨، توفي فيها خمسة فلسطينيين عزل موقوفين ماتوا في ظروف غامضة أو قتلهم المسؤولون في أماكن توقيفهم» ومضى التقرير يقول:

«واستخدمت القوات الهراوات لكسر الأعضاء، وانهالت بالضرب على أناس لا دخل مباشر لهم في الاضطرابات، وعلى من قاوم القبض عليه... وأخرج الجنود كثرة من الناس من بيوتهم في الليل وأجبروهم على الوقوف طيلة ساعات... ونسف أو أقفل ما لا يقل عن ١٥٤ من بيوت العرب... قبل المحاكمة وقبل إخلائها.»

وفي التقرير إشارة فريدة من نوعها إلى انتهاك بعض حقوق الانسان في إسرائيل ذاتها «حيث أن المواطنين الإسرائيليين العرب الذي يؤلفون ١٧٪ من السكان لا يتمتعون بجميع حقوق المواطنين اليهود، ولا يطلب منهم القيام بجميع الواجبات المفروضة عليهم.»

وبالرغم من أن رد فعل أعضاء الكونجرس[٢٣] تَمثّل بصورة رئيسية في شكواهم من أن وزارة الخارجية الأميركية لم «تفهم» تماماً مشكلات إسرائيل، فأن اثنين من رؤساء اللجان الرئيسية وهما السناتور باترك ليهي (وهو ديموقراطي من فيرمونت) والنائب ديفيد أوبي (وهو ديموقراطي من وسكونس) حذرا من تعرض المساعدة الأميركية لأسرائيل للخطر إذا استمرت إسرائيل في إساءة معاملة الفلسطينيين.

وطغت موجة من الانتقادات على افتتاحيات الصحف في جميع أنحاء البلاد[٢٤] وجاء في أحداها: «إلى أن تجد إسرائيل كيف تنزع فتيل الانتفاضة بطرق تتلاءم مع القيم والتقاليد الديموقراطية للدولة اليهودية، فأن إسرائيل ستجازف بخسارة ما هو أعظم بكثير من الانتفاضة». وقال جيرالد ج. توي[٢٥] الخبير بشؤون التأمين بصراحة: «إن إسرائيل تسيء إلى اسم اليهود».

«لقد انتهى الصمت المطبق»

في تلك الأثناء عززت تيارات تاريخية قوية أخرى المدّ الأميركي المتعاطف مع قيام دولة فلسطينية. من ذلك حركة سياسية لا سابقة لها وضعها ونظمها في أوائل عام ١٩٨٨ الدكتور جيمس زغبي، وهو حركي أميركي عربي بارع في تحريك الشارع، واستاذ جامعة سابق بليغ العبارة. وقد نجحت الحركة في تغيير

المسرح السياسي الوطني وذلك من خلال دورها البطيء، والثابت مع ذلك، في عملية ترشيح الديموقراطيين للرئيس الأميركي.

ولفتت الحركة أنظار العاملين بوسائل الإعلام في فبراير وذلك عندما قام أكثر من مئتي مؤتمر حزبي ديموقراطي في ولاية أيووا تأثر كل منها بصورة رئيسية بمؤيدي ترشيح القس جيسي جاكسون للرئاسة، بالموافقة على قرارات تؤيد تقرير المصير للفلسطينيين. وبالرغم من أن تلك القرارات لم تأت على ذكر إقامة دولة، فأنها أعلنت حق الشعب الذي يعيش في الأراضي المحتلة في تقرير مستقبله السياسي بدون تدخل خارجي. ولم تلبث أن تمت الموافقة على قرارات متشابهة في أكثر من مئة مؤتمر حزبي في تكساس.

وواصلت قوى الزغبي تحقيق النجاح على مستوى الولايات حين أقرت مؤتمرات الحزب الديموقراطي في واشنطن وفيرمنت ومين وأوريغون ونيومكسيكو والينوي بالتحديد قيام الدولة الفلسطينية. وظفرت بالموافقة القرارات المؤيدة لتقرير المصير في تكساس ومينوسوتا وأيووا.

وفي الينوي[٢٦] كان السبب الرئيسي في انتصار القوى المؤيدة للفلسطينيين هو أنها أخذت هيئة الحزب الديموقراطي على حين غرة. إذ التقى مئتا مندوب من شيكاغو ومن أنصار جاكسون فجأة في سبرنجفيلد عاصمة الولاية حيث فاجأوا أعضاء الحزب النظاميين بانتزاع الموافقة بسرعة على قرار يؤيد «حق الفلسطينيين في الأمن وتقرير المصير ودولة مستقلة» وكذلك حق إسرائيل في الحياة ضمن حدود آمنة. وجرت الموافقة على القرار في مرحلة من المؤتمر متأخرة إلى حد أن القوى المؤيدة لإسرائيل والقادمة من شمال شيكاغو والتي تسيطر عادة على مواطن القرار حول المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط لم تجد وقتا لشن هجوم مضاد. لكن هذا لم يكن نهاية المطاف.

فعندما انفض المؤتمر استجاب سناتور الولاية، فنسنت ديموزيو، لضغط المندوبين اليهود الذين جن جنونهم. فاتهم مؤيدي جاكسون بـ «عدم المسؤولية» وحذر من أن القرار قد يهدد نجاح الديموقراطيين لأنه تسبب في اختلافهم. ودفعه

اليأس إلى التفكير في إجراء اقتراع غير رسمي بالتلفون لعل اللجنة المركزية للحزب في الولاية تستطيع حذف القرار من برنامج الحزب. لكن ما ينطوي عليه هذا من مخالفة واضحة للقانون حمله على التخلي عن المحاولة. واستعاض الحزب عن ذلك بعدم الإشارة إلى القرار «المؤذي» في وقائع المؤتمر. فلم يبقى للقرار وجود إلا في تقارير الصحف عن تلك الوقائع.

وقام الزغبي في يونيو ١٩٨٨ بنقل مسألة إقامة الدولة إلى المسرح القومي الرئيسي في اتلانتا[٢٧]. وهناك ظفر بموافقة رسمية لا سابقة لها على مناقشة مسألة قيام الدولة الفلسطينية من قبل لجنة البرنامج الديموقراطي، ومناقشتها في الشهر التالي في المؤتمر بكامله لكن بشرط أن لا يسعى الزغبي في كل من الحالتين لأكثر من تصويت شفهي. ووصفت الـ «واشنطن جويش ويك» المناقشة بأنها «تاريخية هادئة». وكانت تاريخية بالفعل لكنها لم تعرف الهدوء ذلك لأنه ولا مرة في التاريخ طرحت مسألة الدولة الفلسطينية المشحونة بالعواطف والتي يعتبرها غالبية الصهاينة موضوعاً محرماً للنقاش المفتوح في اجتماع حاشد لحزب أميركي كبير.

ولاحظ الزغبي في المداولات أمام لجنة البرنامج «إدراكاً أكبر وحساسية أشد في هذه البلاد بالنسبة لموضوع حقوق الفلسطينيين». وعندما بلغت القضية قاعة المؤتمر تصدى الزغبي وميرفن ديمالي ممثل كليفورنيا في الكونجرس للسناتور دانيال اينوي من هاواي ولتشارلز ي. شومر ممثل نيويورك أمام جمهور الحاضرين في القاعة التي سيطر عليها المندوبون الذين كانوا يحملون اللافتات المناصرة للفلسطينيين. وامتدت مناقشة حامية دامت عشرين دقيقة وعرضتها كاملة جميع شبكات التلفزيون أمام جمهور ضخم ربما كان أكبر جمهور قدر له أن يستمع إلى نقاش حول حقوق الفلسطينيين. ورفض السناتور إينوي القرار الفلسطيني بوصفه «عقبة كبيرة في طريق المصالح الأميركية في ذلك الجزء من العالم» وعندما حاول شومر رفض حجج الزغبي لأنها «تدل على ذكاء ونفاق» تعالى الهزء بقوله إلى حد أن رئيس الجلسة جيم رايت، اضطر إلى الضرب بالمطرقة لإعادة النظام. وصرح ديمالي بقوله: «إنني فخور بالمناقشة فهذا تاريخ ويمكن سماع جيسي جاكسون ودعوته إلى السلام والأمن.»

ولخص الزغبي هذا كله بقوله: «لقد انتهى السكوت المطبق عن الحقوق الفلسطينية. إن السلام في الشرق الأوسط مهم إلى حد كبير لا ينبغي معه تركه بلا مناقشة منظمة. وما هو واضح جداً اليوم هو أن السلام والأمن الإسرائيلي والسلام والأمن الفلسطيني مترابطان» وفيما كان الزغبي يشجب معاملة إسرائيل للفلسطينيين قال للمؤتمرين الذين دوى هتافهم له: «لقد انتصرنا، ولا نحتاج اليوم إلى تصويت».

وابتهج المندوبون المناصرون للفلسطينيين الذين اعتبروا المناقشة نصراً مهماً. وصرح سلام المارياتي العضو في هيئة موظفي وفد كاليفورنيا وهو ينظر إلى بحر واسع من اللافتات الفلسطينية: «يبدو وكأن فلسطين هي التي ستصل إلى سدة الرئاسة» وقام ١٥٠٠ من المندوبين الـ ٥,٥٠٠ بتوقيع عريضة مناصرة لقيام دولة عند عرضها عليهم، وتبين من اقتراع أجرته إحدى الشبكات أن أغلبية المندوبين كانوا سيوافقون على الدولة الفلسطينية لو أن الاقتراع كان سرياً. وعزا المندوبون المناصرون لإسرائيل تأييد الدولة الفلسطينية «لتأثير الانتفاضة الفلسطينية على الرأي العام» كما لو أن هذا لم يكن حدوثه متوقعاً في بلد ديموقراطي.

وتوقعت مجلة «جويش جورنال» التي تصدر بلوس انجيلس المزيد من التحديات بقبولها: «لقد اخذ يقوى الشعور في الدوائر السياسية بأن جيم زغبي هو الذي انتصر على القوى الموالية لإسرائيل» وتنبأت بأن الزغبي «لن ينام على مكاسبه» بل «سيشن حملة في طول البلاد وعرضها للحصول على قرارات حكومية ومحلية شبيهة بتلك التي عرضت على المؤتمر.»

ويواصل الزغبي تحركه السياسي من أجل الدولة الفلسطينية وقضايا عربية أخرى متصلة بها بوصفه المدير التنفيذي للمعهد الأميركي العربي الذي يضم جماعة تشجع المواطنين ذوي الأصل العربي وسواء كانوا جمهوريين أو ديموقراطيين على مداولة النشاطات الحزبية. ومن انجازاته تشكيل هيئة الديموقراطيين من أجل السلام في الشرق الأوسط التي تتألف من الذين خدموا في المؤتمر

الديموقراطي القومي لعام ١٩٨٨ كمندوبين، أو بدائل، أو أعضاء في اللجان الدائمة.

وظفر قيام الدولة الفلسطينية بتأييد بارز في اقتراعين أجريا يوم الانتخابات الموافق في ٨ نوفمبر ١٩٨٨. ففي كمبردج ونيوتون بولاية ماشاشوستس أقر المصوتون بنسبة ٥٣ إلى ٤٧ اقتراحاً يؤيد تقرير المصير وإقامة دولة للفلسطينيين ووقف الدعم المالي الذي يمكن إسرائيل من احتلال الضفة العربية وغزة. وفي سان فرانسيسكو، ظفرت إقامة الدولة الفلسطينية بثلث الأصوات.

«الكرة في الملعب الأميركي»

بينما كانت حملة الرئاسة الانتخابية التي أعقبت المؤتمر تقترب من نهايتها في نوفمبر ١٩٨٨، لفتت منظمة التحرير الفلسطينية الأنظار في العالم إلى قضية إقامة الدولة التي كانت القوى المؤيدة لجاكسون قد طرحتها قبل ذلك على مسرح السياسة الأميركية الداخلية. وحدثت سلسلة من التطورات المفاجئة التي ظفرت في الخارج بدعم جديد للقضية الفلسطينية، وقللت وربما حطمت الموقف السلبي الجامد الذي كان منذ مدة طويلة يشل نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية.

فقد تمكن ياسر عرفات في الجزائر من إقناع المجلس الوطني الفلسطيني، وهو برلمان منظمة التحرير باتخاذ خطوتين تاريخيتين مثيرتين للجدل: الأولى: الموافقة على قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لمفاوضات السلام، والثانية: إعلان وجود دولة فلسطينية تضم الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة.

وبهذا قبلت المنظمة بدولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل وبالتخلي عن التزامها منذ زمن طويل بمبدأ «إقامة دولة ديموقراطية في فلسطين كلها» واختفاء إسرائيل تبعاً لذلك من الوجود.

وتبعث هذه القرارات الأمل في أيام أفضل للفلسطينيين القائمين بالانتفاضة وللمحتلين الإسرائيليين. فإعلان الدولة يمد المشاركين في الانتفاضة

بهدف سياسي عملي عظيم، ويحقق شيئاً لا يقل أهمية وهو طمأنة الإسرائيليين بأن الصراع الذي يهدد القيم والتقاليد اليهودية يمكن أن ينتهي بدون التضحية بإسرائيل ذاتها.

كما أن هذه القرارات تنطوي على حافز قوي للانتفاضة في أميركا حيث كان القلق يساور الأميركيين الكثيرين المتعاطفين مع المظالم الفلسطينية حول إصرار منظمة التحرير على وجوب اختفاء إسرائيل عندما تقوم الدولة الفلسطينية. فتأييد بقاء إسرائيل متغلغل بشكل عام في أميركا وإلى حد أنه لو أجبر غالبية الأميركيين بما فيهم أولئك الذين يدعمون الحقوق الفلسطينية بصدق على الاختيار بين إسرائيل وفلسطين جديدة، فأنهم يختارون إسرائيل. والواقع أن منظمة التحرير قامت في السنوات الأخيرة بتخفيف هذا الاختيار الصعب حين أقر المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعاته عدة قرارات تعكس تأييد قيام دولتين بوضوح أحياناً وبغموض أحياناً أخرى.

على أن قرارات الجزائر لم توقف بالطبع انتقاد عرفات رئيس فلسطين الجديدة. فمنتقدوه يشككون في قدرته على السيطرة على اتباعه، ويستشهدون على هذا بالهجمات التي تتعرض لها إسرائيل من وقت إلى آخر عبر الحدود، وغير ذلك مما يصفونه بـ«الارهاب». لكن هذه الحوادث تعكس تعدد الجماعات المنشقة داخل المنظمة التي يعارض بعضها قرارات المجلس الوطني، كما يعكس تشتت الفلسطينيين في الشرق الأوسط كله.

وجاء في أحد تصريحات عرفات في الجزائر قوله: «إن تصريحنا السياسي يتصف بالاعتدال والمرونة والواقعية التي كان الغرب يحثنا على إظهارها. ونحن الآن نشعر بأن الكرة في الملعب الأميركي.»

وبعد ذلك بأسابيع أعاد وزير الخارجية الأميركية الكرة وذلك في تطور آخر ذي أهمية تاريخية حسن الصورة العامة للمنظمة في الولايات المتحدة. وحدث ذلك التطور قبل انتهاء رئاسة ريغن ببضعة أيام. فبعد شهر ديسمبر القائم الذي منع فيه جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي ياسر عرفات من إلقاء خطاب في الأمم المتحدة بنيويورك بالرغم من أن مستشاريه نصحوه بأن لا يفعل. اضطر

شولتز إلى الرضوخ للضغط الدولي المتزايد. وهز العالم عندما أعلن بأن الولايات المتحدة الأميركية ستبدأ بالتحدث مباشرة مع المسؤولين بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفاجأ قرار شولتز هذا حتى اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك). وهذه اللجنة هي اللوبي الإسرائيلي القوي في واشنطن الذي يراقب عن كثب جميع التطورات في الشرق الأوسط، وله في العادة دور كبير في صنع السياسة الأميركية في تلك المنطقة. على أن هذا اللوبي لم يعلم بالقرار إلا قبل إعلان شولتز له بساعة واحدة.

ويعود الفضل في هذا التطور للعمل الفعال الذي قام به الرئيس حسني مبارك[٢٨]. فباتصالاته التلفونية المتكررة بكل من عرفات وشولتز خلال الأسابيع التي سادها التوتر، والتي أعقبت تصريحات الجزائر، استطاع أن يقنعهما بقبول التغييرات التي أدخلت على الصيغة التي حملت أخيراً قرار الولايات المتحدة بالتحدث مع ممثلي منظمة التحرير. وبالرغم من احتجاج عرفات بأنه استجاب لكل مطلب، فأنه قدم توضيحاً نهائياً مقنعاً في مؤتمر صحفي بستوكهولم. وجلست المحامية النيويوركية ريتا هاوزر، التي تتمتع بالاحترام والتي لعبت دوراً بارزاً في اللجنة الأميركية اليهودية إلى جانب عرفات، وأسبغت عليه هالة فريدة من احترام اليهود لمركزه.

إن قرار الولايات المتحدة بدء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات هذه المنظمة في الجزائر خلعت عليها صورة جديدة تبشر بالنجاح في الولايات المتحدة. فقد أظهرت استفتاءات الرأي العام تزايد الدعم لقيام الدولة الفلسطينية وتناقص الدعم لإسرائيل في وقت واحد.

وجاء في مسح لـ «واشنطن بوست - اي. بي. سي» أجري في فبراير ١٩٨٩ أن غالبية الأميركيين - ٥٦٪ - يعتبرون إسرائيل «حليفاً لا يعتمد عليه» للولايات المتحدة، وهي أعلى نسبة سلبية منذ بداية الاستفتاء قبل ذلك بثماني سنوات. ولم يعبر عن وجهة نظر موالية لإسرائيل إلا ٤٤٪، وهي نسبة تقل واحداً بالمئة عن نسبة الذي عبروا عن وجهات نظر إيجابية تجاه الاتحاد السوفييتي.

«ليست هناك رسالة واحدة مؤيدة لإسرائيل خلال ستة أشهر»

هناك أحداث ونشاطات أخرى أقل وضوحاً تعزز الانتفاضة الأميركية.

إن اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك» فقدت تلك الهالة من القوة التي توحي بأنها لا تقهر عندما فشلت محاولتها في عام ١٩٨٨ في أن تحول دون انتخاب السناتور جون كافي من ورد آيلند، وأن تعيد انتخاب السناتور لوول ويكر من كونكتكت. ولما كانت منظمة مسجلة كقوة سياسية ضاغطة «لوبي» لخدمة مصالح إسرائيل، فإنها وجدت نفسها في موقف دفاعي واضح عندما اتهمت من قبل البرنامج التلفزيوني «ستون دقيقة» الذي تذيعه شبكة «سي. بي. اس»، وفي تقرير نشر في صحيفة «واشنطن بوست»، وفي شكوى ضدها تقدمت بها جماعة يرئسها السفير السابق جورج بول ـ عندما اتهمت من قبل هؤلاء بأنها تشارك في نشاطات حزبية غير مشروعة في الانتخابات الفدرالية العامة.

على أنه لا يزال لهذا اللوبي من النفوذ ما يكفي لانزال الضرر بصناعة الأسلحة الأميركية. ففي أكتوبر عام ١٩٨٨ ظهر بوضوح للناس ما يفرضه من عبء اقتصادي صاعق، إذ اتهم وزير الدفاع المتقاعد فرانك كالوتشي[٢٩] المعارضة الإسرائيلية لبيع الأسلحة للعرب بأنها كلفت اقتصاد الولايات المتحدة «فرص عمل تقدر بعشرات البلايين من الدولارات» هذا إذا تناسينا ما خسرته الولايات المتحدة من نفوذ في العالم العربي. وقد صدر تعليقه هذا قبيل إعلان السعودية أنها ستقوم بشراء طائرات مقاتلة من بريطانيا بستة وثلاثين بليون دولار، وصواريخ متحركة من الصين الشعبية بمبلغ لم يكشف عنه.

وصدر تصريح كالوتشي بعد خطاب شذ عن السياق المألوف ألقاه السناتور كافي في مجلس الشيوخ وأثار به غضب اللوبي الإسرائيلي للعرب. ففي السنوات الأخيرة تخاذل الكونجرس أمام ضغط اللوبي، وأوقف باستمرار صفقات الأسلحة، أو فرض عليها قيوداً لا تقبل به حكومة تحترم نفسها. وفي إحدى المناسبات أطلق السناتور جولدووتر[٣٠] صرخة في واد عندما قال: «أمل أن تكون

هذه هي المرة الأخيرة التي نتعرض فيها لضغط دولة أخرى ومالها وتهديداتها.»

والواقع أن ما قاله الوزير كالوتشي عن فرص عمل تُقدر بعشرات البلايين من الدولارات هو تقرير معتدل للخسارة. فقد تبلغ الخسارة[٣١] خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ٢٦٠ بليوناً من الدولارات. ويقوم هذا التقرير الأخير على أساس الخسارات التي سببتها المعارضة الإسرائيلية لبيع الأسلحة للسعودية وحدها. فإذا أضفنا قيمة صفقات الأسلحة للدول العربية الأخرى التي ضاعت بسبب المعارضة الإسرائيلية. فأن ما فقده الاقتصاد الأميركي يزداد كثيراً. وتذهب مجلة «الإيكونومست»[٣٢] إلى أن الضغط الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي ضد صفقات الأسلحة للدول العربية كلف الاقتصاد الأميركي في عام ١٩٨٦ وحده عشرين بليون دولار. ويحذر معارضو تلك الصفقات من أن بيع الأسلحة يعمل على تصعيد التسلح الخطر في الشرق الأوسط. لكن قرار الولايات المتحدة بيع أو عدم بيع الأسلحة لا علاقة تذكر له بسرعةالتسلح. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الدول العربية ليست في حاجة إلى التوجه إلى الولايات المتحدة لشراء السلاح والعتاد.

إن الخسارة التي تصيب الولايات المتحدة سياسياً وأمنياً لا تقدر. فزعماء الدول العربية الذين يحرجون علناً بسبب رفض الكونجرس المتكرر سوف يقل اعتمادهم على الولايات المتحدة للحصول على قطع الغيار والتدريب لأنهم أخذوا يتحولون إلى بريطانيا وغيرها للحصول على الأسلحة. وإذا استمر هذا فإن الولايات المتحدة التي ستحتاج إلى حماية مصالحها القومية الخاصة في المنطقة لن تجد سوى سبل أقل تستطيع بواسطتها التأثير في قرارات الدول العربية.

وفي حين أن «أموال وتهديد» اللوبي قد نسف فرص العمل للأميركيين والنفوذ الأميركي، فأن عدداً من المنظمات المتمركزة في واشنطن تتجه إلى مشاريع من شأنها تحسين التفهم العام للعرب والإسلام والمشكلات السياسية للشرق الأوسط.

ففي عام ١٩٨٢ قام اثنان من الدبلوماسيين الأميركيين المتقاعدين كانا يعملان في الخارج، وهما أندرو أ. كلغور وريتشارد هـ. كيرتس مؤسساً صندوق

التعليم الأميركي، بنشر مجلة شهرية ناجحة جداً وهي «تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط» وتقديم الخدمات لتأليف الكتب واعداد الأفلام والمحاضرات. وتمكنا من خلال الإعلانات في الصحف أن يضفيا حيوية على الحملة الانتخابية وذلك بدعوة الناخبين إلى الاتصال مجاناً برقم تلفوني معين يزودهم بالمعلومات عن أي مبالغ تدفعها لجان العمل المناصرة لإسرائيل للمرشحين في مناطقها من أعضاء الكونجرس لمجلسي الشيوخ والنواب. وبالفعل تلقت المنظمة أكثر من أربعة آلاف مكالمة أجابت عليها.

ومنذ عام ١٩٨٣ نظم المجلس القومي للعلاقات الأميركية العربية برئاسة الدكتور جون ديوك أنتوني إحدى وخمسين رحلة دراسية للدول العربية استمرت كل منها من عشرة إلى أربعة عشر يوماً. وكانت هذه الرحلات مصدر معلومات مباشرة عن المنطقة لأكثر من خمسمائة من الزعماء السياسيين والأكاديميين الأميركيين.

وينشر مجلس العلاقات الأميركية العربية برئاسة جورج نايفة. وهو دبلوماسي أميركي متقاعد، مجلة فصلية تظهر كل ثلاثة أشهر، ويعقد مؤتمرات مدة كل منها يومين، ثلاث مرات في السنة في الجامعات يناقش فيها الأساتذة والصحفيون والدبلوماسيون وكبار رجال الأعمال قضايا الشرق الأوسط.

ومن حسن الحظ أن انتفاضة أميركا أخذت تجد تعبيراً عنها في العمل السياسي المباشر. فقد أخذ المواطنون من أصل عربي الذي يزيد عددهم عن أربعة ملايين يثبتون وجودهم بعد سنوات من الصمت السياسي.

وهناك أيضاً اللجنة الأميركية العربية المناهضة للتمييز التي أسسها السناتور السابق جيمس أبو رزق، والمعهد العربي الأميركي والرابطة القومية للأميركيين العرب. وهذه تعمل بنجاح متزايد على تهيئة الفرص للأميركيين من أصل عربي للعمل معاً في سبيل التأثير في سياسة الحكومة. وكذلك فأن المواطنين الأميركين المسلمين[٣٣] الذين يقترب عددهم من ثمانية ملايين قد أخذوا يشقون طريقهم على الجبهة السياسية. ويحققون هذا بطرق مختلفة من خلال الجماعات الجديدة التي

تقوم على الانتماء للإسلام، ومن خلال العضوية في المنظمات الأميركية العربية، والاشتراك المباشر في نشاطات المنظمات الجمهورية والديموقراطية. ولدى هؤلاء المواطنين قدرات كامنة هائلة لم يجر استغلالها بعد، لأن الذين جرت توعيتهم منهم بحيث يمارسون العمل السياسي أو حتى الانضمام إلى عضوية المنظمات قليل نسبياً.

وعلى الجبهة السياسية أيضاً أخذت تسمع أصوات المواطنين اليهود الذين يفزعهم الضرر الذي تلحقه إسرائيل بالولايات المتحدة وباليهودية. ومن الجماعات التي تنتقد السياسات الإسرائيلية بقوة «برنامج العمل اليهودي الجديد» واللجنة اليهودية حول الشرق الأوسط. وفي تطور مفاجيء[٣٤] وافق ثيودور ر. مان، وهو عضو بارز في «الكونجرس اليهودي الأميركي» على اقتراح عرض أمام لجنة للأبحاث لانشاء دولة فلسطينية. وكذلك فأن جيروم سيجل الاستاذ بجامعة ماريلاند[٣٥] ألف كتاباً بعنوان «انشاء الدولة الفلسطينية: استراتيجية للسلام.»

وفي مارس ١٩٨٩ ذكرت «الأخبار اليهودية» وهي أكبر نشرة أسبوعية يهودية في البلاد أن هناك «زيادة» كبيرة في الرسائل البريدية إلى الكونجرس التي تنتقد إسرائيل. وقالت: «لقد كشف عضو في مجلس الشيوخ شديد الولاء لإسرائيل[٣٦] عن أن مكتبه لم يتلق رسالة واحدة مؤيدة لإسرائيل طوال ستة شهور.» وفي بعض مكاتب الكونجرس فاق عدد الرسائل البريدية التي تنتقد إسرائيل تلك التي تؤيدها بنسبة ثمانية إلى واحد. وجاء أشد الانتقاد في أعقاب نشر تقرير وزارة الخارجية التي اتهم إسرائيل بانتهاكات واسعة لحقوق الانسان في معاملتها للفلسطينيين.

«ادع كبار المتبرعين أولاً»

بغض النظر عن الأصول القومية والانتماءات الدينية فأن المواطنين الذين تهمهم مسألة الضرر الذي يلحقه اللوبي الإسرائيلي بالمؤسسات القومية العزيزة عليهم، وبمصالحنا القومية في الشرق الأوسط، يمكنهم أن يمارسوا تأثيراً فعالاً. فكما أظهر جيمس زغبي في عملية الديموقراطيين للترشيح للرئاسة عام ١٩٨٨

فأن التزام فرد واحد يمكن أن يكون له تأثير كبير.

إذ يمكن لكل مواطن أن يُصبح أداة للعمل السياسي في الحلبة العامة. فله الحق مثلاً في أن يطالب كمراقب بوقت مساو أو مساحة مساوية للرد عندما يطالع تقريراً أو يسمع خبراً غير متوازن أو متحيز، وعندما توجه تهمة مناهضة السامية جزافاً. على أن نجاح المحاولات من هذا القبيل تتطلب المثابرة، لأن المحررين يميلون إلى اهمال أو رفض الطلب الأول. لكنهم ككل البشر لا يلبثون عادة أن يستسلموا للضغط القوي إذ مارسه المرء بشكل لائق.

ويمكن للمواطنين أيضاً أن يؤلفوا لجاناً تقوم كل منها على فرد واحد يتابع المسرح السياسي في واشنطن، فيتتبع مثلاً نشاط أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وعندما تسنح الظروف يتحداهم بالأسئلة وتقديم النصح. ويفوق هذا في الأهمية الرسائل التي يجري تبليغها علناً خلال «اجتماعات المدن» التي ينظمها أعضاء الكونجرس في أوقات معينة لناخبيهم.

كما يمكن لكل شخص أن يمارس العمل السياسي في الحلبة الحزبية، وأن يقوم بمهمات قد تكون أقل بروزاً، ولكن أجدى في كثير من الأحيان من الاحتكام للجمهور. والخطوة الأولى هي إقامة علاقة شخصية مع المرشحين الذي يسعون إلى انتخابهم أو إعادة انتخابهم للكونجرس وذلك بالاسهام في الحملات الحزبية بالمال أو الوقت أو بكليهما. ومؤخراً قال السناتور بول سيمون ممثل ولاية الينوي بصراحة تثير الدهشة عن أهمية هذه العلاقة لأحد المراسلين[٣٧]: «في نهاية يوم حافل بالعمل تجد كومة من الأوراق الصفراء على المنضدة وعلى كل منها طلب من صاحبها بأن ترد على مكالمته التلفونية. وبالطبع لا تستطيع الرد عليهم جميعاً. فعلى أي المكالمات ترد؟ إذا كان بينهم متبرعون كبار فأنك تبدأ بهم»؟

وما هو أفضل هو العمل الجماعي. فعندما يتحد أصحاب الأفكار المتشابهة يتضاعف التأثير مرات كما يتبين يومياً مما يفعله المناصرون لإسرائيل. فالجماعة التي تطالب بوقت أو بمساحة مساوية من محرر صحيفة أو مدير برنامج إذاعي أو تلفزيوني سوف تحصل على استجابة أسرع من الاستجابة التي يحصل عليها

الفرد. ومن المؤكد أن عضو الكونجرس سوف يهتم بوجهة النظر اهتماماً كبيراً سواء عرضت في «اجتماع مدينة» أو بصورة شخصية إذ عرف بأنها وجهة نظر جماعة من الناخبين.

ولا ينبغي أن تقع مسؤولية العمل السياسي فقط على المواطنين الذين تشدهم روابط عرقية بالشرق الأوسط. فالضرر الذي يلحقه اللوبي الإسرائيلي يؤذي مواطنين مثلي لا تبرطهم به أية علاقة عرقية. وهذه دونالد هنري السفير السابق للولايات المتحدة في هيئة الأمم(٣٨) يتحدى جميع المواطنين بالتحذير التالي: «إن حكومتنا لا تستطيع أن ترعى مصالحها في الشرق الأوسط بسبب نفوذ اللوبي الإسرائيلي.»

إن مهمة تحطيم سيطرة إسرائيل على صنع السياسة الأميركية ملحة وفي غاية الأهمية إلى حد أنها تتطلب تأييد كثرة من المواطنين. ولهذا السبب فأنني أزف بكثير من الرضا والآمال القوية نبأ انشاء لوبي جديد. فقد قمت بمساعدة جماعة من المواطنين الأميركيين ذوي الخبرة في الأعمال والسياسة الخارجية والأمور السياسية على انشاء مجلس من أجل المصلحة القومية. وقد كان حافز الجماعة هو مصالح بلادنا في السياسة الشرق أوسطية. وتقوم الآن بتنظيم شبكة من جميع المواطنين الأميركيين الذين سيقومون بنشاط سياسي عندما تتطلب ذلك الفرص والتحديات. وتسعى المنظمة إلى كسب التأييد في كل منطقة من مناطق الانتخاب للكونجرس. ويستطيع الراغبون في ذلك الاتصال بـ «المجلس من أجل المصلحة القومية، ص. ب. : ٥٣٠٤٨، واشنطن ٢٠٠٠٩».

إن هذه المنظمة الجديدة تتيح لجميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني والأصل القومي أن يتكلموا بطريقة فعالة. ويستطيع المشاركون أن يسهموا في خدمة المصالح القومية في الشرق الأوسط، وأن يساعدوا في الوقت ذاته في إصلاح الضرر الذي تلحقه أساليب اللوبي الإسرائيلي المتطرفة بمؤسساتنا السياسية.

ولدي اعتقاد راسخ بأن العمل الدائب في سائر أنحاء البلاد يمكن أن يحوّل الانتفاضة الوليدة إلى عمل سياسي ناجح ذي قيمة كبيرة لأمتنا. ذلك أنه يوفر

للمناقشات العامة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط حرية وحيوية هي في أشد الحاجة إليها. كما أنه يستطيع أن يمكن حكومتنا مرة أخرى من السعي إلى مصالحها القومية عندما تتصدى للتعقيدات والمخاطر التي تتزايد يوماً بعد يوم في الشرق الأوسط.

«سوف ننقذ بشرف أو نضيّع بحقارة»

هل استطاعت الانتفاضتان في الأراضي المحتلة وفي الولايات المتحدة أن تحدثا نقطة تحول تاريخية في النزاع العربي الإسرائيلي؟ إن التغيرات التي بدأت توحي بأن الأمر كذلك.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بوجود إسرائيل وتتعهد بأن تقوم دولة فلسطين التي أعلنت مؤخراً داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تعيش في سلام مع إسرائيل. وهكذا فإنها، أي المنظمة، تحمل إلى جانب بضعة أحجار غصن الزيتون رمز السلام، في حين أن إسرائيل التي كانت تبدو أمة صغيرة شجاعة تقاتل في سبيل الحياة جيراناً متوحشين، قد صارت تعتبر طاغية تكسر أعضاء الجسم وتطلق الأسلحة المميتة على المدنيين العزل.

وتشهد واشنطن أيضاً تغيرات واسعة مماثلة. فالبرغم من أن الحكومة الأميركية لا تزال تردد معارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة، فأنها تجري محادثات مباشرة مع المنظمة، وتنشر وثائق تذكر بالتفصيل انتهاكات إسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني. كما أن الولايات المتحدة تصرح أنه ليس لإسرائيل حق في السيادة على الضفة الغربية وغزة. ثم أن وزير الخارجية الأميركي يهاجم اللوبي لأنه يحول دون ابرام صفقات الأسلحة مع العرب التي تستطيع خلق فرص عمل تقدر بعشرات البلايين من الدولارات. وإذا نظرنا إلى سجل السنوات الخمس والعشرين الماضية حين كانت كل إدارة أميركية تتجنب كل انتقاد علني تقريباً لإسرائيل وتمنح إسرائيل التأييد والتعاون المتزايدين، فأن التطورات التي ذكرناها تبدو مذهلة.

كما أن التغيرات خارج دوائر الحكومة عظيمة أيضاً. فما كان محرماً تناوله

بالأمس لم يعد كذلك. وفي استطاعة المرء هنا وهناك أن يعبر عن تعاطفه مع الفلسطينين أو أن يشجب سياسيات القمع الإسرائيلية بدون أن يُتهم بمناهضة السامية.

فهذه أول مرة يصبح فيها الحديث عن قيام الدولة الفلسطينية أمراً مقبولاً في كثرة من افتتاحيات الصحف وتعليقاتها، وفي المناقشات في الإذاعة والتلفزيون، وفي الجامعات. فمجلة «يو. اس. اي» نشرت افتتاحية[٣٩] تدعو إلى «الاستقلال» الفلسطيني. ونجد أن الدولة الفلسطينية موضوع نقاش حتى في مؤتمرات الترشيح للرئاسة وداخل المنظمات اليهودية. ويدفع سلوك إسرائيل المخزي كثرة من اليهود إلى التعبير علناً عن ألمهم بسبب ما يصيب مبادىء ومثل الدولة اليهودية التي كانت تبدو براقة.

ترى هل تبشر هذه الأحداث والاتجاهات بحدوث تغيير دائم في السياسات الشرق أوسطية وفي مجرى النقاش في الولايات المتحدة؟ أم أن الانتفاضة الأميركية مجرد ظاهرة عابرة لن تلبث أن تتلاشى عندما تكمل القوى العاملة في العلاقات العامة الإسرائيلية استعدادها للقيام بهجوم مضاد؟

سوف يجد المرء الإجابة على هذه الأسئلة الأساسية الملحة خارج واشنطن لا داخلها ولا حتى في عواصم الشرق الأوسط. فلا يزال الشعب الميدان الرئيسي للمعركة حيث سيتقرر مصير الصراع من أجل السلام والعدل في الشرق الأوسط.

إن انتفاضة أميركا هي السبب الرئيسي للتغيرات التي طرأت على سياسات الحكومة بواشنطن وتونس والقدس وليس العكس. فقد خلقت الانتفاضة جواً داخلياً حفز منظمة التحرير إلى اطلاق تصريحاتها التاريخية في الجزائر وستوكهولم، وأدت إلى قيام الرئيس المصري حسني مبارك بدور الوسيط من وراء الكواليس، ودفعت يهوداً أميركيين مثل ريتا هاوزر إلى معانقة منظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً تمخضت عن الاتفاق على إجراء محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير.

ولا تعكس الأحداث ما تحلى به مؤخراً الزعماء الأميركيون من شجاعة وايمان وبصيرة. لقد كانوا هم وأسلافهم يعرفون دائماً ما يجب عمله. وما افتقدوه حتى وقت قريب هو ضمان التأييد العام لهم عند حدوث مواجهة مع إسرائيل. وجاءت الانتفاضة فهيأت لهم القاعدة السياسة الأساسية. لكن لا ينتظر أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي للسياسة الأميركية إلا إذا استمرت الانتفاضة في ضغطها.

إن الذاكرة العامة في غاية القصر. ففي ابريل ١٩٨٩ مثلاً أظهر استفتاء لـ «اي. بي. سي»، «واشنطن بوست» أن معدل التأييد لإسرائيل قد عاد إلى ٥٩٪، أي حيث كان قبل الانتفاضة. فإذا حدث أن توقف شعب الولايات المتحدة عن الاهتمام بآلام الفلسطينيين أو الاهتمام بتهديد اللوبي الإسرائيلي لسلامة المؤسسات التي نفخر بها، فأنه من غير المحتمل حدوث أي تقدم آخر نحو السلام. وسوف تتلاشى محادثات الولايات المتحدة مع منظمة التحرير. ومن المحتم أن يقوى المتطرفون في كل من إسرائيل والحركة الفلسطينية، وسيصبح الشرق الأوسط مرة أخرى قنبلة موقوتة تهدد العالم كله، بشرّ مستطير.

على أن الترهيب والجهل وهما العقبتان في طريق السلام مع العدل في الشرق الأوسط يبدوان أقل جسامة مما كانا عليه، لكن الجهل لا يزال مخيفاً. فكم من جيرانك يدركون أن خزانة الولايات المتحدة تقدم هبة سنوية لإسرائيل تبلغ ثلاثة بلايين دولار؟ وكم منهم على علم بأن إسرائيل استخدمت جاسوساً لسرقة أهم أسرارنا الحربية وباعتها للإتحاد السوفييتي، ودفعت تكاليف الدفاع عن الجاسوس عندما قبض عليه وقدم للمحاكمة، ثم ضاعفت أجره عندما زج به في السجن؟ وكم هم الذين يدركون أن الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل لقصف القرى في جنوب لبنان ولقتل وتشويه المدنين العزل من الفلسطينيين هي مما تقدمه لها الولايات المتحدة بلا مقابل؟

إن المعارك الكبرى آتية. وعلى حكومة الولايات المتحدة التي انتظرت طويلاً أن تدافع عن مصالحها في الشرق الأوسط.

والواقع أن سياسات إسرائيل لا تسيء إلى الدولة اليهودية وحدها بل وللولايات المتحدة. فالعالم يعتبر أمتنا بحق شريك إسرائيل الأساسي في مغامراتها وانتهاكاتها لحقوق الانسان. وعلى أميركا أن تبريء اسمها من هذا التواطؤ. ولا ريب في أن افتتاح المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ورفض ما تدعيه إسرائيل من حق في الأراضي المحتلة بداية طيبة ولكنها بداية فقط.

والخطوات الأميركية المنطقية التالية كما يلي: الإعلان بأن لشعب الأراضي المحتلة الحق في تقرير المصير، وإذا شاء فله الحق في إقامة دولته، والطلب من القوات الإسرائيلية أن تكف عن توقيف الفلسطينيين بدون محاكمة وأن توقف ضربهم ونسف بيوتهم واستخدام الرصاص المطاط وغيره من الأسلحة القاتلة ضدهم، والمطالبة بمنع إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. ولدى الولايات المتحدة من الوسائل ما يمكنها من أن تفرض الإذعان لهذه المطالب.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تبادر في أقرب فرصة إلى توجيه إنذار وذلك بابلاغ الدولة اليهودية أن المعونة الأميركية سوف تتوقف ما لم تسحب قواتها من الأراضي العربية مقابل ضمانات حدودية. وسيكون عملها هذا خطوة جريئة. وإلا فان كل يوم يمر يزيد في بشاعة العبء غير الاخلاقي وهو عبء التورط في سفاهات إسرائيل.

والولايات وحدها هي القادرة على تبليغ هذه المطالب بشكل معقول لأن واشنطن وحدها هي شريان حياة إسرائيل. ولا تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تتحدى إنذاراً من المحسن الوحيد لها وأن تطمع في البقاء. والمواطنون الأميركيون هم وحدهم القادرون على اقناع واشنطن بالعمل.

إن ذلك ينطوي على تحد هائل. ولكن لا يكاد الشعب الأميركي يتفهم الوضع ويستيقظ حتى يظهر قدرة عجيبة على التغلب على أية صعوبة. وتصلح الكلمات التي كتبها ابراهام لنكولن قبل ١٢٥ سنة لأمة غارقة في الحرب الأهلية لأن تكون اليوم تحدياً للشعب الأميركي. قال: «نحن، وحتى نحن هنا نمسك بزمام السلطة ونتحمل المسؤولية. فأما أن ننقذ بشرف أو أن نضيع بحقارة آخر وأفضل أمل للعالم.»

وقد لا يكون التحدي الحالي آخر الأمال، ولكن من المؤكد أنه الأفضل. فالظروف أحسنت بالقائها على كاهلنا فرصة ومسؤولية انقاذ أنفسنا من الكارثة الداهمة. وبدفاعنا عن حقوق الانسان الأساسية في الأراضي المحتلة نحرر أنفسنا من سيطرة اللوبي الأسرائيلي على مؤسساتنا السياسية الوطنية التي نعتز بها. وعلينا أن نتحرك لأن الفرصة قد تضيع منا.

مصادر وهوامش

الفصل الأول : ملك الكابتول هيل

(١) A former Congressman: Paul N. Mc Closkey, address before Conference on « U.S. Economic and Policy Challenges in the Arab World», sponsored by American Arab Affairs Council, Birmingham, Alabama, March 4, 1983.

(٢) A professional: A number of professionals in pro-Israel lobbying groups provided information for this chapter but, fearing an adverse impact on their future careers, preferred to remain anonymous.

(٣) While most: See **National Journal,** MAY 13, 1978.

(٤) This was illustrated: James G. Abourezk, interview, July 27, 1984.

(٥) No major Jewish: See **New York Times,** September 7, 1982. M.J. Rosenberg, editor of **Near East Report,** stated in an interview on September 5, 1983 that his publication does not publish criticism of Israeli policies lest this be construed as a schism within the pro-Israel Jewish community.

(٦) «At the State »: Letter to the author form Don Bergus, July 10, 1984.

(٧) Stephen S. Rosenfeld : **Present Tense,** Spring 1983.

(٨) Certainly Israel : See **Washington Post** , September 27, 1983.

(٩) The White House: Interview with confidential Capitol Hill source.

(١٠) Nine of the : **Richmond Times-Dispatch,** October 2, 1983.

(١١) The **Post** quoted : White House Press Release, October 18, 1983.

(١٢) A candid tribute : John K. Wilhelm, statement to the Board for International Food and Agricultural Development, January 5, 1984.

(١٣) In November : Interview with confidential Capitol Hill source.

In mid-March: **See New York Times,** March 15, 1984. (١٤)

One development which: See **Washington Post,** April 10, 1984, also see **Wall Street Journal,** July 19, 1984. (١٥)

At the time: Interview with confidential source. (١٦)

After rejecting: The United States had engaged in indirect talks with the PLO during the Israeli invasion of Lebanon in 1982 and earlier during the Carter and Nixon administrations. (١٧)

Paul Weyrich, who: **National Journal**, May 13, 1978. (١٨)

Richard Altman. (١٩)

Golder explains, Stephen D. Isaacs. (٢٠)

A non-Jewish: Ibid (٢١)

Columnist Nat Hentoff : **Village Voice,** June 14, 1983. (٢٢)

After the 1982: Thomas A. Dine address before Jewish community leaders, Austin Texas, November 1982 (٢٣)

الفصل الثاني : كبت صوت العقل

In offering : **Congressional Record,** June 5, 1980; also see **Near East Report,** June 11, 1980. (١)

« Friend and foe »: Paul N. Mc Closkey, interview, May 10, 1983. (٢)

Representative James Johnson: **Congressional Record,** June 5, 1980. (٣)

This was true: See **New York Times Magasine,** April 18, 1971. (٤)

He charged it : Paul N. Mc Closkey, **Truth and Untruth, Political Deceit in America.** (٥)

Although the Californian: See McCloskey, **Truth and Untruth, Political Deceit in America.** (٦)

McCloskey agonized over : See **HaKol** (Stanford University), March 1981. (٧)

McCloskey knew war's : See **New York Times Magazine,** April 18, 1971; also see **New York Magazine,** June 14, 1971. (٨)

He later explained : McCloskey, interview, May 10, 1983. (٩)

For protesting the : **New York Magazine,** June 14, 1971. (١٠)

« At least 50» : Ibid. (١١)

He was twice : **San Jose Mercury** October 23, 1978. (١٢)

As a college : McCoskey, interview, May 10, 1983. (١٣)

He reminded a : Letter from McCloskey to Earl Raab, August 11, 1981; also see **HaKol** (Stanford University) March 1981; also see **Heritage Southwest Jewish Press** (Los Angeles, Calif.), July 17, 1981. (١٤)

McCloskey also vigorously : **Los Angeles Times,** August 2, 1981. (١٥)

Still, McCloskey had : Ibid. (١٦)

One of the : **Redlands Daily Facts,** April 11, 1981. (١٧)

On the other : **San Francisco Examiner,** August 17, 1981. (١٨)

A few days : **San Francisco Examiner,** August 26, 1981. (١٩)

An article in : **B'nai B'rith Messenger** (Los Angeles, Calif.), August 7, 1981. (٢٠)

The charge was : Letter from McCloskey to **B'nai B'rith Messenger,** October 21, 1983. (٢١)

The **Messenger** Published : **B'nai B'rith Messenger** (Los Angeles, Calif.), October 2, 1981. (٢٢)

In an interview : Douglas Bloomfield, interview, October 8, 1983. (٢٣)

Another Jewish publication: McCloskey, interview, May 10, 1983; also see **Palo Alto Times-Tribune,** August 17, 1982. (٢٤)

An article in: **Heritage and Southwest Jewish Press** (Los Angeles, Calif.), August 7, 1981. (٢٥)

One of a : **San Francisco Examiner,** August 15, 1982. (٢٦)

Josh Teitelbaum, who: McCloskey, interview, May 10, 1983. (٢٧)

McCloskey's views on : See **Sacramento Bee,** December 17, 1982. (٢٨)

One former supporter : **Los Angeles Times,** August 2, 1981. (٢٩)

On September 22: **Congressional Record,** September 22, 1982. (٣٠)

In the closing: **Congressional Record,** December 21, 1982. (٣١)

« Many of my » : McCloskey interview, May 10, 1983. (٣٢)

Ken Oshman, president : Ibid. (٣٣)

McCloskey accepted a : Ibid. (٣٤)

The group distributed : The memorandum, dated March 1, 1983, was headed : «to ADL regional directors from Justin J. Fringer». (٣٥)

McCloskey accepted an : Letter to McCLoskey from David Marks of the Guest Professorship Board of ASSP; also see **Stanford Daily,** November 9, 1982. (٣٦)

Howard Goldberg : **Stanford Daily,** February 8, 1983. (٣٧)

Student leader Seth: See **Stanford Review,** May 25, 1983. (٣٨)

His own remuneration : See **Washington Post,** July 28, 1983. (٣٩)

According to a : **San Jose Mercury News,** May 27, 1983. (٤٠)

One student, Jeffrey : **Stanford Daily,** April 29, 1983. (٤١)

Responding, Professor Hubert : Letter to Jeffrey Au from Prof. Hubert Marschall, April 19, 1983. (٤٢)

McCloskey reacted sharply : **San Francisco Chronicle**, May 5, 1983. (٤٣)

The **San Francisco :** Ibid. (٤٤)

David Marks, The: McCloskey, interview, May 10, 1983. (٤٥)

By mid-May : See **Washington Post,** July 28, 1983. (٤٦)

McCloskey told the : **Peninsula Times-Tribune,** July 27, 1983. (٤٧)

In September 1983: McClsokey, address before the International Conference on the Question of Palestine, Geneva, Switzerland, September 1, 1983. (٤٨)

Andrew Young resigned: **Washington Post,** August 16, 1979. (٤٩)

To show support : **Washington Star**, August 21, 1979. (٥٠)

Fauntroy said he : **Washington Post,** August 21, 1979. (٥١)

While Terzi said : Ibid. (٥٢)

« I don't think»: Ibid. (٥٣)

Prominent Jewish businessman : Ibid. (٥٤)

In an attempt : **Washington Post,** August 22, 1979. (٥٥)

Howard Squadron, president: Ibid. (٥٦)

The **Post** described : Ibid. (٥٧)

The Rev. Wyatt : Ibid. (٥٨)

Some said they : **Washington Star,** August 23, 1979. (٥٩)

Fauntroy said : «In» : **Washington Post,** August 23, 1979. (٦٠)

The Washington Post : Ibid. (٦١)

The validity of : **Washington Post**, August 27, 1979. (٦٢)

It didn't cripple : *The Rev. Walter Fauntroy, interview, July 26, 1983.* (٦٣)

As they departed : **Washington Post,** September 17, 1979. (٦٤)

Fauntroy recalls the : **Washington Post,** September 24, 1979. (٦٥)

U.S. Jews who : See **Washington Post,** September 18, 1979; **Washington Star,** September 24, 1979. (٦٦)

The controversy deepened : **Washington Post,** September 23, 1979. (٦٧)

Rabbi Joshua Haberman : Ibid; also see **Washington Post,** October 29, 1979. (٦٨)

At a news : **washington Post,** September 23, 1979. (٦٩)

Before the vote : **Washington Post,** January 26, 1980; February 7, 1980; February 21, 1980; March 9, 1980. (٧٠)

In an editorial : **Washington Post,** January 30, 1980; January 31, 1980. (٧١)

Fauntroy called the : **Washington Post,** February 1, 1980. (٧٢)

The amendment was : See **Washington Post,** March 20, 1980. (٧٣)

Fauntroy's Middle East : **Washington Post,** October 16, 1979, also see **Washington Post,** October 24, 1979. (٧٤)

Some black leaders : **Newsweek** , October 22, 1979. (٧٥)

Before leaving for : **Washington Post,** October 17, 1979. (٧٦)

Other blacks supported: **Washington Post,** October 16, 1979. (٧٧)

«Any civil rights»: Ibid. (٧٨)

Even before these : **Washington Post,** October 12, 1979. (٧٩)

Fauntroy added that : **Washington Post,** October 16, 1979. (٨٠)

Announcing her intention : **Washington Post,** May 15, 1982. (٨١)

A month later : **Washington Post,** June 29, 1982. (٨٢)

Both candidates gave : **Jewish Week** Washington, D.C.), July 1-7, 1982. (٨٣)

The challenger's campaign: See **Washington Post,** November 6, 1980. (٨٤)

He agreed with : **Washington Post,** August 13, 1983; August 14, 1983. (٨٥)

Reflecting on the : The Rev. Walter Fauntroy, interview, July 26, 1983. (٨٦)

Morris Amitay, then : Michael Nieditch, interview, September 24, 1983. (٨٧)

Republican Charles Whalen : Charles Whalen , letter to the author, February 17, 1984. (٨٨)

Richard Nolan, now : Richard Nolan, interview, February 17, 1984. (٨٩)

Afterwards he told : **Chicago Sun-Times** *October 17, 1981, also see* **Houston Chronicle,** October 16, 1981. (٩٠)

Columnist Carl Rowan : **Washington Post,** October 25, 1981. (٩١)

In the following: **Mideast Observer,** November 1, 1983. (٩٢)

As Stephen S. Rosenfeld : See **Washington Post,** May 12, 1983. (٩٣)

They based their : **New York Times,** January 11, 1977. (٩٤)

Zablocki dismissed the: **Congressional Quarterly,** January 15, 1977. (٩٥)

Zablocki declared that : **Washington Post,** January 11, 1977; also see (٩٦)
Washington Post, December 17, 1976.

He told columnist : **Washington Post,** January 10, 1977. (٩٧)

Despite the lobby's : **New York Times,** January 19, 1977, **1977 Congres-** (٩٨)
sional Quarterly Almanac.

An aide said : Interview with confidential source. (٩٩)

A veteran Congressman : Regard for the influence of pro-Israeli lobbying (١٠٠)
interests compelled the Congressman to request anonymity.

He says, « When » : Mervyn M. Dymally, interview , March 8, 1984. (١٠١)

The first encounter : Ibid. (١٠٢)

Dymally met the : Ibid. (١٠٣)

Moreover, to make : Letter from Dymally to Barry Binder, February 29, (١٠٤)
1984.

Carmen Warshaw, long : Dymally, interview, March 8, 1984. (١٠٥)

While one staff : Ibid. (١٠٦)

He told the : **Wall Street Journal,** August 3, 1983. (١٠٧)

Whenever he complains : Dymally, interview, March 8, 1984. (١٠٨)

Taking part in : Hearings of the Subcommittee on Europe and the Middle (١٠٩)
East, February 28, 1983.

At fund - raising : Interview with confidential source. (١١٠)

Dymally was brave : Hearings of the Subcommitte on Europe and the Mid- (١١١)
dle East, April 12, 1983.

During the same : Ibid. (١١٢)

Asked for comment : **Washington Post,** May 11, 1983. (١١٣)

He warned that : Ibid. (١١٤)

Democratic Congressman George : Ibid. (١١٥)

But Kanas Republican : Ibid. (١١٦)

An lobbyist for : Confidential interview with a member of the Congres- (١١٧)
sional liason staff of AID.

Pritchard, witnessing Israel's : **Washington Post,** May 11, 1983. (١١٨)

«I must confess» : Mervyn M. Dymally, interview, March 8, 1984. (١١٩)

« What is tragic » : Ibid. (١٢٠)

Dymally notes that : Ibid. (١٢١)

Dymally believes the : Ibid. (١٢٢)

Donald J. Pease : Donald J. Pease, interview, September 20, 1983. (١٢٣)

The resolution provided : See **New York Times,** November 11, 1983. (١٢٤)

When The roll : **Congressional Record,** November 8, 1983. (١٢٥)

« The Jewish community » : As with many other knowledgeable Capitol Hill sources, This Capitol Hill insider would speak candidly about the workings of the Israeli Lobby only on the condition that he remain anonymous. (١٢٦)

Silvio Conte, senior : **Congressional Record,** November 10, 1983. (١٢٧)

Republican leader Bob : Ibid. (١٢٨)

To Republicans Conte : Ibid. (١٢٩)

When the roll : Ibid. (١٣٠)

But the excuse : Ibid. (١٣١)

During debate of : **Near East Report** , May 11, 1984; also see **Washington Report on Middle East Affairs,** May 28, 1984. (١٣٢)

Rahall recalls that : Nick J. Rahall II, letter to the author, June 6, 1984. (١٣٣)

The « brave » Congressman: Ibid. (١٣٤)

He received « less »: Rahall, interview, June 8, 1984. (١٣٥)

In all, 91 : **Congressional Record,** September 28, 1983. (١٣٦)

A veteran Congressman : Interview with a confidential Administration source present at the discussion. (١٣٧)

In late February : Interview with confidential source. (١٣٨)

Asked to explain : Interview with confidential source. (١٣٩)

Confronted by the : Interview with confidential source. (١٤٠)

The panel approved : **Mideast Observer,** March 15, 1984, also see **Washington Report on Middle East Affairs,** March 5, 1984. (١٤١)

Written by AIPAC: Interview with confidential source. (١٤٢)

In either form : See **Washington Post,** February 28, 1984. (١٤٣)

When king Hussein : See **New York Times,** March 15, 1984; also see **Washington Report on Middle East Affairs,** April 2, 1984. (١٤٤)

Meanwhile Democratic Congressman : Hearings of the House Subcommittee on Europe and the Middle East, June 7, 1984; also see **Washington Post,** April 27, 1984; also see **Near East Report,** August 17, 1984. (١٤٥)

Democrat Larry Smith : Subcommitte Hearings, June 7, 1984. (١٤٦)

Republican Larry Winn : Ibid. (١٤٧)

الفصل الثالث : هيئة التشاور لا تتشاور

One morning in : Hassan, Crown Prince of Jordan, interview, May 11, 1983. (١)

Thompson, a Republican : see **Time,** September 20, 1982. (٢)

A crucial part : See **Jewish Chicago,** October 1982; also see **Chicago Sun-Times,** September 14, 1983; September 16, 1983. (٣)

Stevenson was attempting : See **Illinois Issues,** November 1977; **Nation,** December 11, 1976; March 3, 1979 ; May 5, 1979; **Foreign Affairs,** October 1974. (٤)

Time magazine described : **Chicago Magazine** , June 1979. (٥)

Effective in committee : **Chicago,** June 1979. (٦)

Chicago Daily News : November 1, 1974. (٧)

Although a « blue-blood» : See **New York Times Magazine,** February 22, 1970; also see **Washington Post,** November 24, 1970. (٨)

My only interest : **Chicago,** June 1979. (٩)

During his second : **New Republic,** February 24, 1979 ; also see **Christian Science Monitor,** February 5, 1979. (١٠)

« I'm going to »: **Washington Post,** February 9, 1979 ; also see **Nation** , March 3, 1979. (١١)

Stevenson ultimately decided : Adlai E. Stevenson III, interview, June 9, 1983. (١٢)

Several of the : Ibid. (١٣)

Stevenson himself had : The Israel Bond « Man of the Year» designation was awarded to Stevenson on December 15, 1974, and recorded in the **Congressional Record,** January 10, 1975. The AJC in 1977 awarded Stevenson a commendation and a plaque for his work opposing the trade boycott against Israel. The Weizman Institute established the Adlai E. Stevenson III Chair in endocrinology and reproductive biology was estab- (١٤)

lished in recognition of the Senator's steadfast support of the Institue and its work.

But trouble developed : **Jacksonville Journal Courier** (Jacksonville, III.), August 31, 1982. Though the Washington office of AIPAC had produced the defamatory document, an AIPAC spokesman at the time expressed displeasure at seeing AIPAC material thus used in a political campaign. Such political smear tactics have become less common for AIPAC under the more sophisticated leadership of present director thomas A. Dine. (١٥)

In fact, the : Adlai E. Stevenson, **The Middle East : 1976,** report to the Committe on Banking, Housing and Urban Affairs, United States Senate on his study mission to the Middle East conducted between February 10 and February 25, 1976 (GPO, Washington, 1976). (١٦)

The anti-Stevenson : **Congressional Record,** June 17, 1980, October 11, 1979. (١٧)

In speaking for : **Congressional Record,** June 17, 1980. (١٨)

After the vote : Stevenson, interview, June 9, 1983. (١٩)

As chairman of : **Seattle Times,** September 28, 1980. (٢٠)

With his term : Letter from Adlai E. Stevenson III to James M. Ennes Jr., January 28, 1981. (٢١)

Stevenson was actually : See Rennan Lee Teslik, **Congress, The Executive Branch and Special Interests : The American Response to the Arab Boycott of Israel;** also Stan Marcus, interview, October 7, 1983. (٢٢)

For the achievement : Stevenson, interview, June 9, 1983. (٢٣)

The Chairman of : Letter from Theodore R. Mann to Adlai E. Stevenson III, July 28, 1977. (٢٤)

Jewish Chicago , making : **Jewish Chicago,** October 1982. (٢٥)

A flyer distributed : **Jacksonville Journal Courier** (Jacksonville, III.), August 31, 1982. (٢٦)

The word was : See **Sentinel,** September 30, 1982; also see **Waukegan News Sun** , November 9, 1982. (٢٧)

The Political editor : **Chicago Sun-Times,** June 27, 1982. (٢٨)

When Republican Senator : **Chicago Sun-Times,** September 14, 1982. (٢٩)

« I learned after»: Stevenson, interview, June 9, 1983. (٣٠)

Phil Klutznick's daughter : Bettylu Saltzman, interview, June 16, 1983. (٣١)

Stevenson's running-mate : Grace Mary Stern, interview, October 18, 1983. (٣٢)

« Many of my» : Stevenson, interview, June 9, 1983. (٣٣)

In the end : **Time,** Novembr 15, 1982. (٣٤)

Fed up by : **Chicago Tribune,** September 10, 1982. (٣٥)

The **Chicago Sun-Times : Chicago Sun-Times** , September 16, 1982. (٣٦)

Philip Klutznick, prominent: Stevenson, interview, June 9, 1983. (٣٧)

The election was : **Time,** November 15, 1982. (٣٨)

Stevenson asked for : See Illinois Supreme Court Docket No. 57637, Agenda 52, November 1982. (٣٩)

A post-election : **Waukegan News Sun,** November 9, 1982. (٤٠)

Campaign manager Joseph : **Chicago Sun-Times,** September 14, 1982. (٤١)

Press secretary Rick : Rick Jascula, interview, October 18, 1983. (٤٢)

Thomas A. Dine : **Present Tense,** Spring 1983. (٤٣)

Stevenson too believes : Stevenson, interview, June 9, 1983. (٤٤)

« When all of ' : **New York Times Magazine** , November 24, 1974. (٤٥)

Fulbright first gained : Haynes Johnson and Bernard N. Gwertzman, Ful-bright, **The Dissenter.** (٤٦)

Because of this : Ibid. (٤٧)

Twenty-five years : **New York Times,** June 2, 1974. (٤٨)

His deepest and : See **Foreign Affairs,** Spring, 1979. (٤٩)

But Fulbright also : **Time,** June 10, 1974. (٥٠)

Fulbright put no : See J.W. Fulbright, **The Arrogance of Power.** (٥١)

« All we seek » : Johnson and Gwertzman, Op. Cit. (٥٢)

Fulbright had supported : See **Washington Post,** August 23 1970. (٥٣)

In 1963 Fulbright : **Congressional Record,** August 1, 1963. (٥٤)

Pincus recalls that : Walter Pincus, interview, November 14, 1983. (٥٥)

Both Fulbright and : Pincus, Ibid. (٥٦)

The Fulbright hearings : See **National journal,** May 18, 1970. (٥٧)

Despite his concern : **New York Times,** August 23 1970. Also see **National Observer,** August 31, 1970, **New Republic,** October 10, 1970. (٥٨)

In 1971, he : **New York Times,** April 5, 1971; also see J.w. Fulbright, **The Crippled Giant.** (٥٩)

Appearing on CBS: «Face the Nation», April 15, 1973. (٦٠)

Six Weeks after : **Washington Post,** May 31, 1973. (٦١)

His criticism of : See **Christian Science Monitor,** January 24, 1974, **New Republic,** April 27, 1974 **Newsweek,** June 10, 1974. (٦٢)

Fulbright hadn't expected : J. William Fulbright, interview, June 3, 1983; also see **Saturday Review,** January 11, 1975. (٦٣)

Walter Pincus, who : Walter Pincus, interview , November 14, 1983. (٦٤)

The **New York Times : New Yok Times Magazine,** May, 1974; November 1974. (٦٥)

«I don't think » : J. William Fulbright, interview, June 3, 1983. (٦٦)

Marked «confidential» : Memorandum from the Washington office of B'nai B'rith, May 7, 1974. (٦٧)

In a speech : See **National Observer,** November 16, 1974. (٦٨)

His central concern : **Washington Post,** November 5, 1974; Fulbright address at Westminster College, Fulton, Missouri, November 2, 1974. (٦٩)

Fulbright's continuing efforts : Also see **New York Times,** March 6, 1974. (٧٠)

The large Washington : **Congressional Quarterly,** August 22, 1981. (٧١)

Pondering the future : Fulbright, interview, June 3, 1983. (٧٢)

Yet his determination : **National Observer,** November 16, 1974. (٧٣)

Soon After he : James G. Abourezk, interview, August 1, 1984. (٧٤)

Blitzer's account : **Near East Report,** February 13, 1974. (٧٥)

The mailing : I.L. Kenen, Letter to Ms. Carol V. Bernstein, February 25, 1974. (٧٦أ)

The next day : AIPAC later sent a memorandum to its Connecticut membership, sa well as state leaders, denouncing Ribicoff for his attendance at the luncheon. (**Jewish Ledger** (Connecticut), March 23 1978.) (٧٦ب)

A major storm : See James Abourezk, **On Democracy and Dissent** Middle East Affairs Council 1977). (٧٧)

the Israeli lobby's : See **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984. (٧٨)

This involvement began : Interview with confidential source. (٧٩)

The letter was : Interview with confidential source. (٨٠)

Over the years : Ibid. (٨١)

Hathaway cooperated in : The letter was sent to President Ford on May 21, 1975. See Gerard G. Sheehan, **The Arabs Israelis, and Kissinger;** also see Richard H. Curtiss, **A Changing Image: Amercian Perceptions of the Arab-Israeli Dispute.** (٨٢)

Ford, dissatisfied with : See **Washington Post,** March 8, 1978. (٨٣)

Three years later: Ibid. (٨٤)

Lobbying on both : See **Washington Post,** May 7, 1978. (٨٥)

The **Washington Post** : Ibid. (٨٦)

In the wake : **Washington Post,** April 22, 1978. (٨٧)

Concerning the book : Ibid. (٨٨)

Senator Wendell Anderson : Interview with confidential source. (٨٩)

In an interview : **Wall Street Journal** , March 13, 1978. (٩٠)

One of them : Interview with confidential source. (٩١)

A Senate committe : Ibid. (٩٢)

Israeli officials opposed : See **Washington Star,** April 16, 1981. (٩٣)

Even before Reagan : Associated Press Wire Service, September 21, 1981. (٩٤)

Lobbyist Frederick Dutton : **Washington Post,** September 28, 1981. (٩٥)

The **Post** reported : Ibid. (٩٦)

Senator John Glenn : Associated Press wire Service, September 21, 1981. (٩٧)

Syndicated columnist Carl : **Washington Post,** November 25, 1981. (٩٨)

When the Senate : **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984; also see Seth Tillman, **The United States in the Middle East : Interests and Obstacles.** (٩٩)

His opposition to : **Washington Post,** July 9, 1973. (١٠٠)

In a December : **Washington Post,** December 5, 1971. (١٠١)

Mathias was alarmed : See **Nation,** December 8, 1975; also see **Washington Post** November 26, 1975; February 15, 1976. (١٠٢)

The late Clarence : Biography of Sen. Charles McC. Mathias Jr., prepared by the office of Sen. Mathias, June 1, 1978. (١٠٣)

In fact, early : **Baltimore Sun,** December 3, 1980. (١٠٤)

A resident of : **Washington Post,** June 2, 1974. (١٠٥)

The controversial article : **Washington Post,** June 28, 1981. (١٠٦)

The same Year : **Baltimore Sun,** December 8, 1980. (١٠٧)

As the **Baltimore Sun** : Ibid. (١٠٨)

He was exhibiting : Biography of Sen. Charles McC. Mathias Jr., prepared by the office of Sen. Mathias, June 1, 1978; also see **Frederick Post** (Frederick., Md.), April 12, 1980; **Congressional Record,** December 18, 1979. (١٠٩)

These qualities led : **Foreign Affairs,** Spring 1981. (١١٠)

The Baltimore **Jewish Times : Jewish Times** (Baltimore, Md.), July 3, 1981. (١١١)

Arnold Blumberg, a : **Evening Sun** (Baltimore, Md.), July 13, 1981. (١١٢)

A prominent Jewish : **Jewish Times** (Baltimore , Md.), July 3, 1981. (١١٣)

Congressman Benjamin S. Rosenthal : **Baltimore Sun,** November 5, 1981. (١١٤)

Other critics expressed : Discussion of difficult issues involving the Middle East, Israel and American jews, such as the AWACS sale to Saudi Arabia, always raises the issue of anti-Semitism on Capitol Hill. See **Washington Post,** November 29, 1981; **New York Times,** October 28, 1981; **Near East Report,** November 20, 1981. (١١٥)

A spokesperson for : **Jewish Times** (Baltimore, Md), July 3, 1981; **Baltimore Sun,** July 6, 1981. (١١٦)

One critic identified : **Jewish Times** (Baltimore, Md.) July 3, 1981. (١١٧)

الفصل الرابع : اللوبي والمكتب البيضاوي

It was a : Charles Bartlett, interview, November 1, 1983. (١)

After learning of : Myer Feldman, interview, October 30, 1983. (٢)

Mr. and Mrs. Arthur : Confidential interview with informed source. (٣)

President Harry S. : See John Snetsinger, **Truman, the Jewish Vote and the creation of Israel;** also see Robert J. Donovan, **Conflict and Crisis : The Presidency of Harry S. Truman, 1945-1948;** Roberta Feuerlicht, **The Fate of the Jews.** (٤)

When Truman continued : Snetsinger, Op. Cit. (٥)

Two-thirds of : Feuerlicht, Op. Cit. (٦)

Their Spokesman, Ambassador : Evan M. Wilson, **Decision On Palestine;** also see **Christian Science Monitor** , June 16, 1981. (٧)

Pro-Israeli partisans : Confidential observation of a person currently prominent in Middle East Policy activities. (٨)

Secretary of State : Evan M. Wilson, **Decision On Palestine.** (٩)

In a 1949 : Quoted by Tillman, Op. Cit. (١٠)

In September 1953: Stephen Green, Taking Sides: America's Secret Rela- (١١)

tions with a Militant Israel; also Wilbur Crane Eveland, **Ropes of Sand: America's Failure in the Middle Eaxt.**

Predictably Eisenhower's decision : Green Op. Cit. (١٢)

Dr. Israel Goldstein : Ibid. (١٣)

Eisenhower faced the : Ibid; also see Tillman, Op. Cit. (١٤)

Despite partisan assaults :Stephen D. Isaacs, **Jews and American Politics.** (١٥)

Despite protests : Green Op.Cit., also see Kennett Love, **Suez: The Twice Fought War.** (١٦)

Informed that the : Ibid. (١٧)

That night the : Ibid. (١٨)

A determined President : Ibid., also see Tillman, Op. Cit. (١٩)
« It is impossible »: Grenn, Op. Cit., (٢٠)

Eisenhower persisted, declaring : Ibid. (٢١)

Although there is : See above ,p. 184; Isaacs, Op. Cit. (٢٢)

He authorized for : Eveland, Op. Cit. (٢٣)

But Israel's military : Green, Op. Cit. (٢٤)

Friends of Israel : Ibid. (٢٥)

The Latter often : So close was Johnson's friendship with the Krims that they were the first beyond the Johnson family to learn of the President's decision not to seek re-election in 1968. (see Donald Neff, **Warriors at Suez).** (٢٦)

In A September : Donald Neff, Interview, May 23, 1984. (٢٧)

In March 1967: Ibid. (٢٨)

In early June : Green, Op. Cit. (٢٩)

Although Johnson's successor : See Stephen D. Isaacs, **Jews and American Politics.** (٣٠)

Privately, Nixon criticized: See Henry A. Kissinger, **Years of Upheaval.** (٣١)

In a July : Richard M. Nixon, interview, July 26, 1984. (٣٢)

The **Manchester Guardian : Manchester Guardian,** October 10 1976. (٣٣)

He took the : George W. Ball, **The Past Has Another Pattern.** (٣٤)

Ball declined, believing : Ibid. (٣٥)

He admitted that : George W. Ball, interview, June 10, 1983. (٣٦)

A senior diplomat : Confidential interview with informed source. (٣٧)

Connally's campaign theme: See **Economist** (London), October 20, 1979. (٣٨)

He argued that : **New York Times,** October 12, 1979. (٣٩)

Connally became the : **New York Times** , October 22, 1979. (٤٠)

Henry Siegman, executive : **Washington Star,** October 13, 1979. (٤١)

Connally did get : **Christian Science Monitor,** October 16, 1979. (٤٢)

Writing in : **The Nation,** November 3, 1979. (٤٣)

The **Washington Post : Washington Post,** October 15, 1979. (٤٤)

Within a few : See **Los Angeles Times,** December 29, 1974. (٤٥)

The New York Republican Committee : **Washington Post** , November 6, 1979. (٤٦)

The **Washington Post,** Ibid. (٤٧)

Columnist William Safire : **New York Times,** October 15, 1979. (٤٨)

But he had : See **Washington Post,** December 27, 1983. (٤٩)

Polls showed : Ibid. (٥٠)

In April 1983 : Ibid. (٥١)

After meeting with : See **Chicago Tribune,** December 5, 1983. (٥٢)

In addition : $ 300 million was to be spent in the United States for development of the Israeli Lavi fighter plane, While an additional $ 250 million was authorized to be spent in Israel. This $ 250 million an unprecedented U.S. subsidy to a foreign industry, was the issue behind the Rahall amendment. See chapter two. (٥٣)

Near East Report : Near East Report, December 23, 1983. (٥٤)

In March, Reagan : See **Washington Post,** March 16, 1984. (٥٥)

Hussein told a : **New York Times,** March 15, 1984. (٥٦)

Mondale accused Hart : See **New York Times,** March 22, 1984. (٥٧)

Hart accused Mondale : Ibid. (٥٨)

When Donald McHenry : See **Washington Post,** March 2, 1980. (٥٩)

Three days Later : **Washington Post,** March 5, 1980. (٦٠)

Bothe the nation : See **wall street Journal** March 5, 1980; March 7, 1980; also see **Washington Post,** March 6, 1980; March 12, 1980. (٦١)

Arabs were outraged : Ibid (٦٢)

Sharon told Jews : Roberta Feuerlicht, **The Fate of the Jews.** (٦٣)

In November: see **Washington Post,** November 6, 1980; November 9, (٦٤)
1980.

In June 1984 : Albert Joseph, interview , August 15, 1984. (٦٥)

Upon learning that : **Wall Street Journal,** March 23, 1984. (٦٦)

Hart's competitor for : **Los Angeles Times,** July ...., 1984. (٦٧)

As a Senator : **United States Senator Gary Hart on the Isuues: Israel and** (٦٨)
the Middle East (2- Page summary prepared by the Hart Presidential cam-
paign, undated); also see **Near East Report,** January 13, 1984.

Senators Ernest Hollings : See **New York Times,** September 15, 1983; also (٦٩)
see **Near East Report,** January 6, 1984; January 13, 1984.

In the past : See **Boston Globe,** February 15, 1983; February 20, 1985. (٧٠)

Bitten by the : Ibid. (٧١)

In a speech : **New York Times** , September 14, 1983; also see **Washington** (٧٢)
Post, September 15, 1983.

One of Glenn's : Confidential interview with an Ohio Congressman. (٧٣)

The speech caused : Lucius Battle, interview, May 21, 1983. (٧٤)

McGovern called for : New York Times, February 4, 1979. (٧٥)

In a speech : Ibid. (٧٦)

After the « Super » : **Washington Post,** March 14, 1984. (٧٧)

Jackson became controversial : **Washington Post** , October 6, 1979; also (٧٨)
see **Rocky Mountain News** (Denver, Colo.), August 7, 1983.

By the time : **Washington Post** , October 12, 1984. (٧٩)

He immediately enlivened : See **Newsweek,** January 16, 1984. (٨٠)

He proclaimed, «The»: Ibid. (٨١)

In televised debates : See **Washington Post,** March 29, 1984; also see **New** (٨٢)
York Magazine, January 9, 1984; **Sun** (Baltimore, Md.), February 6, 1984.

Jackson found himself: See **Chicago Sun-Times,** February 27, 1984. (٨٣)

Inspired by attacks : See **Washington Post,** April 7, 1984; April 8, 1984; (٨٤)
April 15, 1984, April 18, 1984, inter alia.

In advance of : Confidential interview with informed sources; also see **New** (٨٥)
York Times, November 11, 1983.

الفصل الخامس : اختراق دفاعات وزارتي الدفاع والخارجية .

« The leaks to»: This chapter is based upon interivews with 17 present and former officials from the Department of Defense, the Department of State and the white House. Where considerations of career security permit, these sources have been identified. (١)

Thomas Pianka, an : Thomas Pianka, interview, November 17, 1983. (٢)

Richard Helms, director : Donald Neff , **Warriors For Jerusalem.** (٣)

Les Janka, a : Les Janka, interview, August 16, 1983. (٤)

Zbigniew Brzezinski, Carter's: Zbigniew Brzezinski, interview, October 31, 1983. (٥)

« Our officers cannot»: Israel is the only country where the U.S. permits such limitations. (٦)

On one occasion : Wilbur Crane Eveland, correspondence with the author, January 23, 1984. (٧)

Young recalls : Andrew Young, interview, May 10, 1983. (٨)

Young resigned as : See Chapter two. (٩)

This denial : **Newsweek,** September 3, 1979. (١٠)

The instigator was : **Washington Post,** March 2, 1977. (١١)

A few days : **Washington Post,** February 18 1977. (١٢)

When he read : James G. Abourezk, interview , August 1, 1984. (١٣)

Abourezk tried unsuccessfully : Legislation was introduced in 1984 to provide Israel with Open U.S. financing for its foreign aid activities. See chapter two. (١٤)

The episode caused : ambassador John C. West, interview, April 18, 1983; also see **New York Times,** April 20, 1980. (١٥)

West recalls : **New York Times** , April 20, 1980. (١٦)

If so, the : In the wake of the AWACS vote, the United States agreed to boost the level of aid to Israel by $ 300 million per year for a period of four years. (١٧)

Before leaving his : **Washington Post** , January 24, 1981. (١٨)

L. Dean Brown : L. Dean Brown , interview, January 1984. (١٩)

Harold Saunders, a : Harold Saunders, interview, May 19, 1983. (٢٠)

Seelye pinpoints a : Talcott Seelye, interview, May 14, 1983. (٢١)

Bryen was publicly : **Defense Week,** July 27, 1981; **Focus,** February 15, 1982, **New Statesman,** May 6 1983. (٢٢)

During the controversy: **Washington Post,** April 6, 1978. (٢٣)

He subsequently left : **Jewish Week** (Washington, DC), July 17-23, 1983. (٢٤)

Indeed a Justice : Memorandum from john H. Davitt, Chief of the internal Security Section, Criminal Division, to Philip B. Heymann, Assistant Attorney General, Criminal Division. (٢٥)

An FBI summary : **In These Times,** April 27-May 3, 1983; **Atlantic Monthly,** May 1982. (٢٦)

Admiral Thomas Moorer : Admiral Thomas Moorer, interview, August 24, 1983. (٢٧)

During a visit : **Deland Sun News** (Delant, Fla.), August 11, 1983; also see **USA Today,** August 12, 1983. (٢٨)

The rifles in : **Washington Post** , August 10, 1983. (٢٩)

الفصل السادس : هجوم على الهجوم

The episode : Adm. Thomas L. Moorer, interview, August 24, 1983. (١)

The **Liberty** : See James M. Ennes Jr., **Assault on the Liberty.** (٢)

Israeli Chief of Staff : **New York Times,** June 8, 1967. (٣)

At 6 A.M. : **U.S. Naval Institute Proceedings,** June 1978. (٤)

Admiral Donald Engen : Adm. Donald Engen, interview, August 29, 1983. (٥)

The planes : See Ennes, Op. Cit. (٦)

President Johnson accepted : **New York Times,** June 10, 1967. (٧)

Smith Hempstone, foreign : **Washington Star,** June 16, 1967. (٨)

The Pentagon staved : **U.S. News and World Report,** June 26, 1967; **Defense Electronics,** October 1981. (٩)

The court : **New York Times** , June 18, 1967. (١٠)

Testimony completed, Admiral : Admiral Isaac Kidd, interview, October 7, 1983. (١١)

When finally released : Office of Assistant Secretary of Defense (Public Affairs), News Release, June 28, 1967. (١٢)

The censored summary : Ennes , **Assault on the Liberty.** (١٣)

The report did: **New York Times,** June 29, 1967; also see **Washington Post,** june 30, 1967. (١٤)

The **New York : New York Times,** July 1, 1967. (١٥)

The **Washington Star : Washington Star** , June 30, 1967. (١٦)

In early July : **New York Times,** July 7, 1967. (١٧)

Lieutenant James M. : Ennes, interview, April 30, 1983. (١٨)

Ennes discovered «shallowness» : Ennes, **Assault on the Liberty.** (١٩)

Ennes learned that : Ibid ; see also **OPC Bulletin,** February 15, 1982. (٢٠)

The Embassy message : Ibid. (٢١)

Ennes believes this : See **National Review** , September 5, 1967. (٢٢)

Another request for : Ennes, interview, April 30, 1983. (٢٣)

It paralleled the : **Defense Electronics,** October 1981. (٢٤)

Pueblo Commander Lloyd : Cmdr Lloyd N. Bucher, interview, April 10, 1983. (٢٥)

Bucher recalls how : Ibid. (٢٦)

Admiral Thomas L. Moorer : Moorer, interview, August 24, 1983. (٢٧)

Ennes quoted a : Ennes, **Assault on the liberty;** also see **pacific Northwest,** September 1982. (٢٨)

Admiral Moorer said : **Christian Science Monitor,** June 22, 1982. (٢٩)

Even Tombstone inscriptions : **USS Liberty Newsletter,** December 1982. (٣٠)

A few days : White House Memorandum from James U. Cross to Harry McPherson, June 20, 1967. (٣١)

Responding to the : White House Memorandum from Harry McPherson to James U. Cross. (٣٢)

While Washington engaged : Engen, August 29, 1983. (٣٣)

Yitzhak Rabin, military : Yitzhak Rabin, **Rabin Memoirs.** (٣٤)

Lyndon Johnson's own : President Lyndon Johnson, **Vantage Point.** (٣٥)

Although his signature : These understated numbers reflect estimates which appeared in some newspapers before the full casualty count was know. See **New York Times,** June 9, 1967; **Washington Post,** June 9, 1967. (٣٦)

Moshe Dayan, identified: Moshe Dayan, **Story of My Life.** (٣٧)

The cover-up : **Washington Post,** July 18, 1982, Ennes, interview August 10, 1983. (٣٨)

The **Atlanta Journal** : Quotations taken from the dust Jacket of Ennes, **Assault on the Liberty.** (٣٩)

Journalist Seymour Hersh : Letter from Seymour Hersh to Robert Loomis of Random House, 1979. (٤٠)

A caller : Ennes, interview, April 30, 1983. (٤١)

As the result : **Middle East Perspective,** June 1981. (٤٢)

Talk show host : Ennes, interview, April 30, 1983. (٤٣)

At the invitation : Ibid. (٤٤)

After National Public : Ennes Interview, April 30, 1983. (٤٥)

Ennes' book may : Bucher, interview, April 30, 1983. (٤٦)

Later in 1983 : **Jewish Veterans** (magazine), April / May / June 1983. (٤٧)

another retired officer : Moorer, interview, August 24, 1983. (٤٨)

الفصل السابع : تحدي الحرية الأكاديمية .

Coordinator Jonathan Kessler : Information on this and subsequent pages about AIPAC's Political Leadership Development Program is largely drawn from public remarks by Jonathan Kessler made at an AIPAC workshop in Washington, June 12, 1983 and literature distributed at the workshop; also see **AIPAC College Guide: Exposing the Anti-Israel Campaign on Campus; Near East Report** August 10, 1984. (١)

Edward Said, a : Edward Said, interview, July 20, 1983. (٢)

The Harvard Jewish : George Bisharat, former Harvard Law student who helped organize the event, interview, June 21, 1983. (٣)

When this failed : **Havard Law Record,** May 7, 1982. (٤)

Several members of : **Harvard Law Record,** April 30, 1982. (٥)

In a statement : **Harvard law Record,** May 7, 1982. (٦)

According to the : **Harvard Law Record,** May 6, 1983. (٧)

Noam Chomsky, world: Noam Chomsky, letter to the author, july 10, 1983. (٨)

when the monthly : James Schamus, interview, January 25; letter to the author , January 29, 1984. (٩)

The campus Jewish : **Daily Californian** (University of California at Berkeley), April 15, 1982. (١٠)

The following week : **Daily Californian,** April 14, 1982. (١١)

The next day : **Daily Californian,** April 15, 1982. (١٢)

While he was : James Schamus, letter to the author, January 29, 1984. (١٣)

In a interview : **San Francisco Examiner,** October 25, 1982. (١٤)

He told the : **Daily Californian,** October 20. (١٥)

D'Anna was shocked : John D'Anna, interview, July 8, 1983. (١٦)

He said that : **Arizona Daily wildcat** (University of Arizona, Tucson), March 2, 1983. (١٧)

Nevertheless, the day : **Arisona Daily Star,** March 4, 1983. (١٨)

The Tucson Jewish: Letter to John D'Anna from TJCC President Saul Tobin and Community Relations Committe Chairperson Carol Karsch, March 4, 1983. (١٩)

when the deadline : Copy of letter from United Zionist Insitutions to «Business Concerns advertinsing in the **Arizona Daily Wildcat** and All Ad Agencies in Tucson,» March 15, 1983. (٢٠)

Beginning in the : Letter to the author from willem A. Bijlefeld, Director of Hartford Seminary's Duncan Black MacDonald Center for the Study of Islam and Christian-Muslim Relations. (٢١)

Ahmad says that : Eqbal Ahmad, interview, September 24, 1983. (٢٢)

S.C. Whittaker: S.C. Whittaker, interview, January 30, 1984. (٢٣)

The Washington-based : **Bryn Mawr-Hverford College News,** November 4, 1977, citing (without date) the **New York Times.** (٢٤)

« It was as» : Kendall Landis, interview, June 17, 1983. (٢٥)

Haverford President Stephen : **Evening Bulletin,** (Philadelphia, Penna), November 5, 1977. (٢٦)

The program would : **Bryn-Mawr-Haverfork College News,** November 4, 1977. (٢٧)

«This was to »: Willis Armstrong, interview, June 22, 1983. (٢٨)

«There was never»: Stephen Cary, interview, July 12, 1983. (٢٩)

Using material provided : **Phoenix** (Swarthmore College), November 2, 1977, p.1. (٣٠)

Asked later about : James Platt , interview, July 27, 1983. (٣١)

The Jewish Community : **Jewish Exponent** (Philadelphia,Penna), November 11, 1977. (٣٢)

(٣٣) Finally, the Washington : Copy of Ira Silverman's confidential AJC memorandum dated November 28, 1977, p. 3.

(٣٤) Harrison wright, a: Harrison wright, interview, July 25, 1983.

(٣٥) Peter Cohan, a : **Phoenix,** February 8, 1978.

(٣٦) In a letter : **Phoenix** , November 9, 1977.

(٣٧) «I think the »: **Bryn Mawr-Haverford News,** November 11, 1977.

(٣٨) In an editorial : **Philadelphia Inquirer,** November 9, 1977.

(٣٩) In a subsequent : Copy of letter from Armstrong to Frient dated April 11, 1979.

(٤٠) Haverford's provost at : Thomas D'andrea, interview, July 29, 1983.

(٤١) The Dean of : Peter F. Krogn, interview, September 27, 1983.

(٤٢) John Ruedy, director: John Ruedy, interview, June 21, 1983.

(٤٣) The Protest included: **Georgetown Voice,** November 1, 1977.

(٤٤) But Georgetown's executive : **Washington Post,** May 4, 1977.

(٤٥) « We don't mix »: Ibid.

(٤٦) In his letter : **Chronicle of Higher Education,** September 25, 1978.

(٤٧) Arab Studies Director : Ibid.

(٤٨) According to the : **Washington Star,** July 27, 1978.

(٤٩) Father Healy refused : **Chronicle of Higher Education,** September 25, 1978.

(٥٠) In accepting donations : **Washington Post,** October 10, 1980.

(٥١) An article in : **Washington Post,** September 9, 1980.

(٥٢) Healy said Libya's : **Washington Post,** February 24, 1981.

(٥٣) John Ruedy added : John Ruedy, interview, June 21, 1983.

(٥٤) Moreover , the day : **Washington Post,** February 25, 1981.

(٥٥) Healy told the : **Washington Post,** February 14, 1981.

(٥٦) In an interview : **Washingtonian,** October 1981.

(٥٧) One expression of : Peter F. Krogh, interview, September 27, 1983.

(٥٨) Says Fr. Ellis : Fr. Kail Ellis, interview, January 11, 1984.

(٥٩) Established in 1965 : « CSIS in Brief » from inside cover of **Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, Publications 1983.**

(٦٠) Scholary participation : Ibid.

former U.S. Ambassador : Letter of reference given Hameed by Akins, dated August 22, 1983. (٦١)

Hameed was hired : Copy of letter of appointment, dated November 11, 1980. (٦٢)

That memo stated : Copy of CSIS memorandum dated October 8, 1980. (٦٣)

Jordan sent back: Copy of telex from Jordan to Pat Denny, dated August 30, 1981. (٦٤)

Jean Newsom, when : Jean Newsom, interview, July 26, 1983. (٦٥)

But Trish Wilson : Trish Wilson, interview, August 2, 1983. (٦٦)

Recalls research assistant : Paul Sutphin, interview, August 1, 1983. (٦٧)

Another of Hameed's : George Smally, interview, June 26, 1984. (٦٨)

In November : This account, from Hameed, was confirmed in substance by Amos Jordan in an interview April 5, 1984. Jordan specified that while Hameed's work was mentioned, it was «not central to the discussion» with Emerson. (٦٩)

In early December : Hameed's account . Jordan says he was interviewed «once» by Emerson and makes no mention of a draft. (٧٠)

The article was : **New Republic,** February 17, 1982, p. 25. (٧١)

Entilled «Georgetown Study » : **Platt's Oilgram News,** February 18, 1982, p. 4. (٧٢)

The editor : Onnik Maraschian, interview, August 11, 1983. (٧٣)

The memo : Copy of CSIS memorandum «Re : Attached Platt's Oilgram Article ,» dated February 22, 1982. (٧٤)

In the secret version : **Draft of a Proposed Report : U.S. Assistance to the State of Israel,** Prepared by the staff of the U.S. General Accounting Office (1983). (٧٥)

A week later : Amos Jordan states in a letter to the author dated April 12, 1984, that this incident occurred in Ocotober 1981, not in February 1982. (٧٦)

The new Charge would : Jordan denies this, saying the new charge replaced the old. He also denies that the charge was made retroactive and says it was applied «to all project directors at the Center ». (٧٧)

Wendt told Hameed : Hameed acknowledged a temporary deficit of about S 12,000, which he had expected to cover through CSIS sales of his report. (٧٨)

Then, on March 5: The date and other details of the burglary are con- (٧٩)
firmed in the report of the Metropolitan Police Department, Washington, D.C. complaint number 109-933.

Several corporations : Hameed's account. (٨٠)

الفصل الثامن : تكسون : مثال في الترويع .

In November 1980 : Sheila Scoville, interview, July 7, 1983. (١)

They told Dever : «Part II: History and Chronology » **Report on the Out-** (٢)
reach Function of the Near East Center, Oriental Studies Department, University of Arizona, prepared by the Tucson Jewish Community Council, Community Relations Committee.

The report questioned : Ibid. (٣)

It included reviews : **Report on the Outreach Function of the Near East** (٤)
Center.

In May, 1982: Memorandum from Robert M. Gimello to Dr. Paul rosenb- (٥)
latt, Acting Provost and Dean, May 13, 1982.

The four volunteers : **Arizona Post** (Tucson, Ariz), May 21, 1982. (٦)

He dispatched a : Memorandum from Ludwig w. Adamec to Faculty, Uni- (٧)
versity of Arizona, re : « Censorship of Outreach Materials , August 9, 1982.

In a statement : Letter from Ludwig Adamec to Editor, **Arizona Daily** (٨)
Wildcat, September 9, 1982.

After Acknowledging the : Memorandum from Robert M. Gimello to (٩)
Herman K. Bleibtreu, Dean of the Faculty of Social and Behavioral Sciences, September 24, 1982.

With this information : Letter from William G. Dever to Carol Karsch, (١٠)
October 29, 1982.

Instead, Carol Karsch : **Reply to the Department of Oriental Studies « Final** (١١)
Response», November 9, 1982.

In a letter : Letter from Dennis DeConcini to Kenneth D. Whitehead, (١٢)
Director, International Education Program, U.S. Department of Education, April 6, 1983.

Responding to the two : Letter from Edward M. Elmendorf, Assistant (١٣)
Secretary for Postsecondary Education, to Rep. James F. McNulty, March

29, 1983, and letter from Kenneth D. Whitehead (see previous reference) to Sen. Dennis DeConcini, April 15, 1983.

When Adamec Learned : Letter from Ludwig Adamec to Henry Koffler, March 7, 1983. (١٤)

When, despite these : Letter From Sen, Dennis DeConcini and Rep. James F. McNulty to Secretary T.H. Bell, May 13, 1983. (١٥)

Secretary Bell responded : Letter from Secretary Bell to Sen. DeConcini of which duplicate was sent to Rep. McNulty, June 22, 1983. (١٦)

In a letter to University : Letter from Ludwig Adamec to Henry Koffler, January 17, 1983. (١٧)

The memorandum notified : Memorandum from Jack H. Murrieta to Mary Lou Tompkins, Teacher, Tucson Unified School District, May 4, 1983. (١٨)

In a letter : Letter from Robert Gimello to Jack Murrieta, May 12, 1983. (١٩)

The ACLU agreed : Letter from Helen Mautner, Associate Director, Arizona Civil Liberties Union , to Tom Castillo, President, TUSD, School Board, May 19, 1983. (٢٠)

In a letter : Ibid. (٢١)

The list of : Letter from Boris Kozolchyk to Henry Koffler, June 6, 1983, and letters from Saul Tobin, President, TJCC, To Henry Kofflern July 1 and July 5, 1983. (٢٢)

The newspapers quoted : **Tucson Citizen,** July 15 1983 (٢٣)

Carol Karsch informed : Transcript of KUAT TV's public affairs program «Arizona Illustrated », July 15, 1983. (٢٤)

«But I couldn't »: Sheila Scoville, interview, July 15, 1983. (٢٥)

He said that : Letter from Robert Gimello to Henry Koffler, July 15, 1983. (٢٦)

One teacher Said : **Tucson Citizen,** July 15, 1983 (٢٧)

She said she : **Arisona Daily Star,** July 16, 1983. (٢٨)

A librarian who : **Tuscon Citizen,** July 15, 1983. (٢٩)

in a statement : **Arizona Daily Star,** July 16, 1983. (٣٠)

In a joint : Transcript of KUAT TV's «Arizona Illustrated,» July 19, 1983. (٣١)

According to Scoville : Sheila Scoville, interview, September 5, 1983. (٣٢)

Gimello wrote to Ares : Letter From Robert Gimello to Charles Ares, September 7, 1983. (٣٤)

After learning that : Letter from Michael Bonine to Henry Koffler, September 20, 1983. (٣٥)

He wrote to : Letter from Ludwig Adamec to Charles Ares, September 7, 1983. (٣٦)

It seems not : Letter from Ludwig Adamec to Charles Ares, September 12, 1983. (٣٧)

TUSD Compliance Officer : **Arizona Daily Star,** July 15, 1982. (٣٨)

Its 11-Page : **Investigation Findings--Near Eastern Center Outreach Program-- University of Arizona, «Survey History of the Middle East»,** By Sylvia Campoy, Special Assistant for Compliance, Tucson Unified School District, September 13, 1983. (٣٩)

The **Arizona Daily Star : Arizona Daily Star,** September 16, 1983. (٤٠)

Adamec again wrote : Letter from Ludwig Adamec to the editor of the **Arizona Daily star**, September 16, 1983. (٤١)

the **Tucson Citizen : Tucson Citizen,** September 20, 1983. (٤٢)

The four scholars : **Report to the President of the University of Arizona,** August 1, 1983. (٤٣)

Ares' report, to the : **Report to President Koffler on Outreach Program of Near Eastern Center,** by Charles E. Ares, Professor of Law. (٤٤)

Carol Karsch also : **Arizona Post,** October 7, 1983. (٤٥)

At a TUSD: **Tucson Citizen**, October 19, 1983. (٤٦)

At a Faculty : Minutes of the Meeting of the Faculty Senate of the University of Arizona, October 3, 1983. (٤٧)

In a letter : Letter from Ludwig Adamec to members of the University of Arizona Faculty Senate, October 27, 1983. (٤٨)

In a memo : Memorandum from Myles Brand, Acting Dean, to Vice President Hasselmo, October 1983,. (٤٩)

Written by Gary : **Middle East Centers at Selected American Universities :** A Report Presented to the American Jewish Committe by the Academy for Educational Development, Dr. Gary Schiff, Project Director, 1981. (٥٠)

For its Part : American Jewish Committe press release, September 16, 1981. (٥١)

During the summer : Charlotte Albright, interview, June 21, 1983. (٥٢)

After attending a : Sheila Scoville, interview, May 16, 1984. (٥٣)

According to Harvard : Richard Frye, interview, September 5, 1983. (٥٤)

Another Jewish Professor : Jerrold Levy, interview, November 17, 1984. (٥٥)

الفصل التاسع : الدين والدولة .

At « town meetings » : Lee Hamilton, Interview, August 2, 1983. (١)

Many U.S. Christians : See Thomas Wiley, **American Christianity, The Jewish State and the Arab-Israeli Conflict** (Occasional Papers Series, CCAS, Georgetown University, 1983). (٢)

His views are : Speech reprinted in **Near East Report,** June 5, 1981. (٣)

Jepsen cited his : See **New York Times,** October 28, 1981. (٤)

Acclaimed in a : **Economist** (London), 3-9 March, 1984. (٥)

He has since : Mike Evans, letter to Mike Evans Ministries supporters, January 23, 1984. (٦)

«Did you ever»: George Otis, letter to High Adventure Holyland Ministry supporters, undated. (٧)

As Dr. Franklin: **Near East Report :** November 20, 1981. (٨)

The prophecy argument : See Wiley, Ibid .; Dr. Dewey Beegle, **Prophecy and Prediction; The Link,** vol 16, No. 4, November 1983. (٩)

First , the prophesied : See also Professor Alfred Guillaume in **Palestine and the Bible,** M.T. Mehdi, editor. (١٠)

Second, the covenant : See also Bishop Jonathan G. Sherman, ibid. (١١)

Dr. Beegle views : Dr. Dewey Beegle, interview, January 12, 1984. (١٢)

President Reagan, in : White House Press Release, October 18, 1983. (١٣)

Jews instinctively mistrusted : Roberta Fueurlicht, **The Fate of the Jews.** (١٤)

Dan Rossing, director : **New York Times ,** January 15, 1984. (١٥)

The « Embassy » was : **Near East Report,** December 16, 1983. (١٦)

In Israel, Orthodox : **New York Times,** January 15, 1984. (١٧)

The dilemma faced : The Friends of Israel Gospel Ministry, Inc., centered in Collingwood, New Jersey, is one of a number of American evangelistic organizations which take Jewish conversion as a primary goal. Its 1983 Mission Update report referred to more than 2,000 meetings on «Jewish evangelism, missions, prophecy and deeper life» conducted during the (١٨)

year, in addition to the distribution of nearly a million copies of its various publications .

While spokesmen within : **New York Times,** December 1, 1981. (١٩)

Opposition to the : **New York Jewish Weekly,** Oct. 19, 1980. (٢٠)

In Israel the : **New York Times,** December 1, 1981. (٢١)

He pointedly observed : **Atlanta Constitution Journal,** February 20, 1981. (٢٢)

Though traditional efforts : **New York Times,** January 15, 1984, (٢٣)

The mainline churches : See Ernest Volkman, **A legacy of Hate.** (٢٤)

Several of the : The Middle East policy statements of eight of the leading U.S. Christian Churches were collected in **Where We Stand,** a pamphlet published in 1977 by the Middle East peace Project (Allan Solomonow, ed.) (٢٥)

Despite more than : Wiley, Op. Cit. (٢٦)

Christian Chruches have : Volkman, Op. Cit.; also see Alfred M. Lilienthal, **The Zionist Connection.** (٢٧أ)

Journalist Ernest Volkman : Volkman, Op. Cit. (٢٧ب)

As former NNC : Allan Solomonow, interview, January 25, 1984. (٢٨)

The Anti-Defamation League : ADL Press Release, May 12, 1980. (٢٩)

Mr. Bulter identified : Bulter, interview, February 24, 1984. (٣٠)

Since it is : Peggy Briggs, interview, October 7, 1983. (٣١)

In discussing the : Helen Feely , interview, October 6, 1983. (٣٢)

Greg Degiere, head : Greg Degiere, interview, January 16, 1984. (٣٣)

As Josephy Gerson : **Nuclear Times,** February 1984, cited in **Palestine / Israel Bulletin,** March 1984. (٣٤)

Offered a government : **life,** April 2, 1965. (٣٥)

He explained his : **Washington Post,** June 17, 1977. (٣٦)

On Palm Sunday : The 1972 Palm Sunday sermon and a number of statements reacting to it were collected in **The Jerusalem Debate ,** a pamphlet published in 1972 by the Middle East Affairs Council (A.R Taylor and J.P. Richardson, eds.). (٣٧)

He was not : Ibid. (٣٨)

Their position received : Ibid. (٣٩)

An angry editorial : **Washington Post,** April 4, 1972. (٤٠)

(٤١) Jounalist Ernest Volkman : Op. Cit.

(٤٢) David A. Clark : **Washington Post,** April 8, 1972.

(٤٣) Describing the 1967 : Dean Francis B. Sayre, interview, July 23, 1983, also see **Washington Star,** April 6, 1972.

(٤٤) Two leaders of : Taylor and Richardson, eds, Op. Cit.

(٤٥) First they questioned : **Washington Post,** April 1972.

(٤٦) Citing United Nations : **Christianity Today,** April 28, 1972.

(٤٧) Support for Sayre : Rev. Joseph L. Ryan, press conference, April 6, 1972, (see **The Jerusalem Debate)**

(٤٨) « Of course I»: Dean Francis B. Sayre, interview, May 25, 1983.

(٤٩) Three days after : Sayre, interview, May 25, 1983.

(٥٠) They heard Dean: Washington **Evening Star and Dialy News,** September 11, 1972.

(٥١) « I perceive that»: Ibid.

(٥٢) He was at : The Rev. Don Wagner, interview, November 12, 1983.

(٥٣) He had been fully : Ibid.; Wagner, interview, February 3, 1984

(٥٤) He had been invited : Ayoub Talhami, interview, February 6, 1984.

(٥٥) Still, she was : Sr. Miriam Ward, interview, February 6, 1984; Wagner, interview, February 3, 1984.

(٥٦) The article claimed : **Jewish Week-American Examiner,** June 21, 1981.

(٥٧) «I was phisically»: Ward, Ibid.

(٥٨) In January 1982: **Jewish Week-American Examiner,** January 14, 1982.

(٥٩) « It's the original» : Ward interview, February 6, 1984.

الفصل العاشر : لا يلتزم اليهود جمعياً بالخط نفسه .

(١) As Rabbi Balfour Brickner: **Village Voice,** September 7, 1982.

(٢) A 1983 survery : See Stephen M. Cohen, **Attitudes of American Jews Toward Israel and Israelis : The 1983 National Survey of American Jews and Jewish Communal Leaders** (Institute on American Jewish-Israeli Relations, The Ameriucan Jewish Committee).

(٣) The counterattack was : See Roberta Feuerlicht , **The Fate of the Jews.**

Jewish leaders were warned: **Progressive,** August 1979. (٤)

Carolyn Toll, a : Ibid. (٥)

An unsigned «fact sheet»: Ibid. (٦)

The Seattle Jewish Transcript: Ibid. (٧)

Irving Howe, speaking : Irving Howe, **New Perspectives: The Diaspora and Israel.** (٨)

At the same : See Roberta Feuelicht , **The Fate of the Jews.** (٩)

In December 1980 : Ibid. (١٠)

The council members : **Washington Post,** June 4, 1983. (١١)

Irwin Stein, president : Ibid. (١٢)

Moe Rodenstein, representing : Ibid. (١٣)

To Carolyn Toll : **Progressive,** August 1979, Ibid. (١٤)

A successful Jewish : See **Washington Report on Middle East Affairs,** April 2, 1984. (١٥)

The **Los Angeles Times** : Roberta Feuerlicht, interview, October 19, 1983. (١٦)

A few minutes : Gail Pressberg , interview, November 4, 1983. (١٧)

In a later : **Washington Post,** July 6, 1982. (١٨)

Public television broadcast : John Wallach, interview, April 15, 1983. (١٩)

For a time : Ibid. (٢٠)

« I thougth it » : **Washington Post,** December 14, 1982. (٢١)

«It makes one »: John Wallach, interview, April 15, 1983. (٢٢)

During the Israeli : **Village Voice,** June 29, 1982. (٢٣)

A member of : Charles Fishbein, interview, October 11, 1983. (٢٤)

He lamented the : See **The Autobiography of Nahum Goldmann,** Trans, By Helen Sebba. (٢٥)

When the fledgling : See **The Jewish Paradox** By Nahum Goldmann. (٢٦)

In a strikingly: **Jewish Week,** (Washington DC) September 2-8 1982. (٢٧)

On returning, Klutznick : **Chicago Tribune,** December 3, 1981, see also **The Path to Peace: Arab-Israeli Peace and the United States,** published in 1981 by the Seven Springs Center. (٢٨)

When I opposed: Chicago **Sun-Times,** December 8, 1981; Klutzinck, interview, September 19, 1983. (٢٩)

Robert Schrayer, Chairman : Chicago **Sun-Times,** December 3, 1981. (٣٠)

The Near East Report : Near East Report, November 20, 1981. (٣١)

Four hours later : Klutznick, interview, September 19, 1983. (٣٢)

The real Issue: **Christian Science Monitor** July 14, 1982. (٣٣)

Klutznick took the : Klutznick, interview, September 19, 1983. (٣٤)

A few Jews : **Chicago Sun-Times,** October 20, 1982. (٣٥)

«We cannot be»: **Jewish Post and Opinion** (USA), February 23, 1983. (٣٦)

«You know, we»: Philip M. Klutznick, interview, September 19, 1983. (٣٧)

One of them : Interview with confidential source. (٣٨)

Charles Fishbein, for : Fishbein, interview, October 11, 1983. (٣٩)

«I go to » : Klutznick, interview, September 19 , 1983. (٤٠)

«Jews never had» : I.F. Stone, interview, April 24, 1983. (٤١)

A recent lecture : See **Washington Post,** March 21,1983. (٤٢)

According to : **The Progressive,** August 1979. (٤٣)

Proud to be : I.F. Stone, interview, April 24, 1983. (٤٤)

Stone sees a : **New York Review of Books,** March 1978. (٤٥)

But in the United : **«New York Review of Books** , March 1978. (٤٦)

Those Who speak : **Lincolin Review,** Autumn 1979. (٤٧)

His greatest accomplishment : Alfred M. Lilienthal, interview, May 24, 1983. (٤٨)

الفصل الحادي عشر : وراء ضفاف نهر البوتوماك

Pro-Israeli PACS : **Wall Street Journal,** August 3, 1983, **Midea'st Observer,** November 1, 1983. (١)

On October 14 : **Philadelphia Inquirer,** October 16, 1983. (٢)

After a short : **Philadelphia Inquirer,** October 19, 1983. (٣)

Yet as one : **Jewish Exponent** (Philadelphia, Penna.) November 11, 1983. (٤)

Anisa Mehdi, a: Anisa Mehdi, interview, September 4, 1983. (٥)

Arab ancestry can : Elaine Hagopian, interview, September 21, 1983. (٦)

Another person of : Mahmoud A. Naji interview, April 16, 1984; See **Chicago Tribune,** July 13, 1975. (٧)

Naji a native : Official correspondence between INS Regional Commissioner and counsel for Mahmoud A.Naji, February 13, 1981. (٨)

Arab Americans in : **ADc Bi-Weekly Reports,** April 1-15 1984. (٩)

This harsh accusation: **Monthly Detroit,** February 1984. (١٠)

Mediterranean House restaurant : Abdel Hamid El-Barbarawi, interview, September 7, 1983. (١١)

At the Peak : See, for example, **Bilalian News,** October 7, 1977. (١٢)

The next month : **Chicago Jewish Post and Opinion,** July 2, 1976. (١٣)

In a **Chicago Sun-Times: Chicago Sun-Times,** November 11, 1977. (١٤)

Dick Kay , a : Dick Kay, interview, September 15, 1983. (١٥)

An official of : Eric Hooglund, interview, August 19, 1983. (١٦)

In mid-1983: Stephen Green , interview, March 5, 1983. (١٧)

Redgrave's apprehension was : Vanessa Redgrave, interview, September 4, 1983. (١٨)

IN 1978, the : **Los Angeles Times,** April 5, 1978. (١٩)

Another controversy arose : **Midstream,** January 1980. (٢٠)

Fenelon herself declared : **New York Times,** September 25, 1980. (٢١)

Yellen responded to : Ibid. (٢٢)

One asserted that: **Los Angeles Times,** September 28, 1980 (٢٣)

The Simon Wiesenthal : **Los Angeles Times,** september 28, 1980. (٢٤)

As the **Los Angeles Times** : Ibid. (٢٥)

The difficulty in : **Village Voice,** June 8, 1982. (٢٦)

Edmund Ghareeb, a : **Split Vision.** (٢٧)

Lawrence Mosher, a : Ibid. (٢٨)

Even **Time** magazine : **Twin Cities Reader** (Minneapolis, Minn.) July 1, 1982. (٢٩)

Such stereotyping of : Harold R. Piety, **Split Vision.** (٣٠)

Columnist Rowland Evans : **National Journal,** january 8, 1972. (٣١)

Even former Defense : **Armed Forces Journal international,** October 1977. (٣٢)

For this straightforward : **Washington Post,** October 27, 1977. (٣٣)

Journalist Harold R. : **Journal Herald** (Dayton, Ohio), November 13, 1975. (٣٤)

In Late 1978; **Middle East International,** December 1978. (٣٥)

A Column asserting : **Journal Herald** (Dayton, Ohio), November 13, 1975. (٣٦)

Editor Dennis Shere : Harold R. Piety, letter to the author, July 27, 1983. (٣٧)

Among his findings : **Twin cities Reader** (Minneapolis, Minn), June 17 , 1982. (٣٨)

Soon after the : Richard Broderick, interview, July 14, 1983. (٣٩)

Later in the : **Twin Cities Reader** (Minneapolis, Minn), August 19, 1982. (٤٠)

Concern over appearances : Georgia Ann Geyer, interview, May 16, 1983. (٤١)

She is frequently : Georgie Ann Geyer , **Buying the Night Flight;** See also **The Quill,** February 1983. (٤٢)

Geyer whose worldwide : Geyer, interview, May 16, 1983. (٤٣)

Editor Howard Kleinberg : **Miami News,** April 4, 1983. (٤٤)

In two installments : **New York Times,** December 22, 1983, January 16, 1984; also see **Foreign Affairs,** July 1978. (٤٥)

The **Times** Published : **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984. (٤٦)

Jack Sunderland : Jack Sunderland , interview, June 3, 1983. (٤٧)

On a Saturday : **Twing Cities Reader** (Minneapolis, Minn.), July 1, 1982. (٤٨)

James Batal, a : Wafiya El-Hossaini, interview, April 17, 1983. (٤٩)

Grace Halsell, a: **Middle East International,** 27 January, 1984. (٥٠)

John Law, a : **Washington Report on Middle East Affairs,** May 17, 1982. (٥١)

One reader hailed : **Village Voice,** February 7, 1984. (٥٢)

In August 1982 : **Village Voice,** January 24, 1984. (٥٣)

Editor David Schneiderman : Ibid. (٥٤)

Journalist Lawrence Mosher : **Split Vision.** (٥٥)

Shortly after the : Lawrence Mosher, interview, November 16, 1983. (٥٦)

Society President Gilbert : Gilbert M. Grosvenor, interview, March 31, 1983. (٥٧)

The criticisms culminated : **New York Times,** June 21, 1974. (٥٨)

Grosvenor views the : Grosvenor, interview, March 31, 1983. (٥٩)

Personally signed by : **National Geographic,** November 1974. (٦٠)

CBS was swamped : Russell W. Howe and Sarah H Trott, **The Power Peddlars : How Lobbyists Mold America's Foreign Policy.** (٦١)

Wallace Observed: **Christian Science Monitor,** March 19, 1976. (٦٢)

On its «First» : «First Line Report » March 7, 1973. (٦٣)

Knowing that he : Robert Pierpoint, interview, March 8, 1983. (٦٤)

He later remarked : Robert Pierpoint, unpulbished manuscript. (٦٥)

Affordable of not : Robert Pierpoint, interview, March 8, 1983. (٦٦)

Indeed Pierpoint admits : Ibid. (٦٧)

During 1981 Pasty : Patsy Collins, interview, April 30, 1983. (٦٨)

Her comments paralleled : **Village Voice,** October 7, 1982. (٦٩)

Despite the instance : **Washington Report on Middle East Affairs,** May 28, 1984. (٧٠)

Goldman's campaign against : Goldman was featured as a panelist at the first national CAMERA, Conference, held November 20, 1983, in Washington , DC. (٧١)

Lawrence K. Grossman : NBC News Press Release, May 3, 1984, also see **Columbia Journalism Review,** November / December 1982. (٧٢)

Early in 1984: **Washington Report on Middle East Affairs,** May 28, 1984. (٧٣)

Such attempts to: **Minneapolis Star and Tribune,** April 3, 1983. (٧٤)

The idea arose : **Washington Journalism Review,** March 1983. (٧٥)

Columnist Nick Thimmesch : Nick Thimmesch, interview, April 11, 1983. (٧٦)

Post ombudsman Robert : **Washington Post,** October 6, 1982. (٧٧)

Globe Editor Thomas : **Washington Post,** November 10, 1982. (٧٨)

When Moshe Arens, **Washington Post,** November 10, 1982. (٧٩)

Greenfield, who ranks : **Washington Post,** November 12, 1982. (٨٠)

The **Boston Globe : Washington Post,** November 10, 1982. (٨١)

He described the : **Jewish Week** (Washington, DC) November 4-10. (٨٢)

Like Greenfield, Winship : **Washington Post,** November 10, 1982. (٨٣)

Globe staff writer : **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984. (٨٤)

Typical of the : **Sunday Call-Chronicle** (Allentown, Penna) January 16, 1983. (٨٥)

In Maryland the : **Evening Sun** (Baltimore, MD.) November 4, 1983; **Washington Postn** November 7, 1983, also see **Washington Times,** November 2, 1983, **Jewish Exponent** (Baltimore, MD.) January 21, 1983. (٨٦)

Later, in California : **Times** (San Mateo Calif.), November 1, 1982, November 9, 1982. (٨٧)

Ron Cathell : **Sunday Call-Chronicle** (Allentown, Penna), January 16, 1983. (٨٨)

الخاتمة : اصلاح الضرر

Ben Meed : **Washington Post,** May 2, 1983. (١)

The Lobby : **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984. (٢)

Their activities : See chapter five (Penetrating the Defenses at Defense-- and State). (٣)

Polls show : See Stephen M. Cohen, **Attitudes of American Jews Toward Israel and Israelis : The 1983 National Survey of American Jews and Jewish Communal Leaders** (Institute on American Jewish-Israeli Relations, The American Jewish Committe.) (٤)

Its origin : See Seth P. Tillman, **The United States in the Middle East : Interests and Obstacles,** Chapter four (Israel: The Politics of Fear). Also see **New York Times Magazine,** April 18, 1982. (٥)

Perry J. Saidman : **Washington Post** may 2, 1983. (٦)

During his earliest : This incident and the one following are drawn from interviews with confidential sources. (٧)

Jewish ties : See **New York Times Magazine,** November 7, 1982; also see Cohen, Op. Cit. (٨)

The press : **Middle East International,** 23 December, 1983, **Miami Herald,** July 23, 1984, Amos Oz, **In the Land of Israel.** (٩)

This seige outlook: See chapter nine (NOT ALL Jews Toe the line). (١٠)

Most observers: Donald Neff, interview, April 28, 1984. (١١)

In the 1973 : See Neff, **Warriors For Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East,** also see **Washington Post,** November 19, 1874. (١٢)

Faced with : Admiral Thomas Moorer, interview, August 24, 1983. (١٣)

For many concerned : See Richard Cohen «When Jews Lose Their Tolerance For Dissent », **Washington Post,** September 26, 1982. (١٤)

Surely one can : See Nat Hentoff «The Continuing Silence of Most American Jews », **Village Voice,** June 7, 1983. (١٥)

For example : **National Review,** May 13, 1978. (١٦)

Jerome Bankst : **Boston Globe Magazine,** April 29, 1984. (١٧)

Evan Wilson : Richard H. Curtiss, **A Changing Image : American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute,** cited in **The Link,** January-March, 1984. (١٨)

Professor Seth Tillman : Tillman, Op. Cit. (١٩)

(٢٠) The unfounded : See Stephen D. Isaacs, **Jews and American Politics,** also see **American Jewish Yearbook, 1980.**

(٢١) Public unawareness: See **Draft of a Proposed Report : U.S. Assistance to the State of Israel,** U.S. General Accounting Office (1983); also see Robert G. Kaiser, «The U.S. Risks Suffocating Israel With Kindness » **Washington Post,** May 27 1984.

(٢٢) The general ignorance : Hyman H. Bookbinder, Washington representative for the American Jewish Committe has declared : «The greatest single thing going for American support for Israel is the fact that our American leaders-- the President, Cabinet officials, Senators,Congressmen, national security advisers-- have for 30 years consistently **said** that it is in America's interest. I do not contend that the great majority of Americans have themselves studied the issues.. or come to their own conclusion They have accepted a national verdict » **National Review,** May 13, 1978).

(٢٣) In the spring : **Mideast Observer,** MAY 15, 1984.

(٢٤) Democratic Congressman Mervyn : Merwyn M. Dymally, interview March 8, 1984.

(٢٥) U.S. Jews : See **Jerusalem Post,** October 28, 1981.

(٢٦) The activities : Ibid.

(٢٧أ) Philip M. Klutznick : See Page 457.

(٢٧ب) In 1982 : Michael Nieditch, interview, September 24, 1983.

(٢٨) Nowhere is free : See Roberta Feuerlicht, **The Fate of the Jews** , also see Cohen, Op. Cit, Hentoff, Op. Cit.

(٢٩) U.S. Jews flocked : See Mike Royko, «Terror Is Telling» **Chicago Sun-Times,** October 3, 1982.

(٣٠) When they visit : See Chapter one (King of the Hill).

(٣١) After the Israelis : Lary Neumeister, « Moral Majority Leader Says Begin Called Him Shortly After Reactor Raid «Associated Press Wire Service, July 6 ,1981.

(٣٢) Similarly, evangelist Mike: Mike Evans , **Israel, America's Key to Survival.**

(٣٣) The application : The Rev. Jesse Jackson, interview, August 3, 1979.

(٣٤) Zbigniew Brzezinski : Zbigniew Brzezinski, interview, October 31, 1983.

As Nahum Goldmann : **Foreign Affairs** Fall, 1978. (٣٥)

Israel has refused : See **New York Times,** march 16, 1976, ck. (٣٦)

During the 1973: Admiral Thomas M. Moorer, interview, August 24, 1983. (٣٧)

Former Secretary : Dean Rusk, letter to the author, May 25, 1984. (٣٨)

As Washington columnist : **Washington Post,** September 26, 1982. (٣٩)

We could hardly : Amos Oz, **In the Land of Israel.** (٤٠)

Abraham Lincoln warned : See Paul Findley, **Lincoln : The Crucible of Congress.** (٤١)

الفصل الثالث عشر: انتفاضة أميركا

The FBI "knew... washington Post, June 3, 1986. (١)

In the wake of, **New York Times,**February 11, 1985. (٢)

Of the thousands, **Territory of Lies,**Wolf Blitzer, 1989. (٣)

When they Learned, **Defense News,**March 1989. (٤)

Weinberger wrote, Territory of lies, Wolf Blitzer. 1989 (٥)

Reporter Charles Babcock, **Washington Post,** June 15, 1986. (٦)

These Funds, Territory of Lies, Wolf Blitzer, 1989. (٧)

Alan Dershowitz, **Newark (N.J.) Star-Ledger,** March 6, 1989. (٨)

Items stolen, **Washington Post.** April 9, 1989. (٩)

Soviet acquisition, UPI dispatch, December 14, 1989. (١٠)

The reported diversion, interview, Richard T. Sale, November 16, 1989. (١١)

CIA officials agonize, interview, **Richard T. Sale,** November 11, 1988. (١٢)

Headlines in June and July 1988, **Los Angeles Times,** June 25, 1988: July 30, 1988. (١٣)

Another fugitive, Richard K. Smyth, **Los Angeles Times,** July 30, 1989. (١٤)

A senior **Israeli official, Los Angeles Times,** July 3, 1988. (١٥)

In December 1985, **FBI director, New York Times,** december 11, 1985. (١٦)

The Reagan adminsitration, Chicago Tribune, July 24, 1986. (١٧)

Americans watched, **Washington Post,** November 28, 1986. (١٨)

In May 1988, **American Ambassador, Washington Post,** May 21, 1987. (١٩)

In July, 350 Israeli scientists, **Washington Report on middle East Affiars,** July 1988. (٢٠)

A Quaker Palestinian, interview in Cairo, January 23, 1989. (٢١)

Rev. John B. Jamison, interview, March 5, 1989. (٢٢)

Although congressional reaction, **Spotlight newspaper,** March 6, 1989. (٢٣)

Copley newspaper, **State Journal-Register,** Springfield, Illinois, February 20, 1989. (٢٤)

Gerald G. Toy, interview, February 28, 1989. (٢٥)

In Illinois,**New York Times,** June 23, 1989 and St. Louis Post-dispatch, June 21, 1988. (٢٦)

Zogby moved, **Washington Jewish Week,** July 21, 1988. (٢٧)

Quiet but effective, interview, President Mubarak, Cairo, January 22, 1989. (٢٨)

The retiring secretary of defense, **Washington Post,** October 22. 1989. (٢٩)

On one such occasion, **Congressional Record,** June 5, 1986 S68O1. (٣٠)

The fifteen-year loss, **Washington Post,** March 25,1989. (٣١)

The London, **Economist,** June 3, 1986. (٣٢)

United Sates citizens of Muslim, **Washington Post,** April 8. 1989. (٣٣)

In a surprising development, **Philadelphia Inquirer,** March 11, 1989. (٣٤)

Professor Jerome Segal, **Creating the Palestinian State,** Jerome M. Segal, 1989. (٣٥)

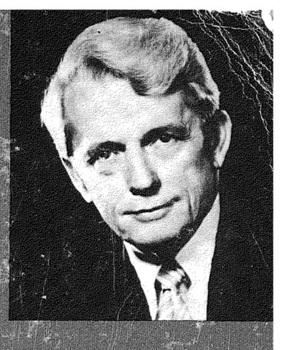
«One Strongly Pro-Iarael...», **Jewish News, New Jersey,** March 9, 1989. (٣٦)

Suggesting the importance, interview, April 26, 1989. (٣٧)

Donald McHenry, interview, June 20, 1985. (٣٨)

In an editorial, **USA Today,** April 10, 1989. (٣٩)

الفهرس



يبحث فندلي في موقف أميركا الرسمي غير المتوازن من الشرق الأوسط ويناقش عشرين مثلا من الأمثلة البارزة على سلوك ايباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة) ونتائج كلّ هذا على السياسة والمناقشة العامتين.

ونظراً لاتصال فندلي بكبار المسؤولين في الحكومة الأميركية فقد جاء كتابه جامعاً لثروة من البيانات والملاحظات الأصلية لعدد من الشخصيات الكبيرة مثل وليم فولبرايت، وفليب كلوتزنك، وجورج بول، وزبجنيو بريجنسكي وجيسي جاكسون وكثيرين غيرهم ممن قبلوا تسجيل ما صدر عنهم ومن رغبوا في كتمانه.

كريستيان مونيتور

هذا الكتاب محاولة جادة مسؤولة لتأكيد أهمية حرية الكلام لمؤسساتنا الوطنية ومصالحنا. نوصي بقراءته.

(لايبرري جورنال)



دايفيد بن غوريون — جيمس ابو رزق — جورج بول — تشارلز بيرسي — ادلاي ستيفنسون — جسي جاكسون



القس فرانسيس ساير — فيليب كلوتزنيك — جيمس إينس — شيلا سكوفيل — بول نيت مكلوسكي — بل وليم فولبرايت

